٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٣٩٢

جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

قام الطالب بتعديل ما طلب منه من ملحوظات عند المناقشة
د. عبد الصباح إسماعيل شلبي
د. أمين عبد الله سالم
د. محمود محمد الطناحي

رغبة الأمل من كتابه الكامل في الزجل والمواليا

مع تحقيق كتابه شرح الجمل

رسالة دكتوراه

جامعة أم القرى - مكتبة المركزية - عمادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات - UMM AL-QURA UNIVERSITY

إعداد
حمادة محمد حامد الغالي

إشراف
د/ محمود محمد الطناحي

المجلد الأول

العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه : " شرح الجمل " .

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الطالب : حمّاد بن محمد بن حامد الثمالي

ملخص البحث

هذا البحث يتكون من قسمين رئيسين : القسم الأول الدراسة ، وهي تشتمل على فصلين .

الفصل الأول : آبن الفخار وآراؤه ، وفيه المباحث التالية : عصره - آسمه وشهرته وكنيته - صفاته والثناء عليه - حياته وتنقلاته - ثقافته - مؤلفاته - شيوخه - تلاميذه - وفاته - من يُعرف بآبن الفخار .

الفصل الثاني : شرح آبن الفخار للجمل ، ويشتمل على المباحث التالية : توثيق نسبة الكتاب - منهج آبن الفخار في الشرح - مقارنة بين شرح آبن الفخار وشرحين من شروح الجمل - مصادره - شواهده - وأخيراً وصف النسخ .

أما القسم الثاني وهو تحقيق الكتاب ، فهو يشتمل على النص المحقق ، ثم على الفهارس الفنية المختلفة .

وقد ظهر من خلال هذا البحث أن أبا عبدالله بن الفخار ينتحي إلى مذهب أهل البصرة ، مع الأخذ في بعض الأحيان بمذهب الكوفيين ، ورأيت أيضاً من خلال كتابه هذا أنه يقدر آراء سيبويه تقديراً كبيراً ، وله مع أبي القاسم الزجاجي صاحب الكتاب المشروح مواقف كثيرة يظهر في غالبها بمظهر الذابّ عن أبي القاسم الزجاجي .

ثم إنه أدرج في كتابه هذا كثيراً من آراء العلماء مشهورهم ومغمورهم، وناقش كثيرا منهم على تفاوتٍ ملحوظ في مناقشة أولئك ، فقد أطال مع آبن مالك ومع أبي حيان إطالة مفيدة كشفت عن شخصيته العلمية ، وكان في تلك المناقشات يناقش بأسلوب ملؤه الأدب والآحترام لأهل العلم .

ومن أهم ما يلاحظ في هذا الكتاب قلة الشواهد الشعرية قلة واضحة ، وهذا يرجع إلى أن أبا عبدالله بن الفخار يعتبر الشعر باب ضرورة لا يسَع الناثرَ ارتكابُها .

ثم ظهر في هذا الكتاب أمر آخر هو من أكبر مزاياه ، ألا وهو كثرة القواعد العامة من مثل قوله : حمل النقيض على نقيضه - والدخول في أوسع البابين - وحمل المطلق على المقيد وغيرها كثير .

ويلاحظ أيضاً أن مؤلف هذا الكتاب ساق فيه قدراً كبيراً من النوازل النحوية تتمثل في بعض الحكايات التي كانت تقع له أو لغيره من العلماء ، دلت في بعض جوانبها على صورة ذلك العصر . والله الموفق ،،،

الطالب	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
حماد بن محمد بن حامد الثمالي	د / محمود محمد الطناحي	د / محمد بن مريسي الحارثي

١٤٠٩/١١/١٧هـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمـــــة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه .

وبعد : فانّ مجالَ تحقيقِ كتب الأوائل من المجالات التى تكسب الباحـــــث خبرة وعلم بفقه على أولئك العلماء ؛ ولما لهذا المذهب من فوائد واضحة يكتسبهـــــا الباحث فاننى كنت أفكر فى كتاب من كتب النحو ليكون موضوعا لدراسة المرحلـــة التى كنت أنوى الالتحاق بها ، فكان من الكتب التى وقعت تحت يديّ نسختان مـــن شرح جمل الزجاجى لأبي عبدالله بن الفخّار البِيْرِي ، تفضل الاخ الدكتور عيّاد الثبيتـــي باعارتي إياهما،وكانت إحداهما من مخطوطات مكتبة عبدالحي الكتاني ضمن الخزانـــة العامة بالرّباط ، والثانية من مخطوطات الزاوية الحمزية بالخزانة العامة أيضا ، وبعـــد مراجعتهما مراجعة طويلة ـ لأقف على تصوير واضح لشخصية ابن الفخّار العلمية ـ وجـدت أنه عالما من علماء القرن الثامن المتميزين الذين أسهموا فى دراسة النحو بجهود كبيـرة كان نتاجها كتابه هذا ، فكان يصحب ذلك مراجعة لكتب التراجم التى ترجمت لـــه، فرأيتها تضعه فى منزلة عَلِيَّةٍ قَلَّ أن يزاحمه عليها أحد فى تلك الفترة ، فرأيت فـــى تحقيق هذا الكتاب ودراسته كشفا عن عَلَمٍ من أعلام النحو قلَّ أن يعرفه أحد فى عصرنـــا هذا مع غزارة علمه ، وفيه أيضاً كشف عن كتاب له مميزاته وخصائصه التى منها كثـــرة ذكر الاصول والقواعد العامة ، وكثرة التوجيهات الجليلة ، وذكر لكثير من الاخبـــار والحكايات الطريفة التى تخلو منها كثير من كتب النحو ، هذا بالاضافة الى شذوذ عـــن نَسَقِ التأليفاتِ المطولات فى النحو ، اذ أن هذا الشرح قَلَّلَ مؤلفهُ فيه الاستشهادَ بالشعـــر قلة ملفتة للنظر .

وبعد جمع نسخ الكتاب بدأت فى تحقيقه ، ثم استقر مخطط تحقيقه على أن يكـون فى قسمين :

قسم للتحقيق ، وقسم للدراسة .

فكان منهج التحقيق أن جعلت مخطوطات مكتبة عبدالحى الكتانى التى فى الخزانـة العامة بالرّباط رقم ١٦٦٤ أصلاً ، ثم قابلت النسختين الاخريين عليها ، ومازادت بـــه النسختان وضعته بين قوسين مربعين[ ] ثم أشرت الى النسخـة صاحبـة الزيـــادة ،

وهناك زيادات يسيرة جدا زدتها من عندى ، ليستقيم الكلام وضعتها أيضا بين ذينك القوسين اما الزيادات الكبيرة التى يزيد بها الاصل فاننى أضعها بين رقمين متحدين أحدهما عند أول تلك الزيادة والثانى عند اخرها ثم أشير الى أنها من الاصل ، أما الزيادات الصغيرة التى يزيد بها الاصل فإنّنى أضع عليها رقماً واحداً ثم أشير إلى ذلك فى الهامش بما يحددها، أما فروق النسخ التى لا تغير المعنى ، فاننى اثبت مافى الاصل ثم أشير الى ماعداه فى هامش التحقيق وربما تركت بعض تلك الفروق دون اشارة وذلك فى مواضع قليلة ،وأما الفروق ذات التأثير فى المعنى فالمثبت ماظهر لى صحته ثم أشير الى ماعداه فى الهوامش ، أما الفروق الطويلة فاننى أثبت مافى الاصل واضعه بين رقمين متحدين ثم أشير الى ما عداه ، إلاّ إنْ كان نصاً غير صحيح أو أقلّ وضوحاً ، فعندئذ أضع فى المتن النص الصحيح أو الواضح ثم أذكر نص الاصل فى الهامش .

هذه هى خطوات التحقيق التى سرت عليها لاقامة النص على صورة صحيحة أو قريبة من الصحة ، يصحب تلك الخطوات أمورٌ أخرى من تخريج للشواهد المختلفة من آيات وأحاديث وأقوال وأشعار قدر الوسع والطاقة ، ثم ربطت مسائل الكتاب بكتب النحو المختلفة وخرجت أقوال العلماء من كتبهم ماوجدت الى ذلك سبيلا .

أما القسم الاخر من البحث ، وهو قسم الدراسة ، فقد قسمته الى :

الفصل الاول : ابن الفخّار وآراؤه ، ويشتمل على المباحث التالية :

عصره ، اسمه ، حياته وتنقلاته ، ثقافته ، مؤلفاته ، شيوخه ، تلاميذه ، وفاته ، من يعرف بابن الفخار .

آراؤه : التقدير ، دلالة الاعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبى القاسم الزجاجى ، اختياراته ، مخالفاته ، موقفه من البصريين والكوفيين ، توجيهاته .

الفصل الثانى : شرح ابن الفخّار للجمل ، وفيه المباحث التالية :

توثيق نسبة الكتاب ، منهج ابن الفخار فى شرح الجمل ، المقارنة بين شرحين من شروح الجمل ، الاول شرح الجمل لابن عصفور ، والثانى البسيط لابن أبى الربيع .

مصادره ، شواهده ، وصف النسخ ، ثم أتبعت النص المحقق بالفهارس العلمية .

وبعد هذا ، فاننى أشكر الله تعالى شكرا كثيرا الذى أعان على اتمام هذا البحث بهذه الصورة التى أرجو أن تكون قريبة من الصواب .

ثم أشكر سعادة المشرف على هذا البحث الدكتور محمود محمد الطناحى الذى كـــان لى عونا على اتمامه ، وكان مثالا للصدق والاخلاص والامانة ، فكافأه الله بما هو أهل له ·

ثم أشكر الاخ الفاضل الدكتور عياد بن عيد الثبيتى على تفضله باعطائى صورتين مـــن نسخ هذا الشرح هما نسخة مكتبة عبدالحى الكتانى ، وصورة نسخة مكتبة الزاوية الحمزيـــة ، وكانت هاتان النسختان أولى مراحل التفكير فى هذا البحث ، ثم أشكره على ماتفضل به مـن اعارتى بعض المراجع التى أفدت منها فى عملى هذا ، فله منى الشكر ومن الله الاجر ·

ثم انى اشكر الاخ الفاضل الدكتور سعد بن حمدان الغامدى على مبذله لى من مساعـدة ذات أثر فى هذا البحث ، فأشكره شكر الاخ وأتمنى له المثوبة والتوفيق ·

ثم انى أشكر الاخ الفاضل الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مدير مركـــز البحث العلمى سابقا ، فقد كان له مساعدات اقدرها له وأشكره عليها فجزاه الله خيرا·

ثم أشكر كلية اللغة العربية بجامعة ام القرى ممثلة فى عميدها السابق الدكتور الفاضل عليان بن محمد الحازمى ، وعميدها الحالى الدكتور الفاضل محمد بن مريسى الحارثي ، اشكر هذه الكلية على مابذلته من مساعدات ظاهرة لطلابها ومن تذليل للعقبات التى تواجههم أرجولها اطراد النمو والتوفيق ·

ثم أشكر معهد البحوث بجامعة ام القرى سابقا ولاحقا الذى وفر لطلاب العلم كثيرا من سبله فجعل الكثير من كتب الثقافة الاسلامية فى متناول جميع من يصل اليه · أسأل الله لـــه التوفيق والسداد ، واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،،

القسم الأول :

الدراسة

الفصل الأول

ابن الفخار وآراؤه

ويشتمل على المباحث التالية :

- عصره .
- اسمه ونسبه وشهرته وكنيته .
- صفات ابن الفخار والثناء عليه .
- حياته وتنقلاته .
- ثقافته .
- مؤلفاته .
- شيوخه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- من يعرف بابن الفخار .
- آراؤه : التقدير ، دلالة الاعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبي اسحاق الزجاجي ، اختياراته ، مخالفات ابن الفخار ، موقف ابن الفخار من البصريين والكوفيين ، توجيهاته .

عصر ابن الفخار :

عاش ابن الفخار في ظل مملكة بني الأحمر ، في الفترة الواقعة في أواخر القرن السابع الى عام اربعة وخمسين وسبعمائة وهي أخصب فترات الثقافة العربية في تلك الأصقاع .

فقد شهدت تلك البقاع ساسة لهم عناية كبيرة بالعلم وأهله ، فهذا هو السلطان يوسف بن اسماعيل وابنه السلطان محمد يجريان على العلماء والمتعلمين جراية خاصة بهم ، ثم يجريان أيضا لهم جرايات أخر اضافية في حال قيامهم باعمال أخرى مع قيامهم بالتدريس (١) ، فضلا عن أن كثيرا منهم كانت له اهتمامات علمية فهذا محمد بن محمد بن يوسف ثاني ملوك بني نصرت : ٧٠١ هـ يقرض الشعر ، وله توقيعات تشذ عن الاحصاء (٢) مما يدل على أن له تصرف في الأدب واهتماما به .

وهذا ابنه محمد بن محمد بن محمد بن يوسف ثالث ملوك بني نصر كان له شعر " مستطرف من مثله بل يفضل به الكثير ممن ينتحل من الملوك الشعر " (٣) ، وهو الذى بنى المسجد الأعظم بغرناطة ، الذى كان منارا للعلم تجتمع فيه حلق الدروس في مختلف الفنون الثقافية ، يدرّس به نخبة من مدرسي غرناطة المشهورين ، الى جانب مدرسة غرناطة الآتية الذكر .

---

(١) تاريخ التعليم في الأندلس : ١٨٥ .

(٢) الاحاطة : ١/٥٥٨ .

(٣) اللمحة البدرية في الدولة النصرية : ٦١-٦٢ .

وبجانب عناية هذا الأمير بقرض الشعر ،فقد كان " يصغي اليه ويثيب عليه ،فيجيز الشعراء ... ويعرف مقادير العلماء "(١)

ومما يدل على أن امراء النصريين كان لهم اهتمام واضح بالعلم أنه نشأ في ظل دولتهم أعظم حدث علمي في الأندلس ،هو تشييد المدرسة النصرية أو " اليوسفية " نسبة الى الآمر ببنائها وهو يوسف بن اسماعيل الأول قد أمر بانشائها عام ٧٥٠ هـ وهي تدل على اهتمام بالغ بالعلم واهله ، ونتيجة لذلك الاهتمام فانه أسند القيام بانشائها الى أحد أكابر رجال الدولة في ذلك العصر وهو ابو النعيم رضوان النصرى الحاجب ،الذى وصفه ابن الخطيب بأنه حسنة الدولة النصرية ،وبعد ذلك فان هذا الحاجب قد " سبب اليها الفوائد ،ووقف عليها الرباع المغلة، وانفرد بمنقبتها ،وجاءت نسيجه وحدها(٢) بهجة وظرفا وفخامة ،وجلب الماء الكثير اليها من النهر فأبد سقيه عليها "(٣) فكان الطلبة يتوافدون عليها حتى من أرباب المسيحية .

ثم رتب في هذه المدرسة مدرسيها وهم نخبة شيوخ العلم في ذلك الوقت ،وكان قد استقدم بعضهم من غير غرناطة ، فمن أولئك المدرسون في زمن ابن الفخار ابو زكريا بن هذيل الذى اشتهر بعلم الطب ، فقعد لتدريس الطب والأصول والفرائض(٤) ، وابن الفخار صاحبنا الذى انتصب فيها لتدريس النحو ،وابو عبدالله البيانى الذى كان يقرئ الفقه ،وانتصب للفتيا ،توفي عام ٧٥٣ هـ مدرسا بها(٥) ،

---

(١) الاحاطة ١/٥٤٥.
(٢) هكذا في الاحاطة، والصواب: نسيج وحدها.
(٣) الاحاطة ١/٥٠٨.
(٤) نفح الطيب ٥/٤٨٧-٤٩٧.
(٥) الديباج المذهب ٢٩٧.

وأبو عبدالله محمد بن احمد بن محمد العجيسى التلمساني ، قدم للأندلس عام ٧٤٨ ودرّس بالمدرسة ثم رحل الى المغرب في أواخر عام ٧٥٤هـ (١) ، ومنهم أبو علي الزواوى ، وسوف أترجم له في تلاميذ ابن الفخار - قدم للأندلس عام ٧٥٣ ، فتقدم مقرئا بالمدرسة تحت جراية نبيهة ، ونقل لسان الدين بن الخطيب حين وزارته الفقيه محمد بن محمد بن بيبش العبدرى من سبتة الى غرناطة ، وجعله مقرئا فشغل ذلك المنصب الى أن توفي سنة ٧٥٣هـ (٢) . وبالجملة ، فقد كان نتاج عصر تلك الدولة كثيراً من أهل العلم الذين تصدروا صفحات تاريخ تلك الحقبة من امثال ابن الخطيب وابن زمرك وابي الحسن البناهي ، وابن الفخار وابن بيبش العبدرى ، وأبي الفرج بن لب وغيرهم ممن سأذكرهم في شيوخ ابن الفخار أو في تلاميذه .

---

(١) نيل الابتهاج ٠٢٦٨

(٢) الاحاطة ٣/٠٢٧

اسم ابن الفخار [١] ونسبه وشهرته وكنيته :

هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد [٢] بن هذيل [٣] الخولاني البيري ويكنى بأبي عبدالله . فهو ينتسب إلى خولان القبيلة اليمنية، وكان بإلْبِيْرَةَ منهم بعض البيوتات [٤] ، ثم ينسب الى إلْبِيْرَةَ ، وإلْبِيرةُ كورةٌ كبيرة بالأندلس تضم عدة مدن منها غرناطة التي اقام فيها ابن الفخار آخر حياته ،وبها توفي .

وإلْبِيْرَة بقطعِ همزتها مع كسرِها على وزن "كِبْرِيْتة" كذا قال ياقوت [٥] ، وذكر ابن الجزرى أنها بفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف ، وبالراء ،ثم ذكر أنها " بيره " [٦] ظناً منه أن الألف واللام التي في أولها للتعريف ،وليست كذلك وانما هما من بنية الكلمة، ولذا قال ياقوت : إنَّ همزتَها همزةُ قطعٍ ،فعلى ذلك يكون النسب اليها ، " إلْبِيْرِي " وكذلك ينسُب إليها ياقوت والسيوطي [٧] ، الاّ أن الكثير ينسب إليها فيقول " البيرى " فيحذفون منها الألف واللام اللتين من بنائها ،ومنهم لسان الدين بن الخطيب [٨] ،والشاطبي [٩] ،والراعي [١٠] وغيرهم ،ويبدو أن ذلك طلبٌ للتخفيف .

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٦-٣٩ ،وغاية النهاية ٢/٢٠٠-٢٠١ ، والدرر الكامنة ٤/٢١٦ ،وبغية الوعاة ١/١٧٤ - ١٧٥ ،ونفح الطيب ٥/٣٥٥ - ٣٥٩ ، ٣٧٨ - ٣٨٢ ، ٣٨٣ وشذرات الذهب ٦/١٧٦ وشجرة النور الزكية ٢٢٨ ،ولابن الفخار ذكر في الافادات والانشادات انظره في فهارس الكتاب . وفي برنامج المنتورى : ٣، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١١١ ١٣٤ ، ١٧٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٢ ، ٢٢٤ .
وفي فهرس السراج : ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٨ ، ٣٢٢ .

(٢) ذكر هذا الاسم السراج ،والمنتورى .

(٣) زيادة زاد بها المنتورى عن جميع من ترجم له .

(٤) جمهرة الانساب : ٤١٨ .

(٥) معجم البلدان "البيره" ١/٢٤٤ .

(٦) غاية النهاية ٢/٢٠٠ .

(٧) بغية الوعاة ١/١٧٤ .

(٨) الاحاطة ٣/٣٥ .

(٩) الافادات والانشادات : ١٦٨ .

(١٠) الأجوبة المرضية ١١١ ، ١٣٤ ، ١٦٣ .

صفات ابن الفخار والثناء عليه :

قال لسان الدين : " كان فاضلا ، تقيا ، منقبضا ، عاكفا على العلم ملازما للتدريس ، . . . لا يأخذ [على التعليم] أجراً ، وخصوصاً فيما دون البداية الا الجراية المعروفة ، مقتصداً في أحواله ، وقورا ، مفرط الطول نحيفا سريع الخطو ، قليل الالتفات والتعريج ، متوسط الزى ، متبذلا في معالجة ما يمتلكه بخارج البلد ، قليل الدهاء والتصنع ، غريب النزعة ، جامعا بين الحرص والقناعة "(١) ، وهو موصوف بحسن القَدّ والصورة .(٢)

ومما يدل على صلاحه ما ذكره ابو اسحاق الشاطبي ، من أنه دعا الله أن يريه إياه في المنام فيوصيه بوصية ينتفع بها في الحالة التي هو عليها من طلب العلم ، قال : فلما نمت تلك الليلة رأيت كأني أدخل عليه في داره التي كان يسكن بها ، فقلت له : يا سيدى أوصني ، فقال لي : لا تعترض على أحد .(٣)

ومن ذلك ما ذكره أبو عبدالله البلنسي قال : أصابت أبي أزمة شديدة لحقنا بسببها كرب شديد ، فبينما أنا ليلة نائم اذ أتاني رجل حسن القد والصورة أشبه رجل بالاستاذ ابن الفخار شيخنا فقال لي : أين دعاء الخضر ؟ ، فقلت له : وأين هو ؟ ، فقال لي : قل : " اللهم يا من لا يشغله سمع عن سمع ، ويا من لا يغلطه المسائل ، ويا من لا يتبرم من إلحاح الملحين أذقني بَرْدَ عفوك وحلاوة مغفرتك ، قال : وقد كنت حفظته قديما ونسيته ، فذكرته عند ذلك ، ثم قال : قل : " اللهم أدّعني

---

(١) الاحاطة ٣/ ٣٥-٣٦ .

(٢) الافادات والانشادات : ٩٤ .

(٣) الافادات والانشادات ٩٨ .

الدين واغنني من الفقر ،اللهم خرلي ،واخترلي ،فاني قد عجزت عن صلاح نفسي وفوضت لك أمرى ".

ومن الأوصاف التي وُصِفَ بها ابْنُ الفخار : الاستاذ (١) ، الآية الكبرى ،امام الجماعة وسيبويه العصر (٢) ، شيخ الجماعة ،الاستاذ رحلة الوقت (٤) ،امام العربية (٥) ،شيخ العصر (٦) ،الامام المجمع علـــى امامته في فن العربية المفتوح عليه من الله فيها حفظا واضطلاعا ونقلا وتوجيها بما لا مطمع فيه لسواه. (٧)

الشيخ الفقيه الاستاذ الكبير النحوى الشهير (٨) ،الأستاذ الكبير العلم الخطير (٩) ، استاذ الجماعة ورئيس النحاة بغرناطة (١٠) ،وغير ذلك من الأوصاف التي ذكرها أكثر مترجميه .

ومما أثني عليه به ما رثاه به ابن حذلم حين وقف على قبره في يوم عيد وهي : (١١)

---

(١) الاحاطة : ١/١٦٩ ، ٢٠٣.

(٢) الاحاطة : ١/٤٨٧.

(٣) الاحاطة : ٢/١٣٤ ، ٤/٣٧٥ ،وفهرس السراج ٢٠٣.

(٤) الاحاطة : ٢/٣٠٢.

(٥) الاحاطة : ٤/١١٧.

(٦) الاحاطة : ٤/٢٥٤.

(٧) الاحاطة : ٤/٤٥٨ ،ونفح الطيب : ٥/٣٥٥.

(٨) الافادات والانشادات : ٩٦.

(٩) الافادات والانشادات : ٩٨.

(١٠) فهرس السراج : ٢٨٠.

(١١) الابيات في الافادات والانشادات : ١٦١ ونفح الطيب : ٥/٣٨٢.

أيا جدث قد أحرز الشرف المحضا
بأن صار مثوى السيد العالم الأرضي
عجبت لما أحرزته من معـــــارف
وشقّ فعال لم تزل تعمر الأرضـــا
طويت عليه وهوعين زمانـــــــه
فيا جفن عين الدهر لم تؤ ثرالغمضا
فحياك من صوب الحيا كل ديمـــة
تديم له في الجنة الرفع والحفضـــا
فها نحن في عيد الاسى عند قبـر
وقوف لنقضي من عيادته الفرضـــا
كمثل الذى كنا وقوفا ببابـــــه
بعيد الاماني زائرين له أيضـــــا
ومنا سلام لا يزال يخصـــــــه
يذكره من بـعض أشواقنا البعضـــا

ورثاه أيضا محمد بن عبدالله اللوشى بقصيدة من واحد وعشرين بيتا أوردها لسان الدين في الاحاطة ضمن ترجمة ابن الفخار ، واستغرب أنه لم يرث بسواها مع علو مكانته .(١)

---

(١) الاحاطة : ٣/٣٧ - ٣٨.

حياته وتنقلاتـــه :

ليس لدينا ما يفيدنا عن نشأة ابن الفخار الأولى ، وعن الأسرة التي نشأ فيها سوى ما نراه على غلاف احدى نسخ شرحه للجمل وهي التي رمزت لها بـ " ح " وما على تلك النسخة يفيد أن والد ابن الفخار كان موسوما بالعلم ، اذ وصف بأنّه الفقيه الجليل المعظم الصالح الناسك الورع المتبتل الخطيب الفاضل الكامل المبرور المقدس . هذه الأوصاف تعطى أنّ ابن الفخار كان له سبب بالعلم لا نعلم مدى تأثره به ، وهل أدرك والده الموصوف بتلك الأوصاف أم لا ؟ .

ولعله عاش طفولته الاولى في غرناطة التي هي عاصمة اقليم البيره المنسوب اليها فهذه صفحة من تاريخ حياة ابن الفخار لا تزال مطوية عنا ، لا نعلم عنها شيئا .

ثم بعد ذلك نجده في سبته ، والأغلب أنه انتقل اليها في سن مبكرة من عمره فقد ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن الشيخ محمد بن ابراهيم الحضرمي القاضي بسبته استاذ ابن الفخار سأل تلميذه عن قوله : زيد قام ، أيكون زيد فاعلاً ؟ فقال : لا أدرى ، وذلك لأني لم أكن حينئذ في هذه الطبقة (١) ، وذكر هو أنه كان في سبتة زمن الطلب (٢) ، بل أن كل أساتذته المعروفين من أهل سبتة ، وأن بعض من أخذ عنهم وهو محمد ابن عبد المهيمن الحضرمي قد توفى سنة ٧١٢ هـ فمتى كان أخذه عنه ؟

---

(١) الافادات والانشادات

(٢) الشرح : ١٠٨٦ .

لا بد أن يكون قبل ذلك التاريخ ، وما قبل هذا التاريخ بحوالي أربعة وعشرين عاما كانت وفاة ابن أبي الربيع وهو لم يأخذ عنه ، ولو أدركه لأخذ عنه ، لأنه من أشهر مدرسي سبتة في ذلك الوقت ، من كل ذلك نصل الى أنه كان صغيرا ، لأن وفاته كانت سنة ٧٥٤ ولم يذكر عنه أنه عُمِّر .

ومن جوانب حياته أننا نجد في شرحه أنه كان في فاس في مجلس أبي الحسن الصغير المتوفي سنة ٧١٩ هـ ، والمفهوم من كلامه أنه حضر هذا المجلس عرضا ولم يكن من طلبة أبي الحسن (١) ، ولعله كان في زمن الطلب أو قريبا منه ، ثم نراه مرة أخرى يحضر مجلسا من مجالس العلم في مدينة فاس الا أنه في هذه المرة كان يجيب جواب العالم المتمكن ، بل ان طلب من حضر ذلك المجلس من ابنِ الفخارِ الجوابَ يدل على أنه قد صَلُبَ عوده واستحكم أمره وعلا ذكره والاّ لما سأله السائل ذاكراً أن تلك المسألة قد دارت قديماً وحديثاً (٢) ولم يقفوا منها على طمأنينة فسؤالهم له يدل على أنهم يأملون أنهم سيجدون عنده جوابا ، وهذا لا يكون الا لمن علا كعبه في هذا الفن .

وبعد فترة الطلب نجده منتصبا للتدريس في مالقه (٣) ، ولا نعلم في أيِّ زمن كان ذلك ، لكنه من المؤكد أنه قبل اقامته بغرناطة ، لأنه كان فيها خطيبا ومدرسا حتى توفي ، فمن الممكن أنه انتقل الى مالقه بعد تحصيله العلم في سبتة . ثم بعد ذلك نجده في غرناطة كبير

---

(١) الافادات والانشادات

(٢) الشرح : ٠١٠٨٦

(٣) الافادات والانشادات : ١٣٥ ونفح الطيب : ٣/٣٧٩ ، والاحاطة : ٢/٠٩٧

اساتذتها انتصب للتدريس بالمدرسة النصرية وقام بالخطبة بالجامع الأعظم ، وكان في تلك الفترة ممن انتقل في السفارة الى العدوة مع أمثاله من الفقهاء[١] وتوجه أيضا في السفارة بصحبة لسان الدين[٢] ، هذا هو كل ما أمكن جمعه عن حياة ابن الفخار والله أعلم.

---

(١) الاحاطة : ٣/٠٦٣

(٢) الاحاطة : ٣/٠٣٧

ثقافتـــــه :

بلغ ابن الفخار الغاية القصوى في علم النحو التي لا مطمح لأحد وراءها [١] ،فقد قال لسان الدين ابن الخطيب في شأنه : وهو ممن لازمه مدة ،وصحبه في الرسالة الى المغرب " أستاذ الجماعة وعلـــم الصناعة وسيبويه العصر ،وآخر الطبقة من أهل هذا الفن .... عاكفا على العلم ملازما للتدريس ،امام الأئمة من غير مدافع ،مبرزا ... منتشر الذكر بعيد الصيت ، عظيم الشهرة مستبحر الحفظ ، يتفجـــر بالعربية تفجر البحر ،ويسترسل استرسال القطر ، قد خالطت دمـــه ولحمه ،لا يشكل عليـــه منها مشـــكل ،ولا يعوزه توجيه ،ولا تشذ عنـــه حجة ، جدّد بالأندلس ما كان قد دَرَسَ من لدن وفاة أبي علي الشلوبين ... وكان له مشاركة في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعـــروض وتفسير ". [٢]

ولعلو مكانة ابن الفخار كان من اساتذة المدرسة النصرية [٣] التي أسسها يوسف بن اسماعيل ، " فجاءت نسيجة وحدها بهجة وصدراً وظرفا وفخامة" [٤] ،وكانت أنمو أماكن التدريس بغرناطة ، [٥] وكان ابن الفخار يدرس بها النحو فيما أظن وان كان يحسن من العلوم الأخرى بعضهـا كما ذكر فيما سبق .

---

(١) الاحاطة : ٤/٤٥٨.

(٢) الاحاطة : ٣/٣٦.

(٣) الاحاطة : ٣/٣٦.

(٤) الاحاطة : ١/٥٠٩ بنصه.

(٥) رحلة القلصاوي : ١٦٧ بنصها .

ومما يدل على اتساع ثقافة ابن الفخار ما نجده في برنامج المنتوري من رواية كثير من كتب العلم من طريقه وهي في فنون مختلفة واليك ثبتا بما ورد من روايته :

١ - كتاب المفردات للحافظ أبي عمر الداني .(١)

٢ - كتاب ايجاز البيان في قراءة ورش للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الدّانيّ .(٢)

٣ - كتاب التعريف والاعلام بما انبهم في القرآن من الاسماء والاعلام للاستاذ أبي زيد السُّهيلي .(٣)

٤ - كتاب الاكمال والاتمام لكتاب التعريف والاعلام تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن خضر بن عسكر الغساني .(٤)

٥ - كتاب التقصي لما في الموطأ ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه ، وموقوفه وبلاغته للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري .(٥)

٦ - كتاب الرسالة للشيخ أبي محمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني .(٦)

٧ - كتاب تلقين المبتدى وتذكير المنتهي للقاضي أبي محمد عبد الوهاب ابن علي ... البغدادي .(٧)

---

(١) برنامج المنتوري : ٣٠

(٢) برنامج المنتوري : ٢٠٠

(٣) برنامج المنتوري : ٣٠ .

(٤) برنامج المنتوري : ٣١٠

(٥) برنامج المنتوري : ٣٨٠

(٦) برنامج المنتوري ٨٥-٨٦ وفهرس السراج ٢٠٣٠

(٧) برنامج المنتوري : ٨٦-٨٧٠

٨ - كتاب الكافي للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري.(١)

٩ - كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي.(٢)

١٠- الكراسة المنسوبة لأبي موسى الجزولي.(٣)

١١- برنامج الاستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي.(٤)

هذه هي الكتب التي نص على اسمائها المنتوري وكانت مرويـــة من طريق ابن الفخار، وهناك كثير من المؤلفين نص على اسمائهـــم دون أن ينص على اسماء مؤلفـــاتهم وهي أيضا مروية من طريق ابن الفخار، واليك اسماء أولئك المؤلفين الذين روى مؤلفاتهم :

١ - تأليف الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن بن أبي اسحاق سعد بن بلال النفزي القيرواني المالكي، وهي نحو من عشرين تأليفا.(٥)

٢ - تأليف الأديب أبي الحسن سلام بن عبد الله بن سلام الباهلـــي الاشبيلي ومنظوماته.(٦)

٣ - تأليف أبي الفضل جعفر بن ... بن يوسف بن عيسى بن سليمان اللخمي الشنتمري حفيد الأعلم.(٧)

٤ - تأليف الامام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيـــى ابن ابراهيم بن يحيى بن القطان الحميري القرطبي.(٨)

---

(١) برنامج المنتوري : ٨٧-٨٨.

(٢) برنامج المنتوري : ٩٢.

(٣) برنامج المنتوري : ٩٣ وفهرس السراج ٢٠٣.

(٤) برنامج المنتوري : ١١١.

(٥) برنامج المنتوري : ١٣٤.

(٦) برنامج المنتوري : ١٧٢.

(٧) برنامج المنتوري : ١٧٢.

(٨) برنامج المنتوري : ١٩٢.

٥ - تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ بن المناصف الأزدي القرطبي ومنظوماته.(١)

٦ - تأليف القاضي أبي العباس احمد بن محمد بن علي بن جوهر الليثي.(٢)

٧ - تأليف أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى الشريشي شارح المقامات.(٣)

٨ - تأليف الخطيب أبي الحسن علي بن أحمد بن عبدالله بن خيرة.(٤)

٩ - تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن علي بن خضر بن هوزن بن عسكر الغسّاني المالقي.(٥)

١٠- تأليف الخطيب أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن قاسم.(٦)

١١- تأليف الأديب أبي عبدالله محمد بن ابراهيم بن يحيى الخزرجي ومنظوماته.(٧)

١٢- تأليف الأستاذ أبي البقاء يعيش بن علي بن مسعود بن يعيش الانصاري الغلبي نزيل فاس.(٨)

١٣- تأليف القاضي أبي الحسن ظاهر بن علي بن عبد الرحمن السلمي الجزيري المراكشي.(٩)

---

(١) برنامج المنتوري : ١٩٢.

(٢) برنامج المنتوري : ١٩٢.

(٣) برنامج المنتوري : ١٩٢.

(٤) برنامج المنتوري : ١٩٣.

(٥) برنامج المنتوري : ١٩٣.

(٦) برنامج المنتوري : ١٩٣.

(٧) برنامج المنتوري : ١٩٣.

(٨) برنامج المنتوري : ١٩٣.

(٩) برنامج المنتوري : ١٩٤.

١٤- تأليف القاضي أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر اليحصبي المورورى.(١)

١٥- تأليف الأستاذ ابي عبدالله محمد بن أيوب محمد بن وهب بن محمد بن وهب بن محمد بن نوح الغافقي.(٢)

١٦- تأليف الخطيب أبي محمد عبد العظيم بن عبدالله بن يوسف ابن الشيخ حفيد ... الحجاج بن الشيخ المالقي.(٣)

١٧- تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن عبدالله المتيوى شارح الرسالة.(٤)

١٨- تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن الحسن بن عمر بن المحلي الفهرى ومنظوماته.(٥)

١٩- تأليف الشيخ أبي العباس احمد بن يوسف بن أحمد بن يوسف ابن ابراهيم بن احمد بن خلف بن الحسن بن الوليد السلمي المعروف بابن فرتون.(٦)

٢٠- تأليف المحدث ابي على حسن بن علي بن محمد بن القطان الحميري وهي عشرون.(٧)

هذه هي جميع ما ذكره المنتوري في برنامجه و هي تدل على سعة اطلاع و تنوع في الثقافة بخاصة في القراءات والفقه والعروض والتفسير والأدب. مع العلم أن هذه المرويات ليست كل ما كان يرويه ابن الفخار.

---

(١) برنامج المنتوري : ١٩٤.

(٢) برنامج المنتوري : ١٩٤.

(٣) برنامج المنتوري : ٢٠٣.

(٤) برنامج المنتوري : ٢٠٣.

(٥) برنامج المنتوري : ٢٠٣.

(٦) برنامج المنتوري : ٢٠٣.

(٧) برنامج المنتوري : ١٠٣.

فقد ذكر السراج في فهرسته أن ابن حياتي محمد بن علي الغافقي قرأ على ابن الفخار القرآن بالقراءات السبع في ثمان ختمات ختمة لكل امام الا نافعاً فانه قرأ له ختمتين برواية ورش و قالون عنه بما تضمنه كتاب التيسير ثم ذكر عنه بعض الكتب التي رواها له كلها أو بعضها (١) وهي :

١ - كتاب سيبويه ،دولا منه.

٢ - وايضاح الفاسي " بعضا منه".

٣ - جمل الزجاجي "جميعه".

٤ - تصريف أبي عثمان المازني تصنيف ابي الفتح بن جني "جميعه".

٥ - فصيح ثعلب " جميعه".

٦ - عروض بن الشاط " جميعه".

٧ - برنامج الاستاذ أبي اسحاق الغافقي " جميعه".

٨ - برنامج الاستاذ أبي الحسن بن أبي الربيع جمع تلميذه ابن الشاط "جميعه".

٩ - ... كتاب لابي القاسم الجلاب "بعضا منه".

١٠- سنن ابي داود .

١١- الشمائل للحافظ عيسى الترمذ ى.

١٢- الاحكام لعبد الحق الاشبيلي .

١٣- رسالة الامام ابي القاسم القشيرى .

١٤- الكامل للمبرد .

١٥- النوادر لأبي علي البغدادى .

١٦- الحماسة للاعلم.

---

(١) فهرس ابن السراج ٢٠٣-٢٠٤.

وذكر أيضا السراج عن شيخه ابي الحجاج يوسف بن رضوان بن يوسف ابن رضوان وهو تلميذ لابن الفخار أنه أخذ عن ابن الفخار الخلاصة لابن مالك (١) ، وكذلك اخذها عنه الشاطبي فيما ذكر المجارى (٢) و هناك كتاب التنبيه رواه عن ابي اسحاق الغافقي فيما ذكر ابن الجزرى (٣) وليس هذا كل ما يرويه ابن الفخار فيما اظن ،فان هناك كتبا أوردها في شرحه وبعض العلماء الذين يذكرهم دون أن يسمى كتبهم فالغالب أنه يرويها أيضا وسأذكر ذلك في مصادره بما يغني عن ذكره هنا ،هذا ومما هوجدير بالاشارة أن في فهرس السراج بعض الأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم كان في سندها ابن الفخار. (٤)

هذه هي جملة ما استطعت جمعه من مرويات ابن الفخار .

والله أعلم.

---

(١) فهرس السراج : ٢٨٠.

(٢) برنامج المجارى : ١١٦.

(٣) غاية النهاية ١/ ٢٠٠.

(٤) فهرس السراج : ٢٠٨، ٢١٤.

مؤلفاتـــــه :

يذكر المنتوري أن لابن الفخار مؤلفات[1] ، الآ أنه أمسك عن ذكر اسمائها كما هي عادته في كثير مما يذكره من أصحاب المؤلفات ، ومع ذلك فانه لم يتيسر لي معرفة شيء من أسماء تلك المؤلفات رغم أني استعرضت الاحاطة كلها - ولم اعتمد على فهارسها لقصورها قصورا واضحا - ، وكذلك استعرضت برنامج المنتوري كاملا وفهرس السراج وغيرها فلم أتمكن من معرفة بعض أسماء تلك المؤلفات ولم يقع لي أن لابن الفخار مؤلفات سوى ما ذكره المنتوري وهو يرويها عن شيخه ابي عبدالله البلنسي تلميذ ابن الفخار ، ومما هو جدير بالاشارة أن البغدادي صاحب هدية العارفين أراد أن يترجم لابن الفخار صاحبنا فذكر اسمه وكنيته وسنة وفاته وهي ٧٥٤ هـ ثم نسبه الى جذام والى مالقه وهي نسبة ابن الفخار الاركشي المتوفى ٧٢٣ ثم ذكر تحت ذلك الاسم ترجمة الاركشي بما فيها مؤلفاته وهي كثيرة ، فقد اختلط عليه الأمر شأن غيره ممن وقع في مثل هذا الخلط .

---

(١) برنامج المنتوري : ٢٢٤ .

شـــيوخه :

١ - القاضي أبو اسحاق ابراهيم بن احمد بن عيسى الغافقي الاشبيلي.(١)

أستاذ كبير القدر كان أوحد عصره ، غلبت عليه العربية والقراءات ، خرج من اشبيلية وعمره خمس سنوات زمن تغلب النصارى عليها سنة ست واربعين وستمائة ، وكان ملازماً لأبي الحسين بن أبي الربيع ، وتصدر بعد وفاته للاقراء في مكانه ، ولي القضاء بسبتة ، وله تآليف نافعة في العربية وغيرها ، ذكر ابن الفخار أنه تتلمذ عليه (٢) ، وعليه كان جل اعتماده ، توفي سنة خمس عشرة وسبعمائة ، او ست عشرة وسبعمائة.

٢ - أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الحضرمي.(٣)

كاتبُ عَلَامَةِ عثمانَ بن يعقوب بن عبد الحق المريني ، وكاتبُ عَلَامَةِ ابنه أبي الحسن ملك المغرب . بيته بيت علم، وبرز في علوم كثيرة ، وله الامامة في الحديث ، كان مقصورا على الاجادة والافادة الى أن ولي الكتابة فاستغرقت عليه كل وقته ، يروى عن الف شيخ جمعها في مشيخة ضاعت من يده، وقد رأيت منها نقلا في زمن متأخر عن زمن مؤلفها ، ذكر ابن الفخار أنه شيخه (٤) وذكر ذلك أيضا الشاطبي (٥) ، ولد بسبتة

كذا عند بعض من ترجم له.

---

(١) ترجمته في المرقبة العليا : ١٣٣ ، وغاية النهاية ١/ ٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٥ ودرة الحجال : ١/ ١٧٦ .

(٢) الشرح : ١١١ ، ٤٥٧ ، وغيرها حسب ما هو في فهرس الاعلام.

(٣) ترجمته في الاحاطة : ٤/ ١١ ، ومستودع العلامة ومستبدع العلامة : ٥٠ ، وبغية الوعاة : ٢/ ١١٦ ودرة الحجال : ٢/ ١٧٣ ، وجذوة الاقتباس : ٤٤٤.

(٤) الشرح : ٨٣٠. (٥) الافادات والانشادات : ١٦٨.

سنة ست وسبعين وستمائة ، ومات بتونس في الطاعون العام سنة تسع واربعين وسبعمائة .

٣ - قاسم بن عبدالله بن محمد الانصارى المعروف بابن الشَّاط[١] يكنى أبا القاسم ، والشاط اسم لجَدّه ، أقرأ عمره بسبتة الاصول والفرائض ، مقدمٌ موصوفٌ بالامامة ، وكان موفور الحظ من الفقه حسن المشاركة في العربية كاتباً مترسلا ريان من الادب ، له نظر في العقليات .

ذكر ابن الفخار أنه شيخه[٢] ولد سنة ثلاث واربعين وستمائة ، وتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة .

٤ - أبو عبدالله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميرى .[٣]

يعرف بابن عبد المنعم ، وهومن أهل سبتة ، كان رجلَ صدقٍ ، طيب اللهجة سليم الصدر ، تام الرجولة ، صالحا ، قرأ كثيرا وهو ابن سبع وعشرين أو أزيد ففاق أهل الدوءب والسابقة ، وكان من صدور الحفاظ لم يستظهر أحد من اهل زمانه ما استظهره ، فكاد يستظهر كتاب التاج للجوهرى وغيره ، قيما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ، اختبره الفاسيون في ذلك غير ما مرّة ، طبقة في الشطرنج ، مشاركا في الاصول آخذاً في العلوم العقلية مع ملازمة السنة ، يُعْرِبُ أبداً كلامه ، أخذ عن أبي اسحاق الغافقي ، ولازم ابن الشاط ، وذكر ابن الفخار أنه أخذ عنه ، وذكر في هامش جذوة الاقتباس أنه توفى سنة خمسين وسبعمائة .

---

(١) ترجمته في برنامج الوادى آشى : ١٦٨ والاحاطة : ٤/٢٥٩ ، والديباج المذهب ٢/١٥٢ ، ودرّة الحجال : ٣/٢٧٠ .

(٢) الشرح : ٣٣٢ .

(٣) ترجمته في الاحاطة ٣/١٣٤-١٣٥ ، وبغية الوعاة ١/١٦٤ ، عن الاحاطة ، وله ترجمة مختصرة في جذوة الاقتباس : ٣١٦ .

٥ - ابو عبدالله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي.(١)

كان فقيهاً محدثاً عارفاً بالعربية ريان في الأدب ، قيد على كتاب مالك تقييداً حسنا ،وكان فريداً في سمو الهمة ،مقتصرا على فائدة ربع له ، له تواليف مفيدة ، توفي شهيدا بجبل الفتح أصابه حجر المنجنيق في رأسه ،وقد اطال ابن الخطيب في الثناء عليه ،ذكر ابن الفخار أنه سمعه،(٢) توفى سنة اربع وثلاثين وسبعمائة .

٦ - ابو عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهرى السبتي خطيب غرناطة بالمسجد الأعظم.(٣) وهو صاحب الرحلة المشهورة "ملء العيبه" توسع في الرواية وذهب في ذلك الى أبعد غاية وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية ،وكان أديبا خطيبا بليغا قرأ بسبتة على ابن ابي الربيع ، وقيد تقييدا حسنا على كتاب سيبويه ،وقرأ على غيره من أهل المشرق والمغرب مما يطول ذكره وهو في رحلته المذكورة، ذكر ابن الخطيب تتلمذ ابن الفخار عليه(٤) ،ولد سنة سبع وخمسين وستمائة وتوفى سنة احدى وعشرين وسبعمائة .

٧ - أبو عبدالله محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي محمد الحضرمي.(٥)

كان في قطره كبير القدر ،ولي قضاء سبتة ،لقرابته من رؤسائها

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٢/ ١٤٣ وغاية النهاية ٢/ ٢١١ ودرة الحجال ٢/ ١١٢.

(٢) الشرح : ٧٣.

(٣) ترجمته في الاحاطة ٣/ ١٣٥ غاية النهاية ٢/ ٢١٩ ، وجذوة الاقتباس : ٢٨٩ ،ودرة الحجال ، ٢/ ٩٦.

(٤) الاحاطة : ٣/ ٣٦ . (٥) ترجمته في المرقبة العليا : ١٣٢.

بني العزفي فقام بالأحكام أجمل قيام ، مستعينا بحسن النظر وفضل الجاه وعزة النزاهة ،وكان شديدا على الشهداء ،ثم تراجع عن ذلك لبيتين كتبهما أحد المتخاصمين عنده في جدار مجلسه ، رحل الى غرناطة ثم عاد الى وطنه سبتة . ذكر الشاطبي أن ابن الفخار تتلمذ عليه[١] وهو والد عبد المهيمن السابق ذكره . توفي سنة اثنتي عشرة وسبعمائة .

٨ - ابن حريث : أبو عبدالله محمد بن حريث العبدري.[٢]

أخذ عن عبد العزيز الحراني ،وعبد المؤمن بن خلف التونسي وغيرهما،وأجازا له سنة أربع وثمانين وستمائة . أخذ عنه ابن الفخار فيما ذكر لسان الدين[٣] ،ووصفه بالامام الزاهد ، ونبه أنه من أهل سبتة .[٤]

هؤلاء هم أهم الشيوخ الذين تمكنت من الحصول على تراجمهم، وهناك شيخان آخران لابن الفخار لم أتمكن من معرفتهما وهما :

١ - أبو العباس الحسني ،ذكر تتلمذ ابن الفخار عليه لسان الدين ابن الخطيب ووصفه بأنه مقرئ فاضل.[٥]

٢ - أبو عبدالله بن القرطبي ،ذكر تتلمذ ابن الفخار عليه لسان الدين ، ووصفه بأنه قاض .[٦]

هؤلاء هم كل ما تمكنت من معرفته من شيوخ ابن الفخار. والله أعلم.

---

(١) الافادات والانشادات : ١٦٨.

(٢) ترجمته في درة الحجال : ٢/٢٤٨.

(٣) الاحاطة ٣/٣٦.

(٤) الاحاطة ٢/٨٩.

(٥) الاحاطة ٣/٣٦ ، ١٩٩.

(٦) الاحاطة ٣/٣٦ .

تلاميـــــذه :

ذكر في الاحاطة أنّ ابن الفخار قلّ في الاندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة [١] ، ومع ذلك فانني لم أتمكن من جمع عدد كبير مـــن تلاميذه وهم :

١ - ابو اسحاق الشاطبي :

ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي [٢] ، كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً نظاراً ثبتاً ورعاً صالحـــاً زاهداً اماماً مطلقا بحّاثاً جدلياً بارعاً في العلوم ،من افراد العلمـــاء المحققين الاثبات ،اخذ عن ابن الفخار ولازمه حتى مات ،وعن الشريف ابو القاسم السبتي ،وعن الشريف ابي عبدالله التلمساني ،وعن ابي عبدالله المقري ، وعن ابي سعيد بن لب ،وعن ابن مرزوق الجد ، وعن أبي علي منصور الزواوى ،وعن ابي عبدالله البلنسي ،وغيرهم . وعلى كل حال فقدره في العلم فوق ما يذكر، وتحليته في التحقيق فوق ما يشهر ،شرح ألفيـــة ابن مالك شرحا جليلا لا نظير له ،وله في الاصول الموافقات وهو من أَقْبَلِ الكتاب ،والاعتصام وهو في غاية الجودة ،توفي رحمه الله سنة تسعين وسبعمائة.

٢ - أبوجعفر أحمد بن أبي سهل بن سعيد بن أبي سهـــل الخزرجي [٣] ، من أهل الخير والعفاف والطهارة ،أصيل البيت معروف

---

(١) الاحاطة ٣/٣٦.

(٢) ترجمته في برنامج المجارى ١١٦-١٢٢ ونيل الابتهاج ٤٦-٥٠.

(٣) الاحاطة ٣/٣٦.

القِدَم ببلده قرأ بغرناطة ،ولازم الاستاذ ابن الفخار وغيره ،ولي القضاء ببلده الحُمَّة ثم بمَالَقه ،ذكر ابن الخطيب أنه لازال حيا حين تأليف الاحاطة .

٣ - ابو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن يحيى بن محمد بن مصادف بن عبد الله .(١)

لم يثن عليه لسان الدين فقال : من أهل الطلب والسلاطة والاجتهاد ،وممن يقصر تحصيله عن مدى اجتهاده خلوب اللسان غريب الشكل وحشيه ، شتيت الشعر معفيه ،شديد الاقتحام والتسور ، قادر على اللصوق بالاشراف . رمى بنفسه على مشيخة الوقت، يطرقهم طروق الامراض الوافدة ،قرأ على الاستاذ ابن الفخار ،وصاهره الاستاذ على ابنته ،وانتفع به الى أن ساء ما بينهما ،وذكر في الاحاطة أنه لا زال حيا حين تأليف الاحاطة .

٤ - أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الرعيني.(٢)

رفيق بن جابر الأعمى ،وهما المشهوران بالاعمى والبصير ،لشدة تلازمهما طول عمرهما ، خرج للحج عام ثمانية وثلاثين وسبعمائة ،فحج وقدم القاهرة فأخذ عن أبي حيان قليلا ،ثم قدم دمشق فسمع من المزى ثم توجه الى بعلبك ،ثم أقام بحلب هو وصاحبه ، وهو عارف بالنحو وفنون اللسان، مقتدرٌ على النظم والنثر . دينا حسن الخلق ،كثير التواليف في العربية وغيرها أخذ عن ابن الفخار . ولد بعد السبعمائة ،وتوفي منتصف رمضان سنة تسع وسبعين وسبعمائة.

---

(١) ترجمته في الاحاطة ١/ ٢٠٢ - ٢٠٤.
(٢) ترجمته في غاية النهاية ١/ ١٥١ والدرر الكامنة ١/ ٤٣٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٢ وايضا ضمن ترجمة صاحبه في بغية الوعاة ١/ ٣٤.

٥ - حبيب بن محمد بن حبيب [١] ، من اهل النجش بوادى المنصورة بالمَرِيَّة .

ذكر لسان الدين أنه على سجية غريبه من الانقباض المشوب بالاسترسال، والامانة مع الحاجة ، يحفظ الغريب من اللغة ، ويقول شعرا في غاية الركاكة ، وله قيام على الفقه وحفظ القرآن ، التمس من ابن الفخار الشفاعة ، له عند لسان الدين بن الخطيب في طلب جراية يلتمسها من السلطان فأسعفه ابن الفخار .

٦ - أبو محمد عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزى الكلبي [٢] .

من أهل غرناطة ومن بيت نباهة وعلم ، ابو الامام الشهير ، وهذا أديب حافظ ، قام على فن العربية مشاركا في فنون لسانيه سواه ، قعد للاقراء ببلدة غَرْنَاطة ثم مستقلا ، ثم تقدم للقضاء، أخذ عن كثير منهم والده وابو البركات بن الحجاج البلفيقي ، وقاضي الجماعة الشريف ابو القاسم ، والأستاذ ابو عبدالله البياني ، وأخذ عن ابن الفخار النحو وغيره [٣] كما قال المجاري .

٧ - أبو القاسم عبدالله بن يوسف بن رضوان بن يوسف ابن رضوان النجاري [٤] .

من أهل مَالَقة ، قال ابن السراج في حقه : هو الفقيه الخطيب البليغ اللغوى الراوية المتقن الناظم الناثر الصدر الأوحد ،

---

(١) ترجمته في الاحاطة ١/٤٨٧ .

(٢) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٩٢ - ٣٩٩ ، وبرنامج المجارى ٨٤-٩٢ ونفح الطيب ٥/٥٣٩ - ٥٤٠ .

(٣) برنامج المجارى : ٩١ - ٩٢ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٤/٤٢٣-٤٥٦ مستودع العلامة ٥٢ ، وفهرس ابن السراج ٢٧٤ - ٢٨٢ وجذوة الاقتباس ٤٣٥- ٤٣٩ .

رئيس الكتاب بفاس ،وصاحب العلاة بها ، وهو فاضل لوذعي مع الدين والتصوّن مُعِمٌّ مُخْوِلٌ في الخير ، مستولٍ على خصال حميدة ،قرأ على الاستاذ ابي عبدالله بن أبي الجيش ،والقاضي ابي جعفر بن عبد الحق ،وأبي جعفر الطنجالي ،وأبي بكر بن منظور ،وعلى رئيس الكتاب أبي الحسن الجَيَّاب ، وأبي القاسم بن أحمد الحسني ،ولازم الرئيس محمد بن عبد المهيمن الحضرمي ،وأخذ عن ابن الفخار (١) و غيرهم ،توفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

٨ - أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغَرْناطي الثعلبي (٢) " بالمثلثة ".

شيخ الأندلس في زمانه ومفتيها وخطيب جامع غَرْناطة ،جلس للتدريس بمدرسة غرناطة بعد وفاة ابن الفخار بستة عشر يوما فقط (٣) ، أخذ عن أبي الحسن القيجاطي ،والخطيب أبي اسحاق بن أبي العاصي ، وأخذ العربية عن ابن الفخار ،ولد سنة احدى وسبعمائة وتوفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

٩ - أبو بكر محمد بن أحمد بن زيد بن أحمد بن زيد بن الحسن بن أيوب بن حامد بن زيد بن منسخل الغافقي (٤).

من أهل غرناطة وسكن وادى آش ،وأصله من أهل أشبيلية ، وهم فرسانٌ ولهم شرف قديم ،وكان هذا الرجل عيناً من أعيان الأندلس ،

---

(١) ترجمته في الاحاطة:٤/٤٤٢-٤٥٦ ،ومستودع العلامة: ٥٩ ،وفهرس ابن السراج :٢٧٤-٢٨٣ ،وجذوة الاقتباس:٤٣٥-٤٣٩

(٢) ترجمته في الاحاطة ٤/٢٥٣- ٢٥٤ ،وغاية النهاية ٢/٨ ، وبغية الوعاة ٢/٣٤ ،وانظر ترجمته أيضا في مقدمة تقييده على الجمل .

(٣) انظر وفاة ابن الفخار وانظر الاحاطة ٤/ ٢٥٤ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٢/١٣٣- ١٣٦ .

وصدرا من صدورها ، عفا متصاونا ، استُعمل في الوزارة ببلده ، قرأ بغَرْناطة على شيخ الجماعة ابن الفخار ، وعلى الاستاذ أبي عبدالله الطرسوني ، توفي سنة اثنتين وستين وسبعمائة .

١٠- أبو عبدالله محمد بن سعد بن محمد بن لب بن حسن ابن حسن بن عبد الرحمن بن بقي بن مخلد .(١)

رجل فاضل حسن العشرة ، معروف الذكاء حسن المشاركة في فنون من قراءات وفقه ونحو وغير ذلك ، جلس للتدريس بجامع الربض ثم بمسجد البكري بغَرناطة ، قرأ على أبيه وعلى ابي عبدالله بن طرفه وابي عبدالله بن عامر ، وقرأ العربية على ابن الفخار ، وجود عليه القرآن (٢) بالقراءات السبع ، وقرأ على ابي عبدالله أيضا فصيح ثعلب قراءة تفهم وتفقه (٣) . ولد سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة وتوفي سنة احدى وتسعين وسبعمائة .

١١- أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن أحمد بن علي السلماني الشهير (٤) بلسان الدين بن الخطيب السلماني ، نسبة الى بني سلامان من زهران ، وهو أشهر من أن يعرف به نادرة الأندلس

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٩ - ٤١ ، وبرنامج المجارى : ١٢٤-١٢٥ ، ويذكر في برنامج المنتورى : ٣٩ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ . ونيل الابتهاج : ٢٧٢ .

(٢) الاحاطة ٣/٤٠ .

(٣) برنامج المجارى : ١٢٥ .

(٤) ترجمته في جذوة الاقتباس ٣٠٨- ٣١١ وفي الجزء الخامس من نفح الطيب وكان تأليفه من اجل ابن الخطيب هذا ، وله ترجمة ضافية في الأعلام ٦/٢٣٥ .

ووزيرها وكاتبها الذى ملأ الطروس روعة وبيانا له باع طويل في علوم كثيرة ، أخذ عن عدد كبير منهم الاستاذ الصالح محمد بن عبد الولي العواد ، وابي القاسم بن جزى ، وأخذ عن ابن الفخار العربية والفقه والتفسير ، وأخذ أيضا عن القاضي محمد بن أبي بكر ، وتأدب بأبي الحسن بن الجياب ، وعلى ابي البركات ، وأخذ الطب عن أبي زكريا بن هذيل ، وكان وزيرا لأبي الحجاج يوسف بن اسماعيل ثم لابنه من بعده " الغنى بالله " محمد وعظمت مكانته ثم شعر بوشاية حساده فانتقل الى العدوة وتأثل ضياعا بفاس ثم جرت محاكمة بتهمة الزندقة بناء على طلب الغني بالله فدّس له من خنقه حتى الموت في سجنه بفاس ، وذلك سنة ستٍ وثمانين وسبعمائة ، وذكر الزركلي أنّ وفاته كانت في سنة ست وسبعين لأن ولادته كانت سنة ثلاث عشر وسبعمائة .

١٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمد البلنسي ثم الغرناطي .(١)

كان قياما على العربية والبيان ، ذاكرا لكثير من المسائل حافظاً متقنا ، اصابت يمنى يديه زمانة ، جُلّ انتفاعه بابن الفخار (٢) وقرأ على غيره ، وألف كتابا في التفسير متعدد الأسفار ، واستدرك على السهيلي في أعلام القرآن ، جرت له محنة مع السلطان ثم صفح عنه لحسن تلاوته القرآن . ولد عام اربع عشرة وسبعمائة ، وتوفي عام اثنين وثمانين وسبعمائة .

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٨-٣٩ والدرر الكامنة ٤/٢٠٧-٢٠٨ ، وبرنامج المنتورى ٢٢٦ وقد تردد ذكره فيه كثير ، ذكرت ذلك في ثقافة ابن الفخار ، وهوأيضا في بغية الوعاة ١/١٩١ وانظر مقدمة كتابه " صلة الجمع وعائد التذييل " .

(٢) الاحاطة ٣/٣٩ .

١٣ - محمد بن علي بن حياتي.(١)

هو الاستاذ المقرئ النحوى المحقق ،المنفرد بالامامة في النحو ، نشأ بغرناطة ،ولازم شيخ الجماعة ابن الفخار ،وقرأ عليه بالسبع ثمان ختمات ، انتقل الى فاس ،ودرّس بها ،وهو اول من ادخل كتاب المرادى على الفية ابن مالك لمدينة فاس ،ولد سنة ثمان عشر وسبعمائة ،وتوفي سنة ثمان وثمانين وسبعمائة ،وقيل احدى وثمانين .

١٤ - أبو عبدالله محمد بن عمر بن يحيى بن العربي الغساني يعرف بابن العربي.(٢)

كان من أهل العلم والفضل ، وكان له تحقق بضبط القراءات ، والقيام عليها ،وعناية بعلم العربية مع مشاركة في غير ذلك من الفنون ، انتصب للقراءة والتدريس بالحُمَّة ،وتخرج على يديه جمع وافر من الطلبة ،تجول في الأندلس والعدوة ،وأخذ عمن لقي من الشيوخ ، أخذ بالمرية عن شيخها ابن أبي العيش وبغرناطة عن ابي جعفر بن الزبير ، وابي الحسن مستقور ، وببلش عن أبي عبدالله بن الكماد ، وبمالقه عن الاستاذ ابن الفخار وغيرهم كثير،وكل من ذُكِر اجازله اجازة عامة ،ولد عام اثنين وثمانين وستمائة ،وتوفي عام ثمانية واربعين وسبعمائة.

---

(١) ترجمته في فهرس السراج : ٢٠٢ ،وعنه في نيل الابتهاج : ٢٧٢ وجذوة الاقتباس : ٢٣٧.

(٢) ترجمته في الاحاطة : ٣/ ٩٦.

١٥ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عمر بن ابراهيم ابن عبد الله الكناني القيجاطي الأندلسي .(١)

أستاذ مقرئ عالم كامل ، انتهت اليه مشيخة الاقراء في زمانه بالاندلس ذكر له ابن الجزرى مسألة خطأه فيها ، وهي ترقيق لفظ الجلالة عند ورش بعد الراء في قوله لذكر الله ، وأغير الله .

قرأ على جده أبي الحسن علي بن عمر ، وقرأ على سعيد بن لب وعلى القاضي أبي البركات بن الحاج وابن بيبش وعلى ابن الفخار وأخذ عنه قوانين ابن أبي الربيع .(٢)

١٦- ابن الخشاب .

أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن علي الأنصارى .(٣)

كان راوية عارفا بالوثائق خطيبا بليغا كثير التلاوة للقرآن وقورا حسن السمت مليح الشيبة ، أخذ عن والده وخاله الاستاذ أبي عبد الله ابن سلمون وعن ابي الحسن القيجاطي وأبي علي عمر بن عتيق وأبي القاسم ابن جزى ، وابن الفخار ، وأجازه المزني والبرزالي ، وأبوحيان وغيرهم في جماعة يقاربون أربعمائة شيخ .

---

(١) ترجمته في برنامج المجارى ٩٢ - ١٠٤ ، وغاية النهاية ٢/٢٤٣- ٢٤٤ ونيل الابتهاج : ٢٨٣ .

(٢) برنامج المجارى : ١٠١-١٠٢ .

(٣) ترجمته في فهرس ابن السراج ٣٢١- ٣٢٤ وعنه في نيل الابتهاج ٢٧٠ - ٢٧١ .

١٧ - ابن زمرك .

محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد الصريحي .(١)

يكنى أبا عبدالله ، وهو من شرق الأندلس وسكن سلفه ربض البيّازين من غَرناطة ، وهو من مفاخر الأندلس وعظمائها لانجامعاً لكثير من الخصال النبيلة ،شعلة من الذكاء والفطنة حاضر الجواب ، فكهاً شاعرا مفلقا ، بعد شأوه في علوم كثيرة من عربية و تفسير وأخبار متشوفا الى السلوك، مصاحبا للصوفية ، ثم عانى الأدب ، فكان أملك به ، ترقى الى الكتابة عند ولد السلطان أمير المسلمين بالمغرب ابي سالم ابراهيم بن امير المسلمين أبي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب ،ثم عن السلطان ، ثم رجع الى الأندلس بصحبه صاحب الأمر به بعد رجوعه اليه من خَلْعه ، فكان كاتب سره ونال حظوة عظيمة من بعده .

قرأ العربية على ابن الفخار وعلى أبي سعيد بن لب واختص بالفقيه الخطيب ابن مرزوق وغيرهم كثير ، ولد عام ثلاثة وثلاثين وسبعمائة ،وكان حيا سنة اثنين وتسعين وسبعمائة .

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٢/ ٣٠٠- ٣١٤ ، ونيل الابتهاج ٢٨٢ - ٢٨٣، عن الاحاطة ،وله ترجمة ضافية في نفح الطيب ،وهناك دراسة عن ابن زمرك بعنوان : ابن زمرك الغرناطي سيرته وأدبه للدكتور : أحمد سليم الحمصي .

١٨ - أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوى .(١)

من أهل تلمسان ثم سكن غرناطة ،فكان من مدرسي مدرسة غرناطة المشهورة ، وهو موصوف بخلال حميدة من عفة ، وسلامة باطن ،وطهارة وعكوف على ما يعنيه ،موجب لحق خصمه مثابر على تعلم العلم وتعليمه لا يرى غضاضة في أخذه ممن هو دونه ،ثم امتحن بتكفيره لِشَكِّه في كُفْرِ رجلٍ نال من جانب الله والنبوة ،فصرف عن الأندلس ،أخذ عن والده وعن منصور المشدّالي ،وأبي عبد الله الزواوى ،وعبد المهيمن الحضرمي ،ولازم ابن الفخار الى وفاته وكتب له بالاجازة والاذن له بالتحليق في موضعه بالمدرسة بعده . ولد سنة عشر وسبعمائة ، وكان حيا سنة سبعين وسبعمائة.

١٩ - يحيى بن عبد الله بن يحيى بن زكريا الأنصارى.(٢)

متفنن في العلوم الشرعية من فقه وأحكام ، وله التقدم في علم الفرائض والحساب ، تولى قضاء عدة مواضع من الأندلس،ثم استعمل في النيابة عن قاضي الحضرة ،ثم استقضي بمدينة وادي آش ،وخطب بالمسجد الأعظم ،أخذ اجازة عن الشيخ ابي اسحاق بن أبي العاص ،والخطيب أبي على القرشي ،وعن الخطيب أبي عبد الله البياني ،وعن ابن الفخار وغيرهم.

هؤلاء هم جميع من استطعت معرفته من تلاميذ ابن الفخار ،والا فهم أكثر بكثير من هذا العدد والله أعلم.

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/ ٣٢٤ - ٣٣٠ وبرنامج السراج ٢٩٨ ،وما بعدها ونيل الابتهاج ٣٤٥ - ٣٤٧ وانظر مراجع أخرى في ترجمته في الافادات والانشادات : ٨٧ هامش "٢" .

(٢) ترجمته في الاحاطة ٤ / ٣٧٤- ٣٧٥.

وفاتـــــه :

هناك ثلاثة تواريخ لوفاة ابن الفخار ، و هذه الثلاثة التواريـــخ تتراوح ما بين عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة ،وستة وخمسين وسبعمائة ، وليس فيها تاريخ نستطيع الجزم به ،وأنه هو السنة الصحيحة التـــي توفى فيها ابن الفخار.

فأول تلك التواريخ ذكره ابن الجزرى ،وهو يوم الثلاثـــاء السادس من صفر عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة (١) . ولم أجد لابن الجزرى متابعا على ذلك ،ولعله استفاد هذا التاريخ من شيخه ابي جعفر أحمد ابن مالك الغرناطي الذى هو أحد تلاميـــذ ابن الفخار ، لأن ابن الجزرى يذكر أن ابا جعفر أثنى على ابن الفخار خيرا.

التاريخ الثاني ،ذكره لسان الدين بن الخطيب و تابعه عليه كل من ترجم لابن الفخار ، فتأثير ترجمة لسان الدين واضحة في جميع التراجم التالية لها لا استثنى أحدا ممن ذكر ابن الفخار الا ابن الجزرى السابق ذكره ، والتاريخ الذى حدد به لسان الدين وفاة ابن الفخـــار هو : ليلة الاثنين الثاني عشر من رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة. (٢)

وثالث تلك التواريخ نجده عرضا عند ابي اسحاق الشاطبي ، وهوفي الحقيقة ليس تأريخا لوفاة ابن الفخار و انما يدل على أنه كان حيا في سنة ست وخمسين وسبعمائة .

---

(١) غاية النهاية ٢ / ٢٠٠.

(٢) الاحاطة ٣/ ٣٩.

قال الشاطبي : "أنشدني الفقيه الاستاذ الكبير ابن الفخار - رحمه الله - وقال : القي اليّ في سرى بيت لم اسمعه قط في السادس عشر من رجب عام ستة وخمسين وسبعمائة "(١) فهذا التاريخ يدل على أن ابن الفخار كان حيا في هذا التاريخ ، ولعل الأولى من هذه التواريخ هو ما ذكره لسان الدين ، لاهتمامه بأمر التاريخ ، ولأنه من أهل غرناطة، التي توفى بها ابن الفخار ، ولملازمته لابن الفخار ، ولهذا فانني اعتمدت هذا التاريخ في بعض الاشارات التي لها علاقة به . والله أعلم.

---

(١) الافادات والانشادات : ١٤٣.

من يعرف بابن الفخار :

هناك مجموعة من العلماء اشتهروا " بابن الفخار " وأريد أن أذكر هنا من تيسر لي جمعه من هؤلاء العلماء ،ليقع التمييز بينهم وبين ابن الفخار صاحبنا " محمد بن علي بن أحمد الخولاني البيري " . وأكثر هؤلاء العلماء اشتباها به هو أبوبكر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي المالقي الأركشي . كذا ذكره لسان الدين (١) ولد بين الثلاثين والأربعين وستمائة ،وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة ، فهو من معاصري ابن الفخار صاحبنا وكان بينهما مودة.(٢)

واسم ابن الفخار الجذامي عند البغدادي في هدية العارفين : محمد بن علي بن محمد بن الفخار الجذامي (٣) هكذا. ثم يذكر أنه توفي سنة ٧٥٤ وهي ليست سنة وفاته ،وانما هي سنة وفاة ابن الفخار الخولاني صاحبنا ، ثم يذكر أنه استاذ لسان الدين ،واستاذ لسان الدين هو صاحبنا الخولاني وكذلك خلط في الكنية فجعل كنية الخولاني للجذامي ، فقد خلط بين الرجلين خلطا واضحا فجزء من الترجمة للخولاني صاحبنا ،وجزء آخر منها للجذامي الاركشي المالقي .

ومن الخلط بين الشخصيتين أن ابن الفخار الجذامي اسمه عند لسان الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد

---

(١) الاحاطة ٣/ ٩١ - ٩٥.

(٢) الافادات والانشادات : ١٣٦.

(٣) هدية العارفين ٦/ ١٥٩.

وهوعند البغدادى محمد بن علي بن محمد ولسان الدين املك بهذا من البغدادى ،ومن الخلط بين هاتين الشخصينين أيضا ما وقع في درة الحجال فقد ترجم ابن القاضي للجذامي مرتين ،الأولى سماه محمد بن علي بن محمد الجذامي (١) ، والثانية سماه محمد بن علي بن أحمد ابن الفخار الجذامي الاركشي (٢) . فبين الترجمتين اللتين للجذامي اختلاف وهو وجود اسم " أحمد " في الثانية وهوفي آباء الخولاني ، فيبدو أن الأمر غير واضح عند ابن القاضي اذ أنه لم يوافق لسان الدين في جرّ نسب الجذامي فكان منه مزجه بالخولاني .

وبعد هذا أورد هنا أسماء الذين شهروا بابن الفخار وهم:

١ - أبو عبدالله محمد بن عمر بن يوسف بن الفخار يعرف بابن بشكوال توفي سنة ٤١٩هـ له ترجمة في الديباج المذهب : ٢٧١. ونفح الطيب : ٢/ ٦٠ ، وشجرة النور الزكية : ١١٢.

٢ - أبو عبدالله محمد بن الحسن بن كامل بن الفخار المالقي ، صاحب نصف الربض توفي سنة ٥٣٩ وله ترجمة في الذيل والتكملة ٦/ ١٦٣.

٣ - أبو الحسن شاكر بن محمد بن الحسن بن محمد بن كامل الحضرمي ابن الفخار توفي سنة ٥٨٦ وله ترجمة في الذيل والتكملة : ٤/ ١٦٤.

٤ - أبو عبدالله محمد بن ابراهيم بن خلف بن أحمد ابن الفخار الأنصارى المالقي البلنسي الاصل توفي سنة ٥٩٠ وهو الحافظ المشهور بكثرة محفوظه له ترجمة في الذيل والتكملة ٦/ ٨٧ ،وشجرة النور الزكية ١٥٩.

---

(١) درة الحجال ٢/ ٨٣.

(٢) درة الحجال

٥ - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الفخار الأزدى الاشبيلي توفى في حدود سنة ٦٤٠ هـ +

٦ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله ابن الفخار البلنسي له ترجمة في الذيل والتكملة القسم الثاني من السفر الخامس: ٦٦٥ .

٧ - أبو الحسن ابن الفخار الشريشي ، ورد عرضا في ترجمة ابن الفخار الأنصارى السابق من الذيل والتكملة ٦/٨٨ وهو من تلاميذه.

٨ - أبو عبد الله ابن الفخار وهو ابن أخت ابن الفخار الحافظ الأنصارى ورد عرضا في ترجمة خاله من الذيل : ٦/٩٠ .

٩ - أبو عبد الله الفخار " بدون ابن " المعروف بابن خزيمة له ذكر في الاحاطة : ١/٢٠٥ .

١٠- أبو بكر محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الأزدى الفخار " بدون ابن " له ترجمة في الذيل والتكملة : ٦/٥٠٦ .

١١- أبو عبد الله بن الفخار ، له ذكر في ذرة الحجال : ٢/٢٩٣ ، أحد تلاميذه توفي سنة : ٨٦٥ .

والله أعلم ،،،

آراء ابن الفخـــار

(١) التقديـــر :

من الأمور الشائعة في النحو : التقدير ، ونعلم أن من أسباب وضع النحو دخول غير العرب في الاسلام ، فلما دخلوا في هذا الدين كانوا في حاجة الى معرفة لغته ، وهي المفتاح الأول لفهم التشريع ، فكان في التقدير سبيلٌ لفهم كثير من مسائلِ النحو وطردها على وتيرة واحدة ، وتقريب لفهمها ؛ لأن النحو بني على العامل ، فبالتقدير يظهر العامـــل الذى تنشأ عنه الحركة . فالمنادى في نحو : يا عبدالله منصوب . وكذلك " زيدا " في نحو : زيدا ضربته ، فعبدالله وزيد منصوبان بناصب مقدّر ، فناصب المنادى فعل تقديره : أدعو ، أو أريد ، أو أنادى ؛ لأن المنـــادى عندهم من باب المفعول به ، وناصب الاسم المشغول عنه فعل يفسره الفعل المذكور ، فاجتمع المنصوبان في أن العامل فيهما فعل ، وهـــو كثيراً ما يعمل النصب ، فبذلك يكون التقدير سبيلا لفهم كثير من المسائل النحوية ، الا أن بعض النحاة لم يرض تلك التقديرات ، فالكسائـــــي وابن كيسان وابن الطراوة يقولون : ان المنادى ليس بمفعول صحيح ،(١) من جهة اللفظ والمعنى ، لأن قولنا : يا عبداللـــه انشاء ، وقولنـــا : أنادى ، أو أريد ، أو أدعو ليس بانشاء ، وانما هو خبر ، ولا يفسّر الشيء الا بما يعطي معناه على سبيل المطابقة(٢) ، وقد قال ابن الفخار في هذا الشأن : إن هذا الفعل المقدر ليس هو المستعمل في الكلام ، وانما هـو فعلٌ إنشائيٌ يعطي المعنى الذى يعطيه قولك : يا عبداللـه الا أنـــه لا يستعمل على هذا المعنى "(٣) .

---

(١) المغني : ٤٨٨ ، وشرح الجزولية للابذى : ٩٠ ، والشرح : ٦٦٨ ، وهامش : ٤ .

(٢) الشرح : ٦٦٨ .

(٣) الشرح : ٢٨٥ .

وقد أكد أنه لا يجب الاتفاق بين التقدير وما هو واقع في الاستعمال ،فالتقدير قد لا يصح استعماله أصلا ،وانما يؤتى به للتفسير لا غير ؛أى تفسير الاعراب . نرى ذلك في باب الاشتغال حين ردّ على ابن الطراوة قوله : إنّ زيدا في نحو " زيدا ضربته " منصوبٌ بالفعل المظهر التالي لزيد ؛لأنه واقع به ،هذا معنى قول ابن الطراوة.(١)

والذى دفع ابن الطراوة الى ذلك هو أنّ النحاة يجعلون زيدا في المثال السابق منصوباً بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده.(٢)

وهذا الاضمار باطل عند ابن الطراوة الاّ بشروط ثلاثة ،أحدها الاّ يخل اظهار المحذوف بالمعنى ، وهو يقول : ان اظهار هذا المحذوف مخل بالمعنى ؛ لأنك اذا قلت : زيدا ضربته ، فانّ ضربته مقصود للافادة ،واذا قلت : ضربت زيدا ضربته صار " ضربته " توكيدا ،(٣) فعلى ذلك يكون مدلول الجملتين مختلفا .

وقد أجاب ابن الفخار عن قول ابن الطراوة السابق بقوله " وانما كان يكون ذلك لو جمعنا بينهما في الاستعمال ،وإنما ذلك أمر تقديرى ،وليس بين التقدير والاستعمال تعارض ، ولا نقول بجواز الجمع بينهما أصلا ،لأنهما متعاقبان .(٤)

فمذهب ابن الفخار في التقدير أنه لا يلزم منه أن يصح استعماله في الكلام ،بل هناك من التقديرات ما لا يصح استعمالها

---

(١) الشرح : ٢٨٥.

(٢) هذا مذهب سيبويه وعليه الحذاق : الشرح : ٢٨٥ ،وهناك آراء أخرى في الشرح .

(٣) الشرح : ٢٨٥-٢٨٦.

(٤) الشرح : ٢٨٧.

كالأمثلة السابقة ، ومنه ما يصح استعماله كتقديرهم " أن " المصدرية مع الفعل بأنها في تأويل المصدر ، وتقديرهم المصدر بأن مع الفعل ، وهما يصح استعمال أحدهما مكان الآخر مع صحة المعنى.(١)

ومما قاله في هذا الموضع : «... والحال أن كثيرا من التقديرات تأتي على غير الاستعمال»(٢). وهذا الذي قاله هو قول سيبويه في بعض تلك التقديرات تراه يقول "... وهذا لا يتكلم به" ونحوه.(٣)

وقد جلّى أبو الفتح بن جني هذه المسألة فقال :"... فان أمكنك أن يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وان كان تقدير الاعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك".(٤)

هذا وقد تردد عند ابن الفخار ذكر تفسير المعنى وتقدير الاعراب وكلها يؤكد فيها على عدم التعارض بينهما.(٥)

---

(١) الشرح : ٥٦٧ - ٥٦٨ . (٢) الشرح : ٤٢٨ .

(٣) الكتاب : ٢/ ٧٦ ، وانظر شبيهاً لذلك في : ١/ ٣٤٥ .

(٤) الخصائص : ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٥) انظر : ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٩٧٥ .

(٢) دلالة الاعراب على المعنى :

قام التأليف في النحو العربي منذ نشأته الأولى على العناية بالحركة الاعرابية ، لأنها من ابرز سمات هذه اللغة ، اذ بها كثير من الدلالة على المعاني ، ومن خلالها تطرق النحاة الى باقي تلك الخصائص .(١)

ولكن ما هو مدى تأثير هذه الحركة الاعرابية في الدلالة على المعاني المختلفة التي يقصدها المتكلم عند متقدمي النحاة ؟

لقد قام الجدل حول دلالة هذه الحركات على المعاني منذ زمن مبكر من تاريخ نشأة هذا العلم ، فقد ذهب جمهور النحاة المتقدمين الى أن الحركات الاعرابية هي صاحبة الدلالة على المعاني المختلفة التي يعمد اليها المتكلم .(٢)

وذهب قطرب : محمد بن المستنير (٢٠٦هـ) الى أنّ الحركات غير ذات جدوى في الدلالة على المعاني المختلفة ، فقال : " لو كان الاعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى اعرابٌ يدل عليه لا يزول الا بزواله ، وإنما أعربت العرب كلامها ؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الادراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام ، الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين

---

(١) الاعراب سمة العربية الفصحى : ٩ .

(٢) الشرح : ٨٠٥ ، والايضاح في علل النحو : ٦٦ - ٧٠ ، والبسيط : ١٧١ ، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ١ .

وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المُهْلَةُ في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الاسكان ".(١)

فقول قطرب هذا يعني أنهم انما جاءوا بالحركة للتخفيف من الثقل الذي في أواخر الكلمات الناشيء من الاسكان ، ولا علاقة لتلك الحركات بالمعنى ، ففائدتها لفظية لا غير(٢) ، ثم تعاقبت الآراء في هذه المسألة ، ولست أريد الكتابة فيها ، وإنما أريد أن أعرض موقف ابن الفخار من هذه القضية .

فمذهب ابن الفخار هو مذهب الجمهور حيث يقول : " ان الحركات الموضوعات في أواخر الأسماء المعربة بازاء المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعولية والاضافة ".(٣)

فدلالة الاعراب على الفاعلية والمفعولية والإضافة عند ابن الفخار إنما هي في الأسماء المعربة فقط ، أما المبنيات والأفعال فلا تدخل تحت دلالة الاعراب بناء على القول السابق . فاذا كانت حركات الاعراب هي الدالة على المعاني ، فإنه يصادفهم بعض ما ينقض هذه القاعدة من مثال قولهم : خرق الثوبَ المسمارُ ، برفع الثوب ونصب المسمار مع أن المسمارَ فاعلٌ والثوب مفعول به . ودفعا لهذا التعارض قال أبو الحسين بن أبي الربيع : " النحويون كلهم ... يقولون : ان العرب

---

(١) الايضاح في علل النحو : ٧٠-٧١ .

(٢) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ٥١ .

(٣) الشرح : ٣٥ .

تَلْزَمُ رفعَ الفاعلَ و نصبَ المفعول فُهِمَ المعنى من غير الاعرابِ أولم يُفهم ، إلاّ ان يضطر شاعر فيعكس ،وذلك عندهم فَهْمُ المعنى ، و ان وُجِدَ في الكلام فيكون كالغلط ".(١)

فمذهب أبي الحسين وابن الفخار متحد في أن الحركات تدل على المعاني الثلاثة ، غير أن ابن الفخار وجه المثال توجيها آخر يأتي فيما بعد .

و هذه المسألة وحدها وهي : نصب الفاعل في المعنى و رفع المفعول في المعنى نحو" خرق الثوب المسمار" قال فيه ابن الطراوة قولا لم يسبق اليه وهو : أنه اذا عرف المعنى فارفع ماشئت وانصب ما شئت .(٢) أى أنه يجيز رفع المفعول و نصب الفاعل مطلقا بشرط فهم المعنى .

ومذهب ابن الفخار في المسألة هو : أن المفعول الذى حصل فيه اعراب الفاعل يسمى فاعلاً اعتباراً باللفظ ،لأنّ الاعراب إنما يجري على حسب اللفظ دون المعنى .(٣)

و قال في موضع آخر : " انّ الفاعل اذا حصل فيه اعراب المفعول ، فانما يعرب مفعولا ،لانّ الاعراب إنما يكون أبدا على حسب العلامة التي تكون في الاسم المعرب .(٤)

---

(١) البسيط : ٢٦٣.

(٢) البسيط : ١٧٢.

(٣) الشرح : ٨٠٥ ،والبسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٤) الشرح : ١٠٠.

(٥) ٨٠٤ ،وانظر : ٢٦٣ ، ١٠١٤ ،حيث قال : " وذلك أن الاسماء المستحقة للاعراب اذا قصد بها تأويل مسماها فحسب كانت خالية من الاعراب ،لانّ جوهر اللفظ موضوع لجوهر المعنى وحركات اللفظ دالة على أحوال المعنى ،فاذا أردت افادة جوهر المعنى وجب اخلاء اللفظ من الحركات .

فالمرفوع عنده فاعل والمنصوب مفعول" باعتبار اللفظ ،وإن كان الفاعل في المعنى هو المنصوب والمفعول هوالمرفوع . ولعل الذى دعاه الى ذلك هواجماع جمهور النحاة على أنّ علامات الاعراب دالة على المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وما لحق بهذه المعاني ، و مذهب الجمهور هو مذهبه كما سبق فأراد أن تطرد القاعدة حتى فيما سموه شاذا ،فخرج بذلك مما قد يؤخذ على ابن أبي الربيع وابن الطراوة .

واجاب عن قول ابن الطراوة : بأن الاعراب انما أوجبه طلب الفرق بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك ،ثم لزم في موضع البيان بالحمل على موضع الاشكال ،ليجري الكل على أسلوب واحد ، ونظائره كثيرة ،والدليل على أنّ هذا الأصل هو قصد العرب قلة عكس الاعراب، ولو كان على الوجه الذى قاله ابن الطراوة لكثر وانتشر ولم يقف على حكاية حالٍ ولا خبرٍ مخبر كالوجه الآخر ،فهذا هو الصواب . والله أعلم".(١)

فالحاصل من مذهب ابن الفخار أن علامات الاعراب دالة على المعاني المختلفة في الأسماء المعربة ،الا أن هذا القول لا يشمل كلّ ما يسمه النحو ، فهناك أسماء لا تظهر عليها علامات الاعراب ، فلذلك خصص ابن الفخار العلامات التي تدل على المعاني بأنها مالحقت الأسماء المعربة(٢) وهو مذهب الجمهور.

وبعد أن وقفنا على أن العلامات في الأسماء المعربة ذات دلالة على المعاني المختلفة عند النحاة ، فكان من الواجب عليهم أن ينظروا في الأسماء الأخرى التي لا تظهر عليها علامات الاعراب كلها أوبعضها ،

---

(١) الشرح : ٨٠٥-٨٠٦ .

(٢) الشرح : ٣٥.

ثم يعطوا قولا مقنعا في المسألة ،ولكنهم أعرضوا عن ذلك ، لأنه ربما نقض القول الذى قرروه، فلم نجد منهم من تعرض الى شيء من ذلك.

وعلى كل حال فلا أحد ينكر أن العربية تمتاز بالحركات الاعرابية ،وأن لهذه الحركات دلالات في أحيانٍ كثيرةٍ ،ولكن يشاركها في الدلالة التركيب وهو من معاني النحو أيضا التي ناقشها النحاة . فالقول بأن علامات الاعراب وحدها هي الدالة على المعاني قول غير سديد (١) ،ولا يعني ذلك التحلل من قيود الاعراب واطراحه ،لأن من معاني الاعراب الوضوح ، فاذا نشدنا الوضوح الذى تؤديه الحركات الاعرابية ربما وجدنا هذا الوضوح في أن الحركات " تمثل حدوداً للأبنية داخل الجمل اذا أقيمت على وجهها ،فان البناء يصح واضحا بينا ،ويتبع ذلك وضوح التركيب وابانته عن الغرض ،أما اذا أغفل الاداء الاعرابي فقد تتعرض البنية لكثير من التغييرات التي لا تقف عند حد آخرها ،بل تتعداه الى داخلها "(٢) أوأن الاعراب بمعنى الوضوح يتمثل في حركات الاعراب من حيث أنّ فيها تأكيداً لمعاني التركيب، فبالتركيب يعرف الفاعل مثلا، ثم تكون الضمة زيادة في الايضاح لمعنى الفاعلية فبانعدام هذه الحركة بنعدم الوضوح المنشود الذي يجلبه الاعراب ،والله أعلم.

هذا القول عن الاعراب في الأسماء ،أما عن الأفعال فقد ذهب أهل الكوفة الى أنه ذو دلالة في الأفعال في بعض المعاني في مثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فاذا رفع الفعل الثاني " تشرب " كان النهي عن الفعل الأول وإباحة الثاني ،وإذا نصب كان المعنى على

---

(١) الاعراب سمة العربية الفصحى : ٣٤.

(٢) بنصه من الاعراب سمة العربية : ١٠.

النهي عن الجمع بينهما ، واذا جزم كان النهي عنهما مفترقين و مجتمعين .

والذي ذهب اليه ابن الفخار هو مذهب أهل البصرة ، وهو أن الاعراب غير محتاج إليه في الأفعال ، وقالوا : إن المثال الذي بني عليه الكوفيون حجتهم ليس فيه حجة ، فالنصب في " تشرب " في المثال المتقدم بأن مضمرة ، والجزم على ارادة " لا " والرفع على الاستئناف.(١)

---

(١) الشرح : ٧٥ - ٧٦ ، وانظر تفصيل المسألة في شرح الابذى : ٦٥ - ٦٦ .

(٣) موقف ابن الفخار من أبي القاسم الزجاجي :

لمّا كان هذا الشرح يتناول كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي ، فانّه من الطّبيعي أن نجد فيه شيئا مما يتعرض فيه لأبي القاسم ، سواء كان هذا التعرض دفاعا عنه أو مؤاخذة له لا سيما أنّ هذا الشرح من المؤلفات المتأخرة التي تعرضت للجمل ، فقد سبقه عدد كبير من الشروح المطولة وغيرها ،وسبقه أيضا كتب اعتنت بالردّ على أبي القاسم أو الدفاع عنه ،فألف أبو عبدالله بن السيد كتابا في الردّ على أبي القاسم هو : اصلاح الخلل الواقع في الجمل ،وتلاه كتاب آخر للاستاذ ابي عليّ الشلوبين سماه : الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل الى الاختلال ، والمظنون بهذا الكتاب - من خلال عنوانه - أنه يرد على ابن السيد في كتابه السابق ، فلا غرابة أن نجد في كتابنا هذا " شرح ابن الفخار " دفاعا عن أبي القاسم أو اعتراضا عليه ،فلمّا كان يقف من أبي القاسم هذا الموقف ،فانّ من المناسب أن أفرد كل نوع من مناقشاته على حدة ،فأذكر أولا اعتراضاته ،ثم أتبعها بما ردّ به على من اعترض على أبي القاسم ،فأقول وبالله التوفيق .

أولا : الاعتراضات :

حينما يراد ذكر اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم ، فلا بدّ من التنبيه على أنّ ابن الفخار قد استفاد كثيرا من ابن السيد في كتابه الآنف الذكر ،وربما أدخل كلام ابن السيد في كلامه ،فمن لم ير كلام ابن السيد سيظن أن كل تلك الاعتراضات كلها من كلام ابن الفخار ،والحقيقة أنه استفاد بعض اعتراضاته من ابن السيد .

---

(١) انظر في مقدمة حواشي المفصل للشلوبين ضمن مؤلفاته .

وهناك علماء آخرون استفاد منهم بعض تلك الاعتراضات التي لم يوردها ابن السيد كالسهيلي ، وابن الضائع ، ومع ذلك فهناك اعتراضات اجتهدت لأعرف أصحابها ، فلم أجد لها صدى فيما تحت يديّ من المراجع ، فهي مما يمكن أن ينسب الى ابن الفخار.

على أنه مما يجب ألاّ يغيب عن الأذهان أنّ من اعتنق مذهبا من المذاهب أو فكرة مسبوقا اليها ، فانّ ذلك يعتبر منهجا له أيضا تتميز به شخصيته العلمية ، واليك نماذج من اعتراضات ابن الفخار :

١ - ان وأخواتها انما عملت لشبهها بالأفعال .

ذكر أبو القاسم الزجاجي أنّ «إنّ» واخواتها إنما نَصَبَتِ الاسم ورفعت الخبر ؛ لأنّ هذه الحروف أشبهت الأفعال المتعدية الى واحد من خمسة أوجه هي :

أ - أنّ معاني هذه الحروف كمعاني الأفعال ، فمنها ما هو للتوكيد ، ومنها ما هو للتشبيه ، ومنها ما هو للترجي ، ومنها ما هو للاستدراك.

ب - أن أواخر هذه الحروف كلها مفتوحة.

جـ - أنّ عدد أحرف هذه الحروف كعدد أحرف الأفعال ، فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي.

د - أنها تطلب اسمين من جهتين مختلفتين ، فهي تطلب الخبر ، لأنها إنما سيقت لتوكيده ، أو تمنيه أو غير ذلك من المعاني المذكورة قبل .

هـ - أنها يتصل بها الضمير المنصوب كما يتصل بالفعل فتقول : إنّك ، وانّه ، واني كما تقول : ضربك ، وضربه ، وضربني . هذا كلّه توجيه أبي القاسم.(١)

---

(١) الجمل : ٥١ - ٥٢.

وهذا القول الذى قاله أبو القاسم قد قال بأكثره أبو العباس المبرد حيث قال : " ... وانما أشبهتها ، لأنها لا تقع الا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الا فعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي ".(١)

وقول أبي القاسم الزجاجي السابق اعترضه أبو القاسم السهيلي عدا الرابع منه ، وهو اختصاصها بالجملة الاسمية ، ويقول أبي القاسم السهيلي قال الاستاذ أبو عبد الله بن الفخار ، فقال السهيلي " أما اتصال الضمير المنصوب بها فلم يكن الا بعد حصول الشبه الموجب للعمل ، ولولا ذلك لم يتصل بها ، فلا فرق في هذا بين الضمير والظاهر في أن كل واحد منهما ثان عن الوجه الذى أوجب لها العمل ".(٢)

ثم قال السهيلي أيضا : " وأما الثلاثة الباقية فموجودة في حرف " ثم " ولم يوجب لها ذلك شيئا من العمل ".(٣)

قال ابن الفخار : " وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أن اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذى أوجب لها العمل ، وأما الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئا ، والله أعلم.(٤)

---

(١) المقتضب : ٤/١٠٨.

(٢) الشرح : ٣٣٣ - ٣٣٤، نتائج الفكر : ٣٤٢ ، وشرح الشاطبي / ٤ الا أن ابن أبي الربيع تعرض لاتصال الضمير المنصوب بها بعد أن ذكر أن بعضهم اعترض ذلك على الزجاجي ، فذكر أن اتصال الضمير وان لم يكن من الشبه ، فهو يدل على قوة الشبه . البسيط : ٧٧٠. فاعتبر قول الزجاجي في المسألة سائغا وتعليله مقبولا .

(٣) الشرح : ٣٣٤ ، وشرح الشاطبي : / ٤٠٤.

(٤) الشرح : ٣٣٤ ، وانظر هوامش تحقيق المسألة هناك.

٢ - عن الجاره ، وعن المبدلة همزتها عينا في بعض اللغات.

ذكر ابن الفخار أن أبا القاسم لم يحرر اللفظ ، ولم يشتف الكلام من عروض الاشتراك اللفظي بين عن الخافضة وعن المبدلة عينها من همزة ان المخففة في بعض اللغات.

قال : " لأنّ هذه (أى الجارة) مسبوقة بأصل آخر ،وذلك أنك تقول : أعجبني أنّ زيدا قائم ،ثم تخفف "أنّ" فتقول : أعجبني أن زيدا قائم ،بابقاء عملها لفظا ان شئت ،ثم تبدل من الهمزة عينا ،فتقول : أعجبني عن زيدا قائم ،وان شئت اعجبني عن زيد قائم باهمالها لفظا دون معنى ".(١)

وعلى هذه اللغة بيت ذي الرُّمة :(٢)

أعن ترسمت من خرقاء منزله
ماء الصبابة من عينيك مسجوم

٣ - اعمال العامل الثاني والأول يطلب عمدة ،نحو :

" ضربوني وضربت قومك ".

اختلف النحاة في هذه المسألة ،فالفراء يمنعها ،لأنها إنما تجوز على أحد وجهين .

امّا على حذف الفاعل من الفعل الأول ،وهذا ممتنع ،لعدم النظير، فالفاعل عمدة لا يصح الاستغناء عنه.

---

(١) الشرح : ١٠٢٤.

(٢) الجنى الداني : ٢٦٥.

وامّـا على الاضمار قبل الذكر وهو نادر ،فلذا رفضت المسألة عنده قياسا ،وأمّـا الكسائي فانه يجيزها على حذف الفاعل وهو مراد في المعنى . هذه صورة المسألة ،وقد ذكر أبو القاسم أن الكسائي قد غلط .

قال ابن الفخار : " وليس قول أبي القاسم : " وهذا غلط "(١) بردّ صحيح ،لانّ الكسائي لم يرد ما أشار اليه أبو القاسم ،لانّ ظاهر قول أبي القاسم أن حذفه عنـد الكسائي على حدّ حذف المفعول بـه على الاطلاق .

هذا لا يقوله أحد ،وإنّما ينبغي أن يقال في المسألة : انّ الفاعل اذا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ،فالفاعل مضمر في قام مع أنّـه معلوم بدلالة ظهوره في التثنية والجمع . والمبتدأ والخبر والمفعول به اذا علم حذف ،فالفاعل في هذا الباب امّـا أن يحذف مع العلم به حملا على المبتدأ والخبر والمفعول به ،وامّـا أن يضمر مع العلم به حملا على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ، ليكون حيث ما كان جاريا على أسلوب واحد ، فهذا أرجح من قول الكسائي . والله أعلم "(٢).

٤ - نصب المضارع بأن المضمرة بعد الواو .

قال أبو القاسم : " اعلم أن الواو تنصب الفعل المضارع اذا أردت بها معنى " غير العطف "(٣).

قال ابن الفخار : " ظاهره مذهب أبي عمر الجرمي ،وذلـك أنه يقول : انّ هذه الحروف الثلاثة الواو ،والفاء ،وأو تنصب الفعـــل

---

(١) الجمل : ١١٣.

(٢) الشرح : ٥٤٩ - ٥٥٠.

(٣) الجمل : ١٨٧.

بنفسها من غير تقدير حرف بعدها ، وحجته في ذلك أنّ اضمار الحروف وابقاء عملها على خلاف الأصول ". (١)

ثم قال بعد : " وحذاق النحاة يضمرون " أن " بعد هذه الحروف الثلاثة في هذا الموضع ؛ لأنها الأصل في النصب ، ولأن اضمارها قد ثبت بعدها فيما اذا كان الفعل المضارع معطوفا بها على اسم صريح قبلها ، فوجب أن يضمر هنا ما ظهر هناك ، وأيضا فان هذه الحروف الثلاثة لو كانت ناصبة لجاز أن يدخل عليها حرف العطف كما دخل على واو القسم ، فكنت تقول : ما تأتينا فتحدثنا وفتكرمنا ، وهذا لا يقوله أحد ، وأيضا فانّ هذه الحروف مشتركة بين الأسماء والأفعال ، والحروف لا تعمل الاّ بشرط الاختصاص ، فالأصح ما ذهب اليه سيبويه . والله أعلم .

فان قلت : لعله نسب النصب لها مجازا كما نسبه لحتى ، ويكون مذهبه مذهب الجماعة .

قلنا : يظهر من قوله بعد أنها نسبة حقيقية ، الا تراه قال : "وأما قوله :

للبس عباءة وتقرّ عيني أحب اليّ من لبس الشفوف

فانه أضمر " أن " ونصب بها " (٢) ، فهذا ظاهر في آختلاف الموضعين ، ولو كان النصب في الأول باضمار " أن " لم يكن نسبة مجازية ، ونبّه في هذا الموضع على اضمارها ؛ لأنها تظهر فيه كثيرا ، ولمّا لم تظهر في الأول وصحت النسبة ، ولو نسب النصب في هذا القسم الثاني للواو لعارضة جواز اظهارها ، فهذا مما يمكن أن يقال . والله أعلم ". (٣)

---

(١) الشرح : ٧٧٢ .

(٢) الجمل : ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) الشرح : ٧٧٢ - ٧٧٣ .

هذه أربعة نماذج مما اعترض به ابن الفخار على أبي القاسم الزجاجي وما اعترض به أكثر من هذا ، وانما أردت بذكر بعض هذه الاعتراضات اعطاء صورة للاعتراضات التي اعتاد ابن الفخار أن يعترض بها على أبي القاسم ، وبعد هذا فانني أورد بعض صفحات المواضع التي وقع فيها اعتراض على أبي القاسم وهي :

٤٨ ، ١٣٢ ، ٢٥٥ ، ٣٠٦ ، ٣٣٨ ، ٤٦٧ ، ٤٨٤ ، ٥٢٦ ،
٦٠٧ ، ٦٢٢ ، ٦٩١ ، ٧٠٢ ، ٧٧٦ ، ٧٩٣ ، ٨٠٢ ، ٨١٩ ،
٨٥٢ ، ٨٩٩ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٧٦ ، ١٠٠١ - ٢٠٠٢ ، ١٠٣٤ ،
١١٤١ ،

مع العلم أن بعض هذه الصفحات التي ورد فيها اعتراضات على أبي القاسم قد التمس له فيها عذرا يخرجه عن الخطأ ، مما يعدّ داخلا في هذا القسم الثاني الذى تراه .

ثانيا : دفاعه عن أبي القاسم .

سبق أن ذكرت نموذجا من اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم ، وتلك الاعتراضات وان كانت ردودا على أبي القاسم الاّ أنه يدرج في بعضها اعتذارا عنه ، فابن الفخار يغلب عليه التقدير لأبي القاسم ، اذ ردّ كثيرا مما اعترض به عليه ، واليك نموذجا من تلك الردود :

١ - قال أبو القاسم : " اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع ... والابتداء معنى رفعه ، وهو مضارعته للفاعل ".(١)

قال ابن الفخار : " قد اعترضه ابن عصفور بوجهين :

---

(١) الجمل : ٣٦ .

أحدهما : أنّ المضارعة معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل .

الثاني : أنّ الأصل لا يطرد حمله على الفرع ".(١)

فأجاب ابن الفخار عن هذا الاعتراض بقوله : " الجواب عن الأول : أنه قائل بأنّ التعري يرفع المبتدأ أو الخبر ، فما الفرق ؟

والجواب عن الثاني : أنّ الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع فرع في الأصل ، وذا من ذلك ، هذا إن سلمنا أن الجملة الاسمية أصل للفعلية ، وفيه نظر ، اذ لقائل أن يقول : إنّ ذلك بالعكس ، وقد قيل : إنما يستقيم افساد مذهب من المذاهب بأمر وَقَعَ اجماع المختَلِفِيْنَ عليه ، فلم يصنع ابن عصفور شيئا . والله أعلم ".(٢)

٢ - منع صرف المؤنث الذى على أكثر من ثلاثةِ أحرفٍ ، وليس فيه علامة للتأنيث .

قال أبو القاسم : " وأمّا ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، فهو اثنا عشر جنسا . . . فمنها كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ".(٣)

قال ابن الفخار : " هذا الفصل مخصوص بالمؤنث ، لأنه سيذكر فيما بعد فصل المذكر المسمى باسم مؤنث. فاعتراض ابن السيد عليه هنا غير صحيح ، وذلك أنه قال : لا يصح هذا الفصل حتى يزاد فيه شروط ، فيقال : كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ،

---

(١) الشرح : ٢٦٦ ، وانظر قول ابن عصفور في شرحه : ١/ ٣٥٥.

(٢) الشرح : ٢٦٦.

(٣) الجمل : ٢٢٠-٢٢٢.

وليس أصله التذكير ، وتأنيثه حقيقي ، فحينئذ لا ينصرف لمذكر كان أولمؤنث ظنا منه أنه يريد الاطلاق ،وليس كذلك كما ذكرناه .

وانظر الى تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط،فانها تعطي أنه متى نقص منها شرط وهو علم لمؤنث ، فانّه ينصرف كمايكون كذلك وهوعلم لمذكر ، وليس كذلك ،وانظر أيضا الى قوله : وتأنيثه حقيقي ، فانه يوهم اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاء ذكر اعتبارا بالعرف الجاري عند المعربين ، وليس كذلك ، وإنما يشترط أن يكون التأنيث غير عارض كتأنيث الجمع مثل أن تسمى رجلا بنساء ، فانّه ينصرف ،لانّ تأنيثه تأنيث جمع ،وهوعارض فلا تعتد به .

فالحاصل أن ابن السيد وهم في هذا الأصل الذى أصّله في ثلاثة مواضع :

أحدها : جعله المقيد مطلقا .

والثاني : تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط .

والثالث : اشتراطه في التأنيث أن يكون حقيقيا ،غير أنّه تحرز بهذا الثالث من التأنيث العارض ، وانما الخلل من جهة التعبير عن ذلك بما يعطي اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاء ذكر واللّه أعلم" . (١)

والذى ذكره ابن الفخار من أنّ اعتراض ابن السيد غير صحيح ،فيه شطط في بعض أجزائه ، فقد ذكر أنّ ابن السيد جعل المقيد مطلقا ،ويعني بذلك أن كلام أبي القاسم مقيد في هذا الفصل

---

(١) الشرح : ٩١٣ - ٩١٤ .

بما سيأتي في فصل المذكر المسمى بمؤنث ،فما في هذا الفصل يقيد المطلق في الفصل السابق ،هذا هو مراد ابن الفخار ،فكان عليه أن يترك هذا الاعتراض ،لأن المسائل في موضوع واحد يجب أن تكون في مكان واحد الا اذا أشار اليها المؤلف بأن استكمالها سيأتي في موضع آخر ، والزجاجي لم يقل ذلك ، هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فان كتاب أبي اسحاق هذا كتاب تعليمي والتعليم فيه يجب مراعاة الولدان ، وقد قال بهذه المراعاة ابن الفخار في موضع لاحق حيث قال في شأن الزجاجي : " . . . لأنه في معرض تعليم الولدان فالتقريب عليهم ما أمكن أولى ".(١)

٣ - قال أبو القاسم : " وتقول في أسماء السور : هذه هود ، وهذه يونس ، تريد : سورة يونس ،وسورة هود ، فتصرف هودا ،فان جعلت هودا اسم سورة لم تصرفه ،لأنك سميت مؤنثا بمذكر ".(٢)

فاعترض ابن السيد ايراد الزجاجي لـ" يونس " ، لأن يونس كما يقول ابن السيد لا ينصرف على كل حال ،لأنه ان كان علما للسورة ففيه التعريف والتأنيث والعجمة ، وان كان على حذف مضاف ففيه التعريف والعجمة .(٣)

وقد رد ابن الفخار هذا بقوله " وهذا لا يلزم ، لأنه يمكن أن يكون ابو القاسم انما ذكره ليبين اختلاف " هود " في الوجهين ،ولا يتصور ذلك الاختلاف في يونس ، ولم يتعرض لبيانه ،لظهور الأمر فيه ،والله أعلم ".(٤)

وهذا الذى رد به على ابن السيد رد به ابن الضائع .(٥)

---

(١) الشرح : ١٠٢٤.
(٢) الجمل : ٢٢٧.
(٣) انظر قول ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٩٠.
(٤) الشرح : ٩٤٤ .
(٥) شرح الجمل له : ٢٤١/أ.

هذه نماذج من اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم . وهناك بعض الاعتراضات الأخرى أذكر صفحات بعضها وهي :

٢٢ - ١٧ - ٢٩ - ٣١ - ١٠٠ - ٧١٠ - ٩٣٧ - ٩٧٣ - ١٠٢٤.

كما أن فيما ذكرته سابقا من صفحات الاعتراضات بعض الاعتذارات عن أبي القاسم . والله أعلم.

(٤) اختياراته :

من المعروف أنّ ابن الفخار توفى سنة أربع وخمسين وسبعمائة ، وهذا التاريخ يعني أن ابن الفخار من متأخرى النحاة ، فقد سبقه كثير من النحاة مشارقة ومغاربة في الدرس النحوى ،فالنحو في هـــذا الوقت قد أحكمت عراه واتضحت مساربه ، فالتجديد فيه سيكون محدودا ، ومع ذلك فاننا نجد للأئمة الكبار آراء متميزة اقتبسوها من تلاقح الأفكار المختلفة ،ولكن كم هي تلك الآراء التي قد يتفرد بها أحـــد أولئك الأئمة ؟

أظنّ أن عددها سيكون قليلا ،بل لعل بعض الأئمة ممن لهم خطر في هذا الشأن لم يكن له شيء من ذلك التفرد ،وانما كان سَبْقُه وعلو قدره في قدرته على التوجيه والترجيح واستحضار المسائل ،ولم أجد لابن الفخار في هذا الكتاب مسائل انفردَ بها ،وانما هناك توجيهات له أحسب أنها مما يجعله من التميزيين ، وفوق كل ذى علم عليم.

فأمّا الاختيارات التي اختارها ابن الفخار فهي كثيرة جدا ، لا سيما وأن الكتاب الذى أحققه -كان من توفيق اللّه أن يكون - كاملا ، فهو يشتمل على أغلب أبواب النحو ،فلذلك سأختار بعض تلك الاختيارات حسب تسلسل المسائل في الكتاب وهي :

١ - اعراب الأسماء الستة :

ذكر ابن الفخار في اعراب الأسماء الستة سبعة مذاهب :

أحدها : أنها معربة بحركات على أواخرها مقدرة واتبع ما قبل الآخر الآخر .

والثاني : أنها معربة بالحروف وهو ظاهر كلام أبي القاسم وابي علي في أول الا يضاح .

والثالث : أنها معربات بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف اشباع .

والرابع : أنها معربة بشيئين ،بالحركات والحروف معا .

والخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر منقولة من الآخر ، وانما اعربت بالحركات لأنه الاصل

السادس : أنها معربة بالتغير والانقلاب ،ووجه ذلك أن التغير والانقلاب صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمنزلة الحركة في الدال من زيد مثلا .

والسابع : أن هذه الأسماء على قسمين :

قسم يعرب بالحروف وهي : أخوك ،وأبوك ،وحموك ،وهنوك .

وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف وهو : فوك ،وذو ،لأنهما لو اعربا بالحروف كالقسم الأول للزم بقاؤهما على حرف واحد وليس ذلك في القسم الأول .

قال ابن الفخار : والصحيح من هذه الأقوال الأول ،وهو مذهب سيبويه ونص أبي على في النصف الثاني من الا يضاح .(١)

وهذا القول الذى صححه يقول انّ أصل أخوك وأخواته في الرفع : أَخَوُك بضم الواو وفتح الخاء ،وفي النصب بفتح الواو والخاء ،وفي الجرّ بخفض الواو وفتح الخاء ، هذا هو الأصل ،ففي الرفع حذفت الضمة من الواو وضمت الخاء اتباعا لها ،وفي النصب قلبت الواو ألفا ،لتحركها

---

(١) الشرح : ٦٠.

وانفتاح ما قبلها ،وفي حالة الخفض اتبعت الخاء الواو ، فضمت ثم حذفت كسرة الواو تخفيفا ، فصار في التقدير : بأخوك بسكون الواو .

٢ - العطف على الضمير المخفوض .

ذهب سيبويه وجمهور البصريين الى أنّ العطف على الضمير المخفوض مشروط باعادة الخافض ، فغي نحو قولنا : مررت بك وزيدٍ يشترطون اعادة الخافض في زيد ، فتقول : مررت بك وبزيد ، هذه هي صورة المسألة .(١)

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة مذهبَ سيبويه وجمهور البصريين في منع جواز العطف بغير اعادة الخافض معتمدا في ذلك على ثلاثة توجيهات .

أحدها : أنّ المسألة محمولة على عكسها ،أى أننا حين نجيز ذلك فينبغي أن نجيز عكسها وهو أن نعطف الضمير على الظاهر فنقول : مررت بزيد وبك ، لأنّ الواو لمطلق الجمع وليس فيها ترتيب ،فالمتأخر معها في حكم المتقدم ،فلمّا امتنع فينبغي أن يمتنع عطف الظاهر على المضمر مباشرة .

والثاني : أنّ ضمير الخفض شبيه للتنوين من حيث انه زيادة في آخر المضاف اليه ،ومعاقب له ، فلمّا لم يجز العطف على التنوين لم يجز العطف على شبيهه ،وللخروج من ذلك كرر حرف الجرّ لكي لا يعطف على الضمير .

---

(١) انظر الشرح : ١٧٦ ،والكتاب : ٢/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ،والانصاف: ٤٦٣ .

والثالث : أنّ الضمير المرفوع أشدّ اتصالا بخافضه من الضمير المرفوع برافعه ؛ لأنّ المرفوع ينفصل في بعض المواضع والمخفوض لا ينفصل في مواضع ، ولما امتنع العطف على المرفوع مع أنّ اتصاله أقل من المخفوض ،فمنع العطف على المخفوض أوجب ؛ لأنّ الاتصال هو السبب المانع من القول بجواز العطف مطلقا دون شرط في كلاالموضعين. هذه هي الأدلة التي ساقها ابن الفخارفي المسألة.

ولما كانت هذه المسألة خلافية والخلاف فيها جدير بالنظر فان عددا ممن يُنْظَرُ إلىٰ رأيه قد أجازها ، وعلى رأسهم يونس والأخفش ، وهو مذهب الكوفيين ،واختاره أبوعليّ الشلوبين وابن مالك.(١)

وعندما تعرض ابن مالك لهذه المسألة ،رأى أن العطف على الضمير المخفوض يكثر معه اعادة الخافض ،ويقل بدون الاعادة ، وأورد على ذلك شواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب نثرا وشعرا (٢) ، وكلها يرى أنها تجيز العطف دون اعادة للخافض .

ثم بعد ايراد تلك الشواهد أردف ذلك بابطال حجج المخالفين لمذهبه .

فأبطل التوجيه الأول بأن ذكر أنه لوكان على العكس بأن نحل المعطوف عليه محل المعطوف ،وأن يشترط في صحة العطف أن يحل كلّ واحد منهما محل الآخر لما جاز نحو : رب رجل وأخيه ،ولا نحو :

* أيّ فتى هيجاء أنت وجارها *

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٦٦٥.

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ ومابعدها.

وهذه ناقة وفصيلها راتعان ، و

* الواهب المئة الهجان وجارها *

وأبطل التوجيه الثاني مما سبق بأن ذكر أنّ ذلك ضعيف ،لأنّ شبه الضمير المخفوض بالتنوين لوكان مانعا من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه ،لأنّ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ،وضمير الجرّ يبدل منه ويؤكد باجماع ،فللعطف أسوة بهما.(١)

وما أبطله ابن ملك من حجج من خالفه لم يرضه ابن الفخار فقال في الرد على ما أبطله أولا " هذا نظر ضعيف ،وذلك أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، لأنه شريكه في العامل ، والمسائل التي جلبها على جهة الاستدلال واقعة على خلاف الأصول ،ولذلك تكلفوا تقدير اضافة نحو : ربّ رجل وأخيه غير محضه ،وجعلوها في نية الانفصال ؛ ليصير هذا المعطوف إلى حكم المعطوف عليه بوجه ما ،وإلّا فمتى كانت هذه الاضافة غير محضة وليس اللفظ مما أصله أن يكون كذلك ؟! ولكنهم راموا ذلك ،ليصير الثاني على حكم الأول لمّا كان شريكه في العامل .

ولذلك أيضا لمّا قال الأعلم في "بشر" من قوله :

أنا ابن التارك البكرى بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا

---

(١) الشرح : ١٧٦-١٧٧ وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ وزاد فيه : "بل العطف أولى بالجواز ،لأنه تابع بواسطة تقوم مقام اعادة العامل".

انه بدل ردّوا قوله ،من جهة أنه لا يصح مكان الأول ،وجعلوه عطف بيان . فهذا كله يدلك على أنّ الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ،من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذه المسألة التي هي قوله : مررت بك وزيد دائرة بين اجرائها على الأصول وبين الحاقها بما هو خارج عن الأصول ، وقد قام الدليل على صحة القاعدة المذكورة ،وهو أنّ ما جاء من ذلك غير مكرر معه الخافض نادر في جنب ما كرر معه الخافض ،وأيضا فان ذلك النادر محمول على تقدير خافض محذوف منه ،لتقدم ذكره وبقاء عمله ، لأنّ تقدم ذكره محرز لذكره ،وربما كانت نظائر هذا تُرْبِي على ما اجتلبه هو من النظائر.

وانظر الى البدل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد على المذهب المنصور ، فهذا المسلك الذى سلكه في المسألة غير مرضي"(١).

انتهى .

وأجاب عمّا أبطله ابن مالك ثانيا ،فقال : " انظر الى هذا التحامل على الامام ،وذلك أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائما ، فزيد معطوف على نفس الكاف وشريكه في الجار ، واذا قلت : مررت بك وبزيد ، بتكرير الخافض ،فليس العطف على نفس الكاف ، هذا محال ،لما يلزم عليه من دخول حرف الجرّ على مثله تقديرا ،وانما عطفت جارا ومجرورا على جار ومجرور على سبيل استقلال كل واحد منهما بالعامل حتى كأنه قال : مررت بك ومررت بزيد ، فأمّا البدل فانه في حكم الاستقلال ،فله حكم نفسه ،وأمّا التوكيد فانه مع المؤكد بمنزلة

---

(١) الشرح : ١٧٧- ١٧٩.

شيء واحد ، اذ ليس على تقدير عامل ،وأما العطف فانه يستلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ،وإنما ذلك تعليل مناسب للغالب وبالله التوفيق ".(١)

فمما تقدم يتضح أن ابن الفخار يرى عدم العطف على الضمير المخفوض دون اعادة الخافض كما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين.

وبعد هذا فان من الجدير بالاشارة التنبيه الى أن ابن الفخار لم يورد شواهد المخالفين لسيبويه ومن تبعه كما أوردها ابن الانباري في الانصاف وابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢) وغيرهما ممن يتعرضون لهذه المسألة ،فما هو الغرض من وراء ذلك ؟ مع أن العدل ايراد حجج المعارض ثم بيان ضعفها أوفسادها.

والظاهر من الصبغة العامة لهذا الكتاب أن ابن الفخار قليل الاستشهاد بالشعر جدا لأنه يعتبره باب ضرورة ،وقد قال ذلك (٣) ، وسأذكر هذه المسألة بأبسط مما هنا في مبحث الاستشهاد بالشعر.

٣ - ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب .

هذه المسألة فيها خلاف بين سيبويه والأخفش فأجازها الأخفش ومنعها سيبويه .(٤)

وحجة سيبويه : أن الأصل في البدل أن يؤتى به لبيان المبدل منه ،وضمير المتكلم والمخاطب في غاية البيان فلا يحتاج لذلك.(٥)

---

(١) الشرح : ١٨٠.

(٢) الانصاف : ٤٦٤ ،وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ ومابعدها.

(٣) انظر ذلك في الشرح : ٥٨ .

(٤) الشرح : ٢٠٦ وانظر تحقيق الاقوال هناك.

(٥) الكتاب : ٢/٣٨٦.

واحتج أبو الحسن الأخفش بالسماع ، فاحتج لضمير المتكلم بقوله تعالى * ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون *(١) ،فالذين خسروا عنده في محل نصب على البدل من ضمير المخاطب في " يجمعنكم " وغير الأخفش يرى أن " الذين خسروا " مرفوع بالابتداء وخبره ما بعد الفاء .

واحتج لضمير المتكلم بقول الشاعر :

أنا سيف العشرة فاعرفوني
حُمَيْداً قد تذريت السناما

فـ" حميد " بدل من الضمير في " اعرفوني " ، وغيره يرى أنه منصوب على الاختصاص تقديره أخص حميد .(٢)

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة الى التفصيل دون اطلاق الجواز أوالمنع فقال : " وأمّا قوله تعالى * اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا *(٣) فان البدل قد افاد ما لم يفده الأول من معنى التعميم والتنصيص على التفصيل ، فيظهر وجه آخر وهو أن ابدال الظاهر من ضمير المتكلم أوالمخاطب ان وافق الابدال في البيان الذى يستفد الأمنه جاز ، والاّ لم يجز ،فالوجه التفصيل دون اطلاق المنع أوالجواز ، لأنّ موافقة كل واحدٍ من هذين الامامين بوجه ما اذا أمكن أولى من مخالفة أحدهما مطلقا ،فتأمل ذلك ، والله أعلم بالصواب ."(٤)

وهذا التفصيل الذى ذكره ابن الفخار ذكره أبوحيان في البحر المحيط.(٥)

---

(١) الأنعام : ١٢.
(٢) الشرح : ٢٠٧.
(٣) المائدة : ١١٤.
(٤) الشرح : ٢٠٧ - ٢٠٨.
(٥) البحر المحيط : ٥٦/٤ .

٤ - تقديم المصدر المؤكد :

ذهب ابن الفخار الى جواز تقديم المصدر المؤكِّد على عامله ،وهذا مذهب الجمهور لأنّ الأصل في تقديم المعمول وتوسيطه تصرف العامل في نفسه ،فالعامل الذى لا يتصرف في نفسه كفعل التعجب ونظائره لا يتصرف في معموله ،فعلى هذا يصح أن يتقدم المصدر المؤكد على عامله الاّ أن ابا عبد الله ذكر عن السهيلي أنه لا يجيز ذلك ، لأنّ التوكيد لا يقع قبل الذى سيق هوله ،واذا وقع هذا المصدر قبل الفعل ، فانه يعرب منصوبا على التشبيه بالمفعول به ؛لأنه في هذه الحالة ليس مؤكِّدا ،وانما هو كبقية المفعولات.(١)

ولم يرض ابن الفخار مذهب السهيلي هذا فقال : " وجوز سائر النحاة تقديمه مطلقا ، منصوبا على التشبيه ، أو مفعولا مطلقا ، وهو الصواب ان شاء الله ، وانما يمشى ما قاله في التوكيد الموضوع تابعا لما قبله في اعرابه ،والمصدر المؤكد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه كقولك : قام القوم كلهم أجمعون ، وزيد قائم حقا ،أو غير ذي شك ،وأمّا غير ذلك فلا ،ألا ترى أنّ " انّ " في قولك : إنَّ زيدا قائم توكيد لمابعدها ، وكذلك لام " إنَّ " وكذلك جملة القسم تؤكد الجملة التي بعدها ، قال أبو علي في الايضاح : القسم جملة يؤكد بها الخبر ، فما قاله أبو القاسم السهيلي غير سديد والله أعلم".

---

(١) الشرح : ٢٣٦.

(٢) الشرح : ٢٣٦-٢٣٧.

٥ - العطف على موضع إنّ.

العطف على إنَّ نحو قولهم : إنّ زيدا قائم وعمرو ، فعمرو يجوز فيه النصب والرفع ، والرفع فيه ثلاثة أوجه .

الأول : الرفع على أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : ان زيدا قائم وعمرو قائم .

الثاني : أن يكون عمرو معطوفا على الضمير الذى في الخبر ان كان الخبر مما يحتمل الضمير نحو : ان زيدا قائم وعمرو ، فعمرو معطوف على الضمير في قائم .

الثالث : أن يكون معطوفا على موضع اسم انّ قبل دخولها على توهم الأصل ، لانّ إنّ لم تغير في المعنى شيئا ، لانّ مدلوله الايجاب بعد دخولها عليه أيضا كما كان كذلك .

فالوجهان الأولان لا خلاف بين النحاة في جوازهما.(١)

وأما الوجه الثالث فهو الذى وقع الخلاف فيه بين النحاة ، فابن الفخار لا يرى صحة العطف على الموضع تبعاً لأبى عبدالله بن أبي العافية وابي عبدالله بن عبد المنعم ،لانّ العطف على الموضع لا يصح الاّ اذا كان صاحب الموضع موجودا ،وهذا لا يكون الاّ اذا تقدم عاملان أحدهما معلق بلفظ معموله والآخر معلق بمعناه مثل : ليس زيد بقائم ولا قاعدا بنصب قاعد وجره ، فالنصب عطفا على خبر ليس، وهومنصوب ،الاّ أنه شغل بحركة الخافض ،والجرّ عطفا على اللفظ أمّا العطف على موضع اسم إنّ فهو عنده وعند الذين تابعهم ممتنع ،

---

(١) البسيط : ٧٩٣ .

لأنّ صاحب الموضع الذي سيعطف عليه غير موجود ، وهو الإبتداء ، فإنّه قَدْ نُسِخَ بـ " إنّ ".(١)

وقد ذكر ابن الفخار أن هذا مذهب قوي ، واستدل له بقول سيبويه وهو : " واعلم أن الاسم أوله الابتداء ، وإنما يدخل الرافع والناصبُ سوى الابتداء والجار على المبتدأ ، ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك ، الاّ أنّ تدعه ، وذلك إذا قلت : عبدالله منطلق ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبدالله منطلقاً فالمبتدأ أول كما أنّ الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة ".(٢)

ثم قال أبو عبدالله : فقوله : " ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك ، الاّ أن تدعه نص في الموضع.(٣) أي أنّ الابتداء يزول بوجود الناسخ الاّ أن تدع ذلك الناسخ .

ثم ذكر ابن الفخار أنّ من أجاز العطف على الموضع انما غرّه في ذلك ما جاء عن سيبويه: أن بعض من يتوهم الابتداء فيعطف عليه . قال سيبويه : " واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون : انهم أجمعون ذاهبون ، وانك وزيد ذاهبان ، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم كما قال :

* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا *

على ما ذكرت لك ".(٤) انتهى قول سيبويه .

---

(١) الشرح : ٣٤١.

(٢) الكتاب : ١/٢٣-٢٤.

(٣) الشرح : ٣٤٢.

(٤) الكتاب : ٢/١٥٥.

فمعنى قول سيبويه هذا : أنّهم يقولون : " أجمعون " وهو توكيد للمنصوب فحقه أن ينصب ، ويعطفون زيداً وهومرفوع على اسم ان فكان حقه النصب ، فوجّه سيبويه هذا الرفع على أنهم توهموا زوال " إن " وأن مكانها " هم " فيصبح الكلام : هم أجمعون ذاهبون ، وهما وزيد ذاهبان . فعلى هذا التوهم يدخل هذا الكلام تحت القاعدة ، ثم استشهد سيبويه-على ما يقع من توهم-بقول الشاعر .

بدا لي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابقٍ شيئا اذا كان جائيا

فالشاهد في قوله : سابق بجرّه عطفاً على خبر "لست" الذي توهم أن الباء داخلة عليه ، فكأنه قال : لست بمدرك ما مضى ولا سابق هذا مراد سيبويه بقوله السابق .

الاّ أنّ ابن الفخار ومن سبقه رأوا أنّ قول سيبويه هذا في رفع زيد عطفا على موضع " ان " اضطرإليه اضطراراً،لانه لولم يتوهم العطف على الموضع ،لأدى ذلك الى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر ،لانّ المعطوف لورفع على الابتداء لكان رفع ذاهبان بأن وبالمبتدأ ،لانّ كلاً منهما يطلب خبراً ،وقد قرر النحاة استحالة عمل عاملين في معمول واحد .

قال ابن الفخار : " وانما اضطر سيبويه إلى توهم ابتداء ؛ لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر واستحالة أن يعمل عاملان في معمول واحد . الا ترى أنه لوجعل المرفوع مبتدأ لوجب أن يكون " ذاهبان " مرفوع بـ " ان " وبالمبتدأ ،ولم يضطر الى ذلك فيما اذا انفرد كل واحد من الاسمين نحو : ان زيد قائم وعمرو ؛ لانّ

الدلالة على الخبر حاصلة مع مخالفة عمل انّ لعمل الابتداء ؛لاجتماعهما في معنى الايجاب ،فلم يضطر الى توهم الابتداء ،هذا هو الصحيح ، وان كان على جواز العطف على الموضع في باب إنَّ جماعة كبيرة من حذاق الائمة.

فالحاصل أنّ اطلاق القول بجواز العطف على الموضع أو تقييده بخفاء الاعراب ،أوتأخر المعطوف على الخبر لفظا أو حكما غير مستقيم ، لما ذكرناه (١) ،وهذا الذى ذهب اليه ابن الفخار خالفه فيه ابن أبي الربيع ، واستدل بأدلة كثيرة كلها -فيما يقول- تبيح العطف على الموضع ، وقال : ان سيبويه على هذا المذهب .(٢)

٦ - الباء الجارة في قوله تعالى ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾.(٣)

ذكر ابن الفخار في مبحث الباء أنها تكون زائدة وغير زائدة ، فذكر أن الزائدة على ضربين ،ضرب زيادته مطردة ،وضرب زيادته مقصورة على السماع .

فمن الضرب الذى تطرد زيادته ما كان في خبر " ليس " و" ما " الحجازية و" لا " المحمولة على " ان " على ما قاله الفارسي في قولهم : لا خير بخير بعده النار ،ولا شر بشر بعده الجنة ،وما زيد في فاعل كفى ، وفي فاعل أفعل في التعجب نحو : أحسن بزيد ،وما زيد في خبر " ما " التميمية .

وأما الضرب الذى زيادته مقصورة على السماع فنحو قوله

---

(١) الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٢) البسيط : ٧٩٩ ،وانظر الكتاب : ٢/ ١٤٤.

(٣) المائدة : ٦.

تعالى * ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة *[١] ،ويحتمل قوله تعالى * واسحوا برؤوسكم *[٢] الزيادة .

والذى يراه ابن الفخار في هذه الباء في الآية السابقة أنها تحتمل الزيادة وعدمها[٣] ،فان كانت غير زائدة فانها للالصاق[٤] ، ولكن الالصاق فيها في هذه الآية غير متعين ،لا كما قاله بعض أصحابه ،فقد قال : " وحضرت بمدينة فاس -حرسها الله مجلسا جرى فيه ذكر هذه الباء ، فقال بعض أصحابنا : الصحيح عندى أنها للالصاق ،وكان قد رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير على المدونة ،فسكت رضا لصاحبي ،اذ كان قد قبل ذلك ، فقال بعض حذاق الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فانها وقعت عندنا قديما وحديثا فلم نقف منها على طمأنينة ،فلم يسعني الاّ الكلام ،فقلت : مسحت رأسي ،ومسحت برأسي باتحاد المعنى ،فلو كانت للالصاق لذهب معناها بذهابها ،ولم يجز الاستغناء ،فجائز أن يقال بالزيادة ؛ لصحة المعنى عند زوالها بمنزلتها في خبر ليس ،وما ،والقى بيده وأمثالها ،لانّ الفعل اذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ،فالاصل وصوله بنفسه لا على نوعين ، وجائز أن تكون بمنزلتها في بريت بالسكين ،لانّ مسحت يقتضي ممسوحا وممسوحا به عند المحققين كما أنّ بريت يقتضي مبريا ومبريا به عند جميع الناس ،فيكون المفعول محذوفا ،كأنه مسحت الماء بالرأس ،فاستحسن ذلك من حضر من له فهم وسكت الخصم ".[٥]

---

(١) البقرة : ١٩٥.
(٢) المائدة : ٦ .
(٣) الشرح : ٣٨٧.
(٤) الشرح : ٣٨٨.
(٥) الشرح : ٣٨٧ - ٣٨٨.

وقد ذهب أبو الحسن بن الضائع الى أنها للالصاق في هذه الآية فقال : ليس الباء زائدة بل المراد الصاق المسح بالرأس (١) . وقد بان بما تقدم من كلام ابن الفخار احتمالها الزيادة وعدمها ، والله أعلم.

٧ - تعريف العلمية يزول عند الاضافة .

ذكر ابن الفخر أن تعريف الأعلام اذا أضيف اليها زال عنها التعريف ، لأنه لو لم يزل لأدى الى الجمع بين تعريفين ان كان المضاف اليه معرفة ، أو الى الجمع بين تعريف وتنكير على اسم واحد وكلاهما ممتنع .

قال : " ومما يلزم زواله عند الاضافة تعريف العلمية ، لما يلزم على بقائه من الجمع بين تعريفين ان كان المضاف اليه معرفة ، أو بين تعريف وتنكير ان كان نكرة. (٢)

وهذا الذى قاله ابن الفخار خالف فيه أبو الحسين ابن الطراوة فذكر أن هذا التعريف الذى في العلم لا يزول وانما الاضافة لرفع الاشتراك العارض في الاعلام ، كما ترفع الصفة هذا الاشتراك العام مع بقاء العلم على تعريفه نحو : زيد الطويل .

قال ابن الفخار : ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف يكتسب من المضاف اليه التنكير ، فكذلك يكتسب منه التعريف ، واذا وجب أن يكتسب منه التعريف وجب زوال تعريفه السابق ، لما يلزم على بقائه من الجمع بين تعريفين ، فهذا هو الصحيح ان شاء الله. (٣)

---

(١) شرح ابن الضائع : ١٧/أ.

(٢) الشرح : ٤٠٣.

(٣) شرح الجمل : ١/ ٥٨٤ ، والشرح : ٤٩٥ .

٨ - زمن فعل التعجب .

اختلف النحاة في زمن فعل التعجب ،فذهب أبو الحسين بن أبي الربيع الى أنه مراد به الحال .

وذهب ابن عصفور الى أنه يراد به المضي المتصل بزمن الحال ،(١) وهو مذهب الأكثر ومنهم المبرد .(٢)

واستدل من ذهب الى أنه يراد به الحال بأنك لو قلت : ما أحسن زيدا فانك لا تقول ذلك الا وهو في الحال حسن ،واذا أردت الماضي أدخلت كان كذا ساق هذا الدليل ابن عصفور.

واستدل من قال : انه يراد به المضي المتصل بزمن الحال بأن صيغة " أفعل " صيغة الماضي ،وفي ذلك بقاء للفعل على أصل وضعه .

وقد رجح ابن الفخار المذهب الأول فقال : " والأول أولى -ان شاء الله - ،لأنه من تتمة منع التصرف ،والله المستعان "(٣) . ثم ذكر فيما بعد حجة أخرى وهي : أنه يفصل بين ما التعجبية وفعل التعجب بكان وحدها والمسوغ لهذا الفصل فيما ذكر هو كون فعل التعجب يراد به الحال ،فاذا أريد به الماضي أدخلت كان عليه فدل على الماضي .

---

(١) شرح الجمل : ١/ ٥٨٤ والشرح : ٤٩٥.

(٢) همع الهوامع : ٥/ ٦١.

(٣) الشرح : ٤٩٥.

٩ - مذ ومنذ .

مذ ومنذ يكونان حرفين ،ويكونان اسمين ،وتتعين حرفيتهما في موضعين .

أحدهما : اذا دخلا على الزمن الحاضر نحو : ما رأيته مذ يومنا ، ومنذ شهرنا .

والآخر : اذا دخلا على كم الاستفهامية كقولك : مذ كم سرت .

وتتعين اسميتهما في موضعين أيضا ، اذا دخلا على الجملة الفعلية ، أو على الجملة الاسمية نحو : ما رأيته مذ قام زيد ، ومارأيته منذ زيد قائم.

وما عدا هذه المواضع الأربعة فانه يمكن أن يكونا اسمين ويمكن أن يكونا حرفين الا أن الغالب على منذ الحرفية وعلى مذ الاسمية فتجر منذ مابعدها ،وترفع مذ مابعدها.(١)

الا أن أبا اسحاق بن ملكون أنكر ما أجمع عليه النحاة من أن الغالب على منذ - بالنون - الحرفية ، وأن الغالب على مذ الاسمية . فاذا كانت منذ حرفا فاختصار مذ منها تصرف فيها ،وليس في الحرف أهلية للتصرف.

هذا من جانب ،ومن جانب آخر فان " مذ " المحذوفة النون اسم وهي عندهم مختصرة من منذ الحرفية ،وحيث انها مختصرة منها

---

(١) الشرح : ٦٢٣ .

فينبغي أن تكون حرفا كأصلها ،لأنّ الحذف لا يوجب تبدل ذات المحذوف.(١)

وهذا الذى ذكره أبو اسحاق بن ملكون أجاب عنه ابن الفخار بقوله : " والجواب عن هذا الالزام : أنّ " منذ " على وجهين في الاستعمال ،اسمية وحرفية ،الاّ أنّ الأكثر فيها الحرفية ، لموافقتها " من " لفظا ومعنى ،أمّا اللفظ فانّ حروف«من»موجودة فيها ،وأمّا المعنى فانها موضوعة لابتداء الغاية ، أو الغاية كلها ،ولا تعطي ذلك المعنى الاّ في غيرها ،فلذلك كان الغالب عليها الحرفية ،ولولا ما وجد فيها من أحكام الأسماء في بعض المواضع لم يحكم عليها بالاسمية أصلا ، وهذا ظاهر ان شاء اللّه ،فاذا أردنا حذف نونها فعلنا ذلك كثيرا في الاسمية ،لانّ فيها أهلية للتصرف ، وفعلناه قليلا في الحرفية ، لعدم الأهلية للتصرف ، فالكثرة والقلة انما هما باعتبار كثرة الحذف وقلته ،وهذا واضح ،فتأمله ، فيه يرتفع الاشكال الذى أورده أبواسحاق واللّه أعلم ". (٢)

ولمّا كان أبو اسحاق قد أنكر الحذف في الحروف ،لعدم أهليتها في التصرف ،فقد أنكر ذلك تلميذه الأستاذ أبو عليّ الشلوبين فذكر أنّ الحذف قد جاء في الحروف مثل تخفيفهم : انْ وأنْ وكأنْ ، وأيضا فقد حذفوا من لعلّ أولها . (٣)

---

(١) الشرح : ٦٢٤ ، وانظر أيضا مذهب ابن ملكون في الجنى الدانى : ٣٠٩ ،وشرح ابن الضائع : ٤٥ والمغنى : ٤٤٢.

(٢) الشرح : ٦٢٤ - ٦٢٥ .

(٣) شرح ابن الضائع : ٤٥ - ٤٦.

١٠ - فل وفلة في الترخيم .

هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ،فالكوفيون يرون أن فل ترخيم فلان ،وفلة ترخيم فلانة.(١)

والبصريون يرون أن فل ،وفلة مما خصّ به النداء ،وأنه مما حذف منه على غير قياس ليسا بترخيم فلان ،وفلانة ،انما هما كيد ودم ، مما حذف منه شيء وبقي الاسم بعد الحذف كأنه وضع كذلك(٢) ،وأجاز ابن خروف كلا القولين.(٣)

وقد ذهب ابن الفخار الى مذهب البصريين فقال :" لو كان يافل ترخيم فلان لم يحذف منه الاّ النون وحدها ،لانّه لا يجوز بقاء الاسم في النداء على حرفين الاّ ما كان في آخره تاء التأنيث فكنت تقول : يا فلا بالألف ،ويدل على ذلك قولهم في المؤنثة : يا فلة أقبلي، ولو كان ترخيم فلانة لم يحذف منه الاّ التاء وحدها ، لانّ ما آخره تاء التأنيث لم يحذف منه غيرها ، قلّت حروفه أو كثرت ،فدل ذلك على صحة قول البصريين من أنه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم . والله أعلم ".(٤)

١١ - معنى العدل في آخر .

النحويون كلهم مجمعون على أنّ آخر ممنوعة من الصرف ،وعلتها علتان ،علة اتفقوا عليها وهي الوصفية وعلة أخرى هي العدل .

---

(١) الشرح : ٧١٦ ،والمساعد : ٥٤٢.

(٢) الشرح : ٧١٦.

(٣) المساعد : ٥٤٢.

(٤) الشرح : ٧١٦ - ٧١٧.

لكنّ هذه العلة اختلفوا في تفسيرها ، فذهب قوم الى أنها معدولة عن الألف واللام ،وذلك أنّ أخر مؤنث آخرى التي مذكرها آخر ،وآخر أفعل تفضيل ،وأفعل التفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الاّ أن يكون بالألف واللام ، فكان الاصل أن يقال : الأخر بالألف واللام ، فكأنهم عدلوا عنه الى أخرى .

وقال آخرون : ان العدل فيه انما كان من حيث ان أفعل التفضيل لا يجمع الا بشرط اقترانه بالألف واللام ،وأخر جمع ، فكان حقها أن تقترن بالألف واللام ،فلمّا لم تقترن بالألف واللام في حال كونها جمعا ،فقد عدلت عن طريق نظائرها (١) . فالقول الأول العدل فيه عن المفرد ،وفي هذا القول العدل عن الجمع ، وقد ذكر ابن الفخار أنّ القول الأول غير مستقيم ،فقال : " وهذا الرأى غير مستقيم ، لأنّ فيه عدلا عن لفظ معرفة الى لفظ نكرة ،ولا بدّ في المعدول أن يعطي المعنى الذى أعطاه الأول ،ولأجل هذا لا تجد في غير هذا نكرة معدولة عن معرفة ". (٢)

وقال في القول الثاني : " وهذا القول أيضا فيه نظر من جهة أن اللفظ معدول عن معنى ، وحقيقة العدل أن يكون باعتبار اللفظين لا باعتبار اللفظ والمعنى والله أعلم ". (٣)

---

(١) الشرح : ٨٩٢.

(٢) الشرح : ٨٩٢.

(٣) الشرح : ٨٩٢.

ومعنى قوله : " وحقيقة العدل أن يكون باعتبار اللفظين" هو ما سبق أن فسره بقوله : " وحقيقة العدل أن تعدل عن لفظ يعطي معنى الى لفظ آخر يعطي ذلك المعنى بعينه ، وأمّا أن تعدل عن لفظ يعطي معنى الى لفظ آخر يعطي معنى آخر فليس ذلك يعدل ، اذ سائر الكلام بهذه المنزلة ".(١)

والذى يختاره ابن الفخار هو ما ذهب اليه بعض المتأخرين ، ولعله ابن الضائع ، قال : وقال بعضهم من حذاق المتأخرين : الوجه في ذلك عندى أن أُخر معدول عن آخَر ، هذا اللفظ ، وبيان ذلك أن الأصل أن تقول : مررت بنسوة آخر من هؤلاء كما تقول : أفضل من هؤلاء فكأنهم عدلوا عن لفظ آخَر الى لفظ أُخَر ، وهذا عدل صحيح ؛ لأنه عدل نكرة عن نكرة ، والمعنى الذى أعطاه الأول هو المعنى الذى أعطاه الثاني بعينه ، وهذا أمثل ما يقال ، لاندراجه تحت العقد الذى أصلناه في حقيقة العدل ، والله أعلم ".(٢)

١٢- صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي .

النحاة في صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي ، نحو: هند ، على مذهبين . فمذهب سيبويه وجمهور النحاة الى جواز صرفه ، لخفة بنائه .

والمذهب الثاني هو مذهب أبي اسحاق الزجاج ، فانه لا يجيز صرفه ، لوجود علتين محققتين هما العلمية والتأنيث ، قال : ولا حجة

---

(١) الشرح : ٨٨٩ وانظر : ٩١٤ .

(٢) الشرح : ٣٩٢ - ٣٩٣ .

للنحويين فيما أنشدوه على جواز صرفه وهو يعني قول الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعـــدٌ

ولـم تغـــذو دعدُ في العلـب

فالنحاة يوردونه شاهدا على صرف الثلاثي الساكن الوسط وهو " دعد " في الشطر الأول ،وأبو اسحاق يقول ان الشعر باب ضرورة يصرف فيه ما لا ينصرف كثيرا.(١) هذه هي صورة المسألة عند كل من الفريقين.

وابن الفخار يذهب الى مذهب سيبويه والجمهور ،قال : " واجماع النحويين على اعتبار خفة البناء في نوح ولوط يردّ علـــى الزجاج في قياسه ،وهوالمعنى الذى أشار اليه الفارسي في الايضاح ، وقد صرّح سيبويه بأن صرفه لغة في قوله : هذه هند بنت عمرو ، فيمن صرف هندا ،فهو يدل على استقرارها لغة ، ولمّا كان الثلاثي الساكن الوسط أخف الابنية لم يبعد أن تقاوم خفته احدى العلتين ".(٢)

وقد ذكر الفارسي في الايضاح أن من زعم أن القياس في " دعد " كان ألاّ ينصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم نوح ولوط ،وهمـــا اعجميان معرفتان ،فبالزامهم الصرف لهما ،لخفتهما يقول من صرف هند ودعد في المعرفة .(٣)

---

(١) الشرح : ٩١١.

(٢) الشرح : ١١.

(٣) الايضاح : ٢٩٨.

١٣ - تسمية المؤنث باسم مذكر .

صورة هذه المسألة أننا اذا سمينا مؤنثا باسم هو في أصله يستعمل في المذكر ، فما حكمه من ناحية الصرف وعدمه ؟

في هذه المسألة تفصيل وهو أنه اذا كان هذا المسمى به على أكثر من ثلاثة أحرف أو كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك فلا يصح صرفه اتفاقا ، وانما وقع الخلاف فيما اذا كان هذا المسمى به على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو : زيد المرأة ، فذهب سيبويه وجماعة الى أنه لا يصح صرفه للتأنيث والتعريف ، وخفة الوسط قاومها ثقل النقل .(١)

وذهب عيسى بن عمر ويونس الجرميّ الى جواز صرفه كهند ، وحجتهم انهم اذا سموا المؤنث بمؤنث نحو هند صرفوه مع أنهم أخرجوه من ثقل الى ثقل ، فاذا كانوا يفعلون ذلك في المؤنث ، ففعله في المذكر أولى ، لأنهم يخرجونه من خفة الى ثقل ، فما كان إحدى حالتيه الخفة أولى بالصرف .(٢)

ومذهب ابن الفخار هو مذهب سيبويه وأجاب عن حجة المخالفين بقوله : " والجواب أنّ هذا الالزام ليس فيه كبير دليل ، لأنّ موضع الثقل إنما هو ثقل الشيء الى غير جنسه ، وبذلك تحصل المنافرة والاستيحاش ، لعدم الالف ، وأمّا نقله من مؤنث الى مؤنث فليس فيه خروج عن الجنس ولا منافرة ، لوجود الالف ، فلهذا جاز صرف نحو هند علما لمؤنث ، لكونه مألوفا في النساء ولم يجز صرف نحو زيد علما لمؤنث ، لكونه غير مألوف في النساء ، وهو موضع الثقل .(٣)

---

(١) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٣/ ٣٥١ .
(٢) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٣/ ٣٥٢ .
(٣) الشرح : ٩٣٣ .

١٤ - مقدار المخرج من المستثنى .

المستثنى كما يصوره ابن الفخار يتلخص في ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن يكون المستثنى أقلّ من نصف المستثنى منه نحو له عشرة الاّ أربعة .

الثاني : أن لا يكون المستثنى اكثر من نصف المستثنى منه ،أي أنه يكون نصفاً فما دون .

الثالث : عدم اشتراط أن يكون المستثنى أكثر من نصف المستثنى منه أو أقل ، وهذا المذهب هو الصحيح عند ابن الفخار ،قال : " اطلاق القول بالقدر المخرج هو الصّحيح خلافا لمن اشترط نقصانه عن الباقي ،ولمن اشترط عدم زيادته عليه ".(١)

هكذا عرض ابن الفخار هذه المسألة دون أن يبين سبب رجحان القول الذى ذهب اليه .

وانظر ترجيح ذلك القول في شرح ابن عصفور ،وشرح ابن الضائع والاستغناء للقرافي .(٢)

١٥ - سبب بناء أسماء الأفعال .

أسماء الأفعال كلها مبنية عند جميع النحاة ، وانما وقع الخلاف بينهم في سبب البناء ،فذهب الفارسي وابن جني وكثير من النحاة

---

(١)

(٢)

الى أن ما دل منها على الأمر مبني لتضمنه حروف فعل الأمر بغير اللام.

وما كان منها خبرا فمبني بالحمل على ما دل على الأمر، لأنه تقرر من كلام العرب حمل ما ليس فيه سبب حكم ما على ما فيه سبب ذلك الحكم.

وذهب قوم الى أنها إنما بُنِيَت لوقوعها موقع المبني ،فما دل منها على الأمر فهي واقعة موقعه، ولذلك بنيت ، وما دل منها على الخبر فهي واقعة موضع الماضي، فلذلك تُبنى ، لأن الماضي مبني ، وقالوا هذا أولى لاطراده .

وهذا الذى ـ ذهبوا اليه ـ منقود من وجهين .

قال ابن الفخار : "أحدهما : أن الوقوع موقع المبنى انما يوجب شبها بذلك المبني ،وشبه الافعال لا يوجب بناء ،وانما يوجب منع الصرف .

والآخر : أنه ينكسر ،لأنه قد جاء في باب الخبر ما هو واقع موقع المضارع المعرب ، ولم يختلف في بنائه نحو " أف " وقد يجاب عن هذا الثاني بأنه واقع موقع معرب أصله البناء ،الا أن هذا غير معتبر ،لأن اجراء الاحكام على فروع محققة مقدم على اجرائها على أصول متوهمة لا حقيقية لها ،فلا يعتبر ،فالطريقة الأولى أولى ".

---

(١) الشرح : ١٠٥٤.

(٢) الشرح : ١٠٥٥.

١٦- عمل أسماء الأفعال فيما قبلها .

ذهب الكوفيون وابن خروف الى أن أسماء الأفعال في الاغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها .

وذهب البصريون والفراء الى عدم جواز ذلك .(١)

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بقوله تعالى : * كتاب اللّه عليكم *(٢) ،فالمعنى عندهم : عليكم كتاب اللّه ، مثل قوله تعالى * عليكم أنفسكم *.(٣)

وبقول الشاعر :

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

والمعنى : دونك دلوى .

وهذا الذى ذكره الكوفيون وابن خروف ليس هو الأولى عند ابن الفخار ،وانما مذهبه في المسألة مذهب سيبويه .

قال : " وأمّا سيبويه فانه عنده مصدر لفعل مضمر دلّ عليه ما قبله ،لأنّه لمّا قال تعالى * حرمت عليكم أمهاتكم * وكذا، وكذا (أى في الآية الأولى) فكأنه قال : كتب اللّه ذلكم عليكم كتابا ، ثم حذف الفعل واضيف المصدر الى الفاعل ،فهو من باب صنع اللّه ووعد الله حقا ،ويجوز أن ينتصب نصب المفعول به باضمار فعل

---

(١) الانصاف : ٢٢٨.

(٢) النساء : ٣٤.

(٣) المائدة : ١٠٥.

تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ،أى الزموا هذا الذى كتب الله عليكم ، والمجرور متعلق بالمصدر ،على هذا ينبغي أن يحمل قوله :

* ياأيها المائح دلوى دونكا *

لأنّ قوله : " ياأيها المائح " دِلالة على الفعل الذى يقتضيه المساق ؛ لأنّ المائح هو الذى يملأ الدلو في قعرِ البئر . فكأنه قال : ياأيها المائح املأ دلوى ، وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ وخبره دونك "."(١)

١٧- هلمّ لك ولأخيك .

أجاز ابن الفخار هذا الأسلوب ،ومنعه أبوبكر بن زيد ،فقد سُئِلَ أبوبكر بن زيد عن هذه المسألة ،فقال : لا تجوز ، لأنّ "لك" تفسيرٌ للمضمر في هلمّ ، والمعطوفُ تفسيرٌ أيضا ،لأنه يأخذ حكم المعطوف عليه ،فيصبح هناك تفسيران : ضمير مخاطب وضمير غائب ، واسم الفعل لايحتمل ضمير الغائب (٢) أصلا .

وقد أجاز ابن الفخار ما منعه أبوبكر فقال : " والذى أقوله في هذه المسألة : انها جائزة وليس في " هلم " ضمير غائب أصلا ،وانما فيها ضمير مخاطبين على سبيل التغليب ،وهي في ذلك بمنزلة ما هي اسم له ،فكما يجوز باجماع أقبلا ، تعني مخاطباً وغائبا ،فكذلك يجوز أن تقول : هلمّ تعنى مخاطباً وغائبا ،الاّ أنه وقع التغليب في المستتر ولم يقع في التفسير ،لأنه منقطع مما قبله ،ولو فعل لجاز ، فكان يقال : هَلُمَّ لكما ، فتفهم ذلك وبالله التوفيق ".(٣)

---

(١) الشرح : ١٠٦٣ - ١٠٦٤.

(٢) الشرح : ١٠٦٧.

(٣) الشرح : ١٠٦٧.

١٨ - تصغير مجلبب .

مجلبب اسم خماسي مزيد ، والقاعدة عند النحاة أنّ الاسم الخماسي اذا أريد تصغيره حذف منه حرف واحد ، والحقت به ياء التصغير.

فان كان خماسي الأصول حذف الحرف الأخير ، وهو الأجود ، وان كان خماسيا بزيادة حرف واحد حذف ذلك الحرف ، وان كان خماسيا بزيادتين حذفت احدى الزيادتين ولكن بشروط .

فالزيادتان امّا أن تكونا متفاضلتين ، أومتساويتين ، أو متقاربتين ، فان كانتا متفاضلتين حذف المفضول ، الاّ أن يكون حرف مدّ وليـــن نحو تجفاف ، فيقال فيه تجيفيف ، فلا يحذف منه شيء.

والتفاضل بين الزيادتين يكون بالتقدم والتحرك والدلالة علـــى المعنى ومقابلة الأصول ، والخروج عن حروف " سألتمونيها " والاّ يؤدى الى مثال غير موجود فمنطلق عند تصغيره يقال فيه " مطيلق " فالميـــم والنون مزيدتان ، لكن الميم لا تحذف لأنها تفضل النون من ثلاثة أوجه وهي : التقدم ، والتحرك ، والدلالة على المعنى لأنها تدل على أنّ الكلمة اسم فاعل ، فلذلك حذفت النون ، وبناء على ما تقدم فكيف يصغّر مجلبب وهو مما به زيادتان ، هما الميم وباء الالحاق ؟

هذا الاسم وقع فيه الخلاف بين سيبويه والمبرد ، فذهب سيبويه الى أنه يصغر على مجيلب بحذف باء الالحاق دون حذف الميم ، لأنّ الميم تفضل باء الالحاق بالمعنى ، اذ تدل على أنه اسم فاعل ، وتفضلها بالتقدم أيضا .

---

(١) الشرح : ١٠٩٦.

والمبرد يصغره على جليبب ، فيحذف الميم ، لأنّ مجلبب ملحق بمدحرج ، ومدحرج اذا صغر قيل فيه دحيرج فقط ، لأنه به زيادة واحدة وما كان فيه زيادة واحدة تحذف دون خلاف ، فالملحق يحذف منه ما يحذف من الملحق به .

وقد رجح ابن الفخار مذهب سيبويه فقال : " ومذهب سيبويه أولى ، لأنّ حرف الالحاق غايته أن يفضل ما ليس للالحاق اذا لم يكن فيه ما يفضل به حرف الالحاق نحو : دلامص ، الميم للالحاق ، والألف لغير الالحاق ، وليس فيها ما تفصل به حرف الالحاق ، فهي أولى بالحذف ".(١)

١٩ - النّسب الى عدوّه .

اختلف سيبويه والمبرد في كيفية النّسب الى هذا اللفظ ، فسيبويه يقول في النّسب اليه : عدوّى بفتح الدال وكسر الواو قياسا على شنئي .

والمبرّد ينكر صحة القياس على شنئي ، فيقول : عدوّى دون تغير عن بنية عدوّه ، لأنّ شنئي لفظ نادر لم يسمع له نظير ، فيجب عنده أن يعدّ في مغيّر النّسب الذى لا يقاس عليه.(٢)

والذى يختاره ابن الفخار هو مذهب سيبويه قال : " قال الأشياخ : قول سيبويه هو الصواب ، وهو أدق نظرا من نظر

---

(١) الشرح : ١٠٩٧.

(٢) انظر الشرح : ١١٣٢.

أبي العباس في المسألة ،وذلك أنّ شنئيا هو كل ما جاء من ذلك في هذا الباب ،والقياس يقبله ، لأنّ فيه ما في اخته ،ولم يأت ما ينقضه فوجب اعتباره ".

وهذا الذى قاله ابن الفخار في القياس على شنئي قاله أبوالحسن الأخفش وابن جني قال أبوالفتح : " قال أبو الحسن : فان قلت: انما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنئوة - قال : فانه جميع ما جاء . وما الطف هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن الذى جاء في فعوله هو هذا الحرف ،والقياس قابله ،ولم يأت فيه شيء ينقضه. فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء ،وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا غرو ولا ملام ".(١)

---

(١) الخصائص : ١/١١٦ ،وانظر المسألة في شرح الشافية : ٢/٢٤ ومابعدها .

(٥) مخالفات ابن الفخار :

كنت فيما سبق قد ذكرت نماذج من اختيارات ابن الفخار ، وحينما ذكرت تلك الاختيارات استدعى الأمر أن أذكر المخالفات ، لتظهر الصورة واضحة من كلا جانبيها ، وان كان قد يتبادر الى الناظر الى ذينك المبحثين أنهما مبحث واحد ، لأن ذكر الاختيارات يعني في حد ذاته أن هنـــاك جانبا آخر في المسألة الواحدة غير مختار فيكتفى به عن عقد مبحث مستقل ينبه فيه على مخالفاته ، والحقيقة خلاف ذلك ، لأن هذا المبحث من مخالفاته راعيت فيه أن يكون للمسألة فائدة في التعريف بابن الفخار أكثـــر ، لأنّ من سأذكر له معه مخالفة فانني سأبين الهدف من ذكر تلك المخالفة في حين عرضها ، لأجل ذلك عقدت هذا المبحث آملا أن يكون فيه ما يسهم في التعريف بابن الفخار . والله أعلم.

أولا : مخالفته لسيبويه :

من المسلم به أن سيبويه إمام النحاة على مختلف العصور ، إذ لم يسبق الى تأليف أوفى وأدق مما ألفه ، فلا غرابة أن يكون مكان احترام الجميع ممن شارك في هذا الفن.

وابن الفخار أحد من كان يحترم آراء سيبويه ، ويرى أنها جديرة بالأخذ والاعتداد بها ، فقد تردد اسم سيبويه في كتاب ابن الفخار هذا كثيرا ، لم نره في مرة واحدة منها صرح بمخالفته . هذا كافٍ في التدليل على تلك المنزلة التي احتلها سيبويه عند ابن الفخار ، ولكن إن أردنا الدقة أكثر فإننا نجد في كتابنا هذا ما يشير صراحة إلـــى احترام ابن الفخار لآراء سيبويه وتقديمها على ما سواها وان كان رأيه

مرجوحا ،فقد ذكر ابن الفخار مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين هي أن "من" الابتدائية لا تدخل على الزمان عند البصريين ،وأجاز الكوفيون دخولها عليه مستدلين بقوله تعالى ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ (١) ،فقد دخلت "من" على "أول" وأول ها هنا عبارة عن الزمان ،لأن أول الزمان زمان كما يقول ابن الفخار .

وقد ردّ البصريون هذا التأويل بما هو مبسوط هناك.(٢)

فلمّا رأى ابن الفخار قوة دليل الكوفيين ،وترجيح أحد شيوخه له ، كان يميل اليه الاّ أنّ سيبويه على خلافه ،فلذلك قال :"... ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنه تأتى مواضع [أي على كلام سيبويه] يعسر فيها التأويل "،(٣) فقوله هذا يعني أن قول الكوفيين راجح لكنه مخالف لقول سيبويه ، فلما خالف قول سيبويه أصبح مرجوحا .

هذا نص صريح من ابن الفخار أن مخالفة سيبويه غير سائغة، وكان يكفيه في المسألة أن يحكي الخلاف فيها وألاّ يقع في مجرد التعصب لا سيما وأنه وصم ابن مالك بالجمود حين ردّ على السيرافي ، لأن ابن مالك اعتمد نص سيبويه فقط .(٤)

ومع كلّ ما تقدم ،فاننا ان التمسنا لابن الفخار مخالفة لسيبويه ، فاننا لا نعدمها ،فقد ذكر ابن الفخار أن اسم العدد اذا صيغ منه

---

(١) التوبة : ١٠٨.

(٢) الشرح : ٦٢٥ .

(٣) الشرح : ٥٢٦ .

(٤) الشرح : ٢٥٣.

اسم فاعل وأضيف الى ما دون مادته بواحد جاز أن يعمل فيه عمل اسم الفاعل على شروطه المذكورة في بابه نحو : هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة، أى جاعل الاثنين ثلاثة ،والثلاثة أربعة .

ثم تعرض للعدد المركب نحو : ثلاثة عشر ،وأربعة عشر ،فذكر أنه لا يصح : هذا رابع عشر ثلاثة عشر على أن يكون نظير :هذا رابع ثلاثة وأمثاله ،لأنّ اسم الفاعل لا يتصور فيه التركيب كما لم يتصور في أصله ؛ لأنّ من شرطه أن يكون جاريا على فعله ولا يكون التركيب في الفعل ، ثم ذكر أنه ان قيل : أحذف العجز من الأول فأقول : هذا رابع ثلاثة عشر ،أجاب بأنه ينبغي أن يكون ممتنعا ،لأنه فرع الممتنع.(١)

و هذا الذى منعه ابن الفخار ذكر ابن خروف -رحمه الله - أن سيبويه أجازه قياسا نحو: ثالث عشر اثنى عشر ،و تاسع عشر ثمانية عشر وما بينهما ،ويحذف العجز من الأول تخفيفا لا غير ،فيقال : هذا رابع ثلاثة عشر ،و تاسع ثمانية عشر وما بينهما (٢) ، وما ذكره ابن خروف عن سيبويه ذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل " وهو غير البسيط " أنّ أكثر النحويين على منعه (٣) ،فهذه المسألة تخطى ابن الفخار الاشارة الى مذهب سيبويه فيها وأخذ بالمذهب المخالف وهو مذهب المبرد ،ولم يشر الى خلاف في المسألة أصلا ،مع أنّ هذه المسألة من المسائل التي ردها المبرد على سيبويه (٤) ،ولا أظن أن ابن الفخار يخفى عليه الخلاف في هذه المسألة ،وانما أوردها مجملة ليدرأ عن نفسه مخالفة سيبويه صراحة. والله أعلم.

---

(١) الشرح : ٦٠٥-٦٠٦ .

(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ،وانظر مذهب سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٦١ .

(٣) شرح الجمل لابن أبي الربيع : ١٦٠ ،وانظر شرح الفية ابن معطي .

(٤) المقتضب : ٢/ ١٨١ هـ ٢ نقلا عن نقض ابن ولاد .

ثانيا : مخالفته لابن مالك :

كان ابن مالك امام النحويين في عصره بلا منازع كما يقول تلميذه شرف الدين النووى.(١)

فقد نظر ابن الفخار في بعض كتبه ،فاطلع على شرح التسهيل وهو من أجل كتب ابن مالك ،ولعله من أجلّ ما ألف في بابه - ونظر أيضا في شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ(٢) ، فظهرت له آراء لا يوافق فيها ابن مالك.

ومما هو جدير بالاشارة أنّ ابن الفخار عرض لابن مالك في حوالي ثلاث عشرة مسألة ،كلها خالفه فيها الا مسألتين(٣) . فهذا الموقف من ابن الفخار يسترعي الانتباه والوقوف عنده لمعرفة الدافع من ورائه.

لعل الذى دفع ابن الفخار الى الوقوف من ابن مالك هذا الموقف هو اعظامه له ، فعظم عليه أن يقع في تلك الأوهام حسب تصوره هو ، وأن تبقي دون أن تحرر فيتلقفها طلبه العلم على ما فيها . ولا أظن أن ابن الفخار يدفعه الى ذلك دافع آخر ،والاّ لما وصفه بعض الأخيان بالامام.(٤)

ومما يدل على أنّ ابن مالك يحتل منزلة رفيعة عند ابن الفخار هو احتفاله بالردّ عليه ،ليكون مقدار الردّ على قدر منزلة المردود عليه ،

---

(١) انظر مقدمة اكمال الاعلام بتثليث الكلام : ٢٣ - ٢٤.

(٢) انظر ص ١٧٦.

(٣) انظر تلك المسألة في الشرح : ٨٤ و١٠٤٠ وهذه الأخيرة وافق ابن مالك فيها مذهب سيبويه.

(٤) الشرح : ٧٣٩ .

فقد أطال وجلّى في بعض تلك المسائل ،ولاأحسب أنّ وراء ذلك الاّ جلالة المردود عليه.

وبعد هذه التوطئة فانني رأيت أن اعرض احدى مسائل ابن مالك ورد ابن الفخار عليها ،ثم أشير الى بقية المسائل في مواضعها من الشرح.

وتلك المسألة هي : الاضافة على معنى "في".

لقد ذكر ابن الفخار أن الاضافة المعنوية على قسمين :

أحدهما : أن تكون على معنى اللام كغلام زيد ،وسرج الفرس.

والثاني : أن تكون على معنى " من " وهي اضافة الشيء الى جنسه كقولك : خاتم حديد ،وثوب خزّ.

ثم بعد ذلك ذكر أنّ ابن مالك زاد قسماً ثالثا ،وهو أن تكون الاضافة على معنى " في " وأن ابن مالك يقول : إنّ هذا القسم ثابت بالنقل الصحيح كقوله تعالى : * وهو ألدّ الخصام *(١) ، وقوله : * تربص أربعة أشهر *(٢) وقوله * بل مكر الليل والنهار *(٣) ، وقوله * يا صاحبي السجن *(٤) . وفي الحديث "فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة.

وبعد أن عرض رأي ابن مالك هذا وبعض أدلته عقب على ذلك بأن ليس فيما أورده دليل وثيق.

---

(١) البقرة : ٢٠٤.

(٢) البقرة : ٢٢٦.

(٣) سبأ : ٣٣.

(٤) يوسف: ٣٩ ، ٤١.

أمّا قوله * وهو ألدّ الخصام * فمحمول على أن معناه شديد الخصام ، واذا كان كذلك فاضافته غير محضة ؛ لأنها اضافة الى صفة مشبهة ، والاضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف بين المضاف والمضاف اليه ، الا ترى أنّ قولك : حسن الوجه ليس بين المضاف والمضاف اليه حرف منوي ينسب اليه الخفض ، وانما هذه الاضافة مشبهة بالاضافة المحضة .

وأمّا قوله * تربص أربعة أشهر * و * بل مكرالليل والنهار * وما أشبهه ، فانّه لم يضف الى الظرف حتى نصب الظرف على أنّه مفعول به مجازا ، فهو من باب اضافة العامل الى معموله كما قال سيبويه في قولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

على أنّ الليلة مسروقة لا مسروق فيها ، ولو كانت كذلك لم تجز الاضافة اليها أصلا . على هذا اجماع النحويين ، وهذا معلوم مقرّر عند المعربين . نعم اذا فسّر المعنى قيل : انه على معنى " في " ، أى في الأصل ، لا على أنّ " في " مقدّرة في النية تقدير اعراب بين المضاف والمضاف اليه .

وأمّا * يا صاحبي السجن * فانها من باب اضافة الملابسة ، وهذا معلوم كقوله :

* اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة *

واضافة الملابسة مقدّرة باللام ، كأنّه قال : يا صاحبين السجن ، وهي مصاحبة الملازمة كما تقول : فلان صاحب الصلاة ، أى ملازمها ، وأصحاب الجنة ، وأصحاب النار ، وكلّ ذلك على معنى اللام .

وتقدير الاضافة في " يا صاحِبَي " بغي إنما يعطي أنهما أصطحبا في السجن ؛لأنّ التقدير عنده يا صاحِبَيَّ في السجن ،ولا يعطي هذا معنى الملازمة المفهومة من تقديرنا نحن ؛لأنه عليه السلام مكث في السجن سبع سنين عند أكثر المفسرين.

ثم قال : وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال اقتداء بالزمخشري، وقد غلط الزمخشري في المسألة حيث قال مستشهداً على أنّ الاضافة على معنى " في " بقولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

إنّ الليلة مسروق فيها لا مسروقة ،وهذا غلط بين ،ولا يظهر من كلامه أنّه أراد في الأصل ، ومن هذا الأصل عالم المدينة ،أي عالم للمدينة كلّ ذلك على سبيل الاختصاص المجازي فاسلك هذا المسلك بكل ماجاء من هذا النحو ،وما وقع في كلام المعربين من تقدير "في" فانه تفسير معنى لا تفسير اعراب ".(١)

هذه هي المسألة التي اقتصرت عليها من ردود ابن الفخار على ابن مالك وهناك مسائل أطول من هذه وأكثر بسطا اكتفي بالاشارة اليها لمن أراد مزيدا ،وهذه صفحاتها :

١٣٤ ، ١٧٦ ومابعدها ، ٢٥١ ومابعدها ، ٢٥٧ ومابعدها ، ٣١٤ وفيها ردّ أيضا على المبرد وابن كيسان والسهيلي ، ٥٣٢ ومابعدها وهي من المسائل المهمة في الرد على ابن مالك ، ٧٠٩ ، ٧٣٥ ومابعدها، ١٠٠٨.

---

(١) الشرح ٤٠٢ ، ٤٠٣ مع تصرف بعض الأحيان .

ثالثا : مخالفته لأبي الحسن بن عصفور :

ألف أبو الحسن بن عصفور كتبا كثيرة في فن العربية ، وما ظهر منها يشهد بجلالة قدره كشرح الجمل ، والضرائر ، والممتع، والمقرب .

فلمّا ألف ابن الفخار كتابه هذا كانت استفادته من شرح ابن عصفور كبيرة ، لتواردهما على كتاب مشروح واحد ، وقد أشرت في هوامش التحقيق الى كثير من مواضع استفادة ابن الفخار من أبي الحسن ابن عصفور .

ومع أنه استفاد منه في مواضع متعددة الاّ أنه ردّ عليه كثيرا خاصة في المسائل التي يختلف فيها ابن عصفور مع أبي الحسين بن أبي الربيع ، ومن النزر اليسير أن يتوسط في الحكم بين ماذهبان اليه مع اشراب ذلك الجنوح إلى مذهب أبي الحسين بن أبي الربيع.(١)

فكان دائما هواه مع أبي الحسين بن أبي الربيع . فجاء في بعض ردوده على ابن عصفور ما يشعر بالتحامل عليه نحو قوله : " ولم يصنع ابن عصفور في الموقف شيئا "(٢) ، وهذا يذكرنا أنه ذات مرة ذكر عن ابن عصفور أنه أساء أدبه مع شيخه أبي علي الشلوبين .(٣)

ولعلّ هذا الموقف الذى يقفه ابن الفخار من أبي الحسن بن عصفور موقف موروث ، فقد ذكر بعض من ترجم لأبي الحسن بن عصفور أنه كانت بينه وبين استاذه أبي عليّ الشلوبين جفوة . وابن عصفور

---

(١) الشرح : ١٥٢.

(٢) الشرح : ٥٤٦.

(٣) الشرح : ٣٥٨.

وابن أبي الربيع من أنجب تلاميذ أبي علي الشلوبين ،الاّ أن ابن أبي الربيع من أحب تلاميذ أبي عليّ اليه ،ان لم يكن أحبهم على الاطلاق ، على خلاف ابن عصفور ، فمن المتوقع أن يكون ابن أبي الربيع ممن ينافح عن استاذه ويرد على ابن عصفور وغيره ،ثم نقل ابن أبي الربيع تلك المحبة لاستاذه الى تلاميذه ،ومن أبرهم وأحبهم اليه أبو اسحاق الغافقي أعلى أساتذة ابن الفخار وأحبهم اليه ، فهذه سلسلة علمية ورثت علم أبي عليّ الشلوبين ،فأثمر ذلك احترامه ومناصرته ،ولو من طرف قد يكون خفيا ، لكل ما تقدم رأيت أن ابن عصفور جدير بأن أضعه في قائمة من ردّ عليهم ابن الفخار.

الاّ أنّ هذه الردود لم تصطبغ بما اصطبغت به الردود على ابن مالك من اطالة ، فهي في غالبها قصيرة سهلة الادراك.

وبعد هذا فانني أود أن أشير الى أنّ ابن الفخار لم يردّ جميع آراء أبي الحسن بن عصفور ،فهناك موافقات له ، بل انه في بعض المواطن دفع الاعتراض عن أبي الحسن بن عصفور (١) ، الا أن الاعتراضات كثيرة، واليك أنموذجا من تلك الردود وهي في رافع الخبر .

قال أبو الحسن بن عصفور : " ومنهم من ذهب الى أنّ المبتدأ هو الرافع للخبر ،وذلك باطل بدليلين :

أحدهما : أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ،ولو كان رافعا للخبر لأدى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ،وذلك لا نظير له.

---

(١) انظر الشرح : ١٥٢ ، ٢٧١ ، ٤١٨.

والآخر : أنّ المبتدأ قد يكون اسما جامدا نحو : زيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه ". هذا نص أبي الحسن بن عصفور من كتابه.(١)

وقد ردّ ابن الفخار مذهب ابن عصفور هذا فقال : " وهذا نظر ضعيف . أمّا قولك : القائم أبوه ذاهب ، فإنّ القائم لم يرفع الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ، وأمّا رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ . لا من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ، فيظهر أنّه ظن أنّ رفعه الاسمين من وجه واحد ، وينظر الى هذا الظن ما أورده بعض المذاكرين في مسألة : ضربي زيدا حسن ، فقال : اذا كان الخبر مرفوعا بالمبتدأ الذى هو " ضربي " فهو من صلته ، والصلة والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبته بنحو ما تقدم ، وهو أنّ رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلته من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ، وزانه الصلاة في الدار المغصوبة ،(٢) ومثار الغلط عدم التحقيق .

وأمّا الجواب عن الثاني ، فانّ عمل المبتدأ في خبره ليس محمولا على غيره ولا مشبها به ، وانما عمل فيه بشرط الأولية الوضعية وعدم العوامل اللفظية ، وهذا المعنى فيه موجود ، وان تقدم خبره عليه ، وانما يمتنع العامل من العمل في معموله مقدّما عليه اذا كان محمولا على غيره في العمل ومشبها به من جهة ما ، ويلزم في العمل طريقة واحدة اشعارا بهذا المعنى ".(٣)

---

(١) انظر شرح الجمل له : ١/٣٥٧ ، والشرح : ٢٦٤-٢٦٥ .

(٢) انظر ما يأتي في (منهج ابن الفخار في شرح الجمل) .

(٣) الشرح : ٢٦٥ .

هذا أنموذج من ردّ ابن الفخار على أبي الحسن بن عصفور ، واليك بعض الاحالات الى صفحات بعض الردود الأخرى :

٢٩١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٤٩٥ ، ٥٤٦ ، ٦٢٩ ، ٦٩٦ ، ٧٠٦ ، ٧٥٣ ، ٨٠٨ - ٨٠٩ ، ٨١١ ، ١٠٠٤ .

رابعا : مخالفته لأبي الحسين بن أبي الربيع :

يتصل ابن الفخار بصلة وثيقة بأبي الحسين بن أبي الربيع ، فقد انتقل أبو الحسين من اشبيلية اثر سقوطها في أيدي النصارى الى سبتة فكانت حلقته من حلقات العلم المشهورة في سبتة [١] أخذ فيها أبواسحاق الغافقي ، وأبو بكر بن عبيد وغيرهما ، وهما من شيوخ الأستاذ ابن الفخار ، وكان جل انتفاعه بأبي اسحاق الغافقي [٢] ، فمن هنا سرت الى ابن الفخار محبة شيخ شيوخه ، علاوة على أن ابن أبي الربيع كان من أبرع أساتذة العصر [٣] .

فالناظر الى أقوال أبي الحسين بن أبي الربيع من خلال شرح ابن الفخار هذا يجد أنها تحظى بكل تأييد واحترام مع كثرتها ، هذا بالاضافة الى أنه كثيرا ما يصف ابن أبي الربيع بالاستاذ مما يدل دلالة واضحة على ما ذكرته ، وأبعد من هذا ، فانّ المسائل التي خالف فيها ابن الفخار ابن أبي الربيع يسيرة جدا فلم أر الا مسألتين ذكرهما دون أن يذكر أنه يخالف ابن أبي الربيع [٤] . والثالثة صرّح فيها بأنه

---

(١) شيوخ العلم وكتب الدرس في سبته : ٢٤ ، ٦٤ .

(٢) الاحاطة : ٣/ ٣٦ .

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع ضمن مجلة معهد المخطوطات ، الجزء

(٤) الشرح : ٤١٨ ، وانظر المسألة الأخرى في البسيط : ٧٩٩ ، وهي في الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣ دون أدنى اشارة الى مذهب ابن أبي الربيع .

يذهب مذهبا مخالفا لمذهب أبي الحسين بن أبي الربيع وهي : النّسب الى اثنين ، والى اثني عشر مسمى بهما ، وها هي هذه : ذكر أبو الحسين بن أبي الربيع أنه لو فرض أنّ هناك رجلين أحدهما اسمه اثنان والآخر اسمه اثنا عشر لم ينسب اليهما لوجود اللبس، وذلك أنّ الاسم اذا كان مركبا ونسب اليه حذف عجزه ونسب الى صدره فاذا حذف من اثني عشر العجز اتفق مع اثنين في اللفظ ،ففي النسب الى هذه الصورة لبس .

هذه حجة أبي الحسين بن أبي الربيع .

وأمّا ابن الفخار فانّه يجيز ما منعه أبوالحسين فيقول : " وعندى أنّه يجوز النّسب اليه ،ولا يراعى اللبس في الأعلام ، ألا ترى أنّ النّسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع الى الواحد كائنا ما كان ،وذلك كله يشبه النّسب الى الواحد ،وكذلك اذا سميت بزيدين ، أو بالزيدين وحكيت اعرابهما نسبت اليهما كالنّسب الى الواحد ، ولا أذكر في ذلك خلافا وبالله التوفيق ". (١)

هذا كل ما رأيته من مخالفات لابن أبي الربيع ،ولعل هناك مسائل لم أتنبه اليها مع أني اجهدت نفسي في احصائها.

هذا جزء يسير من مخالفات ابن الفخار لبعض أئمة النحاة، وقبل أن أختم هذا المبحث فانّ من الجدير بالتنبيه الاشارة الى مخالفته أباحيان الغرناطي والردّ عليه.

---

(١) الشرح : ١١٧١-١١٧٢.

دأب ابن الفخار على ذكر بعض الحكايات المختلفة التي لها علاقة بما هو بصدده من مسائل نحوية .

فابن الفخار يمنع تقديم التمييز عن تمام الكلام على عامله الفعل تبعا لسيبوية ، وابن مالك . وفي أثناء تقريره لهذه المسألة ذكر حكاية عن أبي حيان مؤداها أن أحد أصحابه هو كان بالقاهرة فسأله أبوحيان عن مذهب مدرسي العربية بغرناطة في تلك المسألة ، وأبو حيان يعني بمدرس العربية بغرناطة ، ابن الفخار ، اذ كان متصدرا للتدريس بالمدرسة النصرية بغرناطة (١) - فأجابه بأن مذهبه المنع (١) ، فذكر أن أبا حيان قال : الصحيح الجواز قياسا وسماعا ، وأنه أخرج مبيضة على " ابن مالك " (١) ، قرأ عليه فيها وجه القياس ، وأنشد من السماع أبياتا كثيرة . هذا مجمل تلك الحكاية . فما كان من ابن الفخار الا أن ردّ هذا المذهب فقال : " يرحم الله الشيخ أبا حيان ، لقد أغفل أصلا عظيما من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المعربين ، وذلك أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا لو كان جائزا عند العرب كالحال لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وان كان فعلا ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره ، وبالله التوفيق .

---

(١) الاحاطة : ٣/٣٦ .

ثم أخذ ابن الفخار في ايراد كلام ابن مالك واتباعه كل وجه منه بما يراه مناسبا ، وبسط المسألة هناك (١) ، اذ بها طول لا يحتمله المقام.

وفي ختام هذا المبحث فانني رأيت أن أشير الى بعض الأئمة الذين خالفهم ابن الفخار ، واقرن بذلك صفحات المواضع المردودة لمن أراد مزيدا من معرفة مخالفات ابن الفخار ، - فهؤلاء هم حسب وفياتهم :

١) الكسائي : ٥٤٩

٢) الفراء : ٥٤٣

٣) الأخفش : ٤٩٢ ، ٩١٧ ، ١١٤٧.

٤) المبرد : ٦٨٥ ، ٨٣٥.

٥) الزجاج : ٩١١ ، ١٠٠٣.

٦) ابن السراج : ٢٩٣.

٧) السيرافي : ٢٠٢ ، ١٠٠٣.

٨) الفارسي : ٥٢٢ ، ٩١٢ ، ١١٢٠ ، ١١٥٧.

٩) ابن العريف : ٤١٨-٤١٩.

١٠) ابن بابشاذ : ٨٠٠.

١١) ابن السيد : ٨٠٨-٨٠٩ ، ٩١٧.

١٢) ابن الطراوة : ٢٨٧ ، ٤٠٣ ، ٥٦٥.

١٣) ابن الباذش : ٢٤٣ ، ٩٦٥.

١٤) السهيلي : ٢٣٧ ، ٦٥٠.

١٥) ابن خروف : ٩٠٩-٩١٠ ، ١٠٥٠.

---

(١) الشرح : ١٠٣٩ ومابعدها ، وقد أوردت هذه المسألة في مبحث الاستشهاد بالشعر.

١٦) ابن معطي : ٣١٣.

١٧) أبو علي الشلوبين : ١١٢٠.

١٨) ابن أبي العافية : ٧٩٥.

١٩) ابن الحاجب : ٩٦٥.

٢٠) ابن الضائع : ١٥٢، ٧٢٦، ٩٢٩، ١٠١٤، ١٠٥٠.

٢١) أبو بكر بن عبيده : ٩٩٣.

٢٢) أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي : ٨٣٠.

٢٣) أبو بكر بن زيد : ١٠٦٧.

(٦) موقف ابن الفخار من البصريين و الكوفيين :

اعتاد كثير من الباحثين أن يشيروا في أبحاثهم الى مدرسة الكوفة و مدرسة البصرة و مدى تأثر من يكتبون عنه بآرائهما ، مع أنّ جلّ النحاة ينتحون الى مدرسة البصرة ، وان كان هناك من أطال التشقيق في هذه المدارس وجعلها اكثر من مدرستين .

و مع ذلك فانني في هذا المقام أشير الى أنّ ابن الفخار بصرى المذهب ، يحكى مذهب الكوفيين ثم يرجح مذهب البصريين عليه .

و يكفي في هذا المقام أن أذكر أنّ ابن الفخار يحكي في احدى المسائل مذهب الكوفيين ويرى رجحانه ثم يتركه لمخالفته لنصّ سيبويه ، و تلك المسألة هي مسألة "من" الابتدائية . فالكوفيون يقولون : انّ "من" يصح دخولها على الزمان ، ويستدلون بقوله تعالى * لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه * .(١)

والبصريون لا يجيزون دخول "من" على الزمان ، ويتأولون الآية على حذف مضاف تقديره : من تأسيس أول يوم . فمن هنا عندهم وان دخلت على الزمان في الظاهر فهي داخلة على المصدر في الأصل ، والاعتماد على الأصول دون العوارض ، هذه هي حجة البصريين كما ذكرها ابن الفخار.(٢)

على أنّ ابا عبدالله بن عبد المنعم ، وهو أحد شيوخ ابن الفخار

---

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) الشرح : ٦٢٥ ، وانظر الانصاف : ٣٧٢ .

ردّ على البصريين قال في هذه المسألة : " هذا التأويل يؤدي الى التسلسل ، لأنّه مهما قدرنا مصدرا قدرنا قبله زمانا ،لأن الموضع موضع تأريخ ،والتأريخ انما يقع بالزمان دون المصدر ،واذا جاء بالمصدر كمقدم الحاج ،فلا بدّ من تقدير الزمان ،وذلك يؤدي الى ما لا نهاية له ،فذلك باطل ،فقوى احتجاج الكوفيين بهذه الآية ".(١)

ثم ذكر ابن الفخار أنّ الفارسي ستوقف في المسألة وأنّه قال : ان كثرة دخول من على الزمان كثرة تقتضي القياس فالقول قول الكوفيين ،وان لم يكثر فالقول قول البصريين .

ثم عقّب على ذلك ابن الفخار فقال : " ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ،لأنه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل ،وهذا كاف في المسألة ان شاء اللّه ".(٢)

وقول ابي القاسم الذى أشار اليه وأنه ظاهر كلام سيبويه هو: " ولو استعملت " من " في هذا الباب مكان " منذ " فقلت : ما رأيته من يومين أو من شهرين " كان قبيحا ،وأهل البصرة لا يجيزونه ".(٣)

وأما قول سيبويه فهو " وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا الى مكان كذا ،وتقول اذا كتبت كتابا : من فلان ،فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها ".(٤)

---

(١) الشرح : ٦٢٦ ،وانظر مذهب ابن عبد المنعم أيضا ص ٣٦٨.

(٢) الشرح : ٦٢٦.

(٣) الجمل : ١٣٩.

(٤) الكتاب : ٢٢٢/٤ ،وانظر : ١٧/١.

ومما تقدم فان ابن الفخار كانت عنده حجة الكوفيين راجحة لقوة دليلهم ، مع توجيه شيخه أبي عبدالله بن عبد المنعم ، الا أن ذلك مخالف لنص سيبويه الذى ذكرته سابقا فلذلك عدل عن رأى الكوفيين الى نص سيبويه على الرغم من أن سيبويه لم يذكر للمسألة شواهد تؤيد ما قال .

ولا يفوتني أن أذكر أن هذه المسألة تعرض لها أبو البركات الانبارى ، ورجح مذهب البصريين وبسط المسألة أكثر ، لكن يبقى قول الأستاذ أبي عبدالله بن عبد المنعم قويا . والله أعلم.

هذه المسألة سقتها هنا لتبين موقف ابن الفخار من الكوفيين ، وقد تعرضت لها في مخالفته لسيبويه ، وأنه لم ترجح لديه حجة الكوفيين رغم رجحانها عند شيخه ابن عبد المنعم ، لأنها خالفت ظاهر سيبويه فقط .

وبعد هذا فلا أكاد أجد مسألة رجح فيها قول الكوفيين رغم كثرة ما ينقله من أقوالهم ورغم أنه ينقل موافقة بعض الأئمة لهم كابن خروف.

وهنا أسوق بعض النماذج من المسائل التي جرى فيها نزاع بين الكوفيين والبصريين وقف فيها ابن الفخار موقف المناصر للبصريين .

١) ذهب البصريون الى أن الاسم مشتق من " س م و " وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من " و س م " ص ٤.

٢) ذهب الكوفيون الى أن المصدر مشتق من الفعل ، وذهب البصريون الى أن الفعل مشتق من المصدر ص ٣٢ - ٣٣.

٣) ذهب أكثر البصريين الى أن " رب " للتقليل وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى أنها للتكثير . ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

٤) ذهب البصريون وطائفة من الكوفيين الى أن نعم وبئس فعلان، وذهب الفراء وطائفة من الكوفيين الى انهما اسمان . ص ٥١٩.

٥) اختار الكوفيون في باب التنازع اعمال الأول ، واختار البصريون اعمال الثاني : ٥٤٦ .

٦) المصدر العامل ينصب عند الكوفيين ولا يرفع وهو عند البصريين يرفع وينصب ص ٥٧١.

٧) منع البصريون جمع تمييز كم الاستفهامية ، وأجازه الكوفيون . ص ٦١٢.

هذه بعض المسائل التي دار الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين وكان ابن الفخار يرجح مذهب البصريين ، واليك ارقام بعض الصفحات التي كان فيها خلاف بين البصريين والكوفيين رَجَحَ فيها عند ابن الفخار مذهب البصريين وهي :

٢٦ ، ٧٤ ، ١٧٦ ، وقد كتبت اختياراته وهي العطف على الضمير المخفوض ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٣١١ ، ٥٩٥ ، ٦٠٠ ، ٧٢٢ ، ٧٥٠ ، ٩٠٥.

هذه بعض المسائل وليست كلها .

(٧) توجيهاته :

قال لسان الدين الخطيب في الاحاطة أن ابن الفخار "يتفجر بالعربية تفجر البحر ويسترسل استرسال القطر ... ولا يعوزه توجيه ولا تشذ عنه حجة".(١)

وفي هذا الكتاب كثير من توجيهات ابن الفخار المفيدة التي تؤيد ما ذهب اليه تلميذه ابن الخطيب ، وللتدليل على ذلك نذكر هنا بعض النماذج من تلك التوجيهات ثم نحيل الى بعض تلك التوجيهات لمن أراد الاستزاده .

١ - المضاف اليه لم يبن مع تعدد موجب البناء فيه.

من المسلم به في النحو أن المضاف اليه مجرور بالاضافة ، وهذه القاعدة مطردة لا تنخرق ، الا أن ابن الفخار ذكر أن سائلا سأل فقال : "المضاف اليه اضافة معنوية واقع موقع التنوين ، ومضمن معنى حرف الاضافة ، وهواللام ، أو من ، وكلاهما مذكور في أسباب البناء ، والحاصل أنه شبيه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ووقوعه موقعه.

أما شبهه بتضمن معناه فظاهر ، لحصول المشاركة فيما هو للحرف وضعا .

وقد تقرر أن موجب البناء مخالف لموجب منع الصرف في نفي اشتراط التعدد ، وقد تعددها هنا موجب البناء ، فبناؤه أكد من بناء ما اتحد فيه سببه ، فما الجواب ؟

فأجاب أبو عبد الله بالجواب التالي :

---

(١) الاحاطة : ٢/٣٥.

" الوقوع موقع الحرف ،أو تضمن معناه ،امّا أن يكون على وجه الجواز كهذا الذى نحن بسبيله ،وامّا أن يكون على وجه اللزوم.

فالأول لا يوجب بناء ، لضعفه بعروضه ،وقوة أصالة الاسمية بالتمكن ، والخروج عن الأصل لا يكون الا بسبب قوى .

والثاني هو الذى يوجب البناء ،لقوته باللزوم ،وهذا هو المذكور في أسباب البناء وقد أورد ابن جني سؤالا في الظروف المعربة لم لم تبن وقد تضمنت معنى حروف الدعاء ؟

وأجاب بنحو ما ذكرناه ، من أنّ ذلك التضمن لا حكم له ، لكونه على وجه الجواز ، فهو بصدد الاستعمال ، فلم يعتد به لذلك ،الا أنّه يهيئه للبناء ،مثل أن يقطع عن الاضافة ، فيسرع اليه البناء بخلاف الاسم الذى لم يتقدم اليه تهيئة ،وبهذا فرقوا بين نحو : قبل وبعد ،وبين كل وبعض .

فأمّا امتناع نحو عندك ودونك مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال فقد يقال : انّ هذا اللزوم انما هو من جهة أخرى ،وهي عدم التصرف، لا من جهة التضمن الذى الغرض به البناء .

وقد يقال : انّ هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله اذا جرّا بحرف " من " - والله أعلم " . ويؤنس ما ذكرناه آنفا ما رواه سيبويه في باب النداء ،وهوأن المنادى امّا أن يلزمه النداء ولا يفارقه ، أو يكون على وجه الجواب .

فالأمر الأول : لا يجوز نعته عنده ، للزومه موضع ما لا يصح نعته.

والثاني : لا يمتنع نعته ، لعروضه في ذلك الموضع ،وعدم لزومه، وهذا ظاهر ان شاء الله.(١)

---

(١) الشرح : ٣٦١ - ٣٦٢.

٢ - وجه عمل أمثلة المبالغة :

ذكر أبو عبدالله أن أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل ، واسم الفاعل انما عمل لجريانه في اللفظ على فعله ، وهي لم تجر على أفعالها ، فجعلوا زيادة المعنى الذى فيها قائما مقام ما فاتها من الجريان ، لأن اعتبار المعنى أقوى من اعتبار الجريان.(١)

ثم ذكر بعد ذلك أن تصغير اسم الفاعل يستلزم تقييد الفعل الذى هو عمدة العمل وتضعيف جانبه ، فلذلك لم يعمل اسم الفاعل مصغرا ، فالتكثير هو الذى جعل أمثلة المبالغة تعمل.

ثم قال بعد ذلك : " وانظر الى مسألة قلما سرت حتى أدخل المدينة ، في باب حتى في الأفعال ، فان العرب تنصب المضارع في هذا الموضع : لتقليل سبب الدخول وتضعيفه ، فاذا قلت : كثر ما سرت حتى ادخلها ، فانك ترفع ، لأن الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل وهو سبب الدخول ، وهذا تدقيق في الموضع فتأمله ، فانك لا تجده هكذا ، وبالله التوفيق ".(٢)

٣ - الواو وأو كل واحدة تقع موقع أختها وتحتمل معناها فعدلوا عن ذلك الى صورة تكون نصا على المعنى المراد .

ذكر ابن الفخار أن العدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر الأصل فيه أن يعطف الجزء الثاني على الأول بالواو فنقول شلا

---

(١) الشرح : ٤٦٩ .

(٢) الشرح : ٤٧١ .

خمسة وعشر ، ولمّا كان العطف بالواو في أصل وضعها يحتمل أكثر من وجه عدلوا عن هذا الأصل الى صورة لا احتمال فيها وتعطى المعنى الذى قصد به الواو ، فحذفوا تلك الواو وركبوا الصدر مع العجز فقالوا : خمسة عشر ، فلم يعد هناك احتمال وكان هذا زيادة في الاختصـــار.

والاحتمال الذى يكون مع الواو هو أننا اذا قلنا : اشتريته بخمسة وعشره يحتمل أربعة أوجـه :

أحدها : أن يكون جميع العدد المذكور ثمنا واحدا.

الثاني : يحتمل أن يكون المشترى قد اشترى في وقت بخمسـة ثم اشترى في وقت آخر بعشرة .

والثالث : يحتمل عكس الاحتمال الثاني بأن اشترى بعشرة ثم اشترى بعد ذلك بخمسة .

الرابع : أن تكون الواو بمعنى أو كقولهم : خذه بما عز وهان ، فانه على معنى خذه بما عز أو هان . هذا معنى كلامه في المسألة.(١)

ثم عقب على ذلك ابن الفخار بقوله : فلما كان لفظ الأصـــل [أى مع الواو] دائرا بين هذه المقاصد عدلوا عنه الى صورة تكون نصا على المعنى المخصوص بالواو وضعا مع ارادة الاختصار."(٢)

---

(١) الشرح : ٥٨٥ - ٥٨٦.

(٢) الشرح : ٥٨٦ .

ثم بعد ذلك ذكر حادثة تعضد ما ذكره ،وهو أنّه وبعض أصحابه سألهم الشيخ أبو زكريا الدكالي عن وجه قوله تعالى ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ (١) بعد قوله ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم ﴾ مع العلم بأن ثلاثة وسبعة عشرة .

فأجابوا بأنها من باب الفذلكة ،فقال لهم الشيخ : فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقالوا ليعلمه العربي من جهتي الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا ،فما وجه الاعلام بالشيء جملة وتفصيلا ،وأحدهما مغن عن الآخر ،فقلنا : لأنه أبلغ في اثباته في نفس السامع ،فقال : ومع هذا فما وجه التوكيد في ذلك ؟ فقلنا : فأفدنا ،فقال : لمّا كانت الواو تقع موقع " أو " على معناها عند بعض العرب صارفي المعنى اجمال فرفع ذلك الاجمال بـ" تلك عشرة كاملة ". (٢)

٤ - الفعل المعطوف بالفاء على فعل الشرط لا يجوز رفعه .

مما ذكر ابن الفخار في باب الجزاء مسائل العطف على فعل الشرط ،فاذا وقع الفعل المعطوف بين الشرط والجزاء نحو : من يكرم زيدا ويقصده يشكره وكان حرف العطف الواو جاز في المسألة ثلاثة أوجه .

الجزم عطفا على فعل الشرط قبله .

---

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) الشرح : ٥٨٧ .

والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو .

والرفع على أن الواو واوالحال ، والفعل خبر عن المبتدأ المحذوف بعد الواو ، وهذا قليل ، لأنّ دخول واوالحال على المضارع قليل .(١)

فان كان العطف بالفاء جاز في المسألة وجهان :

الجزم عطفا على فعل الشرط .

والنصب بأن مضمرة بعد الفاء .

وأما الرفع فلا يجوز ، لأنه لا يصح تقدير الحال هنا كما صح مع الواو .(٢)

وبعد هذا الايجاز لجزء من مسألة العطف هذه نعود الى توجيه ابن الفخار ، فقد ذكر أنه لوقال معترض " فهلّا سويت بين "ان" الشرطية و" انّ " التوكيدية ، فجوزت العطف على الموضع كما جوّزته في " انّ " ، لأنّ كلّ واحد من معموليهما مرفوع في الأصل ، فزال بورود الناسخ . واذا كانوا يراعون الفرع في نحو قوله :

* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا *

فمراعاة الأصول أولى ".(٣)

---

(١) الشرح : ٨٤٦ - ٨٤٧ .

(٢) هذا تلخيص المسألة وانظر تفاصيلها في الشرح : ٨٤٧ .

(٣) الشرح : ٨٤٨ .

فما ذكره ابن الفخار يتلخص في ما يلي :

أن فعل الشرط والمبتدأ مرفوعان في الأصل ثم دخل عليهما ما نسخ الرفع.

أن اسم إنَّ يجوز العطف عليه ، وهو في الأصل مرفوع بالابتداء ، فيرفع مراعاة للأصل ، فلما جاز ذلك الرفع في المعطوف ، فقياسا عليه يجوز العطف على موضع فعل الشرط ، لأنه مضارع مرفوع في الأصل . ثم ان العرب تراعي الفروع فتنصب باسم الفاعل حملا له على الفعل ، فلما راعت الفرع كان الأولى مراعاة الأصل ، وهو العطف على موضع الفعل المضارع وهو مرفوع قبل دخول الجازم .

قال ابن الفخار : " والجواب أنّ ذلك لا يجوز هنا ، لأنّ العطف على موضع معمول الحرف انما يكون على توهم سقوط ذلك الحرف، فان كان سقوطه يخل المعنى الذى سيق له الحرف لم يجز توهم سقوطه ، واذا امتنع ذلك امتنع العطف على موضع معموله ، وباب الشرط هذا من هذا القبيل ، فالقول فيه كالقول في " ليت " و" لعل " من أخوات " ان " في امتناع العطف على الموضع ، لما ذكر ، وقد مضى الكلام في بابها . فتأمل هذه المسألة فانها غريبة ".(١) انتهى .

هذه بعض النماذج التى تلقي بعض الضوء على جانب مهم من الجوانب التي كان يعتني بها ابن الفخار ، بل لعله أهم جانب يميز شخصيته العلمية ، واليك بعض الأرقام التي تحيل الى صفحات ظهر لابن الفخار فيها توجيهات يبدو لي أنها توجيهات فيها ما هو

---

(١) الشرح : ٤٤٨.

جدير بالاشارة اليه ، فانظر : ١٣٠ وفيها أنّ الياء من " تفعلين " ضمير وليست حرفا ٤٢٨ - ٤٢٩ في الرد على ابن طلحة ، ٥١١ في اعمال " ما " عمل ليس ،وعدمه ، ٨٦٤ - ٨٦٥ في اجتماع الشرط والقسم وأن الجزاء للأول منهما ، ١٠١٨ - ١٠١٩ مسألة يا زيد زيد الطويل ، ١٠٥٤ - ١٠٥٥ في مسألة النسبة الى كتف ومشتر ،ومكتسب.

الفصل الثانـــي

شـــرح ابن الفخـارللجمـــــل

ويشتمل على المباحث التالية :

- توثيق نسبة الكتاب .
- منهج ابن الفخار في شرح الجمل .
- المقارنة بين شرحين من شروح الجمل .
- مصادره .
- شواهده .
- وصف نسخ الكتاب .

توثيق نسبة الكتاب :

ما من شك أن هذا الكتاب لابن الفخار الألبيرى ، فقد كتب على غلاف نسخة " ح " ونسخة " ق " أنه لابن الفخار ، وان كان كتب على نسخة الأصل أنه " شرح جمل ابن عصفور لابن الفخار" وهو قول لا يصح ، لأنه ليس لابن عصفور كتاب يسمى الجمل ، وانما له شرح على جمل الزجاجي ، وهذا خطأ من كاتب العنوان تحدثت عنه في اسم الكتاب .

ومما يؤكد نسبته لابن الفخار ما ورد من نقول عنه مختلفة تارة تنسب النقل لهذا الشرح ، وتارة تنسبه لأبي عبدالله ، وهو في هذا الشرح فمما نقل منسوبا لابن الفخار في شرح الجمل ما نقله عنه أبواسحاق الشاطبي في شرح الألفية ، وهو قوله " ... وان نظرت الى ما يتصور في " لا " على الجملة كثرت المسائل الجائزة ، وقد رفعها شيخنا الاستاذ ابن الفخار الى مائة واحدى وثلاثين مسألة ، سمعناها منه ، وهي في شرحه للجمل "(١) وما نقله أبو اسحاق على شرح الجمل لابن الفخار ثابت هناك .(٢)

و هناك نقول للشاطبي عن ابن الفخار ذكرتها في حواشي التحقيق سواء منها ما نص عليه الشاطبي أنه لابن الفخار ، أو ما أغفله واهتديت اليه في شرحه للألفية .(٣)

---

(١) شرح الألفية للشاطبي : ١/٤٥٦ .

(٢) وانظره في الشرح : ١٠٢٠ .

(٣) انظر الشرح : ٣١٤ هـ ٢ ، ٣١٦ هـ ٢ ، ٣٣٣ هـ ١ ، ٣٣٤ هـ ١ ، ٢ ، ٣٤٥ هـ ٥ ، ٦٢٨ هـ ٤ .

ومن نقل عنه الراعي في كل من عنوان الافادة ،والأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية فما صرّح بالنقل عنه من شرح الجمل قوله في الأجوبة المرضية " قلت الجواب ما ذكره شيخ شيوخنا الامام أبو عبدالله محمد بن علي بن الفخار الأندلسي الشهير بالبيرى قال في شرحه على جمل أبي القاسم الزجاجي : بينما نحن جلوس في حلقة الامام أبي اسحاق الغافقي شارح الجمل أيضا بمدينة سبتة ... اذ دخل علينا رجل أشعث أغبر ذو أطمار يعرف بابن واس ..."(١) الى آخره وهذه المسألة ثابتة في شرح ابن الفخار(٢).

ونقل عنه أيضا في مواطن أخرى غير هذا ذكرت طرفا منها في اسم الكتاب .

ومما نقله عنه في عنوان الافادة قوله : " قال الأستاذ البيرى : لا ينبغي أنْ يجوز غير الكسر هنا ،لأمرين :

أحدهما : أن الفتح لم يأت في القرآن أصلا .

الثاني : أنّ جواب القسم لا يكون الا جملة اسمية أو فعلية "(٣) وهذا القول ثابت في شرح ابن الفخار(٤) ، وهناك نقول أخرى نقلها الراعي عنه نبهت على بعضها في حواشي التحقيق ،وفي هذا كفاية لاثبات نسبة الكتاب لابن الفخار والاّ فان هناك نقولا عنه في نفح الطيب ،والافادات والانشادات لأبي اسحاق الشاطبي .

---

(١) الأجوبة المرضية ١١١-١١٢.

(٢) الشرح : ٨٧٠ - ٨٧١.

(٣) عنوان الافادة : ١٦٩.

(٤) الشرح : ١٤٩ هـ ١.

منهج ابن الفخار في شرح الجمل :

سلك ابن الفخار في عرض مادة كتابه النحوية مسلك أبي القاسم الزجاجي ، فكان يورد جزءا من نصّ الجمل ثم يقوم بشرحه هو ومايتعلق به ،ولمّا كان هذا الكتاب في عداد التآليف الطويلة وأن الجمل كتاب مختصر ،فقد عمد الى استيفاء كثير مما لم تشر اليه الجمل ، فعقد له مسائل يعرف منها أنّ ما يقوله تحتها ليس مما يشتمل عليه مراد أبي القاسم ،ومع أنّ الغالب على ابن الفخار ايراد نصّ أبي القاسم ،الاّ أنه في بعض الأبواب قبل أن يورد نصّ أبي القاسم يقدم لتلك الأبواب بمقدمة تطول أو تقصر يضمنها تعريف الموضوع المراد شرحه في بعض الأحيان ،ثم بعد ذلك يأتي بنصّ أبي القاسم فيشرحه ،فمثال ما قدّم له بمقدمة طويلة باب الاشتغال ،وباب حبذا ، وباب الممنوع من الصرف وباب الاستثناء.(١)

ولابن الفخار طريقة لم أرها لسواه في عرض المادة النحوية ، فكثيرا ما تراه يورد المسائل ثم يعود اليها مرة أخرى فيبسطها تحت عناوين كثيرة ،فتراه مرة يقول : املاء آخر(٢) ،ومرة يقول : عبارة أخرى(٣) أوتتمة(٤) ،أو ما أشبه ذلك ،ويبدو أن سبب هذا المسلك أن المؤلف الف كتابه هذا ، ثم عاد اليه ،أوعاوده مرات كثيرة في كلّ مرة يضيف اليه ما يراه اكمالا له ، والدليل على ذلك أن كثيرا من الفصول ،

---

(١) انظر الشرح : ٢٨٣ ، ٥٢٩ ، ٨٦٧ ، ٩٥٣ .

(٢) انظر الشرح : ٨٧٢ ، ٨٨٣ ، ٩٠٦ .

(٣) ٥٨٥ ، ٦٤٦ ، ٦٨٤ ، ٨٠٠ ، ٨٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ .

(٤) ٦٠٠ .

أوالمسائل ،أو الاملاءات ،والفوائد تخلو منها نسخة "ح" في حين أن ما بقي من نسخة "ق" يتفق مع الأصل في كل تلك الزيادات ،فيبدو أن نسخة "ح" صورة أخرى من تأليف هذا الشرح .

ومما شاع في كتاب ابن الفخار هذا أنه كثيرا ما يورد اعتراضات على بعض المسائل ،ثم يجيب على تلك الاعتراضات ،وهذه سمة واضحة في هذا الكتاب .

ومما انتهجه ابن الفخار أنّه يذكر بعض المسائل النحوية وما ينبني عليها من مسائل فقهية ،فمثال المسائل النحوية التي ينبني عليها حكم فقهي قوله : مسألة : لو أنّ شهودا شهدوا فقالوا : رأينا العدوّ قتل زيدا وأخاه ،فقيل لهم : نصوا الشهادة على ترتيب الفعل ،فقالوا : قتل العدو زيدا ثم أخاه ، فالأخ على هذا وارث لزيد ، وكذلك بالفاء ،فان قالوه بالواو كان ذلك مجملا ،فان ماتوا قبل ترتيب الموت وتوثيقه لم يرث أحد منهما أخاه ،لأنّ الميراث لا يكون بالشك.(١)

ومثال المسائل النحوية التي نظر لها بمسائل فقهية أنه ذكر أن بعض النحاة منع عمل المبتدأ في الخبر من حيث ان المبتدأ ان كان رافعا فاعلا فانه يؤدي الى اعمال عامل في معمولين رفعا نحو: القائم أبوه ذاهب ،فأبوه فاعل للقائم ،وذاهب خبر لقائم أيضا ،وكلاهما مرفوع بقائم ،هذه حجة من منع ذلك .

وقد أبطل ابن الفخار حجة المانع من حيث ان قائم رفع الفاعل من حيث هواسم فاعل لا من حيث هو مبتدأ ،ورفع الخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو اسم فاعل ،فعلى ذلك كان الرفعان من جهتين

---

(١) الشرح : ١٦٢- ١٦٣.

مختلفتين لا من جهة واحدة ، هذا ردّ ابن الفخار.(١)

وبعد أن قرر هذه المسألة نظر لها بمسألة فقهية فقال :

" وزان ذلك الصلاة في الدار المغصوبة ".(٢)

يعني أنّ الصلاة في الدار المغصوبة باطلة ، وبطلانها ليس من جهة الصلاة نفسها ، وانما بطلت من جهة أخرى هي كونها في ذلك المكان ، وهناك مسائل فقهية أخرى.(٣)

وقد تعرض لبعض مسائل أهل الأصول مثل قوله : " وليس صحيحاً ما يقوله الأصوليون من أنّ النكرة في سياق النفي تعم "(٤) وافادة اللفظ المشترك العموم.(٥)

ومن منهج ابن الفخار أنه كثيرا ما يعرض في كتابه هذا لمسائل بين العلماء فيها خلاف ثم يبين الراجح ودليله ، الاّ أنّه في بعض الأحيان يذكر بعض المسائل ثم يقطع كلامه ويقول : وفي الموضع بحث(٦) ، أو هو مبسوط في الأمهات(٧) ، أو ما يشابه ذلك .

وقد نهج ابن الفخار في كتابه هذا منهجا متفاوتا من حيث عرض المادة النحوية ، فقد كان النصف الثاني من الكتاب أطول نفسا من النصف الأول على خلاف العادة ، وقد نبهت على هذه الظاهرة في المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح ابن عصفور.

---

(١) الشرح : ٢٦٥.

(٢) الشرح : ٢٦٥.

(٣) انظر الشرح : ٩٢ ، ١٦٢ ، ١٨٩ ، ٤٠٢ ، ٥٥٢ ، ٧١٠ ، ٧٨٧ ، ٨٥٨.

(٤) ٣٦٣. (٥) ٥٥٧.

(٦) انظر الشرح : ٧٥ ، ٣٧ ، ٦٠٦ ، ٧٨٧ ، ٨٨١.

(٧) انظر الشرح : ٣٨٥.

ومن الظواهر الواضحة في هذا الكتاب أن ابن الفخار أَعْرَضَ عن الاستشهاد بالشعر ،فلم يستشهد في جميع الكتاب الا بمائة وسبعة وستين بيتا ،وانظر تفسير ذلك في مبحث الاستشهاد بالشعر.

ومن السمات البارزة في هذا الشرح أن ابن الفخار ،أتى بقدر كبير من التعليلات ، فتجده يقول حمل النظير على نظيره ، ويقول:ليجرى الفرع على حكم الأصل (٢) ،والأصل بقاء ما كان على ما كان (٣) ،حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب (٤) حمل المطلق على المقيد (٥) ،اعتبار العموم مقدما على الخصوص (٦) ،الدخول في أوسع البابين (٧) حمل الشيء على جنسه أولى من حمله على نفسه (٨) ،وغير ذلك كثير جدا.

ومن الأمور اللافتة للنظر التي نهجها ابن الفخار في كتابه هذا أنه كثيرا ما يورد بعض الحكايات التي وقعت له أو حضرها أو سمعها ، حسب ما يمليه الموضع الذى يعالجه من شرحه من امثال ما وقع له بمجلس أبي الحسن الصغير بفاس فقد قال عن ذلك : مسألة : حضرت يوما مجلس الامام أبي الحسن الصغير بمدينة فاس حرسها الله وهو يتكلم في الأقراء ،فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في أنها الاطهار باثبات العلامة في قوله تعالى * والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء * (٩).

---

(١) ٠١٣٠ (٢) ٠١٧٦

(٣) ٢٩٧ ، ٠٦٤١ (٤) ٠١٧٦

(٥) ٢٤٤ ، ٠٧٦٣ (٦) ٠٥١١

(٧) ٠٥١٢ (٨) ٠٥١٢ ، ٠٨٢٦

(٩) البقرة : ٠٢٢٨.

قالوا لو كانت الحيض لكان اسم العدد بغير علاوة على الأصل المذكور عند علماء العربية ،فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف الى مذكر في المعنى وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أطهار، ولوكان اسم العدد مضافا الى مؤنث في المعنى لكان بغير علامة ، لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث حيض ، فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مجمل اعتبارا بما أصله من يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة الاستعمال ،فيكون اثبات العلامة واسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي . دون اعتبار المعنى ، الا ما شذ نظما ونثرا ،ولا يجوز حمل التنزيل الا على أفصح الوجهين اذا أمكن ،فكأنه مال الى هذا بعض الميل ،وهو الصحيح ان شاء الله ". (١)

هذه صورة مما اعتاد ذكره ابن الفخار من حكايات فيها تصوير لجانب مهم من جوانب الحياة الثقافية في ذلك العصر ،وغير هذه الحكاية حكايات أخرى وأسئلة وردت اليه من المرية رأيت أن أنبه عليها هنا للكشف عن جانب مهم في الدراسات النحوية التي لا تعالج فقط من خلال التآليف والمصنفات التي يفرغ فيها المصنفون الى أنفسهم ويكتبون . وهي بهذه المثابة تشبه " النوازل " في الفقه . وهي تلك المسائل التي تعرض للناس ، ولا يجدون لها جوابا ظاهرا فيما بين أيديهم من كتب فيفزعون الى أهل العلم.

---

(١) الشرح : ٦١٠-٦١١.

١ - خبر ذكره عن أحد طلبة قصر عبد الكريم حين دخل عليهم بمسجد القفال بسبتة وأن ذلك الطالب يروى أن كلمة " مهلة " التي تقال في " ثم " أنها للترتيب والمهلة لا تكون الا بفتح الميم. (١)

٢ - سؤال ورد عليه من المرية عن امّا. (٢)

٣ - سؤال آخر من المرية أيضا عن حكم "أم" العاطفة و "أم" المنفصلة. (٣)

٤ - سؤال أورده بعض المذاكرين عن مسألة " ضربي زيد أحسن". (٤)

٥ - فوائد ذكرها جرت بين المذاكرين حين قراءة باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر من كتاب الجمل. (٥)

٦ - مسألة نحوية ذكر أنها كانت سبب عمى الأعلم الشنتمرى. (٦)

٧ - خبر ذكر فيه أنه حضر بمدينة فاس مجلسا جرى فيه ذكر الباء التي في قوله تعالى * فامسحوا برؤوسكم * (٧) فقال أحد أصحابه انها للالصاق ثم سئل هو فأجاب بما يخالف صاحبه.

٨ - خبر في رؤيا رآها أحد الفقهاء. (٨)

٩ - خبر في مسألة سألها الشيخ أبو زكريا الدكالي عن فائدة قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * بعد قوله * فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم * (٩)

---

(١) الشرح : ١٦٢

(٢) الشرح : ١٧١.

(٣) الشرح : ١٦٦.

(٤) الشرح : ٢٦٥.

(٥) الشرح : ٣٣١.

(٦) الشرح : ٣٤٥.

(٧) المائدة ٦ ، وانظر الشرح : ٣٨٧.

(٨) الشرح : ٤٨٨.

(٩) سورة البقرة : ١٩٦ وانظر الشرح ٥٨٧.

١٠- خبر في مسألة حضرها بين أبي عبدالله بن عبد المنعم وابي محمد عبد المهيمن الحضرمي.(١)

١١- خبر في مسألة حدّث عنها أن محفلا عظيما جمع أعيان أهل سبتة وسأل ابن الفخار عن مسألة فلم يجبه على سوءاله الا أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي.(٢)

١٢- مسأله سأله فيها أبو اسحاق بن أبي العاصي ،وكان ابن أبي العاصى معجبا بالغرائب ضنينا بها.(٣)

١٣- مسألة رواها له الشيخ ابن حفيد الامين عن شيخ بالقاهرة أوقف طالبا يجود القرآن عليه ليفيده بفائدة ثم لم يفعل.(٤)

١٤- خبر دخول أحد المشارقة ويسمى ابن واش على أبي اسحاق الغافقي وسوءاله عن مسألة تعرض للجواب عليها أحد الطلبة ،ولم يرتض ابن واش جوابه.(٥)

١٥- خبر في تصغير" قدر" على قدير ،وأنه ماشى أحد أصحابه بسبتة ولقيا شيخه ابن عبد المنعم يساوم صاحب فخّار فقال له : بكم هذه القدير.(٦)

هذه جملة الحكايات والأسئلة التي أوردها ابن الفخار في كتابه هذا رأيت ايرادها هنا لطرافة هذا اللون من الدرس النحوي.

---

(١) الشرح : ٠٧١٠

(٢) الشرح : ٠٨٣٠

(٣) الشرح : ٠٨٤٥

(٤) الشرح : ٠٨٤٥

(٥) الشرح : ٠٨٧٠

(٦) الشرح : ١٠٨٦ - ١٠٨٧٠

المقارنة بين شرحين من شروح الجمل :

حينما أردت المقارنة بين شرح ابن الفخار وبعض شروح الجمل ، رأيت أن اعقد مقارنة بين شرحه وشرح أبي الحسن بن عصفور ،ثم بين شرحه وشرح أبي الحسين بن أبي الربيع ، وذلك لأن هذين الشرحين قد طبعا ، فتكون الاحالة على ما بأيدى الناس ،لا على مخطوط قد لا تتيسر مراجعته لكثير من الباحثين .

وأهم من ذلك أن هذين الشرحين كانا تحت يد أبي عبد الله ابن الفخار فأفاد منهما فائدة كبيرة .

أولا : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسن بن عصفور .

بين شرح أبي الحسن بن عصفور وشرح ابن الفخار فروق كثيرة اجملها فيما يأتي :

* بدأ أبو الحسن بشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر مقدمة لكتابه يبين فيها سبب تأليفه له ،وكذلك فعل ابن الفخار ، الا أن ابن الفخار بدأ بشرح البسملة وقد أطال فيها الى حدّ ما ثم بعد ذلك شرح " التصليه " على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبان ما فيها من مسائل نحويه وصرفية ، ثم تابع ذلك بشرح قول ابي القاسم " قال أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوى " وكلّ ما تقدم لم يتعرض له أبو الحسن ،ثم بدء بشرح نص الجمل .

وفي طريقة شرح الجمل كان أبو الحسن بن عصفور في الأبواب الثلاثة الأولى يذكر جزءاً من نص الجمل ، ثم يعقب بقوله " الفصل " ليدل

على أنه يريد شرح ذلك النصّ وما بعده مما يتعلق به ،ثم بعد تلك الأبواب الثلاثة أخذ يشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر نص الجمل أصلا ، ويستمر على تلك الحال الى نهاية الشرح ، فالناظر فيه يشعر لأول وهلة أنّ الكتاب ليس شرحا لكتاب آخر، وانما هو تأليف مستقل .

أما طريقة ابن الفخار ،فانه كان يورد جزءا من نص الجمل ،ثم يعقب ذلك بقوله : الى آخره أونحو ذلك ،ليدل على أنّه يريد شرح ما يتعلق بما بعد ذلك النصّ ، وطريقة أبي الحسن أجدى للمذاكر ،لأنها لا تقتضي استحضار نصّ الجمل ،وفي طريقة ابن الفخار وأمثالها عسر ، اذ أنّ نص الجمل في بعض الأحيان يكون منتزعا من سياقه فيحتاج الى مراجعته في الأصل المشروح لتتضح المسألة المشروحة.

وهذه الطريقة التي سار عليها ابن الفخار لم يخالفها الا في أبواب قليلة لم يذكر فيها نصّ كتاب الجمل كباب الاستغاثه : ٧٤٠ ،وباب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة : ٧٦٠ ،وباب الجواب بالفاء: ٧٦٥ ، وباب أو ،وفي باب " ما " : ٥١٠ وباب نعم وبئس : ٥١٩ لم يذكر في كلّ واحد منهما الا نصّا واحدا.

* ومما تجدر الاشارة اليه أنّ شرح ابن الفخار كثير الغموض عسر العبارة لا يخفى ذلك على متصفحه ،على حين يمتاز شرح أبي الحسن بالوضوح وجلاء المراد دون كدّ ودون عناء ،ومثال ذلك من كلام ابن الفخار قوله : " فكما أن سبب دخول الاعراب في الأسماء خاصة انما هو التفرقة بين المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وأصله من باب التعجب "(١) فلا يفهم قصده بقوله " وأصله من باب التعجب " الا من

---

(١) الشرح : ٧٥ - ٧٦ .

كانت عنده خلفية في المسألة ،ولو أنّه بسط العبارة لزال الغموض واتضح المراد .

* ومما امتازبه شرح أبي الحسن بن عصفور أنه اهتم بالحدود ومناقشتها كثيرا ، فنراه يذكر في الحدّ أنه غير جامع أوغير مانع ونحو ذلك مما تلقب به الحدود ،وكل تلك الاعتراضات يوجهها الى أبي القاسم الزجاجي ".(١)

ومع هذا التميز لابن عصفور ،فاننا لا نعدم مثل تلك العناية بالحدود (٢) عند ابن الفخار ، وان كانت بدرجة أقل ،وآية ذلك أن هناك أبوابا لم يحدها بحدّ كالاضافة ،والندبة ،الاّ أنّ الغالب عليه عدم شرح تلك الحدود ،لأنه يبدو أنّه لا يرى أنّ الحدود تعطى معنى دقيقا للمحدود فلذلك قال : " فمن رام اقتناص الأسماء على الاطلاق بشبكة الحدّ فقد رام محالا ، اذ لا يتصور اشتمال حدّ واحد على حقيقة ومجاز ، فلا يلزم اذا في حدود النحاة أن تكون كحدود المناطقة ،وانما غرضهم افهام المقصود بما أمكن من العبارات ،فما كان أقرب الى المقصود كان الأخذ به أولى ".(٤)

* ومما امتازبه شرح ابن الفخار على شرح أبي الحسن أنّه اكثر منه بسطا وتحقيقا ،فكتاب ابن الفخار اكثر بسطا من كتاب أبي الحسن لا سيما في النصف الثاني ، فمثلا قد أطال ابن الفخار في باب : اضافة

---

(١) انظر مقدمة شرح ابن عصفور : ٥٧ - ٥٨.

(٢) الشرح : ٩٩، ١٢٠.

(٣) الشرح : ١٥٢، ٤٧٢.

(٤) الشرح : ٢١.

المصدر الى مابعده ، وذلك أنه ذكر مسألة لم يذكرها ابو الحسن بن عصفور وهي : أنّ أن والفعل في تأويل المصدر الموصول والمصدر في تقدير أن والفعل ، لكن هل هما مترادفان على المعنى الواحد ، أم متباينان ، فحقق ابن الفخار الأقوال في المسألة فيما يقرب من أربع صفحات كاملة الحجم ، وذكر ابن الفخار في هذا الباب أيضا الخلاف في عمل المصدر وبسطه بسطا لا بأس به ، على حين عرض المسألة أبو الحسن عرضا سهلا لكنه لم يبين الخلاف واكتفى بما رجح عنده فقط .

وانظر الى كل من باب الممنوع من الصرف وابواب التصغير وباب النسب فان الاطالة فيها واضحة وتلك نماذج تمثل السمة الغالبة ، وعلى الجملة فانّ نفس ابن الفخار في شرحه أطول من نفس أبي الحسن وان كان هناك ابواب قليلة عند ابن عصفور أنافت على مثيلاتها عند ابن الفخار مثل باب : ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز. الاّ أنّ ذلك ليس بالمطرد .

* هذا وقد استحدث ابو الحسن بعض الأبواب التي ليست في أصل الجمل ، وهي باب عطف البيان ، وقد علل ابن الفخار عدم ذكر صاحب الجمل لذلك الباب بأنه لا يقوم عليه دليل الاّ في بابين ، في باب اسم الفاعل في نحو قولك : هذا الضارب الرجل زيد بخفض الاسمين وفي باب النداء نحو: ياأيها الرجل زيد منونا وغير منون ..."(١)

---

(١) الشرح : ١١٦.

* ولأبي الحسن ميزة أن شرحه أكمل من شرح ابن الفخار من حيث عدد أبواب الجمل المشروحة ، فقد وقف ابن الفخار في شرحه عند نهاية باب النّسب ، وبعد هذا الباب في الجمل اثنان وستون بابا لم يتعرض ابن الفخار لشيء منها الا جزء من باب التصريف تحت عنوان " باب منه آخر " فقد شرح هذا الباب وحده ، وتلك الأبواب التي لم يشرحها تتعلق بالعرف والاملاء أمّا أبو الحسن فلم يترك من أبواب الجمل الا سبعة عشر بابا فقط ، اذ وصل في الشرح الى نهاية باب جمع المكسر وترك جميع ما بعده عدا باب : ما يجوز للشاعر في الضرورة وباب: الامالة ، فمن هنا كان شرح أبي الحسن أكمل .

ومما اختلف بـه شرح ابن الفخار عن شرح أبي الحسـن أنّ ابا الحسن كثير الاستشهاد بالشعر ، استشهد بتسع مائة وستة وستين بيتا حسب احصاء محقق شرحه ، وهذا عدد يفوق كثيرا ما استشهد به ابن الفخار ، اذ لا يتجاوز مجموع ما استشهد به مائة وسبعة وستين بيتا ، وهذه الظاهرة من المعالم البارزة في شرح ابن الفخار ، ولعـل ذلك يعود الى أن ابن الفخار يرى أنّ الشعر باب ضرورة لا يستشهـد به في مواضع السعة ، وهذا مذكور في بعض مواضع من كتابه هذا ، وقد تعرضت لهذه القضية في مبحث الاستشهاد بالشعر .

* ومما يكثر عند ابن الفخار اعادة كثير من المسائل بشكل أوسع ، وذلك أن يعرض مسألة مّا ثم يعيد عرضها مرة أخرى بشكـل أبسط ويعنون لها بقوله : املاء آخر بمزيد فائدة ونحو ذلك ، وهذه الظاهرة ليست عند أبي الحسن ، ولعلها اثر من آثار مهنة التدريس التي طال على ابن الفخار الاشتغال بها .

* ومما فاق فيه ابن الفخار ابا الحسن أنه يورد كثيرا من آراء المتقدمين والمتأخرين وفي كثير من الأحيان يبين رأيه في مذاهب أولئك العلماء على حين لم يكثر أولئك العلماء عند أبي الحسن تلك الكثرة التي عند ابن الفخار.

وفي الختام فان ما ذكرته من فروق بين هذين الشرحين لا يعني أن من رجحت كفته كان قرينه مطرحا ، فانه لا يغني كتاب عن كتاب ، وحظ العالم من العلم بمقدار حظه من الاطلاع .

ثانيا : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسين بن أبي الربيع .

شرح أبي الحسين من أنفع شروح الجمل وأطولها ، لكن الذى بقي منه لا يتجاوز ربع الكتاب ، ولذلك فان المقارنة بينه وبين شرح ابن الفخار ستكون على القسم الذى بقي من شرح ابن أبي الربيع .

فأول ما يلقانا في شرح ابن أبي الربيع مقدمة أوضح فيها سبب تأليفه ،ثم عقب ذلك بالسبب الذى أعان على اتمامه ،وهو أبو القاسم محمد بن أحمد اللخمي العزفي أمير سبتة . وكتاب ابن الفخار لا يخلو من تلك المقدمة ،فهو يهجم على الشرح هجوما .

يمتاز شرح ابن أبي الربيع بطول النفس في الباب الواحد ، فجملة ما وجد من شرح ابن أبي الربيع هو نحو ربع الجمل ،اذ يقف عند نهاية باب الصفة المشبهة ،وهذا يستغرق مائتين وتسعين صفحة ،وما يقابل هذا الجزء من شرح ابن الفخار نحو مائة وتسع وثلاثين صفحة تقريبا حسب نسخة الأصل ،وهي نسخة ابن أبي الربيع المخطوطة متقاربتان في ما تحتويه

كل صفحة من حيث عدد الأسطر وعدد الكلمات ، فبذلك يصبح ما شرحه ابن أبي الربيع ضعف ما يقابله من شرح ابن الفخار ، هذا على العموم ، والا فان هناك مسائل لم يتعرض لها ابو الحسين مثل مسألة الاعراب عند النحاة وما يعنى عند الاطلاق ، فقد تعرض لهذه المسألة ابن الفخار .(١) ومن أمثلة ما يفصل فيه ابن الفخار أكثر من أبي الحسين ما ذكره من أنواع التنوين الخمسة ، فقد وسع فيه القول أكثر من أبي الحسين .(٢) ومما فاق فيه ابن الفخار ابا الحسين أن ابن الفخار ذكر أن ضابط الابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة ، وذكر أن النحاة تتبعوا مواضع حصول الفائدة فوجدوها عشرين موضعا عدها كلها ، أما ابن ابي الربيع فهجم على مواضع الابتداء بالنكرة دون أن يقدم لها بتلك المقدمة التي قدم بها ابن الفخار ، وهي عظيمة الفائدة ، هذا أولا ، والأمر الثاني أن ابا الحسين ذكر أن مواضع الابتداء بالنكرة عشرة مواضع ، وهي عند ابن الفخار ضعف ما ذكره ابو الحسين .

ومما يلاحظ في شرح أبي الحسين أن نص الجمل المراد شرحه يأتي به مفيدا في الغالب ، أي لا يحتاج معه الى مراجعة الجمل ، على حين نجد نص الجمل الوارد عند ابن الفخار كثيرا ما يكون منتزعا من سياقه ، فلذلك نحتاج في شرحه الى مراجعة نص الجمل ، لتتضح الفكرة المراد شرحها .

ومما ظهر في شرح ابن الفخار كثرة التعليلات ، ولم تكن عند أبي الحسين بتلك الكثرة .

---

(١) الشرح : ٣٦ .

(٢) الشرح : ٣٨-٤١ ، والبسيط : ١٧٥-١٧٩ .

ومما امتاز به شرح ابي الحسين أنه اكثر فيه من الشواهد المختلفة كثرة فاقت ما عند ابن الفخار بكثير.

ومما امتاز به ابن الفخار أن له مناقشات وتحقيقات لم تكن عند أبي الحسين ،ومن أمثلة ذلك ما ذكرته في توجيهاته ، فهناك ما يكفي عن اعادته.

ومما هو جدير بالتنبيه أن اعتماد ابن الفخار على شرح ابن أبي الربيع كان كبيرا في النصف الأول من شرحه ،هذا لا شك فيه ،أما في النصف الثاني ،فلعل اعتماده على ابن الضائع كان أكبر ،وما ذاك الا لأن شرح ابن الضائع في النصف الثاني ومن باب النداء خاصة كان أعمق من النصف الأول ،وقد ذكر ذلك بعض من ترجم له (١) ،فلعله قد صحب ذلك أن شرح ابن أبي الربيع أقل عمقا من شرح ابن الضائع ، وقد نبهت فيما سبق أن نَفَس ابن الفخار في النصف الثاني كان أطول منه في النصف الأول.

ومن الأمور البينة في شرح ابن الفخار أن عبارته غامضة غير سلسة في حين أن عبارة أبي الحسين واضحة لا تكاد تستغلق عليك مسألة من مسائله وقد سبق التنبيه على ذلك في المقارنة مع شرح ابن عصفور.

---

(١) اشارة التعيين : ٢٣٥.

مصـادره :

تأخر زمن ابن الفخار بالنسبة للتأليف في مختلف الفنـــون الاسلامية ، فمكنه ذلك من التمتع بثروة كبيرة من كتب الاسلاف ، نجد صدى ذلك واضحا في كتابه هذا . ومع ذلك فاننا لا نستطيع تحديد جميع المصادر التي اعتمد عليها ابن الفخار في شرحه هذا ، لأنه كثيرا ما ينسب الأقوال إلى أصحابها دون أن يذكر المصادر التي اعتمدها ، فبنظرة سريعة الى فهرس الأعلام يتضح لنا مجموع العلماء الذين لهـم آراء ذكرت في هذا الشرح ، وأظن أنه لم يطلع على كل مؤلفات هؤلاء العلماء ، وإنما نقل بعض آرائهم عن غير كتبهم.

الا أنه أمكن تحديد بعض تلك المصادر التي اعتمدها مـــن طريقين : أحدهما ما نصّ هو على الأخذ منه ، والآخر ما أمكن التعرف عليه من خلال الاشارة إلى صاحب الكتاب ، أومن خلال اتفاق بعض نصوص الكتاب بنصوص كتب أخرى ، وهذا قليل جدا . فالكتب التي نصّ هو على الأخذ منها هي :

١ - اختصار ابن الحاجب ، ذكره مرة واحدة. (١)

٢ - الأسئلة والأجوبة للشلوبين ، ذكره مرة واحدة ، وآراء الشلوبين تتردد في الكتاب كثيرا ، أشرت الى تخريج أكثرها في هوامش التحقيق .

٣ - الأصول لابن السراج ، ذكره مرة واحدة ، وقد أكثر من ذكر ابـن السراج ، وكثيرا ما نجد آراءه في الأصول .

---

(١) انظر اماكن ورود هذه الكتب في فهرس الكتب الواردة بالمتن.

٤ - الايضاح للفارسي ،ذكره كثيرا وقد عدّ التكملة جزءا منه ،وهو ينقل منها .

٥ - التذكرة للفارسي ،وهي أشهر كتب الفارسي بعد الايضاح ،ويبدو أنها من اكبرها حجما ذكر بعضهم أنها في عشرين مجلده.

٦ - التعاليق فيما قيد عن الشلوبين ،من هذا العنوان يبدو أنّ هذا الكتاب ليس من تأليف الشلوبين نفسه ،وانما هو من جمع بعض تلاميذه حين القراءة عليه أو غير ذلك.

٧ - كتاب التلخيص .

٨ - الدرة الألفية (ألفية ابن معطي) .

٩ - شرح الايضاح لابن أبي الربيع ،ذكره مرتين ،وقد استفاد منه أكثر من ذلك.

١٠- شرح الكتاب لأبي بكر بن عبيدة ،وقد ذكره عدة مرات في شرحه هذا.

١١- الصحاح للجوهرى ، ذكر ابن الفخار الصحاح مرة واحدة ،وذكر مرة أخرى الجوهرى باسمه .

١٢- القوانين لابن أبي الربيع ، ابن أبي الربيع من اكثر من ورد ذكره في شرح ابن الفخار هذا ،واكثر اعتماده كان على البسيط ،وهو من أغزر كتب ابن أبي الربيع ولعل السبب في اعتماده عليه أنه شرح للجمل أيضا ،والاّ فان شرح الايضاح عظيم الفائدة كبير الحجم، والقوانين بالنسبة اليهما يعدّ مختصرا.

١٣- الكتاب لسيبويه ،أكثر ابن الفخار من ذكر سيبويه وكتابه في شرحه هذا ،وقد ذكرت احترام ابن الفخار لسيبويه في مبحث آراء ابن الفخار واختياراته ،ثم في مبحث مخالفاته.

١٤- الكراسة لأبي موسى الجزولي .

١٥- المقرب لأبي الحسن ابن عصفور . اعتمد ابن الفخار على ابن عصفور كثيرا ، وجل اعتماده كان على شرح الجمل ، ولم يرد ذكر المقرب الا مرتين .

١٦- الموجز لابن السراج ، وهو كتاب صغير الحجم ذكره ابن الفخار مرة واحدة في معرض ترتيب التوابع مع بعضها وأن أفضلها ترتيب ابن السراج في كتابه الموجز والأصول .

١٧- الهلالية لأبي الحسن ابن عصفور .

هذا ولا يفوتني أن أذكر أنه ورد في كلام ابن الفخار ذكر لكتاب سماه " التعاليق " ولكنه قد اخترمت الورقة في الموضع الذى ذكر فيه اسم مؤلف الكتاب ، ولم يبق الا كلمة " ابن " وذلك من نسخة الأصل ، أما نسخة " ح " فلم يرد فيها ذلك الموضع أصلا . وهناك في عبارة ابن الفخار أيضا مايمكن أن نأخذ منها أنه استفاد من كتاب سماه " المسائل " فقد قال : " ... وقد ذكر في المسائل توجيه قراءة ابن ذكوان ".(١)

هذه هي مجموع الكتب التي ذكرها ابن الفخار ، على أن هناك آراء كثيرة لكثير من العلماء نصّ على اسمائهم دون أن يذكر مؤلفاتهم التي نقل منها .

فقد ذكر المبرد كثيرا (٢) واغلب ما يذكره عنه نجده في المقتضب ،

---

(١) الشرح : ٩٠٧ .

(٢) انظر مثلا نصا من المقتضب : ٩٧٩ هـ ٤ .

ومن النادر ألاّ نجد ذلك في المقتضب ،أوأن نجد في المقتضب ما يخالفه، وقد أشرت الى ذلك في هوامش التحقيق ، ومع ذلك فانّه من الممكن أن يكون ما نقله عنه بالواسطة ،فكثيرا ما كان يعول على ابن عصفور وعلى ابن الضائع ،وابن الضائع يعتني بنقل نصوص المتقدمين كثيرا .

و ممن نقل عنهم الفارسي ،من غير الايضاح ،فقد نقل من المسائل البصريات وكذلك من كتاب الشعر ، ولم يشر الى هذين الكتابين (١) ، هذا مع ملاحظة أنه يمكن أن تكون نصوص الفارسي مشتركة بين أكثر من كتاب من كتبه .

وقد نقل عن السيرافي كثيرا ، وقد رأيت كثيرا من نصوص السيرافي عند أبي الحسن بن الضائع ، فلأبي الحسن عناية كبيرة بكلام أبي سعيد ،وقد أشرت الى بعض ما نقله عن السيرافي في موضعه .

و ممن نقل عنهم أبي الفتح بن جني في الخصائص (٢) ،وهناك آراء كثيرة لأبي الفتح خرجت بعضها من سر صناعة الاعراب ،و من المحتسب .

وينقل عن ابن السيد البطليوسي من كتاب : اصلاح الخلل (٣) ، ومن الحلل في شرح أبيات الجمل.(٤)

و نقل عن أبي القاسم السهيلي ،وبعض نقوله نجدها تصريحا أوتلميحا في نتائج الفكر و نقل عن أبي الحسن بن خروف من شرح الجمل خاصة عند شرح بعض الأبيات و اعرابها.(٥)

---

(١) انظر نصا من المسائل البصريات : ١٠٢٠ هـ١ ،ونصا من الشعر : ١٠٣٦ هـ

(٢) الشرح : ٤٣٨.

(٣) الشرح : ٩١٣ وغيرها مواطن كثيرة عند الاعتراضات على أبي القاسم الزجاجي .

(٤) الشرح : ٩٣٦ هـ ٦ وغير ذلك مما ينقله في تفسير بعض الأبيات.

(٥) الشرح : ٥٥٥ هـ ٦.

وينقل عن الزمخشرى عند بعض الآيات وهي من الكشاف (١) وهناك آراء أخرى للزمخشرى في المفصل . (٢)

و ينقل عن أبي علي الشلوبين واشهر كتب أبي علي هي التوطئة وشرح الجزولية الكبير ، و قد سبقت الاشارة الى كتابين من كتب أبي علي الشلوبين .

ومن أهم من نقل عنهم وأكثر ثلاثة نفر هم : ابن أبي الربيع ، وابن عصفور ، وابن الضائع ، ولعل ذلك راجع الى اتحاده معهم في الكتاب المشروح ، ولقرب زمنه منهم ، ولعلو منزلتهم في مصرهم. وكأنني أشتم أن هؤلاء الثلاثة كانت بينهم منافسة فخرجت كتبهم على مستوى كبير من الجودة مع المفاضلة بينهم .

ومن الكتب التي نقل عنها واغض الأخذ منها كتاب ابن الحاجب المسمى " الايضاح في شرح المفصل " فقد نقل عنه في موضع واحد دون ذكر لا للكتاب ولا للمؤلف (٣) ، ثم ذكر ابن الحاجب في موضع متأخر جدا ، فوجدته أيضا من شرح المفصل (٤) .

و ممن نقل عنه ابن مالك ، فقد تردد ذكر ابن مالك في بعض المواضع ، واكثر أخذه من شرح التسهيل و بنصه (٥) ، وهناك نصوص بلفظ عمدة الحافظ وعدة اللافظ . (٦)

---

(١) الشرح : ١٨٤.

(٢) الشرح : ٢٠٥ هـ ٣.

(٣) الشرح : ٢٦٩ هـ ٢ .

(٤) الشرح : ٩٦٥ هـ ٤.

(٥) الشرح : ١٣٤ هـ ٢ ، ٢٥٣ هـ ١ ، ٢٥٧ هـ ٥ ، ٥٣٢ ومابعدها .

وممن نقل عنهم الأُبَّذى ،فقد ذكره مرتين في الثلث الأُخير من الكتاب (١) ،وهناك نص في أول الكتاب اكثر عبارة بلفظ الأُبذى في شرح الجزولية (٢) ،فلعله نقله من هذا الشرح دون الاشارة اليه .

هذا كثير من مصادر ابن الفخار التي استفاد منها ،وهناك آراء لكثير من العلماء أوردها ليست لهم كتب تحت يدى تُمَكِّنُ من معرفة مدى استفادته منها كابن الطراوة ،وابن الأُبرش ،وابن الأُخضر ،وابن الباذش وغيرهم كثير (٣) .

---

(١) الشرح : ٨٩٩ ، ١١٣٨ .

(٢) الشرح : ١٦٤ هـ ٢ .

(٣) انظر فهرس الأعلام .

شـواهده :

استشهد ابن الفخار بكل ما استشهد به نحاة عصره ، فقـد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ،وأقوال العرب شعرا و نثرا ، واليك تفصيل ذلك .

أولا - الاستشهاد بالقرآن الكريم :

لا خلاف بين النحاة في صحة الاستشهاد بالقرآن الكريم علـى اثبات القواعد النحوية ،وانما اطرح بعض النحاة الاستشهاد ببعـض القراءات ، لأنها تخالف ما أصلوه من قواعد نحويه ،فيبدو أن السبب المانع لهم من الاستشهاد بالقراءات التي خالفت القواعد ،أنها ليست على الشائع من كلام العرب .

وعلى كلّ حال فانّ ابن الفخار يستشهد بالقراءات المختلفة ، ولم نجده يطرح قراءة من القراءات ،بل انه يذهب الـى أبعد من ذلك وهوتخريجه للقراءة شاذة عند كثير من النحاة ،وهي قراءة أبي السَّمَّال في قوله تعالى ﴿ انكم لذائقوا العذاب الأليم ﴾ (١) بنصب العذاب ، وشذوذ هذه القراءة عـند النحاة من جهة أنه نصب العذاب بعد حذف النون من اسم الفاعل ،واسم الفاعل لا ينصب الا اذا جرد من أل وثبت فيه التنوين ان كان مفردا ،أوالنون ان كان مثنى أو مجموعا جمعا سالمـا ، أما اذا لم يثبت التنوين ولا النون فانه يتعين عندهم الاضافة الى ما بعده ، هذا هو وجه شذوذ هذه القراءة فيما رواه الفارسي عن أبي عثمان عن أبي زيد .(٢)

---

(١) الصافات : ٣٨.

(٢) الايضاح : ١٥٠.

وقد خرّج ابن الفخار هذه القراءة فقال : " وهذا قد يتجه اتجاها بعيدا [أى حذف النون] وهو أن هذه النون فيها معنى التنوين ،فلا يبعد أن تحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين لالتقائهما ،وذلك نحو قراءة بعضهم * قل هو الله أحد اللّه الصمد * فان قلت : انّ النون ها هنا محركة ،فأين الساكنان ؟

فالجواب : أنّها إنما حذفت اعتبارا بسكونها في الأصل وسكون مابعدها في اللفظ ،ويؤنسك بهذا ما قاله ابن جني في مثل قوله تعالى : * قل هلم شهداءكم * (١) ؛ انّ الأصل " ها " للتنبيه و" لم" فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ،فصار " هالم" ثم حذفت الف " ها " لالتقاء الساكنين أحدهما سكونها في نفسها ، والآخر سكون اللام التي بعدها في أصلها " الم " فحصل أن الألف حذفت من هلمّ اعتبارا بسكونها في اللفظ وسكون مابعدها في الأصل ، فهذه ومسألتنا سيان ".(٢) هذا موقف ابن الفخار من قراءة أبي السَّمَّال .

والموقف الثاني الذى يظهر منه اهتمامه بالقراء الذين لهم قراءة تخالف القواعد ،أنه قال فيمن تكلم في ابن عامر وهو الزمخشرى : انّ قوله فيه مرغوب عنه ،وهو يعني قول الزمخشرى .(٣)

---

(١) الانعام : ١٥٠.

(٢) الشرح : ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣) انظر المسألة في الشرح : ٨١٤ الهامش الرابع .

ثانيا : الاستشهاد بالحديث :

دار خلاف كبير حول الاستشهاد بالحديث الشريف بين مانع و مجيز ، وقد كثر البحث حوله ، ولا أريد هنا أن اذكر شيئا من ذلك ، وانما الذي أريد أن أذكره في هذا الموضع ، هو مذهب ابن الفخار في هذه المسألة . فقد أورد ابن الفخار سبعة عشر حديثا في شرحه هذا ، وهذه الأحاديث التي أوردها يظهر لي أنه لا يرى اطلاق الاستشهاد بها ، والدليل على ذلك أمران :

الأمر الأول : أن أكثر الأحاديث التي أوردها للتمثيل لا للاستشهاد بها على اثبات قاعدة نحوية .

الأمر الثاني : أنه يشك في صحة الاحتجاج برواية المحدّثين حيث قال : " . . . فالأظهر أن ذلك جائز في النثر على قلّةٍ إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدّثين ". (١)

هذا ما أمكن التماسه من كلام ابن الفخار ، والاّ فانه لم يبسط المسألة في كتابه هذا بسطا نستطيع منه الحكم عليه حكما دقيقا .

و قبل أن أترك هذا الموضع فانني أريد التنبيه على مسألة مهمة ذكرها أهل العلم وهي : أن النحاة لا يَرُدُّونَ الاستشهاد بالحديث لعدم وثوقهم بصحة سنده و نحو ذلك من العيوب التي يذكرها المحدثون ، وانما يردونه لأنهم يعلمون أن كثيرا من الأحاديث ليست من لفظ الرسول ، وانما هي منقولة بالمعنى و ناقلته بالمعنى كثير منهم من لا يحتج به في اللغة ، هذا ما يريده النحاة ، وهو ما يوضحه قول ابن الفخار السابق .

---

(١) الشرح : ٤٨٥ .

ثالثا : الاستشهاد بالشعر .

يعد الشعر من أكبر المصادر التي استقى منها النحاة قواعد النحو ، فلا تخلو كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين من وجود الشواهد الشعرية ، وكتاب ابن الفخار هذا يعدّ من الكتب المطولة ، واللافت للنظر أنه لا يوجد به الا مائة وأربعة وستون بيتا بما فيها الأبيات التي للتمثيل ، فهذا نمط من التأليف غريب .

ويبدو أن السبب وراء ذلك أنّ ابن الفخار يرى أن الشعر باب ضرورة ، والنحو انما وضع مقياسا للكلام العربي شعرا ونثرا ، والنثر اكثر الكلام ، والشعر له ضرائر تخرجه عن سنن النثر ، فلهذا كان استشهاد ابن الفخار بالشعر قليلا ، في حين أننا نجد شواهده من النثر أكثر من شواهده للشعر بكثير ، فقد بلغت الآيات القرآنية وحدها مأتين واثنتين وخمسين آية .

والذى يؤكد أن ابن الفخار قلل الاستشهاد بالشعر ، لأنه باب ضرورة ما يلي :

١ - تصريح ابن الفخار بذلك حيث قال : " ان الاشباع لا يكون الآ في الشعر المبني على الضرائر ". (١)

٢ - أننا نجد أنّ ابن الفخار ردّ على أبي حيان مذهبه في جواز تقديم التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله اذا كان فعلا نحو : طاب زيد نفسا . وهذه مسألة أجازها المبرد والمازني وأبو حيان ، ومنعها سيبويه وابن الفخار وغيرهما . (٢)

---

(١) الشرح : ٥٨ .

(٢) الشرح : ١٠٤ .

وقد ردّ أبو حيان مذهب ابن الفخار واحتج لصحة مذهبه بكثرة ورود ذلك في كلام العرب واستشهد لذلك بستة أبيات اعتبرها قاطعة لنزاع المخالف فقال :" وهوالصحيح [أى جواز تقديم التمييز] لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك ".(١)

واستدل أيضا على جواز تقديم التمييز بالقياس على الحال ،اذ يجوز تقديمها على عاملها الفعل ،والحال والتمييز يتفقان في لزوم التنكير والانتصاب عن تمام الكلام وبيان ما انبهم من الذوات والهيئات ، فكما أنّ الحال يجوز تقديمها على عاملها الفعل ،فكذلك التمييز ،وذكر أن هذا القياس يعضده السماع الذى أشرت اليه سابقا .

هذه حجة أبي حيان .

و قد ردّ ابن الفخار ما ذهب اليه أبو حيان بأنه لوكان تقديم التمييز جائزا عند العرب كالحال لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ،كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ،فلمّا كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وان كان فعلا ،واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنّه من ضرائره وبالله التوفيق ".(٢)

فمذهب ابن الفخار أنه مهما تكثر الشواهد الشعرية على مسألة من المسائل ولو عضدها القياس فلا يخرجها عن الضرورة ما لم يكن هناك

---

(١) منهج السالك : ١/٢٢٨.

(٢) الشرح : ١٠٤٠.

سماع في السعة ، بل ان كثرة الشواهد الشعرية وحدها يؤكد أن تلك المسألة داخلة في باب الضرورة .

٣ - ومما يؤكد أن ابن الفخار قلل من الاستشهاد بالشعر، لأنه بابُ ضرورة ،أنه ذكر عن الأخفش أنّ من مسوغات الابتداء بالنكرة كونها فيها معنى الفعل نحو : قائمٌ أخوك .

وحجة الأخفش في جواز الابتداء بالنكرة هنا ،أنها تجرى مجرى الفعل في عمله ،فينبغي أن تجرى مجراه في وقوعه أول الكلام والابتداء به.

وقد ردّ ابن الفخارمذهب الأخفش بقوله : " وهذا قياس على حاله ان قواه سماع اختيار ". (١)

فهذا القياس عند ابن الفخار لا يعتد به الاّ ان قواه السماع في السعة ،أى أنه لو قوى بسماع شعرى فلا عبرة بذلك السماع لأنّ الشعر باب ضرورة ،مما سبق يتضح أن ابن الفخار لا يرى اطلاق الاستشهاد بالشعر ما لم يعضده سماع في السعة وان قواه القياس . والله أعلم بالصواب .

نسخ الكتاب :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ جميعها بالخزانة العامة بالرباط ، وقد اتخذت احداها أصلا ، ورمزت لها في هوامش التحقيق بالأصل ، ورمزت للثانية بحرف " ح " وللثالثة بحرف " ق " .

واليك وصف كلّ واحدة على حدة :

أولا : نسخة الأصل .

هذه النسخة من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٦٦٤ك ، ويعنون بحرف " ك " أنها كانت أصلا من نسخ مكتبة عبد الحي الكتاني ، وهذه النسخة تشتمل على خمس وأربعين وثلاثمائة صفحة ، وخطها مغربي واضح في مجمله ، غير أنها ليست بخط ناسخ واحد فالجزء الأول ، وهوالى نهاية صفحة ١٣٦ بخط مغاير لما يليه ، فما يليه من بداية صفحة ١٣٧ الى نهاية ٣٣٦ ، وبعده جزء ينتهي الى نهاية صفحة ٣٤٣ وبعده جزء آخر الى نهاية الكتاب .

أما الجزآن الأولان فبالصفحة تسعة وعشرون سطرا ، وبالسطر تسع عشرة كلمة أو ثمان عشرة كلمة ، أما الجزء الثالث فأسطره مساوية لأسطر سابقيه الا أن كلماته أكثر منهما اذ يتراوح عدد كلمات السطر الواحد مابين سبع وعشرين كلمة وتسع وعشرين كلمة . أما الجزء الرابع وهو صفحة وثلث تقريبا فهو بخط دقيق وعدد أسطر الصفحة الواحدة ٣٩ سطرا وعدد كلمات السطر الواحد ٢٣ كلمة .

وأوضح هذه الأجزاء هوالجزء الأول ، ثم يليه في الوضوح الثاني أمّا الثالث فبه كلمات كثيرة غير واضحة ، الا أنني استطعت قراءتها

بمساعدة النسختين الأخريين ، وكذلك الجزء الرابع .

ولهذه النسخة نهايتان الأولى كانت في صفحة ٣٤٢ ، فقد كتب ناسخها في الثلث الأخير من الصفحة على هيئة مثلث مقلوب " نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين. ... الى آخر ذلك . وامام تلك النهاية كتب بخط مغاير : " الفصل في النسب الى الأسماء المحكية " أول الصفحة اليسار بعد هذه الورقة ، ليستصل بقول المؤلف رحمه الله: " ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف " ثم أتى بما ذكر أنه سيأتي به على الصفة التي ذكرها وهو موافق لما في النسختين الأخريين ، وبعد ذلك انتهت هذه النسخة بقوله :

" هذا الى هنا انتهى ما وجد للمصنف رحمه الله من تقييد على كتاب الجمل وصله الله ... الى آخر ذلك ، وهذه هي النهاية الثانية التي أشرت اليها فيما سبق وهذه النسخة مقابلة على أصلها حيث نجد بهوامشها كلمة " بلغت " ويظهر أنها قوبلت على نسخة أخرى ، لأننا نجد أمام بعض كلماتها كلمات أخرى في هوامشها قد كتب عليها حرف " خ " ليدل بذلك على أن تلك الكلمات التي في الهوامش من نسخة أخرى . وليس على هذه النسخة تاريخ يدل على زمن نسخها ، وانما اعتمدت هذه النسخة أصلا لأنها اكمل النسخ على ما ستراه في وصف النسختين الأخريين .

ثانيا - نسخة "ح" .

هذه النسخة أيضا من نسخ الخزانة العامة بالرباط ورقمها : ٢٥ "ح" وهذا الحرف يدل على أنها كانت في الزاوية الحمزية ، وعدد

صفحاتها ثلاث عشرة وثلا ث مائة صفحة وعدد أسطرها اثنان وثلاثون سطرا في كل سطر من ثمان عشرة كلمة الى عشرين في الغالب ، ويبدو أن هذه النسخة صورة أخرى من التأليف ، فانه يفوتها كثير من الفصول والمسائل التي تشتمل عليها نسخة الأصل ونسخة " ق " مع أن الناظر اليها مجردة عن شقيقتها لا يشعر باختلال في سياقها فيبدو أن ما زادت به الأصل و " ق " كانت تكملات لاحقة . وهذه النسخة خطها جميل وهي صحيحة في مجملها وليس بها زيادة كبيرة تفوق بها الأصل الا ما وقع في صفحة ٤٧٤ - ٤٧٦ فهذه الزيادة ساقطة من الأصل ، وهي مقابلة على أصلها وناسخها واحد وليس عليها تاريخ يدل على زمن نسخها ، ولا اسم يدل به على ناسخها .

ثالثا - نسخة " ق " .

هذه النسخة أيضا من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط ، ورقمها بها " ٣٠٤ ق " و " ق " هذا الحرف يدل به على أنها من مخطوطات الأوقاف ، وهذه النسخة ليست كاملة فالباقي منها كتب عليه " السفر الثاني من شرح جمل الزجاجي تأليف الاستاذ أبي عبد الله بن الفخار " .

وهذا المكتوب على غلافها بخط مغاير ، فقد سقطت فيما يبدو ورقة العنوان وبها الصفحة الأولى من هذا السفر ، ثم كتبت وألحقت بها الحاقا ، وتضم صفحة العنوان فهرسا بالأبواب التي يشتمل عليها هذا السفر ، وأولها باب التعجب وآخرها باب التصريف .

وخط هذه النسخة مغربي ليس بجميل ، وعدد صفحاتها اثنتان وثلاثمائة صفحة ، وعدد أسطر الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطرا ،

وبالسطر الواحد ثلاث عشرة كلمة تقريبا ، وهي صحيحة في جملتها ، وتزيد عن النسختين الأخريين بباب في التصريف عنوانه فيها " باب منه آخر " وكتب عقيب هذا الباب : تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبد الله محمد بن الفخار .. الى آخر ذلك .

وقد كتبت هذه النسخة على يد : عبد الرحمن ... السبتي .

وقوبلت على أصلها وفرغ من مقابلتها بعد عشرين مضت من ذى الحجة تمام عشرين بعد ثمانمائة . وبنهايتها كتب بيت شعر وهو

لكلّ داءٍ دواءٌ يُسْتَطَبُّ به إلّا الحماقة والطاعون والهرم

وبعده فائدة وهي : فرغ ربك من اربع : خَلْقٌ وخُلُق ورزق واجل تعالى أن يتصف بهذه الأربع .

هذا ولا يفوتني أن أذكر أن لهذا الكتاب نسخة أخرى ذكرها بروكلمان ، وهذه النسخة في مدينة غرناطة ، وقد وصلت الى غرناطة طلبا لتلك النسخة أو لسواها مما قد يكون في فهارس خزائن الكتب باسبانيا أوالمغرب ، وبعد وصولي الى غرناطة ذهبت الى مدرسة الدراسات الشرقية بحي البيازين في جبل يناوح قصور الحمراء من الجهة الشمالية فيما أظن ، ثم اطلعت على فهرس المكتبة التي بها شرح " ابن الفخار " فوجدته واحدا من ستة عشر كتابا تقبع في تلك الخزانة ، وبعدها اتجهت الى الخزانة المذكورة في رأس ذلك الجبل وتسمى " أباديا " وحاولت بترجمان أن أحصل على صورة لهذا الكتاب ، الا أن خازن المكتبة لم يمكنا من لقائه ، واعتذر لهيئة القساوسة في غرناطة بأن المكتبة في حالة ترميم ، والكتب مخزونة في صناديق لا يمكن مطالعتها ، فرجعت من ذلك بخفي حنين .

القسم الثاني :

التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

- ٢ -

وصلى[1] الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الأصل في الباء[2] من "بسم الله" الفتح، وكذا كل ما كان على حرف واحد من اسم أو حرف، لأنّ الفتحَ أخفُّ الحركاتِ[3]، ومتى رأيته مبنياً على غيرِ الفتحِ فسبيلُك أنْ تسألَ عن ذلك، فإنْ قلتَ: فلِمَ كُسِرتِ[3] الباءُ؟

فالجواب: أنّها [إنّما][4] كُسِرت[5] عند بعضِ النحاةِ[6] تشبيهاً بعَمَلِها، وملازمتِها الحرفيّةَ، فالأول جزءُ عِلّةٍ، والثاني به كَمُلَتِ العِلّةُ[7]، ولو لم يذكر لدخلت كاف التشبيه في ذلك الحكم.

وقال قومٌ: إنّما كُسِرت[8] بعَمَلِها اللازمِ لها[9]، وهذا أصحُّ؛ لأنه قد يَرِدُ على الأول اعتراضٌ بواوِ القسمِ، وتائه، وما جُعِلَ عوضاً من حرفِه، كألفِ الاستفهامِ، وقطعِ ألفِ الوصلِ، على مذهبِ من جعلَ الجرَّ بهما.

ثم إنّ هذه[10] الباءَ، في زِيادتِها وعَدَمِ ذلك قولان: فإن قلنا بالزِّيادةِ[11] لم تَحْتَج إلى متعلَّقٍ، والاسمُ المجرورُ بها مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ والتقديرُ "اسمِ اللهِ ما أبدأُ به" بمنزلةِ: بحسبِك زيدٌ، وهذا القول يمكن، إلّا أنّ الزِّيادةَ في مثلِ هذا لا يُقْدَمُ عليها إلّا بدليلٍ، لأنّ ذلك على خلافِ الأصول.

وإنْ قلنا بعدمِ الزيادةِ، فلا بدَّ لها من متعَلَّق، واختلفَ الناسُ في ذلك على أربعةِ مذاهب:

أحدها: أنّها مُتَعَلِّقةٌ باسمِ فاعلٍ محذوفٍ، على أنّه خبرُ مبتدأ، تقديره: ابتدائي كائنٌ، أو ثابتٌ باسمِ الله.

---

(١) في "ح" "صلى الله" هكذا بدون حرف عطف، وبقية التصلية غير واضحة، وطرح حرف العطف مذهب لبعض الأندلسيين. انظر تفصيل المسألة في نتائج الفكر: ٥٦، والبسيط: ٦٤٤، والأشباه والنظائر: ٣/١٦٨، والطرص: ٨.

(٢) "الأصل في الباء" ذاهب من "ح" "لتمزق الصفحة، وهذا التمزق ذهب به كثير من الصفحات الأربع الأول، لذلك سأعرض عن ذكر مواضع هذا التمزق فيما بعد الا ما دعت الضرورة لذكره.

(٣) انظر سر صناعة الاعراب: ١/١٤٤، ٣٢٥، ٣٣٠.

(٤) في "ح": "كسر".

(٥) زيادة من "ح".

(٦) منهم ابن أبي الربيع في تفسيره: ١/٣، واعراب القرآن للنحاس: ١/١١٦، والبيان في غريب اعراب القرآن: ١/٣١، واعراب القرآن لمكي: ١/٦٤.

(٧) انظر البيان في اعراب غريب القرآن: ١/٣١.

(٨) في الأصل بعد كلمة "كسرت" علامة الحاق لم يظهر في الهامش ما تشير اليه.

(٩) منهم الزجاج في معاني القرآن واعرابه: ١/٣.

(١٠) في "ح" "هذا".

(١١) ممن قال بزيادتها الزجاج في معاني القرآن له: ١/٣.

والثاني : أنّها مُتَعَلِّقةٌ بفعلٍ محذوفٍ ، يكون تقديرُه بحسَبِ ما تَقْتَضِيهِ الحالُ [التي يكونُ عليها الانسان] (١) فإنْ كانَ في حالِ قراءةٍ كان التقديرُ "أقرأ بسم الله" ، وان كان يُخَاطِبُ غيره ، كان التقديرُ "أقرأ بسم الله" وما أشبه ذلك.(٢)

قال بعضُ الأئمة : حُذِفَ هذا الفعلُ ، لدلالةِ الحالِ عليه ، لا لكثرةِ الاستعمالِ ، لأنّ "بسم الله الرحمن الرحيم" لم يكثر استعمالُها إلاّ بعد نزولِها ، وهذا لا يلزم ، والقول فيه كالقولِ في حذفِ الألفِ من "بسم الله" وهم يقولون : إنّما حُذِفَت لكثرةِ الاستعمالِ ، ومعلومٌ أنّه لم يستعمل بالألفِ قطّ ، وانما معنى ذلك أنّه وُضِعَ وَضْعَ ما كَثُرَ استعمالُه ، وله نظائرُ ، من ذلك حذف ألف "ابن" إذا كانَ نعتاً لعلم ، أو كنية ، مضافاً إلى واحدٍ منهما ، والتعبيرُ عن هذا بكثرة الاستعمال إنما هو اعتبارٌ بالوضعِ ، والله أعلم.

فان قيل : فإذا كان من بابِ ما حُذِفَ فيه الفعلُ لدلالةِ الحالِ عليه ، فهلا جازَ فيه الأمران ؟ الأظهر ... على الأصل ... لجواب ... لزم الحذفُ وكان من بابِ ما يجوزُ فيه الأمرانِ ، ليطابقَ اللفظُ المعنى ، وذلك أن اسمَ اللهِ مُقَدَّمٌ في المعنى على جميعِ الأشياءِ ، فكان تقديمه في اللفظِ مطابقاً لتقديمه في المعنى ، لأنّ الفعل لو ظهر لكان المتكلمُ مبتدئاً باسمه قبل اسم الله تعالى ، فكانَ يكونُ اللفظُ غيرَ مطابقٍ للمعنى ، كذا قال صاحب هذه الطريقة ، وليس بصحيح ، لأنّ التزام تأخيره إذا أظهر يعطي هذا المعنى ، وأيضا ففيه مزيد فائدة ، وهو الاهتمام بافادة الاختصاص ، لأنّ المشركين كانوا يبتدؤن بأسماءِ آلهتهم فوجب على الموحّدِ القصدُ الى معنى اختصاصِ اسم الله تعالى بالابتداء ، وذلك إنما يحصل بتقديمه وتأخير الفعلِ ، وهو ظاهر ، وبالله التوفيق.

---

(١) تكملة من "ح".

(٢) تقدير الفعل ضعيفٌ ، لأنهم قد قالوا : ان الفعل الذى يصل بالحرف يضعف حذفه ، انظر تفسير ابن أبي الربيع : ١/٣٠.

(٣-٣) ما في "ح" مغاير لما في الاصل واكثر الفاظه غير مقروءة.

(٤) مطموسة في الأصل.

(٥) ساقطة من "ح".

(٦-٦) يقابله في "ح" "بهذا المعنى لزم الحذف ، ولم يكن مما يجوز فيه الامران كما جاز فيما حذف لدلالة الحال ..." وما بقي حوالي ثلاث كلمات غير واضحة.

الثالث : أنّها متعلقةٌ باسمِ فاعلٍ محذوفٍ ،منصوبٍ على الحال (١) من الفاعلِ ، في الفعلِ المحذوفِ ،تقديرُه : أبدأ (٢) متبركاً ومستعيناً باسم «الله» (٣-٣) ومثله قوله للمُعْرِسِ : بالرِّفاءِ والبنينَ ، أي أَعْرَسْتَ ملتبساً بالرِّفاءِ والبنينَ ،وهو وجه جيد .

الرابع : أنّها متعلقةٌ بالمصدرِ الذى هو / المبتدأُ ،والخبرُ ٢
محذوفٌ ،تقديره "ابتدائي باسمِ الله ثابتٌ" قاله بعضُ أهلِ الكوفةِ ،وهذا وإنْ كان صحيحاً من جهةِ المعنى ،فهو فاسدٌ من جهةِ اللفظِ ،على أصلِ البصريين ؛ لما فيه من حذف الموصولِ وابقاء الصّلةِ ،وموضِعُهُ الشّعرُ.

فصلٌ : واُختلفَ في اشتقاقِ «اسم»، فزعم أهلُ البصرةِ أنّه من تركيب " س م و " واستدلوا على ذلك بالتّصريف والقياس جميعاً ؛وذلك أنّ ما حُذِفت لامه أكثر مما حُذِفت فاؤه في غير "زنة" و"عدة" وزعَمَ الكوفيون (٤) أنّه من تركيبِ " و س م " ،وقولهم ظاهر المعنى ،لأنّه علامة (٥) على مسماه ، وهو عندهم مقلوب الفاء الى موضع اللام في جميع تصاريفه (٦) ،الّا أنّ التّصريف (٧-٧) يشهدُ بفسادِه ،لأنّهم قالوا في تصغيره : " سُمَيّ " (٨) وفي تكسيره "أَسْماء" وفي النسب اليه سَمَوِيٌّ ، وَسُمَوِيٌّ في قول سيبويه (٩) ،وسُمْوِيّ وسِمْوِيٌّ في قولِ أبي الحسن (١٠) ، ولو كانَ على ما يقوله الكوفيون لقالوا في تصغيره : وُسَيْم ،وفي تكسيره أوسام ، ولما لم يقولوا ذلك دلّ على صحةِ ما يقوله البصريون ؛لأن التصغير والتكسير يردان الاشياءَ الى أُصولها ،كذا قالوا ،وفيه نظر ؛ لأنه إنما يرد فيهما (١١) الى أصله ما كان تغييره قياسياكميزان ،وموازين ومويزين ،وأما ما كان تغييره على غير قياس ،فانه يبقى على الوجه الذى وافقه عليه التكسير ،أو التصغير ؛ لأنّه كأنّه بناءٌ قائمٌ بنفسه ، هذا هو القياس ،الّا أنْ يكونَ الكوفيون قائلين بخلافِ ذلك ،فيلزمهم حينئذ ما ألْزَموه (١٢) والله أعلم. (٧-٧)

---

(١) في "ح" على أنه حال . (٢) في "ح" ابتدائي .
(٣-٣) يقابله في "ح" "وفيه بعد" فقط.
(٤) في "ح" أهل الكوفة . (٥) غير مقروء في "ح".
(٦) انظر المسألة الأولى من مسائل الانصاف .
(٧-٧) ساقط من "ح" وهناك احالة الى هامش الصفحة لم يظهر ماتشير اليه؛ لتمزق الصفحة . (٨) انظر الكتاب : ٣/ ٤٧١.
(٩) الكتاب : ٣/ ٢٦١.
(١٠) انظر المقتضب : ٣/ ١٥٢ ،وشرح الرضي : ٢/ ٦٧. حيث إنّ أبا الحسن يسكن الميم ،لأن أصلها السكون ،على أنه يصح أن ينسب الى اسم " إسمي " برد الف الوصل وحذف لام الكلمة.
(١١) كذا في الاصل والاولى أن يقال "بهما". (١٢) انظر شرح الرضي: ١/ ٢١٩-٢٢٠.

وأما وزنه فعلى ثلاثة أوجه .

أحدها : أن يكون " فُعْلاً " كقفلٍ ،وذلك على من قال : من العرب سُم بالضم كما قال الراجز (١) :

* بِاسْمِ الذى في كلِّ سُورةٍ سِمُه (٢) *

رواه أبو زيد الأنصارى وغيره ، بضم السين وكسرها (٣) .

الثاني : أن يكون فِعْلاً كحِمْلٍ ، وذلك على من قال : سِمٌ بالكسر.

الثالث : أن يكون "فَعَلا "كجَمَلٍ ، وذلك على من قال : "سَم" بالفتح ،كما قال (٤) :

آثرَكَ اللهُ به إيثاركا
الله أَسماك سَمًا مباركا

ويروى أيضا بالضمّ والكسرِ ،ولا يكون فَعْلا كنسر ، لقولهم :أسماء؛ لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع في القياس على "أفعال "وهذا واضح ان شاء الله .

وأما هذه المكتوبة "الله " فلسيبويه في وزنها قولان :

أحدهما : أن تكون " فِعَالاً " ،والأصل "اله " (٥) بمعنى مألوه ، أى معبود ،والأَلَهُ ،والإِلهُ الهة العبادة (٦) كقوله :

* فهل من عالمٍ أو ذى اله *

---

(١) الرجز في النوادر لأبي زيد : ١٦٦ لرجل من كلب ،وينسب لرؤبة ولم يجده في ديوانه البغدادي انظر شرح شواهد شرح الشافية : ١٧٦ ،وهوفي المقتضب : ١/ ٢٢٩ ،ومعاني القرآن واعرابه : ١/ ١ ، والانصاف : ١٦ ،واللسان :"سما " ١٤/ ٤٠٢.

(٢) الرجز ساقط من " ح "لتمزق أطراف الصفحة ،والقدر المتمزق لا يحتمل البيت .

(٣) في "ح " "بضم السين وكسرها رواه ابو زيد "وانظر هذه اللغات في الصحاح .

(٤) الرجز ساقط من "ح " ورسمت "ايثاركا "في الاصل مقيده ،والبيتان لأبي خالد القناني ،وهما في الصحاح "سما" والانصاف : ١٥ ،واللسان " سما" ١٤/ ٤٠١ ،وشرح الشواهد الكبرى : ١/ ١٥٤.

(٥) الكتاب : ٢/ ١٩٥ ،وانظر فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبد الخالق عضيمة : ١٤ ، ١٥ ،وقد ضبط "اله " بفتح أوله . وذكر أبوحيان أن لفظ الجلالة علم مرتجل غير مشتق عند الأكثرين . البحر المحيط ١/ ١٤.

(٦) لم أجد لهذا الشطر قائلا فيما رجعت اليه .

أي عبادة ،وقرأ ابنُ عبّاسٍ ﴿ وَيَذَرَكَ والإهَتَك ﴾ (١) ،أى عِبادتَك ،فحذفت الهمزة ، وجعل (٢) لزومَ (٣) الألفِ واللامِ عوضاً منها (٤-كما فعلوا في "أناس والناس"-٤).

الثاني : أن يكون "فعلا" (٥) من مادة "ول ه" ، لأن الوله (٦) من العباد ذهاب عقولهم في النظر في مخلوقاته ،وبدائع صنعه ، وعظم سلطانه جل وتعالى ،فَقُلِبَتِ الفاءُ إلى موضعِ العينِ ،فصارَ اللفظُ في التقدير "لَوها" فانقلبت الواو ألفا ،لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها ، فصار "لاها" ثم دخلت الألف واللام.

والقولُ الأولُ أقوى من جهة (٧-الاشتقاق ،وقد قالوا في الكلاءُ : كلاءُ البصرة أنْ يكون مشتقا من كلأك الله اذا حفظك ،أحسن من أن يكون مشتقا من كل يكل ،وهذا المعنى مذكور في التصريف.

وهذا المأخذُ لا يقدحُ في المعنى من جهة الشرع (٨) ،لأن اللفظ عربيٌّ لم يتكلم به غيرُ العربِ ،ولا خلافَ بين أهل السنّة أنّ النُطقَ بالحروف عملٌ لنا محدثٌ ،وإذا حكمنا على المحدث باشتقاق ،أو نقل لم يكن فيه حظر مع الجري على أساليبِ العربِ.-٧)

وحكى عن الخليل أنّ أصله "ولاه" وهمزت الواو بمنزلتها في "وشاح" و"وسادة" حيث قالوا (٩) : "إشاح" و"إساده". (١٠)

قال بعض المتأخرين : يَحتملُ أن تكونَ حركة الهمزة منقولة الى اللام كأنه "آلاله" (١١) على حد "قد افلح" فاجتمع مثلان ،فسَكن الأول وأدغم في الثاني. (١٢)

---

(١) الاعراف : ١٢٧ ،وهذه القراءة لابن عباس وغيره انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٩١ ،والمحتسب : ١/ ٢٥٦ ،وتفسير الطبرى : ٩/ ٢٥، ٢٦ ،وهي بكسر الهمزة ،انظر اللسان "أله" ١٣/ ٤٦٨.

(٢) في "ح" جعلت. (٣) سقطت من "ح".

(٤-٤) سقط من "ح".

(٥) انظر فهارس كتاب سيبويه : ١٤ ،١٥ ،وانظر الكتاب : ٣/ ٤٩٨.

(٦) في "ح" غير واضحة ولا يوافق رسمها رسم "الوله".

(٧-٧) ما أثبت من الأصل وحده ويقابله في "ح" عبارات اخرى لم تفهم لتلاشي اطراف الورقة.

(٨) كأنه يلتفت الى قول الزجاج : "واكره أن أذكر جميع ما قاله النحويون في اسم الله" معاني القرآن : ١/ ٥٠.

(٩) في "ح" قال. (١٠) انظر البحر المحيط : ١/ ١٥.

(١١) في "ح" "الله" بكسر اللام الأولى ،ومثله في هامش الأصل من نسخة أخرى الا انها غير محركة. (١٢) انظر البحر المحيط : ١/ ١٥.

فان قيل : نُقْلُ الهمزةِ على القياسِ ،وما كان هكذا كان (١) عارضاً ، والعارضُ لا يُعتَدُّ به ،فيكون النقدُ على هذا القولِ كالنقدِ الواردِ على الزجاج في قوله تعالى ﴿ لَكِنَّا هو الله ربي ﴾ (٢) ، وقد رَدَّه الفارسيُّ [عليه] (٣) / بما تقدم. (٤) ٣

فالجواب أَنَّ الفرقَ بينهما: أنَّ هذا الاسمُ قد اختَصَّ بأشياءَ لا تكونُ في غيره سَيَتكلَّمُ عليها في بابِ القسمِ إن شاء الله (٥) ،فيكون هذا من ذلك القبيل والله أعلم.

وأما "الرحمن الرحيم" فصفتان مشتقتان من الرّحمةِ ،واختُلِفَ أيهما أبلغ ؟ على ثلاثة مذاهب: (٦)

أحدها : أنّ "الرّحمن "أبلغُ ،وإليه ذهب الزمخشري (٧) ، مستدلاً بكثرةِ حروفه ،لأنّ الكثرة في حروفِ اللفظ تَدُلُّ على المبالغةِ في المعنى ،وهذا الاستدلالُ أكثريٌّ ،الا ترى أنّ حَذِراً أبلغُ من حاذرٍ، وان كان حاذرٌ أكثرَ حروفاً منه ؟

والثاني :أن "الرحيم" أبلغ ، لأنّه من أمثلةِ المبالغةِ ،ولأنه جاء بعد الرحمن، ولو كان الرحمن أبلغ منه، لكانَ مساقه أنْ يكونَ تابعاً ،وقد ينفصلُ الأولُ عن هذا بأنّه إنّما قدّم الأبلغُ (٨) ها هنا من جهةِ جريانِه مَجْرَى الأسماءِ في مباشرة العوامل ،والثاني صفة محضة لم تجرِ مَجْرَى الأسماءِ التي أصلها أن تكون متبوعة ، فكأنهما اسمٌ وصفةٌ ،والاسمُ مُقدَّمٌ على الصفة.

والثالث : أنهما في الدلالة على المبالغة سواءٌ (٩) ، وقُدِّمَ الرحمنُ لِمَا تقدَّمَ من استعمالِه استعمالَ الأسماءِ ،أو لاختصاصه ،بخلافِ "الرحيم".

وأما إعرابه فقال قوم : "الرحمن" بدلٌ مما قبله (١٠) ،وقيل : هو نعتٌ له ، أو (١١) عطفُ بيان ، ورَجَّحَ بعضُ [حذاقِ] (١٢) المتأخرين

---

(١) ساقطة من "ح". (٢) الكهف : ٣٨.
(٣) تكملة من "ح". (٤) في "ح" قدمناه.
(٥) انظر باب القسم : ص وانظر رصف المباني : ٧١.
(٦) في "ح" "أقوال".
(٧) الكشاف:١/ والبحر المحيط : ١/ ١٧ ،وهو مذهب الزجاجي انظر اشتقاق اسماء الله الحسنى : ٥٥. (٨) في "ح" "الرحمن".
(٩) ممن قال بذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى . انظر مجاز القرآن : ١/ ٢١ ،واشتقاق اسماء الله الحسنى : ٥٥.
(١٠) في "ح" "من اسم الله الذى قبله"
(١١) في "ح" "وقيل". (١٢) زيادة من "ح".

أن يكون نعتاً ،واعترض البدل بأنّ موضعه في كلام العرب أنْ يأتي للبيان ، والاسم الأول في غاية البيان ؛ (١لا مشاركة فيه فيحتاج إلى بيان ، بخلاف النعت ، فإنه يفيد المدح ،ولا يفيد رفع تنكير ، فكان النعت أولى (٢) .

ويقول من جوّز البدل : يصحّ وقوع البدل وعطف البيان في حق من لم يعرفه تعالى بصفاته ،لأنه لا يعرفه بصفاته الا العالمون من المؤمنين ،وهذا صحيح وبالله التوفيق .

ويجوز في نعت المدح وما جرى مجراه أن يكون تابعاً للمنعوت في إعرابه ،وأنْ يُقْطَعَ من اعرابه برفع أو نصب ،فتقول : "الرحمن الرحيم" و "الرحمنُ الرحيمُ " و "الرحمنَ الرحيم "-١) .

فصل (٣) : وأما التصلية فبعضهم يرى عطفها بالواو ،وبعضهم لا يرى ذلك ،فوجه الثاني أنّ الجملتين لا تداخل بينهما عنده ، بل هما جملتان متباينتان لفظاً و معنى (٤) .

وأما على إثبات الواو فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الجملة معطوفة على ما بعد الباء ،كأنه قال : أبتدائي كائن باسم الله وبصلّى الله على محمد ، على معنى الحكاية ،وكأنه قال : وبقولي : صلى الله (٥) على محمد .

الثاني : أن تكون الجملة (٦) معطوفة على الجملة الأولى بأسرها ، والأحسنُ حينئذ أن تكون الجملة الأولى في تقدير الفعلية ؛ بسبب استحسان المشاكلة في الجمل ،وذلك واجب عند ابن الطراوة (٧) ،على ما يتبين في

(١-١) ما أثبت من "الأصل "وما في "ح " هو : " فالبدل غير محتاج " بخلاف النعت ،فانه يكون على اقسام : منها أن يكون للمدح . . انما هي للمدح . فان قلت : قد يأتي البدل وعطف البيان للتأكيد ،فالجواب أن . . . تأسيس مقدم على حمله على التأكيد ،لأن المقصود حاصل دونه ".

(٢) كأنه يعنى أبا زيد السهيلي . أنظر نتائج الفكر: ٥٣ والبحر المحيط ١ / ٦ ١،وانظر ماتقدم ص٢ (٣) زيادة من "ح ".

(٤) لأن الاولى جملة خبرية ،والثانية جملة انشائية . انظر نتائج الفكر: ٥٦.

(٥) ذكر ذلك السهيلي في نتائج الفكر : ٥٦. (٦) ساقط من "ح".

(٧) ابن الطراوة : هو ابو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي السبئي كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا له اراء في النحو انفرد بها لا يعتقد الصواب في غيرها ، تتلمذ على الأعلم الشنتمري وغيره.من تلاميذه القاضي عياض والسهيلي توفى سنة ٥٢٨ هـ . انظر الذيل والتكملة : ٤ / ٧٩ ،وابو الحسين بن الطراوة ،وابن الطراوة النحوي .

الاشتغال (١) ،إنْ شاءَ الله .

وإنْ قدّرتَ الجملةَ الاولىٰ اسمية ،كانَ الاحسنُ أنْ تكونَ بغير واوٍ على قولِ الجمهور .

وأما " محمد " هذا اللفظ فوزنه "مُفعَّل" منقولٌ من الصِّفةِ ، والمحمَّدُ ؛ هو الذى يحمد كثيرا .

وأما " آل " فأصله عند سيبويه "أهل" ثم أبدلت الهاء همزةً ،وهو قليلٌ ،والعكس أكثر ، كَهَرَقْتُ الماء ، ثم أُبْدِلَ من الهمزة ألفاً على اللزوم ؛لأنّها ساكنة وقبلَها همزةٌ مفتوحة.(٢)

والألفُ عند الكسائيّ بدلٌ من واوٍ ؛لأنّه يقول في تصغيره : "أويل" (٣) ،وسيبويه يقول في تصغيره : "أهَيْل" نقلاً عن العرب ،وهذا يدل على صحةِ ما ذهب إليه ؛لأن التصغيرَ يردُّ الشيءَ إلىٰ أصله ،واعتمد الكسائيّ على القياسِ في العينِ المجهولةِ ،ولا معنى للقياس مع وجود السّماع ، ولمّا كثُر فيه التغيير قلّت إضافته إلىٰ المضمرِ ،ومما جاء من ذلك قول عبد المطلب (٤) :

وانصر على آلِ الصّليـ ب وعابديه اليوم آلك

والكثيرُ الشائعُ إضافته إلى ظاهرٍ معظّمٍ .

وأما الترجمة التي توجد في أوّل الجَمل (٥) ، فيترتبُ عليها ثلاثة اسئلة :

حدها : تعبيره بلفظ " قال " عن المستقبل ،والألفاظ عبارات عن المعاني . فتجب المطابقة.(٦)

---

(١) طرح الواو من التصلية مسألة شاعت عند علماء الأندلس ،وقد اعترض عليهم ابن الطراوة . انظر ذلك في البسيط : ٦٤٤ ،الاشباه والنظائر : ٣/١٦٨ ،وانظر ما سيأتي ص

(٢) انظر اللسان " أول " ١١/٣٨ ،وهَمْع الهوامع : ٤/٢٨٥.

(٣) انظر اللسان "أول" ١١/٣٨ ،وهمع الهوامع : ٤/٢٨٥.

(٤) همع الهوامع : ٤/٢٨٥ ، وذكر ابن هشام في تهذيب سيرة ابن اسحاق : ١/٦٢-٦٣ ،ثلاثة ابيات من وزن هذا البيت وعلى رَوِيّه ،ثم عقب ذلك بقوله : هذا ما صح له منها ،يعني ما صح لعبد المطلب من القصيدة التي منها هذه الأبيات . ومعلوم ما يَتَحَيَّفُ شعرَ عبد المطلب من شكوك . والله أعلم بالصواب .

(٥) الجمل : ٤. (٦) في "ح" "عبارة".

الثاني : كِنايتُه نَفْسَهُ، فإنّ ذلك يُشبِهُ التّزكية المنهي عنها .
الثالث : اعراب مابعدها .

فأما الأول، فيجاب عنه بأن يقال : لا يخلو أن يكون واضع الترجمة صاحبَ (١) الكتاب ،أو غيرَه (٢) ، فان كان واضِعُها غيرَه ، فلا إشكالَ ،لأنّ التعبيرَ بلفظِ " قال "على هذا المأخذ [إنّما حَصَل] (٣) بعدَ الفراغ من الباب ،أو من الكتاب ،فاللفظُ مطابقٌ للمعنى .

وان كانَ واضِعُها صاحبَ الكتاب / ، فلا يخلو أنْ يكونَ وَضَعَها ٤
بعدَ الفراغ من الباب أو قبلِه ،فعلى الأوّلِ لا اشكالَ ،لحصولِ المطابقة ، وعلى الثاني هو الاشكال المذكور ،ويتخرج ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكونِ تعبيره بلفظ الماضي اعتباراً بالتّبييضِ ، دون التخريج والتلخيص .

والثاني : أن يكون ذلك منه التفاتاً إلى قوله تبارك وتعالى * أتى أمر الله فلا تستعجلوه * (٤) اعتباراً بالغالب في الروية (٥) ، وقد قيل هذا المعنى في ترجمة سيبويه ،وبالله التوفيق .

وأما القول الثاني : موضوع وروده أن يكون الواضع لها صاحبَ الكتب (٦) ،ويتخرّج الجواب على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الكنية مقصودا بها التعظيم ،وذلك سائغ في حقّ الأئمةِ والعلماءِ [كما (٧) يجوز لهم أن يعبروا عن أنفسهم بلفظ :نحن فعلنا ،وفيه بعد ،لأنه من باب التوكيد] .

والثاني : أن يكون ذلك اعتبارا بكثرة الاستعمال ،حتى صارتِ الكنية أشهرَ من آسمه،ثم جاء بالآسم بعدَ اشعارا بالتقائهما على معنى واحد .

والثالث : أن يكون ذكرها لمجردِ التعريفِ بها ،اذ كان الغالب في كنية المسمى بعبد الرحمن أبا زيد ،ولو (٨) لم يذكرها لذهب الوهم الى مَن كنيتُه "أبو زيد ".

---

(١) في "ح" واضع . (٢) في الجمل قال أبو القاسم . . .رحمه الله .
(٣) ساقط من "ح " وفي مكانها احالة لم تظهر في الهامش لتآكل الورقة .
(٤) أول النحل . (٥) غير واضحة في كلتا النسختين .
(٦) في "ح " الكتاب . (٧) ما بين القوسين ساقط من "ح ".
(٨) ساقطة من "ح ".

فان قيل (١) : لو كان كذلك لكان مساقُها أنْ تكونَ بعد الاسم على طريق البيان.

فالجواب : أنّه يمكن أن يكونَ فعلَ ذلك على طريقةِ العربِ ،لانّهم يقدّمون في كلامهم الذى بيانه أهم لهم (٢) ، وهم ببيانه أعنى . قال ذلك عنهم سيبويه (٣).

وأما السؤال الثالث ،فالإعراب : أمّا "عبد الرحمن" فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون بدلا من الكنية قبله.

والثاني : أن يكونَ عطفَ بيان عليها. (٤)

والثالث : أن يكونَ خبر ابتداء محذوفاً.

وأما "ابن" فيحتمل أربعة أوجه ، الثلاثة المذكورة .

والرابع : أن يكون نعتا ،[لاستعماله كذلك في غير هذا] (٥)، فان جعلته بدلا ،أو خبرابتداء محذوف ،وجب كَتْبُهُ بالألفِ ، وإنْ جعلته نعتاً وجَبَ كَتْبُه بغيرِ الفِ (٦) ،وفي حكمه عطف البيان ،على مقتضى القياس.

وأما "إسحاق" ففيرُ مصروفٍ ،لانضمام العلميّةِ الى العجمة ،فإن سَمّيت رجلا باسحاق مصدر أَسْحَقَةَ السفرُ إذا أبعدَه ،وجبَ صرفه ،لانفراد العلمية ،لأنه حينئذ عربي .

وأمّا "الزجاجيّ" فمنسوبٌ الى شيخه "أبي اسحاق الزّجّاج" (٧)، لملازمته إياه ،وهو عطف بيان (٨) ،وهل يجوز فيه القطع ، أو يلزم التبعية ؟ قولان : أكثر النحاة على إلزامها ،بخلاف نعوت المدح والذم والترحم ، وأجاز صاحب (التلخيص) فيه القطعَ ، مع جواز إظهارِ الرافعِ والناصب .

---

(١) في "ح" "قلت".
(٢) في "ح" "اهم لقولهم".
(٣) انظر الكتاب : ١/ ٥٦.
(٤) في "ح" "لمكان الاشتقاق".
(٥) في كلتا النسختين "محذوف" ولعل المثبت هو الصحيح.
(٦)
(٧) هو ابراهيم بن السَّرِيّ بن سهل ،كان يخرطُ الزجاج ،ثم مال إلى النحو فلزم المبرد فأصبح من كبار أهل العربية ، كان - رحمه الله - حسنَ الإعتقاد جميلَ الطريقة . نزهة الالباء : ٢٤٤ ،وبغية الوعاة : ١/ ٤١١.
(٨) في كلتا النسختين "نعت بيان".

و "النحوي" في حكمه ،لأن القصد به البيان ،لأنه انما جيء به للفصل (١) بين مشتبهين ،وكلاهما مشتمل على ضمير السابق ،لأن المنسوب ملحق بالصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وسيأتي ذلك مبسوطا في بابه ، ان شاء الله تعالى .

ثم قال : (أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) (٢) .

ينبغي أن يقدم بين يدي مراده البحث في سبع مسائل :

المسألة الأولى في معرفة "أقسام" المسألة الثانية في معرفة الكلام ، [المسألة] (٣) الثالثة في الدلالة على انحصار هذه الأقسام في ثلاثة ، [المسألة] (٣) الرابعة في اعرابها ومابعدها ، [المسألة] (٣) الخامسة : في أفراد كل واحد من هذه الأقسام ، [المسألة] (٣) السادسة : في وجه تقدم (٤) الاسم وتوسيط الفعل وتأخير الحرف ، [المسألة] (٣) السابعة : في وجه تخصيص الحرف بقوله : " جاء لمعنى .

المسألة الأولى : أما "أقسام" ، فلا تخلو أن تكون جمع فعل ، كجمل وأجمال ،أو جمع فعل،كفرخ وأفراخ ،أوجمع فِعْل ،كحِمْل وأحمالٍ ، فأما الأول فيبطل بأن القسم هو اليمين والحلف ،ولا مدخل له في هذا الموضع ، وأما الثاني فيبطل بأمرين :

أحدهما : أن "فعلا" الصحيح العين لا يجمع في القياس على "أفعال" وما جاء منه كذلك [فهو] (٥) موقوف على السماع. (٦)

والثاني : أن القسم مصدر قسمت الشيء أقسمه قسما ،وقياسه ألا يجمع الا أن يكون محدودا بالتاء ،وفي القياس على السموع من المختلف الأنواع خلاف يذكر في موضعه (٧) ،ان شاء الله .

وأما "فعل" فهو المقصود هنا ،الا أن يقال القسم يستعمل على وجهين :

أحدهما : أن يراد به الجزء ،أى الحظ ،يقال : هذا قسمك ، أى حظك ونصيبك .

---

(١) في "ح" "انما جاء ليفصل".
(٢) الجمل : ١.
(٣) تكملة من "ح".
(٤) في "ح" "تقديم".
(٥) زيادة من "ح".
(٦) انظر شرح الشافية للرضي : ٢/ ٩٠.
(٧) انظر ص

والثاني : أن يراد به النوع ، فهل الأقسام [هنا](١) جمع قسم ، الذى يراد به الجزء ، فتكون أقسام بمعنى أجزاء ؟ أو جمع قسم / الذى يراد به النوع ،فيكون أقسام بمعنى أنواع ؟ معرفة ٥ ذلك مبنية على معرفة الكلام ، فان أخذت الكلام بازاء كل لفظ موضوع لمعنى ،وسيبويه يستعمل ذلك في كتابه كثيرا (٢) ، كانت "أقسام" بمعنى أنواع ،لأن (٣) اسم الجنس الذى هو "الكلام" على هذا المأخذ يصح اطلاقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة ،التي هي الاسم ،والفعل ، والحرف ،وان أخذت الكلام بازاء اللفظ المركب المستقل بالافادة المقصودة ، وهو المصطلح عليه ،كانت "أقسام" بمعنى أجزاء ،ولم يجز أن تكون بمعنى أنواع ،لأن من شرط النوع أن يصح اطلاق اسم الجنس عليه ،واسم الجنس هنا لا يصح اطلاقه على الاسم وحده ، ولا على الفعل وحده ،ولا على الحرف وحده لعدم التركيب.

وقد أبطل بعض النحاة المتأخرين أن تكون "أقسام" بمعنى أجزاء ، بأنه يلزم عليه ألا يوجد كلام أصلا الا وفيه مجموع الاسم والفعل والحرف ،لأن الشيء لا يتم ويكمل الا بجملة أجزائه (٤) ،والنحويون مجمعون على أن مثل "قام زيد" كلام تام ،وذكر الحرف ليس بلازم وكذلك الفعل ، وهذا ظاهر على بادي الرأى ،وربما كان بعض أشياخنا (٥) وهو الأستاذ ابو عبد الله بن عبد المنعم (٦) - رحمة الله عليه - يرى هذا الرأى في بعض مجالس إقرائه.

والجواب : (-٧أن الألف واللام في قوله : (اقسام الكلام)-٧) جنسيه ،واستعمالها (-٨من حيث هي جنسية-٨) على وجهين :

---

(١) تكملة من "ح".

(٢) ويستعمل سيبويه أيضا "الكلام" بمعنى اللفظ المركب المفيد ،قال : "واعلم أن "قلت" في كلام العرب انما وقعت على أن يحكى بها ، وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا" الكتاب : ١/ ١٢٢، وانظر البسيط في شرح الجمل : ١٥٨. (٣) في "ح" "اذ".

(٤) انظر البسيط : ٤ ،ونتائج الفكر : ٦٢.

(٥) في "ح" "وربما كان شيخنا".

(٦) هو محمد بن عبد الله الصِّنْهَاجي الحميرى ،كان من صدور الحفاظ لم يستظهر أحد في زمانه من اللغة ما استظهره ،قائما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ،أخذ عن أبي اسحاق الغافقي ،ولازم ابن الشاط . الاحاطة : ١/ ١٣٤.

(٧-٧) في "ح" "أن الألف واللام في الكلام" فقط.

(٨-٨) ساقطة من "ح".

أحدهما : أن تكون على معنى التفصيل وتسمى كلية.(١-٢)

والثاني : أن يراد بها الشمول والعموم ،وتسمى كلا(١-) ،ويظهر من المعترض أنه أخذها على معنى التفصيل ، اذ التقدير حينئذ : أقسام الكلام جملة ينطلق عليها كلام ثلاثة ،ولا شك في بطلانه على هذا المأخذ ، ولو أخذها على الوجه الثاني لقطع بصحته ، اذ التقدير حينئذ أقسام الكلام كله منظومه ومنثوره ثلاثة ،أى أجزاؤه ،وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى.

المسألة الثانية :اختلف النحاة في حقيقة الكلام ، فالجمهور منهم يجعله اسما لما جمع الأوصاف المذكورة ، ولذلك قال ابن جِنّيّ : الكلام اسم جنس للجمل المفيدة ،ما قل منها وما كثر ، فيقال في " زيد قائم": كلام ويقال في شعر امرئ القيس (٣) " مثلا : كلام.

وقال سيبويه : وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا (٤) قولا ، وفيه بحث موضعه الكتاب.(٥)

ومنهم من يجعل الكلام مرادفا للقول واللفظ ،فيقول : الكلام على ضربين ، مفيد ، وغير مفيد ،وما عليه الجمهور أصح في النظر.

وقد يقع الكلام في اللغة على ما يردده الانسان في ذهنه ، كقوله :(٦)

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وقد يقع على الاشارة كقوله :(٧)

أرادت كلاما فاتقت من رقيبها فلم يكُ إلا ومؤُها بالحواجب

(١-١) ساقط من "ح" . وانظر أقسام "أل" الجنسية في الجَنَى الداني.

(٢) هي التي لاستغراق خصائص أفراد الجنس ،والتي يراد بها الشمول هي التي لاستغراق افراد الجنس ، انظر المغني :٧٣ ، والجنى الداني : ٢١٧.

(٣) انظر الخصائص : ١/ ٢٧ ، ٣٦ ، ١٧ ،وليس ما هاهنا بنصه من الخصائص .

(٤) سقطت من "ح" ،وانظر الكتاب : ١/ ١٢٢.

(٥) في "ح" "وفيه بحث لا يحتمله الموضع".

(٦) البيت للأخطل على ما قال ابن هشام في شرح شذور الذهب :٢٨ ، وليس في شعره الذى ضعّفه السكرى ولا في ديوانه ، واثبت في ملحقاته ، وانظره في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٨٥ ،والبيان والتبيين ١/ ٢١٨.

(٧) في "ح" في قوله ،والبيت في معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٠ ، ٢/ ٢١ ، ٣/ ٢٤ ،ويروى صدره * فقلنا السلام فاتقت من أميرها *

أى لم يكن الكلام الا ومأها (١) بالحواجب .

وقد يقع أيضا على الكتابة ،نحو قولهم لما بين دفتى (٢) المصحف كلام الله ، وانما أوقعت العرب الكلام على هذه الأشياء ،لنيابتها منابه.(٣)

عبارة (٤) أخرى : الكلام اصطلاحا : هو ما جمع أربعة أوصاف ، وهي : أن يكون ملفوظا به ،وأن يكون مركبا ،وأن يكون مفيدا ، وأن يكون مقصودا ،واختلف في خامس ،وهو اشتراط اتحاد المتكلم .

فأما الوصف الأول فتحرز مما ليس ملفوظا به ، كحديث النفس ، فأما قول الشاعر :(٥)

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

فقيل فيه : انه من باب التسمية بالمآل كقوله :(٦)

الحمد لله العلي المنان

صار الثريد في رؤوس العيدان

فانما سماه ثريدا ، وهو سنابل ، لأنه يؤول اليه ،ومنه يكون ،والذى ينبغي أن يقال في المسألة : ان تسميته كلاما حقيقة ،وتسمية العبارة عنه باللسان كلاما ، مجاز ، لأنك تصوره أولا في نفسك ، ثم تعبر عنه ثانيا باللسان ، فيكون من باب تسمية الفرع باسم الأصل .

وأما الوصف الثاني فتحرز من اللفظ المفرد لفظا وتقديرا ، فان سمي هذا النوع كلاما فبالقوة دون الحصول ، لأنه قابل أن ينضم اليه ما يكون به كلاما ،وهو مجاز ،وقد وقع ذلك في عبارة سيبويه .

والمصور في وجوه التركيب ست مسائل ، يصح منها ثنتان / ، ٦ وتبطل البواقي ، فيتركب الاسم مع الاسم فيكون كلاما نحو " زيد قائم "

---

(١)

(٢) في "ح" "الدفتين". (٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٧.

(٤) هذه العبارة وما تحتها جميعه ساقط من "ح" ومثل هذه الأسقاط سمة لنسخة "ح" في المواضع المشابهة لهذا الموضع ،ولعل ذلك لأن المؤلف أملى هذا الكتاب اكثر من مرة.

(٥) البيت ينسب للأخطل ،وليس في شعره ،وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٢١.
وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٨ ،وشرح شذور الذهب : ٢٨.

(٦)

ومع الفعل فيكون أيضا كلاما ،نحو : قام زيد ،وأما الاسم مع الحرف نحو : يا زيد ، والفعل مع الفعل نحو : ضحك خرج ،والفعل مع الحرف نحو: " قد قام " وحرف مع حرف نحو : " وهل " ، فذلك كله باطل ، وقد نقد العلماء قول الفارسيّ في الايضاح (١) : " يا زيد " من حيث جعله من باب تركيب الاسم مع الحرف ،وانما التأليف من الاسم والفعل ، الذى ناب الحرف عنه . هذا هو الصحيح في المسألة ، لأن الحرف لا حظ له في التركيب ،وانما يدخل على الجملة لمعناه الذى سيق له بعد صحة التركيب ،يدلك على ذلك أن التركيب لا يختل بزواله. (٢)

وأما الوصف الثالث ،فتحرز من غير المفيد ،نحو أن تقول :الاثنان أكثر من الواحد ، فهذا غير مفيد وضعا ، وأما قولك : الله ربنا ،ومحمد نبينا فهو موضوع للافادة ،وانما نقوله الآن ، طلبا للأجر وتحصيل الثواب والعبادة ،لا على جهة الاخبار به .

وأما الوصف الرابع فتحرز من غير المقصود نحو نطق الطائر المعلّم، وكلام المجنون ،وغير ذلك ،مما لا يقصد به افادة السامع ،لأنه لا يشترط في ذلك السلامة من اللحن .

وأما الوصف الخامس فنحو أن يقول انسان : " زيد "فيقول آخر : " قائم " فهل يعتبر الاجتماع (٣) ، وهو فرع ،أو الافتراق وهو أصل ،فيكون على الأول كلاما ،وعلى الثاني غير كلام ،لأن لفظ الثاني انما كان بالعَرَض ،ولم يقصده الأول ،ولا بُنِيَ عليه ،وتظهر ثمرة ذلك في باب الاقرار والانكار ،فاذا قال قائل : " زيد " فيقول آخر باثره : زان فهل يُحَدّ صاحب الخبر الأول ؟ فيه نظر وبحث (٤) ،وبالله التوفيق .

---

(١) الايضاح : ٩ .

(٢) انظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ١/ ٩٦ ،والكافي في شرح الايضاح ١/ ٣٤ ،وقد اعتذر ابن أبي الربيع عن الفارسي في هذه المسألة .

(٣) يريد اجتماع القولين في نظم واحد .

(٤) من اشترط اتحاد المتكلم فلا يُحَدّ ،ومنهم ،الباقلاني ،والغزالي ، ولم يشترط ذلك ابن مالك وأبوحيان انظر شرح الكوكب المنير : (مختصر التحرير) ١/ ١١٧ ومابعدها ،وهمع الهوامع : ١/ ٣٠ ، ٣١ .

المسألة الثالثة : اختلف النحاة في وجه الدلالة على إنحصار أقسام الكلام في الأشياء الثلاثة (١) فمنهم من قال : لا تخلو الكلمة من أن تدل على معنىً أوْلا .

الثاني باطل ، فان دلت [على معنى] (٢) كان ذلك المعنى اما في غيرها ليس غيرُ ،واما في نفسها ، فان كان في غيرها ليس غير ، فهي الحرف ،وان كان في نفسها ،فان لم تتعرض (٣-٣) بِبِنْيَتِهَا لزمان ذلك المعنى كانت الاسم ،وان تعرضت كانت الفعل .

ومنهم من قال : الألفاظ عبارات على (٤) المعاني ،والعبارة بحسَبِ المعبَّر عنه ،والمعبر عنه (٥) اما أن يكون ذاتا . أو حدثا من ذات ،أو واسطة بين الذات وحدثها ، فقد انحصرت الألفاظ المعبر بها (٦) عن المعاني في ثلاثة.(٧)

ومنهم من قال : المعاني بالنظر الى التقسيم أربعة :

معنى يخبر به وعنه ، والعبارة عنه هي : الاسم ،ومعنى لا يخبر به ولا عنه والعبارة عنه هي : الحرف ،ومعنى يخبر به ولا يخبر عنه ،والعبارة عنه هي : الفعل ،ومعنى يخبر عنه ولا يخبر به وهوغير موجود فالعبارة عنه (٧) مهملة .

ومنهم من قال : الكلمة الدالة على معنى ، اما أن تكون مستقلة في دلالتها على ذلك المعنى ، أوغير مستقلة ،فان كانت غير مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى ،كانت الحرف ، فان استقلت بأن لم تدل بِبِنْيَتِهَا على الزمان الذى فيه ذلك المعنى ، كانت الاسم ،وان دلت على ذلك الزمان كانت (٨) الفعل .

فهذه قسمة منحصرة لا رابع (٩-٩) لها يرد على هذا الموصول ، فانه غير مستقل .

---

(١) في "ح" "في الثلاثة الأشياء".
(٢) زيادة من "ح".
(٣-٣) في "ح" "ببنيتها للزمان كانت".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) "والمعبر عنه" ساقط من "ح".
(٦) في "ح" "عنها".
(٧) ساقطة من "ح".
(٨) في "ح" "فهي".
(٩-٩) سقطت من "ح".

ومنهم من عبر عن ذلك بأن قال : الكلمة اما أن تدل على معنى في نفسها أولا .

الثاني الحرف ،والاول اما أن يكون بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا (١) ، الثاني الاسم وقد علم بذلك كل واحد منها (٢) ،وهذا (٣) أحسنها عبارة والله أعلم (٤) .

المسألة الرابعة : الاعراب : فأقسام مبتدأ ،والكلام مضاف اليه ، وهل الخافض له المضاف ،أو المعنى الذى هو الاضافة ،أو الحرف المحذوف الذى اقتضته الاضافة ؟ ثلاثة أقوال ،أصحها في النظر الاول ،وهو ظاهر الكتاب (٥) وعليه الاكثر ، وسيبين فيما يستقبل (٦) ان شاء الله .

وقوله : "ثلاثة" خبر المبتدأ ،وهل يحتاج الى رابط أولا ؟ الثاني مذهب أئمة النحو .

وقوله : " اسم وفعل وحرف " يرتفع على ثمانية أوجه .

أحدها : على اضمار مبتدأ للجميع ،كأنه قال : هي اسم وفعل وحرف .

الثاني : على اضمار مبتدأ لكل واحد كأنه قال : أحدها اسم والثاني (٧) فعل والثالث (٨) حرف .

الثالث : على اضمار خبر (٩) / لكل واحد ،كأنه قال : ٧
منها اسم ومنها فعل ومنها حرف ،وهوحسن ،لأنه موضع تبعيض .

الرابع : تشريك الاسم والفعل في خبر واحد وتخصيص الحرف

---

(١) في "ح" "أم لا" .
(٢) في "ح" "منهما" .
(٣) في "ح" "وهذه" .
(٤) "والله اعلم" سقطت من "ح" .
(٥) الكتاب : ١/٤١٩ وعبارته "والجر انما يكون في كل اسم مضاف اليه . واعلم أن المضاف اليه ينجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا" .
(٦) في "ح" "وسيبسط القول فيه في موضعه" وانظر بسطه في ص ١١٧ من نسخة الاصل .
(٧) في "ح" الآخر .
(٨) في "ح" الآخر .
(٩) ساقطة من "ح" وله وجه .

بخبر واحد (١) كأنه قال : منها اسم وفعل، ومنها حرف .

الخامس : تشريك الفعل مع الحرف دون الاسم ،كأنه قال : منها اسم ،ومنها فعل وحرف .

السادس : على البدل من ثلاثة ،لأن الثاني أبين من الأول في اعطاء المعنى المرادِ ،ومَنْ جَوَّزَ عطفَ البيانِ في النكراتِ (٢) جَوَّزَهُ هنا ،وهو الوجه السابع .

الثامن : أن يكونَ خبراً ثانياً عن "أقسام" كأنَّه قَصَدَ الإخْبَارَ عنها بمجموعِ الأمرين بأنها ثلاثةٌ ،وبأنها اسمٌ ، وفعلٌ ،وحرفٌ ،وفيه نظرٌ ؛ لأن الأظهرَ في "اسم ،وفعل ،وحرف" أنها تفسيرٌ لقولِه : "ثلاثة" لا إخبارٌ عن الأقسام . والله أعلم.

والذى لا يجوز : تشريك الاسم والفعل في "منها" الأول ، وتخصيص الحرف بـ "منها" آخرَ مُقَدَّراً بين اسم وفعل ،كأنَّه قال : منها اسمٌ ،ومنها فعلٌ ، وحرف ؛لما يلزم عليه من الفصلِ بين العاطفِ والمعطوفِ بـ "منها" الثاني ،ومن تقديم ما في حيزِ (٣) العاطفِ عليه ، وذلك كله ممنوع ، وكذلك لا يجوز تَشْرِيكُ الثلاثةِ في خبرٍ واحدٍ دون اعتقادِ ثانٍ وثالثٍ (٤) ؛ لما يلزم عليه من كون الشيءِ بعضَ نفسه ،كأنَّه [قال :] (٥) منها اسم وفعل وحرف [أى لفظها اسم وفعل وحرف] (٦) ، وذلك محال ، بناءً على أنَّه لا رابعَ لها . والله أعلم.

المسألة الخامسة : وهي افراد كلِّ واحدٍ من الاقسامِ الثلاثةِ ، وكان ينبغي أن يقول : أسماء وأفعال وحروف ،والجواب أن يكون مراده بيان الحقائقِ الثلاثِ : حقيقةِ الاسم وحقيقةِ الفعلِ ،وحقيقةِ الحرف ،وهذه معانٍ مفردةٍ ،لأن الاسمَ ما وُضِعَ بإزاءِ حقيقةٍ قائمةٍ بنفسِها والفعلُ ما وُضِعَ

---

(١) في "الأصل" آخر.
(٢) هم الكوفيون ،وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشرى وابن مالك. انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٥٩٥ ،وحواشي المفصل : ٤٠٩ ، وارتشاف الضَّرَب : ٩٦٧ . (المخطوط).
(٣) في "ح" "حيز".
(٤) في "ح" "أو ثالث".
(٥) زيادة من "ح".
(٦) زيادة من "ح".

بازاء معنى يستدعي موجده في وقت الدلالة ، والحرف ما استدعى محـــلا متحملا لوصف يدل عليه الحرف ،فلما كان الأمر كذلك أوقع لفظا مفـــردا بازاء معنى مفرد ، ليناسب اللفظ المعنى ، ويحتمل أن يكون مراده الألفاظ دون الحقائق ،فيكون قد وضع المفرد موضع الجمع ، اعتبارا بفهـــم المعنى ، غير أن هذا مخصوص بمواضع (١) ،ليس هذا منها .

المسألة السادسة : أما تقديمه الاسم على الفعل فلثلاثة أشياء :

أحدها : أنه أصله الذى أوجده على النسبة المجازية ،والأصل مقدم على الفرع.

الثاني : أنه اكثر دورا منه ، من جهة أنه يخبر به وعنه .

والثالث : أنه مستقل بنفسه ،غير محتاج الى غيره.(٢)

وأما توسيطه (٣) الفعل ،فلأنه يكون مع الاسم كلاما مستقلا ،(٤) وليس الحرف كذلك .

وسمى الحرف (٥) حرفا من الحرف الذى هو طرف الشـــيء ، فلذلك جعله آخراً ، لتحصل الموافقة والمناسبة ،ولأنه انما سيق لمعنـــى فيهما ، فينبغي أن يكونا مقدمين عليه ،وسمى الفعل فعلا ،لأن الاســـم فَعَلَهَ وأوجده ،ويقال : ان أول من قال الكلم (٦) اسم وفعل وحـرف ، على بن أبي طالب رضي الله عنه .

المسألة السابعة : والجواب عنها أنه إنَّما خَصَّ الحرفَ بقوله : " جاء لمعنى" مع اشتراك الاسم والفعل معه في ذلك ، فصلا بين معنَيَي اللفظ المشترك ؛ اذ كان لفظ الحرف يقع على ميم " من " وهو المسمى حـــرف هجاء ،وعلى " من " نفسها ،وهو المسمى حرف معنى ،ولكن ليـــس

---

(١) في "ح " وقد وضع المفرد موضع الجمع ،وفيه نظر اذ ذاك مخصوص بمواضع . "

(٢) يعني أن الاسم يتكون منه جملة كقولنا : " الله ربنا " وذلك معدوم في الفعل والحرف . انظر شرح الجمل لمجهول : ٧/أ .

(٣) في "ح " " توسيط " .

(٤) سقطت من "ح ".

(٥) سقطت من "ح " .

(٦) في "ح " "الكلام ".

حرف الهجاء دالا على معنى ، وانما هي حروف مقطعة ، يتألف منهـــا الأقسام المذكورة ،وأما الحرف الذى يطلق بازاء كلمة ، فقد أخرجـــه في التقسيم.

وأما اطلاق الحرف بازاء الحركة ، ففي (١) الاصطلاح الأول القديم فحصل أن لفظ حرف يطلق بازاء أربعة أشياء في استعمال أئمة العربية.

أحدها : أن يراد به الكلمة.

والثاني : أن يراد به حرف المعنى.

والثالث : أن يراد به حرف الهجاء.

والرابع : أن يراد به الحركة ، اذ كانت الحركات أبعاض الحروف ، نقل ذلك القدماء.

ثم قـــال : (فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض)(٢).

ينبغي أن يقدم بين يدي هذا الفصل تحصيل قاعدة ،وهـــي أن الأسماء على قسمين : حقيقية ومجازية ،فالحقيقية هي التي تدرك بالحد ،والمجازية تدرك / باستعمالها استعمال الحقيقية ، فمـــن ٨ رام اقتناص الأسماء على الاطلاق بشبكة الحد فقد رام محالا ، اذ لا يتصور اشتمال حد واحد على حقيقة ومجاز ، فلا يلزم اذاً في حدود النحاة أن تكون كحدود أهل المنطق ، وانما غرضهم افهام المقصود بما أمكن مـــن العبارات ، فما كان أقرب الى المقصود كان الأخذ به أولى (٣) ،ومن هذا كلام أبي القاسم فلنعد اليه. والله المستعان.

وذلك أن بعض النحاة قال : غرض أبي القاسم بهذا الكلام أن يحد الأسماء ،وهو معترض [عليه] (٤) من وجهين .

---

(١) في "ح" "فهو في".

(٢) الجمل : ١ ، وقد عرف ابو القاسم الاسم في كتابه الايضاح : ٤٨ بقوله الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به.

(٣) ذكر أبو القاسم الزجاجي : أن اختلاف النحاة في الحد ليس اختلاف تضاد وتنافر ،وانما كان ذلك ،لأن لكل من قصد الحد هدفا ، اما تقريب المحدود ،أو حصر أكثره ،أو طلب الغاية القصوى. الايضاح في علل النحو : ٤٦-٤٧.

(٤) زيادة من "ح".

أحدهما : أنه ليس بجامع والآخر أنه ليس بمانع ، ومن شرط الحد أن يكون جامعا مانعا أما كونه غير جامع فان كثيرا من الاسماء غير مندرج (١) تحته ، كسبحانَ اللهِ ، وَرَيْحَانَهُ ، ولبيك ، وسعديك من المصادر ، ويا هناه ، ويالكاع ونحوه مِنْ المناديات ، وسَحَرَ مجردًا ليوم بعينه ونحوه من الظروف ، ونحو: أيمن الله ولعمرو الله ، من المبتدآت .

قال المعترض فهذه الأشياء لا تكون فاعله ولا مفعولة ، ولا يدخل عليها حرف الخفض ، فهذا بيان كونه غير جامع .

وأما كونه غير مانع فانه يدخل عليه كثير (٢) من الأفعال ، مثال قوله تعالى : * ليغفر لك الله ما تقدم * (٣) و * ليقطع طرفا من الذين كفروا * (٤) * وزلزلوا حتى يقول الرسول * (٥) فيمن نصب (٦) ونحوه وقولهم (٧) :

* والله ما زيد بنَامَ صاحِبُهْ *

وقولهم (٨) :

* ولله عن يشقيك أغنى وأوسع *

الا ترى أن حرف الجر قد باشر الفعل فى ذلك كله ، ويدخل عليه أيضا كثير (٩) من الحروف لمباشرة حرف الخفض اياها نحو (١٠) : عجبت من أن زيدا منطلق ، وهو كثير (١١) ، فهذا بيان كونه غير مانع .

الجواب عن (١٢) الأول : أن الجواز على وجهين ، استعمالي وعقلي ، ويظهر من المعترض أنه فهم من قوله : "ما جاز" الجواز الاستعمالي ،

---

(١) في "ح" "مندرجة".
(٢) في "ح" "كثيرا" منصوبا . وانظر ما اعترض به على أبي القاسم في : اصلاح الخلل : ٦-٨ ، وانظر البسيط : ١٦٠ - ١٦١.
(٣) سورة الفتح : ٢ و "ما تقدم" من "ح".
(٤) آل عمران : ١٢٧. (٥) البقرة : ٢١٤.
(٦) هو اختيار أبي عبيد انظر اعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٥٥.
(٧) الرجز مجهول القائل ، وبعده : ولا مخالط اللَّيان جانبه ، وهو في الخصائص : ١/ ٣٦٦ ، وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٤٨ ، شرح الشواهد الكبرى ٣/٤ ، والخزانة : ٤/ ١٠٦ ويروى :
* والله ما ليلي بنام صاحبه *
(٨) هذا عجز بيت صدره * رعاك ضمان الله يا ام مالك * ولم أجد له قائلا وهو في شرح الفية بن مالك لمحمد بن على بن هاني ص ٨.
(٩) في "ح" "كثيرا" بالنصب . (١٠) في "ح" "كقولك".
(١١) "وهو كثير" سقطت من "ح". (١٢) في "ح" "على".

ألا ترى أنه اعترض بعدم استعمال تلك الأشياء المذكورة فاعلة أو مفعولة أو داخلا عليها حرف خفض ، واعتراضه على هذه المآخذ ،ساقط، اذ الأنواع الثلاثة ، المصادر ،والمناديات ،والظروف المعترض بها مندرجة تحت قوله : أو مفعولا ،اذ كل واحد منها يصح أن يطلق عليه اسمُ مفعولٍ ، وقد قال هو وغيره من النحويين : إنّ (١) المفعولات خمسةٌ ،مفعول به ، ومفعول فيه ،ومفعول معه ،و مفعول من أجله ،ومفعول مطلق ،فالمنادى من قبيل المفعول به ،والمصدرُ من قبيل المفعول المطلق ،والظرفُ من قبيل المفعول فيه ،ولم يخص أبو القاسم مفعولا دون مفعول ، بل أطلق القول .

وأما "أيمن الله " ، "ولَعَمْرُ اللَّهِ " فيشبه أن يكونا داخلين تحت قوله : ماجاز أن يكون فاعلا ،وبيان ذلك أن يكون قد أطلق "فاعلا" هذا اللفظ على الفاعل والمبتدأ معا (٢) ،اتساعا في العبارة ،اذ المبتدأ عنده إنّما ارتفع بشبهه بالفاعل ، نص على ذلك في بابه (٣) ، فانظر اليه هناك ،والمشبه بالشيء يصح اطلاق اسمه عليه ، ألا ترى الى قولهم: زيد أسد ؟ فأطلقوا اسم أسد على زيد من حيث كان فيه منه شبه ما ، فيمكن أن يكون (٤) ابو القاسم نحا هذا النحو ،والله أعلم.

غير أن في هذا التوجيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وفيه خلاف .

وان قلنا انما يعني بقوله : " ما جاز " الجواز العقلي : كان الاعتراض أوضح سقوطا من الأول ،وذلك أن العقل يجوز في كل واحد من تلك الألفاظ المعترض بها أن يكون فاعلا أو مفعولا ،أو داخلا عليه حرف الخفض ،اذ معنى " سبحان الله " براءة الله من السوء ، وهما لفظان مترادفان ، والبراءة يجوّزُ العقلُ استعمالها على الأوجه الثلاثة المذكورة ،وكذلك ما ترادفه ،وكذلك "أيمن الله "؛ اذ معناه بركة الله ، وكذلك "لعمر الله " ؛أي بقاء الله ، غير أن العرب ألزمت هذه الأشياء

---

(١) زيادة من "ح ".
(٢) ساقطة من "ح ".
(٣) الجمل : ٣٦ ،وانظر البسيط : ١٦٢ ،وشرح ابن عصفور : ١/ ٩٢ ، فأيمن لم يستعمل الا مبتدأ .
(٤) "ان يكون " ساقطة من "ح ".

طريقة واحدة ،وهوخلاف ما عليه الأكثر ،فتفهم هذا فعليه تجرى (١) النظائر كلها ان شاء الله.

وقد أورد بعض المذاكرين على هذه الطريقة إلزاماً بأن العقل عنده يُجَوِّزُ في جنس الأفعال ،الفاعلية ،والمفعولية ،ودخول الخافض اعتباراً بمعناها ، جما جوز العقل في تلك الألفاظ المعترض بها الفاعلية ، (٢-والمفعولية ،ودخول الخافض اعتبارا بمعناها ،وليس هذا الالزام بصحيح ،من جهة أن مدلول الفعل / بالضمن نوع ،وذلك [أن] (٣) النوع لا لفظ له يخصه ، فنسبة الفاعلية ،والمفعولية ،ودخول الخافض عليه (٤) مستحيلة ، اذ كان مجهولا غير محاط به ،والفعل هو الذى دل عليه الدلالة المذكورة ،وعلى الفصل بين القبيلين ،نبهنا بذكر الترادف ،وبالله التوفيق. (٥)

وكنت قد أجبت بعض (٦) الأصحاب عن هذا الالزام بجواب آخر، (٧) وهو : (٨-أن الاخبار عن الفعل يناقض الغرض به ،لأن الفعل إنما أخذ من الحدث ليسند الى الفاعل ،أو النائب عنه ، فوضعه أن يكون مجهول الوقوع ،وان كان معلوم الحقيقة ،ووضع المخبر عنه أن يكون معلوم الوجود ، وهذان أمران متدافعان (٩) ، [فتفهم على هذا التنزيل ،فانه حسن في معناه والله أعلم] (١٠)-٨).

وأما الحرف فانه لما كان غير مستقل بالمعنى الذى سيق دليلا عليه ،صار كالجزء من غيره ،اذ كان معناه فيه ،وجزء الشيء لا يجوز العقل إلا خبار عنه ؛اذ ليس مستقلا بمعنى ،والله أعلم.

وأما الوجه الثاني من الاعتراض الأول ،فيجاب عنه بأن يقال : هذه الأفعال الداخل عليها حروف الخفض مؤولة بالاسم ،ألا ترى أنها منصوبة باضمار "أن" (١١) و "أن" مع الفعل بتأويل مصدر مجرور بالخافض (١٢) ، وانما ذلك أمر لفظي ، والمعنى على خلافه ،وأما قوله: (١٣)

---

(١) في "ح" يجيء. (٢-٢) مطموسة في "ح".
(٣) زيادة من "ح". (٤) في "ح" "له".
(٥) في "ح" والله المستعان . (٦) في "ح" "لبعض".
(٧) بعد "آخر" في ح قوله : " من نحو هذا الجواب وهو: فان قلت: هذا التأويل وان كان القصد به أن يكون الحد جامعا فانه يصيره غير مانع لدخول الفعل والحرف عليه اذ كل واحد منهما بازاء معنى معقول بالعقل اذ لم يجوز الاخبار عنهما ،هذا وجه تقديم (. . .)هـ
(٨-٨) وقعت هذه الفقرة في "ح" بعد قوله : " اذ ليس مستقلا بمعناه" والله اعلم.
(٩) انظر الكافي: (١/ ٢١٠). (١٠) زيادة من "ح"
(١١) باضمار "أن" في ح "بأن محذوفة". (١٢) ساقطة من "ح". (١٣) سبق ص

* والله ما زيد بنام صاحبه *

فأصله : والله ما زيد برجل نام صاحبه (١) ،فلما اضطر الى حذف الموصوف، باشر حرف الجر الفعل لفظا والنية على خلافه ،ومثله قوله :(٢)

* وَلَلَّهُ عن يشفيك أغنى وأوسع *

النيه به : عن أن يشفيك ، فاضطر الى مباشرة حرف الجر الفعل ،ورفع الفعل حينئذ أوجه من نصبه (٣) لضعف بقاء عمل الحرف مع حذفه ،يشهد لذلك كثرة بطلان عمله ،وقلة بقائه مع الحذف والله أعلم (٤).

مسألة (٥) : واختلف النحاة في الألفاظ المعبر عنها بأسماء الأفعال على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها أفعال من جهة معانيها ،اذ مدلولها مدلول الأفعال ، غير أنها مخالفة لأحكام الأفعال في الأبنية والتصرف ،واتصال الضمائر ،فلذلك قيل لها أسماء أفعال ، نظرا الى ألفاظها وأحكامها ،وهو مذهب الكوفيين (٦) ،وذهب اليه بعض حذاق البصريين المتأخرين (٧).

الثاني : أنها اسماء أفعال حقيقية ،ودلالتها عليها كدلالة الأسماء على مسمياتها ،لأنها كلمات وضعت عبارة عن الأفعال (٨) ،كما أن " زيد " مثلا عبارة عن الشخص ،ولا موضع لها من الاعراب ،لأن الاعراب في الفاظ (٩) الأسماء انما هو بازاء المعاني الثلاثة الكائنة في مدلولاتها ، الفاعلية ،والمفعولية ،والاضافة (١٠) وكل ذلك معدوم في الأفعال ، فلزم ألا يكون لها موضع من الاعراب ،وهذا مذهب كثير من البصريين (١١) وعليه يترتب الاعتراض على قول أبي القاسم ،اذ هذه الأسماء خارجة عن حده .

---

(١) ذكر ابن جني وغيره أن " نام صاحبه " اسم شخص كذاب قرناها ، انظر الخصائص : ٢/ ٢٦٧ والخزانة : ٤/ ١٠٦.

(٢) سبق ص٢٢

(٣) يمكن توجيه "عن" في البيت بأنها "أن" على لغة تميم التي تقلب الهمزة الف فتكون "أن" داخلة على الفعل ،ولا اشكال في ذلك.

(٤) "والله أعلم" من "ح" . (٥) من "ح".

(٦) انظر البسيط: ١٦٣-١٦٤ ،والكافي : ١/ ٣٤٣ ،ومنهج السالك : ٥.

(٧) سقطت من "ح" . (٨) مطموسة من "ح".

(٩-١٠) ذهبت اكثر هذه الكلمات من "ح" (١٠) انظر البسيط : ١٦٤.

(١١) انظر الكتاب : ١/ ٢٤١ ،والمقتضب : ٣/ ٢٠٢ ، وشرح السيرافي : ٢/ ٥١ ،والاصول : ١/ ١٤١ والخصائص : ٣/ ٤٤ ومابعدها .

وقد يجاب عنه بأن يقال : لما كانت دلالتها على الأفعال بالعرض ، لا بالذات ، لم يلتفت إلى إخراجها عن استعمالها ، فاعلة[٩] أو مفعولة أو داخلا عليها حرف الخفض ، وكأنها بالنظر الى جريان أحكام الأسماء عليها غير ممتنعة من ذلك ، ألا ترى أن "ضربا" من قولك : ضربا زيدا اسم صريح مدلوله مدلول "اضرب" لكن ليس له ذلك بالذات[١] ، ووضعه الأول ، بل بنيابته مناب "اضرب" فلا يخرجه ذلك عن أن يكون اسما وكذلك أسماء الأفعال لما لم تكن دلالتها على الأفعال بالذات ، ووضعها الأول[٢] ، بل من حيث نابت مناب الأفعال لم يخرجها ذلك عن توهم استعمالها فاعلة ، أو مفعولة ، أو داخلا عليها حرف الخفض[٣] فتأمل ذلك فانه حسن في معناه[٤] ، [إن شاء الله][٥] .

الثالث : أنها أسماء أفعال كما قدمنا ، غير أن لها موضعا من الاعراب ؛ إذ هي نوع من أنواع الأسماء ، وهي موضوعة موضع المصادر الموضوعة موضع الأفعال ، فـ "نزال" مثلا[٦] موضوع موضع "نزولا" ، و "نزولا" موضوع موضع "انزل" فوجب لها النصب من جهة وضعها موضع المصدر المنصوب ، وهذا مذهب قوم من البصريين ، منهم ابن جني[٧] ، ويظهر ذلك من كلام سيبويه في باب "لبيك"[٨] وعلى هذا المذهب تكون مندرجة تحت حد أبي القاسم في قوله : أو مفعولا ، بلا اشكال والله أعلم.

ثم قال : (والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل)[٩] .

اعترضه الناس ، فقالوا : الأفعال ثلاثة : ماض وهو / ماوقع وانقطع ، وفعل مستقبل وهو ما لم يقع بعد ، وفعل حال ، وهو ماوقع

---

(١) في "ح" "ليس ذلك فيه بالذات" .
(٢) "وضعها الأول" ساقط من "ح" .
(٣) في "ح" "خفض" .
(٤) ساقطة من "ح" .
(٥) زيادة من "ح" .
(٦) ساقطة من "ح" .
(٧) الخصائص : ٣/٤٩ .
(٨) الكتاب : ١/٣٥٣ .
(٩) الجمل : ١ .

ودام ولم ينقطع (١) ،فكان ينبغي أن يقول : والفعل ما دل على حدث وزمان ماض ، أوحاضر أو مستقبل ، فما وجه اضرابه عن فعل الحال وقد ظهر من كلامه في باب الأفعال أنه ليس من الفئة التي تنكر فعل (٢) الحال؟

الجواب : أن الغرض انما هو (٣) اعطاء عبارة تميز الأفعال جملة ،واذا تأملت عبارته وجدتها تعطى التعريف بالأفعال جملة ،وهذا هو الغرض المقصود ،ألا ترى أن " ضرب " مثلا (٤) يعلم أنه فعل من جهة أنه يدل على الحدث والزمان الماضي ،و" اضرب " وما أشبهه يعلم أنه فعل ،من جهة أنه يدل على الحدث والزمان المستقبل ،و" يضرب " وما أشبهه يعلم أنه فعل من جهة (٥) أنه يدل على الحدث (٦) والزمان (٧) المستقبل ، في أحد وجهيه ،اذ هو لفظ مشترك بين الحال والاستقبال ، فلا حاجة اذا الى (٨) التنبيه على فعل الحال ،اذ ليس الغرض التعريف بانقسام الأفعال (٩) ،ولعله أضرب عن ذكر فعل الحال ، لمكان ما فيه من الخلاف ، على ما يأتي في بابه ان شاء الله. (١٠) (١١) هكذا كان يمشي لنا في مجالس المذاكرات .

وعندى فيه نظر آخر ، وهو أنه يمكن أن يكون سكت عن ذكر الحاضر ،تنبيها على أن مضارع "كان " مخالف لمضارع سائر الأفعال على ما أبسطه ان شاء الله. (١٢)

والقول في ذلك : أنه لا خفاءَ أنّ كلَّ واحدٍ من "فَعَلَ "أو"أفعل" يدل بصيغته على تعيين زمان حدثه ،على سبيل الاختصاص،و" يفعل" يدل أيضاً بصيغته على زمان حدثه ،لكن على سبيل الاشتراكِ ،[فهو] (١٣)

---

(١) انظر اصلاح الخلل : ١٧ ومابعدها .
(٢) من "ح " وانظر الجمل : ٧ وانظر اصلاح الخلل : ١٧ ومابعدها .
(٣) "انما هو" ساقط من "ح". (٤) في "ح " "وما أشبهه".
(٥) في "ح " "حيث ". (٦) في "ح " "حدث ".
(٧) سقطت من "ح ". (٨) في "ح " "في ".
(٩) بمثل هذا اعتذر ابن أبي الربيع عن أبي القاسم الزجاج . البسيط: ١٦٦-١٦٧.
(١٠) "على ما يأتي في بابه ان شاء الله " في "ح " "ولا ينبغي أن ينسب اليه انكاره ،لأنه قد بين مذهبه في باب الأفعال ،ونص على أنها ثلاثة ،وهناك يبسط القول ان شاء الله "وانظر المسألة في مايأتي ص ٧٠ فما بعدها
(١١) من هنا الى قوله : " وقد اعترض بعض الناس" الآتي في ص ٢٨ سقط من "ح ".
(١٢) انظر ص (١٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

مفتقر في تعيينه الى دليل من خارج ،كسائر المشتركات الا "كان" و "كن" وأخوا تهما من نواسخ الابتداء ،فإنها تدل بصيغتها على تعيين أزمان أخبارها المعوضة من أحداثها ،الا المضارع منها ، فانه يدل بصيغته على استقبال زمان خبره ،وفي دلالته على حضوره نظر.

وبيان القول في ذلك : أنك اذا قلت : كان زيد قائما ،ويكون زيد قائما ، فان السامع يعلم مضى هذا واستقبال هذا ،بدلالة سقوط مدلول تلك الدلالة بسقوطهما ،وليس في مضارعها دلالة على حضور زمان خبره أصلا ،لأنه لو كانت فيه دلالة على حضوره لسقط بسقوطه ،وفي بقاء الأمر بعد زواله على ما كان عليه قبل وجوده دلالة واضحة على ما قلناه ، لأن المدلول يدور مع دليله وجودا وعدما ،كما في الماضي والمستقبل.

وفي الموضع نظر آخر أدق من هذا بيانه : أن "قائما" من قولك: "زيد قائم" محمول على الحال مع التجريد من القرائن (١) ، وان كان فيه اجمال من جهة المعنى ، فاذا أدخلت عليه "يكون" صار واجب الوجود، مترددا بين الوجود والعدم ترددا متساوي الطرفين ،اعتبارا بقول المحققين في المضارع : انه كسائر المشتركات فصار على هذا ادخال "يكون" زيادة تعود بنقض ،وظاهر الأمر أن المسألة مهملة ،وقد كان يجوز أن يقال : ان ادخالها كان يكون توكيدا ، كما قالوا فيما اذا كان خبر كان فعلا ماضيا مجردا من حرف "قد" انها توكيد لعدم الحاجة اليها ، لولا ما قلناه من العودة بفساد المعنى ،الا أن يقال : دخلت لتدل على دوام الحال ، وفيه نظر من جهة أن الحال الدائمة ذات طرفين ،فالطرف الأول مفهوم من حال التجريد ،والطرف الثاني مفهوم من "يكون" التي يراد بها الاستقبال ،فعاد النظر الى القول بالإهمال ، فتأمله فانه دقيق.

وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بأنه ليس بجامع ولا مانع ألا ترى أن "كان" وأخواتها وعسى ونعم وبئس وليس وفعل التعجب خارجة عنه ، لعدم دلالتها على الحدث ، فهذا بيان كونه غير جامع ، (٢)

---

(١) الكوفيون يعربون خبر كان حالا ،ولكنهم محجوجون بأن الحال فضله يمكن اسقاطها ،والخبر عمدة لا يصح اسقاطها.

(٢) ذكر هذا الاعتراض ابن عصفور ،انظر شرح الجمل ، ١/ ٩٥ ، ٩٦ ، وانظر البسيط : ١/ ٥٣٢.

وأما كونه غير مانع (١) ،فان أسماء الأفعال داخلة عليه ،من جهة (٢) أنها تدل على الحدث والزمان المستقبل أو الماضي ، فـ" نزال " يفهم منه ما يفهم من "أنزل " و "هيهاتَ" يفهم منه ما يفهم من " بَعُدَ " وكذلك سائر أسماء الأفعال يفهم منها ما يفهم من الأفعال ،وذلك لازم فيها ، اذ هي عبارة عنها ،وأما الصَّبوح والغَبُوق فلا يُعْتَرَضُ بهما ،وإن كانا دالين على الحدث والزمان ؛ لتجرد اللفظ بهما من الدلالة على كون الزمان (٣) ماضيا أو مستقبلا .

الجواب عن الأول : أما "كان "وأخواتها ففي دلالتها على الحدث قولان ، فان قلنا باثباتها فلا اشكال في اندراجها / تحت ١١ الحد ، (٤) وقد صرح بذلك بعض حذاق المتكلمين على كتاب سيبويه ،وزعم أن فيه اشارةً إلى ذلك (٤) [وللبحث فيه موضع غير هذا] (٥) وان قلنا بانتفائها وتجرّدها للزمان - واليه ذهب الأكثر - (٦) لزم الاعتراض .

ويجاب عنه بأن يقال : يمكن أن يكون من باب ما أُجْرِي (٧-٧) فيه المعاقِبُ مُجْرَى المُعَاقَبِ ،وذلك أن خبر "كان " وأخواتها مُعَاقِبٌ للمصدر ، وعوض منه وقد استمر اجراء المُعَاقِب مُجْرَى المعاقَبِ في موضع ، فقد صار خبر كان وأخواتها على هذا المأخذ ، كأنه نفس المصدر الذى كان لها في أصلها ؛ إذ هو عوض منه ،ومعاقب له .

---

(١) نبه ابن أبي الربيع على ان هذا الحد ليس مانعا على الاطلاق ،لأن اسماء الأفعال تدل على الحدث والزمان . البسيط ١/ ١٣ .

(٢) في "ح" ألا ترى .

(٣) في "ح" اللفظ ،وانظر المسألة في شرح الجمل : ١/ ٩٥ .

(٤-٤) في "ح" "وقد صرح بذلك بعض حذاق المتأخرين ،وزعم أن في كتاب سيبويه اشارةً الى ذلك " ،وذكر الأُبَّذِيُّ في شرح الجزولية أن سيبويه اشار إلى ذلك بقوله :" فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب " ثم قال : وقد أشكل على الناس مَكونٌ غاية الاشكال . . . والوجه الذى اشكل منه ، إمّا على مذهبنا من أنها تدل على الحدث وهو أن كان زيد قائما كضرب زيد عمرا " انظر شرح الجزولية : ١/ ٩٤٧ ،والكتاب : ١/ ٤٦ . (٥) زيادة من "ح" وانظر ص

(٦) منهم ابن السراج في الأصول : ١/ ٧٤ ،وانظر البسيط : ٦٦٤ ، ومعنى تجردها للزمان أننا لو اسقطناها لم يسقط بسقوطها الا الزمان ،ففي نحو قولنا : كان زيد قائما فهم أن القيام كان في الزمن الماضي ،فاذا اسقطت وقلنا زيد قائم لم يسقط الا الزمان وحده ،واما الحدث وهو وجود القيام فانه باق لم يسقط ،الا أن الأُبَّذِيَّ ذكر خلاف هذا وأنها تدل على الحدث والزمان ،انظر شرح الجزولية للابذى : ١/ ٩٤٦ ، ٩٤٧ .

(٧-٧) ذهبت هذه الاسطر من "ح" لتآكل أسفل الورقة .

وأما " عسى " و "نعم " و "بئس " و "ليس" وفعل التعجب، فيعلم أنها أفعال من جهة جريان أحكام الأفعال عليها ،المندرجة تحت الحد عليها ، فقد سرى لها العلم بأنها أفعال من جهة الحد ، فهي مندرجة تحته (٧) بهذا الاستدراج ،وان شئت قلت ذلك في "كان " وأخواتها فانه أوضح من المأخذ الأول . والله أعلم.

وأما الجواب عن الثاني ،فهو أن تقول : ان دلالة أسماء الأفعال على الحدث والزمان ليس بالوضع ، ولا بحق الأصل ،وانما عرض لها ذلك ،من جهة أنها جعلت أسماء لما يدل على الحدث والزمان ، فليست على هذا دالة عليهما (١) بذاتها ،وانما هي دالة على ما يدل عليهما ، بخلاف الأفعال فانها دالة بذاتها على الحدث والزمان من غير تقدير واسطة ، فالحد على هذا التنزيل مانع فتأمله ،فاني راجعت فيه بعض الحذاق ممن آخذت عنه وبالله التوفيق. (٢)

ثم قال : (والحدث المصدر). (٣)

لما كان لفظ الحدث (٤) يقع على المعنى الواقع من الفاعل ،وهو الفعل الحقيقي ،ويقع على اللفظ (٥) الدال على ذلك المعنى ، وهوالمسمى مصدرا ،جاء بقوله : "والحدث المصدر" فصلا بين معنى اللفظ المشترك ، وإنما آحتاج إلى هذا الفصل ،وإن كان العلم بالفعل حاصلا دونه ،بيانا للاصطلاح في لفظ حدث ، وتوطئة لما يأتي بعدُ من بيان اشتقاق الفعل من المصدر ،والله أعلم.

ثم قال : (وهواسم الفعل ،والفعل مشتق منه) . (٦)

قال بعض من تشاغل باللفظ ،وأعرض عن تأمل المعنى الذى بني اللفظ عليه : هذا كلام ينقض بعضه بعضا ،لأنه يلزم منه أن يكون الفعل قبل المصدر في الوجود من حيث جعل المصدر اسما له ،وقد علم أن المسمى

---

(١) في "ح" "عليها".
(٢) في "ح" "والله أعلم بالصواب".
(٣) الجمل : ١.
(٤) في "ح" "حدث".
(٥) سقطت من "ح".
(٦) الجمل : ١.

قبل اسمه ،ويلزم أيضا أن يكون المصدر قبل الفعل في الوجود ، من حيث جعل الفعل مشتقا منه ،لأنه قد علم أن المشتق بعد المشتق منه وهذا نهاية [في] (١) التناقض .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن يعني بالفعل الأول الفعل اللغوى ، وهو المعنى الواقع من الفاعل ،وبالفعل الثاني الصناعي ، فكأنه قال :والمصدر اسم المعنى الواقع من الفاعل ،أى دليل عليه ، والفعل الصناعي مشتق منه ، أى من المصدر الذى هو اسم ذلك المعنى ،وهذا [مأخذ] (٢) حسن في معناه .

والثاني : أن يعني بالأول والثاني معا الفعل الصناعي ، فكأنه قال : والمصدر اسم الفعل الصناعي ، أى الاسم الذى أخذ منه الفعل ، واشتق منه ،وتكون الاضافة على جهة الملابسة ، على حد قولهم : تراب الآنية ،اى التراب الذى تصنع منه الآنية ،ثم كرر ذلك المعنى بعبارة أخرى أبين من الأولى مبالغة في البيان ،ويسمى هذا النوع التتبيع (٣) ،ومنه قول الكندى : (٤)

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معًا كجُلمودِ صخرٍ حطَّهُ السيلُ من عَلِ

وهذا المأخذ الثاني أقرب الى مراده لأمرين :

أحدهما : أن مأخذ النحاة اذا كان دائرا من جهة الاحتمال بين اللغة والاصطلاح وجب حمله على الاصطلاح ،حتى يدل دليل على خلافه ، وهذا منه .

الثاني : أنه قال في باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدى الفعل الى المصدر ،لأنه اسمه ،

---

(١) زيادة من "ح" والقول الذى ذكره في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٧، ٩٨ ، واصلاح الخلل : ٢٥.

(٢) زيادة من "ح".

(٣) استفاد هذا الجواب من ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٩٧-٩٨ وانظر البسيط : ١٦٩.

(٤) هو امرؤ القيس ،والبيت في ديوانه للأعلم ص ٨٣ من معلقته ، وانظر البسيط : ١٦٩.

ولا شك أن الفعل ها هنا هو الصناعي ،فحصل من هذا أن الفعل مشتق من المصدر،وهي مسألة خلافية (١) بين أهل البلدين ،فذهب أهل الكوفة الى أن المصدر مشتق من الفعل ،مستدلين على صحة (٢) ذلك بأربعة أشياء :

أحدها : كون الفعل عاملا في المصدر ،والعامل قبل المعمول ، وهذه مغالطة أوغلط . (٣) انما العامل قبل عمله ،ويلزم على قولهم أن تكون الأسماء المعمولة للأفعال مأخوذة من الأفعال والمعمولة للحروف مأخوذة منها ، ولا قائل بذلك .

الثاني : كون المصدر يعتل (٤) باعتلال الفعل ،ويصح بصحته ،والمستمر حمل الفروع على الأصول (٥) ،وليس في هذا كبير دليل ،لأن الأصل قد يحمل على الفرع ،فيما هو أصل في الفرع ،ألا ترى أن الاسم يحمل على الحرف ،فيبنى ،وعلى الفعل فيمنع الصرف ، مع أنه أصل لهما ،ويحمل أيضا الفعل على الحرف فيمنع التصرف نحو "نعم" و "بئس" وهذا واضح (٦) ؟

الثالث : أن الفعل مؤكَّد والمصدر مؤكِّد ،والمؤكَّد قبل المؤكد ، فالمصدر مأخوذ / من الفعل ،ولا حجة في هذا ، لأمرين : ١٢

أحدهما : أن التأكيد انما طرأ بعد التركيب ،والاشتقاق انما كان قبل التركيب .

والثاني : أن التأكيد يكون بتكرير (٧) اللفظ ،ولا يوجب ذلك أن يكون (٨) قبله ولا بعده .

---

(١) انظر المسألة في الايضاح في علل النحو: ٥٦ والانصاف ٢٣٥ وما بعدها ،والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٧ . وما ذكره هنا من أدلة للكوفيين استفاده من شرح ابن عصفور : ١/ ٩٨-٩٩ .

(٢) ساقطة من "ح" . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٩٨ ، والبسيط : ١/ ١٦ .

(٣) في "ح" "وهذا غلط" . (٤) في "ح" "معتل" .

(٥) في الأصل "والمستمر حمل الاصول على الفروع" والصواب ما أثبت.

(٦) في "ح" "بين جدا" . (٧) في "ح" "وبتكرار" .

(٨) في "ح" "أن يكون ذلك" .

الرابع : أنهم وجدوا أفعالا لا مصادر لها ،ولو كانت الأفعال مأخوذة من المصدر لوجب ألاَّ يوجدَ فعل الا وله مصدر ،وهذا ليس فيه دليل ،لأنه ينعكس عليهم ، فقد وجدنا مصادر لا أفعال لها ،فالصحيح ما ذهب اليه البصريون ،من أَصَالَةِ المصدر ،وأن الفعل مشتق منه ،واستدلوا على ذلك بستة أشياء :

أحدها : أن المصدر صالح لكل زمان ،لا يخص منه ماضيا من مستقبل ، ولا مستقبلا من حاضر ،بخلاف الفعل ، فانه معين الزمان ،وحكم الخاص أن يكون من العام ،ويستحيل عكسه .

قال ابن عصفور : لا يلزم على هذا أن يكون الفعل مأخوذا من المصدر ،وان كان المصدر قبله ،كما أن "زيدا" مثلا في الوجود قبل "عمرو" وليس مأخوذا منه (١) ،وهذا خُلْفٌ ،إذْ لم يختلف أحدٌ من أهل البلدين أن الخلاف دائر بين الفعل والمصدر ،وأن أحدهما مأخوذ من الآخر ،وانما اختلفوا في الأصل منهما ،فالذي تُثْبِتُ (٢) الأدلةُ أَصالته لزم أن يكون الفرع مأخوذا منه ،اذ ليس أجنبيا منه بمنزلة زيد وعمرو ،وهذا ظاهر [جدا] (٣) .

والثاني : أن المصدر يدل على معنى مفرد ،والفعل يدل على معنيين ،والمفرد في الرتبة قبل المركب ، فالمصدر أصل ،والفعل فرع منه .

الثالث : أن الفعل مع المصدر على حسب سائر المشتقات مع ما اشتقت منه ،من جهة تضمنه ما يدل عليه المصدر وزيادة ،ألا ترى أن أسماء الفاعلين والمفعولين وسائر الصفات ،تدل على معنى ما اشتقت منه ، وعلى معنى آخر زائد ،وهو فائدة الاشتقاق ،فلما كان الأمر كذلك وجب أن يكون الفعل مشتقا من المصدر جريا على حكم النظائر .

الرابع : أن المصدر من جنس الأسماء ،وهي قبل الأفعال اتفاقا ، فليكن المصدر قبل الفعل نَظَراً إلى جنسه الذى هو منه ،واذا كان قبله لزم أن يكون الفعل مأخوذاً منه .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٠٠ .
(٢) في "ح" "أثبتت" .
(٣) زيادة من "ح" .

الخامس : أن تسمية المصدر (١) مصدرا ، تقتضي أن يكون الفعل مأخوذا منه ،لأن المصدر هو المكان الذى يصدر عنه ، فلولا صدور الفعل عنه ما سمى مصدرا.(٢)

السادس : أن المصادر جاءت على أبنية كثيرة ،وأبنية الأفعال مخصوصة ،وهذا يشعر بأصالة المصادر ؛ اذ لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سَنَنٍ واحد ،كأسماء الفاعلين والمفعولين ،وكون الأمر بالعكس دليلٌ على أنّ الأفعال مشتقة من المصادر ،والله أعلم .

ثم قال : (والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى)(٣).

هذا الحد جامع(٤) ،اذ الحروف كلها تدل على معنى في غيرها ، ولا توجد على خلاف ذلك ،واعترضه ابن عصفور بأنه ،وان كان جامعاً ، فانه غير مانع ،من جهة أن هذا الوصف موجود في بعض الأسماء ، ألا ترى أن "بعضا " من قولك : " أكلت بعض الرغيف " يدل على معنى فيما يدخل عليه ،وان كان دالا على معنى في نفسه قال : والصحيح أن تقول : والحرف كلمة تدل على معنى في غيرها ،لا في نفسها.(٥)

وهذا غير لازم ،لأن قوله : نحو "من " و "الى " بدل من قوله : ما دل على معنى في غيره ، فكأنه قال : والحرف نحو "من " و "الى " فذكر "من " و "الى " ومابعدهما ،وبين فيهما كونها تدل على معنى في غيرها لا في نفسها ، ونبه بقوله : نحوكذا ، على أنه ما كان على هذه الصفة فهو حرف وليست " بعض " وغيرها مما كان على حكمها كذلك ،اذ هي تدل على معنى في نفسها مع دلالتها على معنى في غيرها ،فتأمل ذلك فانه صحيح ،" ان شاء الله ".

---

(١) في الأصل "الحدث".
(٢) الذى سماه مصدراً هم النحاة ،والنحاة مختلفون في سبقِ أحدهما ، فكيف يؤخذ من تسميتهم دليل ؟
(٣) الجمل : ١
(٤) ذكر في البسيط : ١٦٩ أنه جامع أيضا .
(٥) شرح الجمل : ١/ ١٠٠-١٠١.

باب الاعـــــراب

الاعراب : مصدر أعرب ،وهوفي أصل اللغة يتصرف[١] على خمسة أوجه : يقال أعرب الرجل : اذا بين و منه الحديث :" والثيب تعرب عن نفسها"[٢] ، أى تبين ،ويقال : أعرب الشيء ، اذا غيره ، من قولهم : عربت معدة[٣] الرجل : اذا تغيرت ،وأعربها الطعام : اذا غيرها ،ويقال :أعرب الشيء اذا حسنه وزينه من قوله تعالى : * عربا أترابا *[٤] أى حسانا ، ويقال : أعرب : اذا كان له خيل عراب ،أى عتاق / ويقال : أعرب ١٣ اذا كان عارفا بالخيل العراب و ان لم يكن مالكها .[٥]

فأما هذان الوجهان الأخيران فليس الإعراب عند النحاة منقولا منهما ، وانما هو من أحد الأوجه الثلاثة المذكورة قبل ،وذلك أن الحركات الموضوعات في أواخر الأسماء المعربة بازاء المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ،مبينة لهذه المعاني فهو اذا من أعرب ، اذا بين ،وهذه الحركات أيضا تغير حادث في الآخر ،فهو من أعرب : اذا غير ،وهي أيضا تحسين للكلمة وتزيين لها ، اذ بها يفهم المعنى المقصود ، وأقرب الأوجه الثلاثة الوجه الثاني ،لأن التصرف[٦] فيه ليس بالنقل ،انما هو بالاقتصار على بعض ما وضع له في أصل اللغة .[٧]

فنقول على هذا : الاعراب تغيير آخر الكلمة بعامل يدخل عليها ، كقولك : قام زيد ، ورأيت زيدا ،ومررت بزيد ، فآخر الكلمة قد تغير بهذه العوامل الداخلة عليها ، التي هي "قام" و "رأى" و "الباء".

ولا يعترض على هذا بنحو[٨] "سبحان الله" ،فانه قد تغير بالعامل فيه ،من حالة الى حالة لم يكن عليها قبل التركيب ،وكذلك لا يحتاج

---

(١) في "ح" "وهويتصرف في أصل اللغة".
(٢) مسند الامام أحمد : ٤/ ١٩٢ ،والحديث في صحاح الجوهرى "عرب" ١/ ١٧٩.
(٣) في "ح" "معيدة".
(٤) سورة الواقعة : ٣٧.
(٥) الصحاح "عرب" ١/ ١٧٩ ،وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٠٢ والبسيط : ١٧١ وهو متأثر بما فيهما .
(٦) في "الأصل" التصريف.
(٧) انظر هذا التعريف في التوطئة : ١٦٠ ،وشرح ابن عصفور: ١/ ١٠٢.
(٨) في "ح" "بمثل" وفي المسألة قال الشلوبين : الاعراب حكم
===

الى أن نقول : لفظا أو تقديرا ،لامتناع نسبة الابتداء إلى اللفظ به ،وان كان بعضهم (١) قد زاده ،لأن اللفظ عام شامل للصنفين ، فتأمل ذلك.

مسألة : اختلف النحاة في إطلاقه ،فذهب أهلُ النَّظرِ منهم إلىٰ أنَّه إنّما يطلق على الحركات ،وما ناب عنها كما قال أبو القاسم : (اعراب الاسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ) يعني الحركات وما ناب عنها ،وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) ، وذهب قومٌ إلىٰ أنَّ الإعرابَ وصفٌ يلحقُ الاسمَ المعربَ ؛ وهو كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، والحركاتُ أماراتٌ علىٰ ذلك ،وهو قولُ جماعةٍ من كبارِ النحويين.

ثم إنَّ هذا التَّغْيُّرَ الذى يكون في الآخِر على قسمين :

أحدهما : أن يكون بحركة.

والآخر : أن يكون بحرف ،فان كان بحرف ، فلا يكون الا ظاهرا ، كالتثنيةِ والجمعِ الذيْ على حدها ، وسيأتي (٣) ان شاء الله.

وإن كانَ بحركةٍ فإنَّه على ضربين :

أحدهما : أن يكون ظاهراً ،وذلك في حروفِ الصِّحةِ ،والجاري مجراها ،وهوالساكنُ ما قبلَه من حروفِ العِلَّةِ كظَبْيٍ وغَزْوٍ ورَمْيٍ وعَدْوٍ. (٤)

والثاني : أن يكون مقدراً ،وذلك في حروفِ العلة .

والمعتل الآخر على قسمين :

أحدهما : أن يكون اسماً ،والآخر : أن يكون فعلاً ،فان كان

=== في آخر الكلمة يوجبه العامل ... وهوأجود من قول من قال : الاعراب تغيير آخر الكلمة لتغير العوامل ،لأن ثَمَّ معربات لا يعمل فيها الا عامل النصب خاصة كالمصادر والظروف غير المتمكنة غالبا . التوطئة : ١١٦، وانظر شرح الآبذى على الجزولية : ٥٣/١.

(١) ذكر ذلك ابن أبي الربيع في البسيط مفصلا : ١٧٢-١٧٣.

(٢) الكتاب : ١٧/١ ومابعدها.

(٣) انظر ص): ٩٠ فما بعدها. (٤) انظر الكتاب : ٣٠٩/٣.

اسماً معتلا بالياء ،فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة ظاهرة ،ويخفض بكسرة مقدرة إنْ كان منصرفاً ،وبفتحةٍ مقدَّرةٍ إن كان غير منصرف ، مطلقا ، على مذهب سيبويه (١) ، وليونس هنا مذهب سيأتي في موضعه (٢) ان شاء الله .

وان كان معتلا بالألف فانه يرفع بضمة مقدرة ،وينصب بفتحة مقدرة ويخفض بكسرة مقدرة ان كان منصرفا ، وبفتحة مقدرة ان كان غيرمنصرف.

فان كان فعلا معتلا بالياء أو بالواو ، فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة ظاهرة ويجزم بالحذف ،وان كان معتلا بالألف ،فانه يرفع بضمة مقدرة ،وينصب بفتحة مقدرة ،ويجزم بالحذف . وسيأتي الكلام على هذا الفصل مستوعبا ، حيث تعرض له أبو القاسم ،ان شاء الله. (٣)

ثم قال : (اعراب الأسماء رفع ونصب وخفض) . (٤)

يريد اعراب الاسماء المعربة ،لا بد من ذلك ،لأن الأسماء على قسمين معرب ومبنى ، فحذف الصفة اعتمادا على فهم المعنى دون ذكرها ، اذ لا يكون الاعراب الا في معرب .

والمعرب : هو ما تغير آخره [(٥) بالعامل الداخل عليه ، والمبنى ما لم يتغير آخره] بعامل يدخل عليه ، وكلام أبي القاسم ها هنا (٦) انما هو في المعرب ،وأما المبني فقد وَضَعَ له بَاباً في النصف الثاني من هذا الكتاب فينبغي أن يؤخر الكلام عليه الى موضعه ، ومن تعرض له هنا ، فقد وضع الشيء في غير موضعه .

ثم قال : (واعراب الأفعال كذا) . (٧)

يريد أيضا (٨) : واعراب الأفعال المعربة ،وهي المضارعة السالمة من إحدى النونات الثلاث الخفيفة والثقيلة ،ونون جماعة الاناث . (٩)

---

(١) الكتاب : ٣/٣٠٨ ،وهونحو غواش وجوار.
(٢) في "ح" وسيأتي الكلام في هذا ويفصل ان شاء الله حيث تعرض له أبو القاسم".
(٣) الجمل : ٢.
(٤)
(٥) تكملة من "ح".
(٦) في "ح" "" هنا " فقط.
(٧) الجمل : ٢.
(٨) زيادة من "ح".
(٩) انظر البسيط : ١٧٥.

ثم قال : (وتنفرد الأسماء بالخفض)(١) الخفض : عبارة عن عمل الخافض نحو : مررت بزيد ،ودخلت الى عمرو ، فكسرة دال زيد وراء عمرو ، خفض ،لأنه عمل "الباء" و" الى " وأما ما هو على صورته ،ولم يوجبه خافض ،فلا يسمى خفضاً ،وإنما يسمى كسرا ،وليس من خصائص الاسماء .

ثم قال : (والتنوين) التنوين على خمسة أقسام :

أحدها / تنوين التمكين : وهو الذى يكون في الأسماء ١٤
المعربة المنصرفة ،كزيد وعمرو ،ورجل وفرس .(٢)

الثاني : تنوين التنكير ،ولا يكون الا في المبنيات ،بعكس الأول ، [و](٣) في أسماء الأفعال نحو صه ، ومه ، وأف ،وفي الأصوات نحو : غاق غاق ،وفي الأسماء المركبة مع الأصوات نحو : سيبويه ، وعمرويه ،وخالويه ، اذا أردت بهذه الاسماء التنكير نونت ، واذا أردت بها التعريف لم تنون ،ولا يكون تنوين التنكير الا في هذه الأقسام الثلاثة.(٤)

الثالث : تنوين العوض ،وهو على قسمين : أحدهما أن يكون عوضا من حرف ، والآخر أن يكون عوضا من جملة ،فالعوض من حرف يكون في كل اسم فيه مانع الصرف ،آخره ياء ،قبلها كسرة مطلقا ، على مذهب سيبويه(٥) نحو : جوار وغواش ويفز ويرم ،علمين غير منوى فيهما ضمير ،وكذلك غاز وقاض علمين لمؤنث ،وأما يونس فتنوين العوض عنده مخصوص بالجموع المتناهية نحو : جوار وغواش ،وغير ذلك عنده يجرى مجرى الصحيح ، فيرفعه بضمة مقدرة ،وينصبه بفتحة ظاهرة ،فيقول : هذا يفزى ،ورأيت يفزى(٦) ، ومررت بيفزى(٧) ، وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر.

وهذا التنوين لا يكون الا في حالة الجر والرفع ،وهو عوض من الياء المحذوفة ، ولم يكن في حالة النصب ، لخفة الفتحة(٨) ،وأما عدم

---

(١) الجمل : ٢٠
(٢) انظر البسيط : ١٧٥٠
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) انظر البسيط : ١٧٥٠
(٥) الكتاب : ٣/٣٠٨٠
(٦) الكتاب : ٣/٣١٢٠
(٧) الكتاب : ٣/٣١٣٠
(٨) قال ابن أبي الربيع "ولا ينون في النصب لكمال البناء".

ظهور الفتحة في حالة الجر ،فلكونها جارية مجرى الكسرة ، فكانت على حكمها .

وأما الذى هو عوض من جملة فانه يكون مع " اذ " الزمانية كقولك : يومئذ ، وحينئذ ،والأصل فيه : يوم إذ كان كذا ،بحسب ما يدل عليه المعنى ، فحذفت الجملة وسيق التنوين عوضا منها ،فلما اجتمع ساكنان كسرت الذال ؛ لالتقائهما ،وليس ما يحكى عن الأخفش من أنها كسرة اعراب (١) ،بصحيح ،ونظير هذا التنوين الألف ،في " بلى " فانها عوض من الجملة ، ولذلك (٢) أميلت (٣) ،وان كانت الحروف لا تمال .

الرابع : تنوين المقابلة : وهو الذى يكون في الجموع بالألف والتاء المزيدتين نحو : هندات وزينبات ،فالتاء بحركتها بمنزلة الواو والياء في جمع المذكر السالم نحو : الزيدون والزيدين ،وبعد الواو والياء نون ، فجعلوا بعد التاء التنوين في مقابلة تلك النون ،ليجرى الفرع على حكم الأصل ، فسموه ،لذلك تنوين المقابلة .

وهذا التنوين لا يسقط لعلل ما لا ينصرف ،كما لا تسقط النون لها من الجمع المذكور ،لأنهما متقابلان فكان حكمهما في ذلك واحدا ، (٤) وبعض العرب يجرى هذه التاء مُجْرَاهَا في أَرْطَاة (٥) ،فيكون اذ ذاك حكمها في الصرف وعدمه على حكمها .

الخامس : تنوين الترنم : وهذه التسمية مشكلة (٦) ،لأن الترنم هو ترجيع الصوت وترديده ،وذلك انما يتأتى مع حرف المد ، دون التنوين ،

---

(١) مذهب الأخفش ذكره في الجنى الداني : ٢١١ ،ومنهج السالك : ٢٨٦.

(٢) في "ح" "وقد".

(٣) انظر شرح كلا ،وبلى ،ونعم لمكى : ٧٧ - ٧٩. والبسيط: ١/٢٣ فالأصل "بل" ثم زيدت الألف لتدل على المحذوف في كثير من المواضع ،وان كان قد جمع بين هذه الألف والعوض في كثير من الآيات.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في سر صناعة الاعراب : ٤٩٥- ٤٩٧ ، وانظر : ظاهرة التنوين في العربية : ١٣٨ - ١٣٩.

(٥) أَرْطَاة علمٌ لشخص ،واسمٌ لِمَاءٍ لبني الضَّبَابِ . التكملة والذيل على الصلة ،والقاموس "أرط" وهو بفتح الأول .

(٦) انظر هذه المسألة في المغني : ٤٤٧.

ووجه ذلك أن يكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للعلم به ، والأصل عدم تنوين (١) الترنم ، ويكون سمي بذلك اعتبارا بالموضع الذي يكون فيه الترنم اذا كانت القوافي مطلقة ، فتكون تلك التسمية لهذه الملابسة ، والله أعلم.

وهذا التنوين هو الذي يكون في آخر (٢) القوافي الموصولة ، وهو بدل من الواو والياء والألف ، التي يوصل بها الرَّوِيُّ عند ارادة الترنم ، والعرب فيه على ثلاثة مذاهب (٣) : أما أهل الحجاز فالوصل عندهم إذا لم يترنموا على حاله اذا ترنموا ؛ فرقاً بين ما وضع للغناء وما لم يوضع له ، فيقولون (٤) :

قفا نبك من ذكرى حَبِيبٍ و منزلي (٥) بِسِقْطِ ٱللِّوَىٰ بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي (٥)

كما ترى ، وأما بنو تميم فالكثير منهم يبدلون مكان المدة النون ، فيما ينون وما لا ينون كما قال (٦) :

* يا أبتا علك أو عساكن *

وكما قال الآخر (٧) :

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن من طلل كالأتحمي أنهجن

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) في "ح" "أواخر".
(٣) انظر ذلك في الكتاب : ٤/ ٢٠٦ - ٢٠٧.
(٤) البيت مطلع معلقة امرئ القيس وهو في ديوانه ، والكتاب : ٤/ ٢٠٥.
(٥) "منزلي" و "حوملي" رسمت في كلتا النسختين بالياء وهو الصواب.
(٦) البيت لرؤبة بن العجاج ، كما في الكتاب : ٢/ ٣٧٥ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢/ ١٦٤ ، وفرحة الأديب : ١١٩ والخزانة : ٢/ ٤٤١ وملحقات ديوانه ، وانظره في سر صناعة الاعراب : ٤٠٦ ، ٤٩٣ ، والخصائص : ٢/ ٩٦ ، وشرح ابن يعيش : ٣/ ١٢٠.
وينسب للعجاج وليس في ديوانه ، وقد ذكر في فرحة الأديب أن صواب الانشاد تأنيا بدل "يا أبتا". وانظر تخريجات أخرى في معجم شواهد العربية : ٥١٢.
(٧) البيتان للعجاج وهما في ديوانه : ٤٨٨ ، والكتاب : ٤/ ٢٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢/ ٣٥٢ ورواية الديوان وابن السيرافي :

* من طلل أمسى تخال الصحفن *

وأما الثالث : فأن تجرى القوافي مجراها في الكلام اذا لم يترنموا ، كقوله :(١)

(٢)
* أقلي اللوم عاذل والعتاب *

حذف الألف للعلم أنها في أصل البناء ،لأن التقطيع :

أقلل للو ،معاذل ول ،عتابا(٣) مفاعيلن ، مفاعيلن ، فعولن

ثم قال : (ودخول الالف واللام عليها)(٤).

الألف واللام على سبعة أقسام .

أحدها : أن تكون لتعريف العهد في الشخص ،وهي الداخلة على الاسم المعهود ،حقيقة أو حكما .

والثاني : أن تكون لتعريف العهد في الجنس ،وهي الداخلة / على الاسم الذى يراد به العموم والشمول(٥) كقولهم : الرجل خير من المرأة ،أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ،ومنه قوله تعالى : * ان الانسان لفي خسر * الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات * دليله الاستثناء منه ،ومنه أيضا قولهم :أهلك الناس الدرهم البيض ،والدينار الصفر ،أى هذا الجنس . ١٥

والثالث : أن تكون(٦) لتعريف الحضور ،وهي الداخلة على الاسم الذى يقتضى الكلام حضوره ،كقولك : هذا الرجل ،ويا أيها الرجل(٧) ، والآن ،في أحد القولين .

والرابع : أن تكون للمح الصفة ، وهي الداخلة على الاسم

---

(١) البيت لجرير بن عطية ،وهوفي ديوانه بشرح الصاوى : ٦٤ ،والكتاب : ٤/ ٢٥ ، والنوادر : ١٢٧ والمقتضب : ١/ ٢٤٠ ،والخصائص ١/ ١٧١ ، ٢/ ٩٦ ،وشرح المفصل : ٩/ ٣٣ . وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١٠ ،والمغنى : ٤٤٧ ،والخزانة : ١/ ٣٤ .

(٢) فتحة الباء من "الأصل" وانظر الكتاب : ٤/ ٢٠٨ وكان حق هذه الباء السكون ،لأنه موقوف عليها .

(٣) ورد تقطيع هذا الشطر في "ح" هكذا "أقلل لوم عاذل ولمتابا" وهوخطأ .

(٤) الجمل : ٢ .

(٥) في "ح" "الشمول والعموم".

(٦) ساقطة من "ح" .

(٧) انظر الجنى الداني : ٢١٨ . والمغني : ٧٢ .

المنقول من الصفة أو المصدر ،نحو : الحارث والفضل ،وكأنها دخلت لتحقيق المعنى المفهوم منه قبل النقل.(١)

الخامس : أن تكون زائدة ،وهي الداخلة على الحال ،في نحو قولهم : ادخلوا الأول فالأول(٢) ،وعلى التمييز في نحو قولهم : ما فعلت العشرون الدرهم(٣) ،لأنهما لا يكونان الانكرتين ،ومن ذلك الألف واللام في الأسماء الموصولة(٤) نحو : الذى ،والتي ،في مذهب الفارسي(٥) وأتباعه ،لأنها انما تعرفت عنده بالصلة ، بدلالة أن فيها ما ليس فيه ألف ولام ،نحو : من ،و ما ،وأما أبو الحسن فانها عنده للتعريف ،تمسكا بأصلها ،(٦) وأما "من" و "ما" ففي معنى ما فيه الألف واللام.

والسادس : أن تكون موصولة ،وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول ،كالضارب(٧) والمضروب ، وهل هي حرف موصول ،أو اسم موصول ، أو حرف غير موصول ،بل لمجرد التعريف بمنزلتها في الرجل ،أو مختصرة من "الذى" ؟ أربعة أقوال(٨) ،الأول للمازني ،والثاني لأبي القاسم الزجاجي وجماعة ، والثالث لأبي الحسن ،والرابع للزمخشرى ،وتحقيق ذلك في موضعه.

والسابع : أن تكون غالبة ،وهي الداخلة على الاسم النكرة للتعريف، ثم تغلب عليه على طريق اللزوم ،نحو النجم للثريا ،وزاد بعضهم أن تكون للتعظيم نحو : أنت الرجل علما وفهما ،معناه أنت الكامل ،وزاد آخرون أن تكون عوضا من تعريف العلمية ، في نحو الزيدين والزيدين ،والصحيح أن الألف واللام هنا ،بمنزلتها في الرجلين لتعريف العهد .

---

(١) انظر الجنى الداني : ٢١٨.

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٣٩٨ ،والمغني : ٧٦.

(٣)

(٤) في "ح" "الموصوفة" خطأ.

(٥) الايضاح : ٥٧ ،وانظر اللسان "لذا" ١٥/ ٢٤٥ ،وشرح الرضي : ٢/ ٣٦ . والمغني : ٧٤ ،والجنى الداني : ٢١٩ .

(٦) في "ح" "بالأصل" وانظر قول أبي الحسن في شرح الجزولية للأبذى : ١/ ٤٤٠ ،وهمع الهوامع : ١/ ٢٩١.

(٧) في "ح" "نحو الضارب".

(٨) انظر بعض هذه الآراء في شرح الرضي : ٢/ ٣٧.

ثم قال : (والنعت)[١].

النعت من خصائص الأسماء ، وانما لم يكن في الأفعال ، لأنه خبر عن المنعوت في المعنى . وليست الأفعال مما يخبر عنها . وقد تقدم وجه امتناع الاخبار عن الأفعال .

ثم قال : (والتصغير)[٢].

التصغير جار مجرى النعت ، لأن الاسم المصغر في معنى الموصوف، والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : أن الاسم الممنوع جمعه جمع سلامة جائز جمعه اذا صغر كقولك[٣] : رجيلون ، ودريهمات من جهة أن التصغير أدخله في باب الوصف .

والثاني : أن اسم الفاعل اذا صغر ، لا يعمل كما أنه اذا وصف لا يعمل ، وأما قولهم في " ما أملحَ زيدا " ، " ما أُمَيلِحَ زيدا "[٤] فشاذ ، ووجه ذلك شبهه بأفعل التفضيل في المعنى ، وفي عدم تصرف اللفظ بحسب الزمان ، و[٥] في الوزن ، وفي أن فيه ضميرا غير مستعمل اظهاره ، ومع هذا فليس المراد بالتصغير نفس الفعل ، وانما المراد بذلك الموصوف بالملاحة ، كأنك قلت : زيد مليح جدا ، ونظير ذلك علامة التأنيث نحو : قامت هند ، فانها لحقت الفعل ، والمراد غيره . ومن تلك المشابهة سرى له التصحيح نحو : ما أقوله وما أبيعه[٦] .

ثم قال : (والنداء)[٧].

النداء[٧] من خصائص الأسماء ، وإنّما لم يكن في الأفعال ،

---

(١) الجمل : ٢٠ (٢) الجمل : ٢٠

(٣) في "ح" كقوله . (٤) "الواو" ساقطة من "ح".
لأن تصغير الفعل غير جائز وكذلك فعل التعجب ، ولكنهم أرادوا تصغير الضمير وهو فاعل فعل التعجب ، ولما لم يجز تصغير الضمير ، ولا تصغير ما يعود عليه الضمير وهو "ما" ولم يصغروا المفعول ، لأن تصغيره يؤدي الى تصغير في غير الملاحة ، فلذلك صغر الفعل . انظر شرح المفصل : ٥/١٣٦.

(٥) "الواو" ساقطة من "ح".

(٦) انظر البسيط : ١٨٠ وشرح المفصل ٧/١٤٣.

(٧) مطموستان في "ح".

لأن المنادى مفعول به ،والفعل لا يكون مفعولاً؛لأن المفعول مخبر عنه في (١) المعنى ،والفعل لا يخبر عنه ،وقد تقدم وجه ذلك ،فان دخل حرف النداء على الفعل ،أو على الجملة ،أو على الحرف (٢) ،فمذهبان (٣) :

أحدهما : اعتقاد حذف المنادى .

والثاني : أن الحرف لمجرد التنبيه ،من غير اعتقاد حذف ، وهذا (٤) المأخذ أقرب من تكلف حذف بعد حذف ،مع صحة المعنى .

ثم قال : (وتنفرد الأفعال بالجزم) (٥) .

الجزم في اللغة هو القطع ،وبهذا المعنى هو عند النحاة ، لأن الجازم يقطع من الكلمة شيئا ،اما حركة ،واما حرفا ، وهذا هو الذى يختص بالأفعال .

وأما ما يكون على صورة الجزم ،وليس عن عامل ،فانه يكون في الكلم الثلاث ،نحو " كم " ، و " اضرب " ، و " من " ،والنحويون يخصون ما يحدث في آخر الكلم عن عامل باسم ،وما يكون فيها دون عامل باسم آخر ،فيقولون : القاب الاعراب أربعة : رفع،ونصب ،وجر ، وجزم ،وألقاب البناء أربعة : ضم ،وفتح ،وكسر ،ووقف ،أخذا من قول سيبويه : وأواخر الكلم تجرى على ثمانية مجار ،على الرفع والنصب والجر والجزم ، / والضم ١٦
والفتح والكسر والوقف (٦) ، فالصور متشابهة والمقاصد مختلفة ،وسيعود القول في ذلك بأشبع من هذا في باب المعرب والمبني ،ان شاء الله تعالى .

ثم قال : (والتصرف) (٧) .

يريد بالتصرف هنا اختلاف الأبنية بحسب الأزمنة ،وموافقتها لها،لا بد من ذلك ، وبيان ذلك أن التصرف وعدمه في استعمال النحاة

---

(١) قوله " مخبر عنه في " طمست في " ح ".
(٢) " أو على الحرف " مطموسة من " ح ".
(٣) انظر في ذلك رصف المباني : ٤٥٣ ،والجنى الداني : ٣٤٩.
(٤) مطموسة في " ح ".
(٥) الجمل : ٢.
(٦) الكتاب : ١/١٣.
(٧) الجمل : ٢.

على ضربين : ضرب يختص بالأسماء ،وضرب يختص بالأفعال ،فيقولون : الأسماء على ضربين ،متصرف وغير متصرف ،فالمتصرف ما استعمل على وجهين فأكثر ،نحو زيد ، فانه يستعمل فاعلا ،ومفعولا ،وغير ذلك ،وغير المتصرف ما اقتصر به على وجه واحدٍ ،نحو : سبحان الله، فانه لا يستعمل الا منتصباً على المصدر ،بفعل غير مستعمل إظهاره ،ونحو "أيمن الله" فانه لا يستعمل الا مبتدأ ،ونحو "يا فل" و"يا هناه" و"يا لكاع" فانها مخصوصة بالنداء ،ونحو "سحر" اذا كان مجردا من يوم بعينه ، فانه لا يكون الا ظرفا .

ويقولون : الافعال على ضربين ،متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف ما اختلف لفظه بحسب الزمان ،كضرب وقام وقعد (١) ،وغير المتصرف ما استعمل على شكل واحد ولم يطابق لفظه ما يراد به من الزمان ،وجملة ذلك خمسة أفعال : "عسى" ،و"نعم" ،و"بئس" ،و"ليس" وفعل التعجب ،وأما "حبذا" فالصحيح أنه اسم ،وهو ظاهر مذهب سيبويه والخليل (٢) ، وسيأتي الكلام فيه في بابه ان شاء الله تعالى. (٣)

ثم قال : (وإنَّما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة يلزمها حركة وتنوين (٤)).

يحتمل أن يريد بهذا الكلام ،الأسماء التي لا تتصرف (٥) ،لأنها لما حملت على الأفعال في منع الجر والتنوين لشبهها بها ،كان ينبغي أن تجزم حملا عليها ،فأجاب على امتناع ذلك (٦) بقوله : لأنها متمكنة يلزمها حركة وتنوين ،فكأنَّه يقول : لو جزمت لتوالي عليها اخلال بحذف الحركة ، للجازم ،واخلال بحذف التنوين ، لشبه الفعل ،وهذا إجحاف كثير. (٧)

---

(١) معنى التصرف في الأسماء والأفعال ذكره ابن ابي الربيع في البسيط : ١٨١ ،وتبدو استفادة ابن الفخار منه.

(٢) انظر الكتاب : ٢/ ١٨٠. (٣) انظر ص

(٤) الجمل : ٢.

(٥) في "الاصل" "تتصرف" بتائين وهوتصحيف.

(٦) في "ح" عن.

(٧) قال سيبويه : "وليس للاسماء جزمٌ لتمكنها ،وللحاق التنوين ، فاذا ذهب التنوين لم يَجْمعوا على الاسم ذهابَه وذهابَ الحركة" الكتاب ١/ ١٤ وانظر شرح ابن عصفور : ١/ ١١٥.

فان قلت : ومن أين يلزم التنوين الأسماء التي لا تنصرف.

فالجواب : أنها وان لم تكن منونة لفظا فانها في نية التنوين ، ألا ترى أن الشاعر اذا اضْطُرَّ أَظْهر ما كان في النية (١) ؟ ولا يُفْعَل ذلك فيه اذا كان بالألف واللام؛ لأنه إذ ذاك ليس في نية تنوين أصلا. (٢)

ويحتمل أن يريد بذلك الكلام الأسماء المعربة مطلقا ،فتكون علة امتناع الجزم من غير المنصرف ما تقدم ،وعلة امتناعه من المنصرف اذهاب شيئين ؛

أحدهما : اذهاب الحركة (٣) للجازم .

والآخر : اذهاب التنوين بذهاب الحركة ،(٣-) اذ كان التنوين تابعا للحركة ،واستبعد بعض المتأخرين (٤) أن يسأل عن الأسماء المنصرفة لم لم تجزم ؟ وقال : هو خُلْفٌ ،والجواب عنه تكلف لا يحتاج اليه ،لأن المعاني قد استغرقتها الحركات الثلاث ،فالضمة دليل الفاعلية ،والفتحة دليل المفعولية ،والكسرة دليل الاضافة ،ولا سبيل الى معنى رابع فيكون الجزم دليلا عليه .

قال : فان قلت : انما كان يكون الجزم بدل واحدة من الحركات الثلاث ،فهو أيضا خُلْفٌ ،لأنه سؤال عن مبادئ اللغات فلا يلزم ،وليس لذلك عنده وجه ، الا أن يكون السؤال عن الأسماء التي لا تنصرف فقط ،لأنها لما أشبهت الأفعال ،أمكن أن يسأل عنها لِمَ لَمْ تجزم ؟ فيكون الجواب ما تقدم .

وليس ما استبعده هذا المتأخر ببعيد ويلزمه الا يعلل شيئا من العربية ،بل يقول في ذلك كله : سؤال عن مبادئ اللغات وهو خُلْفٌ ،وانما يقال : سؤال عن مبادئ اللغات فيما لا يوجد له وجه ،وأما اذا وجد له وجه مناسب فلا يقال فيه ذلك (٥) . هذا هو التحقيق في ذلك والله أعلم.

---

(١) انظر أمثلة ذلك في ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢ ومابعدها . وقد ورد أيضا أن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف.

(٢) ساقطة من "ح" . (٣-٣) ساقط من "ح".

(٤) هو ابن الطراوة انظر نتائج الفكر للسهيلي : ٩١.

(٥) انظر : البسيط : ١/١٨٢ ومابعدها فقد استفاد منه كثيرا .

وقد قال سيبويه : قف حيث وقفوا ثم فسر ،اشارة الى مثل هذا .

وعلل بعض المتأخرين امتناع الجزم من الأسماء بأن جوازم الأفعال لا معنى لها في الأسماء ،وهذا ضعيف ، لأن الجزم فيها انما كان يكون بجوازم مغايرة لجوازم الأفعال ،لأنه قد (١) تقرر أن عوامل الأفعال خلاف عوامل الاسماء وبالعكس ،فالقول في ذلك ما تقدم . والله أعلم.

ثم قال : (وانما لم تخفض الأفعال ، لأن الخفض لا يكون الا بالاضافة)(٢).

معناه أن الاضافة ـ التي يحل الثاني فيها من الأول محل تنوينه ـ لا تصلح في الأفعال لأمرين.

أحدهما : أن الأفعال أدلة على الأحداث ،ولا يضاف الى الدليل ، الا اذا كانت دلالته مطابقة ،كزيد وعمرو ،وأما الفعل فدلالته على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة(٣) ، فلذلك لم ينزل منزلة المدلول عليه ، فلو أضفت الى الفعل لكنت قد أخبرت عنه ،اذ كانت الاضافة / خبرا في المعنى ، ١٧ ففيه من الفساد ما ترى .

والثاني : أن الاضافة الى الفعل منافية للغرض ،وذلك أن المقصود من الاضافة تخصيص الأول وتعريفه(٤) ، ولا يحصل شيء من ذلك بالاضافة الى الأفعال ؛ إذ(٥) كان مدلولها بالضمن نوعا ،وذلك النوع لا لفظ له ، لأنه غير متصور ،لاستبهامه ،فالاضافة اليه مستحيلة ،اذ كان مجهولا غير محاط به ،والفعل هو الذى دل عليه ،فقد تناقض الأمر ،وكل واحد من هذين التعليلين يتنزل عليه كلام أبي القاسم(٦) ،وتنزيله على الأول أبين والله أعلم .

---

(١) مكررة في "ح" . (٢) الجمل : ٢.

(٣) هذا الدليل للأخفش ،انظر الايضاح للزجاجي : ١٠٩ ،وقد ضعف هذا الدليل ابن بزيزة بأن الأسماء أيضا أدلة على مدلولاتها وليست هي الشيء بعينه ،انظر شرح الجمل له : ١٦.

(٤) كذا في كلتا النسختين ،والأوضح أن يقول : "أو تعريفه" ،لأن التعريف غير التخصيص . (٥) في "الاصل" "اذا" خطأ.

(٦) هذان التعليلان ذكرهما ابن أبي الربيع انظر البسيط : ١٨٣ ، ١٨٤ ،وانظر نتائج الفكر : ٩٣ ، ٩٤.

ثم قال : (لأن الافعال لا تملك شيئا ولا تستحقه)[١].

هذا التعليل قاصر ،لأنه إنما يتناولُ الخفضَ الذي هو على طريقة الملك والاستحقاق ،ولا يتناول الخفضَ الذي يكونُ بالحروفِ ،فلمّا كانَ الأمر كذلك ، وجب أن يحمل كلامه على أنه أجاب عن موضع السؤال ،وهو أنَّ الأفعال المضارعة للأسماء قد أضيف اليها أسماء الزمان ،ولم تخفض كقوله سبحانه : ﴿ هذا[٢] يومُ يَنْفعُ الصادِقينَ صِدْقُهُم ﴾ فانفصل[٣] بما تقدم، وقد كان يمكن أن يحمل قوله : " لأن الخفض لا يكون الا بالاضافة - على اطلاقه ،فيكون حينئذ شاملا للاضافتين ؛ الاضافة بالأسماء والاضافة بالحروف، لولا قوله بعد ، " لأن الأفعال لا تملك شيئا ولا تستحقه " لكن يمكن أن يكون قد خص أحد قسمي الاضافة بالتعليل ،وأضرب عن الآخر؛لبيان امتناع ذلك فيه ؛إذ كان اتصال الحرف الجار بالمجرور أشد من اتصال المضاف بالمضاف اليه مع أن الحرف يستدعي ما يتشبث[٤] به ،والفعل لا يتحمل الزيادة لثقله ، فلما كان امتناع الاضافة بالحروف الجارة متضحا بينا أعرض عن التنبيه عليه ،ونبه على[٥] الأخفى . فتأمل هذه المآخذ فانها حسنة ان شاء الله.

وأما "الهاء" من "تستحقه" فتحتمل أن تعود على "شيئا"[٦] ويحتمل أن تعود على الملك المفهوم من " تملك " ،والأول أوجه من أربعة أوجه.

أحدها : أن "شيئا" أقرب اليه.

والثاني : أنه ملفوظ به ،ومراعاة الأقرب والملفوظ به أولى من مراعاة الأبعد وغير الملفوظ به.

---

(١) الجمل : ٢.
(٢) ساقطة من "ح" والاية من سورة المائدة : ١١٩.
(٣) في "ح" ،" فالفعل " وهو تحريف.
(٤) في هامش الاصل من نسخة أخرى " يتشبه " وهو تحريف.
(٥) في "الاصل" "عن" والاولى ما أثبت من "ح".
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٥٥.

والثالث : أن الكلام حينئذ يفهم أن الاضافة تكون على وجهين ، على جهة الملك ،نحو غلام زيد ،ودار عمرو ،وعلى جهة الاستحقاق ، نحو حصير المسجد ،وباب الدار ،ولو أعدتَ الضميرَ على مدلولِ "تملك" لم يعد الكلام إلاّ إضَافةً واحدة ،اذ التقدير حينئذ لا تملك شيئا ولا تستحق أن تملك شيئا (١) ،وقد تقرر أن الاضافة تكون على ذينك الوجهين المذكورين ، فالاشارة اليهما أولى .

الرابع : أن عودة الضمير على مدلول "تملك" يصير ما اتصل به توكيدا ، اذ كان الغرض حاصلا دونه ،وحمل الكلام على التأسيس اذا أمكن ،أولى من حمله على التأكيد (٢) .

وهذا الوجه الرابع فيه نظر ،وذلك أن قوله : "لأنها لا تملك شيئا" لا يستلزم نفي استحقاق الملك عنها ولا بد ،ألا ترى أنك تقول : زيد لا يملك شيئا وهو أهل أن يملك ،وتقول ذلك فيه ،وليس أهلا للملك ، فلما كان قوله : "لأنها لا تملك شيئا" يحتمل هذين الاحتمالين استظهر على رفع أحدهما بقوله : "ولا تستحق أن تملك" ، فلم يكن توكيدا ،كما قال بعض الشراح ،واذا لم يكن توكيدا كان عده في جملة الترجيحات غير مستقيم (٣) . والله أعلم.

فصل : اختار بعض المتأولين ،أن يكون الضمير من "تستحقه" للملك المفهوم من "تملك" ،كأنه قال : لا تملك شيئا ،ولا تستحق أن تملك ،وانما ذهب الى ذلك ، لأن عودته على قوله : "شيئا" تعطي نفي الاستحقاق عن الأفعال ،حتى كأنه قال : لا تملك شيئا ولا تستحق شيئا على الاطلاق ،وهذا غير مستقيم ،لأنها تستحق أحكامها الخاصة والمشتركة ،كالبناء ،والاعراب ،والتصرف ،وغير ذلك من احكامها ، واذا كان الضمير للملك المفهوم من "تملك" توجه النفي على الملك بانفراده ،وذلك مستقيم فكان أولى .

---

(١) في "ح" ذلك الشيء .

(٢) هذه الأربعة الأوجه ذكرها بن أبي الربيع في البسيط : ١٨٥ ومابعدها .

(٣) من قوله : "وهذا الوجه الرابع" الى نهاية الباب ساقط من "ح" .

والجواب عن هذا الالزام : أن معنى قوله : " لا تملك شيئا ولا تستحقه " ،أي لا تملك شيئا على حد ما تملكه الأسماء ،ولا تستحق شيئا على حد ما تستحقه الأسماء (١) ،وذلك أن اضافة الملك تتضمن الاخبار عن المضاف اليه ،بأنه يملك المضاف ،واضافة الاستحقاق تتضمن أيضا الاخبار على المضاف اليه بأنه يستحق المضاف ،والأفعال لا يتصور الاخبار عنها على وجه من ذينك الوجهين ،واليه الاشارة بقوله : ولا معنى للاضافة إلى الأفعال والله أعلم.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١٥.

الكلام على هذه الترجمة من وجهين :

أحدهما : فيما يجوز في "معرفة".

والثاني : في اضافة "علامات" الى "الاعراب".

أما "معرفة" فيتصور تنوينُها واضافتُها .

أما اضافتها فبينة ،وأما تنوينها فمع نصب "العلامات" ورفعها ، فأما النصب فعلى المفعول به ،والتقدير : باب أن تعرف علامات الاعراب، نظير قوله تعالى : ﴿ أو اطعام في يوم ذى مسغبة ﴿ يتيما ﴾ (١) والمصدر المنون ينصب اتفاقا (٢) ،وهل يضمر فيه الفاعل أويحذف معه ؟ قولان ، كلاهما صحيح في القياس ،وبسط ذلك في موضعه.

وأما رفع "العلامات" فعلى المفعول الذى لم يسم فاعله ،تقديره: : باب أن تعرف علامات الاعراب ،وهي مسألة خلافية ،فالفارسي يجيـــز تقدير المصدر بأن وفعل المفعول (٢) ، وابن أبي العافية (٣) يمنـــع ذلك ، ولعل ذلك يذكر بعد ،ان شاء الله تعالى .

وأما اضافة "العلامات" الى "الاعراب" فان بيان ذلك ثان عن معرفة الاعراب ،وقد تقدم أن فيه قولين :

أحدهما : أن الاعراب عبارة عن الحركات التي في أواخر الكلمات المعربة وما في حكمها .

والثاني : أن الاعراب وصف يلحق الكلمة المعربة ،وهو كونها مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة ،والحركات أمارات على ذلك.

---

(١) سورة البلد : ١٤.

(٢) الكتاب : ١/١٨٩ - ١٩٠ ،والايضاح : ١٥٥.

(٣) ابن أبي العافية هو : محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة الازدى أبو بكر الكتندى شيخ فقيه اديب بارع عارف بالعربية واللغة ، كتب عن بعض الولاة بمالقة سمع عن أبي بكر ابن العربي وغيره وأخذ عنه ابناء حوط الله وغيرهم وقد تنسك وانقطع للاعمال الخيرة توفى سنة ٦٤٣ ،أو ٦٤٤ وكان مولده سنة ٥٠٧ ، الذيل والتكملة : ٦/٣٤٩ ،بغية الوعاة : ١/١٥٤.

فعلى هذا القول الثاني لا اشكال في اضافة العلامات الى الاعراب، لأنه أضاف الشيء الى غيره.

وأما على القول الأول، فالاعتراض وارد عليه [١] ؛ لأنه قد أضاف الشيء الى نفسه ؛ اذ كانت العلامات عبارة عن الاعراب والإعراب عبارة عن علامات، والشيء لا يضاف الى نفسه.

والجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون من باب اضافة العام الى الخاص، ألا ترى أن لفظ " علامات " ينطلق في استعمال النحاة على أشياء متعددة، منها علامة التصغير، ومنها علامة التكسير، ومنها علامة البناء، ومنها علامة التأنيث، ومنها علامة الاعراب، ومنها علامة التثنية، وعلامة الجمع الذى على حدها، فاضافة العلامات الى الاعراب من حيث قصد رفع هذا الاشتراك، بمنزلة قولهم : عِرق النَّسَا، ودقيقُ الحُوَّارَى.

والثاني : أن غرضه بيانُ أنواعِ كلٍّ من أنواع الإعراب ؛ إذ كان الاعراب جنسا للرفع والنصب والجر والجزم، وكل واحد من هذه الأربعة جنس لما تحته، فتكون العلامات على هذا التنزيل، واقعة على أنواع نوع الاعراب، فكأنه قال : باب معرفة أنواع الرفع، وأنواع النصب، وأنواع الجر، وأنواع الجزم، فأضاف العلامات الى الاعراب، من حيث قصد بها أنواع نوع الاعراب، والله أعلم. [٢]

ثم قال : (للرفع أربع علامات، الضمة والواو والألف والنون). [٣]

أما الضمة فيرفع بها أربعة أنواع :

أحدها : الاسم المفرد، كزيد وعمرو، وعبدالله.

والثاني : جمع التكسير وهو ما تغير فيه بناء الواحد، بزيادة كثوب وأثواب، أو نقصان كمثال ومثل، وكتاب وكتب، او بزيادة ونقصان كرغيف ورغفان، أو بتغيير حركة، لفظا، كسقف وسقف، أو تقديرا كالفُلْكِ فى

---

(١) "عليه" ساقطة من "ح".
(٢) هذان الوجهان ذكرهما ابن أبي الربيع في البسيط : ١٨٧.
(٣) الجمل : ٣.

في جمع الفُلْكِ ،وبسط ذلك في آخر الكتاب ان شاء الله.

والثالث : الجمع المؤنث السالم : وهو المجموع بالألف والتاء المزيدتين ،كالهندات ،والزينبات ،والطَّلَحاتِ.

والرابع : الفعل المضارع الذى لم يلحقه من آخره شيء ،كيضرب ويذهب .

وأما الواو فيرفع بها نوعان :

أحدهما : الجمع المذكر السالم كقولك : الزيدون والعمرون ، والجارى مجراه ،كقولك عشرون وثلاثون.

والثاني : الأسماء الستة : وهي أخوك ،وأبوك ،وفوك ،وذو مال ،وهنوها ،وحموها ،وانما أسقط أبو القاسم منها "هنوها" ، لقلة استعماله بالحروف ،ولكثرة استعماله معربا بالحركات ،كيد ودم ،وفي التثنية والجمع الذى على حدها .

وفي الأسماء / الستة اختلاف سيأتي بيانه في آخر الباب ١٩
ان شاء الله تعالى .

وأما الألف فيرتفع بها نوع واحد ،وهو الاسم المثنى خاصة ، كقولك : الزيدان والعمران.

وأما النون فيرفع بها كل فعل مضارع لحقه من آخره ألف اثنين ، أو (١) واو جمع ،أو ياء مؤنث (٢) ،كقولك : يضربان ،ويضربون ، وتضربين يا هند .

ثم قال : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون (٣).

أما الفتحة فينصب بها ثلاثة أنواع :

---

(١) في "ح" "وواو".
(٢) في "ح" تأنيث .
(٣) الجمل : ٤.

أحدها : الاسم المفرد .

والثاني : جمع التكسير ،وقد تقدم بيانه .

والثالث : الفعل المضارع الذى لم يلحقه من آخره شيء .(١)

وأما الألف فينصب بها نوع واحد : وهو الأسماء الستة المذكورة قبل .

وأما الياء فينصب بها نوعان :

احدها : التثنية .

والثاني : الجمع المذكر الذى على حدها ،والجاري مجراه ، وقد تقدم .

وأما الكسرة فينصب بها الجمع المؤنث السالم خاصة .

وأما حذف النون فينصب به الفعل المضارع الذى رفعه بثباتها ، وقد تقدم بيانه .

ثم قال : (وللخفض ثلاث علامات : الكسرة والياء والفتحة)(٢) .

أما الكسرة فيخفض بها ثلاثة أنواع.

أحدها : الاسم المفرد المنصرف ، كزيد وعمرو.

والثاني : جمع التكسير المنصرف كالزيود والهنود .

والثالث : الجمع المؤنث السالم ،كالهندات والطلحات.(٣)

وأما الياء فيخفض بها ثلاثة أنواع :

أحدها : التثنية .

والثاني : الجمع الذى على حدها .

والثالث : الأسماء الستة .

وأما الفتحة فيخفض بها الاسم الذى لا ينصرف ، وهو ما فيه سببان من الأسباب المانعة من الصرف ، أو ما يقوم مقامهما . وسيأتي استقصاء ذلك في بابه ان شاء الله .

---

(١) تنصب الفتحة الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب أو كان معطوفا على منصوب .

(٢) الجمل : ٤ .

(٣) في "الاصل" الصالحات ،وما أثبت من "ح" ومن هامش "الاصل" عن نسخة أخرى .

ثم قال : (وللجزم علامتان السكون والحذف)[١].

أما السكون فيجزم به نوع واحد ،وهو : ما يرفع بالضمة ظاهرة من الأفعال المضارعة مطلقا .

وأما الحذف فيجزم به نوعان :

أحدهما : ما يرفع بالضمة مقدرة من معتل المضارع ،نحو : لم يخش ، ولم يغز ،ولم يرم.

والثاني : ما رفع منه بثبات النون ، نحو : لم يفعلا ،ولم يفعلوا ، ولم تفعلى يا هند .

فالحاصل أن الأسماء المعربة على خمسة أقسام :

أحدها : الاسم المفرد وجمع التكسير ،فهذان يرفعان بالضمة ، وينصبان بالفتحة ،ويخفضان بالكسرة ان كانا منصرفين ،وبالفتحة ان كانا غير منصرفين.

والثاني : الجمع المؤنث السالم ، فهذا يرفع بالضمة ،وينصب ويخفض بالكسرة .

والثالث : الأسماء الستة ، وحكمها أن ترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء .

والرابع : التثنية ،وحكمها أن ترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء.

والخامس : الجمع المذكر السالم ،وحكمه أن يرفع بالواو ،وينصب ويخفض بالياء .

وَتَحَصَّلَ أيضاً أن الأفعال المعربة على أربعة أقسام :

أحدها : الصحيح الآخر الذى لم يلحقه من آخره شيء ،فهذا يرفع بالضمة ظاهرة ،وينصب بالفتحة ظاهرة ،ويجزم بالسكون .

والثاني : المعتل الآخر بالألف ،فهذا يرفع بالضمة مقدرة ، ويجزم بالحذف ،وينصب بالفتحة مقدرة.[٢]

---

(١) الجمل : ٤.

(٢) في "ح" "وينصب بالفتحة مقدرة ،ويجزم بالحذف" تقديم وتأخير فقط.

والثالث : المعتل الآخر بالواو أو الياء ،فهذا يرفع بالضمة مقدرة ،ويجزم بالحذف ،وينصب بالفتحة ظاهرة.(١)

والرابع : ما لحقه من آخره ألف اثنين ،أو واو جمع(٢) ، أو ياء مخاطبة ،فهذا يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها.

ثم قال : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء)(٣).

انما قال : تسعة أشياء ،بعد أن قال : انها أربعَ عَشْرةَ علامة ، لأنّ بعضها مكرر ، وهي علامات النصب كلها ، ألا ترى أن كل واحدة منها في اعرابين ، فعدها أولا بأحكامها ،فكانت أربع عشرة علامة وعدها ثانيا بألفاظها فكانت تسعا.

مسألة : قوله : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء).

مشكل من جهة دخول الحذف(٤) في عموم قوله : (تسعة أشياء) وهي عدم الحرف ،والعدم عند أهل السنة ليس بشيء ، ومرادف له عند المعتزلة(٥) ، فكان بعض المذاكرين يقول : هذه نزعة إعتزالية.

والجواب : أنا لانسلم أن الحذف ها هنا عدم ؛وبيان ذلك، أن علامة الجزم في قوله : لم يغز مثلا حذف الواو ،وذلك الحذف معنى موجود من حيث هو صفة فاعل موجود ، وهو الجازم ،ألا تراه متصفا بالحذف حال وجوده ؟ نعم الحرف المحذوف معدوم في الحال ،وأما الحذف فوصف قائم بالحاذف ، فان قال قائل :لا أسلم اتصافه بالحذف مدة وجوده ،لأنّ الحذف انما وقع / في حال دخوله ،ولا يتصور امتداد الحذف ،لأنه ليس مما يمتد زمانه ،لأنه عرَضٌ مفرد ،والعرض المفرد لا يتصور بقاؤه زمانين.

---

(١) في "ح" "وينصب بالفتحة ظاهرة ،ويجزم بالحذف" تقديم وتأخير فقط.

(٢) في "ح" "جماعة". (٣) الجمل : ٦.

(٤) يعني حذف حرف العلة من الفعل المجزوم.

(٥)

فالجواب : أنه وان كان كذلك ، فان هذا الجازم تحصل له التسميةُ بالحذف ،فيتصف بأنه حاذف ،اعتبارا بأن التمادى على الفعل جار مجرى ابتدائه ، كمن حلف ألا يلبس ثوبا ، أولا يركب دابة ، وهو لابس أو راكب ،فإن تمادى على اللباس أو الركوب كان كمبتدئ ذلك ، والله أعلم.

فصل : اختلف النحاة في الأسماء الستة ، اذا كانت مفردة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم ،على سبعة مذاهب.

أحدها : أنها معربة بحركاتٍ مقدرة في أواخرها ،وأُتبع فيها ما قبلَ الآخرِ الآخرَ (١) ، فأصل : جاء أَخُوك "أَخَوُك " بفتح الخاء ، فأُتبعت الخاء الواو ،فصار في التقدير : أَخُوُك " ثم حذفت الضمة من الواو تخفيفاً فصار "أخوك " كما ترى ،وفي النصب : رأيت أخاك ،وأصله "أَخَوَك "فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي الخفض : مررت بأخِيْك وأصله "مررت بأخَوِك " فأتبعت الخاء الواو فصار "بأخوك " ،ثم حذفت كسرة الواو تخفيفاً ، فصار في التقدير " بأخوك " بواوٍ ساكنةٍ بعد كسرةٍ ،فانقلبت لذلك " ياء " فصار "بأخيك " كما ترى. (١)

الثاني : أنها معربة بالحروف ، على ظاهر كلام أبي القاسم ، وأبي علي في أول ("الايضاح " (٢) ، وهذا المذهب إن كان على معنى أن هذه الحروف علامات للاعراب ،أى علامات يُعْرَفُ بها استحقاقُ المعرَبِ للاعراب ،من غير أن يكن في أنفسهن إعراباً ، فصحيح .

وان كان على معنى أنها اعرابٌ محض ، ففير صحيح من جهة بقاءِ "فيك " و "ذِي مال "على حرف واحد ،لأنَّ الاعرابَ المحضَ زائدٌ على الكلمةِ ،ولا يوجد اسم ظاهر معرب على حرف واحد غالبا (٣) . وكان

---

(١) هو مذهب سيبويه والفارسي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام ، همع الهوامع : ١/ ١٢٤ ،وانظر المسألة في البسيط : ١/ ٣٨.

(٢) الايضاح : ١٢ ،وهو أيضا رأى قُطْرُبٍ والفراء والزيادى وهشام الضرير ،أسرار العربية :٢٣ ،وهمع الهوامع : ١/ ١٢٣-١٢٤.

(٣) ومثل هذا قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ١٢١ ،والسيوطي في همع الهوامع : ١/ ١٢٤ ،وقال ابن الشجرى في الأمالي : ٢/ ٣٩ : انه معدوم في الاسماء الظاهرة ،وذكر المبرد في المقتضب ١/ ٣٧٥ أنه قد لحَّن كثير من الناس العجاجَ في قوله : ===

بعض المذاكرين يرد هذا المذهب أيضا بأمر آخر ،وهو : اختلاف علامة الاعراب على الكلمة الواحدة ،وذلك أنها في حالة الافراد معربة بالحركات، وفي حالة الاضافة معربة بالحروف على هذا المذهب ،ولا نظير لذلك.

فأجيب بأنها في ذلك ،بمنزلة التثنية والجمع ،الذى على حد التثنية(١) ، على سبيل التوطئة ،ألا ترى أن اعراب المفرد منها مخالف لاعرابهما ؟

فأجاب : بأن الفرق بينهما أنه لما اختلف معناهما اختلف إعرابهما ، ألا ترى أن المفرد يدل على معنى مفرد ،فلما لحقته الزيادة صار يدل على معنيين أو معان ،فصارت علامة الاعراب اذ ذاك تابعة لهذا المعنى ؟.

فأجيب : بأن كلامنا إنما هو في مجرد الألفاظ ،وعلامة الاعراب إنما هي أمر لفظي ، فقد يختلف المعنى ويتحد الاعراب ، كجموع التكسير مع واحدها ،فليس اختلاف المعنى موجبا لاختلاف الاعراب ،اذ لو كان كذلك لوجب أن يختلف إعراب كل ما يختلف معناه ،ولما لم يكن كذلك ، لم يكن فيما أورده هذا الراد كبير دليل ،وهذا واضح ان شاء الله.

الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف اشباع(٢) ، فيكون اعرابها في حالتي افرادها واضافتها جاريا على أسلوب واحد ،وهذا المذهب غير مستقيم من وجهين(٣) :

أحدهما : بقاء " فوك " و" ذو مال " على حرف واحد ، على ما تقدم ،اذ الحرف المشبع زائد على الكلمة.

والثاني : أن الاشباع لا يكون الا في الشعر المبنى على الضرائر.

=== * خالط من سلمى خياشيم وفا *
وقال هو : انه ضرورة.

(١) في "ح" "الذى على حدها".

(٢) اى أن الحركات لما أشبعت نشأت منها الحروف ،وهو رأى المازني والزجاج ،انظر شرح الرضي : ١/ ٢٧ وهمع الهوامع : ١/ ١٢٥.

(٣) انظر هذين الوجهين في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٢٠ والبسيط : ١٩٤ ،وهمع الهوامع : ١/ ١٢٥.

الرابع : أنها معربة بشيئين : بالحركات والحروف معا ،(١) ووجه ذلك أنه لما رأى الحركات والحروف تختلف باختلاف العامل على السبيل المعهودة في الاعراب المحض ، جعل ذلك اعرابا ،وهذا غير مستقيم من وجهين :(٢)

أحدهما : بقاء " فوك " و" ذومال " على حرف واحد ،وان كانت النسبة حقيقية .

والثاني : عدم النظير ؛لأنه لا يوجد ما يعرب باعرابين ؛ لأنّ المراد حاصل بأحدهما ،فلا معنى لتكلف ما لا يحتاج إليه .

الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر ، منقولة من الآخر (٣) ، اعتباراً باختلافها بحسب العامل ؛ولأنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ،وهذا غير مستقيم ،فان نقل حركات الاعراب مخصوص بالوقف ،ولا يكون الى متحرك ، وليس ذلك هنا ، فكان غير مستقيم.(٤)

السادس : أنها معربة بالتغير والانقلاب ،ووجه ذلك أن التغير / والانقلاب (٥) صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمنزلة الحركة في الدال من " زيد " مثلا .

ويرد على هذا الخروج عن النظائر ،اذ ليس في المفردات ما يعرب هكذا .

السابع : سمعت بعض الاشياخ يحكيه عن ابن الطراوة ، وذلك أنه جعل الاسماء الستة على قسمين : قسم يعرب بالحروف ، وذلك أربعة أسماء : أخوك ،وأبوك ،وحموك ،وهنوها .

---

(١) نسبه المبرد في المقتضب : ٢/ ١٥٣ ،وابن الانبارى في الإنصاف: ١٧ ، والرضي في شرح الكافية : ١/ ٢٧ للكوفيين . وينسب للكسائي والفراء انظر امالي ابن الشجرى ٢/ ٤٠ ،وهمع الهوامع : ١/ ١٢٥.

(٢) انظر البسيط : ١٩٤.

(٣) صاحب هذا الرأى هو الربعي . انظر شرح الرضي : ١/ ٢٧ ، وشرح ابن يعيش : ١/ ٥٢ ،ومنهج السالك : ٧ ،وهمع الهوامع : ١/ ١٢٥.

(٤) انظر البسيط : ١٩٤.

(٥) من هنا في نسخة الاصل سقط ترقيم صفحتين ،ووضعت أرقامهما لما بعدهما .

وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف ،وذلك فوك ،وذومال ، وإنَّما فعل ذلك من قِبَل أنَّه لو جعل هذين معربين بالحروف ،كالقسم الأول ،للزم بقاؤهما على حرف واحد ، وليس ذلك في القسم الأول .

والجواب : أن هذه دعوى لا دليل عليها ، والأولى في هذا الحرف أن يكون من أصل الكلمة ، والزيادة على خلاف الأصول (١) ،وهذه الأسماء من باب واحد ، فاجراؤها كلها على أسلوب واحد واجب ،وهو الصواب ان شاء الله .

والصحيح من هذه الأقوال ،وهو ظاهرُ مذهب سيبويه (٢) ، ونَصُّ أبي علي في النصف الثاني من "الايضاح" (٣) ،وإنما أتبع فيها ما قبل الآخر ،الآخر اشعاراً بأن هذا الحرف المتبع لما بعده قد كان محل اعراب في حالة الافراد ،ولهذا النحو نظائر ،قالوا : أنا أجوءُ ك (٤) ،في أجيئك ،ومثله أيضا : ابنمٌ ،وابنَماً، ابْنِمٍ (٥) ،فان قلت : انما ينطبق هذا التوجيه على غير "فيك" و" ذى مال" ،ألا ترى أن الفاء من "فيك" والذال من "ذى مال" لم يكونا قط حرفي اعراب ،فما وجه الاتباع فيهما ؟

فالجواب : أن وجه ذلك مجرد الحمل على نظائرهما ،لأنها كُلَّها من باب واحد ،فوجب أن تجرى كلها على أسلوب واحد ،والله أعلم.

فصل : في أوزان هذه الأسماء ولغاتها .

أما أوزانها فهي كلها فعل كجمل ، الا فوك ، اتفاقا ،وذو مال عند الخليل (٦) ،واستدل سيبويه على ذلك بأمرين : أحدهما الجمع

---

(١) في "ح" "الوصول" .
(٢) انظر الكتاب :٣/٣٥٩.
(٣) انظر التكملة للفارسي : ٢٣٤ ، ٢٥٠ . وانظر أيضا أمالي ابن الشجرى :٢/٤١.
(٤) انظر الكتاب : ٤/١٤٦ ، ٢٧٣.
(٥) التكملة لابي على الفارسي :٢٣٤ ، وأمالي ابن الشجرى :٢/٤٠.
(٦) "ذو" عند الخليل "ذوّ" بتشديد الواو على وزن فعل بسكون العين الكتاب : ٣/٢٦٣ وانظر شرح السيرافي :

على أفعال ،و[١] الثاني تحرك الأول منها بالفتح[٢] ،فالجمع على أفعال يمنع أن يكون فَعْلاً كَنَسْر ،وتحرك الأول بالفتح يمنع أن يكون فُعْلا كقُفْل ،أو فِعْلا كحِمْل ،فلم يبق الا أن يكون فعلا كجمل ،أو فعلا مثل كَتِف ،أو فَعُلا مثل عَضُد ،والأول أكثر من هذين ، لكون الفتحة أخف الحركات .

وقد استدل سيبويه على أن " هنا " فعل كجمل ،بقولهم : هنوك ، كما أن استا فعل ، لقولهم : أَسْتاه ،قال : فان قيل : لعله فعل أو فعل ، فان الدليل على ذلك قولهم : سه ، ولم يقولوا : سه ولا سه[٣] ،فهذا سيبويه قد استدل على أن أستاً فَعَلٌ بأمرين : بالجمع على أفعال ،وبفتح الأول ،فلما رأى اشتراك فعل ،وفعل ، وفعل في هذا الجمع احتاج الى دليل آخر ،يزيل هذا الاشتراك ،فاستدل بفتح أوله .

فأما فوك ، فهو فعل ، كحوض لقولهم : أفواه ،لأن فعلا المعتل العين يكسَّر على أفعال[٤] والحركة لا يقدم عليها الا بدليل ، لأنها زيادة على الحرف.[٥]

وأما ذو مال فاختلف فيه سيبويه والخليل ،فذهب سيبويه الى أنه فعل كجمل ،واستدل على ذلك بقولهم : ذواتا مال كما يقال : أبوان ، وأب فعل[٦] ،على ما قدمنا .

واضطرب المتأخرون في وجه الدليل من قولهم ذواتا مال فقال بعضهم : تحرك العين في التثنية يدل على تحركها في المفرد[٧] ،لأنَّ التثنية لا يتغير فيها عين مفردها ،ولو كانت العين ساكنة في المفرد ،بحكم الأصل ،لكانت ساكنة في التثنية ،فكنت تقول : ذيتا مال ،والأصل : ذويتا مال ،فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون ،فوقع الادغام.

---

(١) الواو ساقطة من "ح".
(٢) الكتاب : ٣/٢٦٣-٢٦٤.
(٣) الكتاب : ٣/٢٦٤.
(٤) الكتاب :٣/٢٦٤.
(٥) انظر هامش (١) من الكتاب :٣/٢٦٣ نقلا عن شرح السيرافي.
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور :٢/٣١٤.
(٧) انظر شرح ابن عصفور : ٢/٣١٤.

وقال بعضهم : ليس في هذا دليل اذ يمكن أن تكون حركت في التثنية اعتبارا بأنسها بالحركة في المفرد ،لأنها لما حذفت لام الكلمة انتقل الاعراب الى العين ،فصارت متحركة في النية ،كما أن يدا ودما لما اضطُرَّ الشاعرُ الى رد لامهما تركهما متحركين ،لاستعمالهما في الكلام (١) ، كما قال (٢) :

يديانِ بالمعروفِ عند مُحَرِّقٍ قد تمنعانك أنْ تُضَامَ وتُضْهَدا

وقال الآخر (٣) :

ولو أنا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَىٰ الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليقينِ

ويد ودم ، فعل بسكون العين ،ولكنهما لما أنسا بالحركة في المفرد تركا على حالهما لئلا يكون زوال الحركة نقضا لما قصدوا من تقوية الكلمة برد لامها ، لأن حذف الحركة تضعيفٌ لها، وهذا أصلٌ من أصول سيبويه في بابِ النسبِ فإنّ النسب عنده إلىٰ يدٍ ودمٍ وغدٍ ونحوها عند رَدّ اللام : يدوي ودموى / وغدوى ،بتحريك العين ، لكونها أنست بالحركة قبل النسب ، فبقى عليها ذلك الحكم (٤) .

وقال بعضهم : هذا (٥) استدلال صحيح ،لأنه لوكان "ذوٌ" فعلا بسكون العين ، لقيل في التثنية : ذيتا مال بالادغام ،كما تقدم ،

---

(١) انظر امالي ابن الشجرى : ٢/ ٣٤- ٣٥ .

(٢) في "الاصل" "كذلك قال" . والبيت لم اقف له على قائل وهو في المنصف : ١/ ٦٤ وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٣٥ والتبصرة : ٥٩٩ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ١٥١ ، ١٥٢ ، ٥/ ٨٣ ، ٦/ ٥ ، ١٠/ ٥٦ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٤٠ والخزانة : ٣/ ٣٤٧ ،ويروى برواية أخرى وهي :

* يديان بيضاوان عند محلّم *

(٣) البيت أورده ابن دريد في المجتنى ٩٨ ضمن ثلاثة أبيات لعلي ابن بُذّال السُّلَمِي ،وهو في المقتضب : ١/ ٢٣١ ، ٢/ ٢٣٨ ، ٣/ ١٥٣ ،والمنصف : ٢/ ١٤٨ ،وامالي ابن الشجرى : ٢/ ٣٤ ، ،والانصاف ٣٥٧ ،والتبصرة : ٥٩٩ ، ٧٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٤٠ ،والخزانة : ٣/ ٣٤٩ ،وينسب الى الفرزدق ، والأخطل ،والمُثَقِّب وليس في دواوينهم.

(٤) الكتاب : ٣/ ٣٥٨ ،وانظر التكملة للفارسي : ٢٥٠ .

(٥) في "ح" هو .

ولا يقال : انها أنست بالحركة في المفرد ،لأن تلك الحركة مقدرة غير ملفوظ بها ، بخلاف حركة يد ،ودم ،فانها ظاهرة ملفوظ بها ،وليست الظاهرة كالمقدرة ،، الظاهرة تثبت في بابي التثنية والنسب لقوتها ،والمقدرة لا تثبت لضعفها ،فالحرف المقدر فيه الحركة بمنزلة الحرف الذى ليست فيه حركة ،فاذا حصل الفرق بين الحركتين صح الاستدلال على أن "ذو" فعل بتحريك العين في التثنية .

وعَلَّقْتُ عن بعض الاشياخ ،أن قول هذا القائل ،من تفريقه بين الحركتين مردود من غير احتياج الى دليل ،فانه قد تقرر عند علماء العربية أن الحركة الظاهرة والمقدرة في الحكم سواء ،ومما يقطع بأن الحركة المقدرة كالحركة الظاهرة قولهم في النسب إلى شاة:شاهي ،وذلك أن شاة فَعْلَةٌ ،على وزن جَوْزَةٍ ،وأصلها شَوْهَة ،فحذفت اللام ، وهي هاء ،بدليل شياه في الجمع ،فبقي في التقدير : شوة ،فحركت العين بالفتح ،لأن هاء التأنيث تطلب بفتح ما قبلها ،وانقلبت الفا فصار شاة ، فاذا نسبوا اليها ردوا اللام ،وتركوا العين في نية الحركة ،لأنها قد أنست بها ،والدليل على أن الحركة باقية في النية قولهم : شاهي ، لأن حرف العلة لا ينقلب الفا ،إلّا إذا كانَ متحركاً لفظاً أو نية ،ولا ينقلب إذا كان ساكناً لفظاً و نية غالبا ،ولو لم يكن في نية الحركة لقالوا : شوهي ،وهذا لازم على قول أبي الحسن ،حيث أصل مذهبه رد الشيء في هذا النحو الى أصله عند رد ما حذف منه .(١) (٢)

فاذا بطل ما قال هذا القائل ، لم يستقم رده على من قال :إنّما حركت " ذو " في التثنية ،لأنها أنست بالحركة في المفرد ،وإنما يبطل قوله بأمر آخر ،وهو أن يقال : تحرك العين في التثنية انما هو بحكم الأصل ، ولو كان أصلها السكون لكانت مدغمة على ما تقدم.

فان قال : لعلها انما ثبتت حركتها ، على حد ثباتها في يديان ،ودميان ، للأنس بهما ،وهما فعل بسكون العين .

---

(١) في "ح" "تاء".

(٢) انظر مذهب الأخفش في المقتضب : ٢/ ٨٥ ،والتكملة للفارسي : ٢٥٠ ،ورسالة الملائكة : ١٦٣.

فالجواب أن يديان ودميان محمولان على الشذوذ ،وكان حقهما أن يكونا ساكني العين ، يدْيان ودمْيان ،ولا يعتبر في التثنية الأنس بالحركة ،لأن حق التثنية أن يسلم فيها بناء واحدها ، إذا رُدَّ ما حذف منه ، فاذا كانا محمولين على الشذوذ لم يصح الاستدلال بهما ،وإنما يعتبر الأنس بالحركة في باب النسب ،وقد فرق سيبويه بين بابي التثنية والنسب ،فقال : ما يرد في التثنية وجب رده في النسب اذ لا يجوز غير ذلك.

قال : وانما وجب رد الذاهب ،لانا (١) رأينا النسبة قد ترد الذاهب الذى لا يعود في التثنية (٢) كقولك في يد : يدوي ،وفي دم: دموي ،وأن تقول : يدان ،ودمان ،فلما قويت النسبة على رد ما لا يرد في التثنية صارت أقوى من التثنية في باب الرد ،فلما ردت التثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أولى بذلك (٣) ، فهذا سيبويه قد جعل باب النسب أقوى من باب التثنية ،لأن باب النسب باب تغيير ،وليس باب التثنية كذلك ،فلما حصل الفرق بينهما ،لم يكن في يديان ودميان دليل ،فتحصّل من هذا كلّه أنها لم تحرك في التثنية لكونها أنست بالحركة التي كانت في المفرد . وانما حركت بحركة الأصل ، فتأمل ذلك ،فان فيه غموضا ، والله المستعان.

وأما الخليل فذهب الى أن " ذو " فعل كدلو ،والزجاج على مذهبه (٤) ،وحجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها ،الا بثبت ،ولم يقم عنده دليل على أن العين متحركة ،وذكر من يحتج له ،أن الاسم اذا حذفت لامه ثم ثنى برد لامه تحركت (٥) العين ،وان كان أصلها السكون ، كقولهم : بديان ،ويد عندهم فعل كظبي ،ولكنه لما حذفت لامه وقع الاعراب [على الدال] (٦) ، ثم لما ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة ، وهذا احتجاج ضعيف ،وقد تقدم وجه ذلك.

وعندنا (٧) أن الذى حسن للشاعر بقاء الحركة مجاورتها في الحكم

---

(١) في "ح" "لأنه".
(٢) في "ح" "فقولك".
(٣) هذا القول بنصه للسيرافي انظرهامش الكتاب ٣/٣٥٩.
(٤) انظر الكتاب ٣/٢٦٣ ،وانظر قول الزجاج في هامش الكتاب ٣/٢٦٣، نقلا عن شرح السيرافي .
(٥) في "الاصل" "بحركة" ،وفي "ح" "لحركة" وكلاهما غير مستقيم ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) تكملة من "ح".
(٧) في "ح" "وعنده".

علامة التثنية ؛ اذ يلزم أن يكون / ما قبلها مفتوحا ،ولما كان رد اللام ٢١
ضرورة لم يعتد به ،وصاركالمعدوم حسا ،وقد تقدم الفرق بين التثنية والنسب بما أوضح استدلال سيبويه ،والله أعلم.

وأما لغاتها فمضبوطة على الترتيب :

فذو لغة واحدة ،على حسب استعمالها.

وهنوك لغتان :

احداهما : بتغيير (١) الحروف ،بالواو في الرفع ،وبالالف في النصب ،وبالياء (٢) في الجر.

والثانية : النقص ، كيد ودم. (٣)

وأبوك : ثلاث لغات ،اللتان في هنوك . والثالثة القصر (٤) ، كعصاك.

وأخوك أربع لغات ، الثلاث (٥) التي في أبوك ،والرابعة تشديد الخاء .

وفوك : خمس لغات ، أربع اذا كان بالميم ،وهي فتح الفاء مع حركات الميم الثلاث ،وضمها معها ، وكسرها معها ،والرابعة إتباعُ الفاءِ الميمَ كعينيِ ابنِمٍ وامرِئٍ ،والخامسة بلا ميم ،بتغيير (١) الحروف ،بمنزلة ذو .

وفي حموها ست لغات ، احداها بتغير الحروف ،بمنزلة ما تقدم ، والثانية القصر ،كعصاك والثالثة النقص كيد ودم ،والرابعة حموك بمنزلة قروك ،والخامسة : حموك بمنزلة دلوك ،والسادسة : حموك ، بمنزلة رشوك ،وهذا الترتيب المذكور انما هو على اللغات المشهورة فيها (٧) ، وفيها غير ذلك .

---

(١) في "ح" "بتغير".
(٢) حكى هذه اللغة سيبويه عن بعض العرب . الكتاب :٣/٣٦٠.
(٣) هذه هي اللغة الفصيحة ،وهي بعد حذف اللام تعرب بالحركات على العين . انظر شرح الجزولية للابذى : ١/١٥٩ ،وهمع الهوامع : ١/١٢٨.
(٤) وهو انظر همع الهوامع : ١/١٢٨.
(٥) في "الاصل" "الثلاثة" وهو متجه .
(٦) يعنى أن تكون عينها ساكنة ،ولامها همزة.
(٧) انظر هذه اللغات في شرح الجزولية للابذى : ١/١٥٨-١٥٩.

فصل : وأما التثنية والجمع على حدها ،فاختلف فيها على ستت مذاهب :

أحدها : أنهما معربان بالحروف[١] ،ورد بثلاثة أوجه :

أحدها : وجود هذه العلامة في غير معرب ،وهو قولهم في العدد : اثنان ،ثلاثون ،أربعون ، ولو كانت علامة اعراب لم توجد الا في معرب ،فوجودها في غير معرب دليل على أنها ليست علامة اعراب .

والثاني : أن جعلها علامة اعراب يؤدى الى أن يكون الحرف الواحد دالا على معنيين في حال واحدة ، وهو مناف للوضع ،وفي هذا نظر ،لأن " أم " المنقطعة دالة على معنيين في حال واحدة ،وذلك قولهم : "إنها لإبلٌ أَمْ شَاءٌ "[٢] ،معناه انها لابل بل أهي شاء ، فقد دلت " أم " هذه على معنى "بل " ومعنى الهمزة .

الثالث : أن علامة الاعراب لا يسقط المعنى بسقوطها ،كقولك : رأيت زيدا ،اذا وقفت ،فمعناه موقوفاً عليه ،وغير موقوف عليه سواءٌ ،وعلامة التثنية لو سقطت لسقط المعنى بسقوطها ، فدل ذلك على أنها ليست علامة اعراب لخروجها عن النظائر ، وفي هذا أيضا نظر ،لأن فساد المعنى بسقوطها ليس من حيث هي علامة اعراب ، انما ذلك من حيث هي علامة على ذلك المعنى الساقط بسقوطها .

المذهب الثاني : أنهما معربان بالانقلاب وعدم الانقلاب،[٣] والألف انما سيقت لمجرد التثنية والواو لمجرد الجمع ، وثبوت الحرفين علامة الرفع ،وهو أول أحوال الاسم ،وانقلابهما الى الياء علامة الخفض والنصب، فالحرف محل لهذا المعنى ،كما أن الدال من زيد مثلا محل[٤] للحركة ، والمسألة من باب اجراء المعنى مُجْرَى العين[٥] ، ولا يعترض هذا

---

(١) هو مذهب الكوفيين ،وقطرب ،والزجاج ،والزجاجي ،وابن مالك ، وغيره ،انظر : الايضاح في علل النحو : ١٣٠ ،وهمع الهوامع ١/ ١٦١ وانظر التذييل والتكميل ١/ ٨٤ ب.

(٢) هذا القول في الكتاب : ٣/ ١٧٢.

(٣) هو مذهب المازني والجرمي ،واختاره ابن عصفور : التذييل والتكميل ١/ ١٤/ب ،وهمع الهوامع : ١/ ١٦٢.

(٤) في الاصل " محلا ".

(٥) انظر التذييل والتكميل : ١/ ٨٥/أ.

بجعل العدم علامة اعراب ،لأنه لا يستحيل فيه ذلك ،انما يستحيل أن يكون عاملا على طريقة أهل السنة ،وانما يعترض بأنه لو كان ذلك الحرف انما سيق لمجرد التثنية أو الجمع لوجب ألا تغيره العوامل ،لأن حرف المعنى تلزم سلامته من تغيير العوامل ؛لأن المحافظة على معنى التثنية والجمع أولى من المحافظة على ما يحدثه العامل ؛لأن ما يحدثه العامل يفهم من التركيب غالباً ،كالأسماء المبنية والمنقوصة والمقصورة ، فكان يجب على هذا أن يكون ذلك الحرف كألف حبلى ،وسكرى ،محلاً للحركة. والله أعلم .

المذهب الثالث (١) : أنهما معربان بحركات مقدرة في حروف العلة ، وهذا غير مستقيم لثبوت الياء فيهما في حالة النصب والخفض ساكنة ، ولو كانا محلي إعرابٍ لوجب آنقلابهما (٢) في التثنية ألفاً لتحركها وآنفتاح ما قبلها ، ولوجب ظهور الفتحة فيها في الجمع في حالة النصب ، على المعهود في حركات الاعراب ، لأن (٣) فتحة الاعراب في الياء غير مستقلة ، وأما انقلاب ألف " كلا " مع المضمر الى الياء مقدرا فيها الاعراب ، فعلى التشبيه بعلى ولدى ، بدليل اختصاص ذلك باضافتها الى المضمر غالبا (٤) ،وليست التثنية والجمع مشبهين بغيرهما ،فينقلب الحرف فيهما الى الياء ، وحكي / أن لزوم الألف لغة حارثية (٥) ، فعلى هذا تكون كألف ٢٢ حبلى . والله أعلم.

المذهب الرابع : أن هذه الحروف ليست باعراب ولا حروف اعراب ، وانما هي دليل على الاعراب (٦) ،وهو ضعيف ،لأن هذا الاعراب المدلول عليه لا يخلو من أحد أمرين :

---

(١) هو مذهب الخليل وسيبويه ،واختاره الاعلم ، والسهيلي انظر الكتاب ١/ ١٧ ،والايضاح في علل النحو : ١٣٠، والتذييل والتكميل : ١/ ٨٦/أ وهمع الهوامع : ١/ ١٦١ .

(٢) في "ح" "انقلابها". (٣) ساقطة من "ح".

(٤) في "الأصل" "غالب" خطأ.

(٥) هذه اللغة لا تختص بالمثنى وحده ،بل كل اسم فيه ياء ساكنة مفتوح ما قبلها تقلب الفا. انظر النوادر لأبي زيد : ٥٨ ، وهي لغة لكثير من العرب . انظر همع الهوامع : ١/ ١٣٣.

(٦) هو مذهب الأخفش ، والمبرد ،والمازني والزيادى ، انظر التذييل والتكميل : ١/ ٨٧/أ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٦١.

اما أن يكون مقدراً في حرف العلة المسوق للتثنية والجمع ،أو في الحرف الذى قبله ،والأول باطل بانقلابه في حالتي النصب والجر، على ما تقدم ،وصاحب هذا المذهب يسلم هذا ،والثاني باطل أيضا بأن الحرف المتحرك لا يصح أن تقدر فيه حركة أخرى ، لاستحالة (١) حركتين في حرف واحد ،وأيضا فان هذا القول يؤدى الى سقوط المعنى المدلول عليه ،لأن هذا القائل جعل علامتي التثنية والجمع دليلاً على الإعراب ، والإعراب دليلُ على المعنى الذى هو الفاعلية والمفعولية والاضافة ،فقد صارت العلامة دليلا على الدليل ، فأدى ذلك الى سقوط المدلول عليه ، لانه اذ ذاك يصير غير مقصود ،فكان ساقطا والله أعلم.

المذهب الخامس : أن علامة التثنية والجمع حرف مد ولين غير معين ، كمدة الانكار والتذكر ،وتَشَكُّلُه ألفا أو واوا علامة الرفع ،وتَشَكُّلُه ياء علامة النصب والخفض ،وزعم من لقيناه من حذاق أشياخ سِبْتَةَ أنه أسعد لكلام سيبويه (٢) ، مع ثبوت النظير نصا عن العرب ،وهو ما ذكرناه من مدة الانكار والتذكر ، فانها مدة مجهولة ،تتعين بحسب ما قبلها ،فكذلك علامة التثنية والجمع مدة مجهولة ،يعينها العامل ،فكونها على تلك الصورة هو علامة الرفع والنصب والجر ،وهذا كله بِنَاءٌ على أن التثنية والجمع الذى على حدها ،لا وجود لهما قبل التركيب ،وانما يوجدان مع العامل ،لأن صورة حرف المد أثر العامل ،ولا يصح (٣) تقدم الأثر على المؤثر ضرورة ،فاذا اعترض هذا المذهب بوجود هذه العلامة قبل التركيب في قولهم : اثنان ، ثلاثون ، اذا عدوا ،قيل ذلك اتساع وخروج عن القياس، والحرف حينئذ بمنزلة الألف والواو في قولهم : قاما الزيدان وقاموا الزيدون ، مجرد من (٤) الوصف الزائد الذى أوجبه العامل ،وفيه بحث .

---

(١) في "ح" "لاستحال".

(٢) قال سيبويه : " واعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف مد ولين ،وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منون . الكتاب : ١/١٧.

(٣) في "ح" "لا يتصور".

(٤) في "ح" عن.

المذهب السادس : حكى لي عن بعض الأشياخ المتأخرين ،وهو أنها معربة بهذه الحروف وهي مجتلبة للعامل ،وعلامة التثنية والجمع محذوفة لالتقاء الساكنين ،وبيان ذلك أنهما كانا قبل التركيب على لفظ المرفوع ،زيدان وزيدون ،فالألف والواو علامة التثنية والجمع ، فلما حصل التركيب جلب العامل علامة الاعراب حرف مد ولين ، لما تعذرت الحركة ، فصار في التقدير : قام الزيدان (١) والزيدوون ،بألفين وواوين (٢) ، كما ترى ،فالأول من الألفين والواوين علامة التثنية والجمع ، والثاني علامة الاعراب ،فلما اجتمع ساكنانِ حُذف الأول منهما؛ لالتقائهما ، وهذا فيه نظر ،لأن التزام حذف هذه العلامة مناف للغرض بها ،وسيأتي بيان ذلك في بابه (٣) ان شاء الله تعالى .

---

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) في "ح" "ووائين".
(٣) انظر ص

بـــاب الأفعـــــــال

الأفعال تنقسم بأقسام الزمان ،والأزمنة ثلاثة ،فالأفعال ثلاثة: فعل ماض : وهو ما وقع وانقطع ،وفعل مستقبل : وهو مالم يقع بعد ،(١) وفعل حال ،وهو ما وقع ودام ولم ينقطع .

وذهب قوم الى إنكار زمان الحال ،محتجين بعدم تصور الاخبار عنه بكونه واقعا أوغير واقع ،فلا محسوس يشهد بوجوده (٢) ،وهـــذا مذهب فاسد ،لما يلزم عليه من اثبات العالم في غير زمان موجود ، وهو (٣) عين المحال .

وذهب آخرون الى انكار فعل الحال دون زمانه ،محتجين بأمرين :

أحدهما : أن الاخبار عنه في حال كونه حالا ،متعذر، غير ممكن الا بعد صيرورته في حيز المضى ،لأن زمان الحال غير متسع للاخبـــار عنه .(٤)

والثاني : أن العرب لم تخصه ببناء ،ولو كان موجودا لكـــان له بناء يخصه ،كالطرفين.(٥)

الجواب عن الأول : أن الحال في استعمال العرب انما هـــي على ما ذكرناه آنفا ،من أنها ما وقع ودام ولم ينقطع ،فالاخبار على هـــذا عن فعل الحال في حال كونه حالا غير متعذر .

/ والجواب عن الثاني : أن العرب قد فعلت مثل ذلـــك ٢٣
في كلامها ، مما لا يخالفون فيه ، وذلك أن " رائحة " : هذا اللفظ يقـــع على كثير من الأنواع ،تنفرد كلها بالتقييد لا بصيغة مفردة ، بل تقـــول : رائحة العنبر ،رائحة المسك ،ونحو ذلك .(٦)

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) انظر المسألة في اصلاح الخلل : ١٨.
(٣) في "ح" "وهذا".
(٤) انظر اصلاح الخلل : ٤٥ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٢٧.
(٥) الطرفان هما الماضي والمستقبل.
(٦) انظر الايضاح في علل النحو : ٨٧.

فان قلت : فهلا انفصلت عن هذا بالأشياء المشتركة ،كالجون والعين .

فالجواب : أن كل مشترك له في كل محتمل لفظ يخصه ، كالأسود في أحد مدلوليه والأبيض في الآخر ،وليس لفعل الحال لفظ يخصه لكن جاز ذلك ، اذ كان له في كلامهم نظير ،وهو ما ذكرناه قبل .

ثم قال : (وهو مبني على الفتح أبدا) .

يريد ما لم يتصل به ضمير رفع بارز ، وذلك في عشرة مواضع، يبنى منها على السكون في ثمانية مواضع . ضربتُ (١) ،وضربْنَا ،وضربْتَ، وضَرَبْتِ ،وضربتُما ،وضربتم ،وضربتن ، وضَرَبْنَ ، يجمعها ثلاثة ضمائروهي : التاء والنون ،ونا ،ويبنى منها على حذف النون في موضعين ،وهما : ضربا ،وضربوا .

قال سيبويه : لأنه كان في أصله بالنون ،وكذلك ينبغي أن يكون حملا للمبني على المعرب ،ألا ترى أن حذف النون في معرب الأفعال نظير الفتحة فيه (٢) نحو : لن يضربا ولن يضربوا مع لن يضرب ، فكذلك حذف النون في ضربا ،وضربوا ،نظير الفتحة في ضرب ،وفي هذا الفعل سؤ الان :

أحدهما : لم بنى على حركة ،وأصل البناء السكون ؟

والثاني : لم خص بالفتحة دون الضمة والكسره ؟

الجواب عن الأول : أما استحقاقه للحركة فلأمرين :

أحدهما : وقوعه موقع الاسماء في الصفة ،نحو قولك : مررت برجل قام ،فقام في موضع (٣) قائم.

والثاني : وقوعه موقع المضارع في الشرط ،كقولك : ان قام زيد قام عمرو ،والمعنى : ان يقم زيد يقم عمرو ، فكان له بذلك مزية على صيغة الأمر ،لأنها لا تقع في هذين الموضعين ، ولا في أحدهما .

---

(١) في "ح" "ضربته".
(٢) في الأصل " في ".
(٣) في "ح" موضعه .

فان قلت : قد وجدنا صيغة الأمر واقعة موقع المضارع ، في قولك : أمرته بأن قم ،والأصل أمرته بأن يقوم .(١)

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه على اضمار القول ،كأنه : أمرته بأن قلت له قم ، فالواقع موقع المضارع انما هو الفعل الماضي دون فعل الأمر ، على هـذا التقدير .

والثاني : أن فعل الأمر هنا ليس واقعا موقع المضارع ، بل هو في موضعه ،وهو بنفسه صلة لحرف أن ، يدلك على ذلك مخالفة معناه في هذا الموضع لمعنى المضارع ، بخلاف الشرط ، فان الماضي فيه على معنى المضارع ،ألا ترى أن قولك : ان قام زيد قام عمرو ، على معنى : ان يقم زيد يقم عمرو ؟ واذا قلت(٢) : أمرته بأن يقوم ،فان اللفظ المأمور به غير منصوص عليه ،واذا قلت : أمرته بأن قم ،فاللفظ المأمور به منصوص عليه ،فاقتضى ذلك أن فعل الأمر غير واقع موقع المضارع ،ولو كان واقعا موقعه لكان على معناه ، فتأمل ذلك ،فانه بديع .(٣)

وأما اختصاص الفتحة فلكونها أخف الحركات ،ولو بني على ضمة أو كسرة للزم فيه الخروج من ضم الى كسر في نحو : ظرف ،أو من كسر الى ضم في نحو : ضحك وعلم ،وهذا مستثقل في مستثقل(٤) ،فوجب اجتنابه ،وذهب الفراء الى أن وجه ذلك الاستعداد لضمير الاثنين ، اذ لا بد من الفتحه معه :

رأى الأمر يفضي الى آخرٍ فصيّر آخره أوّلا(٥)

وكان أولى من ضمير الجماعة ،لأنه أقرب اليه من جهة الترتيب ،ورده ابن جِنّيْ بأن فيه حملَ أصلٍ على فرع ،والأصل خلافه(٦) ،فالأول أولى .

---

(١) انظر البسيط : ٢٢٠-٢٢١ فانه في هاتين الفقرتين مستفيد منه .
(٢) في "ح" "قلته" .
(٣) انظر البسيط : ١/٧٠ .
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥ .
(٥) لم أعثر على قائل البيت وهو في الخصائص : ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ، ١٧٠ ،وسر صناعة الاعراب : ٦٨٧ والمحتسب : ١/١٨٨ ،وشرح المفصل : ٥/١٢٠ .
(٦) انظر الخصائص : ٣٥٥ .

ثم قال : (والمستقبل ما حسن فيه غد ،وكانت في أوله احدى الزوائد الأربع)[١].

هذا كلام جيد في تحصيل المعرفة بالفعل المضارع ،لأنه يصلح معه " غدٌ " وتكون[٢] في أوله احدى الزوائد الأربع .

وقيد بالشبه ما ذكر من المُثُل ، فلا يدخل عليه : أكرم ،وتكرم في الأمر ،ولا تحصل معرفة المضارع من كلامه الا بمجموع الأمرين ،وانفراد أحدهما يخل بمعرفته ، غير أن في كلامه اشكالا ،وذلك أن التقسيم في أول الباب يقتضي أن يكون غرضه بهذا القسم الشامل لنوعي المستقبل ، ولا يحصل ذلك في عبارته ، فكان ينبغي أن يقال : والمستقبل ما لم يقع ، أو ما كان منتظراً[٣] ، أو نحو ذلك مما يستدعي الزمان / المستقبل ٢٤
بصيغة ، وقد يجاب عن ذلك بأن يقال : لما كان الغرض[٤] حاصلا بذكر أحد قسمي المستقبل اكتفي بذلك. والله أعلم.

مسألة[٥] : سمعت من لفظ الاستاذ أبي عبدالله بن هاني رحمة الله عليه ،في هذا الموضع ، أن بعض أهل العلم والوجاهة سأل من أبي علي الشلوبين[٦] أن يقرأ عليه " الجمل " فاستصغر له ذلك ، وحضه على قراءة سيبويه ، فأبى الا ما سأل منه ، فأسعفه فلما بلغ هذا الموضع من " الجمل " ألقى اليه الأستاذ مايلقى في العادة الى الغلمان ؛ اذ كان ذلك من جملة مطلبه ،فلما فرغ الاستاذ من كلامه قال له :

---

(١) الجمل :٧٠.
(٢) في "ح" "وكانت".
(٣) اذهبها الترميم من "ح".
(٤) أذهبها الترميم من "ح".
(٥) هو : محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي يكنى أبا عبدالله ويعرف باسم جده ،امام في علم العربية رَيَّانُ من الأدب بارع الخط ، قيم على القراءات ،ذو عفاف وخلق قويم ،اخذ عن أبي بكر بن عبيدة وأبي اسحاق الغافقي ،توفي مجاهدا سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة. انظر الاحاطة : ٣/١٤٣، ونفح الطيب : ٦/١٤٦.
(٦) هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي يكنى أبا علي ويعرف بالشلوبين ،والشلوبين بلغة أهل الأندلس الاشقر الازرق ،ولد بإشْبِيلِيَةَ سنة ٦٢ هـ وكانت اليه رئاسة النحو في عصره اقرأه نحوا من ستين سنة ، ذو معرفة بالقراءات والآداب ،وتوفى سنة ٦٤٥هـ انظر الذيل والتكملة :٥/٤٦٢ والقِدْح المُعَلَّى : ١٥٢ ،وبغية الوعاة : ٣٦٤.

يا سيدى لو كان جمع تلك الزوائد بلفظ "أنيت" لكان أنسب ليكون كل واحد منها تضعيف ما قبله ،فالهمزة في موضع واحد وهو فعل المتكلم وحده ، والنون في موضعين ،وهما فعلا الاثنين والجماعة ،والياء أربعة مواضع وهي أفعال الغائب ،والغائبين والغائبين والغائبات ،والتاء في ثمانية مواضع ،وهي : أفعال المخاطب والمخاطبَيْنِ والمخاطَبِيْنَ والمخاطبة والمخاطبتين والمخاطبات، والغائبة والغائبتين . فاستحسنه الشلوبين وان لم يكن ذلك لازماً ،لأن الغرض حصل دونه والله أعلم .(١)

ثم قال : (وهو مرفوع أبدا).(٢)

يتكلم هنا في ثلاث مسائل ،أهمل أبو القاسم التنبيه عليها .

المسألة الأولى ،في وجه(٣) تسمية تلك الأفعال بالمضارعة ، والثانية في موجب اعرابها ،والثالثة في تعيين الرافع لها.(٤)

المسألة الاولى : ذهب بعض النحاة(٥) الى أنها انما سميت مضارعة من لفظ الضرع كأنها رَضَعَت مع الاسماء ضرعا واحدا حتى صارت معها كالأخوين المجتمعين في رضاع الضرع الواحد ، تنبيها على قوة الشبه بينهما ،فوزن المضارعة على هذا مفاعلة.

وذهب قوم الى أنها من مقلوب الرضاع ،فوزنها على هذا المأخذ معافلة ،وهذا ضعيف ،لأنه لا يدعى القلب اذا كان اللفظ معلوما،على ما يذكر في باب التصريف ان شاء الله .

المسألة الثانية : اختلف نحاة البلدين في وجه استحقاق المضارع للاعراب ،فذهب نحاة البصرة الى أن ذلك بالحمل على الاسم ، لمكان الشبه الحاصل بينهما ، من جهة الابهام والتخصيص بالحرف ،وبيان ذلك

---

(١) هذه المسألة بأجمعها ساقطة من "ح" وقد ذكرها ابن القفار لتلاميذه ومنهم أبو اسحاق الشاطبي ، انظر ذلك في نفح الطيب : ٥/٣٧٨.

(٢) الجمل : ٧

(٣) "في وجه" ذهبت من "ح" اثناء الترميم.

(٤) "لها" ذهبت من "ح" بسبب الترميم.

(٥) منهم الأُبَّذِي في شرح الجزولية : ١/١٢٤ وذكر في اللسان "ضرع" أن الفعل المضارع سمي بذلك لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الاعراب .

أنك اذا قلت : يقوم زيد فهو مبهم ،فيما يدل عليه من الزمان ، ألا ترى أنه يحتمل الحال والاستقبال احتمالا واحدا ،ثم تقول : سيقوم ، فيختص بالاستقبال ، وان زيدا ليقوم ، فيختص بالحال ،كما أن "رجلا" هذا اللفظ مبهم فيما يدل عليه ،ثم تقول : الرجل منطلق ، فيختص بواحد معين ، تقدم فيه العهد ، بعد أن كان مبهما ،فهذه المضارعة هي التي أوجبت له جملة الاعراب.(١)

وذهب بعض المتأخرين الى أن دخول لام الابتداء عليه اذا كان خبرا لإنَّ ، من جملة الشبهِ الموجبِ للاعرابِ (٢) ،وليس هذا بصحيح عند الحذاق ؛لأن لام الابتداء نظير الاعراب ،كل واحد منهما أصله أن يكون في الأسماء ،فكما أن الاعراب في المضارع إنما كان بعد استقلال الشبه بالأسماء فكذلك دخول هذه اللام عليه انما كان بعد استقلال الشبه ؛ من جهة اتفاقها مع الاعراب ،في الاختصاص بالأسماء ،ألا ترى أن الماضي لا تدخل عليه هذه اللام ؛لفوات ما أوجب دخولها في المضارع ،وهذا ظاهر. وليس في كلام سيبويه ما يتمسك به هذا المتأخر ؛لأن سيبويه لم يُرِدِ الاقتصارَ على ذكر المضارعة الموجبة للاعراب ،ولكن أراد ذكر المضارعة جملة ، منها الموجبة ومنها غير الموجبة ،وحصل في ضمن ذلك التنبيه ،على أن الاعراب إنما دَخَلَ في الأفعالِ من قِبَلِ المضارعة . والله أعلم.

وأما الكوفيون ، فذهبوا الى أن استحقاق الفعل المضارع للاعراب انما هو من باب الواو ،نحو قولك : لا تأكل السمك وتشربِ اللبنَ ، إذا نهيته عنهما مطلقا ،ولا تأكل السمك وتشربَ اللبن اذا نهيته عن الجمع بينهما ، ولا تأكل السمك وتشربُ اللبن ،اذا نهيتَهُ عن الأكل وأبحت له الشرب ، أو نهيته عن الأكل في حال الشرب ،فكما أن سبب دخول الاعراب في الاسماء ، انما هو التفرقة بين المعاني الثلاثة ،الفاعلية والمفعولية والاضافة / وأصله ٢٥

---

(١) الكتاب : ١/١٤٩٣ ، ٣/٩-١١ ،والانصاف : ٥٤٩ ،وشرح المفصل : ٧/١٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٣٠-١٣١ ،والبسيط : ٢٢٧ = ٢٢٨ .

(٢) منهم الصيمرى ،وابن خروف تبعا للفارسي . التبصرة : ٧٦ ،وشرح الجمل لابن خروف : ٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ١/٣٨/ب .

من باب التعجب ، فكذلك سبب دخوله في المضارع انما هو التفرقة بين المعاني ،وأصله من باب الواو ، ولولا تلك الحركات ما فهمت المعاني ، فلا فرق اذا بين الأسماء والأفعال في أصالة الاعراب ،وهذا عند البصريين غير صحيح ،لأن النصب في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن انما هو "بأن" محذوفة (١) ، والجزم بحرف "لا" من حيث التشريك ،والرفع على أنه في موضع خبر مبتدأ ،فاذا كان كذلك (٢) فليست الحركات موضوعة بازاء المعاني (٣) ، كما أنها كذلك في قولك : تقوم ،وستقوم ،وماتقوم ، وهلا تقوم ،ولولا تقوم ، فتلك المعاني انما هي بازاء الحروف ،لا بازاء الحركات . والله اعلم.

---

(١) انظر الكتاب : ٣/ ٤٢-٤٣ ،والمقتضب : ٢/ ١٦ ،والجنى الداني : ١٧٨ ، والكوفيون يجعلون النصب على الصرف "أى الخلاف" انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٣-٣٤ ،وانظر المسألة في المغنى : ٤٧٢.

(٢) في "ح" كقولك خطأ .

(٣) هذه المسألة التي تنازع فيها البصريون والكوفيون تتضح بمايلي :
يقول البصريون ان الاعراب مفتقر إليه في الاسماء مطلقا ،لأنه هو الذى يبين الفاعلية والمفعولية والاضافة ، في نحو : ما أحسن زيد برفع زيد ونصبه وخفضه ،فالرفع على نفي الاحسان والنصب على التعجب من حسنه ،والخفض على الاستفهام عن الاحسن منه ، ولولا الاعراب ،لالتبست هذه المعاني في الأسماء ،أما الافعال فانها ليست مفتقرة الى الاعراب ،لاننا لو رفعنا الاعراب منها لم تلتبس معانيها .
أما أهل الكوفة ،فقالوا : انه قد يفتقر الى الاعراب في الافعال في بعض المواضع للدلالة على المعاني في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فان الفعل الثاني اذا رفعته كان المعنى على النهي عن الاكل ،واباحة الشرب ، واذا نصبت ذلك الفعل كان المعنى على النهي عن الجمع بين الاكل والشرب في آن واحد ، واذا جزمت كان المعنى النهي عن الأكل والشرب مطلقا مجتمعين أو مفترقين ، فبناء على ذلك قالوا ان الاعراب له في الفعل دلالة في بعض المواضع . والصحيح انه لا يحتاج الى الاعراب في الفعل للدلالة ،لأن النصب في الفعل الثاني بأن مضمرة ويجزم على ارادة "لا" والرفع على القطع فلو ظهرت هذه العوامل المضمرة لكانت هي الدالة على المعنى ولم يحتج الى الاعراب ،وانما كان الاعراب في المضارع لمضارعته للاسم ، لأن الأصل في الأسماء الاعراب فحمل الفرع على الأصل . انظر ذلك مفصلا في شرح الجزولية للأبذي : ١/ ٦٥ - ٦٧.

المسألة الثالثة : اختلف الناس في تعيين الرافع للمضارع ،فذهب سيبويه وجمهور نحاة البصرة الى أن ارتفاعه بوقوعه (١) موقع الاسم مرفوعا كان ذلك الاسم ،أو منصوبا أو مخفوضا ،وذلك في الابتداء ،والخبر ، والحال ،والصفة ، كقولك : يقوم زيد ،وزيد يقوم ،وهذا زيد يقوم ،وهذا رجل يقوم (٢) .

فأما ارتفاعه بعد قد والسين وسوف ،فلصيرورة هذه الأحرف كبعض حروفه ،لأنها سيقت لمعنى فيه ،فالفعل مع حرفه واقع موقع الاسم .

وأما ارتفاعه بعد كاد وأخواتها ، فلما قدمنا (٣) من وقوعه موقع الاسم ،لأنه خبر في الأصل ولكنه التزم فيه أحد الوجهين الجائزين في باب كان (٤) ،لمعنى تقف عليه في موضعه ان شاء الله .

وأما ارتفاعه بعد حروف التحضيض ،فلأنها مركبة من حرفين لا اختصاص (٥) لأحدهما باحدى الجملتين ،غير أن التركيب أحدث حكما التزم له أحد الوجهين الجائزين قبله ،وأمر آخر ،وهو أن الفعل وجب له الرفع قبل دخول حرف التحضيض عليه ، وكان حرف التحضيض غير عامل في شيء ،وجب استصحاب الرفع ، اذ العمل لا يزول الا لورود عامل آخر ، والله أعلم .

وأما وقوع الاسم بعده لفظا ، فلا اعتداد به ، اذ هو موجود بعد حرف الشرط ، وانما الجواب ما تقدم .

وأما الكوفيون وبعض البصريين فزعموا أن ارتفاعه بتعريه من الناصب والجازم (٧) ، ورده بعض المتأخرين بأن التعرى قد ثبت

---

(١) في "ح" "لوقوعه" .
(٢) الكتاب : ١/١٣، ١٤ ،٣-٩-١١ ،والمقتضب ٢/ ٥ ،والانصاف : ٥٤٩ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢ .
(٣) في "ح" "قدمناه" وانظر المسألة في الكتاب : ١/١٣، ١٤.
(٤) انظر الكتاب :٣/ ١٢ ،وشرح المفصل : ٧/ ١٣، ١٤.
(٥) في الاصل "لاختصاص" خطأ .
(٦) انظر الكتاب ٣/ ١٢.
(٧) معاني الفراء ١/ ٥٣ والانصاف :٥٥٠ - ٥٥١ ،وشرح المفصل : ٧/ ١٢.

عاملا في الاسماء ،وعوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال ،وهذا أصل مقرر عند علماء العربية ،وهذا الرد أقرب الى الوهم ، لأن تعرى الأفعال خلاف تعرى الأسماء ، فتعرى الأفعال تَعَرٍّ من (١) الناصب والجازم ، وتعرى الأسماء تعر من نواسخ الابتداء وانما وقع الاشتراك في مجرد لفظ التعرى ،ومن ها هنا أُتِيَ على الراد ،والله أعلم.

وقد رده بعضهم بأن التعرى من الناصب والجازم انما معناه عدم الناصب والجازم ،والعدم ليس بشيء (٢) ، ونسبة العمل للاشيء باطل ،اللهم الا أن يسلك في ذلك مسلك من زعم أن العدم شيء ،فتصح النسبة حينئذ ،ويرتفع النزاع من هذا الفرع ،وينتقل معه الى البحث في الأصل المبنى عليه ذلك الفرع ،وهو فاسد على مذهب أهل السنة ، وما بني على أصل فاسد فهو فاسد .

فصل : وينبغي أن يحقق النظر في هذه المسألة ،وذلك أن التعرى من الناصب والجازم ،وصف يتصف به الفعل ،وبه يرتفع ،كما تقول : ان الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وهو كونه أولا لثان يخبر به عنه ،وكذلك هذا الفعل ارتفع بوصفه الذى هو عليه ،وهو كونه مُعَرًّى من الناصب والجازم ،وليس هذا عدما لصحة اتصافه به ، نعم هو وصف سلبي ،ومن ها هنا أتي على المعترض بما تقدم ،والله أعلم.

وحكى عن الكسائي : أن المضارع انما ارتفع بالزوائد التي في أوله ،وهي حروف المضارعة (٣) ،كأنه ذهب الى نسبة العمل الى الحروف المختصة به ، اذ كانت الحروف العوامل انما أوجب لها العمل الاختصاص بما تعمل فيه.

وذهب عنه ان هذا الضرب مستثنى فيقال : الحرف اذا كان مختصا وجب له العمل فيما اختص به بشرط ألا يكون كالجزء منه وهذا من ذلك (٤) ،وهو أيضا غير مستقيم من جهة انتصابه وانجزامه ،مع ثبات

---

(١) في "ح" "عن".
(٢) انظر شرح المفصل : ٧/ ١٥ والبسيط : ٢٢٩.
(٣) انظر الانصاف : ٥٥١ ،وشرح المفصل : ٧/ ١٢.
(٤) وهذه الحروف باقية مع عوامل النصب والجزم ،ولا يدخل عامل على عامل . شرح المفصل : ٧/ ١٢.

حروف المضارعة فيه ،وليس الرفع أحق من غيره ،ولا يصح الاعمال ولا التعليق في هذه الحروف ، اللهم الا أن يكون ذهب الى ذكر العلة في رفعه ونصبه وجزمه ،لا الى ذكر العامل ،واقتصر على ذكر الرفع والجزم ، والنصب عنده بمنزلته ،وهو (١) أليق بعلم الكسائي والله أعلم/ ٢٦

ثم قال (حتى يدخل عليه (٢) ناصب).

فالنواصب أربعة "أن " الخفيفة وضعا و"لن " و"اذا "(٣) و" كي " فأما "أن " فانها تنصب على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون محذوفة ،لا تظهر ،وذلك (٤-٤) في ستة مواضع ، بعد "حتى " (٤-٤) الجارة ،و"كي " الجارة ، (٥-٥) ولام الجحود ، والجواب بالفاء ،والواو ،وأو "(٥-٥)

والثاني : أن تكون مخيرا في حذفها واظهارها ،وذلك في موضعين :

أحدهما : بعد لام كي ، ما لم يقع بعدها " لا " فيلزم حينئذ اظهارها ،ليكون فاصلا بين المثلين.

والثاني : اذا كانت هي والفعل معطوفين على اسم قبلهما صريح ، نحو قوله : (٦)

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ الي من لبس الشُّفوفِ

---

(١) في "ح " "وهذا ".
(٢) في "ح " "عليها " خطأ وانظر الجمل :٧.
(٣) " اذا " هكذا في النسختين منونة وانظر بحثها في المغني و اللسان .
(٤-٤) في "ح " بعد ستة أحرف وهي حتى ".
(٥-٥) في "ح " ولام الجحود ،والفاء ،والواو ،وأو في الا جوبة.
(٦) البيت لميسون بنت بَحْدَل الكلبية ،وهو في الكتاب : ٣/ ٤٥ ، والمقتضب : ٢/ ٢٦ ،والاصول : ١/ ١٥٠ ،والصاحبي : ١٤٦ ، والجمل : ،واعراب القرآن للنحاس : ١/ ٥٠٤ ،وسر صناعة الاعراب : ٢٧٣ ،والمحتسب : ١/ ٣٢٦ ،وامالي ابن الشجرى : ١/ ٢٠١ ،وشرح المفصل :٧/ ٢٥ ورصف المباني : ٤٢٣ ، والجنى الداني :١٥٧ والمغني : ٣٢٣ ،وشرح شواهد :٢/ ٦٥٣ ، ٧٧٨ ،والخزانة :٣/ ٥٩٣، ٦٢١.

والثالث : أن تكون ظاهرة لا تحذف اختيارا غالبا ،وذلك فيما عدا الوجهين المذكورين كقولك : أن تقرأ خيرلك .

وقد جاءت "أن" هذه مهملة حملا على "ما" المصدرية (١) لاتفاقهما في الحرفية والمصدرية ،واحتياجهما للصلة ،وذلك كقراءة من قرأ * لمن أراد أنْ يُتمَّ الرضاعة * (٢) (٣) وكقوله :

أن تقرآنِ على أسماء ويحكما منى السلامَ وأن لا تشعرا أحدا

وأما "لن" فلا تنصب الا ظاهرة ،وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها مركبة ،وأصلها : لا أن ،فالنفي لـ"لا" والنصب لـ"أن" ،فحذفت الهمزة تخفيفا ، ثم حذفت الالف (٤) لالتقاء الساكنين ،وهو أحد قولي الخليل (٥) ، واستدل سيبويه على بطلان ذلك بقولهم : زيدا لن أضرب ،فلو كان على ما قاله الخليل رحمه الله لم يجز تقديم معمول معمولها عليها ،لأنه اذ ذاك داخل في حكم الصلة ،والصلة أو شيء منها لا يتقدم على الموصول (٦) ، وقد أجاب القاضي أبو سعيد عن ذلك بأن التركيب أحدث حكما لم يكن قبله ،كما كان ذلك في "لولا" و"لوما" وفي (٧) "اذ ما" في "باب الشرط على قول سيبويه (٨) ،ولذلك رده بعض حذاق المتأخرين بوجه آخر ، وهو أن معمولها يلزم أن يكون خارجا عن أصناف المركبات تركيب الاستقلال بالافادة ، اذ كانت "أن" مع مابعدها في حكم المفرد المعرفة ،و"لا" العاملة مختصة بالدخول على النكرة (٩) ،وهذا واضح ان شاء الله.

---

(١) قال ابن جني ان "أن" هنا مخففة من الثقيلة وهو مذهب البصريين وخففت ضرورة ،واما الكوفيون ،فانهم يجعلونها مشبهة "بما" . سر صناعة الاعراب :٥٤٩ ، ٤٤٨ ،وانظر الخصائص ١/ ٣٩٠.

(٢) سورة البقرة : ٢٣٣ هذه القراءة نسبها النحويون لمجاهد ، البحر المحيط ٢/ ٢١٣.

(٣) لم أقف له على قائل وهو من انشاد ثعلب انظر المجالس :٣٩ ،وورد أيضا في المنصف ١/ ٢٧٨. وسر صناعة الاعراب :٥٤٩ ،والانصاف :٥٦٣ ،والمغني : والبحر المحيط :٢/ ٢١٣ ،والخزانة ٣/ ٥٥٩.

(٤) في الاصل "الهمزة" والصواب ماهنا .

(٥) الكتاب :٣/ ٥ وبه قال السهيلي في نتائج الفكر :١٣٣ ،وانظر البحر المحيط :١/ ١٢.

(٦) ذكر السهيلي ان ما قاله سيبويه لا يلزم ،لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط ،نتائج الفكر :١٣٣. (٧) سقطت من الأصل .

(٨) شرح السيرافي ٣/ ١٨٨/ب ،وانظر الجنى الداني :٢٨٥ ،ورصف المباني :٢٨٦ والمغني : ٣٧٤.

(٩) منهم أحمد بن عبد النور المالقيّ في رصف المباني : ٢٨٦.

الثاني : أنها غير مركبة ،حرف واحد ،جاء لنفي المستقبل ،وهو جواب سيفعل ،قاله أيضا الخليل واعتمد عليه سيبويه (١) ،وعليه الجمهور ،وليست مخصوصة بالتأبيد ،خلافا لبعضهم (٢).

والثالث : أن الأصل فيها " لا " فقلبت ألفها نونا ،قاله الفراء (٣) كما تقلب النون الفا ،وهذه دعوى لا يقتضيها قياس ولا نظر ، فلا سبيل الى القول بها .

وأما " اذاً " فحرف جواب وجزاء (٤) ، وهي تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون أولا ، ومعناه ألا يكون مابعدها معتمدا على ما قبلها .

الثاني : ان يكون الفعل (٥) بعدها مستقبلا .

الثالث : عدم الفصل بينها وبين معمولها ،الا بالقسم (٦) ، أوبالنداء أو بلا ، وزعم الأستاذ أبو الحسين (٧) أن الفصل بهذه الثلاثة بمنزلة الفصل ببعضها ، في أنها لا أثر لها (٨).

---

(١) الكتاب : ١/٦٨، ٣/١١٧ ، ٤/٢٢٠.

(٢) هو الزمخشري في الأنموذج ،الجني الداني : ٢٨٤ ،والمغني ٣٧٤ والبحر المحيط : ١/١٠٢ .

(٣) رصف المباني : ٢٨٥.

(٤) هو مذهب سيبويه والجمهور . والشلوبين والفارسي يريان انها جوابٌ في موضعٍ وجزاءٌ في موضع انظر الكتاب ٤/٢٣٤ ،ورصف المباني : ٦٢، ٦٣.

(٥) في "ح " "المضارع" فقط.

(٦) الكتاب : ٣/١٣.

(٧) هو الاستاذ أبو الحسين ،عبيد الله بن احمد بن عبد الله بن محمد ابن عبيد الله بن أبي الربيع ينتهي نسبه الى عثمان بن عفان رضي الله عنه ،أخذ النحو عن الدياج ،والشلوبين ،سكن سبتة بعد سقوط إشبيلية ، من أنجب تلاميذ الشلوبين ،ولد سنة : ٥٩٩ ، وتوفى سنة : ٦٨٨ ،عنوان الدراية ٢٦٦ ،وبغية الوعاة : ٢/١٢٥ و مقدمة البسيط .

(٨) هكذا عبارته في النسختين ،وعبارة ابي الحسين : " فان الفصل بهذه الثلاثة كلا فاصل " . البسيط : ٨١.

وزعم صاحب المقرب أن الفصل بينها وبين معمولها بالظرف والمجرور جائز (١) ، وفيه نظر ، ان كان ذلك بالقياس ،لأن القسم والنداء قد يفصل بهما ،حيث لا يفصل بظرف ولا مجرور .

فصل : اختلف الناس في " اذاً " على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها مركبة وأصلها " اذ أن " فنقلت حركة الهمزة الى الذال قبلها (٢) ،وهذا ضعيف من أربعة أوجه :

أحدها : لزوم الرفع فيما اذا اعتمد مابعدها على ما قبلها كقولك : زيد اذاً يكرمك ، ولو كان على ذلك التقدير للزم نصب الفعل بعدها مطلقا (٣) .

والثاني : اخراج " اذ " عن المعنى الذى وضعت له من الدلالة على الزمان الماضي .

والثالث : وقوع فعل الحال بعدها ،و "أن " مخصوصة باستقبال المضارع بعدها .

والرابع : استقلال الكلام بمعمولها كقولك : اذا يكرمك زيد ، وقد تقدم بيان هذا في "لن ".

الثاني من الأقوال : أن الفعل بعدها منصوب بـ " أن " محذوفة ،وهو محكى لسيبويه عن الخليل (٤) ، واليه ذهب الزجاج (٥) ، ورده سيبويه بأنه لو كان كذلك لنصبت في قولك : عبدالله إذاً يأتيك ،

---

(١) المقرب : ٢٦٢/١ ،وانظر المغني : ٣٩ ،والجني الداني : ٣٥٦ وبه قال ابن عبد النور في رصف المباني : ٦٤. وذكر الأدلة التي تجوز ذلك.

(٢) هذا القول للكوفيين . انظر رصف المباني : ٦٩.

(٣) انظر رصف المباني : ٧٠.

(٤) الكتاب ١٦/٣ وذكر في رصف المباني : ٦٩ ، والجني الداني : ٣٥٧ أن ابا عبيده رواها عن الخليل . لكن ما سمعه سيبويه عن الخليل أنها الناصبة ،وسيأتي قريبا .

(٥) شرح السيرافي : ١٩٦/٣/أ ،ورصف المباني : ٦٩ ،والمساعد : ٧٤/٣ ،والجني الداني : ٣٥٧.

أى لو كان النصب لأن محذوفة لاستوى حكم " اذا " مع تقديمها وتوسيطها ، كما أن "حتى" و "اللام" كذلك (١) ، ورده بعض المتأخرين بوجه آخر ، وهو أنه لو كان كذلك لم يكن مابعدها كلاما مستقلا اذ كانت " أن " والفعل بتأويل المصدر ، على حَسَبِ ما تقدم في "لن" مع الخليل. (٢)

الثالث : أن النصب بها نفسِها ، وهي حرف واحد غير مركب ، وهو مذهب سيبويه الذى حكاه عن / الخليل (٣) ، وهو الصحيح الذى ٢٧ عليه الجمهور ، وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر أن من العرب من لا يعملها مطلقا (٤) ، وأكثر العرب على وجوب اعمالها عند توفر الشروط المذكورة.

مسألة : اذا وقعت " اذا " بعد الفاء والواو المعطوف بهما جاز اعمالها ، والغاؤها أكثر ، وبه جاء القرآن الكريم ، فوجه الغائها توسيطها ، على ما تقدم ، ووجه اعمالها عدم الاعتداد بحرف العطف ، لكونه على حرف واحد ، فكأنه بعض حروفها ، ولأن دخولها بعد وجوب العمل ، فهو عاطف ذلك كله على ما قبله. (٥)

قال سيبويه : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف * واذا لا يلبثوا خلفك الا قليلا * (٦) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : * واذا لا يلبثوا * (٧).

قال أبو عمر الجرمي (٨) : انها قراءة هارون القارئ. (٩)

---

(١) الكتاب : ٣/ ١٦.

(٢) انظر ما سبق ص ، ومن ذكر ذلك بن عبد النور المالِقي في رصف المباني : ٦٩. (٣) الكتاب : ٣/ ١٦.

(٤) الكتاب : ٣/ ١٦ ، وهذه اللغة أثبتها من الكوفيين أبو العباس ثعلب المساعد : ٣/ ٧٢. (٥) الكتاب : ٣/ ١٣.

(٦) الاسراء : ٧٦.

(٧) الكتاب : ٣/ ١٣ ، وهذه القراءة قرأ بها عبدالله بن مسعود وأبي البحر المحيط : ٦/ ٦٦.

(٨) هو ابو عمر صالح بن اسحاق الجرمي بالولاء ، انتهى اليه علم النحو في زمانه مع علم بالحديث والسيرة أخذ عن الأخفش ويونس ولم يلق سيبويه ، مات سنة : ٢٢٥هـ ، اخبار النحويين البصريين ٥٥ ، وبغية الوعاة : ٨٨.

(٩) هو هارون بن موسى الأزدى العتكي بالولاء ينبز بالأعور ، عالم بالقراءات والعربية سمع من طاوس وغيره ، وكان يهوديا فأسلم ، وهو أول من تتبع وجوه القراآت والشاذ منها . وثقه ابن معين وروى له البخارى ومسلم مات في حوالى السبعين ومائة . بغية الوعاة : ٢/ ٣٢١ ، والاعلام ٨/ ٦٣.

وأما "كي" فاستعمالُها على وجهين :

أحدُهما : أن تكونَ مصدريةً بمنزلة "أنْ" تنصبُ المضارعَ بنفسِها ، ويُستدَلُّ على صحةِ ذلك بدخولِ حرفِ الجرِّ عليها (١) ، في نحو قوله تعالى: ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ (٢) وحرفُ الجرِّ لا يدخلُ على مثلِه ؛ لما يلزم عليه من تعليقِ أحدِهما ، وهو ممنوعٌ ، وقد جاء من ذلك ما لا بالَ له (٣) ، فدلَّ ذلك على أنَّها مصدرية بمنزلة "أن".

والثاني : أن تكونَ حرفَ جرٍّ ، وهي لغةٌ لبعضِ العربِ حكاها سيبويه .

قال : وبعضُ العربِ يجعلُ "كي" بمنزلةِ "حتّى" وذلك أنَّهم يقولون : كيمَهْ في الاستفهامِ ، فيعْمِلونها في الأسماءِ ، كما قالوا : حتى مَهْ ، وحتى متى ، ولمَهْ .

فمن قال : كيمه ، فانه يضمر "أن" (٤).

وهذا الكلامُ من سيبويهِ يقتضي أن العربَ الذين يستعمِلونَها حرفَ جرٍّ يدخِلونَها على الأفعالِ ، فإذا فعلوا ذلك أضمروا بعدها "أنْ" لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تعملُ في الأفعال .

وذهب بعضُ المتأخرين إلى أنَّ "كي" الداخِلةَ على الأفعالِ هي الناصبةِ على كلِّ حال ، سواءٌ تقدمها حرفُ جرٍّ أم لا ، فإن تقدمها فلا إشكالَ في أنها الناصبةُ ، وإذا لم يتقدَّمَها كان مقدراً قبلها (٥).

وأما من جعلَها من العربِ حرفَ جرٍّ ، فإنَّه لا يُدخِلُها على الأفعالِ أصلاً ، لأنَّ فعلَ ذلك في لامِ كي ، ولامِ الجحود ، وحتى الجارة ينبغي أنْ يكونَ موقوفاً على السماع ، ولو كان ذلك قياساً لجاز أن تقول :

---

(١) في الأصل "حروف".

(٢) الحديد : ٢٣.

(٣) مثل قوله : فلا والله لا يُلْفَى لما بي ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ
فقد قال فيه ابن جني : " هذا البيت لم يعرفه أصحابنا ولا رووه ، والقياس من بعد على نهاية المج له ، والاعراض عنه.
المحتسب : ٢/٢٥٦.

(٤) الكتاب : ٣/٦.

(٥) منهم ابن عبد النور المالقيّ في رصف المباني : ٢١٧ ، وانظر البسيط : ٢٣١.

عجبت من تكرمني ،وهذا لك بتقوم ،تريد من أن تكرمني ،وبأن تقـــوم ، فإذا لم يكن حذف "أنْ" بعد حرفِ الجرّ قياساً ،وجبَ الاقتصارُ علـى الموضعِ الذي قامت الدلالةُ على أنّه من ذلك ،وهذا تحقيقٌ في الموضع كـان يجب الأخذ به ،لولا أن سيبويهِ قد أثبتَ دخولَ كي الجارةِ علـــى الأفعالِ ،على حَسَبِ ما تقدم.

ثم قال : (أو جازم).(١)

جملةُ الجوازمِ خمسُ عشرةَ كلمةً ،وهي : لم ،ولمّا ،ولام طلـب الفعل ،ولا التي لطلب تركِ الفعلِ ،وهذه الأربعةُ تجزمُ فعلاً واحداً ، لا بالتشريك ،والبواقي تجزم فعلين على رأي ،وهي (٢) : إنْ ،وثلاثـة أسماء ،وهي : مَنْ ،وما ،ومهما ،وثلاثة ظروفِ زمانٍ ،وهي : متى ،وإذما ، وأيان ،وثلاثةُ ظروف مكان ،وهي : أنّى ، وأين ،وحيث ما. و"أي" وهي بحسب ما تضاف اليه.

فصـل : يذكر فيه بعض ما في هذه الكلمات من الخلاف ،أما "لم" و" ولما" فزعم أبو العباس أنهما دخلا على لفظ المضارع ،وحولا معناه الى الماضي محتجا بإنِ الشَّرطِيَّة المتفق على أنها حولت معنـــى الماضي الى الاستقبال (٣).

ويظهر من سيبويهِ أنَّهما دخلا على لفظِ الماضي (٤) وحَوَّلا لفظَه إلى المضارعِ ليظهرَ فيه العملُ ؛ لئلا يقع في الوهم إنتفاؤه ويحتج ذلك بأنهما موضوعان لنفي الماضي ،فقولك : لم يفعل ،نفى فعل . ولما يفعـل نفى قد فعل فينبغي أن يدعى أنهما دخلا على ما وضعا (٥) له ، والا كان منافيا للوضع .

---

(١) الجمل : ٧ .
(٢) في "ح" وهو .
(٣) المقتضب : ١/١٨٥ ،ولم ينص على لما في هذا الموضع .
(٤) الكتاب : ٤/٢٢٠ قال : وهي نفي لقوله فعل .
(٥) في "ح" "وضعت".

وأمّا " إنْ " فهي موضوعة للمستقبل ،وقد دخلت عليه كثيرا ،ثم وضعوا الماضي موضع المستقبل ؛ لضرب من التوسع ،وليس في هذا تناف .

ولأبي العباس أن يقول : لما أرادوا تحصيل الفرضين ،اعمالهما في لفظ مابعدهما ،ومطابقةَ المعنى لوضعهما ،أوقعوا المضارع بعدهما ؛ اذ هما حاصلان بوجوده ،وهو أسهلُ مأخذاً ،واليه ذهب ابن السراج (١) والفارسي وكثير من المتأخرين .

وأما "مهما "فاختلف في اسميتها وحرفيتها على ثلاثة أقوال ،(٢) أصحها في النظر ما ذهب اليه الجمهور من الحكم عليها بالاسمية مطلقا ؛ بدلالة جريان بعض أحكام الأسماء عليها ، من ذلك قوله تعالى ﴿ مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ (٣) وهي في هذا الموضع مبتدأ ،وفعل الشرط خبرها ،والضمير في "به" راجع اليها ، ويجوز أن تكون نصبا / على اضمار فعل يفسره فعل الشرط ، من ٢٨ باب الاشتغال ،والأول أحسن ، فهذه ثلاثة أحكام من أحكام الاسماء . وزعم بعض النحاة أنها حرف مطلقا ،اعتمادا منه على أنها تدل على معنى في غيرها ،وغَفَلَ عن (٤) دلالتها على معنى في نفسها ، مع كونها تدل على معنى في غيرها وعما قدمنا من جريان أحكام الأسماء عليها ،وهو القول الثاني .(٥)

وذهب الشيخ أبو القاسم السهيلي الى الحكم عليها بالاسمية ،مع وجود عود ضمير عليها ،وبالحرفية ان عدم ذلك وهو القول الثالث.(٦)

ورد بعدم انفكاكها عن حكم من أحكام الأسماء.(٧)

---

(١) الأصول : ٢/١٥٨.
(٢) انظر الجني الداني : ٥٥١ ،والمغني : ٤٣٥ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١/٣٥٣.
(٣) الأعراف : ١٣٢.
(٤) في "ح" "من" تحريف.
(٥) انظر الجني الداني : ٥٥١ ،فقد حكى خطاب الماوردى عن بعضهم أنها تكون حرفا بمعنى "ان".
(٦) انظر الجني الداني : ٥٥١. قال : وهو قول غريب وقال الابّذى : ولا اعلم أحدا ذهب الى ذلك غيرَه. شرح الجزولية : ١/٣٥٤.
(٧) انظر المغني : ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١/٣٥٤.

واختلف أيضا فيها من جهة تركيبها فقال الخليل : هي "ما" أدخلت عليها "ما" لغوا ،كما فعل ذلك مع متى وأين ثم أبدلوا الألف الأولى هاء لاستقباحهم تكرار اللفظ الواحد .(١)

وقال سيبويه : وقد يجوز أن تكون مه ، ضمت اليها ،"ما" يعني أنهما ركبا وصيرا كلمة واحدة ،ودخلها معنى الشرط ،كما فعل ذلك بإذما .(٢)

وقال الزجاج : مه اسم فعل ، في معنى اسكت ،لكلام يتكلم به ، و"ما" التي بعدها للمجازاة ،(٣) ولو كان على ما قاله الزجاج رحمه الله ، لم تستعمل الا حيث يكون الغرضَ بها الأمرُ بالسكوت ،وفي كون الأمر على خلاف ذلك دليل على أنه ليس على ما ذهب اليه ،فعلى قول الخليل انما وقع الجزم بما الأولى ،والثانية زائدة للتوكيد ،والجزم على قول سيبويه بمهما نَفْسِها ،وأما على قول الزجاج فلا حظ لمه في الجزم ،وانما هو لما .

وأما "اذ ما" فذهب سيبويه الى أنها حرف(٤) ،تعلقا بعدم جريان حكم من أحكام الأسماء عليها ، وأن معناها في غيرها ، اذ هي تدل على أن ما بعدها شرط في الجواب ،وهذه سبيل الحروف ، فوجب الحكم عليها بالحرفية ،ولا يستنكر أن يكونَ اللفظ على حكم ، ثم يصيرَ بالتركيب الى حكم آخر ،ألا ترى أن "حبذا" اسم عند جلّة النحاة(٥) ؟ وقد كان "حب" قبل التركيب فعلا ماضيا ، فلما ركب مع "ذا" صار جزءً من كلمة ، وجزء الكلمة لا يصح أن يحكم عليه بالاسمية ، فكذلك "إذْ" كانت قبل التركيب ظرفا زمانيا ،فلما ركبت مع "ما" زالت عن أن تكون اسما ، لأنها صارت بالتركيب بعض

---

(١) الكتاب : ٣/٥٩ - ٦٠.
(٢) الكتاب : ٣/٦٠.
(٣) شرح السيرافي : ٣/٢٢٧/أ.
(٤) الكتاب : ٣/٥٦ - ٥٧.
(٥) انظر ذلك في "باب حبذا".

حروف الكلمة ، ولم تغلب على المركب جهة الاسمية ،لقيام معنى الحرفية فيه ، وعدم وجود الاسمية ،وهذا واضح ان شاء الله .

وأما أبو العباس فحكم عليها بالاسمية ،اعتمادا على مصاحبة الحكم الاصلي .(١)

قال : وقد أحدثَ التركيبُ حكما لم يكن قبله ،وهو أنها كانت لما مضى من الزمان ،وهي الآن لما يستقبل منه ،واذا أمكن البقاء مع الاصل فلا سبيل الى العدول عنه ،وأكثر المتأخرين على هذا القول.

فصل ثم قال : (وأما فعل الحال الى آخره).(٢)

اعلم أن المضارع اذا كان مجردا من القرائن ،كان مشتركا بين الحال والاستقبال ،كسائر المشتركات(٣) ،فان كانت معه قرينة وجب العمل على مقتضاها ،والقرائن ثلاثة أقسام:

قسم يصرف معناه الى الماضي ،وذلك لم ،ولما ،ولو ،وربما ،وظرف الزمان الماضي وعطفه على الماضي ،والماضي عليه.(٤)

وقسم يخصه بالحال وذلك "ما" و"ان" النافيتان ،وليس ، وظرف الزمان الحاضر(٥) ، واللام في خبر ان مطلقا ، على رأى ،وبشرط عدم التقييد على رأى .(٦)

---

(١) ظاهر كلام المبرد أن " اذ ما " حرف قال : ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إنْ وإذ ما. المقتضب : ٢/ ٤٥ ،الا أنه قد نُقل عنه أنها باقية على اسميتها . قال في شرح الرضي : ٢/ ٢٥٤ قال المبرد : " اذ ما باقية على اسميتها ،وما كافة لها عن طلب الاضافة ،مهيئة للشرط والجزاء كما في حيث . وانظر شرح الكافية لابن مالك : ١٦٢٢ ،والجنى الداني : ٢١٤.

(٢) الجمل : ٨.

(٣) ذكر ابن أبي الربيع أنه للحال أظهر . البسيط : ١/ ٩٠.

(٤) انظر التوطئة : ١٣٤ ،والبسيط : ١/ ٩٢.

(٥) نحو الآن ،والساعة . انظر التوطئة .

(٦) قال سيبويه في اللام المقترنة بخبر ان : "... فان ان حرف توكيد ،فلها لام كلام اليمين ... وقد يستقيم في الكلام : ان زيدا ليضرب وليذهب ، ولم يقع ضرب ،والأكثر على السنتهم - كما خبرتك - في اليمين . فمن ثم الزموا النون في اليمين ،

===

وقسم يخص معناه بالمستقبل ،وذلك الجوازم كلها ،ما عدا لم ولما ،وهي ثلاثة عشر ، والنواصب كلها ،وهي أربعة ،والنونان الخفيفة والثقيلة ،وظرف الزمان المستقبل ،ولا النافية غالبا على رأي (١) ،ولغات " سوف " وهي خمس (٢) ،وأن يكون طلباً أو وعداً أو تمنياً او ترجّياً أومسنداً إلىٰ متوقع ، فذلك أحد وثلاثون مخلّصاً.(٣)

ثم قال : (فان أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف).(٤)

انما خصهما بالذكر دون غيرهما من المخلّصات ،لأنهما ليس لهما معنى سوى التخليص وغيرهما له معنى آخر سوى التخليص والله أعلم.

=== لئلا يلتبس بما هو واقع . قال الله عز وجل : * انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة * الكتاب : ٣/١٠٩ ،وانظر التوطئة : ١٣٤.

(١) هو مذهب سيبويه قال : "وتكون لا نفيا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل ،فتقول لم يفعل ،فتقول : لا يفعل " الكتاب : ٤/٢٢٢ وانظر بقية المذاهب في الجني الداني : ٣٠٣.

(٢) انظر الانصاف : ٦٤٧ ،والجني الداني : ٤٣١ ،وشرح المفصل ٨/١٤٨ ،والقاموس المحيط : " سوف ".

(٣) انظر ذلك في التوطئة : ١٣٤ - ١٣٥.

(٤) الجمل : ٨ .

باب التثنية والجمع

التثنيةُ : ضمُّ آسمٍ إلى مثلِه ،وأَصْلُها العطفُ ،وعُدِلَ عنه آختصاراً ،ولا يُثَنّى الآسم عند بعضِ المتأخرين إلا بخمسةِ شروط :(١)

الافرادُ ،والإعرابُ ،والتنكيرُ ،والإتفاقُ في اللفظِ ،والإتفاقُ في الدّلالة.

فإذا ثنيتَ الآسمَ ،فإن كان صحيحَ الآخرِ الحقتَه ألفاً ونوناً في الرفعِ ،وياءً ونوناً في النصبِ والخفضِ ، من غيرِ تغييرٍ كقولك : قام الزيدان ،ومررت بالزيدين ،ورأيت الزيدين ،وإن كان معتلاً بالألفِ ، فإن كانَ ثلاثياً / ثُنّيَ بحسبِ أَصْلِه(٢) ،فإن كانَ من ذواتِ الياءِ قَلَبْتَها ٢٩
ياءً نحو : فتَيانِ ورَحَيانِ ،وإن كانَ من ذواتِ الواوِ قَلَبْتَها واواً نحو : عصَوانِ ،ومنَوانِ.(٣)

وإن كان زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ قلبتها ياءً على كلِّ حالٍ ،إلّا ما لا بالَ له(٤) ،وإن كانَ معتلاً بياءٍ قبلها كسرةٌ وهو المسمى منقوصاً بقياس ، ثُنّيَ باثبات الياء على كلِّ حال ،سواء كان من ذواتِ الياءِ أومنْ ذواتِ الواو ، كقولك : قاضيان وغازيان .

وإنْ كانَ ممدوداً وهو ما آخرُه همزةٌ قَبْلَها ألفٌ ، فإنْ كانتِ الهمزة زائدةً للتأنيثِ قلبتها واواً لا غيرُ ،وإن كانت أصلية أثبتها لاغيرُ ، إلا ما شذَّ في البابين ، وإن كانت بدلاً من أصلٍ ،أو زائدٍ كالأصلِ ، كنتَ مخيراً بين إثباتها وقَلْبِها واواً ،والأولُ أوجه.(٥)

---

(١) ذكر هذه الشروط مفصلة ابن أبي الربيع في البسيط : ١/ ٩٤ - ٩٥ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٥ ومابعدها،وهمع الهوامع ١/ ١٣٩ - ١٤٣.

(٢) في "ح" "وصله".

(٣) انظر التكملة للفارسي : ٢٢٢.

(٤) التكملة : ٢٢٣.

(٥) المرجع نفسه : ٢٢٦ - ٢٢٧.

وإن كانَ منقوصاً على غير قياس ،وجبَ اعتبارُه بالاضافةِ ،فما رُدَّ فيها رُد في التثنية ،وما لم يُرَد فيها لم يردّ في التثنية ، فتقول : أبوان وأخوان وحموان وهنوان ،لقولهم : أبوك واخوك وحموك و هنوك ، وتقول : دمان ،ويدان ، لقولهم دمك ويدك ، وهذا بين ان شاءالله.

فصل : المجموعُ على خمسةِ أقسامٍ ، قسمٍ يسمى جمعاً مذكرا سالما ،وهو ما رفع بالواو ونصب و خفضَ بالياءِ وسَلِمَ فيه بناءُ الواحد .

وقسمٍ يسمى جمعاً مؤنثاً سالماً ، وهو ما نصب وجر بالكسرة.

وقسمٍ يسمى جمعاً مكسراً ،وهو ما تغير فيه بناء الواحد ، إمّا بزيادة مجردةٍ ، وإما بنُقصانٍ مجردٍ ،وإما بتبدلِ شكلٍ في المسألتين ، واما بزيادةٍ ونقصانٍ وتبدلِ شكلٍ ،وإما بتبدلِ شكلٍ في اللفظِ فقط، أوفي التقديرِ فقط .

وقسمٍ يسمى آسم جمعٍ ، وهو ما ليس له واحد من لفظه لا تحقيقاً ولا تقديراً ، اتفاقا ،أو له واحدٌ من لفظهِ ،ولم يثبتْ في أبنيةِ الجموعِ ، خلافاً للأخفش .

وقسمٍ يُسمى آسم جنسٍ ،وهو ما فَرَّقَ بينه وبين واحده تاء التأنيث، وصح فيه التذكير ،وكلامه في هذا الباب انما هو في القسمِ الأولِ ، دون ما ذُكِرَ بعدَه ،فعلى هذا نتكلم في هذا الفصل ان شاء الله.

فنقول : الاسمُ الذي يجمع بالواوِ والنونِ رفعاً ،وبالياءِ والنونِ نصباً وخفضا ،إما أن يكون جامداً أو مشتقاً ،فان كان جامداً جُمِعَ ذلك الجمع بثلاثةِ شروطٍ زائدةٍ على شروطِ التثنية ،وهي : أن يكون علما لمذكرٍ من يعقل ،خالياً من تاء التأنيث .(١)

---

(١) وذلك مثل طلحة وحمزة ،فانهما لا يجمعان جمع مذكر سالم ، وانظر البسيط : ١/ ١٠٢.

(٢) في الأصل : " خاليا من تاء التأنيث وإلا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء " . وهوانتقال نظر وسيأتي .

وان كان مشتقا فثلاثة شروط أيضا : أن يكونَ لمذكرٍ من يعقل ، خالياً من تاء التأنيث ،وألاّ يمتنع موءنثهُ من الجمعِ بالألفِ والتاءِ ،وهذا الشرط الأخيرُ احترازٌ من أَفْعَل فعلاء ، ومن فَعْلانَ فعلى.(١)

فصل : ثم إنَّ هذا الاسم الذي يُجْمَعَ هذا الضربَ من الجمعِ ،إن كان صحيحَ الآخرِ لحقتهُ العلامةُ من غيرِ تَغْيِيْرٍ ، وإنْ كانَ معتلاً بالألفِ وهو المسمىٰ مقصوراً حُذِفت ألفه؛ لالتقاءِ الساكنين ،لدلالة الفتحةِ الباقيةِ عليها ،وإن كان معتلاً بياءٍ قَبْلَها كسرةٌ ،وهو المسمىٰ منقوصاً ، فإنك تضم ما قبل الواو بضمةِ الياء المحذوفةِ؛لالتقائها ساكنةً مع واو الجمع لا بضمة أجنبية(٢) ،خلافا لابن عصفور(٣) ، وأما في حالة الجر والنصب ، فانك تحذف الكسرة من الياء استثقالا ،ثم الياء لالتقائها(٤) ساكنة مع ياء الجمعِ اتفاقا .

فصل : وأما الممدودُ فهو ما آخرُهُ همزة قبلها ألف ،وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكونَ الهمزةُ زائدةً للتأنيثِ ،وحكمها قَلْبُها فيه واواً لا غير ،عند سيبويه.(٥)

الثاني : أن تكون أصليةً وحكمُها الإثباتُ لا غير عند سيبويهِ أيضا ،(٦) وقد نَدَرَ في البابين ما لا بال له ،وما عدا هذين القسمين

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٤٧-١٤٨ والبسيط :١٠١/١-١٠٢.
(٢) كذا قال الفارسي في التكملة : ٣١.
(٣) قال ابن عصفور : فان كان منقوصا الحقت العلامتين له من غير أن ترد المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء. شرح الجمل :٣/١٤٩.
(٤) في "ح" "لالتقائهما".
(٥) الكتاب : ٣/٣٦٤-٣٦٥ قال : واذا جمعت ورقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز . . . فقلت ورقاوون.
(٦) انظر التكملة : ٢٢٧ ،والبسيط : ٢٤٨ ومابعدها.

أنت فيه مخيرٌ بين إثباتِ الهمزةِ وقلبِها واواً ، والأولُ أجودُ ،وسواءٌ كانت الهمزةُ بدلاً من أصلٍ ،أو من زائدٍ للإلحاقِ على الأصح .(١)

ثم قال : (ونون الاثنين مكسورةٌ أبدا ونونُ الجميع مفتوحةٌ أبدا)(٢).

أما كسرُ نونِ الاثنين فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين(٣) ، اذ لا أصل لها في الحركة ،وأما فتحُ نونِ الجماعةِ(٤) ؛ فليحصلَ الفرقُ بينها وبينَ نونِ الاثنينِ ،ولولا طلبُ هذا الفرقِ لاستوى الحكمان اعتباراً بالأصل في التقاء الساكنين ،ويحتملُ أن يكونَ كسرُ نون الاثنين فرقاً بينها(٥) وبين نونِ الجماعةِ(٦) ،وكان ينبغي أن تكون مفتوحةً على أصلِ التقاء الساكنين على طريقة المتبعين ، على رأي من يرى ذلك ،لولا طلبُ هذا الفرقِ . والطريقةُ الاولى أوجهُ اعتباراً بالسَّبْقِيَّةِ ؛ إذ التثنية أسبق من الجمع ،وأصلُ الفرقِ أن يكونَ في المتأخرِ دونَ المتقدمِ ، وهذا واضحٌ ان شاء الله .

وأما نونُ الجماعةِ فلو كُسِرَت للزمَ في ذلك الثقلُ ،من جهةِ توالي الضمات في حالةِ الرفعِ / ؛ لأن الواوَ أكثرُ من الضمةِ ،وتوالي الكسراتِ ٣٠
في حالة النصب والجرّ ؛ لأن الياءَ أكثرُ من الكسرةِ ، فعدلوا الى الفتحةِ فراراً(٧) من هذا الثقل ،وإنما خالفوا بين هذين النونين ، من جهة أن حرفَ الإعرابِ مختلفٌ فيهما ، فأرادوا أن يكونَ التابعُ جارياً على حكم المتبوعِ في الاختلاف ،والله أعلم.

---

(١) انظر التكملة : ١٢٧ وشرح الفية ابن معطى : ١/٢٨٢-٢٨٣.
(٢) الجمل : ٩.
(٣) هذا مذهب الجرمي ،وينسب لسيبويه ،التذييل والتكميل : ١/ ٧٠ أ.
(٤) في الاصل "الجميع".
(٥) في "ح" "بينهما".
(٦) عزا هذا النحاس لسيبويه : انظر التذييل والتكميل : ١/ ٧٠أ.
(٧) "فرارا" سقطت من "ح".

ثم قال : (وتسقطان في الاضافة)[١].

اختلف الناسُ في نونِ التثنيةِ والجمعِ الذي على حدها ،على ثمانيةِ أقوال[٢].

أحدها : أنَّها عوضٌ من التنوينِ ،والحجةُ في ذلك أنَّها تَسقطُ في الإضافةِ كما يسقطُ التنوين. ولم يجعلها قائل هذا عوضاً من الحركة ،لأنها قد عُوِّضَ منها التغيير والانقلاب فكان يكون في ذلك جمع بين العوض والمعوض منه ،ونقد هذا القول بثباتها مع لام التعريف، وقد يوجه ثباتها معها بقوتها بالحركة[٣] ،بخلاف التنوين ،كما فرقت الحركةُ بين ألفِ التأنيث وهمزتهِ ،في بابِ النسب .

الثاني : أنها عوضٌ من الحركةِ ، ويحتجُّ قائلُه بثباتها مع الألفِ واللامِ كالحركةِ ،ونقد بسقوطِها في الإضافةِ ، ولو كانت عوضاً من الحركةِ لوجبَ ثباتُها عند الإضافةِ ،كما تثبتُ الحركةُ وأيضاً فقد عُوِّضَ من الحركةِ التغيرُ والانقلابُ ، فكأنَّ الحركةَ ثابتةٌ فيجيءُ في المعنى ، كأنه جَمَعَ بين العوض والمعوضِ منه على ما تقدم ،إن كان قائلا بذلك .

الثالث : أنها عوضٌ من الحركةِ والتنوينِ معا ،ويحتجُّ قائلُه بظهورِ حكمِهما فيها ،من حيثُ تحذفُ في الاضافةِ كالتنوينِ ، وتَثبُتُ مع لامِ التعريفِ كالحركةِ ،ونُقِدَ بحصولِ التنافي من جهةِ أنَّها يجب إثباتها في الإضافة ،من حيثُ هي عِوضٌ من الحركةِ ،وحذفها من حيث

---

(١) الجمل : ٩٠

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٥٢-١٥٣ والبسيط : ١٥٧-١٥٨، ورصف المباني : ٣٤٠ ،والتذييل والتكميل : ١/٨٧ ب ومابعدها .

(٣) انظر رصف المباني : ٣٣٩.

هي عوضٌ من التنوين ،وحذفها مع لام التعريف ، من حيث هي عوض من التنوين ،وإثباتها من حيث هي عوض من الحركة ،فكان يجب أن يكونَ الشيءُ الواحدُ موجوداً معدوماً في حال واحدة ،وذلك محال ،وفيه ماذكرناه من أن الحركةَ قد عُوِّضَ منها التغييرُ والانقلابُ ، إن كان قائلا بذلك.

الرابـــع : أنَّها عوضٌ من تنوينين في التثنية ،وتنويناتٍ في الجمعِ ، بيانه أن قولك : الزيدان مُغنٍ عن زيدٍ وزيدٍ ، فألف التثنيـــة مثلا قائم مَقَام الإعرابِ ،ونُونُها قائمةٌ مَقَامَ التنوينين اللذين كانا فـــي الاسمين وعوض منهما ، وكذلك الجمع اذا قلت : الزيدون في زيـــد وزيد وزيد مثلا ،فالواو قائمة مقام الاعراب ،والنونُ قائمةٌ مقامَ التنوينات، وعِوَضٌ منها ،ويُحكىٰ هذا القول عن أبي العباس ثعلبٍ (١) ، ونقد بأن فيه تعويضَ حرفٍ من حرفين فأكثر ،وأيضا فثباته مع لام التعريف يمنع من ذلك ، على ما تقدم ،وعندي أنه ساقط بنفسه من جهة أخرى ،وذلك أنك لما ثنيت أو جمعت إنما عَمَدْتَ الى أحد الاسمين أو الاسماء فألحقته العلامة ، فزال لذلك تنوينه ،فالنون إذاً على تسليم العوضية انما هي عوض من تنوين الاسم الواحد الذى لحقته العلامة ،فبطل كون هذه النون عوضا من تنوينين ، أو تنوينات .

هذا ما كان يمشي لنا في التدريسِ ، ثم ظهرَ بعدُ أنَّ علامـــةَ التثنيةِ والجمعِ لما كانت بازاءِ متعدد ،وهو المثنى أو المجموع ، انبغىٰ أن تكون النون بازاء متعدد ، وهو تنوين المثنى والمجموع ،لأنهما سيقـــا معا فهما متقابلان وفيه نظر.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٣/١ ،والتذييل والتكميـــل : ٨٨/١ أ.

الخامس : أنها عوض من الحركة مع لام التعريف لثبوتهما معها ، وعوض من التنوين مع الاضافة لسقوطها معها ، وعوض منهما مع التجريد . قاله ابن جني (١) ، ونقد بكون العوضية فيه على حَسَب النسب ، فكان في الأصل الذى هو التنكير عوضا من الحركة والتنوين ، فاذا طرأت الألف واللام أو الاضافة صار عوضا من أحدهما ، فاذا رجع الى الأصل صار عوضا منهما قالوا : وهذا غير مرضي من أبي الفتح (٢) ، وهذا تحامل فيما أرى ؛ إذ يقال : ان لام المعرفة لما دخلت على المثنى وفيه النون عوضا من الحركة والتنوين ، غلب عليها جانب الحركة وألغي جانب التنوين ، وبالعكس مع الاضافة ، وهذا متصور معقول فتأمله وبالله التوفيق .

السادس : أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في الوقف ، قاله الفراء (٣) ، وذلك أن هذه النون لولم تلحق لصار لفظ الاثنين في الرفع كلفظ الواحد في النصب في حالة الوقف ، كقولك : ضرب (٤) زيدا عمرا ، تريد : ضرب زيدان عمرا ، فلحقت النون فارقة بين الواحد والاثنين ، وَحُمِلَ / منصوب التثنية ومجرورها على مرفوعها وكذلك ٣١
الجمع .

ونقد بأن حالة الوقف عارضة فلا يعتد بها ، وبأن الجمع باب آخر ، فلا يحسن حمله على التثنية .

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ١/٨٨/أ .
(٢) قال أبو حيان قال بعض اصحابنا : " وهذا كله تخليط " .
التذييل والتكميل : ١/٨٨/ب .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٥٣ .
(٤) مطموسة في " ح " .

السابع : أن هذه النون انما زيدت في آخر المثنى والمجموع، لرفع توهم الاضافة أو الافراد ، قاله ابن مالك .(١)

بيان ذلك أنها لو لم تلحق في الجمع لكان يلتبس بالاضافة والافراد ، في قولك : قام زيد و ومررت بزيدي ورأيت زيدي ،فالأول يشبه المفرد الموقوف عليه في بعض اللغات ،والثاني يشبه المفرد المضاف الى [ياء](٢) المتكلم ، والموقوف عليه في تلك اللغة أيضا ، والثالث يشبه المضاف الى المتكلم لا غير ، والمثنى المرفوع يشبه المفرد المنصوب الموقوف عليه ، على ما تقدم للفراء ، فألحقت النون في آخرهما لرفع هذا الشبه وازالة اللبس ،وحُمِلَ منصوبُ التثنية ومجرورها على مرفوعها التجري التثنية كلها على أسلوب واحد ،ولذلك نظائر فتأمله .

الثامن : قول سيبويه : كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين(٣) ، ولم يقل : عوض مخافة الزامه ما تقدم ذكره(٤) ،ولما كانت كذلك أرادوا أن يظهر فيها حكم الحركة والتنوين ، فأسقطوها مع الاضافة تغليبا لحكم التنوين ،وأثبتوها مع الألف واللام تغليبا لحكم الحركة ،ولم يكن بالعكس لقربها من موجب الحذف ،في حال الاضافة وبعدها من موجبه مع الألف واللام ،فلو غلبوا عليها حكم الحركة لوجب اثباتها في الموضعين ،ولو غلبوا عليها حكم التنوين لوجب اسقاطها فيهما ، فكان ما تقدم أنسب اشعارا بالأمرين ،وهذا من بديع الاستنباط وأنبله ،

---

(١) التسهيل : ٣١٠.
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) الكتاب : ١/٠١٨.
(٤) قال ابن عبد النور المالقي : " والذى يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضا من شيء ،وانما معناها في الكلمة على كمال الاسم وأنه منفصل مما بعده كما فعل بالتنوين ،الا أنها حذفت

===

على أن بعض المفسرين لكلام سيبويه زعم أن قوله : كأنها عوض ،(١) على معنى التحقيق ،وليس التشبيه على موضعه ، واستشهد على أن التشبيه يأتي على معنى التحقيق بقول الشاعر :(٢)

فأصبح بطن مكة مقشعِـرًّا كأن الأرضَ ليس بها هشـامُ

قال : والمعنى أن الأرض ليس بها هشام ،لأنه يرثيه ،وليس في البيت كبير دليل ،لأنه يجوز أن يكون المعنى فيه : ان الأرض بهـا هشام مدفونا في بطنها ،فأنكر كونها على تلك الصفة ،من الاقشعرار مع كونها بها هشام ،أى في بطنها ، وما كان ينبغي لها أن تكون كذلك ، وهذا أولى من اخراج التشبيه عن موضعه ،والله أعلم.

=== مع الاضافة لأنهما يتضادان ،اذ الاضافة دليل الاتصال،والنون دليل الانفصال ،وثبتت مع الألف واللام ،لكونها قويت بالحركة ، وأنها ليست كالتنوين في الدلالة على التنكير وانصراف الاعراب ، الا ترى أنها تكون في الاسم الذى لا ينصرف نحو: أحمريـن وأحمدين وفي الاسم العلم نحو الزيدين وفي المبنى نحـو اللذان؟ فهذا كله يقوىّ أنها ليست كالتنوين في تلك الأوجه وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها لها مابعدها . ثم قال : واذا تحققت كلام سيبويه علمت أنها ليست عنده عوضا من شيء ،لأنه قال : كأنها عوض ،ولم يقل: إنها عوض ،رصـف المباني : ٣٣٩-٣٤٠ ،وذكر أبوحيان أن بعض الناس يحمل كلام سيبويه على أنها عوض ، لأن كأن قد تستعمل للتحقيق مثل إنّ. التذييل والتكميل ١/٨٩.

(١) هو السيرافي : ١/ وهوأيضا مذهب الكوفيين والزجاجي ،الجنى الداني : ٢١٩ والمغني ٢٥٣٠ والتذييل والتكميل : ١/٨٩/ب ،وانظر الهامش السابق ،كلام ابن عبد النور وأبي حيان.

(٢) البيت للحارث بن أمية الصفري الاموي يرثى هشام بن المغيرة وهو في الحذف من نسب قريش : ٤٠ ،٦٧ ،والكامل :٢/١٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٤٨ ،والمغني ج٣ ٢٥ ،والجنى الداني : ٥٢٠ ،وشرح أبيات المعني : ٤/١٦٩.

باب الفاعل والمفعول به

الفاعل : كل اسمٍ مرفوعٍ تحقيقا أو تقديراً ، مسندٍ إليه فعلٌ أو ما في معناه ، مقدمٌ عليه غيرُ مبنيٍّ لمفعول .

والأفعال بالنظر إلى ما ترفعه على أربعة أضرب :

ضرب يرفع الفاعل حقيقة كقام زيد وقعد عمروٌ ، وضرب يرفع النائب عنه كضُرِبَ زيدٌ ، وأكرِمَ عمروٌ ، وضرب يرفع المشبه به وهو كان وأخواتها ، وضرب فيه قولان وهو الفعل المؤكد به فعل آخر ، كقولك : قام قام زيد ، وكان الزائدة .

فصل : والرافع للفاعل إذا كان اسما (١) ظاهرا أو ضميرا منفصلا أحد ثمانية أشياء . وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، وأمثلة المبالغة ، والمصدر ، والظرف ، والمجرور ، اذا وقعا صفتين ، أو صلتين ، أوحالين ، أو خبرين ، وما خرج عما (٢) ذكر فنادر .

وأما رفع الضمير المتصل فتقع المشاركة فيه اعتباراً بالقاعدة المعلومة ، وهي أنَّ كلَّ ما يرفع الظاهر يرفع المضمر المتصل (٣) ، ولا ينعكس .

فصل : وأما المفعول به فعبارة عن كل اسم منصوب تحقيقاً أو تقديراً ، بفعل أوجارٍ مجراهُ ، على أنه محل لمعنى ناصبه فقط ، وهذا المفعول ينحصر ناصبه في ستة أشياء وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وأمثلة المبالغة ، فلا يكون مفعول به منصوباً إلا بأحد هذه الاشياء ، خلافاً للفراء في قوله : إنه منصوبٌ بالفاعل ،

---

(١) سقطت من "ح" .
(٢) في "ح" "مما" .
(٣) سقطت من "ح" .

ولهشام الطُّوَال (١) في قوله : إنه منصوب بجملة الفعل والفاعل (٢) ، ولاستقصاء القول في ذلك موضع غير هذا .

فصل : ثم قال : (الفاعل مرفوع أبدا) (٣) ، وقال في باب المفعول المحمول على المعنى : (الا أنه قد جاء في الشعر شيء قلب فصير مفعوله فاعلا ،و (٤) فاعله مفعولا) .

فظاهر هذا / الكلام التدافع من حيث قال في هذا الباب: ٣٣
الفاعل مرفوع أبداً ، فظاهره أنه لا ينفك عن الرفع في موضع من المواضع، وظاهر ما قال في باب المفعول المحمول على المعنى : أنه ينفك عن ذلك.

والجواب عن هذه الشبهة أن المفعول الذى حصل فيه إعراب الفاعل يسمى فاعلا اعتبارا باللفظ ،لأن الإعراب انما يجرى على حسب اللفظ دون المعنى ، فإذا كان كذلك حصل ما قاله في باب الفاعل : من كونه مرفوعا أبدا لا ينفك عن ذلك بهذا الاعتبار (٥) ، فتدبره فانه صحيح ان شاء الله.

ثم قال : (والمفعول به إذا ذكر الفاعل فهو منصوب أبداً) (٦).

---

(١)

(٢) انظر المسألة في الإنصاف : ٧٨ ،حيث ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المفعول هو الفعل والفاعل معا ،وذهب البصريون أن عامل النصب في المفعول هو الفعل .

(٣) الجمل : ١٠.

(٤) في الاصل "أو فاعله" والمثبت من "ح" والجمل : ٢٠٣.

(٥) قال ابن أبي الربيع : النحويون كلهم ... يقولون إن العرب تلزم رفع الفاعل ونصب المفعول فَهُمَ المعنى من غير الاعراب أو لم يفهم ،إلا أن يُضْطَرَّ شاعر فيعكس ،وذلك عند فهم المعنى ، وان وجد في الكلام فيكون كالغلط، ويكون قول أبي القاسم "أبدا" يريد به في الكلام . البسيط : ٢٦٣ وقد ذكر ابن الطراوة أنه إذا فهم المعنى جاز نصب الفاعل ورفع المفعول وبه قال ابن عصفور. البسيط : ٢٦٢.

(٦) الجمل : ١٠.

أما كونه منصوباً أبداً ،فليس فيه إشكال ،لأن كل واحد من المفعولات منصوبٌ إذا ذكر الفاعل ،ومفهوم كلامه أنه اذا لم يذكر الفاعل فليس منصوبا أبدا ،وهذا انما يمشى فيما يتعدى الى مفعول واحد ، وأما ما يتعدى إلى أكثر من واحد كباب أعطى وباب أعلم ، فإنه اذا لم يذكر الفاعل فإنه (١) يرفع واحدا ،ويبقى ما عداه منصوبا على حاله ، فهذا إشكال ، وحله أن الالف واللام في قوله : والمفعول به جِنْسِيَّةٌ يراد بها التفصيل ،كأنه قال : وكل واحدٍ واحدٍ من المفعولات منصوب بشرط ذكر الفاعل ،فإن لم يذكر الفاعل ،فليس كل واحدٍ واحدٍ منصوبا ،فانما تَوَجَّه النفي المفهوم على نصب كل واحد واحد دون البعض ،وهذا بين ان شاءالله .

فصل (٢) : ثم قال : (لأن الفعل إذا تقدم الأسماءُ وُحِّدَ (٣)) الى آخره .

تلخيصه : لِأنّ الفعل إذا قُدِّمَ على مَرْفوعِه وُحِّدَ ،وإذا تأخر ثُنِّيَ وجمع ،وهذا معناه ،وهو كما ترى غَيْرُ صحيح ،لِأنّه تقسيمٌ ما لا يَتَصَوَّر فيه هذا التقسيم ،لِأنَّ الفعل لَا يَعْرَىٰ عن تقدمه على مرفوعه مطلقا ،ظاهرا كان أو مضمرا ،لأنك إذا قلت : قام زيد ،وقام الزيدان ،وقام الزيدون ، فالفعل كما ترى مقدم على مرفوعه ،وإذا قلت : زيد قام ،والزيدان قاما ، والزيدون قاموا ،فالفعل أيضاً مقدمٌ على مرفوعه وهو المضمر المستتر ، أو البارز المسند إليه الفعلُ ،فلا فرق إذاً ، لكن قد يتجه قوله على تقدير أن الأصل إسناد الفعل إلى الظاهر ،ثم يقدم ذلك الظاهر على الفعل ، فيجب حينئذ أن يصير الفعل مسنداً إلى ضمير ذلك الظاهر ،لارتفاعه بالابتداء ،فعلى هذا يتجه قوله والله أعلم وهو (٤) تلفيق كما ترى ،

---

(١) في "ح" "فإنما".
(٢) سقطت من "ح".
(٣) الجمل : ١٠.
(٤) في "ح" "وهذا".

وأشبه من تلك العبارة أن تقول : إذا كان الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، أوجار مجراه وحّد ،واذا كان مسندا الى ضمير متصل ظهرت فيه علامة الاثنين والجماعة كقولك : الزيدان قاما ،والزيدون قاموا .

ثم قال بعد : (ثني وجمع للضمير (١) الذى يكون فيه) .

اعترضه بعضهم (٢) بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، قال : واصلاحه : " ثني وجمع الضمير " برفع قوله : " الضمير " ،على أن يكون قوله " ثني وجمع " مسندا الى الضمير ،وانما أفسده الناسخ ،وقال بعض الشراح هذا الإصلاح إفساد ؛لأن التثنية والجمع ليسا من أوصاف الضمائر ،كما أنهما ليسا من أوصاف الافعال ،والأولى أن يكون أوقع (٣) على الأفعال ما أصله أن يقع على الأسماء ، لشبه لفظي بينهما ؛لأنه إذا أشبه شيء شيئاً جاز أن يطلق عليه ما أصله أن يطلق على المشبه به ، فلما كان قولك : يضربان ويضربون وتضربين ،على صورة ضاربان وضاربون وضاربين ،جاز له (٤) ذلك ،فهذا أولى ما يوجه به هذا الموضع والله أعلم.

فصل (٥) : ثم قال : (وظفرت يداك وظفر يداك) (٦).

بسط هذا أن تقول : إذا كان الفعل مسنداً إلى مؤنث حقيقي التأنيث لزمت العلامة مع عدم الفصل غالبا (٧) ، وإذا كان مسندا الى

---

(١) في الجمل : ١٠ ، وهامش الأصل عن نسخة أخرى " الضمير " وأشار محقق الجمل إلى أنها في نسخة الأصل " للضمير " كما هنا ،وشرح هذه العبارة يقتضي ما اثبت.

(٢) ذكر ابن السيد شيئا من هذا في إصلاح الخلل : ٣٥ ،٥٣.

(٣) في " ح " " يكونا وقعا ".

(٤) في " ح " " لك " خطأ .

(٥) سقطت من " ح ".

(٦) " وظفر يداك " ليست في كتاب الجمل بطبعتيه انظر: ١٠،٢٣.

(٧) قال " غالبا " احترازا مما رواه سيبويه عن العرب من قولهم : " قال فلانة " . الكتاب : ٢/٣٨.

مؤنث مجازي التأنيث ، فان كان ضميرا متصلا لزمت[١] العلامة كالحقيقي ، وان كان اسما ظاهرا جاز الامران مطلقا ، فصلتَ أولم تفصِل ، الا أن اسقاطها مع الفصل أجود من اسقاطها مع عدمه . والله أعلم.

فصل[٢] : ثم قال : (واعلم أن الوجه تقديمُ الفاعل[٣]) . إلى آخره .

الاصل تقديم مرفوع الفعل عن منصوبه لامرين هما[٤] :

اللزوم ،وعدم الاستغناء ،بخلاف منصوبه ،فانه بالعكس مما ذكر.

ثم إن / المفعول بالنظر الى تقديمه وتأخيره وتوسيطه ٣٤
ينقسم الى سبعة أقسام : قسم يلزم التقديم ، وهو إذا كان فيه معنى شرط أواستفهام ،اوكان كم الخبرية أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ،كقولك : أيُّهم تكرم أكرم ، وغلامَ أيِّهم تكرم اكرم ، وكم رجلٍ أكرمت ، وغلامَ كم رجلٍ أكرمت، لأن المضاف يكتسي حكم الشرط والاستفهام والتصدير من المضاف إليه ، كما يكتسي منه التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير ، وسيأتي بيان ذلك كلِّه في أثناء الكتاب إن شاء الله تعالى .

وقسم يلزم التأخير : وهو إذا كان مقرونا بإلا ، أوفي معنى المقرون بها ،أوكان ضميرا متصلا بالفاعل ،أو عدم الفارق بينه وبين الفاعل كقولك : ما ضرب زيد إلاَّ عمرا ،وإنما ضرب زيد عمراً ،وضربتك ،وضرب موسى عيسى .

وقسم يلزم التوسيط : وهو إذا كان الفاعل هو المقرون بالا ،أو ما في معنى المقرون بها ،أوكان ضميراً متصلا معكون الفاعل اسما ظاهرا

---

(١) في "ح" "لزمته".
(٢) سقطت من "ح".
(٣) الجمل : ١٠.
(٤) في "ح" "وهما" باثبات الواو .

كقولك : ما ضرب زيداً إلا عمرٌو، وإنما ضرب زيداً عَمْرٌو، وضربك زيد .

وقسم يتوسط ويتأخر ولا يتقدم : وذلك مع أدوات الشرط وأدوات الاستفهام ما عدا إنْ ، والهمزة ، كقولك : هل ضرب زيد عمرا (١) ، وهل ضرب عمرا زيد ؛ لأن هذه الأدوات لا يضمر بعدها الفعل ، ولا يفصل بينها وبينه الا في الشعر ، وحكى أن بعض المتكلمين على هذه المسألة من كتاب سيبويه ألقى هذه المسألة على طلبته (٢) ، فقال : كيف يقال : هل زيد ضربته ، أو هل زيدا ضربته رفعا أو نصبا ؟ فرفع قوم بالابتداء الحاقاً لهل بالهمزة ، والتزم قومٌ النصبَ باضمار فعل ؛ ليليَها الفعلُ في التقدير ؛ لأنَّها ليس لها تَصَرُّفُ الهمزةِ ؛ لأنها دخيلةٌ في الاستفهامِ ، والهمزةُ فيه أصليةٌ ، فصوَّب الشيخُ هذا الاحتجاجَ وخَطَّأ الأولَ ، وكانَ إذْ ذاك بالحضرةِ بعضُ المشارقة فقال : كل ذلك خطأ ، وأخرج المسألة من كتاب سيبويه ، على ما ذكرناه آنفاً (٣) ، فبُهِتَ الشَّيْخُ . ولا توفيق الا بالله .

وقسم يتقدم ويتوسط ولا يتأخر : وذلك إذا اتصل بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ إلى المفعول ، كقولك : ضرب زيداً غلامُه ، وزيداً ضَرَبَ غلامُه .

وقسم يتقدم ولا يتأخر ولا يتوسط : وذلك إذا كان المسند إليه الفعل ضميراً متصلاً كقولك ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ .

وقسم يتقدم ويتأخر ويتوسط وهو ما عدا ما ذكر ، كقولك : ضرب زيدٌ عمراً ، ما لم يَعْرِضْ له عارضٌ ، فيجب العمل على مقتضى ذلك العارض .

فصل (٤) : لم يتعرض أبو القاسم إلى جوازِ تقديم المفعول على فعله ، ولا لامتناع تقديم الفاعل على فعله .

---

(١) في الأصل "أوهل" .
(٢) في "ح" "ألقاها على طلبته" .
(٣) الكتاب : ٩٩/١ ، ١١٥/٣ .
(٤) هذا الفصل بأكمله سقط من "ح" وينتهي عند قوله : "نوع منه آخر" الآتي .

فأما تقديم المفعول على فعله ، فقد مضى بيانه ، وأما تقديم الفاعل على فعله فمسألة خلافية(١) ،والأصحُّ الأشهر الذى يَعْضُدُهُ النظرُ ،امتناعُ التقديم ،فلا بدَّ من إقامة دليلٍ على صحةِ ما عليه الجمهور.

وترتيب القول في ذلك : أن السؤال عن عِلَّةِ امتناعِ تقديمِ الفاعلِ على فعلِه ثانٍ عن الاستدلالِ على امتناعِ تقديمِه ، فيقال في الجواب عن السؤالِ الأولِ :

قام الدليلُ على امتناع تقديمه ،وهو أنه لو كان "زيدٌ" من قولك : زيدٌ قام فاعلاً مقدماً ، لاجتمعت العربُ على امتناعِ المطابقة ، فكنتَ تقول : الزيدان قام والزيدون قام ،والهندان قام ،والهندات قامت(٢) ،وأنت إنما تقول ذلك بالمطابقةِ فهذه دِلالةٌ واضحةٌ على أنَّه ليس فاعلاً مقدماً .

فإن قيل : إنّما يتّضِحُ هذا الاستدلالُ على اللغةِ الفصيحةِ ، وأما على اللغة الاخرى ،فالأظهرُ أنّه فاعلٌ مقدمٌ(٣) ؛ لأنّ المطابقةَ عندهؤلاءِ إنّما حَصَلَتْ بحروفٍ لا بضمائر.

أجيب بأنّه إنّما يكونَ ذلك عندهم معتقديمِ الفعلِ على الأسماءِ الظاهرةِ والجاري مَجْرَاها ،وأمّا معتأخيرِها عنها فتجتمعُ العربُ كلُّها على لغةٍ واحدة ، وهي الفصيحةُ معالتقديمِ ،كما اجتمعتِ العربُ في "ما" النافيةِ على لغةٍ واحدةٍ عند نقصانِ شرطٍ من شروطِ إعمالِها إعْمَالَ "ليس" ،وإلاَّ فلوكان الفاعلُ مما يتقدَّمُ عند أحدٍ من العربِ لقالوا ،

---

(١) ذهب الأخفش وبعض الكوفيين الى جواز تقديم الفاعل على فعله. انظر المسألة في المقتضب : ٤/١٢٨ ،واسرار العربية :٧٩-٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٥٩ ،والمغني : ٧٥٧-٧٥٨.

(٢) هذا من أدلة المبرد على امتناع تقديم الفاعل. المقتضب: ٤/١٢٨.

(٣) هذه اللغة هي لغة "أكلوني البراغيث" وقد ورد بها التنزيل في قوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾.

أو أحدٌ منهم ؛ أنا قام ،على أن يكون أصله قمتُ ،فلمَّا قدَّمَ / انفصلَ ٣٥
الضميرُ لتعذرِ الاتصالِ ،والمسألةُ من بابِ ما قدَّمَ فيه ما أصلُه التأخيرُ ،
وأُخِّرَ ما أصلَه التَّقديمُ ،لأنَّ الفعلَ أثرُ الفاعلِ ، والمؤثِّرُ في الوجودِ
قبلَ أثرِه عقلا .

ويقال في الجواب عن السؤال الثاني : لما كان الفاعلُ أحدَ
جزئي الجملةِ لا يتم الكلامُ دونَه ، وكان مدلولُ الفعلِ متصلاً بمدلولِه ،
لزمَ من ذلك أن يكونَ معه كالشيءِ الواحدِ ،ألا تراهم سكَّنوا له آخرَ
الماضي ،وألحقوا علامةَ الاعرابِ بعده في نحو : يضربان ويضربون ؟ (١)

وقد استدل ابن الأبرشِ (٢) على أنَّ الفاعلَ في نحو : زيدٌ
يضربُ ، مقدَّرٌ بين الباءِ والضمةِ ، وكذلك ألحقوا علامةَ التأنيثِ الفعلَ ؛
دِلالةً على تأنيثِ فاعِلِه في نحو : قامتْ هندٌ ، وكذلك قالوا في النسبِ
الى الشيخ المسن : كُنْتِيٌّ ،لأنه يذكر أيامه فيقول : كنت وكنت ،فهذا
كلُّه يدلُّ على أنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ .(٣)

فإن قلت : فيجب على هذا ألَّا يكون قولك : "قمتُ" كلاماً ؛
لأنهما بمنزلةِ شيءٍ واحد .

قلنا هو تركيبُ إسنادٍ ،وليس تركيبَ مزجٍ وخلطٍ ، فابصرْ
ما ذكرتُه تَجِدْه صحيحاً إن شاء الله .

---

(١) انظر بسط ذلك في البسيط : ١/ ١٢٥-١٢٦ .

(٢) ابن الابرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون ابو القاسم الشنتريني النحوي ،إمام في العربية ،يستظهر كتاب سيبويه ،والمقتضب والكامل ،كان من أهل الزهد والانقطاع ،لا يدخل في ولاية ولا يقبل على أمراء في جامع ولا إمامة . توفي بقرطبة سنة ٥٣٢هـ . بغية الوعاة : ١/ ٥٥٧ .

(٣) قال بن أبي الربيع في أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد : ومن هذا أيضا قولهم في النسب الى كُنْتُ : كُنْتِيٌّ ،وانما كان القياس أن يقال : كوني ،وقد قيل هذا ،ولكنهم قالوا : كنتي ،لأنهم نزلوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فتنزل كنت عندهم منزلة فعل . البسيط : ٢٧٥ .

نوع منه آخـــر

الغرض بهذا الباب الإعلام أن المبنيات لا تؤثر العواملُ فـــي ألفاظِها ، ولكنها إذا دخلت عليها أوجبت القضاءَ على مواضعِها بالاعـرابِ ، فاذا دخلت عليها فارغةً ، كان موضعها رفعا ، واذا دخلت عليها مشغولـةً ، كان موضعها نصباً ، وجملةُ ما له موضعٌ من الاعرابِ ثلاثةُ أقسام :

المبنياتُ ، وحرفُ الجرّ مع مجروره ، والجملُ الواقعةُ موقعَ الاسـمِ المفردِ ؛ وذلك الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ لفظاً أو أصلاً ، ويندرج تحت هذا الجملةُ الواقعةُ خبراً "لإنَّ" و "كانَ" وأخواتِهما ، وللا المحمولـةِ على "إنَّ" ، و "لمَا" و "لاَ" المحمولتين على "ليس" من أخـــوات كانَ ، والجملةُ الواقعةُ مفعولاً ثانياً لظننت وأخواتِها ، والقولُ المحمولُ عليها ، أو ثالثاً لأعلم وأخواتها ، والجملةُ المضافُ إليها الظرف الزماني والمكانـي وما جرى مَجْرَاهُمَا من الأسماء نادراً ، والجملةُ المحكية بالقول ، وما جـرى مَجْرَاهُ ، والجملةُ الواقعةُ صفةً لموصوفٍ أو حالاً لذى حالٍ ، وأما الجملةُ الواقعةُ بعد عاطف فداخلةٌ في حكم المعطوف عليه .

ثم قال : (أعجب زيداً ماكره عمرو)(١) .

جمع في هذه المسألة بين فعلين ، مفعولُ أحدهما مختـــصٌّ بالعقلِ ، وفاعلُ الآخرِ مختصٌّ به دونَ العكسِ فيهما ، وبعد سيأتي بيان ما يحصل به الفرق إنْ شاء الله(٢) .

ثم قال : (ونظيرُ "ما" من الأسماءِ النَّواقصِ)(٣) .

كلامه هاهنا في الموصولات ، وهي على قسمين : حروف وأسماء ،

---

(١) الجمل : ١١ .
(٢) في الأصل "يأتي" وانظر شرح الجمل لابن خروف : ١٢ ، والبسيط : ٢٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٦٨ .
(٣) الجمل : ١١ .

فالحروف ستةٌ على اختلاف في بعضها وهي : أنْ ، وأنَّ ، وما ، وكي ، و "لو" المصدريَّاتُ ، والألفُ واللامُ الموصولةِ باسمِ الفاعلِ واسم المفعولِ .

فأما "أنْ" فإنها توصل بالفعل الماضي لفظاً ومعنىً ، وبالمضارعِ مُعْمَلَةً هي فيه غالباً ، واختُلِفَ في وصلها بفعلِ الأمر ، وهو ظاهر كلام سيبويه .(١)

وأما "أنَّ" فانها تُوصَلُ بالجملةِ الاسميةِ معملةً فيها ، أو مكفوفة بـ "ما" ، وتُوصَلُ أيضاً بالجملةِ الفعليّة بشرطِ الفصلِ بـ "ما" الموطِّئة والمخفَّفةُ منها على حكمها من الصلةِ ، على ما نبينُ في بابِها إنْ شاء الله .

وأمَّا "ما" فإنها تُوصَل [بالفعلِ](٢) الماضي والمضارعِ ، وقد تُوصَلُ بالجملةِ الاسميّةِ(٣) المفهمِ أحدُ جزئيها معنىٰ فعلٍ ، فقيل : إنَّ بابَه الشعرُ(٤) ، وقيل إنّه يستمر في الكلام ، واختلف في اسميتها وحرفيتها على قولين : الأول للأخفشِ(٥) ، والثاني لسيبويه(٦) خلافاً

---

(١) قال سيبويه : وتقول : كتبت اليه أن لا تقل ذاك ، وكتبت اليه أن لا يقول ذاك وكتبت اليه الا تقول ذاك . فأما الجزم فعلى الأمر ، وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك ، واما الرفع فعلى قولك : لأنك لا تقول ذاك ، أو بأنك لا تقول ذاك تخبره بأن ذا قد وقع من أمره . الكتاب : ٣/١٦٦ . وذكر المرادي وابن هشام أنه حكى عن سيبويه : " كتبت اليه بأن قم " الجنى الداني : ٢٣٥ والمغني ٤٣ .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) سيبويه لا تكون صلة "ما" عنده إلا جملة فعلية . انظر شرح الرضي : ٢/٣٨٦ .

(٤) انظر شرح الرضي : ٢/٣٨٦ ، ورصف المباني : ٣١٤ .

(٥) واليه ذهب بعض الكوفيين وابن السراج : رصف المباني : ٣١٥ ، الجنى الداني : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمغني : ٤٠٢ ، وانظر المقتضب : ٣/٢٠٠ .

(٦) الكتاب : ٢/٣٥٠ ، قال : " وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبدالله ، فجعل خلا بمنزلة حاشا ، فاذا قلت : ما خلا ، فليس فيه الا النصب ؛ لأنَّ "ما" اسم ، ولا تكون صلتها الا الفعل ها هنا . " وانظر : ٢/٣٢٦ ، ٣/١١ .

لِٱبن خروف(١) ،في عكس هذه ٱلنسبة .

وأما "كي" فإنَّها تُوصَلُ بٱلمضارعِ ، مُعْمَلَةً هي فيه ،مقدراً قبلها لامُ ٱلجرِّ أو ظاهراً .

وأما "لو" فإنّها تُوصَلُ بالماضي والمضارعِ كقولك : وَدِدْتُ لو قام زيد ، ولو يقوم عمرو.

وأما ٱلألفُ وٱللامُ فإنَّها تُوصَل بٱسمِ ٱلفاعلِ وٱسمِ ٱلمفعول غالباً ،وٱختُلِفَ في ٱسميتها وحرفيتها على قولين ، ٱلثاني لأبي عثمانَ(٢) ، وٱلأول للجمهورِ ،وهو الأصح والله أعلم.

فصل : وأما الأسماء ٱلموصولات فالكلامُ فيها ينحصر في ثلاثِ مسائلَ : الأولى في حصرها ،وٱلثانية في بيانِ صلاتِها ،وٱلثالثة في بيانِ أحكامِ ضمائرها.

فأما ٱنحصارها ففي "مَنْ" و"ما" و"الذى" و"ٱلتي" وفروعِهما والأُلَى بمعنى الذين ، والألف واللام ،بمعنى ٱلذى وٱلتي ، على المشهورِ ،وذا مع "مَنْ" و"ما" الٱستفهاميتين في أحد ٱلوجهين ، و"أي" و"ذو" و"ذات" في لغةِ طَيِّئٍ وأما ما تُوصَلُ به فأحدُ أربعة أشياء ، وهي ٱلجملتان : الٱسميةُ والفعليةُ وٱلظرفُ / والمجرورُ . ٣٦

---

(١) هو علي بن محمد ابو الحسن بن خروف . كان اماما في العربية ، مشاركا في علوم كثيرة ،وله ردود على كثير من أهل العلم ،توفى سنة ٦٠٩ وقيل غير ذلك عن ٨٥ سنة . الذيل والتكملة ٣١٩/١/٥ وبغية الوعاة : ٢٠٣/٢ . قلت : وقد اختلطت ترجمته بترجمة ابن خروف الشاعر. والله أعلم.

(٢) نقل عن المازني في هذه المسألة ثلاثة أقوال . أحدها أنها حرف تعريف ،كما في سائر الأسماء الجامدة كالرجل والفرس . شرح الرضي : ٣٧/٢ ،والمساعد ١٤٩/٢ وهو قول الأخفش الجنى الداني : ٢٢٢ . والثاني انها حرف موصول لا اسم موصول الجنى الداني : ٢٢٢ ،والثالث أنها اسم موصول ،منهج السالك : ٢٧ .

وأما ضمائرها فثلاثة أقسام : منصوبُ الموضعِ ، ومرفوعهُ ،ومخفوضُه ،

فالمنصوبُ الموضع يجوز حذفُه بثلاثةِ شروط: (١)

أن يكون متصلا ،وأن يكون العامل فيه فعلاً ،وأن لا يُوقِعَ حذفه لَبْسًا . (٢)

فإن كان منفصلا لم يجز حذفه ؛ لمفارقته ما شبه به في باب الحذف ،وهو ياء أَشْهِيبَاب . (٣)

والمرفوع الموضعِ إنْ كان فاعلاً ،أو نائباً عنه ،أو مشبهاً به ، أومشبهاً بما شبه به ، لم يجز حذفه (٤) ،وان كان مبتدأً ،فان كان في صلةِ غير " أي " لم يحذف مع عدمِ الطولِ (٥) إلاَّ قليلاً (٦) ، وإنْ كانَ في صلةِ "أي " جاز حذفه جوازاً حسناً (٧) بشرط ألاّ يكونَ خبره جملةً ولا ظرفاً ولا مجروراً ، فإنَّه إنْ كانَ كذلك لم يُحذَف ؛لأن التركيب لا يقتضيه

---

(١) ذكر منها ابن أبي الربيع الأول والثالث . البسيط :٢٨٣.

(٢) نحو : جاءني الذى ضربته في داره ، فلو قيل جاءني الذى ضربت في داره ،فلا يعلم من المضروب ،أصاحب الدار أم شخص آخر ضرب فيها .

(٣)

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٨٢.

(٥) تطول الصلة بأن يكون في الخبر معمول واحد أو أكثر نحو: جاءني الذى هو ضارب زيدا ومنه ما سمعه الخليل عن العرب: ما أنا بالذى قائل لك سوءً . انظر الكتاب : ٢/١٠٨ وأمالي ابن الشجرى ١/ ٧٥ ،وشرح ابن عصفور : ١/١٨٣.

(٦) قال ابن أبي الربيع :" ويجوز الحذف ،وليس بالقوى ،وذكر ابن عصفور انه لا يجوز حذفه الا حيث سمع ،شرح الجمل : ١/١٨٣.

(٧) مثل قوله تعالى ﴿ ثم لننزعن من كلِّ شيعةٍ أيّهم أشد على الرحمن عتيا ﴾ تقديره : ايهم هو اشد .

لاستغنائهِ عنه (١) ، فإنْ كانَ على خلافِ ما ذُكِر فحذفه نادرٌ .

والمخفوضُ الموضع يجوز حذفه بأربعةِ شروطٍ : أن يكون الخافضُ له حرفاً ، وأنْ يكونَ الموصولُ أو موصوفُه مجروراً بمثله ، وأنلا يُوقِعَ حَذفُه لَبْسًا ،والاتحادُ مادَّةِ ما يَتعَلَّق به الحرفانِ ،فإنْ تخلَّفَ شرطٌ من هذه لم يُحذَف الا قليلاً .(٢)

مسألة : (٣) رغبتُ فيما رغبتَ فيه .

سئل شيخنا ابو إسحاقَ الغافقي عن حذف الضمير من الصلةهنا ، فجوز ذلك ،فأُنهيَ الخبر الى تلميذه شيخِنا أبي عبدالله بن عبد المنعم،(٤) رحمة الله عليهما فمنعه ،والاستشهد بأنه يقال : رغبتُ فيما رغبتَ فيه ، على معنى القبول ،ورغبت فيما رغبت عنه ،على معنى الإعراض ، ولا يكون الحذف إلاَّ حَيثُ يتعيَّن المحذوفُ ، خَوفَ اللَّبْسِ ،فلو حُذِفَ الضمير هنا لصار في الكلام إجمالٌ ،وهو خلافُ المطلوبِ ،فوجبَ اجتنابُه ،وشرط انتفاء اللبس من جملةالشروط المجوزة للحذف .

فأنهي ذلك إلى الأستاذ ،فاستدل على الجواز بأنك إذا رأيته محذوفا دلك ذلك على اتفاق الحرفين ، ولوكانا متباينين لم يجز حذفه ،

---

(١) نحو : جاءني الذى هوعند ، وجاءني الذى قد أحسن الي ، وجاءني الذى هوفي الدار. ومعنى كلامه : أن حذف الضمير "هو" معارادته يؤدي إلى أن يكون ما بعده هوالصلة من غير زيادة عليها . شرح الجزولية للأبذى : ٤٥٩/١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور.

(٣) هذه المسائل جميعها سقطت من "ح".

(٤) مطموسة في الاصل .

(٥)

(٦)

لأنه مشروط بالاتفاق ،وعكسها مثلها ،وهي أن تقول : رغبت عما رغبت عنه ، يجوز فيها حذف "عنه" لحصول الموافقة ،ولا لبس فيه أصلا لوجود الحذف، لأنه لو كان غيرَ موافق لم يجز الحذف ،وهذا من الأستاذ نظر حسن . وعلى ذلك وقف الأمر عند نحاة سَبْتَةَ .

فصل : ثم قال : (فأمّا " ما " فإنها تقع على ما لا يعقل)(١).

كان ينبغي أن يقول : فأمّا " ما " فلها ثلاثة مواضع :

أحدها : أنها تَقَعُ على ما لا يعقل مطلقا .

والثاني : أنها تقع على جنس من يعقل .

والثالث : أنها تقع على صفةِ مَنْ يعقل(٢) ،هذا هو الذى جَرَىٰ به الاستعمال .

وقال ابن خروف : إنها تقع على كلّ شيءٍ مطلقا(٣) ،تعلقاً منه بقول الامام في "باب عدّةٍ ما يكون عليه الكلام" " ما " مبهمة تقع على كلّ شيء(٤) ،وبقولهم : سبحانَ ما سَخَّركن لنا(٥) و : سبحان ما سبح الرعد بحمده(٦) وبنحو قوله تعالى ﴿ والسماء وما بناها ﴾(٧) إلى غير ذلك ،مما ورد مثله في التنزيل ،والأكثر على خلاف هذا المذهب ، فأما قول سيبويه ،فخرج مخرج الغالب ،لأنه لا يستثنى منه إلّا الوقوعُ على ذاتٍ من يعقل خاصة .

---

(١) الجمل : ١٢.

(٢) صفة من يعقل نحو : ما زيد ؟ فيقال طويل ونحوه ، انظر: المقتضب ٣/ ٢٩٥ وانظر البسيط : ٢٨٦.

(٣) شرح الجمل لابن خروف : ١٣.

(٤) الكتاب : ٤/ ٢٢٨.

(٥) حكاها ابو زيد . انظر شرح السيرافي : ٢/ ٢١٢.

(٦) ذكر ابن فارس : أن أهل مكة يقولون اذا سمعوا صوت الرعد : "سبحان ما سبحت له" الصاحبي : ٢٦٩ ،وانظر حواشي المفصّل للشَّلَوْبين : ٤٩١.

(٧) الشمس : ٥.

وأما قولهم : سبحانَ ما سخّركنَّ لنا ،وسبحان ما سبح الرعد بحمده ، فقال الأستاذ : ان "ما" هنا مصدرية ظرفية والتقدير سبحان الله مدة تسخيركُنَّ لنا ،وسبحان الله مدةَ تسبيحِ الرَّعدِ بحمده ، وسُبحانَ اسم عَلَمٍ لمعنى (١) التَّسبيح ،لا ينصرف كعثمانَ ، وأما "ما" في قوله تعالى : * والسماء وما بناها * وما بعدها ،فيحتمل أن تكون مصدرية ،فلا يكون له فيها دليل. (٢)

فتحصَّل في "ما" هذه ثلاثةَ مذاهبَ ،على ما تقدم.

ثم قال : (ومَنْ تقعُ على من يعقل). (٣)

كان ينبغي أيضاً أن يقولَ : و"مَنْ" لها ثلاثة مواضع :

أحدُها : أن تقع على ذاتٍ من يعقل.

والثاني : أن تقع على ذاتٍ ما لا يعقل ،إذا نُزِّلَ منزلةَ من يعقل. (٤)

والثالث : أن تقعَ على ذات ما لا يعقل ،في بابِ التَّغليبِ ، كقوله تعالى : * والله خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ من ماء * (٥) الآية .

---

(١) في "ح" بمعنى".

(٢) البسيط : ٢٨٧.

(٣) الجمل : ١٢.

(٤) في هامش الأصل تعليق بخط مغاير وهو : " مثال الأول قوله تعالى * ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى * ،ومثال الثاني قوله :

* وهل يعمن من كان في العُصُرِ الخَالي *

لما عَامَلَه معاملةَ من يعقل حين خاطبه وناداه وحياه. وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٥.

(٥) النور : ٤٥ وتتمة الآية هو موضع الشاهد وهي * فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ،ومنهم من يمشي على أربع .. *.

هذا ما جاء به الاستعمالُ ،فكانَ ينبغي أن ينبهَّ على ذلك ،ولكنه اقتصَرَ على الوجهِ الذي وُضِعَت له ،بحقِّ الأصالةِ. (١)

ثم قال : (والذي ،وأيّ يقعان على مَنْ يعقل وما لا يعقل) (٢).

أما الذي فإنَّها كما قال ،لكن بشرطِ الإفرادِ والتذكيرِ ، فإن كان هذا المفرد مؤنثا اختص به التى .

وأما أيّ فإنها أيضا كما قال ، غير أنها قد تلحقها تاء التأنيث، إذا كان مدلولها مؤنثًا ،وعليها حملت " كل " في لَحاقِ التاء. (٣)

ثم قال : (وتقول كره أخوك ما أَحَبَّ أبوك) (٤).

هذان الفعلان من القسم الذى يختص فاعله بالعَقْلِ.

وقوله : (وأَسخَطَ عمرًا ما أرضى أباك) / ٣٧

من القسم الذى يختص مفعوله بالعقل ، فإنه في الأول مرفوع ، وفي الثاني منصوب .

ثم قال : (وتقريب هذا الباب) (٥) إلى آخره .

هذا الاعتبارُ بالمضمر مأخوذٌ من كلامِ أبي عمرالجَرْميِّ ،وهو كلام غيرُ مستقلٍّ بالمرادِ ؛ لأنَّك تقول : أسخطت وأرضيت ،كما تقول : أسخطني وأرضاني ، فيقعَ هذا مكانَ هذا ،وهذا مكانَ هذا ، فلا يقعَ فرقٌ؛ لما في ذلك من لزومِ الدَّور ،والأولى أنْ يَضبط ذلك باعتبارِ الأفعال ، فيقال : كلُّ فعلٍ اختص مفعولُه بالعقلِ فأنت فيه منصوبٌ ،وكلُّ فعلٍ

---

(١) في "ح" "الاصل".
(٢) الجمل : ١٢.
(٣) حكى سيبويه : كُلَّتهنَّ مُنطَلقةٌ. اللسان " كلل " ١١/ ٥٩١.
(٤) الجمل : ١٢.
(٥) المرجع نفسه.

اختصَّ فاعِلُه بالعقلِ فأنت فيه مرفوعٌ ،وكلُّ فعلٍ وَقَعَ فيه الاشتراكُ فأنت فيه بالخيارِ ، ويَحْتَمل أن يكونَ أبو القاسمِ أرادَ هذا الاعتبارَ ،ولكنَّه استغنىٰ عن شرحِ ذلك بالمثالِ ، علىٰ عادتِه في غيرِ موضعٍ من الكتابِ والله أعلم.

وقال بعض المتأخرين : لعلَّه إنَّما اعتبَرَ الظاهرَ بالمضمرِ ، من جهةِ أنَّ الظاهرَ يقعُ فيه القلبُ كثيراً ،بخلافِ الضميرِ ، إذْ كانَ أَصْلُ الضميرِ أنْ يَرُدَّ الاشياءَ إلىٰ أُصُولِها . والله أعلم.

ثم قال : (وتقول : ما دعا زيداً إلى الخروجِ ؟) .(١)

" ما " في موضع رفعٍ بالابتداءِ ،والجملةُ بعدها في موضعِ الخبرِ، وهي اسمٌ تامٌّ ،لأنَّها استفهاميةٌ ،والتقديرُ : أيُّ شيءٍ دعا زيداً إلىٰ الخروجِ ؟ ،وإنَّما كانَ زيدُ منصوباً في هذه المسألةِ ،لأنَّ اسمَكَ يَظْهَرُ هنالك بالياءِ والنونِ ،تقول : ما دعاني إلىٰ الخروجِ ؟ فتجده جارياً على ما تقدَّمَ من كلامه.

ثم قال : (وتقول : ما كره أخوك من الخروج ؟) .(٢)

و " ما " في موضعِ نصبٍ ،لأنَّه مفعولٌ مقدَّمٌ ،والتقديرُ : أيَّ شيءٍ كره أخوك من الخروج ،وكانَ أخوك هاهنا مرفوعاً ،لأنَّ اسمَكَ يَظْهَرُ ثمَّ بالتاءِ ،كقولِكَ ما كرهت من الخروج ؟ فهو جارٍ على ما قدَّرَ ،والله أعلم.

---

(١) الجمل : ١٢.
(٢) المرجع نفسه .

باب ما يتبع الاسم في إعرابه

التوابع على الحقيقة خمسة : النعت ، وعطف النَّسق ، وعطف البيان ، والتوكيد والبدل .

وإنما نسب ، هذه التوابع للاسم مع العلم بالاشتراك في بعضها ، لأمرين :

أحدهما : أن فيها مايختص بالاسم ، ولا يشارك فيه .

والثاني : أنه يشارك غيره في البواقي ، ولما كان يشارك غيره فيما يضاف إليه ، ولا يشاركه غيره فيما يضاف اليه ، خصه بما ذكر . والله أعلم .

وإنما لم يذكر هنا عطف البيان ، لأنه لا يقوم عليه دليل (١) إلا في موضعين : في باب اسم الفاعل ، في نحو قولك : هذا الضارب الرجل زيد ، بخفض (٢) الاسمين ، وفي باب النداء في نحو : ياأيها الرجل زيد منونا وغيرَ منون ، إذا اعتقدت فيه البدلية بنيته على الضم ، لأنه على تقدير تكرار العامل ، وإذا اعتقدت فيه عطف البيان نونته ، لأنه تابع لمرفوع على غير تقدير تكرار الحرف ، فلذلك سكت عن ذكره هنا (٣) . والله أعلم .

---

(١) كلُّ عطفِ بيانٍ يمكنُ أن يعرب بدلاً ، واعرابه بدلاً أو عطف بيان مبني على مراد المتكلم ، فإن أراد رفع توهم عند السامع ، فهو عطف بيان .

(٢) في الأصل " فخفض " تصحيف .
لأنه إذا أعرب زيد بدلاً لا يصح ، لأن البدل على نيةِ تكريرِ العاملِ ، واذا كرِّرَ العاملُ وهو " الضارب " اقتضى أن يضاف الى زيدٍ ، واسم الفاعلِ بالألفِ واللامِ لا يضافُ لما بعده إلاَّ إذا كان ما بعده مثله بالألفِ واللامِ . انظر البسيط : ٢٩٥ واصلاح الخلل : ٦٩ ومابعدها .

(٣) بمثل هذا اعتذر ابن أبي الربيع عن الزجاجي . البسيط : ٢٩٥ - ٢٩٦ .

فان قلت : لعله مندرج تحت قوله في الترجمة : " والعطف" قيل : لو كان كذلك لترجم عليه في جملة الأبواب ، ولما ترجم على كل واحد من الأربعة ، ولم يجر له ذكر في الجملة ، حمل ذلك على أنه أراد بقوله : " والعطف " عطف النسق بانفراده والله أعلم.

فصل : (١) رتب أبوالقاسم التوابع(٢) على ما هو مذكور في المتن ، وقد اختلف ترتيب المصنفين لهذه التوابع ،وأحسنها ترتيبا ترتيب ابن السراج (٣) في كتابيه الموجز ،والأصول ،بدأ فيهما بالتوكيد وثنى بالنعت ، وثلث بعطف البيان ، وربع بالبدل ، وخمس بعطف النسق (٤) ، وكذلك فعل من أخذ عنه ، كالفارسي ،والرماني ،الا أن الفارسي لم يذكر لذلك توجيها (٥) ، وأما الرماني (٦) فوجه توجيها قال فيه : يقدم التوكيد ،لأنه الأول على معناه (٧) ،ويثنى بالنعت ،لأنه الأول على خلاف معناه ، ويثلث بعطف البيان ،لأنه مشبه بالنعت ، ويربع بالبدل ، لأنه منه ما يكون غير الأول ،ويخمس بعطف النسق ،لأنه تابع بتوسط حرف. (٧)

---

(١) هذا الفصل كله ساقط من "ح".

(٢) قال ابن بزيزة : (... وعلى كل حال فترتيب أبي القاسم فاسد إن كان مقصودا). شرح الجمل : ٥٤.

(٣) انظر الاصول : ١٩ - ٥٥ . ومثل ذلك قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١/١٥/ب .

(٤) الايضاح للفارسي : ٢٧٣.

(٥) الرماني : هوعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله ابو الحسن ،امام في العربية علامة في الأدب من طبقة الفارسي والسيرافي ، معتزلي ، معدين وتأله وفصاحة ،قال عنه التوحيدي لم ير مثله قط علما بالنحو ،وغزارة بالكلام ،وبصراً بالمقالات ،وكان يمزج النحو بالمنطق ،ولد سنة ست وتسعين ومائتين ومات سنة أربع وثمانين وثلثمائة ،وفي البغية ولد سنة ست وسبعين . نزهة الالباء ٣١٨ ، وبغية الوعاة : ٢/١٨٠.

(٦) كذا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١/١٥/ب وشرح المقدمة المحسبة : ٢/٤٠٧.

(٧) بمثل ما قال الرماني قال ابن بزيزة في شرح الجمل : ٥٤.

انظر : ينبغي أن يقدم كل واحد من النعت وعطف البيان
على التوكيد / ؛ لأن التوكيد ثانٍ عن معرفة عين المؤكَّد ،ولذلك ٣٨
لم يطَّرد توكيد النكرة ، لأنها لم تثبُتْ لها بعدُ عينٌ فتؤكَّد ، وكل واحد
من النعت ، وعطف البيان ، به ثبتت العين التي جيء بالتوكيد لرفع
المجاز عنها ،لأن وضعها لبيانها ،فإذا ثبتت بكل واحد منهما جيء
بالتوكيد لرفع المجاز عن تلك العين الثابتة ،ثم يتردد النظر بين تقديم
النعت على عطف البيان ،وبين تقديم عطف البيان على النعت ،فيقول قائل :
النعت أولى بالتقديم ؛ لأن النعت وعطف البيان كأصل وفرع بالنظر إلى
الوضع ، وذلك أن النَّعت مشتق ،أو في حكمه ، وأصله أن يكون تابعا غير
متبوع ، وهو كذلك ،وعطف البيان جامد ،وأصل الجامد أن يكون متبوعا
غيرَ تابعٍ ،وليس هو كذلك ،فلما كانا كذلك بمنزلة أصل وفرع ،والأصول مقدمة
على الفروع ،وجب تقديم النعت على عطف البيان ، وأيضاً فإنه أوسع
باباً من عطف البيان ،فإنَّه يكون عبارة عن المنعوت ، ويكون عبارة عن
شيء من سببه ،وعطف البيان لا يكون أبداً الا عبارةً عن المبيَّن به ، فكان
معه بمنزلة عموم وخصوص ،والعموم مقدم على الخصوص في موضع التداخل .

ثم يقول قائل : عطف البيان أولى بالتقديم ، لأنه يدل على
معنًى مفردٍ ، والنعت يدل على معنى مركب ،والمفرد قبل المركب ،وأيضافان
عطف البيان جامد والجامد مقدم في الوجود على المشتق ،وإذا كان
كذلك وجب أن يقدم في اللفظ على النعت ، لتحصل المطابقة بين اللفظ
والمعنى ، فهذا مما ينظر فيه ، وبالله التوفيق .

وأما التربيع بالبدل فواضح ،لأنه في حكم الاستقلال بناء
على أنه على تقدير تكرار العامل ،والجمل بعد المفردات ضرورة ،

وأما على من يرى أنه على تقدير طرح الأول (١) ،فواضح فيه الفرعية، لأن الاعتداد بالمنطوق (٢) به أصل ،ونفي الاعتداد به فرع ،وحق الفروع التأخر عن الأصول .

وأما تأخير عطف النسق فواضح أيضاً ،لأن تبعيته متوقفة على توسط حرف والغيرية في جميعه وضعية . والله أعلم.

---

(١) هو رأى أبي عثمان المازني والمبرد ،انظر المقتضب : ٤/ ٢١١. وحواشي المفصل للشلوبين : ٤٠١ ،والتذييل والتكميل : ٤/ ١٤٦أ وانظر المقدمة المُحْسِبَة : ٢/ ٤٢٣-٤٢٤ ،اذ نسبه ابن بابشاذ الى المبرد ، وأنه عني بالطرح الطرح في اللفظ والمعني والمبرد لا يعنى إلا الطرح في المعنى فقط ، وقد وضح الشلوبين مراد المبرد بالطرح . انظر التذييل والتكميل الموضع السابق ،المقدمة المُحْسِبَة : ٢/ ٤٢٤ حاشية تلك الصفحه.

(٢) يبدو من كلام ابن الفخار هنا أنه فهم من " الطرح " الطرح في اللفظ والمعنى ،وقد تكلم العلماء على أن المراد هنا هو الطرح في المعنى دون اللفظ . انظر مراجع الحاشية السابقة.

باب النعت

النعت : هو الاسم الجارى على ما قبله ،تحقيقا ، أو تقديرا ؛ لإفادة وصف فيه أو في شيء من سببه.(١)

والأوصاف أربعة : حِلَىً ،وهي الصفات الظاهرة ، وغرائز ، وهي الصفات الباطنة ،وأفعال ، وهي حركات الجوارح(٢) ، ونسب كقرشي وهاشمي ،وزاد بعضهم الوصف بـ " ذو " بمعنى صاحب.(٣)

وإنما جيء بالنعت لأحد ستة أشياء : اما لاختصاص نكرة ، أو لرفع اشتراك عارض في معرفة ،أو لمدح ،أو ذم ،أو ترحم ،أو توكيد.

ثم إن النعت على قسمين : حقيقي ،وسببي ، فالحقيقي : هو ما أفاد وصفاً في متبوعه ، والسببي : هو ما أفاد وصفاً في مرفوعه [دون متبوعه](٤) وقال بعضهم : الحقيقي : ما رفع ضميرَ الأول ،(٥) والسببي : ما رفع الظاهر وفيه بحث .

فأما الحقيقي فيتبع الموصوف به في أربعة أشياء من عشرة غالباً : واحد من الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض ،وآخر من الإفراد وضديه

---

(١) هذا التعريف اكثره من عبارة ابن أبي الربيع : ١/١٤٨.

(٢) كالماشي والراكب . انظر البسيط : ١/١٤٨ ،وتقسيمات الأوصاف بهذه الطريقة عند ابن أبي الربيع ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٩٣، ١٩٥ - ١٩٦ ،وشرح الجمل لابن خروف : ١٥.

(٣) منهم ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة : ٢/٤١٣ ،وابن خروف في شرح الجمل : ١٥ وابن عصفور في شرح الجمل ١/١٩٦.

(٤) تكملة من " ح ".

(٥) في " ح " متبوعه ،وكلاهما بمعنى واحد.

وآخر من التعريف وضده ، وآخر من التذكير وضده.(١)

وأما السببي فيتبع الموصوف به في ٱثنين من خمسة ، واحد من الاعراب ، وآخر من التعريف وضده ، هذا هو اللازم ، ولذلك لم يذكر أبوالقاسم غيره.(٢)

ثم قال : (فأما(٣) النعت فتابع للمنعوت) إلى آخره.

إنما ذكر هذه الخمسة(٤) وأمسك عن ٱلخمسة ، لأن المذكور لازم في قسمي ٱلحقيقي وٱلسببي ، وٱلمسكوت عنه إنما يلزم ٱلحقيقي دون السببي ، فلذلك اعتنى بذكر اللازم مطلقا دون غيره.(٥)

ثم قال : (في رفعه ونصبه وخفضه).

يريد لفظا أو موضعا في ٱلأعاريب ٱلثلاثة ، وذلك أن المتبوع بهذا ٱلنظر على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون له لفظ فقط ، كقولك : قام زيد العاقل.

وٱلثاني : أن يكون له موضع فقط ، كقولك : قام هؤلاء العقلاء.

وٱلثالث : أن يجتمع فيه الأمران كقولك : هذا ضارب زيد ٱلعاقل ، بٱلخفض / حملاً على اللفظ ، وٱلعاقل بالنصب حملا على ٣٩
الموضع. وٱلله أعلم.

---

(١) انظر البسيط ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١٥ ، وشرح ابن عصفور : ١/١٩٣ ، وشرح قطر الندى لابن هشام :

(٢) انظر البسيط : ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ، وشرح ابن عصفور : ١/١٩٣.

(٣) في الجمل : "١٣" "أما" وما هنا موافق لبعض النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل.

(٤) الخمسة هي : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والتعريف ، والتنكير.

(٥) اعتذر ٱبن الفخار عن سكوته عن الخمسة الأخرى بمثل ما اعتذر به ابن ابي الربيع في البسيط : ٢٩٨.

مسألة : (١) حكى سيبويه عن قوم من النحويين ،أنهم يعتبرون في إجراء الصفة الثانية على الموصوف ، صحة القلب ،وإلاّ نصبوا ،فمثال ما يصح فيه القلب قولك : مررت برجل معه صقر صائد بباز ، فهذه الصفة الثانية تجرى على الموصوف كالتي قبلها ، لصحة القلب فيها ، فتقول : مررت برجل صائد ،بباز معه صقر ، وهذا صحيح ، فالإجراء صحيح ، ومثال ما لا يصح فيه القلب قولك : مررت برجل معه صقر صائدٍ به ، فهذا لا يصح فيه القلب ،فلا يصح فيه الإجراء ،لانك لو قلت : مررت برجل صائد به معه صقر لم يصح لمكان تقدم الضمير ،وإذا لم يصح الإجراء وجب العدول عندهم إلى النصب على الحال ،فيقولون : مررت برجل معه صقر صائدا به . (٢)

ثم ساق سيبويه مسألة : مررت برجل عاقلة أمُّه لبيبة ، (٣) على سبيل الاعتراض على أصحاب القلب ،لانّ قاعدتهم إنما هي في اجتماع صفتين ،فظاهر الأمر أنّ "عاقلة لبيبة " صفتان لرجل ،لأنه لما لم يصح القلب هنا ألزمهم سيبويه النصبَ ، على أن يكون وجه الكلام ،وليس ذلك المعنى بوجه الكلام . (٤)

فإن قيل : فما قول سيبويه في إعراب "لبيبة " ؟ قلنا : كلامه عند المحققين محمول على أن "لبيبة " صفة لعاقلة ،وإذا كان كذلك لم يلزم فيها من إبراز الضمير ما يلزم إذا كانت صفة لرجل . (٥)

---

(١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح ".
(٢) الكتاب :٢/ ٤٩ ومابعدها ،والمقتضب : ٣/ ٢٦١ ومابعدها . وانظر شرح السيرافي ٢/ ١٧٩/أ .
(٣) الكتاب :٢/ ٥١ ،وانظر شرح السيرافي : ٢/ ١٨١ ومابعدها .
(٤) اى ليس النصب على الحال وجه الكلام.
(٥) انظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي : ٢/ ١٨١ ومابعدها .

فإن قلت : يسقط هذا الاعتراض (١) على أصحاب القلب بهذه المسألة ،لأنه لا يستقيم الاستدلال عليهم ،الا على أن يكونا صفتين لرجل ،فيعدلون حينئذ الى النصب ، لتعذر القلب في الصفة الثانية .

فالجواب أنا نقول : انهما صفتان لرجل من جهة المعنى المقصود ، لأنك إنما قصدت أن تقول : مررت برجل عاقلة أبيه ، لبيبة امه ، هذا هو الأصل في المسألة وعليه المعنى ، فلما أضمرت " الأم " لتكرار اللفظ ، امتنع القلب ،فألزمهم سيبويه النصبَ ، وهو معنى ضعيف (٢) ، والاجراء قَوّىٰ المعنى ،فلما امتنع الاجراء عند سيبويه لعدم ابراز الضمير ، والنصب على الحال ضعيف المعنى وإن كان جائزا على حاله ، عدل الى أقوى المعنيين ،وهو أن يكون صفة لعاقلة .

ويتفرع على مذهب الأخفش القائل بجواز الربط بالمعنى أن يكونا معا صفتين لرجل ، على أن يكون أصل المسألة : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أمه ، ثم أضمرت " الأم " لمكان تكرار اللفظ ، فزال المضاف إليه ،لاستحالة إضافة الضمير ، فصار الرابط بين هذه الصفة والموصوف بها بالمعنى ، لأن هذا الضمير المستتر في "لبيبة " عبارة عن "أم "المضاف إلى ضميره ، فقولك : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة في معنى لبيبة أمه ،فكما يجوز : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أمه ، كذلك يجوز ما هو في معناه .

ونظير هذه المسألة ما قاله أبو بكر بن طاهر (٣) في قوله تعالى :

* ولمن صبر وغفر إنَّ ذلك لمن عزم الأمور * (٤) إنَّ التقدير : ولمن صبر

---

(١) في الأصل "يسقط على هذا الاعتراض " "فعلى " مقحمة .
(٢) لأن الحال فيه معنى الظرفية ، وتصور الظرفية هنا ضعيف .
(٣)
(٤) الشورى : ٤٣ .

وغفران صبره لمن عزم الأمور. وإذا كان المعنى على ذلك ، كان اسم الإشارة عبارة عن الضمير المضاف إلى ضمير الأول ، فوقع به الربط الذى كان يقع بـ " صبره " فهذا رابط بالمعنى ،وهو أحد الأقوال الثلاثة المقولة في الآية ،وكذلك أيضا قيل في قوله تعالى * والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن *(١) إنَّ المعنى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربص أزواجهم ،ثم أضمر الأزواج لمكان التكرار ،وزال المضاف اليه لاستحالة اضافة الضمير ، فضمير جماعة المؤنث عبارة عن الاسم المضاف الى الرابط ،فوقع به الربط ،فهذا رابط بالمعنى .

فلبيبة في المسألة دائرة بين أمرين :

أحدهما : أن تكون صفة لرجل ، وتكون المسألة من باب الربط بالمعنى .

والثاني : أن تكون صفة لعاقلة ،فيكون الضمير المستتر عائدا على عاقلة ،لأنها الأم. على هذا الثاني ينبغي أن يحمل كلام سيبويه ، لأنه غير قائل بالأول ،فينبغي أن يحمل قوله على ما هو معلوم من مذهبه ، لا على ما هو مذهبٌ لغيره ، وهذا واضح إن شاء الله .

ثم قال : (واعلم أن النكرة تنعت بالنكرة)(٢) إلى آخره.

قال الأستاذ : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ،ولا النكرة بالمعرفة ،من جهة أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون معرفةً نكرةً في حالٍ ،فلو قلت : قام الرجل عاقل ، على النعت ، لزم أن يكون / الرجل معرفة اعتباراً بالألف واللام ، نكرة اعتباراً بالنعت بالنكرة .(٣) ٤٠

---

(١) البقره : ٢٢٤ .

(٢) الجمل : ١٣ .

(٣) البسيط : ٣٠٠ ،وليس ما هنا نص الأستاذ بن أبي الربيع ، وبمثله قال ابن خروف في شرح الجمل : ١٦ .

وهذه الطريقة منتزعة من قول سيبويه : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من يعرفه ،أى زيد الأحمر عند من لا يعرفه وحده ،بمنزلة زيد عند من يعرفه وحده ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

وقال بعض النحاة : انما لم تنعت المعرفة بالنكرة ،لأن نعت المعرفة انما وضعه لرفع الاشتراك العارض فيها ،والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها فكيف ترفعه عن غيرها ؟ ولم تنعت النكرة بالمعرفة ، لأن حق المعرفة التقديمُ على النكرة ،وحق النعت التأخيرُ عن المنعوت ، فهما متدافعان ،(١)

وقال الفارسي : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ، من حيث لم ينعت الواحد بالجمع ،ولا الجمع بالواحد ،لأن النكرة تشبه الجمع من حيث الشِّيَاعُ والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص.(٢)

فصل : وظاهر كلامه منع نعت المعرفة بالنكرة مطلقا ،وليس كذلك ، لأنه يجوز عند الحُذَّاقِ من العلماء نعت المعرفة بالنكرة ، بشرطين : شرطٍ في المنعوت وهو أن يكون تعريفه تعريف الجنس ،وشرطٍ في النعت وهو ألا يصلح فيه الألف واللام كقول العرب : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ، فخير نعت للرجل ،والمنعوت بلفظ المعرفة ، والنعت نكرة كما ترى.(٣)

وأما تشبيه نعت النكرة بالنكرة لنعت المعرفة بالمعرفة ،فهو من باب عكس التشبيه على وجه التنظير ،وإنما قلنا هذا من جهة أن الاستعمال في باب التشبيه تقديم الفرع وتأخير الأصل ، في المعنى الذى سيق له التشبيه ، ومعلوم أن نعت النكرة بالنكرة أصل لنعت المعرفة

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١١٥ ،وهمع الهوامع : ٥/ ١٧٢.
(٢) الايضاح : ٢٧٥.
(٣) انظر الكتاب : ٢/ ١٣ ،والحاشية الثانية من نفس الصفحة ،وشرح الرضي : ١/ ٣٠٨ ،ومثال ما يصلح فيه الالف واللام : مايحسن بالرجل شبيه بك ،فيقال : الشبيه بك.

بالمعرفة ،من جهة أن النكرة أحوج للنعت من المعرفة ،لأن المعرفة موضوعة على الاختصاص ،والنكرة موضوعة على الشّيَاع . والله أعلم.

فصل ثم قال : (فأما النكرة)[١] الى آخره .

ظاهر هذا الرَّسْم ،أن الاسم لا يحكم عليه بالتنكير ،إلاّ بشرط أن يكون له جنس يكون فيه شائعا ،فيلزمه لذلك القول بتعريف شمس وقمر، وهما نكرتان ،بدليل دخول الألف واللام عليهما في نحو قوله تعالى : * الشمس والقمر بحُسْبَانٍ *[٢] فكان للأستاذ رحمه الله في توجيه ذلك عبارتان :

إحداهما : أن يكون المعنى : النكرة كل اسم شائع في جنسه وضعا ،وشمس وقمر وضعهما وضع النكرات ،بدليل جريان أحكام النكرات عليهما ،فيكون على هذا رسمه صحيحا بهذا الاعتبار .

والعبارة الثانية : أنّ الاختصاص في النكرة نظير الاشتراك في المعرفة ،كلاهما عارضٌ ،والعارض لا يعتدّ به ،فلهذا لم يعتدّ أبو القاسم بالتنبيه على اختصاصها لهذا المعنى . والله أعلم.[٣]

ثم قال : (والمعرفة خمسة أشياء)[٤] إلى آخره.

اختلف الناس في ترتيب هذه المعارف[٥] ،فمنهم من قال : أعرفها المضمرات ،ثم الأعلام ثم المبهمات ،ثم المقرون بالألف واللام ، وأما المضاف[٦] فبمنزلة المضاف إليه ،إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العَلَم ، وهذه طريقة علماء سِبْتَة.

---

(١) الجمل : ١٤.
(٢) الرحمن : ٥.
(٣) البسيط : ٣٠١ ، ومابعدها ، وقد أدرج الكلام فيهما ابن أبي الربيع ادراجا ،وفصله هنا ابن الفخار .
(٤) الجمل : ١٤.
(٥) انظر همع الهوامع : ١/ ١٩١-١٩٣.
(٦) في "ح" "ثم ،وأما المضاف" فثم مقحمة.

ومنهم من قال : أعرفها الأعلام ،ثم المضمرات ،ثم المبهمات على النسق المذكور ، ومنهم من قدم المبهمات على الأعلام ، فحجة من قدم المضمرات أمران :

أحدهما : أن من جملتها ما لا يتصور فيه الاشتراك ، وهو ضمير المتكلم .

والأمر الثاني : أن المضمرات لا تفتقر إلى نعت افتقار غيرها لبعدها عن الاشتراك ،لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف .

وحجة من قدم الأعلام على المضمرات أن العلم يدل على مسماه دلالة مطلقة والضمير لا يدل على مسماه إلا بقيد الحضور أو الغيبة ، وما دلالته مطلقة أقوى مما دلالته مقيدة .

وحجة من قدم المبهم على العلم ،وهو الفراء ،أن المبهم يعرف من جهتين من جهة القلب ،ومن جهة العين ،والعلم إنما يعرف من جهة القلب ،وما يعرف من جهتين أقوى مما يعرف من جهة واحدة (١) ، وأيضا فإنهما إذا اجتمعا قدم المبهم على العلم ،ولا حجة في هذا ، لأن معرفة القلب تابعة لمعرفة العين ،لأن ذلك تأدى إلى القلب بواسطة العين ، وأما تقديم المبهم على العلم فمن باب الاهتمام والاعتناء ،ولا يلزم من هذا أن يكون قبله في الترتيب ، / ألا ترى أن المفعول يقدم على ٤١
الفاعل وعلى الفعل لهذا المعنى ، ولا يلزم من ذلك أن يكون قبلهما في الترتيب ،وهذا ظاهر ان شاء الله .

فصل : اعلم أن كل قسم من هذه المعارف في باب ترتيب التعريف على ثلاثة أقسام : فالمضمرات ثلاثة أقسام ،أعرفها المتكلم ،ثم

---

(١) انظر همع الهوامع ١/ ١٩٢ ونسب هذا لمذهب للكوفيين وابن السراج .

المخاطب ،ثم الغائب[١] ، فاذا اجتمعت في لفظ لزم فيها ذلك الترتيب، كقولك : الدرهم أعطيتكه.

والأعلام ثلاثة أقسام : قسم متوغّل في الاختصاص ،مجرد من معنى الالتباس ، كمكة ، وبغداذ ،فهذا الضّرْبُ أعرفها.

وقسم موضوع على الاختصاص ،وقد يَعْرِضُ فيه الاشتراك نحو : زيد وعمرو ،فهذا الضرب دون الأول في التعريف.

و قسم تعريفه تعريف الجنس كأسامةَ ،لجنس الاسد ،وثُعالَـةَ لجنس الثعلب ،فهذا دون الذى يليه[٢] في التعريف.

والمبهمات ثلاثة أقسام ،أعرفها " ذا " وفروعُهُ ،لأنها إشارة إلى القريب الحاضر بين يديك ،ثم ذاك وفروعُهُ ،لأنها إشارة إلى المتراخي عن القريب ، ثم ذلك وفروعه[٣] ؛ لأنها إشارة إلى البعيد المتراخي عن الذى يليه . هذه طريقة كثير من المتأخرين.

و من النحاة من جعل أسماء الإشارة على قسمين : قريب و متراخٍ عنه ،إلا أن المتراخي على نسب ،[٤-] وبهذا كان شيخنا أبو عبد الله ابن عبد المنعم ،رحمة الله عليه ،يقول .

وتجردها من الزوائد ،وتلبسها بها ،وتفاوت الزيادة يدل على صحة الطريقة الأولى[٥] ،ونظيرها في إثبات ثلاث[٦] مراتب ما قاله بعضهم في حروف النّداء من الهمزة للقريب ،وأَيْ للوسط ،وسائرها للبعيد والله أعلم.[-٤]

---

(١) انظر البسيط ٣٠٣.

(٢) هكذا رسمت في كلتا النسختين مع عدم وضوح ،ولعل الصواب " قبله".

(٣) البسيط : ٣٠٨ - ٣٠٩ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠١-٢٠٢.

(٤-٤) ساقط من "ح" وانظر المسألة في رصف المباني : ٥٢، ١٣٤-١٤٥، والمغني ١٧، ١٠٦، ٤٨٨. ونسب ابن عقيل للمبرد ،ولجماعة من المتأخرين منهم الجزولي أن "أى" للقريب . المساعد : ٢/ ٤٨٢.

(٥) ما ذكره هنا هو ما ارتضاه بن ابي الربيع : ٣٠٨-٣٠٩ ،وانظر شرح ابن عصفور : ١/ ٢٠١.

(٦) في الأصل " ثلاثة " وما ذكرت هو الصواب .

وقد ذكر حكم المضاف .

فصل : ثم قال : (والمضمر نحو أنا وأنت) [١] إلى آخره .

المضمرات على ثلاثة أقسام : مرفوعة ،ومنصوبة ،و مخفوضة ، فالمرفوعة أربعة وعشرون ، اثنا عشر منفصلةٌ ،واثنا عشر متصلة ،فالمنفصلة :أنا ، و نحن ،وأنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ،وأنتن ، وهو ،و هي ، و هما ،وهم ، وهن .

والمتصلة : ضربت ، وضربنا ، و ضربت ،و ضربت ،و ضربتما ، وضربتم ،وضربتن ،وضرب ،وضربت ،و ضربا ،وضربوا ،وضربن ،فهذه أربعة وعشرون ضميرا .

والمنصوبة أربعة وعشرون أيضاً اثنا عشر منفصلة واثنا عشر متصلة ، فالمنفصلة : إيايَ ،وإيّانا ،وإياك ، وإياك ،وإياكما ،وإياكم ، وإيّاكن ، وإياه ،واياها ،واياهما ، وإياهم ،وإياهن .

والمتصلة اثنا عشر وهي : نفعني ،ونفعنا ،ونفعك ، و نفعك ،ونفعكما ،و نفعكم ،ونفعكن ،و نفعه ، ونفعها ،و نفعهما ، و نفعهم ،و نفعهن ، فهذه أربعة وعشرون .

والمخفوضة [٢] اثنا عشرَ ،متصلة كلها ، وهي : لي ،ولنا ، ولك ، و لك ،ولكما ،ولكم ،ولكُنَّ ،وله ،ولها ،ولهما ،ولهم ،ولهن .

وإنما سقط المنفصل منها لاستحالة انفراد المخفوض من خافضه [٣] ، إلاَّ ما شَذَّ من ذَلِك ،وزاد سيبويهِ الياء في خطاب المؤنثة نحو : أنت

---

(١) الجمل : ١٤ .

(٢) في "ح" والمخفوضات .

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٣٦٢ - ٣٦٣ ، وشرح السيرافي : ٣/ ١٤٤/أ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٦٨٢ ،والبسيط : ٣٠٧ .

يا هند تفعلين [١] ، وزعم الأخفش [٢] أنها حرف ، علامة [٣] لتأنيث الفاعل المضمر في النية عنده ، وهذا القول مردودٌ بعدم النظير ، لأن الياء لا تكون علامة للتأنيث في موضع .

فإن قال : وكذلك ضمير الواحد لا يظهر في مضارع من الأفعال .

أجيب بأن خوف اللَّبْس بين فعل الواحدة وفعل الواحد دعا إلى إظهاره .

فإن قال : وكذلك أقول أنا : ان خوف اللَّبْس دعا إلى الياء علامة للتأنيث ، ليُفْرَقَ بها بين المذكر والمؤنث .

أجيب بأنّ قولنا : جارٍ على الأصول بوجه ما ، وقولك خارج عن الأصول من كل وجه ، لانّ الياء لا تكون علامة للتأنيث في موضع ، والياء تكون ضميرًا في بعض المواضع ، وأيضًا فإن هذه الياء تلحق بعدها النون التي تكون علامة للرفع ، وإنما يرفع بها ما اتصل به ضمير قبلها ، وحملُ النظير على النظير معتبرٌ ، وأيضا فإن علامة التأنيث لا تلحق المضارع من آخره في موضع ، وإنما تدخل عليه من أوله في نحو قولك : هند تقوم . والله أعلم .

ثم قال : (والمبهم نحو هذا) [٤] الى آخره .

قال الأستاذ : المبهمات هي الأسماء الظاهرة التي يشار بها ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٠ ، والبسيط : ٣٠٧ .
(٢) انظر شرح الفية ابن معطي لابن القواس : ٣٦١ .
(٣) في الأصل "علامة" منونة مخفوضة ، ولا وجه لذلك . ولم تضبط في "ح" .
(٤) الجمل : ١٣ .

وهي على ثلاثة أقسام ، قسم يشار به الى القريب ، مذكرا أو مؤنثا ، وقسم يشار به الى الوسط مذكرا أو مؤنثًا ،وقسم يشار به الى البعيد ، مذكرا أو مؤنثًا .

فأما المذكر فيقال في الواحد القريب منه : ذا ، وفي الاثنين : ذان ، وفي الجماعة : أُلَىٰ مقصوراً كما ترى ،وفي الوسط للواحد المذكر : ذاك ،وفي الاثنين : ذانك ، وفي الجماعة : أولاك ، أو : أولاء ، وفي البعيد الواحد المذكر : ذلك ،وفي الاثنين : ذَانِّك ، مشددَ النونِ ،وفي الجماعة : أولئك ،أو أولالك . وأما في المؤنث فتقول في الواحدة القريبة ذى / (١) ، أوتى ،أوتا ، أوذه ، في الحالين ، ٤٢
أو وقفا مكسورةَ الهاء ، موصولة بياء وصلا ، تشبيها بهاء الضمير ، وفي الاثنين : تان ، وفي الجماعة : أولى ، كالذكور ،وفي الوسطى : تيك ولا تقل : ذيك ،وقد حُكِيَ نادراً ،وفي الاثنين : تانك ،وفي الجماعة اولاك ،وأولاء كالذكور أيضاً ،وفي الواحدة البعدى تلك ، وفي الاثنتين : تانِّك مشددَ النون ،وفي الجماعة : أولئك وأولالك كالذكور أيضا .

هذا الترتيب كله على طريقة علماء سَبْتَة ،ومن الناس من أنكر المرتبة الوسطى ،وكان شيخنا أبو عبدالله بن عبد المنعم رحمة الله عليه ، شديد الإنكار لذلك التقسيم ،وقائلاً بالثاني . وبالله التوفيق .

---

(١) اى في حال الوقف وحال الوصل . قال ابن أبي الربيع : "ومن العرب من يقول : تا للواحدة وعليه جاءت التثنية ، ومن العرب من [يبدل] من الياء هاء في الوقف ،فيقول : "ذى" في الوصل و"ذه" في الوقف ،ومن العرب من يقول : "ذه" في الوصل والوقف ، وهذا من باب إجراء الوصل مُجْرَى الوقف". البسيط : ٣٠٨ ،وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠١ .

فصل : ثم قال : (وما عرف بالألف واللام)[١].

نبه بهذه العبارة على تعدد أقسام الألف واللام من جهة أنه قال : وما عرف بالألف واللام ، ولم يقل وما فيه الألف واللام ، فذكر التعريف قيدٌ والله أعلم.

ثم قال[٢] (وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف تعرف به).

ظاهره أن المضاف يتعرف بالمضاف إليه إذا كان معرفة مطلقا ، وليس كذلك ، وإنّما يتعرف المضاف بالمضاف اليه ، أو يتخصص به إذا كانت الإضافة محضة ، فكان ينبغي أن يحرر العبارة فيقول : وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف إضافةً محضةً ، وقد يتجه كلامه بأن يكون أطلق القول ثم قيد بالمثال ؛ لأنه إنما أتى بما إضافته محضة ، وفيه توجيه آخر وهو : أن يكونَ قوله : وما أضيف الى واحد من هذه المعارف معطوفاً على ما قبله من المرفوعات ، ويكونَ قوله : (تعرف به) في موضع نصب على الحال من الضمير المرفوع فأضيف كأنه قال : وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف في حال كونه معرفاً به ، وهذا التوجيه أجود[٣] ، لأن الأول عندهم ضعيف والله أعلم .

مسألة[٤] : هذا زيد ضارب عمرو ، إن قام دليل على أن ضاربا هنا يراد به الحال ، أو الاستقبال كانت إضافته غيرَ محضةٍ ؛ لأنها[٥] فرع

---

(١) الجمل : ١٤.

(٢) في احدى النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل وهي التيموريه "وتعرف" بالواو ، وانظر التعليق التالي .

(٣) في احدى نسخ الجمل وهي نسخة المكتبة التيموريه "وتعرف به" بزيادة الواو ، وعلى ذلك يكون مراده يتفق مع توجيه الشارح هنا .

(٤) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح".

(٥) في حاشية الاصل عن نسخة أخرى "لأنه".

النصب ،وإذا كان كذلك كان بدلاً من زيد ،ولم يكن نعتا ،لفوات موافقته في التعريف ،ولا يشترط ذلك في البدل ،وإن قام دليل على أنه يراد به الماضي كانت اضافته محضة لأصالتها، واذا كان كذلك كان نعتا لزيد ، لموافقته إياه في التعريف وهو أجود من البدل ، لمكان الاشتقاق المشترط في النعت ، وفوات الجمود المشترط في البدل ، فإن كان مجرداً من الأدلة كان مجملاً واحتمل وجهين :

أحدهما : أن يلحق بما إضافته محضة ،لأنها أوسع باباً مما إضافته غير محضة ،والدخول في أوسع البابين عند الاحتمال واجب ، وأيضا فان المحضة أصل وغير المحضة فرع ،والحمل على الأصول مقدم على الحمل على الفروع فيكون " ضارب " على هذا نعتا لزيد ،وجاز البدل على ما ذكر.

والوجه الثاني : أن يلحق بما إضافته غير محضة ، بناءً على أن اللفظ إذا كان دائرا بين الحقيقة والمجاز وجب حمله على الحقيقة دون المجاز عند الاحتمال ،وبيان ذلك أن " ضاربا " ها هنا إن كان بمعنى الماضي كان وصف "زيد " به مجازاً ، لأن معناه غير قائم به في الحال ، واذا كان بمعنى الحال كان وصفه به حقيقة ، لأن الوصف عبارة عن المعنى القائم بالموصوف ، وهذا ظاهر والله أعلم ، والوجه الأول أظهر ،لأن المجاز قد كثر في باب الوصف حتى صار لاحقاً بالحقيقة وبالله التوفيق .

ثم قال : (وتقول جاءني زيد الراكب)(١).

هذا بين ،لأن من شرط النعت أن يكون مساوياً للمنعوت

---

(١) الجمل : ١٤.

أو دونه في التعريف ولا يجوز أن يكون أخصَّ من المنعوت ؛لأنك إنَّما تبدأ بالأخص فلم يبق إلَّا الأعم أو المساوى .

مسألة:(١) قال ابن مالك : والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أومساويا له ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح وأمثاله كثيرة.(٢)

قال الشَّلَوبين : الفراء ينعت الأعم بالأخص ،وهو الصحيح ، وحكى عنه:مررت بالرجل أخيك على النعت . انتهى(٣) ،وانكر الاستاذ(٤) ذلك في المعارف ،والفرق بينهما أن المعارِف موضوعةٌ على الاختصاص واعرفها المضمرات ثم الأعلام ،ولا ينعت بشيء من ذلك ،ومابعدهما هو الذى ينعت به ،وحق المخبر أن يبدأ بالأخص على سبيل الإعذار ، وإذا كان كذلك لم يبق إلا المساوى أو الدون ،وأما النكرات فأولها وضعا الاجناس، وبعدها في الترتيب المشتقات الموضوعة لرفع الاشتراك الوضعى في آحاد الأجناس ،فإذا أردت رفع ذلك الاشتراك لم تجد ما ترفعه به إلّا ما هو أخص ،وهو أحد تلك الأوصاف بما تضمنته في المعنى الذى وقع به

---

(١) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح".

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/٦٦٤، والتسهيل :١٦٨، وانظر التذييل والتكميل : ٤/١١٦/أ وانظر شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ ٥٩٨ ومابعدها ،ففيها تحقيق للمسألة مفيد .

(٣) هذا النص في حواشي المفصل للشلوبين :٣٩٢ ، ٣٩١ ،ولعل ابن الفخار نقله من شرح التسهيل لابن مالك ،لأنه في الحواشي مفرق في مكانين ،أولهما ص ٣٩١ وهو : "أجاز الفراء مررت بالفاضل أخيك على النعت" . والآخر في الصفحة التي تليها ،وهذا الأخير في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٦٠٢.

(٤) الأُسْتَاذُ : هوابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٣١٣.

الاختصاص ،بخلاف المعرفة الموضوعة على / الاختصاص فإنك تجد ٤٣
معها ما هو دونها وفي طبقتها على الغالب في الموضعين.(١)

ثم قال : (ولو قلت جاءني زيد راكب على النعت لم يجز).(٢)

يريد إذا كان زيد باقيا على تعريفه ،فلا يكون راكب حينئذ الا بدلا على ضُعفِه(٣) ، أو تنصبه على الحال وهو الوجه ،فإن كان زيد مُزالاً عنه التعريفُ كان راكبٌ نعتاً له ،والتعريفُ وإن كان فرعاً ، فإنّه أصلٌ للتنكير في نحو هذه المسألة ،فاذا كان التعريف بين نكرتين كان التنكير الأول أصلا والثاني فرعاً ،وأما التعريفَ فأصلٌ باعتبار مابعده وفرعٌ باعتبار ما قبله ، وهذا مُنْتَزَعٌ من كلام سيبويه.(٤)

فصل : ثم قال : (وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحالِ).(٥)

ظاهره أن نصبه على الحال إنما هو بعد حصول التقديم ، وهو نقض لوضع النعت ،لاستحالة تقديم ما وضع تابعا(٦) ، لكن

---

(١) انظر : التذييل والتكميل : ٤/ ١١٦ /ب.
(٢) الجمل : ١٤-١٥ ونصه "ولو قلت : جاءني زيد راكب على أن تجعل "راكبا "نعتا لزيد لم يجز".
(٣) قال ابن ابي الربيع : في البدل قبح ،لأنه على تقدير حذف الموصوف ،واقامة الصفة مُقَامَهُ ،لأن البدل على تقدير تكرار العامل ،والمشتق لا يلي العوامل ،فلا بد أن يكون الأصل : جاءني زيد رجل راكب . البسيط : ٣١٣.
(٤) الكتاب : ٣/ ٢٤١ ، ٢٤٢.
(٥) الجمل : ١٥.
(٦) المسألة في البسيط : ٣١٣ ،قال ابن عصفور : " ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف الا حيث سُمِعَ " شرح الجمل : ١/ ٢١٨.

قد يتجه قوله على أن يكون من باب حذف السبب والاستغناء عنه بذكر المسبَّب : كأنه قال : واذا أريد تقديم نعت النكره عليها نصب على الحال ليكون نصبه على الحال عقيبَ الارادة ،وإذا كان عقيب الإرادة كان قبل حصول التقديم ،فاذا حصل النصب فحينئذ يصح التقديم ،لأن الحال لا يمتنع تقديمها على صاحبها امتناعا مطلقا والنعت يمتنع تقديمه على المنعوت به امتناعا مطلقا ،ونظير ما ذكرناه من حذف السبب وإقامة المسبَّب مُقَامَهُ قوله تعالى : ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ .(١)

المعنى والله أعلم : فاذا أردت أن تقرأ [القرآن](٢) لأن الاستعاذة انما هي عقيب الإرادة لا عقيب القراءة وبالله التوفيق .

ثم اعلم أن النكرة تجرى على النكرة نعتا وحالا ،والنعت أقوى لما فيه من تناسب اللفظين ،وإذا كانوا يؤثرون ذلك(٣) مع فساد المعنى في نحو قولهم : هذا جُحر ضبٍّ خربٍ(٤) فأولى أن يؤثروه مع صحته وتجرى على المعرفة حالا لا نعتا لتعذر نعت المعرفة بالنكرة ،والمعرفة تجرى على المعرفة نعتا لا حالا ،لامتناع تعريف الحال ، فالحاصل أن جريان المعرفة على المعرفة عكس جريان النكرة عليها وإنه يجتمع في جريان النكرة على النكرة ما افترق في جريان المعرفة على المعرفة والنكرة عليها والله أعلم.

---

(١) النحل : ٩٨.
(٢) تكملة من "ح".
(٣) أى التناسب .
(٤) الكتاب : ١/ ٤٣٦ ، ٤٣٧ ،فإن سيبويه قد حمل خربٍ على أنه صفة لجُحر.

ثم قال : (كقولك هذا رجل مقبل)[١].

هذه المسألة يتصور فيها ستة أوجه :

أحدها : هذا رجل مقبل ،على ما في الكتاب.[٢]

والثاني : نصبه على الحال من النكرة ،فتقول : هذا رجل مقبلاً.[٣]

والثالث : أن تقدم هذه الحال على صاحبها فتقول : هذا مقبلا رجلٌ فصار راجحا مع التقديم ما كان مرجوحا مع التأخير .

الرابع : أن تقول : هذا مقبل رجل برفع مقبل على أنه خبر عن المبتدأ ، ورجل بدل منه.

الخامس : أن تقول : ها مقبلا ذا رجل ،فتجعل مقبلا بين حرف التنبيه واسم الاشارة .

وفي المسألة قولان مبنيان على تحقيق العامل في الحال الذي هو مقبلا ، فمن اعتقد أن العامل فيه حرف التنبيه جوز المسألة ،ومن اعتقد أن العامل اسم الاشارة منع المسألة ،لأن الحال لا تقدم على المعنى؛ لضعف عمله فيها[٤] ،وفي المسألة نظر آخر ، وهو : هل يصح هذا الفرض فيتصور الخلاف ، أو لا يصح فينتفي الخلاف[٥]؟ هذا مما فيه بحث .

---

(١) الجمل : ١٥.

(٢) قال سيبويه : " وأما قولك : ياأخا رجل ، فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرة ، لأنه مضاف الى نكرة ،كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة " الكتاب : ٢/٢٢٩.

(٣) أجاز سيبويه مجيء الحال من النكرة ،لكن جعله صفة أكثر . الكتاب : ٢/١١٢ ،ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " وصلى وراءه رجال قياما ". انظر حواشي المفصل للشلوبين : ٢١٢.

(٤) انظر البسيط : ٤٠٥ ومابعدها .

(٥) قال ابن بزيزة : " فان اعملت "ها" قدمت الحال على "ذا" وإن اعملت "ذا" لم يجز تقديمه عند سيبويه " وذكر أن المحققين على أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوى لضعفه في نفسه ،شرح الجمل : ٦٢.

السادس : تقديم الحال في صدر الكلام ،كأنك قلت : مقبلا هذا رجل وهذا الوجه متفق على منعه لما قلناه من أن الحال لا تقدم على صاحبها إذا كان معنىً لضعفه . والله أعلم.

فصل : ثم قال : (وإذا تكررت النعوت)[١] إلى آخره.

لو قال : واذا كثرت النعوت ،لكان أقرب قليلا ،لأن مثاله الذى جاء به مجردٌ من التكرار[٢] ، لأن حقيقة التكرار إنما هي إعادة اللفظ الواحد مرتين فأكثر مثل أن تقول : قام زيد العاقل العاقل ،أو رأيت زيدا الكريم الكريم الكريم ،فقد بان لك أن قوله : واذا تكررت النعوت ،مُشْكِلٌ جدا ،لأنه لا يتصور في مثاله التكرار لا باعتبار الأَلْفَاظ، ولا باعتبار مدلولات الألفاظ ،لتباين الألفاظ والمدلولات بعضها من بعض ، لكن قد يتجه ذلك على أن يكون قولُهُ : النعوت ، جمع نعت الذى يراد به المصدر ، كأنه قال[٣] : وإذا تكرر نعتك المسمَّىٰ ، وإذا تكرر ثناؤك على المسمَّىٰ ، ولا يلزم من هذا تكرار كل واحدٍ واحدٍ من الألفاظ التى تجرى نعوتا على ذلك المسمى ،لأنك إذا أثنيت على زيد مثلا بمعنيين ،أو بمعانٍ مختلفة ،قيل فيه ، تكرر منك النعت لزيد ،أي تكرر منك الثناء عليه ،وهذا صحيح إن شاء الله ، ويكون قد جمع المصدر لاختلاف أنواعه ؛ لأن كل واحد / من هذه المعاني الصادرة من ٤٤
المادح متباينة ،فلذلك قال : وإذا تكررت النعوت ،ولم يقل وإذا تكرر النعت .

فإن قيل : وما تصنع بقوله بعد : فإن شئت أتبعتها[٤]

---

(١) الجمل : ١٥.
(٢) مثال أبي القاسم هو : مررت بإخوتك الظرفاء الكرام العقلاء. الجمل : ١٥.
(٣) في "ح" "أراد".
(٤) في "ح" أتبعت ،وما أثبت موافق لما في الجمل : ١٥.

الأول ،وإن شئت قطعتها والإتباع والقطع لا يتصور واحد منهما إلا باعتبار الألفاظ دون المعاني ؟ .

فالجواب أن الضمير في قوله : وإن شئت أتبعتها الأولَ على هذا المأخذ عائد على الألفاظ التي دل عليها سياق الكلام ، لأن المدح والثناء مثلا لا بد أن يكون بلفظٍ ،فعلى (١) هذا المدلول يعود الضمير [والله أعلم] .(٢)

ثم اعلم أن النعوت بهذا النظر من جواز القطع وامتناعه على ثلاثة أقسام :

قسم يجوز فيه الأمران اتفاقاً ،وذلك نعوت المدح ،والذم ، والترحم ،(٣) (٤) فهذا القسم كل مسألة تتصور فيه من القطع والإتباع ،فهي جائزة (٥) ، الا الإتباعَ بعد القطع فإنها ممنوعة اتفاقا ،إلاّ ما (٦) شذ من الناس ،واختلف في توجيه ذلك على ثلاث طرق :

فقال ابن عصفور : المانع من ذلك ما يلزم عليه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية .(٧)

---

(١) في الأصل : " فعلى فعلى " .
(٢) زيادة من "ح" .
(٣) انظر الكتاب : ٢/٦٢ ومابعدها .
(٤) من هنا الى قوله : " وقسم يلزم فيه الإتباع " وقعت في "ح" بعد قوله : " وهذا واضح إن شاء الله وسيأتي ص
وهذا اضطراب في النسخة يشهد به أنه قدم له بنص الجمل فقال : ثم قال : وان شئت ونص الجمل هذا سيأتي مع ماينا سبه في الشرح .
(٥) يريد أن يقول : " فهذا القسم كل مسألة يتصور فيها القطع والاتباع ". والعبارة مضطربة .
(٦) الأولى أن يقول : " من ".
(٧) شرح الجمل : ١/٢٠٨ ،وشرح الجمل لابن بزيزة : ٦٤ .

وقال الأستاذ : المانع من ذلك ما صرح به الشاعرفي قوله :(١)

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد
إليه بوجه آخر الدهر ترجع

فكان من طباع العرب وعلو همتها أنها إذا انصرفت عن الشيء لم تعد اليه ، فجعلوا لذلك ألفاظهم جارية على حدّ معانيهم.(٢)

وقال بعض نحاة قرطبة وأدبائها : المانع من ذلك ما يلزم عليه من تسفل بعد تصعد وقصور بعد كمال ، بيان ذلك أن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع(٣) اعتبارا بتكثير الجمل ، وعلى ذلك كان القطع(٣) ، ولولاه ما ذهب به ذلك المذهب البعيد ، وهذا بين إن شاء الله.(٤)

و قسم يلزم فيه الإتباع اتفاقاً وهو نعت التوكيد والمشار ، وما وضع على اللزوم نحو : مررت برجلين اثنين ، ومررت(٥) بهذا الرجل ،

---

(١) البيت لمعن بن أوس المزني ، وهو في ديوانه : ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١١٣١ ، وشرح الحماسة للتبريزي : ٣/ ٨٠ ، والقصيدة التي منها هذا البيت لامية ، إلا أنه جعل قافية البيت هنا عينا ، ويبدو أنه سبق قلم ، فالصواب "تقبل" بدل "ترجع".

(٢) انظر البسيط : ٣١٧.

(٣) هذا التعليل منزع من قول سيبويه : " وقد يجوز أن تقول : مررت بقومك الكرام اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ... تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم " . الكتاب : ٢/ ٧٠ ، و "الكرام بالرفع والنصب " . وانظر شرح قطر الندى : ٣٢٥.

(٤) من قوله : " قال الاستاذ " إلى هنا نقله الراعي عن ابن الفخار بنصه . انظر عنوان الافادة : ١٨٨.

(٥) ساقطة من "ح".

ومررت بهم الجمّاءُ الغفير ، وإنما لزم اتباع هذا الضرب ، لأنه لم يتضمن معنى من المعاني المجوزة للقطع .

وقسم فيه قولان :

منهم من يلحقه بالأول في جواز الأمرين ، ومنهم من يلحقه بالثاني في لزوم الاتباع ، وهو نعت البيان كقولك : مررت بزيد الخياط ، وأكثر الناس على لزوم الإتباع فيه ، من جهة أن الغرض به بيان المنعوت ورفع الاشتراك العارض فيه ان كان معرفةً ، وتقليل التنكير ان كان نكرة ، وهذا الغرض لا يحصل بالقطع ، وانما يحصل بالإتباع ، ولأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد في هذا الضرب ، واليه أشار سيبويه بقوله : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من يعرفه ، أي زيد الأحمر عند من لا يعرفه وحده بمنزلة زيد عند من يعرفه وحده ، وهذا ظاهر .

وذهب الأستاذ أبو الحسين ومن لقيناه من أشياخ سَبْتَةَ إلى جواز الأمرين ، على وجهين مختلفين ، وذلك أنك إذا قلت : مررت بزيد ، فإنْ بنيت على أن مخاطَبَك لا يعرف زيداً وحده كما قلناه عن سيبويه لكثرة الاشتراك في الأعلام لزم الإتباع على هذا التقدير ، وإن بنيت على استقلال المخاطَبِ بمعرفته دون أمر زائد ، ثم لَمّا نطقت به على سبيل الاستقلال فهمت من حال المخاطَب أنه على خلاف ذلك التقدير ، وكأنه قال : من تعني ، أو من هو ؟ فقلت : الخياط ، أي أعني الخياط ، أو هو الخياط ، فعلى هذا الوجه يجوز القطع وإظهار الرافع والناصب (١) ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

---

(١) البسيط : ٣١٦ .

ثم قال : (وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض)(١).

نبه بهذه العبارة على مسألتين :

إحداهما : أن النعت لا يعطف على المنعوت ، لأن العطف يستلزم التعدد ، والنعت يقتضي الاتحاد ، فلم يجز عطف النعت على المنعوت لذلك.

فإن قيل : ويمتنع أيضاً من جهة أخرى ، وهو ما يلزم عليه من عطف الشيء على نفسه ، لأن النعت عبارة عن المنعوت.

قلنا : وهو أيضا عبارة عن المعنى الذى يدل عليه بحروفه ، فالمغايرة حاصلة من هذه الجهة ، ولتلك المغايرة جاز عطف النعوت بعضها على بعض ، فالمانع إذاً ما ذكرناه أولا والله أعلم.

المسألة الثانية : أن حكم النعوت بعد العطف في جواز القطع والاتباع جار على حكمه قبل القطع(٢) ، ثم أدخل البيتين(٣) مستشهداً بهما على ذلك وإعرابه : "لا" حرف يراد به الدعاء ، وهو المستعمل في / النهى "يبعدن" فعل مستقبل في موضع ٤٥
جزم بحرف "لا" الا أنه مبني للحاق النون الخفيفة "قومى" فاعل بـ "يبعدن" إلاَّ أنه مضاف إلى المتكلم ، فلذلك تغير إعرابه "الذين" نعت لقومى "هم سم العداة" جملة من مبتدأ وخبر صلة الذين و "آفة الجُزْرِ" معطوف على "سُمّ العُدَاةِ" داخل في الصلة "النازلين" منصوب بإضمار "أعني" كما قال ، و "الطيبون" مبني على مبتدأ محذوف

---

(١) الجمل : ١٥.
(٢) في حاشية الأصل عن نسخة أخرى "عطف".
(٣) البيتان هما :
لا يَبْعَدَنْ قومي الذين همُ * سُمُّ العُدَاةِ وآفة الجُزْرِ
النازلين بكل معتـــرك * والطيبون مَعاقدَ الأُزُرِ

كما قال "معاقدَ" نصب على التشبيه بالمفعول به ،ومن جوز تعريف التمييز[١] جوز مع ذلك فيه التمييز .

وفي قوله : لا يبعدن قومي ،سؤال ،وهو كيف قال : لا يَبْعَدَنْ ، بعد حصول ٱلبُعْدِ وهو ٱلهلاك ؟

والجواب عن ذلك والله اعلم أنها أرادت بذلك بقاء ذكرهم وتخليد مفاخرهم بعد هلاكهم ،لأن ذلك بمنزلة بقائهم هذا أظهر في المعنى والله أعلم.

ثم قال : (واعلم أنه يجوز أن تنعت الأَسماء كلها الا المضمر)[٢].

الأسماء بالنظر الى جواز النعت وامتناعه على أربعة أقسام :

قسم لا ينعت ولا ينعت به كالضمائر ،وأسماء الشرط ،وأسماء الاستفهام ،و"ما" التعجبية ،وكم الخبرية ،والموصول المجرد من حرف التعريف غير "ذو" الطائية وفروعها ،واسماء الأفعال ،والظروف غير المتمكنة ، والاسم الثاني من الكُنَى ،إذْ ليس تحته[٣] معنىً ، وٱلأسماء ٱلمختصة بٱلنداء نحو يا هَنَاةُ ،هذا كله لا ينعت ولا ينعت به.[٤]

وقسم ينعت وينعت به ، كأسماء ٱلإشارة غير المكانية ،وٱلأسماء ٱلمشتقات على ٱلجملة ،وٱلموصول ٱلمقرون بحرف ٱلتعريف ،وأسماء ٱلأجناس

---

(١) هم الكوفيون .

(٢) الجمل: ١٥

(٣) في الأصل : "تحت".

(٤) قال ابن عصفور : "فالذى لا ينعت به خمسة : المضمرات ،واسماء الشرط ،واسماء الاستفهام ،وكم الخبرية ،وكل اسم متوغل في البناء نحو الآن ،وأين ،ومن . شرح الجمل : ١/ ٢٠٦ ،ثم قال فيما بعد ،لأنها وضعت على الإبهام ،فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصا ،فيخرجها عما وضعت له من الإبهام ١/ ٢١٦.

لكنها لا ينعت بها إلا أسماء الإشارة ، و "أى " في النداء بشرط اقترانها بالألف واللام.

وقسم ينعت ولا ينعت به كالأسماء الأعلام (١) ، و "من" و "ما " النكرتين .

وقسم ينعت به ولا ينعت غالباً ،وذلك "أى " المضافة إلى موصوفها كقولك : مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، إلاَّ أنها إن كانت مضافة إلى جامد كانت لمطلق المدح ،وإن كانت مضافةً إلى مشتق كانت للمبالغة في مقتضى ذلك المشتق ،إنْ مدحًا فمدحٌ وإنْ ذمًّا فذمٌّ (٢) ، وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول قبل العمل ،ثم يعمل بعد ،وأما نعته بعد حصول العمل فجائز.

فأما القسم الأول ، فإنما لم ينعت ،لأن الاسم لا يضمر الا بعد أن يعرف (٣) ،فقد استغنى عن النعت ، فإن قلت : هذا إنما يجرى في نعت البيان . أجيب بأن المسألة من باب ما حُمِلَ فيه الفرع على أصله ، وإنَّ لم يكن في الفرع السبب الذى في الأصل ؛ ليجري الباب كله على أسلوب واحد . (٤)

وأما كونه لا ينعت به ،فلأنه جامد ،والأصل في النعت أن يكون مشتقا ،أو في حكمه ،وليس الضمير كذلك. (٥)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٩.
(٢) التذييل والتكميل : ٢/ ١١/أ.
(٣) هذا نص كلام أبي القاسم . الجمل : ١٦ ،وهو منتزع من كلام سيبويه قال : " واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا ،من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني ". الكتاب : ٢/ ١١ ، وانظر نتائج الفكر : ٢١٣.
(٤)(٥) انظر البسيط : ٣٢١ ،وتظهر استفادته منه.

وأما ٱمتناع ذلك فيما ذُكر (١) مع الضمائر ،فلأنها شبيهة بالحروف ،والحروف يمتنع فيها ذلك ،فكذلك ما أشبهها.

وأما القِسْم الذى ينعت وينعت به فأمره ظاهرٌ ،أما كونه ينعت به ، فلٱشتقاقه ،وأما كونه ينعت ،فلأنَّهُ قد يحذف الموصوف ويقام هو مُقَامَهُ ،فيجرى عليه حكمه.

وأما القِسْمُ الذى ينعت ولا ينعت به ،وهو العلم ، فواضح أيضا لأنه قد يَعْرِضُ فيه ٱشتراك فيحتاج إلى رفعه بالنعت.(٢)

وأما ما ذكر معه فَإِنَّ بيانَ معناه موقوف على ٱلنعت ولذلك كان ٱلنعت لازماً (٣) له.

وأما كونها لا ينعت بها فلمكان ٱلجمود ،كما تقدم في ٱلضمير، ويزاد في "من" و"ما" أنَّ بيانَ معناهما متوقف على ٱلنعت ،ومن شرط النعت أن يفيد مَعْنًى في المنعوت ،فلذلك ٱفتقرا إلى ٱلنعت ،وٱمتنع أن ينعت بهما ،وٱلله أعلم.

وأما ٱلقسم ٱلرابع وهو "أيٌّ" فإنها إنَّما يوصف بها بشرط إضافتها إلى نكرة تماثل الموصوف لفظا ومعنى ،كقولك : مررت برجل أيِّ رجل ، أو معنًى دون لفظٍ كقولك : مررت برجل أيِّ فتًى (٤) ،وتنصب على ٱلحال إن تقدمها معرفةٌ كقولك : مررت بزيد أيَّ رجلٍ (٥) ،وإنَّما قيدنا

---

(١) أي ما ذكر ابو القاسم في تمثيله بقوله : لو قلت : ضربته الكريم ، أو مررت به العاقل . الجمل : ١٦.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٧ ،وقال سيبويه : ٢/ ١٢: "واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة ،لأنه ليس بجِلْيةٍ، ولا قرابةٍ ،ولا مبهمٍ.

(٣) الكتاب : ٢/ ١٠٦ قال :"... ما ومن إنما يذكران لحشوهما ، ولوصفهما ،ولم يرد بهما خِلْوَيْنِ شيءٍ... وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى.

(٤) الكتاب : ٢/ ٢٥ وانظر التسهيل : ٣٧ ،وشرح الرضي : ١/ ٢٨١ والتذييل والتكميل : ٢/ ١١/ب.

(٥) انظر التسهيل : ٣٧ ،والتذييل والتكميل : ٢/ ١١/ب.

كونها لا تنعت بقولنا : " غالبا " ،لأنه قد حكى فيها ذلك كقولك : مررت بأيٍّ معجبٍ لك ،الا أنه قليل (١) ،ولقلته لم يحفظه سيبويه ولا حكاه في كتابه ، وسيأتي في النداء أنها تُنْعَتُ ثَمَّ - مبنيةً على الضم - بأسماء الأجناس (٢).

ومما ينعت به ولا ينعت كلُّ وجِدُّ ،وحَقُّ في حالتي التعريف والتنكير كقولك : مررت بالرجل كلِّ الرجل ،أي بالرجل الكامل ،لأنها إنما / جيء بها لبيان كمال المنعوت ،وكذلك مررت بالرجل حق ٤٦
الرجل ،وبالرجل جِدِّ الرجل ،ومثاله في حال التنكير : مررت برجل كل رجل ،وحق رجل ،وجد رجل ، فان أضفتها ثلاثتَها إلى صفة ، كانت للمبالغة في مقتضاها (٣) ،كما تقدم في أيٍّ ، كقولك : مررت بعالم كل عالم ، وحق عالم ، وجد عالم كأنك قلت مررت بعالم جدا ،أى قد بلغ الغاية في العلم ،فان جرت هذه الثلاثة على اسم علم كقولك : مررت بعبد الله كل الرجل ، كان فيه قبح ،لأنه كأنَّه على حذف الموصوف ؛ أي مررت بعبد الله العالم كل العالم . والله أعلم. (٤)

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ١١/ب ومنه قول الفرزدق :

اذا حارب الحجاج أيّ منافق * علاه بسيف كلما هُزَّ يقطع

قال أبوحيان في حذف موصوف أي وابقائها صفة للمحذوف : " وهذا عند أصحابنا في غاية النُّدُورِ ،قالوا فارقت " أى " سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامتها مقامه ، لا تقول : مررت بأى رجل ،وذلك لأن المقصود بالوصف بأى انما هو التعظيم والتوكيد ،والحذف مناقض ذلك ".

(٢) انظر ص: ٦٨٠

(٣) الكتاب : ٢/ ١٢-١٣.

(٤) الكتاب : ٢/ ١٢.

ثم قال : (وإذا ٱختلف إعراب ٱلأسماء ٱلمنعوته)[١] إلى آخره .

لا يجمع بين ٱلنعتين أو ٱلنعوت إلّا بخمسة[٢] شروط وهي :

ٱلٱتفاق في ٱللفظ ،وهذا ٱلشرط مذكور فيما قبل ، والٱتفاق في ٱلإعراب[٣] ، والٱتفاق في ٱلعامل ، إمّا في جنسه[٤] ،وإمّا في نوعه على ٱلخلاف في ذلك[٥] ، والٱتفاق في التعريف والتنكير ،وألّا يكون أحد الموصوفين اسم اشارة فلو قلت : مررت بهذا وزيد العاقلين لم يجز على ٱلنعت لحصول ٱلفصل بالمعطوف بين ٱسم ٱلإشارة ونعته[٦] ،وذلك لا يجوز ،

---

(١) الجمل : ٦٠

(٢) ذكر اربعة من هذه الشروط في البسيط : ٣٢٤-٣٢٥ .

(٣) نحو ضرب زيد العاقل عمرا ،فلا يقال : ضرب زيد عمرا العاقلان . البسيط : ٣٢٤ ،وشرح ابن عصفور : ١/ ٢١١ ، وفيه تفصيل مذهب الكوفيين والبصريين .

(٤) اختلاف العامل في جنسه هو : أن يكون أحد العاملين من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١١ .

(٥) في الكتاب : ٢/ ٦٠ " ومما لا تجرى الصفة عليه نحو : هذان أخواك ،وقد تولى أبواك الرجال الصالحون ،الا أن ترفعه على الابتداء ،أو تنصبه على المدح . . . وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان ،وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ،لأنهما ارتفعا من جهة واحدة ،وهما أسمان بنيا على مبتدأين ،وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ،لأنهما ارتفعا بفعلين .
قال المبرد : وكان سيبويه يجيز : جاء عبد الله ،وذهب زيد العاقلان على النعت ،المقتضب : ٤/ ٣١٥ والجرمي أنه لا يجوز القطع والإتباع فيما اختلف فيهما جنس العامل . شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢١١ والتذييل والتكميل : ٤/ ١٢٥ وانظر همع الهوامع : ٥/ ١٨٠ .

(٦) ذكر ابن الفخار ص ١٥٠ ← أنه انما امتنع الفصل بين اسم الإشارة ونعته من حيث إنّ ٱسم الاشارة أحدث في صفته تعريف الحضور ،فهو بمنزلة " ال " التعريف ،فكما لا يجوز الفصل بين " ال " التعريف والمعرّف به ،فكذلك لا يجوز هنا . ===

وكذلك أيضا لو قدمت زيداً على اسم الإشارة فقلت : مررت بزيد وهـذا العاقلين لم يجز ،وإن عدم الفصل ،لكن امتنع لأمر آخر ، وهو : مايلزم عليه من التنافي ،وذلك أن اسم الاشارة اذا نعت بالمشتق ،فلا بد أن يكون على تقدير موصوف ،ونعت زيد ونحوه ، يمتنع فيه تقدير موصوف ، فحصل التدافع ،فامتنع لذلك ،وزاد بعض النحاة شرطا سادساً ،وهو : ألا يكون أحد الموصوفين في جملة غير خبرية ، والآخر في جملة خبرية ،لأن سيبويه منع أن تقول : من عبدالله ، وهذا زيد الرجلين الصالحين ،رفعت أو نصبت (١) ، وذلك والله أعلم لما في ذلك من التناقض ، وذلك أن الاستفهام يستلزم الجهل بالصفة ،والمدح يستلزم العلم بها لأنه قد علم أن المستفهَم عنه مجهول عند المستفهِم ، وأن الصفة الممدوح بها معلومة عند المادح ، فلما تناقض الأمران امتنع الجمع مطلقا ،لما يلزم عليه من أن يكونَ الشيء الواحد معلوماً مجهولاً في حالٍ ،ولذلك قال سيبويه في المسألة :ولا يجوز أن تَخْلِطَ من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ،وَ إنَّما الصفة عَلَمٌ فيمن قد عَلِمْتَهَ (٢) ، وكذلك لو قلت :

=== ولابن عصفور تعليل آخر هو أن صفة اسم الإشارة لا تكون الا بالجامد نحو: رأيت هذا الرجل ،ولا تكون بالمشتق ،وما كان من ذلك فهو في نية حذف موصوف واقامة الصفة مقامه مثل : رأيت هذا الكريم، تقديره الرجل الكريم ،ولما كانت الصفة بالجامد لا تحتمل الضمير الرابط بين الصفة والموصوف جعلوا المطابقة بين اسم الإشارة ونعته إفرادا وتثنية وجمعا قائمة مقام هذا الرابط ، فلا يقال : مررت بهذين الطويل والقصير . شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٢-٢١٣.

(١) الكتاب :٢/ ٦٠.

(٢) الكتاب : ٢/ ٦٠ وقيل ذلك :" لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته ".

من زيد العاقل بالنصب على المدح لا يجوز للتناقض ؛ لأن الاستفهام يقتضي أنه مجهول ،والمدح يقتضي أنه معلوم ،ولكن يجوز ذلك على وجه آخر، وهو أن يقول قائلٌ : قام زيد العاقل ،نصباً على المدح فتقول أنت : من زيد العاقل ، على معنى من زيد الذى قلت فيه ذلك.

والفرق بين المسألتين أن الصفة الأولى خارجة عن الاستفهام وفي الثانية داخلة فيه ، فاذا توفرت تلك الشروط جاز الأمران ،التفريق والجمع ، وإن اختل شرط من تلك الشروط امتنع الجمع على النعت ،وجاز على وجه آخر ،وهو القطع على أن تكون مرفوعة بإضمار مبتدأ ،أو منصوبة بإضمار فعل لائق.(١)

فصل : إنما اشترط الاتفاق في اللفظ لاستحالة كون اللفظ الواحد مركبا من أصلين مختلفين ،الا فيما غُلِّبَ فيه أحد اللفظين على الآخر مع اختلاف المادة ،وهو موقوف على السماع ،واشترط الاتفاق في الإعراب لاستحالة كون اللفظ الواحد مرفوعاً منصوباً ،أو مرفوعا مخفوضا ،أو منصوبا مخفوضا ، أو مرفوعاً منصوباً مخفوضا في حالة واحدة ،مثال الأولى : ضرب زيد العاقل ، عمراً العاقل ، ومثال الثانية : مر زيدٌ العاقل بعمرٍ العاقل ،ومثال الثالثة : مررت بزيد العاقل وعمرا العاقل ، ومثال الرابعة : مر زيد العاقل بعمرو العاقل وبكرا العاقل . فهذه النعوت إمَّا أن تدعها مفرقة كما ترى ،وإما أن تجمعها على أن تكون مقطوعة ،إما على أن تكون خبر ابتداء مضمر ،أو تكون منصوبة بإضمار فعل ،لا على النعت ،لما تقدم ،وهذا بين إنْ شاء الله .

وأما اشتراط(٢) الاتفاق في نوع العامل أو في جنسه ،فإشارة

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٦٠.
(٢) في "ح" "اشتراك" خطأ.

إلى الخلاف في المسألة . فزعم علماء سبتة أن الاتفاق في نوع العامل
لا زم ،حتى إنهم منعوا أن يقال : قام زيد وقام / عمرو العاقلان ، ٤٧
على النعت ، الا بشرط أن يعتقد في قام الثاني أنه تكرار للأول على سبيل
التوكيد ، بناءً منهم على أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ،
ولا يعمل عاملان في معمول واحد .(١)

وقال غيرهم من علماء العربية : إنما يلزم الاتفاق في جنس العامل
فيقال على هذا : قام زيد وقعد عمرو العاقلان ، على النعت ،لإتفاق
العاملين في الجنس وإن إختلفا في النوع .

وأما اشتراط الاتفاق في التعريف أو التنكير ، فلاستحالة أن
يكون اللفظ الواحد معرفة نكرة في حال .

وأما اشتراط الا يكون أحد الموصوفين اسم إشارة ،فلما يلزم على
الجمع بين النعتين من الفصل بين اسم الإشارة ونعته في نحو قولك : قام
هذا وزيد العاقلان ،وذلك لا يجوز ،وإنما لم يجز الفصل بين اسم الإشارة
ونعته بخلاف غيره ،لأن اسم الإشارة لما أحدث في نعته تعريف الحضور
تنزل منه منزلة حرف التعريف ، فلم يجز الفصل بينهما ،كما لم يجز بين
حرف التعريف والمعرَّف .(٢)

---

(١) هذا خلاف ما قاله سيبويه : ٢/ ٦٠ والذى عليه علماء سبتة كما
قال هو مذهب المبرد قال : "فإذا قلت جاء زيد وذهب عمرو
العاقلان لم يجز أن يرتفع بفعلين ،فإن رفعتهما بجاء وحدها
فهو محال ، لأن عبدالله إنما يرتفع بذهب ،وكذلك لو رفعتهما
بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب . المقتضب : ٤/ ٣١٥ ،وقال
قبل : " لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت " وانظر
ص ١٤٧ هامش (٥) . ومذهب المبرد قال ابن السراج وابن
كيسان . التذييل والتكميل : ٤/ ١٢٥.

(٢) في الأصل : "والمعرفة " وانظر ص ١٤٧ هامش (٦).

فإن قلت : فيلزمُ على هذا جوازُ المسألة مع تقديمِ الظاهرِ على اسمِ الإشارةِ كقولك : قام زيدٌ وهذا العاقلان ،لِعَدَمِ الفصلِ بينَ اسمِ الإشارةِ ونعتِه بخلافِ الأولى ،فإنَّ المعطوفَ قد فُصِلَ (١) به بين اسمِ الإشارةِ ونعتِه ،لأنَّ قولك : العاقلان على هذا نعتٌ لهما معاً .

قيل في الجواب : عَرَضَ هاهنا (٢) مانع آخرُ ؛ وهو أنَّ اسمَ الإشارةِ إذا نُعِتَ بالمشتقِّ فهو على حذفِ جامدٍ ،موصوفٍ بذلك المشتق ،والاسمُ الظاهرُ إذا نعت بالمشتق امتنعَ تقدير جامدٍ موصوفٍ بذلك المشتقِّ ،فلما تدافع الأمران حصل امتناعُ ما ذكر.

وهذا التعليل يقال أيضاً في امتناع المسألة الأولى ، فالأولى ممنوعةٌ لأمرين ،والثانيةُ ممنوعةٌ لأمرٍ واحدٍ ،وقد تقدم (٣) هذا المعنى ، (٤-٤) ويقال أيضا في الامتناع : إن الألفَ واللامَ في نعتِ اسمِ الإشارةِ للحضور، وهي في نعتِ غيرِه للغَيْبَةِ (٥) ،ولا يمكن الجمع بينهما ؛ لما يلزم عليه من كون الاسمِ الواحد غائباً حاضراً في حالٍ ،وذلك محالٌ واللّه أعلم بالصواب .

---

(١) في الأصل " قد يفصل ".
(٢) في الأصل "هنا".
(٣) انظر ص
(٤-٤) ساقط من "ح ".
(٥) غير واضحة في "ح " ورسمها لا يشبه رسم ما هو مثبت.

بـاب العطـف

قال الأستاذ : العطف تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرف من حروفٍ تسعةٍ (١) ، وهي : الواوُ ،والفاءُ ،وثُمّ ،وأو ،وأم ،وبل ،ولا ، ولكن ، وحتى .

وقال ابن عصفورٌ : العطفُ حملُ اسمٍ على اسمٍ ،أو فعلٍ على فعلٍ ، أو جملةٍ على جملةٍ (٢) ، بحرفٍ من حروفٍ تسعةٍ (٣) ، وهي ما ذكـر، فعبارةُ الأستاذِ أجودُ من جهةِ أنَّ فيها تنبيهاً على أنَّ العامل المذكور قبل ، عاملٌ في جميع المعطوفاتِ بتوسّطِ العاطفِ ،إلا أنه خاصٌّ بنوعٍ مـن المعطوفات ،لأنه إنما يتناول ما فيه إعراب يقتضيه العاملُ ،لفظاً أوموضعاً، وعبارة ابن عـصفور أجودُ من جهة أنها تَعُمُّ جميع المعطوفات مطلقاً ،إلّا أنها ليس فيها تنبيهٌ على ما نبه عليه الأستاذ في عبارته ،واعترضها عليه أبوالحسـنِ ابن الضائعِ ،بما فيها من التداخلِ في ظاهرِ الأمرِ ،لأنَّ قوله : حملُ اسمٍ على اسمٍ ،أو جملةٍ على جملةٍ ، موفٍ بالغَرَضِ المقصود .

وقوله : أو فعلٍ على فعل ،داخلٌ تحتَ قوله : أو جملة على جملة ، لأنّ الفعل لا ينفرد بنفسه ، إذْ لا بدَّ من فاعلٍ ،أونائب عنه ، فقدظهر التداخل . والظاهر أن هذا تحامل على ابن عصفور ،لأنّك إذا قلت : إنْ يقم زيدٌ ،ويخرجْ أبوهُ أكرمهما (٤) ، فهذه الواوُ قد شَرَّكت بين الفعلِ الثاني

---

(١) البسيط : ٣٢٩ ،ومابعدها .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٢٣.

(٣) ذكر ابن عصفور اكثر من تسعة احرف للعطف عند البصريين وهي : الواو ،والفاء ،وثم ،وحتى ،وأو ،وإمّا ،وأم ،وبل ،ولا بل ،ولكن ، ولا ،ثم ذكر أن النحويين متفقون على أن إمّا ليس بحرف عطف وإنما يذكر مع حروف العطف لمصاحبته لها ،واختلف في ليس ، وبناء على ذلك تكون حروف الجرّ المتفق عليها تسعةً. شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٢٣-٢٢٤.

(٤) في "ح" "فأكرمهما".

والفعلِ الأول في حرفِ "إنْ" مفردين دونَ اعتبارِ بمرفوعيهما ،لانّ الجازمَ إنّما يتعلّق حكمه بالفعلِ دون توابعه ،ولا حكم له في الجملة أصلا ، إذْ كان الجزم من خصائص الأفعال ،ولو كان تعلقه بالجملة لم يؤثر فيها ،لأن الجمل لا تؤثر فيها العوامل إذا كانت مطلوبةً لها طلباً واحداً ،والمسألة فيها طالبٌ ومطلوبٌ ومطلوبٌ مطلوبٍ ، فحرف الشرط هو الطالب ،والفعل بانفراده ، هو مطلوب الحرف ،والفاعل مطلوب الفعل ،فإذا لم يقع التشريك بالعاطف ،الابين الفعلين فقط ، وما عدا الفعلين انما هو / تابع ٤٨ لهما ،فهذا هو الصواب إن شاء الله.

مسألة(١) : من قال من النحْويّين: إنّ حكم العامل في المعطوف عليه منسحب على المعطوف(٢) ، يستدل بنحو قام غلام زيد وعمرو ،ووجه الدليل أن المعنى على الاشتراك في ذات واحدة ،ولو كان على تقدير التكرار ،لزم التعدد وهذا خلاف المعنى ،ومن قال : بالتقدير(٣) استدل بنحو قام زيد وعمرو، ووجه الدليل أنه إن لم يقل بالتقدير أدى إلى أن يكون قيام زيد منسوبا الى عمرو وهو محال ،لأن مدلوله عَرَضٌ واحد ،والعَرَضُ الواحد لا يقوم بمحلين ،

والجواب عن هذه الشبهة أنه إنّما أسند القيام إليهما من حيث هو قيام من غير نظر إلى معنى موجود ،وإنّما قصد القيام المعنوى الذهني ، وعلى هذا المعنى يسند إلى مفرد وإلى متعدد ،فإذا نسب إلى مفرد

---

(١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".

(٢) أى ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ،وهو مذهب سيبويه . انظر شرح المفصل :٣/ ٧٥ . وقال سيبويه : أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب ،وذلك قولك: رأيتك وزيدا ،وانك وزيدا منطلقان الكتاب : ٢/ ٣٧٧.

(٣) اى بتقدير تكرير العامل في المعطوف ففي نحو قام زيد وعمرو يقدرون قام زيد قام عمرو.

فلا إشكال ، وإذا نسب الى متعدد ، علم بمدلوله أن المراد جنسه ومعقوله ، وأيضا فلو كان العطف محمولا على التقدير لم يجز أن تقول : هذان زيد وعمرو ، إذ التقدير على ذلك : هذان زيد وهذان عمرو ، أو هذان زيد وهذا عمرو ، وذلك كله باطلٌ ، ومن قال بالتقدير في نحو : قام زيد العاقل استدل بما يلزم على الانسحاب من أن يعمل العامل الواحد رفعين من غير تشريك ولا نظير له ، وإلى هذا المعنى نظر من نسب العمل الى التبعية ، وكلاهما باطل .

أما القول الأول فإنه يؤدي إلى ما لا يتناهى ، بيانه أنه إذا كان التقدير في قولك : قام زيد العاقل : قام زيد قام العاقل ، لزم تقدير موصوف قبل العاقل ، من حيث هو صفة ثم قدر بينهما العامل من حيث هو محمول عليه ، ثم قدر أيضا موصوف ثم عامل ثم موصوف ، وكذا أبداً ، وذلك باطل قطعا .

وأما الثاني فإنَّ العمل إنما هو للألفاظ بالأصالة بدلالة نُدورِ نسبته الى المعنى ، فلا يجوز العدول عنه ما وجد إليه سبيل ، وقد وجد ، وهو الانسحاب ، لأن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ، على ما قاله سيبويه في سواد الكتاب.(١)

ولبعضهم فرق في المعطوف بالحرف فقال : إن اتحد المنسوب الى المعطوف وجب الانسحاب ، وإن تعدد جاز الانسحاب والتقدير ، فالأول كقولك : قام زيد وعمرو.

والثاني : كقولك : قام غلام زيد وعمرو ، فيجب الانسحاب في نحو هذا الاتحاد المنسوب ، ويجوز التقدير في مثل الأول لتعدد المنسوب .

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٢١ ، ٤٢٢.

وأما قوله : (باب العطف) ،ثم قال : (وحروف العطف) كذا.(١)

فغير مطابق في الظاهر ،وكان ينبغي أن يقول : العطف هو كذا وكذا ،أو يقول : باب حروف العطف ،وحروف العطف كذا وكذا ،ولكنه يتجه ذلك بأحد أمرين :

إما أن يكون على حذف مضاف ،كأنه قال : باب حروف العطف ، دليله ما بعد .

وإما أن يكون من باب حذف المعطوف ،كأنه قال : باب العطف وحروفه ،أي باب أحكام العطف وحروفه ،دليله أنه يَذْكُرُ في أثناء الباب شيئا من أحكام العطف ،فلذلك حذف ما ذكر ،والله أعلم.

ثم لما عدد حروف العطف ذكر في جملتها " اما "(٢) وكذلك فعل سيبويه . وليست عند حذاق العلماء من حروف العطف.(٤)

" إمّا " الأولى : فيستحيل أن تكون حرف عطف ،لدخول حرف العطف عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ فإمَّا منّا بعدُ وإمَّا فداءً ﴾(٥) ولوقوعها أيضا أول الكلام كقولك : اما زيد قائم ،واما عمرو ،وحرف العطف لا يقع أولا ،كما لا يدخل عليه مثله ،ولما يلزم على ذلك [- أيضا -](٦) من عطف الفاعل على فعله كقولك : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ.(٧)

---

(١) الجمل : ١٧.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٥.
(٤) منهم الفارسي ،وابن خروف ،وابن مالك انظر الايضاح :٢٨٩، وشرح الجمل لابن خروف ٢١ ،وشرح عمدة الحافظ : ٦٠٧ ،ونقل عن الزجاجي في غير الجمل أنها غير عاطفة . انظر إصلاح الخلل : ٨٧ ، وانظر كتاب حروف المعاني والصفات للزجاجي ،إذ لم يعدها من حروف العطف . وانظر ما سيأتي ص ___
(٥) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٤.
(٦) تكملة من "ح".
(٧) إصلاح الخلل :٨٨ ،وانظرشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٣.

و "إمَّا" الثانية : ففير جائز أن تكون عاطفة لا مرين :

أحدهما : لزوم حرف العطف اياها ،وحرف العطف لا يدخل على مثله .

والأمر الثاني : تدافع المعنيين ،وذلك أن الواو موضوعة للجمع ، وإمَّا موضوعة للتفريق ،والجمع والتفريق أمران متدافعان ،وإنما سميت حرف عطف ، للزوم حرف العطف إياها ،فيكون ذلك من باب تسمية الشيء بما يلازمه ، كما تسمى الفاء التي يتلقى بها الشرط جواباً ،وليست هي الجواب في الحقيقة ،وإنما الجواب الجملة التي صدرت بها فتسميتها جواباً ،مستعارٌ على الوجه المذكور . والله أعلم.(١)

ثم قال : (وحتى في بعض المواضع).(٢)

إنما أفاد بهذا القيد التنبيه على قلة العطف بها(٣) ،إذْ لم يأت العطف بها في موضع من التنزيل ،وجاء فيه(٤) كونها جارّةً ،وحرف ابتداء(٥) ،فلذلك قيدها بقوله : (في بعض المواضع) / والله أعلم. ٤٩

ثم قال : (واعلم أن هذه الحروف تعطف مابعدها على ما قبلها)(٦) إلى آخره .

المعطوف عليه على أربعة أقسام : قسم له لفظ ،معتبر فقط ،وقسم له موضع معتبر فقط ، وقسم منفيٌّ عنه الأمران ،وقسم يجتمع فيه الأمران.

---

(١) يمثل هذا منع أن تكون عاطفةً ابن السيد في إصلاح الخلل : ٨٨.
(٢) الجمل : ١٧.
(٣) ذكر سيبويه الجرَّ بها : ١/ ٩٦.
(٤) في الأصل : "فيها".
(٥) الكتاب : ١/ ٩٧.
(٦) الجمل : ١٧.

فالأول كقولك : قام زيد وعمرو ،ورأيت زيدا وعمرا ،

والثاني كقولك : قام هوءلاء وزيد ،ورأيت هوءلاء وزيدا ،ومررت بهوءلاء وزيد .

والثالث الجملة التي ليس لها موضع من الإعراب (١) كقولك : قام زيدٌ ، فهذه لا يعطف عليها الا مثلُها . تقول من ذلك : قام زيد ، وخرج عمرو ،ورأيت زيدا ،وأكرمت عمرًا ، فإن كانت الجملة لها موضع من الاعراب جاز أن يعطف عليها مثلها ،وجاز أن يعطف عليها مفردا اعتبارا بموضعها . تقول من ذلك : ظننت زيدا يقوم وخارجا ،وظننت زيدا يقوم وينطلق .

والرابع كقولك : عجبت من قيام زيد وعمرو ، بالخفض اعتبارا باللفظ ،وبالرفع اعتبارا بالموضع ،ويدخل في هذا القسم الجملة التي لها موضع من إعراب من جهة جواز اعتبار اللفظ مرة والموضع أخرى ، وقد تقدم مثاله ، فهذه الأقسام الأربعة نظائر .

ثم قال : (فأما الواو فإنها تجمع بين الشيئين [او الأشياء] (٢)) .

هذه الحروف بالنظر الى التشريك على قسمين :

قسم يشرك في اللفظ والمعنى على الجملة وذلك أربعة أحرف : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى (٤) .

وقسم يشرك في اللفظ دون المعنى ، وذلك الخمسة الأخرى الباقية ، وهي : أو ،وأم ، وبل ، ولا ،ولكن (٥) .

---

(١) في "ح" "من اعراب".
(٢) تكملة من "ح" وانظر الجمل : ١٧.
(٣) انظر الكتاب : ١/٤٣٧ - ٤٣٨.
(٤) انظر رصف المباني : ٤١٠ ، ٣٧٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ،وشرح ألفية ابن معطي : ٧٧٣ ، ٧٧٩ ، ٧٨٧.
(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٨٧.

هذه طريقة الأستاذ،رحمه الله ، وهي المجمع عليها .

وقوله في الواو : (إنها تجمع بين الشيئين وليس[1] فيها دليل على الأول منهما)[2].

هو قول الحذاق من أصحاب علم[3] اللسان ،فالمتأخر بعدها قد يكون في حكم المتقدم[4] ، دليله قوله تعالى : ﴿ يا مريم اقنتي لربك واسجدى واركعي ﴾[5] فالركوع وان كان مُتَأَخِّرًا في اللفظ ، فإنه متقدم في الحكم ،واتفاق الناس على الاستدلال بهذه الآية دليل على أن الركوع مقدم على السجود ،في شرع من قبلنا ، كما هو كذلك في شرعنا . والله أعلم.

ثم قال : (والفاء معناها أنَّ الثاني بعد الأول بلا مُهْلَةٍ)[6].

بسطه أن الفاء لها ثلاثة معان : الجمع ،والترتيب ،وانتفاء المهلة[7] ، فإذا قلت : قام زيد فعمرو ،فالقائم أولا زيد ،وبعده عمرو ، بلا مهلة إلَّا المقدار الذى لا يمكن شروع الثاني في الفعل بعد فراغ الأول منه الا به ، فلا يلزم ألا يقال : قام زيد ، فعمرو ،إلا أنْ يكون قيام الثاني[8] متصلًا بقيام الأول ،من غير شيءٍ ما من التراخي ،

---

(١) في الجمل ،"فليس" وما هنا يوافق بعض أصول الجمل .
(٢) الجمل : ١٧ ،وفيها " فأما الواو فتجمع بين الشيئين فليس. "
(٣) ساقطة من "ح ".
(٤) الكتاب : ١/٤٣٧ قال :"وتقول : مررت برجل وحمار قبل ، فالواو أشركت بينهما .... ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار". وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٧٦ ومابعدها ،والبسيط : ٣٣٤ ومابعدها ،ورصف المباني : ٤١١ ، والجنى الداني ١٨٩ ومابعدها .
(٥) آل عمران : ٤٣.
(٦) الجمل : ١٧.
(٧) انظر البسيط : ٣٣٦ ،وشرح ابن عصفور : ١/٢٢٦.
(٨) في "ح " " إلا أن يكون قيام زيد الثاني " بإقحام "زيد" وهو خطأ .

وقد أشار الفارسي في (الإيضاح) إلى هذا المعنى .(١)

وذكر عن بعض النحاة أن الفاء تكون للاجتماع كالواو في بعض المواضع(٢) ،واحتج بقول امرىء القيس :(٣)

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ و منزلِ بسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَومَلِ

وهما موضعان . وبين تحتاج الى اسمين ،كاحتياج الاختصام والاقتتال ، واحتج أيضا بقول الله عز وجل * فتعاطى فعقر *(٤) ، وبقوله * ثم دنا فتدلى *(٥) وبقوله : * فكذبوه فعقروها *(٦) ، لان المعنى عند المفسرين : فعقر فتعاطى ،وثم تدلى فدنا ،وفعقرها فكذبوه ،لان التعاطي كان بعد العقر ،والدنو كان بعد التدلي ، والتكذيب بعد العقر .

الجواب : أما بيت امرىء القيس ، فان الرواية البينة فيه الواو ،(٧) وهي القياس ، فإن صحت الرواية بالفاء(٨) ،فوجهها أن الدَّخول مكان

---

(١) الايضاح : ٢٨٦.

(٢) قال به الأخفش وقطرب والجرمي : الصاحبي : ١٤٢ ،والجنى الداني : ١٢٢ ،قال قطرب : " ولولا أن الفاء بمعنى الواو لفسد المعنى ،لأنه لا يريد أن يصيره بين الدخول أولا ، ثم حومل ، وهذا كثير في الشعر " الصاحبي : ١٤٣.

(٣) البيت أول معلقة امرىء القيس ،انظر ديوانه تحقيق الشيخ ابن أبي شنب : ٦٠ ،وديوانه بتحقيق أبو الفضل ابراهيم : ٨.

(٤) القمر : ٢٩.

(٥) النجم : ٨.

(٦) الشمس : ١٤.

(٧) ما هو مثبت في ديوان امرىء القيس بتحقيق ابو الفضل موافق لما هنا ، انظر ص ٨ ، وفي تحقيق الشيخ ابن أبي شنب ص ٦٠ ،بالفاء ،وكلا ما في طبعتي الديوان من رواية الأعلم بسنده الى الاصمعي ،وقد نص ابن النحاس على أن الاصمعي يرويه بالواو . شرح القصائد السبع المشهورات : ١٠٠.

(٨) الرواية بالفاء ثابتة عن الأخفش وقطرب ، انظر الصاحبي : ١٤٢.

مشتمل على أمكنة كثيرة ، فتم الكلام عنده كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد بين دورها وأماكنها ،فجئت بالفاء على تقدير : فبين حومل ،وجعلت حوملا مكانا متضمنا لامكنة(١) ، فصار هذا كقولك : اختصم إخوتك فأعمامك .

وأما قوله تعالى: ﴿ فتعاطى فعقر ﴾ فمعناه أن قوم قُدار ،نادوه وأشاروا عليه بعقر الناقة ، فتعاطى ،أيْ تناولَ أمرهم(٢) ، وقبله ، فعقر بعد تعاطى ما رغبوا منه ،فالفاء على معناها ،والله أعلم.

وأما قوله تعالى : ﴿ فكذبوه فعقروها ﴾ فمعناه أن صالحا عليه السلام قال لقومه : أتؤمنون(٣) إذا جئتكم بالآية ؟ فقالوا : نعم، فأتاهم بالناقة وهم مبصرون ،فقالوا : هذا سحر فكذبوه ،وحملهم التكذيب على عقرها . ولو كان التكذيب بعد العقر ، لعقروا الناقة وهم غير مكذبين ، وهذا خلاف ما عليه المعنى ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ ثم دنا فتدلى ﴾ أيْ دنا مما شاء الله ثم تدلى إليه أو إلى غيره ، ولو قلت : دنا / زيد من البيت ،فتدلى إليه أوفيه ، لكان صوابا ،وتأويلا قويما.(٤) ٥٠

وأما قوله تعالى : ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾(٥) فالمعنى والله أعلم : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ،فمجيء

---

(١) بمثل هذا التوجيه وجه ابن النحاس في القصائد السبع : ١٠٠ ، والأبذى في شرح الجزولية ٦٠٢/١ ،وانظر شرح الجمل لابن خروف : ٢١٠.

(٢) انظر مقاييس اللغة : "عطو" ٣٥٣/٤ ،واللسان "عطا" ٧٠/١٥.

(٣) في الاصل "تؤ منون" بدون همزة الاستفهام.

(٤) في حاشية الاصل عن نسخة أخرى "قريبا". والإجابة على الآيات الثلاث أجاب بمثلها الابذى في شرح الجزولية : ٦٠٢/١.

(٥) الاعراف : ٤.

ٱلبأس إنما هو عقيب الإرادة ، وإذا كان عقيب الإرادة فٱلهلاك (١) بعد مجيء البأس ولا بد (٢) ، فٱعلم ذلك. وهذا (٣) من باب حذف السبب والاكتفاء بالمسبَّب ،وهو عكس حذف المسبب والاكتفاء بالسبب ،نحو قوله تعالى : ﴿ فأدلى دلوه قال يا بشرى ﴾ (٤) وٱلمعنى : دلاها،أي أرسلها ثم أخرجها ،وهذا النحو كثير في التنزيل العزيز ،وفي كلام العرب الفصيح الوجيز ، ومن الأول قوله : (٥)

* كراعي البيت يَحْفَظُهُ فَخَانَا *

أى يريد حفظه ،لأنه لو أنفذ الحفظ لم يخن.

ثم قال : (وثم مثل الفاء إلّا أن فيها مهلة). (٦)

تلخيص هذا أيضا أن ثم لها ثلاثة معان : الجمع وٱلترتيب واثبات المهلة . والمهلة عبارة عن التراخي الذي بين قيام الأول وقيام الثاني ، في نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ،وهو تراخٍ غير محدود بمقدار معلوم من ٱلزمان (٧) ، إلّا أنّ أدناه فوق ما أشرنا إليه في ٱلفاء ،على ما وقع للفارسي في ٱلإيضاح (٨) .

---

(١) في "ح" "الهالك".
(٢) انظر البحر المحيط ٤/٢٦٨ ، ونظم الدرر للبقاعي : ٧/٣٥٦ ، وانظر البسيط : ٣٣٦.
(٣) في الأصل "وهو".
(٤) يوسف : ١٩.
(٥) لم أقف له على تتمة ولا قائل.
(٦) الجمل : ١٧.
(٧) انظر البسيط : ١/٢٠١.
(٨) انظر ٱلإيضاح : ٢٨٦.

مسألة :[١] في خبر : دخل يوماً علينا بمسجد القفال بسبتة ، بعض طلبة قصر عبد الكريم ، فألقى مسألة " ثم " من حروف العطف فقال : مامعناها ؟ فقالوا : الجمع والترتيب والمُهلة ، فقال : ما المهلة وهذا الموضع ؟ أليست المهلة واحدة المُهْلِ ، وهو دُرْدِيُّ الزيت؟[٢] فيكون المعنى على هذا : أنها تدل على الجمع ، والترتيب ، ودردى الزيت ، فقالوا : فكيف يقال ؟ فقال : حدثني شيخي فلان ، بالقصر ، عن شيخه أبي إسحاق الغافقي ، عن شيخه ابن [أبي][٣] الربيع أن الصواب مَهْلَة بفتح الميم ، وهي التؤدة والتراخي ، وهذا هوالمراد من حرف ثم ، فاستُحْسِن قوله ، وكان ذلك بعد وفاة الغافقي[٤] رحمة الله عليه ، ثم نظر بعد في المسألة ، فاستخرج به أن مهلة بالضم ، من مهلة ، بالفتح ، بمنزلة غُرفة بالضم ، من غرفة بالفتح ، وخَطْوة من خُطوة ، وشَربه من شُربه ، ورَقْعة من رُقْعة ، وخبزة من خُبزة ، الضم بإزاء الاسم والفتح بإزاء المصدر ، فحصل أن مُهْلة بالضم لفظ مشترك وبالفتح مختص بالمعنى المقصود ، فكان أولى ، والله أعلم.

مسألة : لو أن شهودا شهدوا ، فقالوا : رأينا العدو قتل زيدا وأخاه ، فقيل لهم : نُصُّوا الشهادة على ترتيب الفعل ، فقالوا : قتل العدوّ زيدا ثم أخاه ، فالأخ على هذا وارثُ لزيد ، وكذلك بالفاء ، فإن قالوه بالواو ، كان ذلك مجملاً ، فإن ماتوا قبل ترتيب الموت وتوقيته

---

(١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".
(٢) دُرْدِيّ الزيت : ما يبقى أسفله ، القاموس المحيط : "درد".
(٣) تكملة تصح بها النسبة ، وهو الإمام المشهور أستاذ أبي اسحاق الغافقي .
(٤) كانت وفاة الغافقي سنة ٧١٦ ، انظر بغية الوعاة : ١/ ٤٠٥.

لم يرث واحد (١) منهما أخاه ،لأن الميراث لا يكون بالشك .

و[قد] (٢) قال بعض النحاة (٣) : ان ثم قد تكون بمعنى الواو واستدل بقوله تعالى : ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾ (٤) وقال عطفا على اقتحم ﴿ ثم كان من الذين آمنوا ﴾ (٥) والمعنى ،فلم يقتحم العقبة ، ولم يكن من الذين آمنوا . قال : ولا معنى لثم ها هنا ،لأن هذا موضع اجتماع. (٦)

والجواب : أن هذا المعطوف إنما كان بحرف ثم ، تنبيها على تراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة ،لا في الوقت ، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ،ولا يثبت عمل صالح إلا به ،فهو أصل كل طاعة وأساس كل خير.

وأما قوله تعالى : ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ﴾ (٧) فإنه على حذف مضاف ، كأنه : ولقد خلقنا آباءكم من تراب ثم جعلناه صورة ناطقة حية ، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد خلقه وتصويره. (٨)

وأما قوله تعالى : ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ (٩) فمحمول على أن الفعل معطوف بثم على ما في واحدة من

---

(١) في "ح" "أحد".
(٢) زيادة من "ح".
(٣) منهم :الأخفش في معاني القرآن له : ٢٩٤ ،وابن فارس في الصاحبي : ٢١٥ ،وحكاه السيرافي عن الفراء ،انظر معاني الفراء : ٢/ ٤١٤ ، ٤١٥ ،والجني الداني : ٤٠٦ ، وزاد في التذييل والتكميل ٤/ ١٥٥/ أ قطرب .
(٤) البلد : ١١.
(٥) البلد : ١٧.
(٦) من قوله قال بعض النحاة الى هنا مذكور بنصه في شرح الجزولية للأبذي : ١/ ٦٠٤ مع اختلاف يسير.
(٧) الأعراف : ١١.
(٨) انظر البحر المحيط : ٤/ ٢٧٢.
(٩) الزمر : ٦.

معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وحّدها ، أى أفردها ثم جعل منها زوجها ؛لأنّ جَعْلَ زوجِها منها إنما كان بعد أفرادها ،وقيل : أخرج ذرية آدم من ظهره كالذّرّ ثم خلق بعد ذلك حواءَ عليهما السلام ، فالكلام على ظاهره.

فقد صح مما ذكرناه (١) أنّ ثمّ لا تكون بمعنى الواو ،وقد أجمع الفقهاء أنه لا يجوز أن يقال : هذا بيمن الله ويمنك ، بالواو ،فإن قلته بثم جاز ،ولو كانت ثم بمعنى الواو ما فروا إليها . والله أعلم.(٢)

ثم قال :(و"لا " لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول).(٣)

هذه العبارة ليس فيها بيان أن العطف بها مخصوص بالإيجاب(٤) / ٥١ وأبين من هذه العبارة أن تقول : وأما " لا " فمعناها أنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، كقولك : قام زيد لا عمرو ،والعطف بها يكون بعد الماضي ،كما يكون بعد المضارع ،وحكي عن أبي القاسم في غير هذا الكتاب(٥) : أنها لا يعطف بها بعد الماضي لما يلزم على ذلك من نفي الماضي بها(٦) من غير تكرار ،وذلك لا يجوز ،ألا ترى أنّك إذا قلت:

---

(١) في الاصل "ما ذكرناه".
(٢) قريب" من هذا بنصه في شرح الجزولية للأبذى : ١/ ٦٠٦.
(٣) الجمل : ١٧.
(٤) انظر البسيط : ٣٣٨.
(٥) ذكر ذلك الزجاجي في كتابه "حروف المعاني والصفات :٤٣" قال : «لا»لها اربعة مواضع تكون جحداً وعطفاً ،ونهياً ،وحشواً ، وصلةً . . . والعطف بمنزلة لَمْ ،وذلك أن لَمْ إنما تقع على الافعال المضارعةِ ، فكما جازَ دخولُ لم عليه حسن دخول لا عليه ..... ولو قلت : مررت بعبد الله لا بزيدٍ لم يجزْ ؛لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي " وانظر الخزانة : ٤/ ٤٧١.
(٦) ساقطة من "ح".

قام زيد لا عمرو، فقد شرّكتبين الثاني والاّول في الماضي بحرف " لا " فجاء من هذا أن حرف " لا " قد نفى الفعل الماضي عن الثاني وحرف "لا " لا ينفى به الماضي الا بشرط التكرار ،لئلا تلتبس بها إذا كانت دعاء ،والصواب جواز المسألة كما وقع له في هذا الباب ،لاّنها لم تباشر لفظ الماضي ،وانما ذلك أمر حُكْمِيّ ،قال الكندى :(١)

كأن دِثَارًا حلقت بلبونه عقابُ تَنُوفَىٰ لا عقاب القواعل

فعطف بها بعد الماضي .

مسألة : تقول : رأيت غلام زيد في الدار لا عمرو ، يجوز لك في عمرو أربعة أعاريب :

أحدها : أن يكون معطوفا بحرف "لا " على "غلام" فالرؤية على هذا واقعة على الغلام دون عمرو ، لانّ "لا " تنفي عن الثاني ماوجب للاّول .

والثاني : أن تخفضه بالعطف على زيد ،فالملك على هذا ثابت لزيد منفي عن عمرو .

والثالث : أن ترفعه بالعطف على ضمير المتكلم ، وهوالتاء في رأيت لمكان الفصل ، فالرؤية واقعة من المتكلم دون عمرو .

---

(١) هو امرؤ القيس ،والبيت في ديوانه ٩٤ ، ومجالس ثعلب ،الخصائص: ٣/ ١٩١ ، والصاحبي : ٢٦٦ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٤٠ ،والبسيط : ٣٣٩ ،والجنى الداني : ٣٠٣ ،والخزانة : ٤/ ٤٧١ .
ودِثَار : اسم راعى إبل امرىء القيس ، وتَنُوفَىٰ ،والقواعل : موضعان .

والرابع : أن تعطفه على المضمر المرفوع ،فالمجرور إذا (١) جعلته حالا من الغلام ،إلّا أن الوجه ضعيف لعدم التوكيد أو الفصل ، فان جعلت المجرور متعلقا برأيت لم يكن فيه ضمير فيسقط الرابع على هذا والله أعلم.

ثم قال : (و "أم" للاستفهام).(٢)

اعلم أن أم على وجهين :

أحدهما : أن تكون متصلة ،وهي العاطفة على الحقيقة.(٣)

والثانية : أن تكون منفصلة ،وقد تسمى عاطفةً مجازا (٤) ، وقد ورد من المَرِيَّةِ (٥) سؤال عن بيان حكميهما (٦) فأجبت بما أذكره.

أما "أمِ" المتصلةُ فحرف عطف بلا إشكال ،وفيها معنى الاستفهام كما هو في الألف التي تعاد لها ،فاذا قلت : أزيد قام أم عمرو ، كان كل واحد من الاسمين مسؤولا عنه ،فالأول مسؤول عنه بالألف ،والثاني مسؤول عنه بأم.

فإذا كان فيها معنى العطف ومعنى الاستفهام ، فجائز أن يقال عنها حرف عطف ، وهو الجاري على ألسنةِ المعربين ،وجائز أن يقال

---

(١) إذاً ،ترسم بالنون ،وترسم بالألف . وفي ذلك تفصيل انظر: الجنى الداني : ٣٥٩ ،والمغني : ٣١.

(٢) الجمل : ١٧.

(٣) انظر رصف المباني : ٩٣ ،والجنى الداني : ٢٢٥.

(٤) قال في الجنى الداني : ٢٢٦ ،المغاربة يقولون : انها ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد ".

(٥) بفتح الميم ،وكسر الراء بعدها ياء مشددة مفتوحة ،مدينة كبيرة بالاندلس مطلة على البحر الابيض ،وانظر معجم البلدان : "مريه" ٥/١١٩ ،ولم يذكرها البكرى .

(٦) في "ح" "حكمهما".

عنها : حرف آستفهام ، وهوقليل في الآستعمال ،فرارًا من آشتراك التعبير بينها وبين المنقطعة ،فيقع اللبس في سياق التعليم ،وجائز أنْ يجمع بين آلأمرين فيقال : حرف عطف وآستفهام ، لِأنَّه قد تقرر أن آلحرف يعبر عنه بحسب معناه ،كما تقول في "لكن" المثقلة : حرف آستدراك وتوكيد ، وقد قال بعض النحاة إنَّ "أَمْ" دخيلةٌ في حروف العطف ، لِأنها تكون لسوء ال مستأنف غير معادل بها الإلف وهي آلمنقطعة ،وليست بعاطفة ، فآلآستفهام غير مفارق لها ،وآلعطف قد يفارقها .

وآعتل غيره من الحذاق على آمتناع وقوعها في آلأمر ،بأن وضعها لِلآستفهام ، فضادَّتِ الأمرَ لذلك ،لأن آلجملة آلواحدة لا تكون آمرًا آستفهامًا في حالٍ واحدةٍ.

وآما المنقطعة فحرف إضراب وآستفهام لتضمنها آلمعنيين ، وهو آلأكثر ،فإن جاءت لمجرد آلإضراب عبر عنها بذلك ،ومثال آلوجهين في قولهم (١) : "إنَّها لِإبلٌ أمْ شاءٌ" ،فتقديرها على الأول : إنها لِإبلٌ بل أهي شاءٌ ؟ وهي طريقة الفارسي (٢) وغيره من الحذاق ، وتقديرها على الثاني : إنها لابلٌ بل هي شاءٌ ،وعلى هذا تكون عاطفة مفردا على مفرد ، يصحح ذلك الرواية الأخرى ان هناك إبلا أم شاءً (٣) ، بنصب ما بعد "أم" حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح ،وقائل هذا يزعم أن هذه المنقطعة عاطفة في كل موضع ، و ليها فيه مفرد" (٤) ،

---

(١) في "ح" "لأن وضعها".
(٢) القول في الكتاب : ١٧٢/٣ ،والأصول : ٢١٣/٢ ،والإيضاح : ٢٩١.
(٣) الإيضاح : ٢٩٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ١٦٣/٤/أ.
(٤) هذه الرواية نقلها آبن مالك في شرح التسهيل : ٧٤٣/٢ والتذييل والتكميل : ١٦٣/٤/أ.
(٥) قال آبن مالك في شرح التسهيل : ٧٤٣/٢ : أم هنا لمجرد
===

والأصح أنها مخصوصة بالجمل ،لفظا أو تقديرا ،وفيها عطف ما ؛ عطف جملةٍ على جملةٍ بما تضمّنته من معنى "بلْ" ؛ ولهذا المعنى لم تقعْ أولاً ،فأمّا من عبر عن المتصلةِ بأنّها عاطفةٌ ،وعن المنقطعة بأنها غيرُ عاطفةٍ ، فلأن المتّصِلَة أمكنُ في بابِ العطفِ ، لأنّها تعطفُ المفردَ والجملةِ التي في معناه ، ومابعدها معما قبلها في حكم الجملةِ الواحدةِ ، بخلافِ المنقطعةِ ، فإنّ ما بعدها مستأنفٌ أبداً ولم يردْ أنّها مجردةٌ / من معنى العطف ٥٢
جملة؛لما ذكر قبل . والله أعلم.

ثم إن المتّصِلَةَ لا يُعطَفُ بها إلّا بعد ألفِ الاستفهامِ ، لفظاً أو تقديراً ،وهي مقدّرة بأي ،والجواب معها بالتعيين ،والمنفصلة تقع في الخبر والاستفهام ،وجوابها بنَعَم أو لا ، لتضمنها معنَى الاستفهامِ عن الوقوعِ ،وهذا كلُّه ظاهرٌ إنْ شاء الله .

=== الاضراب عاطفة مابعدها على ما قبلها ،كما كان يكون بعد "بل" فإنها بمعناها ،وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة و "بل" وأن التقدير : بل أهي شاء ، وهذه دعوى لا دليل عليها ،ولا انقياد إليها ،وقد قال بعض العرب : ان هناك ابلا أم شاء ،فنصب ما بعد "أم" حين نصب ما قبلها ،وهذا عطف صريح مقوٍّ لعدم الإضمار قبل المرفوع .

قال ابن هشام : " ولا تدخل "أم" المنقطعة على مفرد ،ولهذا قدروا المبتدأ في " إنّها لإبلٌ أمْ شاءٌ" وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين ،فقال : لا حاجة الى تقدير مبتدأ ، زعم أنها تعطف المفردات ك "بل" وقدرها هنا ب "بل" دون الهمزة ،واستدل بقول بعضهم : " ان هناك لإبلا أم شاء " بالنصب ،فإن صحت روايته ،فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ،أى "أم أرى شاءً" السفني : ٦٨ . وذكر أبوحيان زيادة على ما قال ابن هشام : أنه يحتمل أن "أم" هنا متصلة ،وحذفت الهمزة والتقدير : أإنّ هناك.

ثم قال : (ولكن للاستدراك بعد الجحد)[١].

حذاق النحاة يذهبون الى أنها من جملة حروف العطف[٢] ،لكن لا تكون كذلك إلا بثلاثة شروط :

أحدها : تقدم النفي عليها.[٣]

والثاني : تجردها من حروف العطف.[٤]

والثالث : وقوع المفرد بعدها كقولك : ما قام زيد لكن عمرو ، وقال بعض الناس إنها تعطف الجملة كما تعطف المفرد ،فعلى هذا القول يكون العطف بها بشرطين :

أحدهما : تجردهما من حرف العطف .

الثاني : تقدم النفي عليها ، ويكون مابعدها ضدا لما قبلها[٥] إن لم يتقدم عليها حرف النفي ،كقولك : ما قام زيد لكن عمرو مقيم ،وكلام أبي القاسم يوهم جواز : خرج زيد لكن عبدالله يضحك ،لأنها جملة تامة[٦] ، فالصواب أن يشترط في الجملة

---

(١) الجمل : ١٧٠.

(٢) قال في الكتاب : ١/ ٤٣٥ : "ما مررت برجل صالح لكن طالح ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مَجْراه في بل.
وقال أيضا : " واعلم أن بل ،ولا بل ،ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على النعوت ،كما أشركت بينهما الواو ،والفاء . . "
وقال ابن أبي الربيع : " لا اعلم بين النحويين خلافاً في أنها للعطف . البسيط : ٣٤٠.
وذكر عن يونس وغيره أنها ليست عاطفةً ،وانما الواو التي قبلها هي العاطفة ،الجنى الداني : ٥٣٤ ،وانظر ما يأتي ص ١٧٢

(٣) هذا مذهب البصريين ،والكوفيون يرون أنها تعطف في الايجاب . انظر الإنصاف : ٤٨٤ ،وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٤٠.

(٤) هو مذهب الفارسي واكثر النحويين . الجنى الداني :٥٣٣.

(٥) اشترط ابن عصفور الضدّيّة ،لأنه لا يحفظ غيرها من كلام العرب . شرح الجمل ١/ ٢٤١.

(٦) قال أبو القاسم : "فإن جئت بعدها بكلام تام قائم بنفسه جاز" الجمل : ١٩.

ما ذكرته قبل ، ولعله أراد ذلك ،وقيده بالمثال ،وذلك أن "لكن" مضادة للا ، في الوضع لأن "لا" وضعت لتنفي عما بعدها ما وجب لما قبلها ، و "لكن" وضعت لتوجب لما بعدها ما نفي عما قبلها ، فإذا جاءت بعد كلام مُوجَبٍ ، صارت مثل "لا" فنفت عما بعدها ما وجب لما قبلها ،ويقع بعدها حينئذ المبتدأ والخبر ،وقد يقع بعدها الفعل والفاعل كقولك : خرج زيد لكن لم يخرج عبدالله.(١)

ثم قال : (وبل للإضراب عن الأول).(٢)

اعلم أن الإضراب عن الأول بحرف "بل" على وجهين :

أحدهما : أن يكون على وجه الابطال إذا كان ذكره غلطا.

والآخر : أن يكون على جهة الترك من غير إبطال ،ولكن على معنى ترك الإخبار عن الأول ،والانتقال لما هو أهم منه عند السامع.(٣)(٤)

وأما استعمال حرف "لا" معها فإن كانت بعد الواجب كانت نفيا كقولك : قام زيد لا بل عمرو، وإنْ كانت بعد النفي ،فإن أردت ببل أن توجب بها للثاني ما نفي عن الأول بمنزلة لكن ،كانت "لا" توكيداً ،وإن أردت بها في النفي ما أردت في الإيجاب ،زوال الغلط والنسيان كانت "لا" معها نفيا فتقول : ما قام زيد لا بل عمرو ، على معنى ما قام زيد بل ما قام عمرو(٥) . والله أعلم.

---

(١) ما اعترض به هنا من كلام ابن السيد في إصلاح الخلل : ٩٣-٩٤ مع تصرف يسير الا أن ما اعتذر به عن أبي القاسم لم يذكره ابن السيد .

(٢) الجمل : ١٨.

(٣) في "ح" "الى ما هو".

(٤) انظر رصف المباني : ١٥٣ ،والجنى الداني : ٢٥٣ ،والمغني : ١٥١.

(٥) في "ح" "على معنى ما قام زيد لا بل ما قام عمرو" بإقحام "لا" خطأ.

ثم قال : (وأو وإمّا)[١].

وضع هذين الحرفين في الحقيقة لأحد الشيئين ،أو الأشياء ، وأما استعمالهما في الشك ،والإبهام ،والإباحة ،والتخيير والتفصيل ، فإنما ذلك من صفات الكلام ،وليس دلالتهما على ذلك بالوضع الأصلي ،فمثال استعمال "أو" في الشك قولك : قام زيد أو عمرو ، إذا كنت تشك في القائم منهما ،ومثال استعمالها في الإبهام قوله تعالى : ﴿ أتاها أمرنا ليلا أو نهارا ﴾[٢] وقد علمنا أن الله سبحانه يعلم الأشياء على ماهي عليه ، لأنه خالقها سبحانه ،ولكنه أبهم على عباده ،ومثال الإباحة قول الطبيب للعليل : كل كذا ،أوكذا ،أوكذا ، فلوكان واحد من المذكور غير صالح به ،لما ذكره ، فلما خص له بالذكر هذه الأشياء دل على جواز استعماله لها على الإطلاق ،فهذا معنى "أو" في الإباحة.

وأما "إمّا" فالقول فيها : ما أذكره ،وذلك أنه كان قد ورد[٣] علي سوء الـ من المرية عن حقيقتها ،فأجبت بما رأيت أن أكتبه هاهنا.

فقلت : لا خلاف أنّ "إمّا" الأولى موضوعة للإشعار بأن مبنى الكلام على مقتضاها من الشك أوغيره ،وهو من أوجه الفرق بينها وبين "أو" وإنما خلاف القوم في الثانية وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ "إمّا" والواو التي تصحبها حرف موضوع للعطف بكماله ،لوقوع المتفق على كونه حرف عطف موقعه ،على معناه من كل وجه ،

---

(١) الجمل : ١٨ ونصها : "وأو للتخيير ،وإمّا للشك" وما أثبت موافق لبعض أصول الجمل .

(٢) يونس : ٢٤ .

(٣) في "ح" "أورد".

وهو "أو" ، وألزم قائل هذا ذلك القول في "ولكن" ولا قائل به ،(١) وفُرِّق بملازمة الواو لإمَّا ،بخلاف لكن ،ولم يسلَّم هذا التفريق ؛لأنّ تجريد لكن من الواو غير ثابت عن العرب ،وهوظاهر كلام سيبويه ،(٢) مع أنه قائل بأنها حرف عطف (٣) ولهذا منعه يونس (٤) ، فهذا القول غير مستقيم.

الثاني : أن العطف لإمَّا ، دون الواو ،وشبهة قائل هذا ما يلزم على كون الواو هي العاطفة من التدافع ،وهو الجمع اعتبارا بالواو، والتفريق اعتبارا / بإمَّا (٥). ٥٣

وألزم قائل هذا ذلك في "ولكن" من جهة أنه جعل العطف بالواو (٦) مع لكن دونها ، وجعل العطف هنا لإمَّا دون الواو ،

---

(١) اى ولا قائل بأن الواو مع لكن - مجتمعين - حرف عطف ،وانظر ما سبق حاشية (٢) ص ١٨٢

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٤٣٥ ، ٤٤٠/١ ، فقد مثل سيبويه بلكن على أنها حرف عطف ،مقرونة بحرف الواو في مثل قوله : "ما مررت برجل صالح ولكن طالح" قال ابن مالك : "وما يوجد في كتب النحو من نحو : ما قام سعد لكن سعيد ، فمن كلامهم لا من كلام العرب . ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة إلا ب "ولكن وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ،لأنه لم يجز العطف بها غير مسبوقة بواو ،وترك التمثيل به ،لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب "التذييل والتكميل : ٤/ ١٤٧/ب ،والجني الداني : ٥٣٤ قلت المثال الذى مثل به سيبويه وسقته سابقا لم تقرن فيه لكن بالواو في طبعة الأستاذ عبد السلام هارون ،وهوخطأ ، فان الواو ثابتة في طبعة بولاق : ١/ ٢١٦ ،وثباتها هو الصواب يشهد بذلك قول ابن مالك وابن الفخار.

(٣) قال ذلك ولم يقرنها بحرف الواو فقال : "واعلم أن بل ،ولا بل ، ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ،الكتاب : ١/ ٣٤٥.

(٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٧٨٥ ،والجني الداني : ٥٣٤.

(٥) هذا قول الصيمرى في التبصرة جـ ١٣٨. ونقل ذلك ابن مالك عن أكثر النحويين . انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٤٩/أ ،الجني الداني : ٤٨٧ ،وانظر رصف المباني ،وظاهر كلام سيبويه أنها من حروف العطف: ١/ ٤٣٥ ،وسيأتي قريبا أن سيبويه ذكرها في حروف الجر تجوزا .

(٦) في "ح" "للواو".

ولا فرقَ بينهما ، في أن كل واحدة منهما لأحد الشيئين ،وفي لزوم الواو على ظاهر كلام سيبويه في لكن .

وأجيب عن التدافعِ بِتَصَوُّرِ بقاء كل واحد من الحرفين ، على وضعه الأصلي ،فيستفاد من الواو الجمع بين الشيئين أو الأشياء ، في المعنى الذي سيقت له " إمَّا " من الشك أو غيره ،كما أن " لكن " لإفادة معنى الاستدراك ،والواو معها على وضعها من العطف اتفاقا ، ولا معنى لقوله في الواو قبل " اما " انها للتنبيه ،على أن الثانية هي الأولى ، من جهة أن هذا الغرض حاصل دونها ، وأيضا فإن وضع الواو يقتضي الغَيْرِيَّة ، ثم كيف يقول : ان الثانية هي الأولى مع اختلاف الغرض بهما عنده ، من جهة كون الأولى لمجرد الشك مثلاً من غير عطف ،والثانية لهما معاً فالأصح قول الفارسي وأتباعه من كون كل واحد من الحرفين على أصلِهِ ومعناه الذى وضع (١) له ، وهو القول الثالث .

ولا يعارض الفارسي ومن تبعه من المحققين بالصيمرى (٢) والجزولي ومن تبعهما ،وإنما ذكرها سيبويه في حروف العطف تجوزا ،لملازمتها العاطف ،كما تجوزوا في أَلِفَيْ نحوِ صحراء ،والحرف المجاب به الشرط والقسم ،ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك ،وإنما وقع التجوز من جهة لزوم المصاحبة . والله أعلم.

وأما إعراب الواو على قول الصيمرى ،فحرف بيان أن الثانية هي الأولى ، من جهة أن الحرف يسمى بمعناه الذى سيق له ،كما تقول

---

(١) الإيضاح : ٢٨٩ ،وهومذهب يونس وابن كيسان انظر التسهيل : ١٧٤ ، والتذييل والتكميل ٤/١٤٨/ب .

(٢) انظر التبصرة : ١٣٨ .

في "أى "حرف تفسير أى حرف بيان ، أى يبين أن ما بعده هو ما قبله في المعنى ،وقد بَيَّنَ ذلك الصيمرى بقوله [فيها] (١) إنَّها جيء بها لتؤذن أن الثانية هي الأولى (٢) ،وقد تقدم ما في هذا واللّه أعلم بالصواب .

وكون الواو مشتركة في اللفظ والمعنى لازم في عطف المفردات دون الجمل ،وقد تقدم ردها مع إمَّا الى هذا الأصل ،وأما إشكال ذلك مع " لكن " فَاغْتَفِرَ ؛لأنها في حكم عطف الجمل ، ولذلك الإشكال التزم بعض المتأخرين كون الواو معها لعطف الجمل لفظا أو تقديرا ، فتأمل ذلك.

وأما حرف حتى فَإنَّه قد أفرد له بابا فينبغي أن يؤخر الكلام عليه إلى موضعه ، فهنالك يستوفى حكمه ،إن شاء الله.

ثم قال : (واعلم أن الأسماء كلها (٣) يعطف عليها الا المضمر المخفوض فإنه لا يعطف عليه إلَّا بإعادة الخافض) (٤).

هذا التعميم غير صحيح ، وذلك أن الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه حتى يؤكد أو يفصل (٥) ، وأن مخفوض بين ، ومرفوع

---

(١) زيادة من "ح ".
(٢) انظر التبصرة : ١٣٨.
(٣) "كلها "ساقطة من "ح ".
(٤) الجمل : ١٨.
(٥) مذهب سيبويه أن العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل قبيح . انظر الكتاب :٢/٣٧٨ وبه يقول ابن جنّي : الخصائص : ٢/٣٨٦ ،ومذهب البصريين أن ذلك لا يجوز في سعة الكلام ، وهو جائز عند الكوفيين على الإطلاق . انظر الإنصاف : ٤٧٤ ومابعدها ،وانظر المسألة في شرح المفصل :٣/٧٦. وانظر تفصيل تلك المذاهب في التذييل والتكميل :٤/١٧٣/ب ومابعدها .

كل فعل لا يستغنى بفاعل واحد ،لا يعطف على واحد منهما إذا كان مفرد اللفظ والمعنى الا بالواو خاصة ،(١) وآن الاسم الظاهر المخفوض لا يعطف(٢) عليه الضمير إلّا بإعادةِ الخافضِ ،وكذلك لا يُعْطَفُ عليه بحتى إلّا بإعادةِ الخافضِ .

فظهر من هذا كلّه بطلانُ تلك الكليّةِ ،إلّا أنْ يكون قَصَدَ بتخصيصِ تلك المسألةِ التّنْبيهَ على قولِ المخالفِ؛لقوةِ الخلافِ فيها ،فقد يكون لقوله وجهٌ والله أعلم.

فصل : فأمّا امتناعهم من عطفِ الظاهرِ على الضميرِ المخفوضِ إلّا بشرطِ إعادةِ الخافضِ ، فمن بابِ حملِ الشيءِ على عكسِه ،فكما يلزم تكرار الخافضِ في قولك : مررت بزيدٍ وبك ،فكذلك في عكسِها(٣) ، وإنّما كان كذلك ،لأنّ الواو لا تقتضي ترتيبا ،فالمتأخر معها في حكم المتقدم.

فإن قلت : يلزم على هذا التعليلِ الاقتصار بإعادة الخافض مع الواو ، دون غيرِها من حروفِ العطفِ ، فما بالُهم سَوَّوْا بين جميعها في هذا الحكم ؟

---

(١) انظر اللسان " بين " ١٣/٦٥ ،والبسيط ١/٢١٩ وقد ذكر أبو القاسم الفعل الذى لا يكتفى بفاعل واحد فقال : " وما كان من الافعال لا يستغني بفاعل واحد ،لم يجز العطف على فاعله إلّا بالواو خاصة كقولك : اختصم زيد وعمرو " الجمل :١٩-٢٠.

(٢) في "ح" "ما يعطف".

(٣) هذا التعليل للمازني ،وتبعه المبرد . أنظر شرح السيرافي : ٣/١٥٧/ آ ،والتذييل والتكميل : ٤/١٧٤/أ والمسألة في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ .

فالجواب أن الواو أصل حروف العطف ،فلما لزم فيها الحكم المذكور لوجود سببه ، حمل عليها سائر حروف العطف ؛ ليجرى الفرع على حكم الأصل ،وإن عَرِيَ الفرعُ عن السببِ الموجبِ للتكرارِ ، وقد تَقَرَّرَ في غير موضع حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب ، إذا كان الجميع (١) من باب واحدٍ ،ليجريَ الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ والله أعلم بالصواب .

ولم تشترط إعادة العامل مع ضميرى الرفع والنصب ،لأن عكسهما بالانفصال ، على الأصل ،ولا يتصور ذلك في ضمير الخفض ؛ لأنَّه لا يكون أبداً إلا متصلاً إلّا ضرورةً . (٢)

عبارة أخرى (٣) في تحقيق القول في العطف على ضمير الخفض ٥٤
والخلاف فيه . وذلك أن العطف على ضمير الخفض مشروط عند سيبويه وجمهور البصريين بإعادة الخافض (٤) ، نحو قولك : مررت بك وبزيد ، وذلك موجه بثلاثة أوجه :

أحدها : ما ذكرناه آنفًا ، من أن المسألة محمولة على عكسها ،من جهة أن الواو موضوعة لمطلق الجمع من غير ترتيب ،فالمتأخر معها في حكم المتقدم ،فإذا قلت : مررت بك وزيد ،فكأنك قلت : مررت بزيد وك ، فكما يلزم تكرار الخافض هنا ،فكذلك في عكسها .

قال ابن مالك (٥) : هذا توجيه ضعيف ،لأن المعطوف له حكم

---

(١) في "ح" "الجمع".
(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٧٤/أ .
(٣) هذه العبارة ساقطة جميعها من "ح".
(٤) انظر الكتاب ٢/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ،والإنصاف : ٤٦٣ ومابعدها .
(٥) انظر قول ابن مالك هذا مع اختلاف في اللفظ في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٦٦٦ - ٦٦٧ . وانظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٦٤ ،والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٤/أ .

نفسه ولا يلزم في كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه أن يحل محل صاحبه ،وليس ذلك من شرط صحة العطف ، ولو كان كذلك لم يجز: ربَّ رجل وأخيه ، ولا رجلَ وأخاه ، وما من رجل وأخيه ،وكل شاة وسخلتِها بدرهم و(١) :

* أى فتى هيجاء أنت وجارها *

وهذه ناقة وفصيلها راتعان ، و(٢) :

* الواهبُ المائةِ الهِجَان وعبدها *

الجواب : هذا نظر ضعيف ،وذلك أنّ الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ،لأنه شريكه في العامل ،والمسائل التي جلبها على جهة الاستدلال واقعة على خلاف الأصول ، ولذلك تكلفوا تقدير إضافة نحو : رب رجل وأخيه ، غير محضة ،(٣) وجعلوها في نية الانفصال ، ليصير هذا المعطوف الى حكم المعطوف عليه بوجه ما ، والا فمتى كانت هذه الإضافة غير محضة وليس اللفظ مما أصله أن يكون كذلك؟! ولكنهم راموا ذلك ، ليصير الثاني على حكم الأول ، لما كان

---

(١) هذا صدر بيت مجهول القائل ،وتمامه :
* إذا ما رجال بالرجال استقلت *
وهو في الكتاب :٢/ ٥٥ ،والأصول :٢/ ٣٩ ، وشرح عدة الحافظ وعمدة اللافظ : ٤٤٨ ، ٦٦٦ ،والمغني : ٩٠٨ ،وشرح أبياته : ٨/ ١٠٠.

(٢) هذا صدر بيت للأعشى الكبير ،وتمامه :
* عوذاً تزجّي بينها أطفالها *
والبيت في ديوانه : من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب ، والكتاب : ١/ ١٨٣. والمقتضب : ٤/ ١٦٣ ،والمقرب : ١/ ١٢٦ ، والخزانة :٢/ ١٨١.

(٣) قال سيبويه " أما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ،والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : وأخيه في موضع نكرة ،لأن المعنى انما هو وأخ له ، الكتاب :٢/ ٥٤.

شريكه في العامل ،ولذلك أيضا لما قال الأعلم(١) في " بشر " من قوله:(٢)

أنا ابن التارك البكريّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعـــا

أنه بدل ، ردوا قوله ،من جهة أنه لا يصلح مكانَ الأول ،وجعلوه عطف بيان.(٣)

فهذا كله يدلك على أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذه المسألة التي هي قوله : مررت بك وزيد ، دائرة بين إجرائها على الأصول ، وبين الحاقها بما هو خارج عن الأصول ،وقد قام الدليل على صحة القاعدة المذكورة ،وهو أن ما جاء من ذلك غيرَ مكرر معه الخافض ،نادر في جنبِ ما كرر معه الخافض ،وأيضا فإن ذلك النادر محمول على تقدير

---

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى ،عالمٌ بالعربية واللغة والشعر ،رحل الى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الاقليلي ، وعمى في آخر حياته بسبب مسألة نحوية راجعها وهو رمد . توفى سنة ست وسبعين واربعمائة.
انظر بغية الوعاة : ٢/ ٣٥٦ ،وما سيأتي ص :

(٢) البيت للمرار الأسدى كما في الكتاب : ١/ ١٨٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/ ١٠٦ ،وفرحة الأديب : ٣٧ ومابعدها ، وانظره في الأصول : ١/ ١٣٥ ،والتبصرة : ١٨٤. والمفصل : ١٢٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٣/ ٧٢ ، ٧٤ ،والمقرب : ١/ ٢٤٨ ،والخزانة : ٢/ ٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣.

(٣) انما رد ذلك من جهة أن اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام المضاف الى ما فيه الالف واللام إذا أتبع هذا الأخير باسم ليس فيه الألف واللام لا تصح إقامته مُقام متبوعه ،لأن اسم الفاعل المعروف بالالف واللام لا يضاف إلّا إلى ما فيه الالف واللام نحو: هذا الضارب الرجل زيد ، فلو أردنا أن نجعل زيدٍ بدلا من الرجل لم يصح لعدم اقترانه بال التعريف ، فهو عطف بيان. شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩٥.

خافض محذوف منه ،لتقدم ذكره ،وبقى عَمَلُهُ ،لِأَنَّ تقدم ذكره محرِزٌ لذكره ، وربما كانت نظائر هذا تُرْبِي على ما اجتلبه هو من النظائر ،وانظر إلى البدل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد ،على المذهب المنصور، فهذا المسلك الذى سلكه في هذه المسألة غير مَرْضِيّ . وبالله التوفيق.

الوجه الثاني من أوجه التوجيه : أن ضمير الخفض شبيه بالتنوين ، من جهة أنه زيادة في آخر المضاف إليه ،ومعاقب للتنوين ، فمن حيث لم يجز العطف على التنوين ،لم يجز العطف على ما أشبهه ، فكرر معه الخافض ليخرج بذلك عن أن يكون معطوفًا على نفس الضمير ،إلى الاستقلال بعامله.(١)

قال سيبويه : ومما يقبح أن يكون شريكه المظهر علامة المضمر المجرور ،وذلك قولك : مررت بك وزيد ،وهذا أبوك وعمر ،فكرهوا ان شَرَكَ المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله ،لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وانها بدل من اللفظ بالتنوين ،فصارت عندهم بمنزلة التنوين ،فلما ضعف عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم.(٢)

قال ابن مالك : في هذا النظر أيضا من الضعف ما لا يخفى ؛ لأن شبه ضمير الخفض بالتنوين ،لو منع من العطف عليه بلا إعادة لمنع منه مع الإعادة ،لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ،ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛لأن التنوين(٣) لا يؤكد ولا يبدل

---

(١) شرح عمدة الحافظ : ٦٦٥.
(٢) الكتاب : ٢/ ٣٨١.
(٣) في الأصل : "التوكيد" خطأ ،والتصويب من شرح عمدة الحافظ: ٦٦٦ ؛لأن هذا الكلام ساقط من "ح" كما ذكر ص ١٩١

منه ،وضمير الخفض يؤكد ويبدل منه بإجماع . فللعطف أسوة فيه .

والجواب : انظر الى هذا التحامل على الإمام (١) ،وذلك أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائما ، زيد معطوف على نفس الكاف وشريكه في الجار ،واذا قلت : مررت بك وبزيد . بتكرار الخافض ، فليس العطف / على نفس الكاف ، هذا محال ؛لما يلزم عليه من دخول ٥٥
حرف الجر على مثله تقديراً ، وإنما عطفت جاراً ومجرورا على جارٍّ ومجرور على سبيل الاستقلال كل واحد منهما بالعامل ،حتى كأنه قال : مررت بك ومررت بزيد ، فأما البدل فإنه في حكم الاستقلال ، فله حكم نفسه ،وأما التوكيد فإنه مع المؤكد بمنزلة شيء واحد ، إذْ ليس على تقدير عامل ،وأما العطف فإنه يستلزم الغَيْرِيَّة على كل حال ،هذا مع ما قاله الامام من أنه اذا شبه شيء بشيء لم يلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ،وإنما ذلك تعليل مناسب للغالب ،وبالله التوفيق .

الوجه الثالث من أوجه التوجيه : أن الضمير المخفوض لَمَّا كان اتصاله بخافضه أشد من اتصال المرفوع برافعه امتنع العطف عليه دون شرط ، كما امتنع العطف عليه مرفوعا دون شرط ، لِأَنَّ الاتصال هو السبب المانع من إطلاق العطف في الموضعين ، وهذا أولى بالقيد من المرفوع ، لأن المخفوض لا ينفصل في موضع والمرفوع ينفصل في مواضع، فلهذا أعادوا معه الخافض ،ليكون في حكم الاستقلال ،فصاحب هذا التوجيه نظر إلى الجامع بينه وبين ضمير الرفع المتصل ،وصاحب التوجيه الذي قبله نظر إلى قوة شبهه بالتنوين .

---

(١) يعني سيبويه في قوله السابق.

فصل : لا خلاف في جواز تعدد المعطوف بالحرف مع اتحاد العامل ،كقولك ضرب زيد عمرًا وبكر خالدا ،وأعلم زيد عمرًا بكرًا قائمًا ، وخالد جعفرًا أخاك ذاهبًا ،فالواو في المثال الأول عطفت مرفوعًا على مرفوع ،ومنصوبًا على منصوب ،وعطفت في الثاني مرفوعاً على مرفوع ، وكلَّ واحد من المنصوبات على كلِّ واحد من المنصوبات كلُّ ذلك على سبيل التشريك في العامل المذكور ،وإنَّما آختلف الناس في تعدد المعطوف مع تعدد العامل ،وله صورتان :

إحداهما : متفق على امتناعها ، وصورتها : انّ زيدا في الدار وعمرًا السوق ، لمكان آلفصل بين المخفوض والعاطف .

وآلثانية : هي المختلف فيها ،وصورتها : ان زيدا في الدار وآلسوق عمرًا ،لعدم آلفصل بين المخفوض والعاطف ، فجوزها الأخفش،(١) ومنعها سيبويه (٢) ،فأما الأخفش فآستدل على صحة مقاله بأدلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وإنَّا أوإيّاكم لعلى هُدًى أوفي ضلال مبين ﴾(٣) ووجه الدليل أن قوله تعالى : ﴿ في ضلال مبين ﴾ معطوف على قوله ﴿ على هدى ﴾ وإذا كان كذلك كان حرف العطف مشرِّكا بين آلمعطوف وآلمعطوف عليه في " ان " وفي " اللام " فيكون على هذا مرفوعَ آلمحل بإن ومؤكدا باللام على سبيل آلتشريك .

فإن قلت : ليس ها هنا عطف على عاملين ،وانما هو عطف على معمول واحد .

فآلجواب : أنّ هذا لم يخف على الأخفش ،وانما أراد أن العطف ناب مناب شيئين ،وهما ان وآللام ،لكن إذا سلم هذا ،كان آلجواب عنه من ثلاثة أوجه : (٤)

---

(١) المقتضب : ٤/ ١٩٥ ،والكامل : ٣/ ٩٩ ،والأصول : ٢/ ٦٩ ،ومابعدها والجمل لابن عصفور : ١/ ٢٥٥ ،والبسيط : ٣٥٣ .
(٢) الكتاب : ١/ ٦٤-٦٦ .
(٣) سبأ : ٢٤ .
(٤) الوجهان الأوّلان من هذه الوجوه ذكرهما آبن أبي الربيع وذكر أنهما مما انفصل به ابو علي الشلوبين وذكر معهما ثالث ايضا من افصالات الشلوبين : البسيط : ١/ ٢٢١-٢٢٢ .

أحدها : أن "إنّ" و"اللامَ" ،معناهُما واحدٌ ،وهو التوكيد ، فكأن العاطف إنما ناب منابَ شيء واحد ،وهو التوكيد ،ولا فرق أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظ واحد أو بلفظين .

الثاني : أنَّ العطف لا يوجب التسوية بين المعطوف والمعطوف عليه في كل شيء قد يكون كذلك ،وقد لا يكون ألا ترى أنك تقول : ليس زيد بقائم ولا قاعد ، فتسوى بينهما اذا عطفت على اللفظ ، ولك أن تنصب فتقول : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، فتشرك في ليس دون الباء ، فكذلك يكون في الآية .

الثالث : أنك إذا قلت : ليس زيد بقائم ولا قاعد ، بخفض " قاعد " فانما شركتِ الواو بين قائم وقاعد في "الباء" و"ليس" ، لأن كل واحد منهما خبرٌ لليس ،وكذلك " أو " في الآية ، شركت بين الخبرين في اللام و"ان" وهذا صحيح ، وإنّما الذي لا يصح أن يشرك العاطف بين أربعة أشياء في عاملين ، نحو : إنّ في الدار زيدا والسوق عمرًا .

ومما استدل به الأخفش أيضا قولُه (١) :

أكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونَارٍ توقَّدُ بالليلِ نَارَا

---

(١) البيت لأبي دؤاد انظر ديوانه : ٣٥٣ ،وهو في الكتاب : ١/ ٦٦ ، والأصمعيات : ١٩١ ،والكامل : ١/ ٢٨٧ ، ٣/ ٩٩ ،وأمالي الشجرى : ١/ ٢٩٦ ، والأصول : ١/ ٧٠ ، والإنصاف : ٤٧٣ ،وشرح المفصل : ٣/ ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٧٩ ، ٥/ ١٤٢ ، ٨/ ٥٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٥٧ ،وضرائر الشعر له : ١٦٦ ،وشرح أبيات المغني : ٥/ ١٩٠ ، ونسبه المبرد إلى عدى بن زيد نقلا عن سيبويه وليس لعدي ، ولم يقل ذلك سيبويه وذكر في شرح أبيات المغني عن أبي جعفر أن من لم يعطف على عاملين رواه "نارا" وبهذه الرواية أورده ابن عصفور في شرح الجمل .

فعطف مخفوضا على مخفوض ومنصوبا على منصوب ،وليس في هذا دليل ، لأن حمله على ما ثبت في غير هذا بإجماع (١) ،أولى من جعله أصلاً لما لم يثبت ،فيكون من باب حذف المضاف ،لتقدم ذكره وإبقاء / عمله كأنه ٥٦ قال : أكل امرئٍ تحسبين امرأ وكل نار توقد بالليل ناراً ،فالتشريك على هذا إنما وقع في عامل واحد ،وكذلك أستدل أيضا بقولهم : ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ،ووجه الدليل أن قوله بيضاء مخفوض بالفتحة بالعطف على سوداء بكل ،والمنصوب معطوف على المنصوب ، فقد شركت الواو بين الاسمين في ناصب وخافض ،وهذا عند سيبويه محمول على حذف الخافض ،لتقدم ذكره وإبقاء عمله ،كما تقدم في البيت ،فالتشريك على هذا إنَّما وقع في عاملٍ واحدٍ .

ومن دلائله (٢) أيضا قوله تعالى : * واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الريح آيت لقوم يعقلون * (٣) في قراءة النصب (٤) ،ووجه الدليل أن الواو شَرّكت بين المخفوض والمنصوب في الناصب وهو " ان " وفي الخافض وهو " في " .

وليس في هذا دليل ،لأنه محمول على حذف الخافض لتقدم ذكره وإبقاء عمله ،ومثل هذا قد ثبت في غير موضع اتفاقاً ،فاعتباره أولى من إثبات قاعدة بالاحتمال ،ويدل على صحة ذلك قراءة الرفع ، لأنه إذْ ذاك على حذف الخافض ،وهو بيّنٌ إنْ شَاءَ الله .

---

(١) انظر تفصيل المسألة في شرح المفصل :٣/ ٢٦-٢٨ ،وانظر شرح أبيات المغني : ٥/ ١٩٠-١٩٢ .

(٢) أي الأخفش .

(٣) الجاثية : ٥ ،وقبل الآية : * ان في السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنين * وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون *

(٤) أي نصب آيات ،وهي قراءة حمزة ،والكسائي ،والجحدري والأعمش والرفع قراءة الباقين ؛ وهم ابن كثير ،ونافع ،وأبوعمرو ،وابن عامر ،وعاصم وغيرهم. السبعة لابن مجاهد :٥٩٤ ،وحجة القراءات :٦٥٨ ،والبحر المحيط : ٨/ ٤٢ .

وينبغي أن لا تجوز المسألة أصلاً ، لاتفاقهم على امتناع أصلها ، وهو : ان زيدا في الدار وعمرا السوق ،فامتناع فرع هذا الاصل أولى ، وهو : ان زيدا في الدار والسوق عمرًا ، ألا ترى أن أصل هذا المخفوض التأخير ،لكن قد يقال : إنما امتنع الاصل لعلة معدومة في الفرع ،وهو ما فيه من الفصل بين المخفوض والواو النائبة عن الخافض ،وليس ذلك في الفرع ،لكن قد يقال في جواب هذا : هذا القدر لا يوجب امتناعا ، وإنما يعطى اختيارًا ،لانه شبيه بالخافض وليس به.

وتظهر ثمرة الخلاف في قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، فإن كان ذلك على تقدير أن الواو عطفت مخفوضا على مخفوض ،ومرفوعًا على مرفوع ،كان عطفا على معمولي عاملين ،فهذه يجيزها الاخفش ويمنعها سيبويه ،وإن كان على حذف الخافض وإبقاءِ عمله كما تقدم قبل لم تجز المسألة من جهة ما بين التوكيد والحذف من التنافي ،وذلك أنَّ الفرض بالحذف الاختصار والمراد بالتوكيد الإسهاب والإكثار ، وهما مقصدان متنافيان ،فالمسألة ممنوعة عند سيبويه على الوجهين ،وممنوعه عند الاخفش على الثاني جائزة على الاول . والله أعلم.

مسألة : قوله تعالى : ﴿ لن يستنكف المسيح أن يكون عبدًا لله ولا الملائكة المقربون ﴾.(١)

صور الزمخشري في هذا العطف ثلاثة أوجه :(٢)

أحدها : أن يكون عطفًا على اسم "يكون" لمكان الفصل .

الثاني : أن يكون عطفا على المستكنّ في "عبدا" لجريانه

---

(١) النساء : ١٧٢.

(٢) انظر قول الزمخشري في الكشاف : والبحر المحيط: ٣/٤٠٤.

مَجْرَى الأوصاف في نحو : مررت برجل عبد أبوه ،وإذا رفع الظاهر كان رفعه المضمر أسهل .

والثالث : أن يكون عطفا على المسيح ،وهذا الوجه هو المختار عنده ،لأن الأولين يقصران عن الوفاء بالمعنى الذى يفي به [هذا](١) الوجه ، وذلك أن كل واحد من الوجهين الأولين إنما يعطي نفي الاستنكاف عن المسيح عليه السلام بانفراده دون تعريض إلى من ذكر معه ، والوجه الثالث يعطي نفيه عنه عليه السلام ، وعمن ذكر معه نصا ،وعليه المعنى ،فكان هو المختار . والله أعلم.

وذكر لي عن ناصر الدين المشدالي(٢) : أنه سأل ابن عصفور عن هذا الوجه الذى اختاره الزمخشرى ،فمنعه . قال : وأنسيت وجه ذلك ، ولم يقل هوفيه شيئاً .

والقول في ذلك والله أعلم : أنه يشبه أن يكون ابن عصفور إنما منع ذلك لِمَا يلزم عليه من الوجه المتفق على منعه ،وهو العطف على عاملين مع تأخر المجرور عن المرفوع ؛ وبيان ذلك أن تقدير الكلام : لن يستنكف المسيح عن أن يكون عبداً لله ،ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً لله ، فحذف من الثاني ما دلَّ عليه الأول ، وهو بمنزلته مثبتا ،فإذا كان كذلك كان الملائكة معطوفا بالواو على المسيح ،وأن يكون المقدر مجرور المحل

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام.

(٢) هو ابو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي ،فقيه متقن مجيد رحل إلى الشرق فلقى العز بن عبد السلام وغيره ، له مشاركة في علم العربية ، قال عنه تلميذ ابن مرزوق "الجد" : إنه بلغ مرتبة الاجتهاد ولد سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٧٣١ ،عنوان الدراية : ٢٠٠ وانظر ترجمة له ضافيه في هوامش تلك الصفحة.

بالعطف بها أيضا ، على أن يكون المجرور المحل / بعن المقدرة ،وتقديره ٥٧
تصريحا : لن يستنكف المسيح عن كونه عبداً لله ،ولا الملائكة المقربون
كونهم عبيدا لله ،وهذا التقدير على صورة المسألة المتفق على امتناعها وهي :
زيد في الدار وعمرو السوق ،وإنما اختلف الناس فيما إذا قدمت المجرور
على المرفوع فقلت : زيد في الدار والسوق عمرو ،وبسط ذلك فيما قبل .

فإن قيل : يكون المجرور الثاني في الآية مقدراً معه " عن "
كما كان الأول مقدراً بها ،فيكون كل واحد من المجرورين مستقلا بعامله ،
فلا يكون التشريك إلاَّ في الرافع فقط .

فالجواب : أنه كأنه لحظ أن العطف يصح فيه الاكتفاء بالعامل
الأول ، دون احتياج الى تكراره .

قلت : هذا اللحظ ضعيفٌ ،لأنَّ ذلك إنما يكون حيث يصح
التشريك ،وأما حيث يمتنع فلا بد من التكرار ،كمسألتنا ،فإذا لزم
التَّكرار فراراً من الوقوع في ذلك المحظور،كانت المسألة من باب اتحاد
العامل وتعدد المعمول ،ولا خلاف في جواز ذلك.

فإن قال : إنما قلت ذلك ، تفريعاً على طريقة الاخفش .

أجيب بأن الأخفشَ إنَّما يقول ذلك بشرط تقدم المجرور على
المرفوع ،وأما مع تأخره فموافق على الامتناعِ ،فكان التفريع فاسداً ، فإذا
كان كذلك كان المختار ما اختاره الزمخشري ،وينبغي أن يعلم أنَّ ما تقدم
من تصوير العطف على عاملين إنما يمشي على طريقةِ سيبويهِ القائل بأن
الجار إذا حذف معأَنْ بقي عمله ،وأما على طريقة الخليل القائل بانتصاب
محله فلا تفريع ،لأنَّ المسألة حينئذ من باب اتحاد العامل وتعدد المعمول
كما تقدم والله أعلم.

مسألة : مررت بزيد وعمراً . قال سيبويه : إنه عربي جيد.(١)

واعلم أنَّ في هذا الاسمِ المقرونِ بالواو عشرةَ أوجه :

أحدها : أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمرٍ ،يدل عليه هذا الظاهر كأنه قال : مررت بزيد ولقيت عمراً ، وهو أحسن من مسألة الاشتغال؛لتقدم المفسر هنا ،وتأخره هنالك .

والثاني : أن يكون عطفا على موضع المجرور ،لأنه في موضع مفعولٍ منصوبٍ ، قاله ابن جنّي (٢) ،وهو من باب ما يجوزفي المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه. ويمنع هذا الوجه ابن أبي العافية ، لأنَّ اعتبار الموضع عنده مشروط بحضورِ محرزٍ ،وجوازِ التصريح بالموضع ، والثاني هنا فائت.(٣)

والوجه الثالث : أن يكون عطفاً على الصالح في الموضع ، من باب الحمل على المرادف ، لأنه إذا قال : مررت بزيد ، فكأنه قال : لقيت ،فقال عليه : وعمراً اعتباراً بهذا المعنى ،قاله أبو بكر بن عَبيْدة ، نظيره مسألة الإيضاح : «رأيت التَّيْميّ تيم عدى» ، بخفض تيم عطفاً على المعنى ،لأن رأيت التيمي في معنى رأيت المنسوبَ إلى تيمٍ فقال عليه : تيمِ عديّ ،على البَدَل ، قاله الأستاذ في شرحِ الإيضاح .

---

(١) الكتاب : ١/ ٩٤.

(٢) قال سيبويه : " ولو قلت : مررت بعمرو وزيداً لكان عربيا ،فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ،ومعناه أتيت ونحوها ". الكتاب : ١/ ٩٤ ،وانظر المقتضب ٤/ ١٥٤ ، وما ذكره عن ابن جني يعنى به ما قاله في الخصائص في فصل في الحمل على المعنى : ٢/ ٤٣٢ ،وانظر المغني : ٦١٦ ،وهمع الهوامع : ٥/ ٢٧٧.

(٣) انظر تفصيل مذهب ابن أبي العافية في البسيط : ٧٩٣ ،وفي تقييد بن لب ٣٥ ،وانظر المغني : ٦١٧ ،وانظره فيما يأتي ص: ٢٤١

الوجه الرابع : أن يكون مفعولا معه ،والمصاحب المجرور ، فيكون هو والمجرورُ مسروراً بهما في وقتٍ واحدٍ .

الوجه الخامس : أن يكونَ مفعولاً معه أيضاً ،والمصاحبُ هو الفاعلُ ، فيكون هو والفاعلُ هما اللذان مَرّا بزيدٍ في وقتٍ واحد ،لمكان الواو الجامعة .

الوجه السادس : أن يكونَ مجروراً بواوِ القسمِ ،كما قِيل في قوله تعالى : ﴿ واتّقوا الله الذى تساءلونَ به والأرحامِ ﴾ (١) في قراءة حمزة (٢) إن كان مما يقسم به على طريقة العرب .(٣)

الوجه السابع : أن يكونَ عطفاً على الفاعلِ ، لمكان الفصلِ بالمجرورِ ،(٤) كأنه قال : مررتُ أنا وعمرُو بزيدٍ ،ويكون مُرورهما بزيدٍ على هذا مجملاً ، أعنى أنّه مترددٌ بينَ اتحادِ الزمانِ وتعدّدِه ،والتقدم والتأخر على التعدد ، وهذا هو الفرق بين المعطوفِ والمفعولِ معه .

الوجه الثامن : أن يكون مبتدأً محذوفَ الخبر ؛ لدلالة المعنى عليه كأنه قال : مررت بزيد وعمرو مررت به ،على قول الفراء في إجازة : ضربت زيداً وعمرٌو ، أي ضربت زيدا وعمرو ضربته ، قال ذلك

---

(١) أول النساء .
(٢) وقرأ بقراءة حمزة قتادة والأعمش . انظر البحر المحيط ٣/١٥٧ .
(٣) انظر المسألة في حجة القراءات : ١٨٥ ،والإنصاف : ٤٦٧ .
(٤) لأنه يقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد أن يؤكد بضمير رفع منفصل أو يفصل بفاصل . الكتاب : ٢/٣٧٨ ، والإنصاف : ٤٧٤ .

في مسألة (١) :

* من المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أوْ مُجَلَّفُ *

في بيت الفرزدق وسيأتي / الكلام فيه في باب المفعول المحمول على ٥٨
المعنى (٢) ان شاء الله.

الوجه التاسع : أن يكون مجرورا عطفا على لفظ قبله ،والمعنى على الاجمال في اتحاد الزمان وتعدده ،والمبدوء به ،وذلك واضح.

الوجه العاشر : أن يكون خفضاً على الجوارِ ،كأنه كان معطوفاً على الفاعل، فلما بعد منه حُمِلَ على الأقرب ؛لأنه يكون في المعطوف عند بعضهم (٣) ،وقد قيل في قوله تعالى : * فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم * (٤) بالخفض (٥) ، هذا كله مع كون الباءِ للإلصاقِ ،وتكون هذه العشرة مع كونها للنقل المعاقبة لهمزة التعدية ،وكذلك مع كونها باء الحال فتضرب الثلاثة في العشرة ، فيكون الجميع ثلاثين مسألة ،ومعانيها واضحة بينه عند التأمل ، ينبني على ذلك مسائلُ عجيبة في بابِ الأيمان ، فشد عليها يد الضنين ،وبالله التوفيق.

---

(١) انظر معاني القرآن : ٢/١٨٢-١٨٣ ،والحلل في شرح أبيات الجمل :٢٨٢ ،واصلاح الخلل وفيه ينقل عن الفراء كلاما يوضح مذهبه .وماأنشده عجز البيت وصدره :
* وعض زمان يابن مروان لم يدع *
وهو في ديوانه : ، ومعاني القرآن للفراء : ١/١٨٢-١٨٣ ،والجمل : ٢٠٤ ،والخصائص : ١/٩٩ ،والمحتسب: ١/١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٣١، ١٠٣/١٠ ،واصلاح الخلل : ٢٥٩ ،والحلل : ٢٨٢ ،واللسان :" جلف "والخزانة :٢/٣٤٧.

(٢) انظر ما سيأتي ص :

(٣) قال ذلك في الآية التالية الأخفش في معاني القرآن : ١/٢٥٥، وانظر معاني القرآن واعرابه للزجاج :١/١٦٧ ،والمغني : ٨٩٥، وكلهم يضعف العطف على الجوار.

(٤) المائدة : ٦.

(٥) هي قراءة كثير من القراء منهم ابن كثير، وأبو عمرو ،وحمزة ، انظر البحر المحيط : ٣/٤٣٧ ،وحجة القراءات : ٢٢٣.

فصل أذكر فيه تنزيل المسائل على المعاني في الأيمان ، مسألة مسألة .

مسألة : إذا قال : والله ما مررت بزيد وعمراً ، بنصب عمرو ، فإن كان مفعولا معه والمصاحب الفاعل ، وكان قد مر بزيد وحده ، لم يأثم وكذلك إذا مرَّ هو وعمرو بزيد في وقتين ، لأن المحلوف عليه مقيد بالمصاحبة في الأولى ، وبالاتحاد المرور في الثانية ، ولا اثم مع فقد القيد ، وذلك أن المفعولَ معه نصٌّ في اتحادِ الزمان ؛ لأن الواوَ ثَمَّ موضوعةٌ موضعَ " مع " ، على معناها ، و " مع " نصٌّ في الصحبةِ ، ولذلك عدل عن العطف إليه وهو أحد معانيها في العطف ، فتأمل ذلك ، فإن فيه غموضاً .

مسألة : فإن اعتقدت أنّ المصاحب هو المجرور ، وكان الحالف قد مرَّ بهما في وقتين ، أو مرَّ بأحدهما فلا شيء عليه ، لفقد القيد المحلوف عليه (١) ، وانظر هل يأثم بالأقل ، كما يقع الحِنْثُ به أوّلاً ؟

مسألة : فإن كان عمرو معطوفا على موضع المجرور بالباء ، كان الجواب عليه كالجواب عليه مجروراً بالعطف ، وذلك أنَّ المرور يحتمل التعدد والاتحاد ، فإذا قال : والله ما مررت بزيد وعمرو ، على معنى الاتحاد وتعدد منه المرور ، فلا إثم عليه ، فإن حلف على معنى التعدد واتحد منه المرور ، فلا إثم عليه أيضا ، وإنّما يأثم بالمطابقة ، وهي اليمين الغَموس (٢) .

---

(١) القيد الذي فقده هو عدم المصاحبة ، لأن حلفه يقتضي المرور بهما مجتمعين في آن واحد .

(٢) اليمين الغموس هي التي يحلف صاحبها وهو يعلم كذبه ، وانما سميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار . اللسان "غمس".

مسألة : فإذا قال : والله ما مررت بزيد وعمرو ، واعتقد في قوله : وعمرو ،أنه قسم ،فإنه يأثم إن كان مر بزيد ، من جهة القسم الأول ، ولا يأثم إن كان مر بعمرو دون زيد .

مسألة : فإن قال : والله ما مررت بزيد وعمرو ، رفعا بالعطف على الفاعل فان قصد اتحاد زمان مرورهما بزيد ،والواقع المتعدد لم يأثم ،لأن المعنى على هذا : والله ما اتحد زمان مرورنا بزيد ،وإن قصد التعدد والواقع الاتحاد لم يأثم أيضا ، لأن المعنى : والله ما تعدد زمان مرورنا بزيد ،لأن الواو تحتمل كل واحد من المعنيين (١) . والله أعلم.

---

(١) انظر في معنى الواو رصف المباني : ٤١٠.

باب التوكيد

يقال : توكيد وتأكيد ،وكلاهما يتصرف تصرف صاحبه ،فليس أحدهما أصلا لِلآخَرِ ، فهما لغتان ،كأَرَّخَ ووَرَّخَ ،والأُولىٰ لغة القرآن ، قال تعالى : ﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾.(١)

والتوكيد عبارة عن تمكين المعنى في نفس السامع ،وإثبات الحقيقة ، ورفع المجاز،(٢) وهوعلى قسمين : لفظي و معنوى .

فاللفظي : تكرار الشيء بلفظه(٣) ، فليس من خصائص الأسماء ، كقولك : قام زيد زيد ، وقام قام زيد ،وفي الحروف نعم نعم ،وبلى بلى ،وما أشبه ذلك.(٤)

وأما المعنوى فمخصوص بالأسماء ،وألفاظه سبعة ،ولها أربعة مواضع : الواحد المذكر ، والواحد المؤنث ،وجماعة الذكور ، وجماعة الإناث ،مثاله في الواحد المذكر : رأيت زيدا نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع(٥) أبتع ،وفي الواحد المؤنث : رأيت هندًا نفسها عينها كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ،وفي جماعة الذكور رأيت الزيدين أنفسهم/ ٥٩ أعينهم كلهم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين ، وفي جماعة الإناث : رأيت الهنداتِ أنفسهن ،أعينهن ،كلهن ، جمع ،كتع ، بصع ،بتع ،

---

(١) النحل : ٩١.
(٢) هذا القول بنصه في البسيط : ٣٦١ ،وبمثله قال أبو إسحاق الغافقي في شرح الجمل ٥ : ٢١.
(٣) مطموسة في "ح".
(٤) انظر البسيط : ١/ ٣٦١ - ٣٦٢.
(٥) المشهور في هذه الكلمة أنها بالصاد المهملة ،وقد ترد بالضاد المعجمة ، اللسان "بصع" وشرح ألفية ابن معطى ٧٥٩.

وكل ذلك بهذا الترتيب المذكور ،إلا ما بعد أجمع ففيه قولان :(١)

أحدهما : أنه على الترتيب المذكور.(٢)

والثاني : أنه غير لازم ، بل يجوز تقديم بعضها على بعض.(٣)

فصل : وأما الاثنان فمذهب البصريين الاقتصار في توكيدهما على ثلاثة ألفاظ ،وهي : أنفسهما ،أعينهما ،كلاهما(٤) في المذكر ،وكلتاهما في المؤنث ،والكوفيون يزيدون عليها بقية السبعة ،وابن خروف من البصريين يختار طريقة الكوفيين ويقول : لا معنى لمخالفتهم في ذلك ، والصواب ما ذهب اليه البصريون؛ لاحتمال أن تكون العرب قد استغنت عن ذلك بكلاهما ،لأنه يؤدي ذلك المعنى؛ لأنها تستغني بالشيء عن الشيء إذا أدى معناه حتى يصير المستغنى عنه مرفوضا في كلامهم ،(٥)

---

(١) قال الراعي : " فتقول : رأيت زيدا نفسه ،عينه كله ، أجمع ،أكتع، أبصع أبتع بهذا الترتيب لا غير حسب ما نص عليه الأستاذ البيرى. عنوان الإفادة : ٢٠٢ ،وانظر ما سيأتي ص : ٢١٨

(٢) هو مذهب الجمهور . انظر التذييل والتكميل : ٤/١٠٧/أ ، وانظر المسألة في الأشباه والنظائر : ٣/٢٠٨.

(٣) هو مذهب الكوفيين وابن كيسان . شرح الكافية لابن مالك : ١١٧٣ والتذييل والتكميل : ٤/١٠٧/أ ،وشرح ألفية ابن معطي : ٧٥٩ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٦٦ ،وشرح الجمل لابن خروف : ٢٤ ،وتقييد ابن لب : ١٥٧ ،وذكر ابن مالك: أنه سمع عدم الالتزام بترتيب، شرح عمدة الحافظ : ٥٦٣ ،وذكر ابن بزيزة أن للعرب في ذلك ثلاثة مذاهب ، عدم مراعاة الترتيب مطلقا ،واللغة الثانية البدء بأيتهما شئت بعد أجمع ،واللغة الثالثة الترتيب في جميعها . شرح الجمل : ٨٢.

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٦٠ - ٧٦١ ،وشرح ابن عصفور : ١/٢٦٥ ،وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٠ ، قال ابن القواس : " واجاز الكوفيون : قام الرجلان كلاهما أجمعان أبصعان ،ولم يرد به السماع ".

(٥) انظر تفصيل المسألة في إصلاح الخلل لابن السيد : ٩٥ - ٩٦ ، وانظر شرح الفية ابن معطى : ٧٦٠ ،وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٠ ، والاشباه والنظائر : ١/١٢٨.

فيجب الاقتصار على ما سمع من ذلك ،لأنّا إن استعملنا في الشيء ما استعمل في غيره كنا قد وضعنا لغة من عند أنفسنا وذلك خطأ والله أعلم.

ويجرى مَجْرَى تلك الألفاظ ما هو في معناها (١) كقوله تعالى : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾ (٢) أى كلها ، ومن ذلك مسألة الكتاب: (٣) ضرب زيد الظهر والبطن ،وكذلك : ضرب عمرو اليد والرجل (٤) ، إذا أردت الإحاطة على التفصيل ،فاقتصرت على ذكر العضوين ،فان أردت أن الضرب مخصوص بهذين العضوين كان بدل بعض من كل ،والضمير محذوف ،وإن شئت جعلت الألف واللام عوضاً منه ،فهو قول جيد .

ومن ذلك أيضًا : جاء القوم ثلاثتهم إلى قولك عشرتهم ، (٥) إن جعلتَه تابعا لما قبله توكيداً ،لأنه في معناه ،وإن ألزمته النصب على اللغة الأخرى (٦) كان اسما في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ،وهذا مذكور في باب " وحده " ، وستقف عليه إنْ شاء الله.

ثم قال : (واعلم أن هذه الأسماء تجرى على ما قبلها في الإعراب كما يجرى النعت). (٧)

شبه ما يلزم فيه الإتباع بما يجوز (٨) فيه الإتباع ، ففي قوة هذا

---

(١) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٤- ٢٧٥ ،وتقييد ابن لب : ١٥٨.

(٢) الأعراف : ٣٣.

(٣) في الأصل "الكتب" خطأ.

(٤) الكتاب : ١/ ١٥٨ ، ١٦٠ ،وانظر : الأصول : ٢/ ٥٤.

(٥) قال الأخفش : " فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا مفتوحا إلى العشرين "الأصول : ٢/ ٢٢.

(٦) اللغة الأخرى يعني بها لغة أهل الحجاز فإنهم ينصبون على الحال ،وبنو تميم يتبعون على التوكيد ،انظر الكتاب : ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٧) الجمل : ٢١.

(٨) في "ح" "بما لا يجوز" خطأ.

الكلام أن ٱلوجوه الجائزة في ٱلنعت جائزة في التوكيد ،وليس كذلك ، فما وجه هذا ٱلتشبيه ؟

ٱلجواب : أن ذلك إحالة على وجه مخصوص مذكور في باب ٱلنعت، وهو قوله : (اعلم أن النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه)(١) ، فكأنه قالَ : إنّ هذه الأسماءَ كلَّها تجرى على ما قبلها كما يجرى النعت في الوجوه المذكورة .

فان قلت : إنما يعطى هذا أنها توافق ٱلنعت في هذا ٱلحكم ٱلمذكور ،ولا يلزم على هذا ألا يكون فيها غير ذلك ٱلحكم.

فٱلجواب : أنه لو كان هنالك حكم آخر وهو جواز القطع ،مع ٱلإجراء ، لأشار إليه ،لأنه لا يجوز في مساق التعليم السكوت على حكم من الأحكام دونَ إشارة إليه بوجه ما ،فحصل أن هذه الألفاظ يلزم اجراؤها على ما قبلها في الإعراب لفظاً أو موضعا من غير قطع(٢) . والله أعلم.

ثم قال : (وأما كل وأجمع)(٣) إلى آخره .

ألفاظ ٱلتوكيد على قسمين : قسم لإثبات ٱلحقيقة ،وهو ٱلنفس وٱلعين .

---

(١) الجمل : ١٣ مع ٱختلافٍ في ٱلعبارة غيرِ مخل.

(٢) هذه الشبهة التي ذكرها الإمام ابن الفخار ،لا أرى أنها ترد على ابي إسحاق الزجاجي ،لأنه قال " اعلم أن هذه الأسماء تجرى على ما قبلها " فجريان الاسم على ما قبله يعني أنه يأخذ حكمه الإعرابي ،فلا سبيل إلى توهم القطع ،لأنه ليس جريانا على ما قبله ،وهناك أمر آخر تندفع به هذه ٱلشبهة وهو أن أبا القاسم أراد أن يقول " وٱعلم أنّ هذه ٱلأسماء . . . . . كما يجرى النعت على ما قبله " لكنه اكتفى بما ذكره لدلالته على ما هو في ٱلنية وهو قوله " على ما قبله " والله أعلم بٱلصواب .

(٣) الجمل : ٢١.

وقسم لمعنى الإحاطة والعموم ، وهو كل وما بعده (١) ، فالقسم الأول يؤكد به ما يتبعض وما لا يتبعض ،فتقول : مررت بزيد نفسه ،كما تقول : مررت بالقوم أنفسهم .

والقسم الثاني لا يؤكدبه إلاّ ما يصح فيه التبعيض كقولك : قام القوم كلهم ورأيت زيدا كله ،لأنّ هذا الفعل كما يمكن تعلقه بجملة زيد كذلك يمكن تعلقه ببعضه.

ثم قال : (وأعلم أن الأسماء كلها توكد إلاّ النكرات) (٢).

وذلك أن هذه الأسماء كلها معارف ، إمّا بالإضافة الصريحة ، وإمّا بالعلمية عند قوم ،أوبنية الاضافة عند آخرين (٣) ، فلا يؤكّد بهـــا إلاّ المعرفة ،وعلة ذلك علة النعت إذا كان معرفة ،وقد تقدم ذلك في بابه (٤) ،وهو على إطلاقه عند البصريين ، ومذهب الكوفيين جواز جريان التوَاكِيد التي معناها الإحَاطَة والعموم ، على النكرة المبعضة ،كقول العرب : صمت شهرًا كلَّه (٥) (٦) ، و :

---

(١) " ومابعده " مطموسة في "ح".

(٢) الجمل : ٢٢.

(٣) ذكر ابن بزيزة أنها معرفة عند سيبويه بنية الإضافة. شرح الجمل: ٧٨.

(٤) من هنا إلى قوله : ثم قال : (وأعلم أن أجمع وجمعاء). يقابله في (ح) (وأما الكوفيون فيقولون إنْ كان التوكيد لإثبات الحقيقة فكما قال البصريون ، وإنْ كان المعنى الإحاطة والعموم فإنه يجرى على النكرة كما يجرى على المعرفة ،واستدلوا على ذلك بألفاظ أولها البصريون بما هو مذكور في الكتب المبسوطة).

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٢ ، والبسيط : ٣٧٤ فما بعدها ،والتذييل والتكميل : ٤/ ١٠٨/ أ فما بعدها والكوفيون في هذه المسألة على قسمين : قسم يجيز تأكيد النكرة المؤقتة ، لأن التأكيد يفيد ،وقسم أجاز تأكيد النكرة مطلقاً.

(٦) البيت لأحد الأعراب ،وهو في المقرب : ١/ ٢٤٠ ،وضرائر الشعر ٢٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٨ والمغني : ٨٠٠، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٠٨/ب ، والخزانة : ٢/ ٣٥٧ :

* ياليتني كنت صبيا مرضعا *

* تحملني الذَّلفاءُ حولاً أكتعَا *

و : (١) * قد صرَّت (٢) البَكْرةُ / يومًا أجمعَا * ٦٠

و : (٣) * أرمي عليها وهي فرع أجمـــع *

وهذه وأمثالها عند المانعين ، من الضرائر الشعرية ، محاول بها وجه من التأويل ، وهو أن المجوز لها فيه كون النكرة المؤكدة بها موقتة ؛ لا تراد بعينها ، ولكن لأجزائها ، وهي مع ذلك ترادف المعرفة على معناها (٤) ، قالوا في قوله (٥) :

* ولكن نصفا لو سببت وسبني *

إنه ابتدأ بالنكرة لأنها ترادف المعرفة على معناها ، والمعنى : ولكن الإنصاف .

وأما قوله : وهي فرع أجمع ، فهو عند الفارسي توكيد للضمير (٦) في قوله : فرع ، إلا أنه من باب تذكير المؤنث غير الحقيقي ، وهذا كله توجيه بعد السماع ، مقصور على محله .

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، وقال جماعة من البصريين انه مصنوع ، انظر الخزانة : ١/٨٧. وهو في شرح الحماسة لابن جني ١٣٩٠/أ والمسائل البغداديات : ٤٥٠ ، والإنصاف : ٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٨٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٦٥ ، وتقييد ابن لب : ١٥٥ ، والمقاصد النحوية : ٤/٩٥ ، والخزانة ، ١/٨٧ ، ٢/٣٥٧.

(٢) في الأصل "صرفت" وهذا الموضع سقط من "ح" وقد سبقت الإشارة إليه . وما أثبته من المراجع السابقة في تخريج البيت .

(٣) البيت لم أقف له على قائل ، وهو في كتاب النبات لأبي حنيفة : ٢٩٧ ، والخصائص : ٢/٣٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٤/١٠٨/ب ، وارتشاف الضرب : ٩٧٣.

(٤) انظر الضرائر الشعرية : ٢٩٥.

(٥) البيت للفرزدق وليس في ديوانه . وهو في الكتاب : ١/٧٧ ، والمقتضب : ٤/٧٤ ، والحلل لابن السيد : ١٤٢ والإنصاف : ٨٧ ، وشرح المفصل ١/٧٨.

(٦) المسائل البغداديات : ٤٥٠.

ثم قال : (وٱعلم أنَّ أجمع وجمعاء)[١] إلى آخره .

ما كان من هذه ٱلألفاظ على وزن أَفْعَل ، فإنه لا ينصرف لوزن ٱلفعل وٱلعلمية عند قوم ، أو شبه ٱلعلمية عند آخرين ،وما كان منها على وزن فعلاء ، فإنه لا ينصرف للتأنيث ولزوم ٱلتأنيث ،وفيه مع ذلك ما تقدم ذكره من ٱلعلمية أو شبهها .

وما كان منها على وزن فعل ،فإنه لا ينصرف للعدل وٱلعلمية ، أو شبهها على ما تقدم وعدله عن فَعَالَى أوفعالٍ ،كصَحَارَى وصَحَارٍ ،أوهو معدول عن فُعَّل كحمراء وحُمْر ،وٱلأول أصح . والله أعلم.[٢]

ثم قال : (وٱعلم أن أكتعين تابع لأجمعين فلا يقع إلا بعده)[٣].

هذه ٱلألفاظ السبعة ٱلتي يؤكد بها ، ليس التوكيد[٤] بها من باب اللزوم ،وإنما هو من باب الجواز ،فيجوز أن تأتي بالنفس وحدها ، وبالعين وحدها ،ويجوز أن تأتي بهما معا ،فيجب حينئذ تقديم ٱلنفس على العين ،وكذلك يجوز أن تأتي بكل وحدها وبأجمع وحدها ، فإن جئت بهما معا قدمت كلاًّ على أجمعَ ، قال ٱلله سبحانه[٥] * فسجد ٱلملائكة كلهم أجمعون *[٦] وما زاد على ما ذكر فلا يقع إلا بعد أجمع ، وإنّما ٱختلف في ترتيبها فقيل : إنه واجبٌ وقيل : إنه جائزٌ ،فإذا جئت بالألفاظ ٱلسبعة رتبتها هذا ٱلترتيب ، فتقول : رأيت زيداً نفسه عينه

---

(١) الجمل : ٢٢.
(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٣/١ ،والبسيط : ٣٧٥ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ٨١.
(٣) في الجمل : ٢٢ " ولا تقع " وما أثبت موافق لبعض نسخ الجمل المعتمدة في تحقيقها.
(٤) في "ح" "التأكيد".
(٥) في "ح" تعالى .
(٦) ما ذكر جزء من آيتين الأولى في سورة الحجر آية : ٣٠ ،والثانية في سورة ص آية : ٧٣.

كله أجمع أكتع أبصع أبتع [١] ،على ما ذكر .

ثم قال : (ولا يجوز عطف التوكيد بعضه على بعض .) [٢]

وذلك أن النفس والعين موضوعان لإثبات حقيقة المؤكد بهما ، وكل وأجمع ،موضوعان للإحاطة به ،فلذلك لم يجز أن يعطف كل واحد من القسمين على صاحبه ؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه ،وقد علم أن العطف يستلزم الغَيْرِيَّة .

فإن قيل : فما المانع من عطف كل ،وأجمع على العين ،وقد حصل بينهما من اختلاف الدلالة ما حصل بين الصفتين في نحو : قام زيد العاقل والكريم كما تقدم ؟ [٣]

فالجواب : أنّ الأمر وإن كان كذلك ،فان نسبة كل أو أجمع من العين ، كنسبة الصفة من الموصوف ، لا كنسبة الصفة من الصفة ،فلذلك لم يجز عطف كل أو أجمع على العين ، كما لم يجز عطف الصفة على الموصوف ؛ بيانُ ذلك : أن النفسَ والعين مدلولهما ذات المؤكد دون أمر زائد ،فلو عطف كل أو أجمع على العين ،لَكَانَ ذلك بمنزلة عطف التوكيد على المؤكَّد فكان في ذلك عطف الشيء على نفسه .

وأما عطف صفة على صفة ، فإنما جاز ذلك باعتبار الوصف دون اعتبار الموصوف ، فتأمل ذلك فانه حسن إنْ شاء الله .

---

(١) قال الراعي : " . . . فتقول : رأيت زيدا نفسه عينه كله أجمع اكتع أبصع أبتع لا غير حَسَبَ ما نص عليه الأستاذ البيرى ، وقد تقدمت الإشارة لهذا ص : ٢١٢

(٢) الجمل : ٢٢ .

(٣) انظر ص :

مسألة : تقول : مررت بدارِك جمعاءَ ، فجمعاءُ توكيد للدار، لتوافقهما في التعريف ،فإن نكرت الدار فقلت : مررت بدارٍ لك جمعاء ، فان فتحت جمعاء ، لم يجز على مذهب البصريين ،لما فيه من توكيد النكرة بالمعرفة ، فإن رفعت فقلت : مررت بدار لك جمعاء جاز ،لأنه حينئذ توكيد للضمير الذى يتحمله الجار والمجرور من حيث هو في موضع الصفة للدار ،وضمير النكرة محكوم له بحكم المعرفة (١) ،والتقدير : مررت بدارٍ كائنة هي لك جمعاءُ

مسألة : تقول : مررت بالضاربين أجمعون زيداً برفع أجمعين ، على أن يكون توكيدا للضمير المستتر في الضاربين ،فهو على هذا داخل في الصلة ،فلو خفضته على أن يكون توكيدا للضاربين لم يجز ؛لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول ،وذلك أن زيداً مفعول بالضاربين داخل في الصلة ،وأجمعين توكيد للضاربين مخفوض بالخافض للضاربين ،فهو خارج عن الصلة ،فلزم من ذلك الفصل بين الصلة والموصول فامتنعت المسألة ، فان أسقطت زيداً جازت المسألة ،وكذلك إنْ أوقعت التوكيد بعد زيد ؛ لارتفاع المانع [في الوجهين] (٢) . وهذا ظاهر إنْ شاء الله [تعالى] (٣).

---

(١) اختلف في الضمير العائد إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة ،فقيل انه معرفة مطلقا ،وقيل إنه نكرة مطلقا ،وقيل إن كان عائداً إلى نكرة واجبة التنكير فهو نكرة نحو " ربه رجل " ،وإن كان عائداً إلى نكرة جائزة التنكير فهو معرفة " نحو جاءني رجل فأكرمت الرجل " ، لأن الفاعل لا يشترط فيه التنكير " شرح شذور الذهب : ٣١٤ .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) زيادة من " ح " .

/ باب البـــــدل ٦١

البدل : هو التابع على تقدير تكرار العامل (١) ، فإذا قلت : قام زيد أخوك فإنه في تقدير قام زيد قام أخوك ،وكذلك النصب والجـــر والجزم ،والدليل على أنه كذلك ظهور العامل في بعض المواضع ، وذلـــك أنك تقول : مررت بزيد بأخيك ،أنت مخير في إظهار الخافض وحذفه ، لا خلاف في ذلك ،وقد صرح القرآن العزيز بالوجهين ، قال سبحانـــه : * قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم * (٢) وقال تعالى : * ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا * (٣) فظهر في الأولى وحذف في الثانية .

وقال أبو العباس : البدل هو التابع على تقدير طرح الأول (٤) ، وجعل الثاني مكانه ،فإذا قلت : قام زيد أخوك ،فإنه في تقدير قام أخوك ،ويرده ما تقدم من ظهوره مع الثاني مع بقاء الأول ، في بعـــض المسائل ،وأيضا فإنهم مجمعون على جواز قولك : زيد ضربته أخاك ، فلو كان على ما يقوله أبو العباس من تقدير إسقاط المبدل منه ، لبقي هـــذا المبتدأ بلا رابـــطٍ بينه وبين هذه الجملـــة الواقعة خبراً عنه (٥) ،

---

(١) انظر هذا التعريف في البسيط : ٣٨٧ . وهو قول كثير من النحاة .

(٢) الأعراف : ٧٥ .

(٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هذا الذى نسبه لأبي العباس هو مذهب المازني وتبعه عليـــه تلميذه المبرد . انظر حواشي المفصل : ٤٠١ ،والمقتضب : ٣٩٩/٤ ، ٢١١/٤ ، ٢٩٥ .
وذكر ابن بابشاذ : أن هذا مذهب سيبويه في الكتاب ٣٣١/٢ " ... فالمبدل إنما يجيء كأنه لم يذكر قبله شيء ،لأنك تخلى له الفعل وتجعله مكانَ الأول ".
وذكر ابن بزيزة في شرح الجمل ٨٤/١ أن كلام سيبويه وغيره قد اضطرب . وذكر النصوص المضطربة عند سيبويه . والله أعلم .

(٥) انظر التذييل والتكميل ١٤٦/٤٠/أ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٠/١ ،وانظر شرح المقدمة المحسبة : ٤٢٣ .

بهذا رد عليه القاضي (١) رحمه الله ،وتبعه الناس على هذا الرد .

قلت (١) : هذا الذى أوردوه على أبي العباس لا يلزم ؛ لأن الرابط حاصل لفظاً من غير اعتبار بالتقدير ، كما اعتبر الجميع اللفظ دون التقدير في مسألة : ضرب زيدا غلامه ، فإن اعتبروا التقدير في مسألة أبي العباس لزمهم اعتبار التقدير فيما أجمعوا على امتناعه فيه ولا قائل به ، وأيضاً فإن أقل مراتب هذه المسألة أن تنزل منزلة مسألة : من ملك أن يملك (٢) هل يعد مالكاً أم لا ؟

والصحيح أنه لا يعد مالكاً لعدم حصول الملك اتفاقا ، فالصحيح في هذا الضمير الذى في مسألة أبي العباس ،ألا يجرى عليه حكم الحذف ، لعدم حصوله اتفاقاً ،فهذا بحث في الموضع فتأمله . وبالله التوفيق.

وأما ما استدلوا به على أبي العباس ، من أن البدل على تقدير تكرار العامل من ظهوره إذا كان خافضا ، نحو قولك : مررت بأخيك بزيد ، فليس فيه كبيرُ دليلٍ ، لاحتمال الاستقلال على أن يكون جار ومجرور أبدل من جار و مجرور ،لا على أن الاسم بانفراده بدل من مخفوض الباء ،

---

(١) قال السيرافي : ١/٩ ب "واعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه ،كأنه لم يذكر . والنحويون يقولون فيه : ان التقدير فيه تنحية الأول ،وهو المبدل منه ، ووضع البدل مكانه ،وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء وازالة الفائدة ،ولكن على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه كتبيين النعت للمنعوت الذى هو تمام للمنعوت ،والدليل على أن المبدل منه لا يلغى أنك تقول : زيدا رأيت أباه عمراً ، وهذا فاسد محال ،فقد صح أن البدل غير منحٍّ للأول حتى يكون بمعنى الملغى ". وانظر المقتضب : ٤/ ٢١١ .

(٢) من هنا الى قوله "وقال بعض المتأخرين " ساقط من "ح" .

(٣) أى أن من كان في استطاعته ملك شيء ما هل يعد مالكاً له أم لا ؟

على أن يكون الخافض محذوفا ، ثم أظهر ذلك المحذوف ،نعم إنما كان يكون دليلاً لو أعيد الفعل مع الحرف ؛لإنَّ العاملَ في الحقيقة إنما هو الفعل ، فعلى هذا لم يظهر العامل قط مع الخافض ،فلا فرق إذاً بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم ،والذى جوز ذكرَ الخافض وحده أن الخافض والمخفوض كالشيء الواحد ؛لإنَّ الخافض مع المخفوض في مقابلة همزة النقل مع الفعل ؛لأنه كما تصيرُّ الهمزةُ ما لا يتعدىٰ متعدياً ،كذلك تصيرّ الباء ما لا يتعدى متعديا وهذا واضح إن شاء الله.

وقال بعض المتأخرين (١) : البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة البيان ،وعلى أن يُنْوَىٰ بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً.(١)

وهذا لا معنى له ، لارتباط ما بين اللفظ والمعنى ،ولأن البدلَ إنما هو عبارةٌ عندهم عن اللفظ المبدل ،والإعلامُ ليس بلفظٍ ،والأولى من ذلك إمَّا الأولُ وإمَّا الثاني دون هذا الثالث (٢) . والله أعلم بالصواب .

فصل : ثم إنَّ البدل على أربعة أقسام : بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدةٍ ،وبدل بعض من كل ،وبدل اشتمال ،وبدل إضراب .

وهذا القسم على ثلاثة أقسام : بدل غلط ،وبدل نسيان وبدل بَدَاءٍ (٣) ،ويميز كل قسم من هذه الأقسام أن تنظر إلى الثاني ،فإنْ كان

---

(١) به قال ابن باب شاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٤٢٣ ،وشرح الجمل : ٢٣/أ ،وابن خروف في شرح الجمل : ٢٦ ،وابن عصفور في شرح الجمل : ١/٢٧٩.

(٢) أي الأولى من هذه التعاريف الثلاثة اما الأول واما الثاني وهو تعريف المبرد .

(٣) بدل الغلط والبداء فيه خلاف بين النحاة ،فقد أثبتهما بعض النحاة ونفاهما بعض آخر. انظر همع الهوامع : ٥/٢١٥ ،وفي الجمل : ٢٣ أن بدل الغلط لا يجرى مثله في القرآن ولا في فصيح الكلام ،وكذا قال في المقتضب : ٤/٢٩٧.

واقعاً على جملةِ ما يقع عليه الأول فهو بدل شيء من شيء ،وهما لعين واحدةٍ ، وإنْ كان واقعا على بعض ما يقع عليه الأول فهو بدل بعض من كل ، وإنْ كان صفة من صفات الأول ،أوجَوْهرا يصحبه صحبة عَرَضِيَّةً ، فهو بدل آشتمال ،وإنْ كان الأول مذكوراً على جهة الغلط ، فهو -أعنى الثاني- بدلُ غلطٍ ،وإن كان مذكوراً على جهةِ النسيانِ فهو بدل نسيان ،وإن كان الأوّلُ والثاني مقصودين معاً لكنِ الثاني مسوق على جهة / الإضراب عن الأول بوجه ما كقولك : آكرمني زيد القاضي ٦٢
الخليفة ،وهند كوكب بدر شمس ،فهو بدل بَدَاءٍ ،ومنه الحديث "ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها [ربعها] (١) إلى عشرها".

فصل : ثم قال : (ويجوز بدل المعرفة من النكرة) (٢) إلى آخره.

البدل بالنظر الى هذا المعنى على أربعة أقسام : معرفة من معرفة ،ونكرة من نكرة ، ونكرة من معرفة ،ومعرفة من نكرة ،فالأول كقوله تعالى : ﴿ اهدنا الصراط المستقيمَ ﴿ صراطَ الذين أنعمت عليهم ﴾. (٣)

والثاني كقوله تعالى : ﴿ إن للمتقين مفازاً ﴿ حدائقَ وأعنابا ﴾. (٤)

والثالث كقوله تعالى : ﴿ بالناصيةِ ﴿ ناصيةٍ كاذبة خاطئة ﴾. (٥)

والرابع كقوله سبحانه : ﴿ وإنك لتهدى الى صراط مستقيم ﴿ صراط الله ﴾. (٦)

---

(١) زيادة من "ح" ،والحديث في سنن أبي داود : كتاب الصلاة : ١/ ٢١١ ونصه : ان الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها ، سبعها ،سدسها ،خمسها ،ربعها ،ثلثها ، نصفها . وانظره في مسند الإمام أحمد : ٤/ ٣١٩ .

(٢) الجمل : ٢٣ وفي بعض نسخ الجمل : " ويجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة " .

(٣) الفاتحة : ٦ ،٧.

(٤) النبأ : ٣١ ،٣٢.

(٥) العلق : ١٥ ، ١٦.

(٦) الشورى : ٥٢ ،٥٣.

مسألة (١) : إبدال النكرة من غيرها عند البغداذيين والكوفيين (٢) والزمخشري (٣) والأستاذ أبي الحسين (٤) مشروط بكونها موصوفة ، و(٥) عند غيرهم بحصول الفائدة ،وهوخلاف في الاعتبار الغالب .

وأما اشتراط كون النكرة وما هي بدل منه متحد المادة فمحمود (٦) ؛ وذلك أن المتبوع إنّما ذكر على سبيل التوطئة لِما هو معتمد البيان وهو: البدل ، فلم يكن بدٌّ من مزيد فائدة لم يعطها متبوعه ، هذا أصله، فإذا قيل : مررت بزيد رجل صالح ،استُفيد من التابع ما لم يستفد من المتبوع ، وهوالصلاح ولو اقتصر على الموصوف دون الصفة لفات المطلوب من البيان ،وهوكونه متصفًا بتلك الصفة.

فإنْ قيل : حاصل ذلك أن المعنى المطلوب من البدل إنما استُفيد من الصفة فلم ذكر الموصوف ؟

فالجواب : ليوءتى العامل المقدر حقه من تعلقه بالجامد دون المشتق ، ومن ثَمَّ قال الأستاذ أبو الحسين : متى جاء البدل بالمشتق فلا بد من تقدير جامد قبلَه (٧) ، لما ذكرناه .

---

(١) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح".
(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦ ،وشرح الجزولية للأبذي : ٧٠٤ ،والمساعد : ٢/ ٤٢٨-٤٢٩ ،وهمع الهوامع : ٥/ ٢١٨.
(٣) الزمخشري يستحسن إبدال النكرة من المعرفة . المفصل : ١٢١-١٢٢.
(٤) الذي ذكره في البسيط : ٣٩٨ أنه يجيز إبدال النكرة من المعرفة ، والاكثر أن تكون موصوفة ،وانظر : ٣٩٤ منه وانظر المساعد : ٢/ ٤٢٨.
(٥) الواو تكملة يستقيم بها الكلام .
(٦) هذا مذهب الكوفيين نقله ابن مالك في شرح عمدة الحافظ : ٥٨١، وانظر المساعد : ٢/ ٤٢٩.
(٧) قال الأستاذ في البسيط : ٣٨٩ - ٣٩٠ " ويكون "أي البدل" بالجامد إن كان بدلا من جامد ،وان كان من مشتق كان مشتقا ،لانه قد تبدل الصفة من الصفة كما يبدل الاسم من الاسم ،ولا يبدل المشتق من الجامد إلاّ على إقامة الصفة مُقامَ الموصوف".

فإن قلت : مررت بزيد رجل ،فقال ٱبن عصفور : يجوز ،لأنه قد يخطر للسامع في زيد إجمال ،وهو ٱحتمال أن يكون اسم رجل أواسم امرأة ،فإذا قال بعده : رجل ، ارتفع ذلك ٱلإجمال (١) ،وقال الأستاذ إنْ أفاد جاز (٢) ،ولعله أشار إلى نحو هذا وٱلله اعلم.

ثم قال : (والظاهر من ٱلمضمر وٱلمضمر من ٱلظاهر) (٣).

البدل بالنظر الى هذا ٱلمعنى على أربعة أقسام ظاهر من ظاهر ،كجميع ما تقدم ، ومضمر من مضمر كقوله تعالى : ﴿ ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ (٤) على قراءة نصب الظالمين (٥) على ٱلاحتمال ،وظاهر من مضمر كقوله تعالى : ﴿ ما فعلوه إلاَّ قليلٌ منهم ﴾ (٦) على قراءة الجماعة ، ومضمر من ظاهر كقوله تعالى : ﴿ وإذْ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾ (٧) وهذا (٨) أيضا على الاحتمال والله أعلم.

وٱختلف في ابدال الظاهر من ضمير المتكلم (٩) وٱلمخاطب ،فذهب أبو الحسن الأخفش إلى ٱلجواز (١٠) ، وذهب سيبويه إلى ٱلمنع، لأن الأصل في البدل أن يؤتى به لبيان ٱلأول ،وضمير المتكلم وٱلمخاطب غير

---

(١) شرح الجمل : ١/ ٢٨٧ بعبارة مغايرة.
(٢) انظر البسيط : ٣٩٨ ، وقد ذكر محققه أن هناك سقطا ويمكن أن يكون ذهب فيه ما نقله عن ٱلأستاذ هنا.
(٣) الجمل : ٢٣.
(٤) الزخرف : ٧٦.
(٥) هي قراءة ٱلجمهور ،وهي المثبتة في ٱلمصحف ،وقرأ عبد الله وابوزيد النحويان "الظالمون "بالرفع خبر "هم" ،البحر المحيط : ٨/ ٢٧.
(٦) النساء : ٦٦ والنصب في "قليلا "قراءة أبي ،وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ،وعيسى ،البحر المحيط: ٣/ ٢٨٥.
(٧) الأنفال : ٣٢.
(٨) في "ح " "وكذلك".
(٩) في "ح " "أو المخاطب".
(١٠) معاني القرآن للأخفش : ٢٦٩ ،وشرح الجزولية للأبّذى : ٧٠٨ ، والمساعد : ٢/ ٤٣٢.

محتاجين الى ذلك ،لأنهما في غاية البيان (١) ،واعتمد الأخفش على السماع كقوله تعالى : ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون ﴾ (٢) . فالذين خسروا أنفسهم منصوب المحلّ عنده على البدل من ضمير المخاطب ،وغيره يرى أنه رفع بالابتداء خبره فيما بعد الفاء (٣) ،وهوظاهر (٤) ،والله أعلم.

ودليل بدل الظاهر من ضمير المتكلم عنده قول الشاعر (٥) :

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني حُمَيْداً قد تذريت السناما

فأبدل حميدا ،وهواسم ظاهر ،من ضمير المتكلم ،وغيره يرى أن حميداً منصوب بإضمار فعل كأنه قال : أخص حميداً (٦) ، وأما قوله تعالى : ﴿ اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ﴾ (٧). فإن البدل فيه قد أفاد ما لم يفده الأول من معنى التعميم والتنصيص ، على التفصيل (٨) ، فيظهر وجه آخرُ وهو أن إبدال الظاهر من ضمير المتكلم

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٣٨٦ ،وانظر هامش (٢) وهو من كلام السيرافي وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٣٨ .

(٢) الأنعام : ١٢.

(٣) وهناك وجه ثالث وهو أن يكون "الذين" منادى .

(٤) في "ح" "وهو أظهر".

(٥) البيت لحميد بن بَحْدلٍ الكلبي خال يزيد بن معاوية ،انظرالصحاح "أنن ،والتكملة والذيل والصلة للصاغاني "أنن" والخزانة : ٢/ ٢٩٠ ،وينسب لحميد بن ثور الهلالي ،وهوفي ديوانه الذى صنعه الميمني : ١٣٣ وذكر البغدادى أن البيت في الصحاح يروى "جميعا" بدل "حميدا" وليس فيه شاهد والمثبت في الصحاح المحققة "حميدا" إلا أن الصاغاني الذى عني بتصحيح ما في الصحاح من اختلال ذكرماذكره البغدادى فيبدو أن محقق الصحاح كانت نسخته لا تذكر إلا حميدا. فعلى ذلك يندفع عن هذا البيت سقوط الاستشهاد به .
وانظره في المصنف : ١/ ١٠ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩١ ،والضرائر له : ٥٠.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩١.

(٧) المائدة : ١١٤.

(٨) في "ح" "التفضيل" بالمعجمة .

أو المخاطب ،إن وافق الإبدال في البيان الذى لم يستفد إلا منه جاز ، وإلاَّ لم يجز ،فالوجه التفصيل دون إطلاق المنع أو الجواز ،لأن موافقة كل واحد من هذين الإمامين بوجه مَّا إذا أمكن أولى من مخالفة أحدهما مطلقا ،فتأمل ذلك والله أعلم بالصواب.

وكذلك اختلف في إبدال المضمر من الظاهر ،ومن المضمر في بدل البعض من الكل كقولك : ثلث الخبزة أكلتها إياه ، وثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، فإياه عبارة عن الثلث وقد أبدله من الخبزة أو من ضميرها ، والمسألة ظاهرة / الجواز على قول (١) أبي العباس ، من جهة أن ٦٣
البدل عنده على تقدير طرح الأول ،وجعل الثاني مكانَهُ ،وأمَّا على طريقة من قال : إن البدل على تقدير تكرار العامل فظاهر المسألة الامتناع لخلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير يربط بينها وبين المبتدأ الذى هو الثلث ولا يصلح الربط بهذا البدل ، لأنه من جملة (٢) أُخرىٰ وليست من الخبر في شيء ، وقد جوزها بعضهم (٣) مراعاةً لما حصل في اليد ؛ لأن العامل في هذا البدل لم يظهر ،وإنَّما هو تقدير صناعي ،فاعتبر اللفظ ولم يعتبر المعنى والله أعلم.

عبارة (٤) أخرى أبسط مما قبلها : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، ثلث الخبزة : مبتدأ ومضاف إليه ، أكلت الخبزة : مرفوع المحل على أنه خبر عن المبتدأ ، وإياه بدل بعض من كل ، من " الخبزة " وهو الرابط بين المبتدأ وخبره ،فإن أخذت المسألة على مذهب المبرد القائل ،

---

(١) في "ح" "على طريقة".
(٢) في الأصل "من جهة أخرى".
(٣) منهم الشلوبين في شرح الجزولية الكبير : ٢١١.
(٤) من هنا إلى قوله " ثم قال : ومن بدل النكرة من النكرة .." ساقط من "ح".

بأنّ البدلَ على تقديرِ طرحِ الأوّلِ لم يكنْ في ضميرِ الرَّبطِ إشكالٌ ؛لأنّ الضميرَ على هذا في جملةِ خبرِ المبتدأ ،وإنْ أخذتَ المسألةَ على تقديرِ تكرارِ العاملِ كان الضميرُ في جملةٍ أخْرَىٰ ،بخلافِ الجملةِ الواقعةِ خبرًا عن المبتدأ فبَقِي المبتدأُ علىٰ هذا بلا رابطٍ بَيْنَه وبينَ خَبَرِه ؛لأنّ الرابطَ إنّما يكونُ في جملةِ ما هو خبرٌ ،لا في جملةٍ أخرىٰ ليست بخبرٍ ، فمنهم من نظرَ إلى حقيقةِ الأمرِ في المسألةِ فمَنَعَ ،ومنع من اعتبارِ الحالِ الظاهرة فأجاز ؛لأنّ هذا العاملُ المقدَّرُ لم يظهر قط ،وإنما هو تقديرٌ صناعيٌّ، فأُهمل حكمه ،وصارَ الحكم لما هو حاضرٌ موجودٌ وهوالفعلُ المذكورُ ،ولا بدَّ على هذين الوجهين من تقديرِ ضميرٍ آخرَ يعودُ على المُبْدَلِ منه ، تقديره ثلثُ الخبزةِ اكلت الخبزة إياه منها ،فاياه بدلٌ من " الخبزة " بدلُ بعضٍ من كل ،وهو عائدٌ على الثلثِ ،والضميرُ الآخرُ المجرورُ بمن في التَّقديرِ عائدٌ على الخبزةِ ،وهوالرابطُ بين البدلِ منها وبينها ،وهو متعلَّقٌ بالعاملِ فيه ، وهو محذوفٌ على مذهبِ الجَمَاعَةِ ؛لأنّه إذا عَمِلَ في الاسمِ الصَّريحِ فأَولىٰ أنْ يتعلق به المجرور ،أو يكون متعلقاً بالفعلِ الحاضرِ على مذهبِ أبي العباسِ وتَقْدِيرُ ذلك على مذهبِ الجماعةِ : ثلثُ الخبزةِ أكلتُ الخبزةَ إيَّاه أكلت منها ،أو آكلته منها ،و "أكلته منها " منفصلا مع تقديره مقدماً على الفعلِ ،متصلاً مع تقديره مؤخرا عنه على الأصلِ . هذا منتهى إعراب هذا الوجه ،وفي المسألة إعراب آخر وهو : إلحاقُها بمنزلةِ: زيدٌ نعم الرجلُ ، أنَّ اسمَ الجنس في المسألتين سدَّ مسدَّ الضميرِ الرابطِ ؛لاندراج ذلك المبتدأ تحته ؛وذلك أنّ الرجلَ في قولك : زيدٌ نعم الرجلُ جنسٌ لزيدٍ ، والخبزةُ في قولك : ثلثُ الخبزةِ أكلتُ الخبزةَ جنسٌ للثلثِ من جهةِ اندراجِ البعضِ تحتَ الكلِّ ، وهذا وجه بيّنٌ . انتهى القول في هذه الصورة المفروضة .

وأما صورة إبدال المضمر من المضمر فيه ، فهي تولد ثلث الخبزة أكلتها إياه ،فإياه بدلٌ من المضمر المفعول في أكلتها ، على ما مضى من الأوجه الثلاثة ، ووجه رابع وهو أن يكون " إيَّاه " بدلاً من الضمير المفعول ، بدل شيء من شيء ،وهما لعين واحدة ،على أن يكون الأصل : ثلث الخبزة أكلته إياه ،فالضمير في أكلته عائد على الثلث ،ولكنك أنثته على تقدير تأنيث الثلث ،لإضافته إلى مؤنث هو بعضه من باب * يلتقطه بعض السيارة * (١) (٢) و

* كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ من الدَّمِ *

فهذه أربعة أوجه في هذه الصورة ،وفي الأولى ثلاثة أوجه ، على ما مضى .

وأما صورة ذلك في بدل الاشتمال ، فقولك : حسن الجارية أحببت الجارية إيَّاه ، وحسن الجارية أحببتها إيَّاه ،الرفع لكل وجه من ذلك طريقة . وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن بدل النكرة من النكرة (٣) قول الشاعر : (٤)

* وكنت كذى رجلين [رجل صحيحة] (٥) *) البيت.

---

(١) يوسف : ١٠.

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ،وصدره :

* وتشرق بالقول الذى قد أذعته *

وهو في ديوانه :٢٣ ،والكتاب : ١/ ٢٥ ،والمقتضب :٤/ ١٩٧، ١٩٩. والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى :٣١٦ ،والأصول :٣/ ٤٧٨ والخصائص : ٢/ ٤١٧ ،وشرح ألفية ابن معطي :٧٣٩ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ١٥١ ،وشرح الجمل لابن عصفور :٢/ ٣٩٧ وشرح أبيات المغني : ٣/ ٣٧٨ .

(٣) في الأصل "ومن بدل الاشتمال من النكره " وما أثبت موافق لما في الجمل : ٢٤ و "ح" .

(٤) هذا صدر بيت لكُثَيِّر عزَّة ،وعجزه :

* ورجلٌ رمى فيها الزمان فَشَلَّتِ *

وقبله :

فليت قلوصي عند عزة قيدت بحبل ضعيف غرمنها فضلت
وغودر في الحي المقيمين رحلها وكان لها باغ سواى فبلت

انظر ديوانه : ٩٩. والكتاب : ١/ ٤٣٣ ،والمقتضب :٤/ ٢٩٠.

(٥) سقطت من "ح".

هذا البيت فيه الإتباع والقطع ،فالإتباع على وجهين :

أحدهما : البدل كما قال ،والآخر النعت ،ويسمى نعتا موطئا، أى وطّأ له نعته أن يعرب نعتا ، ولولاه لم يكن كذلك ،وأمّا القطع فعلى وجهين :

أحدهما : على إضمار المبتدأ ،أي إحداهما رجلٌ صحيحة ، والأخرى رجلٌ رمى فيها الزمان.

والثاني : أن يكون على إضمار الخبر ،أي منهما رِجْلٌ صحيحةٌ ، ومنهما رجل رمى فيها / الزمان ،والقطع في مثل هذا أجود ؛ لأنه ٦٤
موضع تبعيض.(١)

ثم قال : (وإنّما قلنا البعض والكل مَجازاً)(٢).

اعتذر عن(٣) استعمال كل وبعض بالألف واللام ،وذلك أنهما معرفتان بنية الإضافة ، فلأجل ذلك يمتنع إدخال الألف واللام عليهما ، لما يلزم عليه من الجمع بين تعريفين ، وذلك غيرُ جائز ،وقد أجازه بعضهم قياساً على الثلث والربع والسدس ،وما أشبه ذلك ؛لاجتماع الكل في النسبة الى مضاف إليه ، فكما يقال : الثلث والربع والسدس ،بالألف واللام ،وإن كانت في نية الاضافة ، فكذلك يقال : الكل والبعض ،وانْ كانا في نية الإضافة ،والظاهر أن هذا القياس غير صحيح ؛لأن بقاء التعريف في "كلٍّ" و"بعضٍ" كالمحرز للإضافةِ ،وليس في الثلث والربع والسدس شيء من ذلك فحصل الفرق ، فظهر فساد القياس ، وأيضاً فانه لو كان جائزاً عند العرب لسمع منه شيء ، ولما لم يسمع مع كثرة الاستعمال دل على

---

(١) انظر الكتاب : ١/٤٣٣.
(٢) الجمل : ٢٤.
(٣) في الأصل : "على".

أنه مرفوض في كلامهم والله أعلم.(١)

ثم قال : (ونظيره قول الله عز وجل : ﴿ ولله على الناس حج البيتِ من استطاع إليه سبيلا ﴾.(٢)

اختلف الناس في إعراب " من " في هذه الآية على ثلاثة مذاهب:

فذهب سيبويهِ إلى أنها في موضع خفض بدل من الناس ،

والمعنى : ولله على الناس المستطيع منهم ،والضمير محذوف دل عليه المعنى.(٣)

وذهب الفرّاء الى أنها في موضع رفع على الفاعلية بالمصدر المضاف الى المفعول ،كأنه قال : ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع منهم(٤) ، وهو منقود بأمرين :

---

(١) هذه المسألة مما ناقش فيها ابن السيد أبا القاسم الزجاجي . انظر إصلاح الخلل : ٩٦-٩٨ ،وانظر اللسان " بعض " ٧/١١٩، وشرح الجمل لابن خروف : ٢٧ ،وشرح الجمل لابن بزيزة : ٩٢ حيث قال :" ثم اعترضوا عليه " أي علي أبي القاسم الزجاجي " في الاعتذار ،وزعموا أنه تكلّفَ ما لم يلزمه ،لان دخول الألف واللام على البعض والكل جائز كدخولها على سائر الأجزاء ،وقد استعمل سيبويه ذلك ،وحكى الأزهري عن أبي حاتم أنه خطأه في ذلك ،وقال سيبويه لا يعرف هذا الشأن . . . . . ، أما المقطوعة عن الإضافة قطعاً كليا . . . . . فإدخالها عليها جائز ،وأما ما قطع عن الإضافة ونوي فيه المضاف إليه ،فالألف واللام لا تدخلها . وانظر البسيط : ٤٠١ .

(٢) " من استطاع اليه سبيلا " من " ح " والآية من سورة الأعراف : ٩٧ وانظر الجمل : ٢٥ .

(٣) الكتاب : ١/١٥٢ .

(٤) لم أجد هذا الرأى للفراء في معاني القرآن عند الآية السابقة . وقد نسبه ابن أبي الربيع في الكافي : ٢/٢٩٤ إلى الفراء ،وفي البسيط : ١/٢٨١ لبعض الكوفيين ،ونسبه في البحر المحيط: ٣/١١ لبعض البصريين .

أحدهما : أنَّ فيه إضافةَ المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، ولا نظيرَ له في القرآن (١) ، ولا يكاد يوجد إلاَّ في الشعر (٢) أو في قليل من الكلام (٣).

والثاني : أنه يجب على غير المستطيع أن يحج المستطيع البيت (٤) ، ومعلومٌ من الشرع أن الأمر على خلاف ذلك ، لأن كل واحد

---

(١) لم يرد في القرآن من ذلك إلا ما رواه يحيى بن الحارث الذَّماري عن ابن عامر رضي الله عنه في سورة مريم * ذكر رحمة ربك عبده زكريا * برفع "عبده" على الفاعلية ، وجر " رحمة " على أنه مفعول به أضيف إلى المصدر. انظر شرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، والتذييل والتكميل : ٣/٢٣٨/أ.

(٢) من ذلك قول الحطيئة :

أمن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء الشؤون وكيف

فمربع فاعل ، والدار مفعول به ، والرسم مصدر مضاف الى المفعول انظر البسيط : ٤٠٣ ، فالرسم هنا مصدر ورسم المطر الدار يرسمها رسما ، اذا جعل فيها رسوما ، وهي الآثار وهو مضاف إلى المفعول الذى هو "دار" و "مربع" رفع على الفاعلية كما سبق . انظر أمالي الشجرى : ١/ ٣٥١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، وانظر البحر المحيط : ٣/ ١١ وانظر للمسألة شواهد أخرى في التذييل والتكميل : ٣/٢٣٨ .

(٣) من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " وحج البيت من استطاع إليه سبيلا " . تقديره وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا انظر شرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، وابن مالك لا يمنع إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل إلا أن الأكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله وابقاء المفعول على حاله منصوبا .

(٤) قال أبو حيان : " وقال بعض البصريين "من" موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر ... وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل قليل في الكلام ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ... ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح ، لأنه يكون المعنى : ان الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير المستطيع أن يحج المستطيع ". البحر المحيط : ٣/ ١١ .

من المستطيعين مُوَكَّلٌ في ذلك إلى أمانته ، وما يَعلم من نفسه ، فإن تركه مع علمه باستطاعته على ذلك فاللهُ حسيبه .

وكان الأستاذ أبو عبدالله بن هانئ (١) رحمة الله عليه يروم دفع هذا الإلزام عن الفراء ، ويقول : إنَّما كان يلزمه ذلك لو كان : ولله على الناس أن يحج البيت ، بضم الياء على أن يكون الفعل رباعيا ، فقلنا له : لا فرق بين هذا وما ذكرناه من الإلزام ، الا التصريح في هذا والتضمين في ذلك والله أعلم .

وذهب الكسائي إلى أن " من " في موضع رفع بالابتداء (٢) ، وهي شرطية ، فالفعل بعدها في موضع جزم بها ، وهو ما اتصل به في موضع رفع ، خبر عن المبتدأ ، والجواب محذوف كأنه قال : من استطاع إليه سبيلا فليحج ، وهذا صحيح المعنى والله أعلم .

وقول سيبويه أرجح ، لأن الكلام على قول الكسائي (٣) جملتان تحقيقًا ، وعلى قول سيبويه تقديرًا ، وأيضًا فقد قيل إن البدل من جملة ما قبله ، فهذا يدل على شدة الاتصال فكان أولى والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وأما بدل المصدر) (٤) إلى آخره .

ليس في الكلام ما يمنع إبدال الاسم من الاسم في هذا الضرب ، وقد ذكر أبو القاسم هذه المسألة في باب كان في قوله : كان زيد ماله كثيرا (٥) ،

---

(١) هو الإمام محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي أبو عبدالله ، كان إماماً في العربية مبرّزا ، حافظا للأقوال مستحضرا للحجج ، قرأ على ابي إسحاق الغافقي وابي بكر بن عبيدة وغيره له شرح التسهيل وغيره توفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة . الإحاطة : ٣/١٤٣-١٤٥ .

(٢) البحر المحيط : ٣/١١ .

(٣) في الأصل " سيبويه " خطأ .

(٤) الجمل : ٢٥ .

(٥) الجمل : ٤٤ .

فمن نسب إلى أبي ٱلقاسم مخالفة ٱلنحاة في ٱمتناع هذه ٱلمسألة ،وٱختصاص هذا ٱلضرب من ٱلبدل بٱلمصدر فقد تحامل عليه ،وإنما تكلم أبو ٱلقاسم في هذا ٱلباب على ٱلأكثرِ ،وٱللّه أعلم.(١)

وٱختلف ٱلناس في تسميته بدلَ ٱشتمالٍ على أربعة أقوال :(٢)

أحدها : أنه سمي بذلك ،لأن الثاني منهما يشتمل على الأول ، بيانه أنك إذا قلت : أعجبتني ٱلجارية حسنها ،فٱلحسن مشتمل على ٱلجارية ، لأنه كالثوب المشتمِل عليها .

والثاني : أن ذلك بٱلعكس ،من جهة أن ٱلحسن صفة من صفات ٱلجاريةِ ، فهو من باب مجاز ٱلمِلْك .

وٱلثالث : أنه إنّما سمي بذلك ،لأن كل واحد منهما يشتمل على صاحبه بتعلق(٣) أحدهما بٱلآخر ،على ما تقدم .

---

(١) منهم ٱبن بزيزة في شرح الجمل : ٩٤ قال : " وقيل ان بدل الاشتمال هو بدل المصدر من الاسم ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم وعليه تمثيله في هذا ٱلباب ،وقد نقصه في باب كان . . . "

(٢) قال بن مَلْكُون " بدل ٱلاشتمال مما لم يُفصِح النحويون عنه كل الإفصاح ،ولا أبانوه كلّ الإبانة " انظر شرح الجزولية للشلوبين ٢١٢ .وبمثل ذلك قال ابن بزيزة في شرحه على الجمل : ٩٤ . الا أن أبا علي الشلوبين ذكر أن معنى بدل الاشتمال هو تعلق الثاني بالأول من طريق ٱلمعنى ، فقال : " ومعناه أن يكون إسناد الخبر إلى الأول لا يكفي من جهة المعنى ،وانما أُسند الخبر إلى الأول على إرادة غير ما يتعلق به ، ويكون المعنى محيطا بغير الأول ٱلذي سيق له الذكر كما قال المبرد " شرح الجزولية : ٢١١ ،وانظر المقتضب : ٢٩٧/٤ ،ومثل هذا قال ابن بزيزة عن أبي علي الفارسي في الحجة ثم عقب عليه بقوله : " فالى هذا يرجع معنى الاشتمال على ما يظهر لي من كلام المحققين بعد البحث والنظر من غير ٱلإلتفات الى كون الأول مشتملا على الثاني أو كون الثاني مشتملا على الأول ." شرح الجمل : ٩٥ ، وانظر البسيط : ٤٥ .

(٣) في "ح" "لتعلق" وانظر ٱلهامش السابق .

الرابع : أنه إنما سمى بدل الاشتمال ،لأن معنى (١) العامل / ٦٥
مشتمل عليه ،والاشتماله عليه هو (٢) تعلقه به من طريق المعنى ،وهو قول أبي القاسم ، ثم أدخل هذا البيت (٣) شاهدا على إبدال المصدر من الاسم .

لقد كان في حول ثواءٍ... ..... البيت

إعرابه : اللام جواب لقسم محذوف ،" قد " حرف تحقيق ،"كان "فعل ماض ، "في حول " جار ومجرور ،" ثواء " بدل اشتمال ،"ثويته "جملة في موضع الصفة لثواءٍ ،والضمير في ثويته هو الرابط بين هذه الصفة وبين الموصوف بها ،ولا بد من تقدير ضمير آخر يرجع إلى المبدل منه كأنه قال : ثويته فيه ،وقوله : تَقَضِّي بالفتح في التاء وكسر الضاد اسم كان ، ويسأم فعل مضارع منصوب بإضمار أن بعد الواو ،وهي من باب ما يجوز فيه [إظهارها] (٤) ؛ لأنَّه معطوف على اسم صريح قبله ،وخبر كان في المجرور تقديره : لقد كان تقضي لُبَانَاتٍ وسآمة سائم كائنين في ثواء حول ،ومن رواه تقضى لبانات رفع يسأم (٥) ، لأنه فعل معطوف على مثله ،وكان الجميع في موضع نصب على خبر كان ،والمجرور متعلق بهذا الخبر ، واسم كان مضمر فيها ، وهو ضمير الأمر والشأن ،كأنه قال : لقد كان الأمر

---

(١) "تكملة " من "ح " وانظر تحقيق معنى الاشتمال فيما سبق هامش( ).
(٢) في "ح " "من ".
(٣) البيت بتمامه في الجمل : ٢٧ وهو :
لقد كان في حول ثواء ثويته تَقَضِّي لُبَانَاتٍ ويسأمَ سائم
وهو للأعشى الكبير انظر ديوانه : ٢٧ ،وهوفي الكتاب : ٣/٣٨ ، والمقتضب : ١/٢٧ ، ٤/٢٩٧ ،والاصول : ٢/٤٨ ،وامالي ابن الشجرى : ١/٣٦٣ ، وشرح المفصل : ٣/٦٥ ،وشرح أبيات المغني : ٧/٩١ .
(٤) تكملة من "ح ".
(٥) هي رواية المبرد في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٩٤ ، وانظر شرح أبيات المغني : ٧/٩٣ .

أو الشأن تقضى لبانات ويسأم سائم في ثواء حول ،والله أعلم.

فصل : ثم قال : (وأما بدل الغلط)[١].

كان ينبغي أن يقول : وأما بدل الإضراب ليعم الأقسام الثلاثة[٢]، لأن الإضراب يكون على وجه الغلط ، ويكون على وجه النسيان ،ويكون على وجه البَدَاءِ ،وهو الظهور ، فان كان الأول إنما سبق اللسان إلى ذكره من غير تعلق بالقلب قيل فيه : غلط ، وان كان الأول مذكورا عن رَوِيَّةٍ وتصور في القلب ثم استبان أن الأمر على خلاف ذلك قيل فيه : نسيان ،وإن كان الأول والثاني مقصودين معًا إلا أن الغرض الانتقال إلى ما هو أهم منه ، إمَّا إلى الطرف الأعلى كقولك : أكرمني زيد القاضي الخليفة ، وإمَّا الى الطرف الأدنى كالحديث المروي[٣] " ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب [له] نصفها ثلثها إلى عشرها " قيل فيه : بدل بَدَاءٍ ،والمراد والله أعلم التنبيه على أحوال المصلين ، وأنهم على هذه المراتب بحسب الإقبال وعدمه.

وأما قوله في التمثيل : (رأيت رجلا حمارا)[٥].

فان هذا يحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون أردت أن تقول : رأيت حمارا فسبق لسانك إلى ذكر الرجل وأنت لا تريده ،فأبدلت منه الحمار ،وهذا هو الذى يسمى بدلَ غلط .

---

(١) الجمل : ٢٦.

(٢) انظر البسيط : ٤٠٨.
استدرك عليه هذا الاستدراك ابن ابي الربيع ،وابن بزيزة.

(٣) سقطت من "ح" والحديث هكذا يورده النحاة ،وهو في مسند الامام احمد : ٣/٣١٩ وسنن أبي داوود : كتاب الصلاة : ١/٢١١ وروايته عندهما ". . . عشرها،تسعها ،ثمنها ، سبعها ،سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها ".

(٤) "له" من "ح".

(٥) الجمل : ٢٦.

والثاني : أن يكون وقع في نفسك أنّ المرئي كان الرجل ثم ذكرت أن المرئي كان الحمارَ فأبدلته من الأول ، وهذا هو الذى يسمى بدل نسيان .

والثالث : أن تكون رأيت الرجل والحمار معا الا أنك أخبرت برؤية الرجل أولا ثم انتقلت الى الإخبار بما هو أهم عند السامع أو عندك على حسب الأغراض وهذا هو الذى يسمى بدل بَدَاءٍ .

والرابع : أن تكون أردت تشبيه (١) الأول بالثاني في وصفٍ من أوصافِه حتّى كأنّكَ قُلتَ : رأيتُ رجلاً مثلَ الحمارِ ، أي رجلاً بليدًا ، وإعرابُه في هذا الوجه نعتٌ وهو على خِلَافِ الأصولِ (٢) والله أعلم .

---

(١) في الأصل " تسمية " خطأ .
(٢) لأن النعت لا يكون الا بالمشتق أو مؤول بالمشتق ، ويمكن تأويله هنا بالمشتق وهو " البلادة " .

باب أقسام الأفعال في التعدي

الباب : هو المدخل إلى الشيء ، ويكون حسيا ومعنويا ، فالحسّي هو الذى يباشر بالأقدام ، كباب السجن وباب الدار ، والمعنوى هو الذى يحاول بالأذهان وهذا منه .

والأقسام هنا بمعنى الأنواع ، لأن اسم الجنس الذى هو الأفعال يصح إطلاقه على كل (١) قسم من أقسامه .

والتعدي في اللغة : هو التجاوز يقال : تعدى فلان قدره إذا جاوزه ، ومن هذا المعنى نقله النحاة فقالوا : التعدى هو مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به ، وينبغي أن تكون هذه الترجمة من باب حذف المعطوف ، لدلالة سياق الكلام عليه ، كأنه قال : باب أقسام الأفعال في التعدى / وغير التعدى . كذا ينبغي أن يكون التقدير (٢) ؛ لأن ٦٦
التراجم لما تحتها كالحدود لما تحتها (٣) ، فكما يجب أن يكون الحد مطابقًا لما تحته ، فكذلك يجب أن تكون التراجم مطابقة لما تحتها ، ولما ذكر بعد ما يتعدى من الأفعال وما لا يتعدى علمنا أن الأمر في الترجمة على ما ذكر ، والله أعلم .

فصل : اعلم أن الأفعال بالنظر إلى أوزانها على قسمين :

قسم مخصوص بما لا يتعدى ، وقسم مشترك بين التعدى وغيره ،

---

(١) " كل " تكملة من "ح".

(٢) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط : ٢/ ٤ أن من النحاة من رد على أبي القاسم ، وقال : بوب على بيان أقسام الفعل في التعدى ، وذكر من أقسامه ما لا يتعدى " وكأنه يعنى بذلك ابن السّيد في إصلاح الخلل : ١٠٢ وقال ابن خروف في شرح الجمل : " زاد بعضهم في الترجمة وغير المتعدى ، وليس في أصل الكتاب ، وانما زاد لما بدأ الكلام بغير التعدى " وقد صرح ابن بزيزة بنقص ترجمة أبي القاسم ، وذكر اعتذار أبي الحسن بن باب شاذ عنه . انظر شرح الجمل : ١/ ٩٨ . (٣) في الأصل : «لما بعدها».

فالأول ما كان على وزن فَعُلَ ،كظرف ،وافعلّ وافعالّ كاحمر واحمارّ ، وانفعل كانطلق ،وتفعلل كتدحرج ،وافعنلى كاسلنقى،افعنلل كاسحنكك وافعللّ كاطمأن . فكلّ هذا مخصوصٌ بما لا يتعدّى(١) ، وأما قولهم : "رحبتكم الطاعةُ" فشاذٌّ(٢) ، ووُجِّهَ بأمرين :

أحدهما : أن يكون تعديه بالتضمين كأنه قال : وسعتكم الطّاعة .

والآخَر : أن يكون تعديه على إسقاط حرف الجر كأنه قال :(٣) رَحُبَتْ لكم الطاعة ، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصبت .

وأما المشترك بين التعدى ،وغيره فجميع ما خرج عن الأوزان المذكورة فما تعلق منها بأمر زائدٍ بعد مرفوعه من غير توسط فهو متعد، وما وقف عند مرفوعه ولم يتعلق بأمر زائد فهو غير متعدٍّ ،والاقتصار على هذه القاعدةِ أولى ،لاندراج القسم الأول تحتها . والله اعلم.

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعول واحد)(٤) .

هذا الفعل على قسمين:

أحدهما : أن يكون متعديًا بالوضع ،كَضَرَبَ .

والآخَر : أن يكون غيرَ متعد في الأصل ، ثم ينقل بالهمزة أو بتضعيف العين ،أو بالباء ، على معنى الهمزة ، فيصير متعديا بعد أن كان

---

(١) انظر تقييد ابن لب : ١٧٣ .

(٢) حكى ابو علي الفارسي أن هذيل تُعَدِّيه إذا كان معناه قابلا للتعدي . اللسان : "رحب" ووقع ذلك أيضاً في كلام نصر بن سَيّارٍ فقال : " رَحُبَكُمُ الدخولُ في طاعةِ الكَرْمَانِيّ " . وانظر أيضا شرح ابن بزيزة : ٩٩ .

(٣) ساقطة من "ح".

(٤) الجمل : ٢٧ .

غير متعد ، كقولك أكرمت زيدا ،وفرّحته ،وذهبتُ به ، على معنى أذهبته ، وأنكر ابو العباس (١) هذا الوجه ورد عليه بقوله تعالى * ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم * (٢) ولا يتجه هذا أتجاهًا بيّنا إلّا على أن يكون معناه : ولو شاء الله لأذهب سمعهم وأبصارهم ، وغير هذا التوجيه (٣) تكلف . والله أعلم.

فأما النقل بالهمزة ،وبالباء على معناها فقياس مطّرد فيما لا يتعدى من ثلاثي الأفعال (٤) ،وغير ذلك مقصور على السماع .

وزاد الكوفيون في وجوه النقل ثلاثة أوجه (٥) :

أحدها : النقل بإسقاط الهمزة على عكس الأول كقولك : أكب زيد على وجهه فهذا غير متعد ، فإذا أسقطت الهمزة صار متعديا فقلت : كببته على وجهه ، قال الله تعالى : * أفمن يمشي مكبا على وجهه * (٦) فهذا من أكبّ ، وقال تعالى : * فكُبّتْ وجوههم في النار * (٧) فهذا من كب .

والوجه الثاني من وجوه النقل عندهم النقل بالمعنى ،كقولك : زيد شحا فوه ،وفغر فوه ،أي انفتح فوه ،فإذا أردت تعديه أولته بفتح فاهُ ،فقلت : شحا فاهُ وفغر فاهُ ، فهذا نقل بالمعنى . (٨)

---

(١) يرى المبرد أن ذهبت بزيد يعني مصاحبا له ،وهذا يخالف معنى " أذهبت زيدا " وهو قول السهيلي أيضا . انظر المغني : ١٣٨ . وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٩٣ .

(٢) سورة البقرة : ٢٠ .

(٣) في الأصل " الوجه ".

(٤) سيبويه وابو علي الفارسي يجعلان التعدية بالهمزة والباء قياسا مطردا انظر الكتاب : ٤/ ٥٥ ومابعدها . والايضاح : ٧٠ ، ١٧١ .

(٥) هذه الأوجه ذكرها بن ابي الربيع في البسيط : ٤١٨ ،والكافي ١/ ٢٠٠-٢٠١ ،وابن الفخار يتابعه على ذلك .

(٦) سورة الملك : ٢٢ .

(٧) سورة النمل : ٩٠ .

(٨) انظر البسيط : ٤١٩ .

والوجه الثالث : النقل بتغيير الحركة ،كقولهم : كَسِيَ زيدٌ الثوبَ ، بكسر السين ، أي لبسه ،فإذا أردت أن تعديه إلى مفعولين فتحت السين فقلت : كَسَا زيد عمرًا ثوبًا ،وهذا عند البصريين على أنَّها لغات أصول في أنفسها ، ليس واحدٌ منها أصلاً لصاحبه ،وهذا ظاهر (١) . والله أعلم.

مسألة : ضرب على أربعة أضرب : ضرب يتعدى إلى واحد وضعًا ، وهو على قسمين :

أحدهما : هذا الذى يكثر دَوْرُه نحو : ضرب زيد عمرا .

والثاني : المستعمل في ضراب الابل ،نحو : ضرب الفحل الناقة .

والضرب الثاني : الذى معناه التصيير ،فهذا يتعدى إلى مفعولين وضعا نحو : ضربت الفضةَ خلخالاً .

والثالث :المستعمل في ضرب المثل كقوله تعالى : ﴿ واضرب لهم مثلاً أصحابَ القرية ﴾ (٢) فقيل في هذا إنه يتعدى إلى مفعولين ،فالمعنى على هذا واضرب لهم أصحاب القرية مثلا ،وقيل إنه / يتعدى إلى واحد ، ٦٧ فالثاني على هذا بدل من الأول ،والمعنى : واضرب لهم مثلا مثل أصحابِ القرية ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ .

والضرب الرابع : الذى يراد به الطواف في الأرض كقوله تعالى : ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ﴾ (٣) فهذه خمسة أقسام بالنظر إلى المعنى وأربعة بالنظر إلى التعدى ،والله أعلم.

---

(١) انظر البسيط : ٤٢٨.

(٢) سورة يس : ١٣.

(٣) سورة المزمل : ٢٠ ،والآية في الاصل " . . . يبتغون فضلا من الله " + وليس في المصحف آية بهذا النظم.

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعولين)[١] إلى آخره .

كل فعل يتعدى إلى مفعولين متباينين أصل الثاني منهما حرف الجر ، ويطَّرِد إسقاطه يسمى (باب أمرت) .

[وكل][٢] فعل يتعدى إلى مفعولين متباينين من غير توسط حرف يسمى " باب أعطيت " .

وكل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما الابتداء والخبر يسمى " باب ظننت " فهذه ثلاثة أقسام .

فأما "باب أمرت" فأفعاله محصورة وجملتها تسعة[٣] وهي : أمَرَ ، واختار ، واستغفر ، وسَمَّى ، ودعا بمعنى سَمَّى ، وكنى ، وهدى[٤] وأدخل ، على المشهور ، ووهب ، بشرط عدم اللبس عند بعضهم .

وأما " باب أعطيت " فأفعاله غير محصورة بالعدد ، ولكن كل فعل يندرج تحت الكلية المذكورة قبل ، فهو من " باب أعطيت " .

ثم قال : (وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر)[٥] .

والاقتصار هو حذف الشيء لغير دليل ، وأما الاختصار بالخاء فهو حذف الشيء لدليل يدل

---

(١) الجمل : ٢٧ .
(٢) "تكملة" من "ح" .
(٣) ذكر بعض النحاة افعالا أخرى لا يتناولها حصره : مثل : كلت زيدا الطعام ، ووزنته المال ، وعددته الثياب . كلها على اسقاط اللام . انظر التبصرة : ١١٢ وحصرها ابن عصفور في شرحه ١/ ٣٠٧ وابن لب في تقييده على الجمل : ١٨٩ بعدد أقل مما ذكر ، والأخفش الأصغر يقيس حذف حروف الجر ووصول الفعل بنفسه في غير ما تقدم بشروط ثلاثة . انظر شرح ابن عصفور ، وتقييد ابن لب ، وانظر الكامل : ١/ ٣٤ .
(٤) مثل "هديته الطريق" وهي لغة أهل الحجاز ، وغيرهم يعدونه بحرف الجر ، حكاها الأخفش . اللسان : "هدى" ١٥/ ٣٥٥ . فمن عداه بغير حرف الجر نظر إلى معناه وهو "عرّف" .
(٥) الجمل : ٢٧ .

عليه (١) ، وإذا كان الاقتصارُ في هذا الباب جائزًا فالاختصار أجوز، ولذلك سكت عن ذكره ،لأنه من باب أَحْرَى . والله أعلم.

ثم قال : (والتقديم والتأخير في هذا (٢) كله جائز) .

الأصل في ذلك أن العامل إذا كان متصرفا في نفسه ، فإنه يتصرف في معموله بالتقديم والتوسيط ، وإذا كان غير متصرف في نفسه ، لم يتصرف (٣) في معموله ذلك التصرف ، وكل واحد من " باب أعطيت وباب أمرت " متصرف في نفسه فيتصرف إذاً في معموله كما قال . والله أعلم.

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر (٤)) .

أفعال هذا الفصل التي شاع استعمالها أربعة عشر فعلا ، سبعة منها فعل فاعل ،وسبعة فعل مفعول (٥) .

فالضرب الأول : ظننت ،وحسبت ،وخلت وزعمت ،ورأيت ، ووجدت ،وعلمت .

والضرب الثاني : أعلمت ،وأريت ،وأنبأت ،ونبأت ،وأخبرت ، وخبرت ،وحدثت . فكل واحدٍ من هذه الأفعال ينصب بعد مرفوعه

---

(١) هذا من اصطلاحات النحاة ،انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٩ ، والبسيط : ٤٢٠ ،وتقييد ابن لب على الجمل : ١٩٦ ،ومعجم المصطلحات النحوية .

(٢) في الجمل " ٢٨ " ذلك ،وفي نسخة " هذا الباب" وما هنا يوافق نسخة أخرى .

(٣) في "ح " " فإنه لا يتصرف ".

(٤) الجمل :

(٥) اى افعال لا يصح بناؤها للمجهول ،والأخرى يصح فيها ذلك كأعلمت وأخواته .

مفعولين ،لا يجوز الاقتصار على واحد منهما (١) دون الآخر ؛لأنَّ أصلهما مبتدأ وخبر ، فهماجزءان متلازمان لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ، ولها (٢) معهما ثلاثة أحوال : التقديم ،والتوسيط ،والتأخير .

فإن كانت متقدمة لزم إعمالها لفظاً (٣) إلا أن يحول بينهما معلِّق ، وهو المانع من العمل في اللفظ ،وذلك أربعة أشياء : الاستفهام، و " ما " ،و "إنْ" النافيتان ، ولام التوكيد ، فإنها وإنْ كانت مُعْمَلَةً في المعنى فإنها غير معملة في اللفظ ، لمكان هذا المعلِّق ، لأن له صدرَ الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع أن يعمل ما قبله فيما بعده ، كما يمنع أن يعمل ما بعده [مما هو في حيّزه] (٤) فيما قبله .

فصل : فإن توسطت هذه الأفعال والأول غير مقرون بلام التوكيد (٥) ،والفعل مجرد من توكيده بمصدر أو ضميره أو إشارة إليه ،جاز إعماله وإلغاؤه ،والأولُ أحسنُ (٦).

وإن تأخرت على الوجه المذكور جاز الأمران أيضا ،والإلغاء أجود .

فإن كان الأول مقرونا بلام التوكيد والفعل غير مؤكد بما ذكر قبل لزم إلغاؤه ولم يجز إعماله ، لما يلزم عليه من دخول لام التوكيد على مفعول ظننت ،وذلك غير جائز.

---

(١) في "ح" "أحدهما".
(٢) في "ح" "لك" وما أثبت هو الأولى ،ليلائم "فإن كانت متقدمة".
(٣) قد يرد في الشعر وفي قليل من كلام العرب ما ظاهره أنها غير معملة ، ففي هذه الحالة يقدر ضمير الأمر والشأن مفعولا أولا ، والمسند والمسند إليه الذى بعدهما في محل نصب المفعولِ الثانيَ ، او على طرح لام الابتداء وهى مرادة .
(٤) تكملة من "ح".
(٥) هي لام الابتداء وتسمى لامَ التوكيد أيضا انظر رصف المباني : ٢٣١.
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٥ - ٣١٦.

فإن وكدت الفعل بمصدره ،والاسم الأول مجرد من لام التوكيد ، لزم إعماله ،ولم يجز إلغاؤه إلّا على قبح ،(١) إذْ لا يجوز الجمع بين العِوَض والمعوَّض منه ،لأن المصدر يقوم مَقَامَ الفعل في الإلغاء ولا يقوم مقامه في الاعمال ،فإن جَمَعْتَ بين لامِ التوكيد وتوكيده بمصدرٍ ، امتنعت المسألة ؛ لأنك إن أعملته وقعت في محظور ،وهو دخول لام التوكيد على مفعول ظننت ،وقد تقدم أنه غير جائز ،وإن ألغيته وقعت أيضا في محظور ،وهو الجمع بين الفعل ومصدره في الإلغاء ، وهما فيه متعاقبان كما ذكرنا . هذا هو الصحيح في المسألة إنْ شاء الله .

فإن وكدت الفعل بضمير مصدره أو الإشارة اليه ، والاسم الأول مجرد من لام التوكيد (٢) / فالإعمال وجه الكلام ،والإلغاء جائز على ضعف. ٦٨

فإن جئت بلام التوكيد لزم الإلغاء وهذه المسألة من المسائل التي صار فيها الوجه الضعيف لازمًا :

* ومن لم يجد إلّا صعيدًا تيمما * (٣)

وسيأتي لذلك نظائر فيما يستقبل إنْ شَاءَ اللهُ .

ثم قال : (واعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني) (٤) إلى آخره .

هذه الأفعال من نواسخ الابتداء ،فمفعولها الأول لا يكون إلّا ما يصح أن يكون مبتدأً ، وذلك إمّا مفرد وإمّا مثنى ،وإمّا مجموعٌ .

---

(١) انظر الشرح الكبير للشلوبين : ٢١٧ تعليلَهُ ذلك القبح ،وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٦ ،وانظر البسيط : ٤٣٥-٤٣٦ وشرح الجزولية للأبذى : ٧٧٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٧ .

(٣)

(٤) الجمل : ٢٩ .

وأما الثاني فيشاركه في [هذا](١) التقسيم ويزيد عليه بأربعة أوجه ،وهي : أن يكون جملةً اسميةً ،وجملة فعلية ،وظرفا ومجروراً لأنه خبر عن المبتدأ قبل دخول هذه النواسخ عليه ، فوجب أن يكون التقسيم مع النواسخ كالتقسيم قبل دخولها ،إلّا أن المفعول الثاني إذا كان ظرفاً أو مجروراً فإنّه يَتَعَلَّقُ باسم فاعل منصوب ،يكون تقديره مطابقا للمفعول الأول في إفراده وتثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه ، إلّا أن يرفع ظاهرا فإنه يلزمه الإفراد مطلقاً في أفصح اللغتين(٢) . والله أعلم.

وأما قوله : (ولا تؤثر فيها هذه الأفعال .)(٣)

فإنما يعني : ولا تؤثر في ألفاظها ،وإنما تأثيرها في الموضع ، فلو عطفت اسماً مفرداً على هذه الجملة لكان منصوبا اعتبارا بالموضع كقولك : ظننت زيدا أبوه قائم وخارجا ،فقولك : خارجا ، معطوف على موضع الجملة الواقعة موقع المفعول الثاني ،فلولا أنها في موضع نصب ما عطف عليها منصوبا .

ثم قال : (واعلم أنك إذا أردت بظننت معنى اتهمت)(٤).

ذكر في هذا الفصل ثلاثة أفعال ،كل واحد منها فيه وجهان من جهة التعدى ومن جهة المعنى وهي : ظننت ،وعلمت ،ورأيت .

---

(١) زيادة من "ح" .

(٢) اللغة الأخرى هي أن عامل الفاعل يثنى وجمع مع الفاعل المثنى والمجموع مثل قوله تعالى ﴿واسروا النجوى الذين ظلموا﴾ وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم.

(٣) الجمل : ٣٠.

(٤) المرجع نفسه .

فأما ظننت فإنها تستعمل بمعنى التهمة ، وبمعنى التردد بين معتقدين بترجيح أحدهما ، فعلى الأول تتعدى إلى واحد كقولك : ظننت زيداً ،أى اتهمت زيدا ،وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين .

وأما علمت فإنها تستعمل بمعنى المعرفة وبمعنى التعلق بصفة وموصوف .

فعلى الأول تتعدى إلى مفعول واحد كقولك : علمت زيدا ، كما تقول : عَرَفْتُ زيدًا ، وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين كقولك : علمت زيداً قائماً .

وأما رأيت فتستعمل بمعنى أبصرت ، وبمعنى علمت الثانية قبل ، فعلى الأول تتعدى إلى واحد كقولك : رأيت زيداً ، كما تقول : أبصرت زيدا ،وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين كقولك : رأيت زيدا قائماً (١) ، كما تقول : علمت زيداً قائماً ، هذا جملة ما ذكر في الفصل ،وربما فيه ما يحتاج إلى زيادةٍ على [ما] (٢) يذكر بعد إنْ شاء الله .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين) (٣) .

المشهور أن أفعال هذا (٤) الفصل محصورة في سبعة ألفاظ (٥) وهي : أعلم ،وأرى ،وأنبأ ،ونبأ ،وأخبر ، وخبر ،وحدث ،وذكر عن أبي الحسن الأخفش:أن كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فإنه ينقل بالهمزة فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين بعدما كان يتعدى

---

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) تكملة من "ح".
(٣) الجمل : ٣٠ .
(٤) في الأصل "هذه" .
(٥) "الفاظ" ساقطة من "ح" ونون "سبعة".

إلى مفعولين (١) ،فتقول : أظننت زيدا عمرا قائما ،وأحسبت زيدا عمرا قائما ،وأزعمت زيداً عمراً قائما وأخلت زيداً عمرا قائماً ،كما قالت العرب : أعلمت زيداً عمراً قائماً ، فجعله قياساً والاكثر على الأول .

ثم اختلف الناس في تعدى أنبأ ، ونبّأ ،وأخبر ، وخبّر ،وحدث على قولين ، فمنهم من قال : إنما تعدت الى ثلاثة مفعولين بالنقل من فعل يتعدى إلى مفعولين في التقدير . ومنهم من قال : ان تعديها إلى ثلاثة بتضمينها معنى أعلم لقرب هذه المعاني بعضها من بعض ، وكلاهما ممكن لوجود النظائر لكل واحدٍ من القولين والله أعلم .

ثم اختلف أيضا في جواز الاقتصار على المفعول الأول دون الثاني والثالث أو على الثاني والثالث دون الأول ، فمنهم من منع ذلك جملة (٢) من غير تفصيلٍ وبه قال القاضي أبو الوليد الوقشي (٣) قال : لما امتنع بإجماع (٤) حذف الثاني وحده ،والثالث وحده ،وحذف الأول والثاني

---

(١) انظر شرح المفصل : ٦٦/٧ ، وتقييد ابن لب : ١٨٠ ، وانظر همع الهوامع : ٢٥٢/٢ ،وفيه زيادة على السبعة التي ذكرت هنا .

(٢) في "ح" "جملة ذلك".

(٣) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعد أبو الوليد ، الكاتب المعروف بابن الوقشي ،عالم متضلع في علوم عصره على تباين مشاربها ،كان من اعلم الناس باللغة والنحو قال صاعد : الوقشى أحد رجال الكمال في وقته ، له النكت على الكامل وقد حققت في جامعة أم القرى بمكة . ولد سنة ثمان واربعمائة ،وتوفى بدانية سنة تسع وثمانين واربعمائة . بغية الوعاة ٣٢٧/٢ .

(٤) في الأصل "باجتماع" .

معا ،وحذف الأول والثالث معًا ، حمل حذف الأول وحده وحذف الثاني والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة في الامتناع من باب حمل الأقل على الأكثر ،وهو ظاهر كلام سيبويه ،(١) فحمل ما ليس فيه مانع على / ٦٩ ما فيه المانع ،[ليجرى الكل على أسلوب واحد](٢).

ومنهم من قال : كل مسألة لها حكم بنفسها فما(٣) فيه من ذلك مانع امتنع وما لا مانع فيه جاز الوجهان(٤) ، وهذا نظر سديد والله أعلم.

فصل : ثم اختلف الناس في تعليق هذه الأفعال عن الثاني والثالث على قولين ، فمن جوز(٥) ذلك احتج بقوله تعالى : * هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد *(٦) ووجه الدليل فيه(٧) أن حرف " إنّ " إنما كسر في الآية لكون اللام التي

---

(١) نقل أبو الوليد الوقشي هذا ذكره الامام أبو اسحاق الشاطبي في شرح الألفية: ٤٩٦، ولم يضعف ما قاله أبو الوليد، وكان يقول به المبرد في المقتضب: ٢/١٢٢، وابن باب شاذ في المقدمة المحسبة: ٣٦٤

(١) وما نسبه أبو الوليد الوقشي - رحمه الله - لسيبويه لا يسعفه ما في الكتاب : ١/ ٤٠ فقد قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ،ولا يجوز أن يقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ،لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذى قبله في المعنى ، الكتاب : ١/ ٤١ .قلت : نقل أبو بكر بن السراج رحمه الله في الأصول : ٢/ ٢٨٤عن سيبويه قوله : " وليس لك أن تقتصر على المفعول الأول ، لأن المفعول الأول في ذا كالفاعل في الذى قبله " ثم قال ابو بكر : " والذى عندى أن المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه كما كان يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول ". وذكر الشلوبين أن المذهب الصحيح ما ذكر سيبويه . ثم قال : وان كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول ،وربما نسبه لسيبويه. شرح الجزولية ٢١٨ .

(٢) تكملة من "ح ".

(٣) في "ح " "مما " بميمين الثانية منهما مشددة . خطأ .

(٤) ساقطة من "ح ".

(٥) منهم سيبويه ،وابن مالك وابوحيان ،انظر الكتاب : ٣/ ١٤٨ ،وشرح ابن عقيل ١/ ٤٥٣ ،والبحر المحيط ٧/ ٢٥٥ .

(٦) سورة سبأ : ٧ وما في النسختين "أدلكم ".

(٧) ساقطة من "ح ".

في خبرها مقدرة قبلها ،وإذا كانت مقدرةً قبلها كان الفعل معلقا عما سد مَسَدَّ المفعول الثاني والثالث ،ولولا ذلك لكانت انّ مفتوحةً .

والقائل بامتناع التعليق (١) يقول : ليست انَّ ومابعدها في موضع معمول لينبئكم ،وإنما الجملة مفسرة لمفعولي ينبئكم ،ويحتج بأن القياس يَعْضُدُ ذلك وهو ما يلزم عليه من أن يكون الفعل مُعْمَلاً معلقا في وقت واحد ،لأنه لما أعمل في بعض منصوباته وجب أن يُعْمَلَ في البواقي ، لامتناع تعليقه عن الثلاثة [بإجماع] (٢) وهذا ظاهر ،والله أعلم .

وأما إلغاء هذا الفعل اذا توسط بين الثاني والثالث فقال الأستاذ أبو الحسين لا أذكر فيه خلافاً (٣) ،وأشار ابن مالك إلى أن المسألة خلافية (٤) ، فتقول على أحد القولين : زيدا (٥) عمرو أعلمت قائمٌ ، فعمرو مبتدأ وقائمٌ خبره ،وأعلمت مُلْغَىً بينهما ، وهذه المسألة ممنوعة على القول الآخر،فوجه الأول الاعتبار بأصل المسألة قبل النقل ، وقد كان هذا الفعل يلغى عنهما قبل النقل وكذلك (٦) يصح أن يلغى عنهما بعد النقل ، ووجه الامتناع ما يلزم عليه من إلغائه وإهماله في حالة واحدة ،لأنه لما أعمل في بعض الثلاثة انْبَغَى أن يعمل في البواقي كما لا يجوز أن يلغى عن الثلاثة بإجماع ،وهذا أظهر (٧) والله أعلم .

---

(١) أكثر النحاة يمنع التعليق انظر البسيط : ٤٥٦ .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) انظر البسيط : ٤٥٤ ،على أن ما ذكره ابن أبي الربيع هناك لم ينص فيه على عدم الخلاف ،وانما ذكر امتناع الإلغاء لأمرين بسطهما في كتابه، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب أستاذه الشلوبين ؛ ذكره الشاطبي في شرح الألفية : ٤٩٤/ .

(٤) التسهيل : ٧٤ ،والمساعد : ١/ ٣٨٢ ،وقد أجاز ابن مالك الإلغاء ونصره الشاطبي في شرح الألفية : ٤٩٤ . وأما إلغاء هذا الفعل وأخويه "أرى" فلا يلغى عن الأول بالاتفاق . شرح الألفية للشاطبي : ٤٩٤/ .

(٥) "زيدا" في الاصل مرفوعة . خطأ .

(٦) في "ح" : فكذلك .

(٧) بهذا التوجيه وجه الشاطبي هذه المسألة : ٤٩٤ .

ثم قال : (وفعل لا يتعدى الا بحرف خفض)[1] إلى آخره .

الفعل بالنظر الى تعـديه بحرف خفض وغيره على ثلاثة أقسام :

قسم يتعدى بحرف خفض ولا يطّرد إسقاطه .

وقسم يتعدى بحرف خفض ويطرد إسقاطه .

وقسم يتعدى على وجهين مرة بنفسه ومرة بتوسط حرف الخفض ، فالأول نحو : مررت بزيد ، ودخلت إلى عمرو ، وذهبت بأخيك وما أشبه ذلك ، وما جاء على خلاف ما ذكر موقوفٌ على السماع كقولهم : مررت زيداً ، وكقوله تعالى : ﴿ لأقعدن[2] لهم صراطك المستقيم ﴾ .

وأما الثاني : فنحو قولك : نصحت لزيد ، ونصحت زيدا ، وشكرت لزيد ، وشكرت زيداً ، ووزنت لزيد ، ووزنت زيداً ، وكلتُ لزيدٍ ، وكلت زيداً ، والأصل حذف حرف الجر . وإنما يطرد اسقاطه في هذه الأفعال ولا يقاس عليها غيرها .

وأما الثالث : فنحو قولك : جئتك ، وجئت إليك ، ورجعتك ورجعت اليك[3] كل واحد من هذين أصل في نفسه ، وزعم الجرمي[4] أن من هذا القسم : " دخلت " مع الأماكن نحو دخلت البيت ، ودخلت في البيت ، ومذهب المحققين أنه لاحقٌ بالقسم الثاني وهو أصوبُ والله أعلم .

مسألة[5] : مررت بزيد ولقيت زيدا مختلفان في التعدى متفقان

---

(١) الجمل : ٣١ .

(٢) في الأصل " ولاقعدن " بالواو خطأ والآية ١٦ من سورة الأعراف .

(٣) زيادة من "ح" وفي اللسان " ورَجَعَ الشيءَ ، ورجع اليه عن ابن جني " .

(٤) ينسب هذا القول إلى أبي الحسن الاخفش وابن السراج ، انظر شرح الجمل لابن بزيزة ١/ ١١٦ وشرح ابن عصفور :١/ ٣٢٨ ، ونسبه ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٦١ للجرمي ، وانظر المسألة في المقتضب ٤/ ٣٣٧ ومابعدها .

(٥) هذه المسألة جميعها ساقط من "ح" .

في المعنى فَلِمَ تَعَدّيْ لقيت بنفسه ،وتعدى مررت بواسطة الحرف ؟

الجواب : مررت لا يستلزم ممرورا به ،ولقيت يستلزم مُلْقِيًا ، فكان أقوىٰ دلالةً على المعنىٰ منه ،ألَا ترىٰ أنَّ المرور يعقل دون ممرورٍ به ، واللقاء لا يُعْقَلُ دون مُلْقِيّ ، فصار بمنزلة ضربت في أنه لا يعقل دون مضروبٍ ، والتعدى تابع للدلالة،فحيث تقوىٰ دلالته وصل بنفسه من غير حاجة إلى استعانة لغيره ،وحيث تضعف دلالته دعته ضرورة الضعف إلى الحاجة إلى ما يستعين به على التعدى وهذا بين إنْ شاءَ الله.

فصل : وأما قوله في التمثيل (وركبت إلى أبيك)(١).

فقال بعضهم(٢) : صوابه وركنت الى أبيك ،من قوله[تعالى](٣) * ولا تركنوا إلى الذين ظلموا(٤) * ، لأن كلامه فيما لا يتعدى إلَّا بحرف خفض وركبت بالباء متعدٍّ بنفسه فوجب أن يكون الصواب ما ذكرناه ،وقال أبو علي الشَّلَوبين(٥) : الذى ثبت في جميع النسخ ركبت بالباء ،وإنَّما أراد أبو القاسم أن هذا الفعل لا يتعدى إلى المذكور بعده في المِثَال إلَّا بحرف خفض . وهذا هو الصواب إنْ شاءَ اللهُ .

---

(١) الجمل : ٣١ .

(٢) يبدو أنه يعني ابن السيد البطليوسي في اصلاح الخلل : ١٠٣-١٠٤ ، الا أن ابن السيد لم يجعل "ركّب" بالباء الموحدة خطأ صريحا ، لأنه نص على أن ركنت بالنون وارد في بعض نسخ الجمل التي اطلع عليها فقال : "وقع في بعض النسخ ركبت بالباء ،وفي بعضها ركنت بالنون ،والاشبه أن يكون بالنون". ولم يغب عن ابن السيد رحمه الله أن ركب بالباء تتعدى بنفسها وتتعدى بحرف الجر على ما وضحه في كتابه المذكور ؛ فعلى ذلك فإن ابن السيد يوجه ما كانت عليه النسخ في هذا الموضع . بقي في المسألة أن الشلوبين نص على أن نسخ الجمل ليس فيها "ركن" بالنون ،وهو يدفع كلام ابن السّيد .والمثبت مقدم على النافي فما وقع لابن السيد لم يقع للشلوبين ،مع اليقين أنَّ كلا منهما ثقة فيما ينقل ، وأن الشلوبين كان يملك أصولا صحيحة لكثير من الكتب .

(٣) زيادة في "ح". (٤) هود : ١١٣

(٥) لأبي علي الشلوبين عناية خاصة بضبط وتحرير نصوص من سبقه .

===

باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية / ٧٠

تقرير هذه الترجمة : باب الأسماء المنصوبات التي تتعدى إليها الأفعال المتعدية ،وغير المتعدية ، نحو كلامه في الأسماء المنصوبات التي تشترك في نصبها الأفعال مطلقاً وجملتها ثمانية ذكر منها هاهنا أربعة ، وهي : ظرف الزمان وظرف المكان ،والمصدر والحال ،والأربعة الأخرى مذكورة في النصف الثاني من هذا الكتاب ،وهي التمييز والاستثناء والمفعول معه ، والمفعول من أجله ،فكان ينبغي أن يقول : اعلم أن كل فعل – متعديا كان أو غيرَ متعدٍّ – فإنه يتعدى إلى ثمانية أشياء وهي كذا وكذا ،ولعله إنما خص الأربعة الأول بالذكر ، لأنها لازمة لكل فعل ، من جهة أنّ فعلاً من الأفعال لا يفعل دون زمان ،وكذلك المكان وكذلك كل فعل أصيل يدل على مصدره ، وكل فاعل أو مفعول لا بد أن يكون على هيئة في حين وقوع الفعل منه ، أو به .

وأما الأربعة الأُخَرُ فليست بلازمة لكل فعل ،فالتمييز والاستثناء والمفعول معه إنما تكون على حسَبِ احتياج الكلام إليها ،على سبيل الجواز ، وأما المفعول من أجله ، فإنه علة الفعل وسببه .

= = = نجد ذلك في شرحه الكبير على الجزولية ، ويظهر بوضوح أكثر في تعليقاته على كتاب أستاذه أبي إسحاق بن ملكون " إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج " هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لأبي علي الشلوبين كتاباً سماه : " الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل إلى الاختلال" يبدو أنه يرد فيه على ابن السيد في إصلاح الخلل . انظر مقدمة حواشي المفصل لابي علي الشلوبين.

وثَمَّ قسم من الأفعال يقع من فاعله لغير علة ولا سبب ، كأفعال المجنون ، والسكران ، والغافل ،والنائم ،والرضيع ، ومن أشبههم ، فقد لحق هذا القسم بالثلاثة قبله فلذلك اعتنى أبو القاسم بذكر ما هو لازم ، وأخّر ذكر ما هو غير لازم إلى موضعه من الكتاب ، والله أعلم.

ثم قال : (وهو منصوب أبدًا إذا أطلقت عليه الفعل في موضعه)(١).

يعنى أن المصدر إذا عمل فيه الذى من لفظه ،فإنه منصوب أبدا ، كقمت قياما ، وقعدت قعودا ، فإنْ عمل فيه غير فعله ، كان إعرابه على حَسَبِ ذلك العامل من رفع ،أو نصب ،أو جر ، قال بعضهم : وكذلك إذا عمل فيه فعل من معناه ، كان أيضًا منصوبًا أبدا نحو : قعد جلوسا ، وجلس قعودا ،ومنه قول امرئ القيس (٢) :

. . . . . وآلت حَلفة لم تحلل

وقد طال بحث النظار في المسألة (٣) . والله أعلم بالصواب.

ثم قال : (والمصدر موحد أبدا)(٤).

المصدر بالنظر إلى تثنيته وجمعه على ثلاثة أقسام :

قسم لا يثنى ولا يجمع اتفاقًا ، وهو المصدر المطلق ،وهو المفهوم من حروف الفعل ،

---

(١) في الجمل : ٣٢ "إذا أطلقت الفعل عليه".

(٢) هذا جزء من أحد أبيات معلقة امرئ القيس ،والبيت بتمامه :
ويومًا على ظهر الكثيب تعذرت علي وآلت حلفة لم تحلل
انظر الديوان : ١٢.

(٣) انظر نتائج الفكر : ٣٥٨ فقد جعل السهيلي المصدر منصوبًا بفعل مضمر من لفظ السابق وانظر همع الهوامع : ٣/ ٩٨ ، وانظر الكتاب : ١/ ٢٣١.

(٤) الجمل : ٣٢.

وقسم يثنى ويجمع اتفاقاً ، وهو المصدر (١) المحدود بالتاء كضربت ضربة وضربتين وثلاث ضَرَبَاتٍ.

وقسم في القياس على المسموع منه قولان وهو المختلف الأنواع كالحلوم والأشغال.

فظاهر كلام أبي القاسم هاهنا القياس ، وظاهر كلام سيبويه أنه موقوف على السَّماع (٢) وهو أصحّ إن شاء الله ، اعتباراً بالدلالة والأصلية (٣). والله أعلم.

ثم قال : (واعلم أنه يجوز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيره) (٤).

الأصل في تقديم المعمول (٥) ، وتوسيطه تصرف العامل ، فإن كان العامل متصرفا في نفسه تصرف في معموله ، كضَرَبَ زيداً عمرو ، وإن كان غيرَ متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله ، كفعل التعجب ونظائره ، فيجب على هذا الأصل صحة ما قاله أبو القاسم ، ويذكر عن أبي القاسم السهيلي أنه منع تقديم المصدر المؤكِّد على فعله ، اعتباراً بأنه مؤكِّد لفعله ، وفعله مؤكَّد به ، والتوكيد لا يتقدم على المؤكَّد (٦). قال : فإن أعربته منصوباً على التشبيه بالمفعول به جاز تقديمه ، لأنه حينئذ ليس مؤكِّداً لفعله ، وإنما هو كسائر المفعولات (٧) ، وجوز سائر النحاة تقديمه مطلقاً ،

---

(١) تكملة من "ح".

(٢) الكتاب : ٣/٦١٩ قال : " واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالاشغال والعقول والحلوم والألباب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر . وانظر نتائج الفكر : ٣٦٢ ، وانظر التذييل والتكميل المحقق : ٣ / ٨٨ والبسيط : ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٣) في "ح" "والأصيلة".

(٤) الجمل : ٣٢ .

(٥) في الأصل " المفعول " وما أثبته من "ح" ليلائم مابعده.

(٦) نتائج الفكر : ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٧) لم أجد هذا النقل عن السهيلي في نتائج الفكر .

منصوبا كان على التشبيه ،أو مفعولا مطلقاً ،وهو الصواب إنْ شاء الله ، وإنما يمشى ما قاله في التوكيد الموضوع تابعا لما قبله في إعرابه ، والمصدر المؤكد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه ، كقولك : قام القوم كلهم أجمعون ،وزيد قائم حقاً ،أو غير ذى شك ،وأما غير ذلك فلا ، ألا ترى أن " إنّ " في قولك : ان زيداً قائم توكيد لما بعدها ،وكذلك لام إن، وكذلك جملة القسم توكيد للجملة التي بعدها قال أبو علي في (الإيضاح): القَسَمُ جملةٌ يؤكد بها الخبر (١) ،فما قاله أبو القاسم السهيلي على هذا غير سديدٍ . والله أعلم.

ثم قال : (وأما الظرف من الزمان) (٢) إلى آخره .

ظرف الزمان : هو اسم الزمان المنصوب المقدّر بفي (٣) حقيقةً أو حكماً .

فقولك قمت يومَ الجمعةِ ،اسم زمانٍ منصوب مقدر بفي حقيقة ، و " إذا " من قولك : إذا قام زيد قام عمرو اسمُ زمان مقدرٌ بفي حكماً ، لانها ليست منصوبةً حقيقةً ولا مقدرة بفي حقيقة ، وإنما / ذلك راجع ٧١
إلى الحكم ،لانك إذا قلت : أكرمك إذا قام زيد ، فإنه في حكم أكرمك في وقت قيام زيدٍ ، فلأجل هذا رسَمْنا الظرف بما تقدم ذكره .

ثم إنَّ هذا الظرف بالنظر إلى تصرفه وانصرافه (٤) ينقسم إلى أربعة أقسام : (٥)

---

(١) الإيضاح : ٢٦٣ .
(٢) الجمل : ٣٣ .
(٣) انظر البسيط : ٤٧٧ .
(٤) التصرف هو أن يستعمل الاسم غير منصوب بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً ،او مبتدأ ،أو خبراً ،وعدم التصرف : ألا يوجد إلا منصوباً والانصراف هو دخول التنوين على الاسم. التوطئة : ١٩٨ ،والتذييل والتكميل : ٣/٢٨٣ المحقق .
(٥) انظر أمالي ابن الشجرى : ٢/٢٤٩-٢٥٢ .

قسم لا يتصرف ولا ينصرف وذلك سحر وحده ، إذا كان مجرداً من الألف واللام من يوم بعينه ،كقولك : خرجت يوم الجمعة سَحَرَ ،فهذا لا يتصرف للعدل (١) ولا ينصرف للعدل والتعريف (٢).

والقسم الثاني : يتصرف وينصرف بعكس الأول ،وذلك جميع الظروف إذا كانت نكِراتٍ ، أو بالألِف واللام ،أو بالإضافة .

والقسم الثالث : يتصرف ولا ينصرف وذلك غدوة وبكرة ، إذا كانتا من يوم بعينه مجردتين من الألف واللام والإضافة.(٣)

والقسم الرابع : ينصرف ولا يتصرف بعكس (٤) الثالث ،وهو (٥) ما عدا ما ذكر من الظروف إذا كانت من يوم بعينه ،وليس فيها ألفٌ ولامٌ، ولا إضافة ،كقولك : خرجت يوم الجمعة عشيةً أو ضحىً أو بكرا (٦) ، وما أشبه ذلك .

مسألة : إذا قلت خرجت في يوم الجمعة سحر ،إن جعلت سحر بدلاً ،على موضع ما قبله جاز (٧) ، وإنْ جعلته بدلاً على لفظه لم يجز،

---

(١) أي العدل عن الألف واللام.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٥٠ . والتذييل والتكميل ٣/ ٢٨٥ المحقق . قال أبو حيان : وذهب الجمهور الى أنه حذف التنوين منه ،لأنه لا ينصرف ،فأحدى علتيه العدل عن تعريفه بالألف واللام والعلة الأخرى قيل العلمية جعل علما لهذا الوقت . التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٥ المحقق . وهو مذهب سيبويه قال : " فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع ،وصار معدولا عندهم كما عدلت "آخر" عندهم ،فتركوا صرفه في هذا الموضع كما تركوا صرف أمس في الرفع . الكتاب : ٣/ ٢٨٣ - ٢٨٤ . وقال : " . . . لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام يقولون هذا السحر ،وبأعلى السحر ،وان السحر خير لك أول الليل ،الكتاب ١/ ٢٢٥ .

(٣) مثل : غدوة وقت نشاط .

(٤) في "ح" "عكس".

(٥) في "ح" "وذلك".

(٦) كذا في النسخ ولعل الصواب "بكرة" منونة.

(٧) لأن موضع ما قبله هو النصب على الظرفية .

والفرق أن فتحته على الأول علامة نصب ،فهو على ما ينبغي ،وهي على الثاني علامة خفض وذلك لا يجوز ،لأنه لا يكون إلا منصوبا على الظرف ، لأنه لا يتصرف كما تقدم .

مسألة : فإذا قلت : خرجت في يوم الجمعة غدوة أو بكرة ، فالوجهان جائزان بإجماع ،والفرق بينهما وبين سحر ،أنهما يتصرفان وسحر لا يتصرف ،كما تقدم .

مسألة (١) : الظروف من الزمان بالنظر إلى تعيين مدلولها على أربعة أقسام ثلاثة منها تعلم دلالتها من جهة لفظها ووضعها ،وذلك إذ ،وإذا ،والآن فهذه الثلاثة وضعت وضعا واحدا ، هذا للماضي ، وهذا للمستقبل وهذا للحاضر (٢) ، فهذه يتعين مدلولها من أول وهلة ، من غير توقف على عامل .

وأما القسم الرابع فتعيين مدلوله متوقف على العامل فيه ،فإذا قلت: قمت يوم قام زيد فهذا في هذا الموضع بمنزلة " إذ " ، لأنه معمول لفعل ماض فتقع بعده الجملتان : الاسمية والفعلية ، كما تقعان بعد "إذ " ، واذا قلت : سأكرمك يوم يقوم زيد فهذا بمنزلة إذا ، لتعلقه بفعل مستقبل ،فلا يقع بعده إلا الفعل ،كما لا تضاف " إذا " الشرطية إلا إلى الفعل . كذا قال سيبويه في هذين.(٣)

ومن هذا القسم الرابع قوله عليه السلام " وإخواننا الذين لم يأتوا بعد "(٤) فمدلول هذا ماض ،لتعلقه بفعل ماض ، وهو معرفة

---

(١) هذه المسألة بأكملها ساقطة من "ح ".
(٢) في الأصل "للماضي " والمثبت ليس في "ح " وهو المتعين .
(٣) الكتاب : ٣/١١٩ .
(٤)

بنية الاضافة ،ولذلك بُنِيَ لقطعه عنها ،وتقديرها : واخواننا الذين لم يأتوا بعدنا ،أى بعد زمان وجودنا ،والمعنى أنهم لم يخلقوا بعدنا ،واذا لم يخلقوا بعدهم فليسوا بموجودين في عصرهم ،وإنما يوجدون في عصر آخر بعد عصرهم . وكان هذا النفي ثانياً عن الإثبات ،أوعن تقديره ، أوتوهمه ،ومثال ذلك أن يقول قائل : خلق زيد بعدَ عمرٍو ،فإذا نفيته قلت : لم يخلق زيد بعد عمرو ،فإذا قطعته عن الإضافة للعلم بها قلت : لم يخلق زيد بعد ، وكل ذلك ماض ، وعلى هذا المعنى قول الصحابة رضوان الله عليهم "ألسنا بإخوانك " ؟ . فهذا اعتقاد منهم أنهم اخوانه عليه السلام ،وأن اخوانه قد وجدوا ،فنفى اعتقادهم وقال : " بل أنتم أصحابي ،واخواننا الذين لم يأتوا بعد "أى لم يخلقوا بعدنا ،أي بعد زمان وجودنا ،وبنحو هذا أجاب الشيخ أبو محمد الحضرمي (١) علماء فاس حين سألوه عن حل هذا الإشكال ،وهذا كاف في الموضع ان شاء الله .

ثم قال : (وأما الظروف (٢) من المكان) إلى آخره .

ظرف المكان هو اسم المكان المنصوب المقدر بفي ،حقيقةً أوحكما ، كقوله: (٣) قعدت مكان زيد ،وأين قعد زيد ؟ ،فالأول اسم مكان منصوب مقدر بفي حقيقة ،والثاني اسم مكان منصوب مقدر بفي في الحكم دون الحقيقة.

والظروف المكانية على أربعة أقسام :

قسم يسمى مبهماً ،وهو ما ليس له جهات تحصره ،ولا أقطار تحيط به .

وقسم يسمى مختصا ،وهو ماله جهات تحصره وأقطار تحيط به ؛ بعكس الأول .

---

(١) عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي. انظر ترجمته في شيوخ ابن الفخار

(٢) في "ح" الظرف ،موافقا لإحدى النسخ التي حققت عليها الجمل : ٣٤ .

(٣) في "ح" "كقولك".

وقسم يسمى مشتقا ، وهو ما اشتمل على حروف الفعل الناصب له .

وقسم يسمى مقدرا ، كميلٍ ، وفرسخٍ ، وبريدٍ .

فالقسم الأول كالجهات ألست نحو : قدامك ووراءك ، ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك ، وما أشبه ذلك ، فهذ ينصبه كل فعل ، متعديا كان أو غيرَ متعدٍّ .

والقسم الثاني : كالدار والحانوت والسوق والمدينة / والطريق ، ٧٢ خلافًا لابن الطراوة(١) ، فهذا الضرب لا يصل الفعل الذى لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر ، كالأناسي لقوة الشبه بينه وبينهم .(٢)

والقسم الثالث : كقولك : قمت مقامًا حسَنًا ، وقعدت مقعدا مباركا ، وذهبت مذهبًا بعيدًا ، وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب لا ينصبه إلا فعله الذى من لفظه كما مثل ، وقد ينصبه فعل من معناه وإن لم يكن من لفظه ، على خلاف في ذلك .(٣)

والقسم الرابع : ينصبه كل فعل كان فيه معنى حركة أو مشي ، لأنه الذى يناسبه كقولك : سرت ميلا ، ومشيت ميلين ، وذهبت بريدا وفرسخًا ، وما أشبه ذلك ، وهو عند الحذاق من قبيل المبهم ، لأنه وإن كان مقدارًا معلومًا ، فإنَّك تأخذه من أيِّ جهةٍ شئت(٤) ، والله أعلم .

---

(١) مذهب ابن الطراوة أن الطريق مبهم . شرح الجزولية للأبذى : ٨٢٤ ، وابن الطراوة النحوى : ١٨٧-١٨٨ ، ورد الابذى بأن الطريق لا يقال إلا لذى هيئة مخصوصة ولم يسمع تعدى الفعل إليه إلا في الشعر .

(٢) القسم الثاني كله مكرر في "ح" مع بياض مكان كلمة "الأناسى" في المرة الأولى وهي واضحة في المرة الثانية ، وسقط قوله : "لا يتعدى إليه" في المرة الثانية ، وبعد كلمة الأناسي كلمة "إلى هنا" كأنه ينبه إلى التكرير ، وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٢٨ .

(٣) قال سيبويه : وتتعدى إلى ما اشتق من لفظه أسما للمكان وإلى المكان ، شرح ابن يزيزة ١٠/ ١١٥ ، والخلاف في ذلك مبسوط في التذييل والتكميل : ٣/ ١٨١ المحقق .

(٤) ذهب أبو علي الشلوبين - رحمه الله - إلى أن فرسخًا وبريدًا =

ثم قال : (وٱعلم أن أقوى تعدى ٱلفعل إلى ٱلمصدر)(١) إلى آخره .

تعدى ٱلفعل إلى هذه ٱلأربعة المذكورة على ما قاله من ٱلترتيب، فأقواه تعدياً إلى ٱلمصدر ، لأنه يدل عليه بحروفه ، ثم إلى ٱلظرف من ٱلزمان ،لأنه يدل عليه بالبِنْيَةِ ،وٱلدلالة بٱلحروف مقدمة على ٱلدلالة بالبنية ،من جهة أن المصدر يدور مع الحروف كيفما دارت ،وتعيين ٱلزمان على حسب البنية ، يختل زمان ٱلبنية بٱختلالها ،ويخلفه زمان آخر ملائم لتلك ٱلبِنْيَةِ ، بخلاف ٱلمصدر فإنه واحد وإن ٱختلفت ٱلبنية ، ثم إلى ٱلظرف من ٱلمكان ،لأنه ليس مدلولا عليه من جهة الحروف ،ولا من جهة البنية ،وإنَّما ذلك من جهة الملازمة ، ثم إلى الحال ؛لأنها إنَّما هي صفة الفاعل أو(٢) المفعول في حال وقوع ٱلفعل منه أو به ، وأيضاً فإن الحال مشبهة بالظرف ، والمشبه(٣) ثانٍ عن ٱلمشبه به .

عبارة أخرى أبسط مما قبلهما(٤) : (وٱعلم أنَّ أقوى تعدى ٱلفعل إلى ٱلمصدر ، لأنه أسمه ومشتق منه)(٥) .

الفعل هنا عبارة عن ٱلمثال ٱلمأخوذ من ٱلمصادر ،لإضافة ٱلتعدي إليه .

=== وأمثالهما ليست من قبيل ٱلمبهم؛لأن المبهم لا يكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة ،وهذه الظروف لها نهاية معروفة وحدود محصورة . التذييل والتكميل : ٣/ ٣٧٨ . المحقق . وذهب ٱلفارسي إلى أنها داخلة تحت حد ٱلمبهم . انظر الإيضاح : ١١٥ . وانظر التذييل والتكميل في ٱلموطن السابق .

(١) الجمل : ٣٤٠ .

(٢) في "ح" "الفاعل وٱلمفعول" .

(٣) في ٱلأصل "مشبهة بالظرف ،وٱلظرف ثان . . ." وما أثبت هوالصواب.

(٤) من هنا إلى " قوله : من أجل أن الزمان حركة ٱلفلك " ساقط من "ح" .

(٥) ما بين القوسين هو من نص الجمل السابق ،وانظر الجمل : ٣٤ .

وقوله : (لأنه أسمه) .

الضمير المتصل بأسم أن يعود على أقرب مذكور ، وهو المصدر ، والمتصل بالخبر يعود على الفعل .

وقوله (مشتق) .

معطوف على الخبر ، ويحتمل أن يكون فيه ضمير أو لا يكون ، فإن كان فيه ضمير فإن أعدته على المصدر ، جاء منه على مذهب الكوفيين (١) ، فلا يجوز حمله (٢) على هذا ، لأنه خلاف مذهبه فلا بد أن يكون عائداً على الفعل (٣) ، وإذا كان كذلك وجب إبراز هذا الضمير ، لأن القاعدة في الصفة الجارية على غير من هي له في المعنى إبراز ضميرها (٤) مطلقا عند البصريين (٥-فما وجه إشارته-٥) ؟

قال أبو الحسن بن الباذش (٦) : أصل المسألة " ومشتق الفعل منه " ، ثم أضمره أعتباراً بأتفاق اللفظين ، وقد أعتبر هذا الغرض في باب الإعمال ، بما تقف عليه إن شاء الله (٧) .

---

(١) مذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل : انظر الإيضاح للزجاجي : ٥٦ ، والإنصاف : ٢٣٥ .

(٢) في الأصل " جهله " بالهاء " تحريف " وهي - كما ذكرت سابقا ساقطة من " ح " ويرجح ما هو مثبت مابعدها ، فمذهب الزجاجي رحمه الله هو مذهب جمهور البصريين وهو أن الفعل مشتق من المصدر . انظر الإيضاح للزجاجي . والإنصاف ٢٣٥ .

(٣) المراد بالصفة هنا " أسم المفعول " الذى هو كلمة " مشتق " وليس المراد بالصفة ما يسميه بعضهم النعت .

(٤) في الأصل " ابرازا لضميرها " وما أثبت هو مقتضى القواعد النحوية وانظر المسألة في الإنصاف : ٥٧ .

(٥-٥) ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة وهي في الأصل " مما وجه إشارة " هكذا بميمين ، و" اشارته " كتبت " إشارة " ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) هو ابو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصارى الغرناطي أوحد زمانه إتقانا وتفردا بعلم العربية ، مشارك في غيره له شرح على الجمل وغيره ، ولد سنة اربع واربعين واربعمائة ومات بغرناطة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة . بغية الوعاة : ٢/ ١٤٥ .

(٧) انظر ص :

وهذا عندى لا يغني[١] ،لأنه على كل حال خبر جرى على غير من هو له ،فيجب [إبراز][٢] ضميره ،والوجه في ذلك عندي أن تكون المسألة من باب حذف المفعول الصريح[٣] وإقامة المجرور ، فلا يكون في قوله " مشتق " ضمير ،لأن المجرور بعده مرفوع المحل به والمعنى أن الفعل إنما كان أقوى تعدية إلى المصدر ، لأن المصدر موضع اشتقاقه منه ،وإذا كان موضع اشتقاقه منه كانت دلالته عليه دلالة تعيين ، وهي أقوى من دلالته على الزمان ، لأنها دلالة خاصة بصفة عامة في الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وهذه أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل عليه مطلقاً من غير تعيين ولا تخصيص[٤] ،ثم إلى الحال ،لأنه يدل عليها أيضا دلالة مطلقة ،لكن الفاعل والمفعول لا لنفسه بخلاف دلالته على المكان، فإن دلالته عليه لنفسه .

وأما قوله : (من أجل أن الزمان حركة الفلك)[٥].

فليس هذا القول جاريا على طريقة أهل السنة ،إلا من جهة الإمكان والله أعلم.

ثم إنّ قوله : (والفعل حركة الفاعلين) .

ليس جاريًا في كل واحد من الأفعال ،لأن أفعال القلوب والخواطر ليست بحركات ، وقال سيبويه : الزمان مضي الليل والنهار[٦] ، وقال

---

(١) في الاصل "لا يعني "بالعين المهملة .
(٢) تكملة يستقيم بها المراد .
(٣) الأولى أن يقول : نائب الفاعل إلا أن نائب الفاعل مفعول في الأصل وهو في المعنى مفعول أيضا .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٣٢.
(٥) الجمل : ٣٥.
(٦) نقل هذا عن سيبويه بن ابي الربيع في البسيط : ٥٠٩ وفي الكتاب : ١/٣١٩ "أهلك الليل والنهار .

ابن عصفور : ليس الزمان مضي الليل والنهار ،ولكن الزمان هو الليل والنهار،(١)
وقال غيره من النقاد على أبي القاسم "من أجل أن الزمان حركة الفلك " :
ليس الزمان هو حركة الفلك ،وإنما الزمان مدة حركة الفلك (٢) . والله أعلم.

ثم قال :(وأما الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة)(٣)
الى آخره.

الحال : بيان ما استبهم من الهيئات ولها سبعة شروط / ، ٧٣
أربعة لازمة ، وثلاثة أكثرية ،فاللازمة أن تكون نكرة ، أو في حكمها ،منصوبة
بعد تمام الكلام أو في حكمه ،مقدرة بفي من جهة المعنى ،مثال ذلك :
أدخلوا الأول فالأول ،وجاء زيد ضاحكا،وضربي زيداً قائما،وحبذا زيد راكبا؛لأن
الأول فالأول وان كان بلفظ المعرفة فانه في حكم النكرة ؛لمكان
زيادة الألف واللام (٤) ،و"قائما "من قولك : ضربي زيداً قائماً ،وإن
كان في الظاهر قبل تمام الكلام فإنه في الحكم بعد تمام الكلام ؛لأن تقديره
وأصله ضربي زيدا إذا كان قائماً ،ولهذا قالوا في "قائما " (٥) هنا
إنه حال تسد مسد الخبر ،وراكباً من قولك حبذا زيد راكبا إن أعربته حالا ،
كان على معنى في كأنه قال : حبذا زيد في حال كونه راكباً ،وإنْ
أعربته تمييزاً كان على معنى من ، كأنه قال : حبذا زيد من بين سائر

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٣٣٢ " وظرف الزمان يدل عليه الفعل بصيغته ،ألا ترى أن صيغة قام تعطى أن الزمان ماض ،وصيغة يقوم تعطى أن الزمان غير ماض ، فاجتمعا في أن الفعل يدل عليهما بلفظه ،وأيضا فإن الزمان فعل الفلك ، لأن الزمان اللغوى هو الليل والنهار ،وهما موجودان في قرب الشمس وبعدها وذلك كائن عن حركة الفلك ".
(٢) هو ابن السيد البطليوسى ،انظر اصلاح الخلل : ١٠٤.
(٣) الجمل : ٣٥.
(٤) انظر المسألة في الكتاب : ١/ ٣٩٧-٣٩٨ ،والمقتضب : ٣/ ٢٧١-٢٧٢.
(٥) في "ح " "قائم " وكلاهما متوجه.

الركبان ،فبتقدير (١) الحرف المذكور وقع الفصل بين الحال والتمييز ، فهذه الشروط اللازمة .

وأما الأكثرية فأن تكون مشتقة ،منتقلة ،من معرفة كقوله : جاء زيد راكباً ،فراكباً مشتقٌ وصاحبُه معرفةٌ ،والانتقال ظاهر ،لأنه لا يلزم أن يكون راكباً في كل أحواله .

وقد تكون الحال جامدةً كقول سيبويه : مررت ببُرٍّ (٢) قفيزاً بدرهم ، واختار بعضهم أن يكون عيوناً من قوله تعالى : * وفجرنا الأرض عيونا * (٣) حالا .

وقد تكون غير منتقلة كقائماً بالقسط من قوله تعالى : * شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط * (٤) .

وقد يكون صاحبها نكرةً مع تأخرها عنه كقولك : هذا رجلٌ مقبلا (٥) ، وهذا قليل ،لإمكان إجرائها وصفا عليه بخلاف تقدمها عليه ،لتعذر الوصف والله أعلم .

---

(١) في الاصل " فتقدير ".

(٢) تكملة من "ح" وانظر الكتاب : ١/ ٣٩٦ .

(٣) سورة القمر : ١٢ والذى أختار أن تكون "عيونا" حالا هو أبو علي الشلوبين رحمه الله قال : " ويجوز أن يكون عيونا في هذا حالا ، أي فجرنا الأرض في حال أنها عيون ،فإن قلت : ان الارض في حال التفجير ليست عيونا ،وانما هي بعد التفجير.
فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها عيونا بذلك ،ويكون ذلك من باب التسمية بالحال كقوله : * إني أراني أعصر خمرا * فإن قلت : فإن الحال لا تكون الا مشتقة أو في تأويل المشتق ، فكيف تأويل الاشتقاق هنا ؟
فالجواب : أنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الأرضين محال الماء ،أو حوامل الماء ،ونحن اذا قلنا ذلك : اعني "محال الماء" مع التفجير كانت المحال ،او الحوامل عيونا ،فإن قلت : فما أجود الوجهين في المعنى : الحال ،أو التمييز ؟
فالجواب أن الأجود في المعنى الحال أنه أبلغ من حيث كانت الحال من صاحبة الحال ،فيأتي من ذلك أن الأرض كلها عيون" التوطئة : ٢٨٥ .

(٤) آل عمران : ١٨ .

(٥) من ذلك الحديث "... وصلى وراءه رجالٌ قياماً".

مسألة :(١) ضربي زيداً قائماً ، ضربي مبتدأ ،زيدا مفعول به ، قائما حال تسد مسد الخبر(٢) ،وصاحب هذه الحال فاعلُ كانَ المحذوفةِ ، وهي مخفوضةُ المحل بالظرف المحذوف الواقع خبرا عن المبتدأ ،وأصل المسألة : ضربي زيدا إذا كان قائما ، أو إذ كان قائماً ،ولا تكون كان هذه المحذوفة إلا تامةً ،فإن أظهرتها فقلت : ضربي زيداً إذا كان قائماً جاز فيها التمام والنقصان ،فعلى النقصان يجوز في "قائما" التعريف والتنكير ،وعلى التمام يلزم التنكير؛لأنّه خبرٌ على النقصان ،والخبر لا يلزم فيه التنكير ، وحال على التمام ،والحال لازمة التنكير.

فإن قيل : وما الدليل على تمام كان المضمرة هنا ؟

قلنا : تنكيرُ منصوبِها ؛لأنّ الناقصةَ لا يلزمُ تنكيرُ منصوبِها .

فإن قيل : ولم التزمت العرب فيها بالتمام ؟

قلنا : ليصلوا بذلك الى كالِيَّةِ منصوبِها ، فإنْ قيل : وما الحاجة الى التمام(٣) في كونها حالا ؟ قلنا : أنْ يَسُدَّ مَسَدَّ خبرِ المبتدأ .

فان قيل : فهلا اضمروا الناقصة أيضا وجعلوا خبرها يسُدّ مَسَدَّ خبر المبتدأ ،وكان يكون أنسب لاشتراكهما في الخبرية ، وأيضا فإن خبر كان خبر عن المبتدأ أصلا ومعنى .

قلنا : هو وإن كان كذلك فإنّه خارج بالتشبيه إلى باب المفعولات ،وحق المفعول ألا يسد مسد عمدة؛لانتفاءِ النسبة .

---

(١) من هنا إلى بداية باب المبتدأ ساقط من "ح" وانظر المسألة في شرح الجزولية الكبير للشلوبين : ٢٣٠ ،وشرح الأبذى : ١/٨٥٠ فما بعدها .

(٢) "قائما" حالٌ من زيد ولا يصح أن تكون حالٌ من الياء في "ضربي" انظر تفصيل ذلك في شرح الأبذي : ١/٨٥١-٨٥٢.

(٣) ما بين القوسين بياض في الأصل ،وهو في "ح" ساقط ، وما أثبت يستقيم به السياق .

فان قيل : أليست الحال من قبيل الفضلات ،فكيف جاز فيها ما امتنع فيما هي من قبيله ؟

فالجواب: أنّه وإن كان كذلك فانها مشبهة بالظرف الذى اطّردَ فيه أن يسد مسد الخبر ، فخبر كان خارج بالتشبيه الى باب ما لا أصل له في التنزل منزلة الخبر ،والحال داخلة في التشبيه الى باب ما له أصل في التّنزل منزلة الخبر ،وهذا حسن في معناه فتأمله .

وقد يرد كون المفعول به سادّا مسد الخبر ،وذلك قولهم : أكثر ما يعترى ذلك السودان ، فأكثر مبتدأ ،و" ما " مصدرية ،ومابعدها صلتها ،وذلك كله مجرور المحل بالإضافة ، والسودان مفعول يسد مسد خبر المبتدأ ،وهذا لا يطرد اطراد الأول (١) .،وأما " قائم أخواك " فهذا المرفوع بقائم يسد مسد خبره ،وهذا أيضا مطرد ،وأما : أقل يوم لا أصوم فيه ،ففيه قولان :

أحدهما : أن قوله : " لا أصوم فيه " [ليست](٢) في موضع ، وهي تسد مسد خبر المبتدأ بدليل المطابقة ،وهي أنك تقول : أقل يومين لا أصوم فيهما ،وأقل أيام لا أصوم فيها .

والقول الثاني : أن تلك الجملة خبر عن المبتدأ ،والمطابقة مصروفة إلى المعنى ، لأن قولك : أقل يومين لا أصوم فيهما في معنى أقل الأيام ، إذا صنفت يومين يومين .

---

(١) انظر التسهيل : ٥٠ ،والتذييل والتكميل : ٢/١٠٦/ب .

(٢) مابين القوسين تكملة لعلها توافق الصواب ، قال في اللسان " قلل " " أقل امرأتين تقولان ذلك ، قال ابن جنّي : لما ضارع المبتدأ حرف النفي بقوّا المبتدأ بلا خبر ،وانظر الاصول : ٢/١٦٧-١٦٨ .

وأمّا حسبُكَ ينمِ الناسُ[١] ، فإنها مسألة جلبها بعض البرابرة إلى سَبْتَة ظنا منه بأنها من الغرائب ، وكان سوء اله عن وجه جزم "ينمِ الناس" ، فتولى النظر معه في المسألة بعض صغار الولدان / فقال ٧٤
له : انجزم ،لأنه جواب ما تضمنه "حسبك" من معنى الأمر ، ثم عاد المجيب سائلاً عن خبر هذا المبتدأ ،فتوقف المسؤول عن الجواب ،فقال السائل : أنا أتبرع بالجواب عنك ،وأقول : إنه محذوف ، لدلالة المعنى عليه تقديره : حسبك ما أنت فيه من الكلام ينمِ الناس ، فقبل هذا الجواب، ثم قال له الفتى : أقول : انه مبتدأ بلا خبر ، لأنه في معنى ما لا يصح الإخبار عنه كما كان قولك : قائم أخواك مبتدأً بلا خبر ،لأنه في معنى ما لا يصح الإخبار عنه فيكون هذا المجزوم سادًّا مسدَّ خَبَرِه من جهة أنه غير مستغنى عنه من أجل قصد الارتباط بين السبب والمسبَّب ،وهذا جواب حسن من ذلك الفتى رحمة الله عليه .

فصل : واعلم أن العامل في الحال على وجهين :

أحدهما : أن يكون فعلاً أو جارياً مَجْرَاه .

والثاني : أن يكون معنى فعل .

فإن كان فعلا أو جاريا مجراه[٢] جاز تقديمها عليه ما لم يمنع من ذلك مانع من غير جهته[٣] ، إلّا أن يكون صاحبها مجروراً بجار

---

(١) قال ابن السراج : " وقد جاء أشياء أنزلوها بمنزلة الأمر والنهي ، وذلك قولهم : "حسبك ينم الناس". الأصول : ٢/١٦٣.

(٢) الجارى مجرى الفعل هو اسم الفاعل ،واسم المفعول ،والصفة المشبهة .

(٣) كأن يكون العامل في الحال مقترناً بالألف واللام نحو : هذا القائم مسرعا ، وانظر مسائل أخَرَ من هذا الباب في شرح عمدة الحافظ : ٤٣٣.

غير زائد ،فإن مذهب سيبويه ٱمتناعُ تقديمها كقولك : مررت بهند ضاحكة ، لا يجوز مررت ضاحكة بهند ،ولا ضاحكة مررت بهند ،ووجه ٱلٱمتناع وإن كان العامل فيها فعلاً متصرفا أن صاحبها مخفوض بٱلباء لم يجز أن يعمل في ٱلحال قبل ذكر الحرف.(١)

وإن كان ٱلعامل فيها معنى فعل(٢) لم يجز تقديمها عليه ؛ لِأَنَّ ٱلمعنى لم يعمل في ٱلحال إلَّا على ٱلتشبيه بٱلظرف ،من حيث كانت على معنى في ، ولولا هذا لم يجز أن يعمل فيها ٱلمعنى ؛لأنها كمفعول صحيح ،من جهة أنها عبارة عن هيئة ٱلفاعل في حال وقوع ٱلفعل منه ، وعن هيئة ٱلمفعول في حال وقوع ٱلفعل به(٣) ، فلذلك لم يعمل ٱلمعنى فيها إلَّا بشرطين : ٱلظهور ،وٱلتقدم ،وٱلظرف يعمل فيه ٱلمعنى مطلقاً مقدما ومؤخرا ،وظاهرا أو محذوفاً ؛لِأَنَّه أصلٌ في بابه . وٱلحال مشبهة به ،ومعلوم أن ٱلمشبه لا يقوى قوة ٱلمشبه به فٱفهم ذلك.(٤)

---

(١) الكتاب : ١٢٤/٢ وهي مسألة خلافية ،فقد أجازها بعض أهل الكوفة . وابو علي الفارسي في التذكرة ، وابن كَيْسانَ ،وابن بَرْهَانَ ، وصححه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ، واكثر من الشواهد على ذلك فقال : وانما كثَّرتُ الشواهدَ في هذه المسألة ،لأن المخالفين كثيرون . شرح عمدة الحافظ : ٤٢٩ ،وانظر البسيط : ٥١٢ ،والتذييل والتكميل : ٧٥٩/٣ على تفصيل في المسألة عندهم ،فتقديمها على ٱلعامل يجوز عندهم مطلقا بغض النظر عن صاحبها وحالته ٱلإعرابية ، وعامل النصب عندهم ٱلحدث والمحدَّث عنه كلاهما .

(٢) العامل ٱلمعنوى كٱسم الإشارة وحرف التنبيه وحرف التمني ،وحرف التشبيه ،أو معنى ، والٱستفهام المقصود به التعظيم . انظر شرح ألفية ٱبن معطى لٱبن القواص : ٥٥٩ ،وشرح عمدة الحافظ: ٤٣٣ فما بعدَها .

(٣) انظر المقدمة المحسَبة : ٣١١ .

(٤) انظر شرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ٣٣٥/١ .

مسألة : هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا.(١)

ذكر ابنُ عُبَيْدَةَ عن أبي عليٍّ أن بسرا ورطبا حالان ، العامل في الأولى التنبيه ،وفي الثانية الصفة.(٢)

قلت : إن كانت الإشارة اليه وهو زهوٌ مثلا كانت الحالان من باب التسمية بالمآل ،وإن كانت الإشارة إليه وهو بسرٌ كانت الثانية من ذلك الباب ،والأولى على [الحقيقة](٣) من الحضور ،وإن كانت الإشارة إليه وهو تمر كانت الأولى من باب حكاية الحال الماضية ، والثانية من حاضره .

وقال ابن خروف وابن عصفور ،وهواختيار ابن مالك : ان العامل في الحالين أفعلُ التفضيلِ(٤) ،وجاز له أن يعمل في حالين كما جاز له أن يعمل في ظرفي زمان ،وفي ظرفي مكان ؛لتأوله بعاملين(٥) ؛ إذ المعنى في قولك : هذا بسرًا أطيب منه رطبا : هذا يزيد طيبُه بسراً على طيبِه رُطَباً ،وفي هذا القول نظر من وجهين :

أحدهما : أن أفعل التفضيل في طبقة المعاني العاملة في الأحوال ، والمعاني لا تقدم عليها الأحوال ،فكذلك أفعل التفضيل.(٦)

---

(١) انظر المسألة في الكتاب : ١/ ٤٠٠ ،والمقتضب : ٣/ ٢٥١ ،والأصول : ١/ ٢٢٠ ،وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٧٤ ، ٢٨٥ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٦٠-٦١ ، وأفردها السيوطي بمسألة مستقلة في الأشباه والنظائر : ٨/ ٢٩٠.

(٢) انظر مذهب ابي علي في شرح المفصل : ٢/ ٦٠

(٣) غير واضحة في الأصل ،والمسألة كلها ساقطة من "ح" وقد سبق التنبيه على ذلك ص:٦٤٧

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٧٧٩ ، المحقق ،وانظر اختيار ابن مالك في شرح التسهيل له : ٢/ ٣٧.

(٥) العاملان اللذان يُؤوَّلُ بهما أفعل التفضيل هما : الفعل ، والمصدر ،فالفعل هو "يزيد" والمصدر "طيب" انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٦٠.

(٦) يمثل هذا الرد رد الفارسي وزاد إيضاحا : بأنك لا تقول ممن ===

والثاني : أنها من قبيل الموصولات اعتباراً بالتقدير ، والموصول لا يقدم عليه شيء من صلته ، فكذلك هذا ، وإنما اغتفر ذلك في الظرف والمجرور ؛ لاتساع العرب فيهما كقوله تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان ﴾ (١) ولم يأت ذلك في الحال .

وذهب القاضي إلى أن ذلك على تقدير " إذ " فيما مضى و " إذا " فيما يستقبل ، فإذا قلت : هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً ، فإن كانت الإشارة إليه وهو تمرٌ كان التقديرُ : هذا إذْ (٢) كان بسراً أطيب منه إذ كان رُطَباً ، وإن كانت الإشارة إليه وهو زَهْوٌ مثلاً كان التقدير : هذا إذا كان بُسْراً أطيب منه إذا كان رُطَباً ، وإن كانت الإشارة إليه وهو بُسْرٌ قدرت إذا كان مع الثاني ، لأنه منتظر وكان العامل في الأول التنبيه ، لأنه حاضر وكأنه قال : هذا في حال كونه بسراً أطيب منه إذا يكون تمرا ، على هذا ينبغي أن يُحْمَلَ هذا الغرض ، ولم يذكروه فيما علمت . (٣)

ورد ابن مالك قول القاضي بأن قال : وليس على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه ، لأنه خلاف قول سيبويه (٤) ،

=== أنت افضل ؟ ولا أنت ممن أفضل ؟ بتقديم الجار والمجرور على " أفعل " لأن " أفعل " ضعيف لا يعمل فيما تقدم عليه ، فإذا لم يعمل في الجار والمجرور ، ومجال التوسع فيه اكثر مما سواه فدل ذلك على امتناعه هنا . شرح المفصل ٢/ ٦٠ .

(١) آل عمران : ١٦٧ .

(٢) في الأصل " اذا " هكذا ثم سكن الدال ليدل على أن الألف محذوفة .

(٣) شرح السيرافي : ٢/ ١٢٩/أ وانظر نص السيرافي بهامش الكتاب : ١/ ٤٠٠ .

(٤) قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : " هذا بسرا أطيب منه رطبا ، فإن شئت جعلته حينا قد مضى ، وإنْ شئت جعلته حينا مستقبلاً ، وانما قال الناس : هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، واذ كان فيما مضى ، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على ===

وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة ، ثم قال : وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل التفضيل في الظرف المقدر وفي ذلك مثل : ما فَرَّ منه.(١)

قلت : لا يُرَدُّ على من دون السيرافي بمثل هذا الرد الضعيف ، أما قوله :لأنه خلاف قولِ سيبويهِ فجمود ، على فَرْضِ / أنه خلاف قول ٧٥
سيبويه ،وَإنما رَدَّ(٢) قولِ سيبويه إلى مذهبِهِ بالتأويلِ ،وليس في كلامِ سيبويهِ نصٌّ في المسألة .

وأما قوله : " وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة ".

فليس كما قال ، بل دعت الحاجة إليه معكثرة وجود النظائر حيث يلزمه الإقرار بذلك في نحو : ضربي زيداً قائماً(٣) ،وغير ذلك ،وسيأتي وجه الحاجة في ذلك .

وأما استدلاله على صحة قوله بالآية(٤) فاستدلال ضعيف ، لأنه غاب عنه الفرق بين الحال والظرف والمجرور ، وهو أن الظرف والمجرور يعمل فيهما المعنى مطلقاً ظاهراً ومحذوفاً ومقدما ومؤخرا ،والحال لا يعمل فيها المعنى إلا ظاهرا مقدماً ، وأن الظرف والمجرور يتسع فيهما اتساعا يخصهما وليست الحال كذلك ،ألا ترى أن الظرف والمجرور يفصل بهما بين كان واخواتها وأسمائها وإن كانا أجنبيين منها ،ولا يكون ذلك في الحال أصلاً ، وهذا واضح لمن تأمله .

=== اذا كان ،ولو كان على إضمار كان لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة ،فليس هو على كان ولكنه حال .

(١) انظر قولي ابن مالك في شرح التسهيل له : ٢/٣٧-٣٨ والثاني منهما هناك : "وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل في "إذ" و" إذا " فيكون ما وقع فيه شبيها بما فر منه ".

(٢) " رد " هنا مصدر ،وليس فعلا ماضيا .

(٣) انظر ما سبق ص : ٢٧٢

(٤) الآية هي : * هم للكفر يومئذ أقربُ منهم للإيمان * .

وأما وجه الحاجة إلى إضمار ستة أشياء في المسألة فمنه ما ذكرناه آنفًا من امتناع تقدم معمول أفعل التفضيل عليه ، ومنه ما فيه من حكاية الحال الماضية والمستقبلة وهو على خلاف الأصول ، والأصل في الحال أن تكون ظرفًا لعاملها ، فإذا أُعملت فيها أفعل التفضيل كانا معا ظرفين له في حالٍ واحدة وهو محال حتى يتكلف لذلك وجه من التأويل على ما مضى ، وإذا قدرت " إذا " أو " إذ " لم يكن فيه ذلك التكلف ، وقول أبي علي أيضا غير مطّرد ؛ لأنه يقال : التمر بسرا أطيب منه رطبا ، دون أسم إشارة ، فكان قول القاضي أوضحها وألينها وبالله التوفيق .(١)

واعلم أن النصب لا يكون إلا فيما يتحول من حالة إلى حالة كما تقدم ، ويجوز فيه أيضًا الرفع لكن على معنى آخر تقول من ذلك : هذا بسر أطيب منه رطب ، وهو عكس المعنى ، وكذلك هذا صبي أحسن منه رجل ، وهذا رجل أحسن منه صبي ، فإن عدم الشرط لم يجز إلا الرفع كقولك : هذا تمر أطيب منه عنب وقس على ذلك .(٢)

فصل : واعلم أن الحال لها أسماء متعددة ، فمنها الحال الحاضرة كهذا زيد ضاحكا ، ومنها الحال المقدرة كقولهم : مررت برجل معه صقر صائدا به غدًا ، أي مقدّرا الصيد به غدًا (٣) ، ومنها الحال المحكية كقولك : رأيت زيدا ضاحكا أمس ومنها الحال الموطّئة ، كقوله تعالى : * انا أنزلناه قرآنا عربيا * (٤) فمن النحويين من يرى أنّ " قرآنا " هو الحال و " عربيا " هو التوطئة ، ومعنى التوطئة أن الاسم الجامد لما وصف

---

(١) " الينُها " هكذا باللام واضحةً ؛ أي أسْلَسُها
(٢) انظر المقتضب : ٣/ ٢٥٢ ، والأصول : ١/ ٢٢٠ .
(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٢٩ ، والمقتضب : ٣/ ٢٦١ .
(٤) سورة يوسف : ٢ .

بما يجوز أن يكون حالا جاز أن يقع حالا ، و من النحويين من يرى أن عربيا هو الحال و قرأنا هو التوطئة ومعنى التوطئة عندهم أن الحال لما كانت صفةً معنوية شبيهة بالصفة اللفظية وكان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوف تجرى عليه فعل مثل ذلك بالصفة المعنوية في بعض المواضع فقدم لها موصوف تجرى عليه أيضاً ، وقد يكون معنى التوطئة في الحال أن يُتَأَوَّلُ في الاسم الجامد تأويلٌ يخرجه إلى حكم الاسم المشتق كقول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل كيف يأتيك الوحي ؟ فقال : " أحيانا يتمثل لي المَلَك رجلاً " فالتوطئة تكون هاهنا على وجهين :

أحدهما : أن يجعل رجلاً في تأويل مرئيا أو محسوسا وهما اسمان جاريان على الفعل .

والثاني : أن يريد مثل رجل فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهذا هو معنى قولنا : إنَّ سبيلها أن تكون مشتقة أو في حكم المشتق .

وأما قول أبي القاسم : (ولا بد لها من عامل يعمل فيها)(١) .

فمحمول على أنه توطئة لتقسيم العامل فيها ، لأنه قد عُلِمَ أنَّه لا بد لكلِّ معمولٍ من عاملٍ يعملُ فيه فليس ذكرُه في الشروط بضروريٍّ والله أعلم .

فصل : واعلم أن تعدى الفعل إلى الحال أَضْعَفُ من تعديه إلى المصدر والظرفين ، من أجل أن الحال من صفات الاسم الذى عمل فيه الفعل ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، لأنها عَرَضٌ من أَعْراضِهِ متعلق به ، وحكم الفعل في الأصل ألَّا يتعدى إلّا إلى مفعولٍ هو غير الفاعل أو إلى مفعولين متغايرين نحو : ضرب زيد عمراً ، وأعطى زيد عمرا درهما ،

---

(١) الجمل : ٣٥ .

فلما جاءت هذه الحال كما وصفت لك وكان الظرفان كل واحد منهما غير الأول إنما هما مشتملان على الفعل والفاعل ،وكان حكم المفعول في الأصل أن يكون غيرَ الأول إلاَّ أن يكون الثاني خبرَ الأول مثل : علمت زيدا منطلقًا ، فإن المفعولين هنا ليسا / بحقيقيين إنما هما مشبهان بغيرهما ، ٧٦
وجب أن يكون تعدي الفعل إلى الحال أضعف التعدى حيث كانت الحال هي الاسم الأول (١) ، فاعلاً كان أو مفعولا والله أعلم.

وأما نحو أرسلها العراكَ ،وجاءوا الجَمَّاءَ الغفيرَ ،وقضبهم بقضيضهم فسيأتي استيعاب الكلام عليها في المنصوب ، حيث تَكَلَّمَّ عليها إن شاء الله تعالى ،فإن في بعضها غموضًا يقتضي بحثا وتحقيقا والله المستعان.(٢)

فصل : لما كانت الحال ظرفا لعاملها من جهة المعنى ،مفسرة بظرف الزمان استحالَ تقدم عاملها عليها أو تأخره عنها بالزمان ووجب الاقتران ،ثم لما كان مدلول فَعَلَ بمنزلة مدلول رَجُلٍ ،هذا شائع في أزمانِهِ وهذا شائعٌ في أشخاصِهِ افتقر كل واحد منهما إلى علامة يحصل بها عند المخاطب من التعيين ما لا يحصل بدونها ،ودلالة السياق عارضة على خلاف الأصول ،وغايتها أن تكون محرزة لمعنى الحرف الموضوع لتعيينه فصار حرف " قد " مع الماضي في مقابلة الألف واللام في الرجل ، فكما لا يستغنى لفظ رجل عن أداة يعرف بها غير معناه ، كذلك لا يستغنى لفظ فعل إذا وقع حالاً عن تلك الأداة يعرف بها غير معناه ، ولذلك قال سيبويه : لم يفعل نفي فَعَلَ ،ولما يَفْعَل نفيُ قَدْ فَعَلَ (٣) ،

---

(١) أي السابق ،فكأن الحال إعادة لما سبقه.
(٢) انظر ما سيأتي .
(٣) الكتاب : ٣/١١٤- ١١٥ ، ٤/٢٢٣.

يعنى أن لم يفعل نفي الماضي مطلقا ولما يفعل إنما هو لنفي القدر المشترك بين الماضي والحاضر ، فإذا قلت : جاء زيد ضحِكَ، أو وضَحِكَ ، كان على معنى قد ولا بد ، كما قال تبارك وتعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ (١) أي وقد فتحت أبوابها وكما قال امرؤ القيس : (٢)

﴿ له كَفَلٌ كالدِّعْصِ لبَّده النَّدَى ﴾

أى قد لبده الندى .

هذه طريقة الأئمة الموثوق بعلمهم كالأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي والزمخشرى والأستاذ أبي الحسين وغيرهم (٣) ، وأنكر أبو الحسنِ بنُ خروفٍ قولهم في ذلك ، وتبعه ابن مالك (٤) ، محتجًّا بأن الأصل عدم التقدير ، وبأن وجود قد وعدمَها مع فعلَ الواقعِ حالاً سواء ، ثم قال : فإن قيل إنها تدل على التعريف ، قلنا : ذلك مستغنًى عنه بدلالةِ سياق الكلام على الحالية ، كما استغنى عن تقديرها مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتا أو خبرا . قال : ولو كان الماضي لا يقع حالا إلَّا وقبله قد مقدرة ؛ لامتنع وقوع المنفي بلم حالاً ، ولو كان المنفى بلمَّا أولى منه بذلك لأن " لم " لنفي فعل و " لما " نفي قد فعل قال : وهذا واضح لا ريب فيه . (٥)

---

(١) الزمر : ٧١ .

(٢) هذا صدر البيت وعجزه :

﴿ إلى حَمَارِكٍ مثل الغَبِيطِ المذأَّب ﴾

انظر ديوانه : ٤٧ .

(٣) وهو مذهب الفراء انظر معاني القرآن له : ١/ ٢٤ . والمسألة أيضا في معاني القرآن للأخفش : ١/ ١٤٤ ، والمقتضب : ٤/ ١٢٤ ، والأصول : ١/ ٢٥٤ ، والمفصل : ٦٤ ، وشرح ابن يعيش : ٣/ ٦٦-٦٧ وانظر التذييل والتكميل : ٣/ ٨٥٢ المحقق .

(٤) أي انكروا وجوب تقدير " قد " إذا عريت منها الجملة .

(٥) قول ابن مالك هذا في شرح التسهيل له : ٢/ ١٣٠/أ مع اختلاف في اللفظ يسير .

قلت : هذا الذى أورده أبو عبدالله بن مالك لا يُرَدُّ بمثله على من ذكر من الأئمة ،أما قوله : إنّ الأصل عدم التقدير فصحيح ،ولكن يجب القول به إذا دعتِ الحاجةُ ، وهو باب واسعٌ لا يكاد ينحصرُ بالعددِ ،وأما تسويتُهُ بين وجودِ قد وعدمِها مع فعلِ الواقعِ حالاً فغيرُ صحيحة؛ لأنَّها حرفُ معنى موضوعٌ للتقريبِ وتوقع ما تدخل عليه واتصاله بزمان الحال ،فإذا أراد المتكلم تحصيلَ ذلك في نفسِ السامعِ لزمَه اقترانُ فعل بها ولا يستغنى عنها إلاَّ بقرينة حالية أو لفظية إلاَّ عند قصد الإجمال .

وقوله : إنَّ ما تدل عليه من التعريف مدلول عليه بسياق الكلام. قلنا : سياق الكلام إنما هو محرز لما هو لها بالأصالةِ وهي في ذلك كغيرها من الحروف التي لا تحذف ويبقى معناها إلاّ بشرط وجود المحرز كنواصب الأفعال وجوازمها وخوافض الأسماء وما أشبه ذلك .

وقوله : كما استغنى عن تقديرها مع الماضي القريب الوقوع إذا وقعَ نعتاً أو خبراً ، غفلةٌ عن الفرق بين الموضعين ،وهو أن الحالَ بمنزلةِ ظرف الزمان ،ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد ضاحكاً فإن معناه جاء زيد وقت الضحك؟ ولذلك قال سيبويه في قوله تعالى ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ (١) تأويله يغشى طائفة منكم إذْ طائفة قد أهمتهم أنفسهم (٢) ، فقدرها بإذ التي هي ظرف زمان ،ولا بد من اقتران الزمان بعامله المظروف له ضرورةً ،وليس ذلك في النعت ولا في الخبر .

وقوله : ولو كان كما قالوا لكان وقوع المنفي بلما حالا أولى من المنفي بلم قلنا : نعم هو أولى / وأما وقوع المنفي بلم حالا بمنزلة ٧٧

---

(١) آل عمران : ١٥٤.
(٢) الكتاب: ١/ ٩٠ وهو معنى قول سيبويه وليس نصه.

وقوع فعل المجرد حالا ،لأن لم يفعلْ نفي فعل ،ولَمَّا يفعلْ نفى قد فعل ، والأصل المطابقة .

وقوله : وهذا واضح لا ريب فيه .

قلت : نعم هذا واضح لا ريب فيه ،على الوجه الذى ذكرناه ، ويد الله مع الجماعة و بالله التوفيق .

مسألة : لا بد من رابط يربط بين الجملة الواقعة حالا و بين صاحبها ، إمّا الواو وإمّا ضمير صاحبها وهو الأصل ،فإن عدم الضمير لزمت الواو ،وتسمى واو الحال وواو الابتداء ،وليست من قبيل الظروف على الأصح ،وإن وجد كنت مخيرا بين وجودها وعدمها ،إلّا في ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تكون الجملة الحالية مؤكدة كقولك : هو الحق لا شك فيه ، وكقول امرئ القيس (١) :

* خالي ابنُ كَبْشَةَ قد علمتَ مكانَه *

الثاني : حيث لا يستغنى الماضى الواقع حالا عن العطف عليه بأو ، كقولهم : لأضربنه ذهب أو مكث ،أي ذاهبا أو ماكثا .

الثالث : أن تكون الجملة الواقعة حالاً مصدرة بفعل مضارع ، ففي هذه المواضع الثلاثة يلزم الضمير وتمنع الواو (٢) .

أما امتناعها من الأولى فلاتحاد المؤكَّد والمؤكِّد فلا تدخل الواو بينهما .

---

(١) هذا صدر البيت ،وعجزه : * وأبو يزيد ورهطه أعمامي *
وهو في ديوانه : ١١٩ . والتذييل والتكميل : ٣/٨٢٨ المحقق .
(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣/٨٢٨ المحقق .

وأما ٱمتناعها من ٱلثانية فلِمَا دَخَلَها من معنى الشرط ، ولا تدخل الواو بين الشرط والمشروط . وأما ٱمتناعها من ٱلثالثة فلقوة شبه المضارع بٱسم الفاعل (١) ، فكما لا تدخل ٱلواو على ٱسم الفاعل ٱلواقع حالا ،كذلك لا تدخل على المضارع الواقع حالا ، فإن جاء ما يوهم ذلك ، وجب حمله على أنه مبنيٌ على مبتدأ مقدّرٍ بعد الواو ،وٱلجملة منصوبةُ ٱلمحل على ٱلحال ،فٱلواو على هذا إنما دخلت على جملة ٱسمية كقولهم : جئت وَأَصُكُّ عينه (٢) ، وكذلك قال ٱلأستاذ في قولهم : لا تأكل ٱلسمك وتشربُ ٱللبن :إنّها واو الحال وبعدها مبتدأ كأنه قال : وأنت تشرب ٱللبن فٱعلم ذلك .

---

(١) انظر شرح الجزولية للابذى : ١/ ٨٥٩ .

(٢) هذا القول في إصلاح ٱلمنطق : ٢٣١ ، ٢٤٩ .
ومثل ذلك قول الشاعر :
فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

باب الابتداء

لا بد من معرفة الابتداء والمبتدأ والخبر والرافع لكل واحد منهما .

فأما الابتداء فهو:تقديم الاسم المجرد صدرَ الجملة التي هو أحد جزئيها حقيقة أو حكماً ؛ ليُحَدَّثَ عنه بالجزء الثاني المسند إليه ، أو الوصفِ المجرَّدِ المعتمدِ المحدَّثِ به عن مرفوعه المغني ، المسنَدُ هو إليه .

وقد تضمن هذا الرسم تمييز ما يسمى مبتدأ .

فأمَّا خبرُ الاسمِ المبتدأ ، فهو الجزء الثاني المحدَّثُ به عنه ،وهو محل الفائده .

وأما الوصف المذكور فلا خبرَ له اعتباراً بأنه في حكمِ ما لا يصح الإخبار عنه ،لكنهم وفوا اللفظ حقَّه فقالوا في مرفوعه : إنَّه سادٌّ مسدَّ خبره ،وإليه الإشارة : بوصف مرفوعه بالإغناء ، فحَصَل الجمعُ بين حَقَّيِ اللفظ والمعنى .

أما (١) الرافع للمبتدأ فهو الابتداء المذكور ،وأما الرافع للخبر فهو الاسم المبتدأ ،وهذا (٢) أصح ما في هذا الباب إنْ شاء الله.(٣)

فأما من ذهب الى أن كل واحد منهما عامل في صاحبه فيعتل باقتضائه إيّاه من جهة أن هذا مخبر عنه وهذا مخبر به ،وهو أصل في وجوب العمل ،وهذا وإن كان ظاهره صحيحا فباطنه سقيم ،وذلك أنه

---

(١) في "ح" "واما".
(٢) في "ح" "هذا" بدون واو العطف .
(٣) هذه المسألة التي ذكرها ذكر الخلاف فيها ابنُ الانباري ص ٤٤ من الإنصاف وما ذهب إليه هنا هو مذهب سيبويه . انظر شرح الجزولية للشلوبين : ٢٣٦ .

إذا كان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه فهو علامة على ما هو علامة عليه من جهة أن العامل علامة على إعراب معموله ، والشيء إذا كان علامة على شيء لم يستقم أن يكون مُعْلَمًا لذلك الشيء لما فيه من لزوم الدور. وزانُه أن دلوك الشمس علامة على وجوب الصلاة فلا يستقيم أن يقال : وجوب الصلاة علامة على دُلوك الشمس ، لأنه يتوقف معرفة الوجوب على الدلوك ومعرفة الدلوك على الوجوب (١) فيكون دوراً وما أدى إلى الدور فهو محال .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ وهما معاً يرفعان الخبر ، فيحتج بأنه معنى يقتضيهما معا ، إلا أنه يقتضي المبتدأ بنفسه ، فوجب أن يستقل برفعه ، ويقتضي الخبر بتوسط المبتدأ فوجب أن يشاركه في رفعه ، ولا يلزم على هذا إعمال عاملين في معمولٍ واحد ، لأن وزانَهُ إنِ الشرطية ، فإنها تجزم فعل الشرط ، وهما معا يجزمان الجواب لعدم الاستقلال ، بل بمنزلة عامل مركب ، وينخرط في هذا السلك / قول من قال : إنّ الابتداءَ عامل فيهما جميعا ، ويحتج ٧٨
بأنه معنى اقتضاهما (٢) اقتضاءً واحدا ، فوجب أن يعمل فيهما جميعا ، وقصر العمل على أحدهما تحكم وزانُهُ : أعطيت ، مثلاً فإنه فعل يقتضي اسمين اقتضاء واحداً ، فوجب أن يعمل فيهما .

والجواب في رد هذين القولين : أنَّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي من حيث جمع اللفظ والمعنى ، ولا يوجد في الأقوى ما يعمل رفعين من غير إتباع ، لا بالاستقلال ، ولا بالمشاركة ، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد بأحد الوصفين ، فإن قال : لا أسلم نفي تعدد رفع

---

(١) في "ح" "الوصف" تحريف .
(٢) في "ح" "اقتضائهما".

العامل اللفظي ، لمجيء ذلك في المبتدأ المتعدد الخبر نحو قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ .

قلنا : المتعدد ها هنا في معنى المتحد ، وإلى هذا المعنى أشار الفارسي حين قال له ابن جني : أين ضمير المبتدأ ؟ فقال له : في مُزّ (١) ، إشارة إلى أن الغرض بالتعدد ها هنا (٢) الاتحاد .

فإن قال : الاستدلال حاصل بوجود تعدد الرفع لفظا ، وكون المعنى على خلاف ذلك غير قادح في اللفظ ، كما أن المعنى في نحو قولهم : خَرَقَ (٣) الثوبُ المسمارَ ، غير قادح في إعراب المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا ، وإن كان منافرا للفظ ، سلمنا (٤) ، ولا يلزم من وجود تعدد رفع العامل اللفظي تعدد رفع العامل المعنوي ، إذ يمكن أن يكون سبب تعدده عن اللفظي قوته بتركيبه مع معناه ، بخلاف المعنوي ، كما أن السبب المفرد في باب ما لا ينصرف ليس له قوة المركب ، المركب يقوى على منع الصرف ، والمفرد لا يقوى إلا على التهيئة دون المنع لا بالاستقلال ولا بالمشاركة ، فأولى أن يمتنع ذلك في الاضعف المنفرد بأحد الوضعين (٥) .

وأما من ذهب إلى أن كل واحد منهما ارتفع بتجرده من العوامل اللفظية بشرط التركيب (٦) ، فيحتج بأن في هذا المعنى قد ثبت له

---

(١) "له" ساقطة من "ح".
(٢) في "ح" "هنا" فقط .
(٣) الراء مشددة في كلتا النسختين ، وهذه المسألة "خرق الثوبُ المسمارَ" نقلها الراعي في "عنوان الإفادة" ٢١٢ عن ابن الفخار.
(٤) "سلمنا" هنا جواب لقوله : فإن قال الاستدلال حاصل . . "
(٥) ما بين القوسين ساقطة من الأصل ، وانظر شرح الجزولية للشلوبين : ٢٣٦ .
(٦) هذا مذهب أبي موسى الجزولي انظر شرح الجزولية للأبذي : ٨٦٢/١ .

الرفع بشرط أن يكون الاسم المجرد قد ركب من وجه ما ، وذلك قولهم : واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة إذا عَدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ، ولا عنها ،وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم يعطف بعضها على بعض كانت موقوفة ، ويردُّ هذا المذهبَ أن التجرد من العامل اللفظي هو عدم العامل اللفظي ،هذا معناه ،لأن صاحب هذا المذهب لا يعني بالتجرد من العامل اللفظي زواله بعد وجوده ،وإنما يعني أنه لا عاملَ لفظياً له ،فإذا كان كذلك ظهر فساد هذا المذهب من جهة أن عدم الشيء لا يتصور أن يكون موجبا لعمل في معمول .(١)

فأما استدلاله بأسماء العدد ، فإن القول في ذلك ما قاله القاضي في لغة من قال : زيدون في الأحوال الثلاثة مُسَمًّى به : إنّ ذلك حكاية لأول أحواله، فإذا احتمل ذلك ظهر بطلان الاستدلال والله أعلم .

وأصح هذه الأقوال القول الأول والله أعلم .

وقد رام بعضهم إبطال عمل المبتدأ في خبره بأمرين :

أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا في نحو : القائم أبوه ذاهب ، فيؤدي ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً ، وقد تقدم بطلانه.(٢)

والثاني : جواز تقدم خبره عليه ،والعامل إذا كان غير متصرف

---

(١) سبق للأستاذ ابن الفخار أن قال : ان العدم عند أهل السنة ليس بشيء انظر ص ، وانظر شرح المقدمة المُحْسِبَة : ٣٤٥ . وقال ابن أبي الربيع : " . . . التعرية عدم ،والعدم لا يؤثر شيئا " البسيط : ٥٣٥ ،وانظر

(٢) انظر ص: ٢٦١ .

لم يجز تقدم خبره عليه وهذا نظر ضعيف.(١)

أما قولك : القائم أبوه ذاهبٌ فإن القائم لم يرفع الفاعل من حيث هو مبتدأ ،بل من حيث هو اسمُ فاعل بمنزلة الفعل [وأما رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ ، لا من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل](٢) فيظهر أنه ظن أن رفعه الاسمين من وجهٍ واحدٍ ،وينظر إلى هذا الظن ما أورده علي بعض المذاكرين في مسألة : ضربي زيداً حسن فقال : إذا كان الخبر مرفوعاً بالمبتدأ الذى هو "ضربي ،فهو من صلته والصلة والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبته بنحو ما تقدم ، وهو أن رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ،وعمله في صلته من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ،وإنه الصلاة في الدار المغصوبة(٣) ، ومثار الغلط عدم التحقيق . والله أعلم.

وأما الجواب عن الثاني : فإنَّ عمل المبتدأ في خبره(٤) ليس محمولاً على غيره ولا مشبهاً به ، وإنما عمل فيه بشرط الأولية الوضعية ، وعدم العوامل اللفظية(٥) ، وهذا المعنى فيه موجود وإن تقدم خبره عليه ،وإنما يمتنع العاملُ من العملِ في معمولِه مقدّماً عليه ، إذا كان محمولاً على غيره في العملِ ،ومشبهاً به من جهة ما ،ويلزم في العمل طريقة واحدة إشعاراً بهذا المعنى / . ٧٩

---

(١) هذان الأمران اللذان ذكرهما هنا لابن عصفور . انظر شرح الجمل له : ١/٣٥٧.

(٢) تكملة من "ح" .

(٣) يبدو أنه يريد أن الصلاة في الدار المغصوبة ليست فاسدة لذاتها ، وإنما لحقها الفساد من جهة أخرى وهي كونها في ذلك المكان.

(٤) في "ح" "في الخبر".

(٥) سبق أن قال : "إن عدم الشيء لا يتصور أن يكون موجباً لعمل في معمول".

وأما قول أبي القاسم : (والابتداءُ معنىً رَفَعَه ،وهو مضارعته للفاعل)[١] .

فقد[٢] اعترضه ابن عصفور بوجهين :

أحدهما : أن المضارعة معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل .

والثاني : أن الأصل لا يطّرد حمله على الفرع .[٣]

الجواب عن الأول :أنه قائل بأن التعريَ يرفع المبتدأ والخبر ، فما الفرق ؟ .

والجواب عن الثاني : أن الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع ، فرع في الأصل وذا من ذلك ، هذا إن سَلّمنا أن الجملة الاسمية أصل للفعلية ، وفيه نظر ؛ إذْ لقائل أن يقول : إن ذلك بالعكس ،وقد قيل : إنما[٤] يستقيم إفساد[٥] مذهب من المذاهب بأمر وَقَعَ إجماعُ المختلِفينَ عليه ،فلم يصنع ابن عصفور في هذا الموضع شيئا . والله أعلم .

فصل : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛لأنه محكوم عليه ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته ؛إذ المجهول لا يحكم عليه بشيء ، وقد يكون نكرة على خلاف الأصول[٦] وذلك بشرط حصول الفائدة ،هذا هو الضابط في هذا الباب[٧] ،إلا أن النحويين تتبعوا مواضع حصول الفائدة من ذلك فوجدوها نحواً من عشرين موضعا .[٨]

---

(١) الجمل : ٣٦ .

(٢) "فقد" ساقطة من "ح" .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٥٥ ،وليس ما ها هنا هو نص ابن عصفور ،وإنما هو مستفاد من كلامه .

(٤) في الأصل "وإنما" بإثبات الواو .

(٥) في "ح" "فساد" .

(٦) في "ح" "القياس" .

(٧) ذكر الابذى أن هذا شرط سيبويه ،شرح الجزولية : ١/ ٨٧٨ .

(٨) ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن أكثر ما جمع المتأخرون على ما جمعه بعض شيوخه عشرون موضعا ،وكأنه يعني ابن الفخار. شرح الألفية : ٢٩٤ ،وذكر ابن أبي الربيع أن المبتدأ لا يكون نكرة إلا في عشرة مواضع . البسيط : ٥٣٧ - ٥٤١ وقد أوصلها بعضهم نيفا وثلاثين موضعا . شرح ابن عقيل ١/ ٢١٦ وانظر تقييد ابن لب : ٣٠٠-٣٠٤ .

أحدها : أن يكون فيها معنى العموم كقوله تعالى * كل نفس ذائقة الموت *(١) و * كل حزب بما لديهم فرحون *(٢) ، لأن العموم يتناول الكل فهو في معنى المعرفة .

الثاني : أن يكون فيها معنى الحصر ،كقولهم : شيءٌ ما جاءَ بكَ ، وشرٌّ أهرَّ ذا نابٍ(٣) ، لأنه مقدر بالفاعل ،أي ما جاء بك إلا شيء وما أهر ذا ناب إلا شرٌّ ، وإذا كان مقدرا بالفاعل صح الابتداء به ،لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره ،فهو معتمد على فعله ، فالوجه الذى صح الإخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل.(٤)

الثالث : أن يكون فيها معنى التنويع كقوله :(٥)

* بشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ *

فإنّ معناه الشق الآخر :

الرابع : أن يكون فيها معنى الدعاء كقوله تعالى : * سلام على آل ياسين *(٦) ، و * ويل للمطففين *(٧) فإنه في معنى ما لا يشترط فيه التعريف .

الخامس : أن يكون فيها معنى التعجب كقولك : ما أحسن زيدا في مذهب سيبويه(٨) ،وعجب لزيد ، فإنه(٩) مبني على الإبهام ،ولهذا

---

(١) آل عمران : ١٨٥ .
(٢) الروم : ٣٢ .
(٣) هذا من أمثال العرب انظر: المستقصي : ٢/ ١٣٠ . والقولان في الكتاب : ١/ ٣٢٩ ،وانظر الأصول : ١/ ٩٩ والمساعد : ١/ ٢٢٠ .
(٤) انظر شرح المفصل لابن الحاجب : ١/ ١٨٥ مع اتفاق في العبارة كبير.
(٥) هذا عجز بيت في معلقة امرئ القيس ،وصدره :
* إذا ما بكى من خلفها انحرفت له *
وهو في ديوانه : ١٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٢ ،وشرح الجزولية للابذى : ١/ ٨٨٠ ،والبسيط : ٥٣٨ وتقييد ابن لب : ٣٠٣ .
(٦) الصافات : ١٣٠ .
(٧) أول المطففين.
(٨) الكتاب : ١/ ٧٢ ، وانظر المقتضب : ٤/ ١٧٣ .
(٩) في "ح" "كأنه".

نقد قول من جعل ما التعجبية موصولة[١] ،لأن الصلة تبين الموصول وتوضحه وذلك منافٍ لوضع الباب .

السادس : أن يكون فيها معنى الاستفهام كقولك : من في الدار ؟ ومن أخوك ؟ في أحد وجهيه ،[٢] وما عندك ؟ ، وأيّ إنسان في الدار ؟ وذلك أن أسماء الاستفهام تعم جميع أفراد المسؤول عنه بها ،لأنهم ضمّنوها معنى حرفه ليكون الاستفهام بها أخصر من التفصيل الذى لا ينوب عنه التطويل .

السابع : أن يكون فيها معنى الشرط كقولك : من يكرمني أكرمه ، وما تفعل أفعلْ مثله ،لأنها أيضا تعم جميع أفراد مع تقع عليه .

الثامن : أن يكون فيها معنى التفضيل كقولك : موءمن خير من مشرك ، وهذا يؤول إلى معنى التعميم ،لأنك أردت تفضيل جنس الموءمن على جنس المشرك ،لأن المعنى الذي فَضُلَ به الواحدُ من الموءمنين الواحدَ من الكافرين موجودٌ في كل واحد من جنسه . هذا حاصله .

التاسع : أن يكون فيها معنى الفعل ،وهو قول الأخفش[٣] نحو: قائم أخواك ، لأنه قد ثبت جريانه مَجْرَى الفعل في عمله فينبغي أن يجرى مجراه في وقوعه أولَ الكلام والابتداء به ،وهذا قياس على حاله إنْ قواه سماع اختيارى .

---

(١) هو الأخفش . انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٢٨٨ ،والمغنى : ٣٩٢ ،وانظر الإشارة إلى هذا القول دون عزو في المقتضب : ٤/١٧٧ .

(٢)

(٣) انظر مذهب الأخفش في شرح المفصل : ٦/٧٩ ،وشرح ابن عقيل : ١/١٩٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٥٣ ،وهو مذهب الكوفيين ، وأما مذهب الخليل وعليه الجمهور وسيبويه فإنهم يرون ان قائم خبر مقدم . قال سيبويه : "وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم

===

العاشر : أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا مقدما عليها بشرط التعريف كقولك : في الدار رجل ،وعندك رجل ،وقد كثر كلام الناس في التوجيه ، فكلهم منع : رجل في الدار (١) ، واتفقوا على جواز في الدار رجل فقال قوم : إنما جاز في الدارِ رجلٌ ،وعندك إنسانٌ ؛لأن تقديم الظرف نصٌّ في الخبرية ،ولم يجز رجل في الدار ؛لاحتمال أن يكون صفةً للنكرة ، فينتظر السامعُ الخبرَ ،فالذي جَوَّزَ : في الدار رجلٌ نفي الاحتمال ، والذي منع رجل في الدار بقاء الاحتمال .

ورد بعضهم هذا التوجيه ،لأن مثل هذا الاحتمال لا يمنع ، بدليل / قولهم : زيد القائم ، فإنه خبر له باتفاق مع أنه يجوز أن ٨٠
يكون صفة فينتظر السامع الخبر (٢) .

وصحح ابن عصفور ذلك التوجيه ،ورد هذا بأن النكرة أحوج للصفة من المعرفة اعتباراً بالوضع (٣) .

وقال قوم : إنما جاز في الدار رجل ،لأن هذا المبتدأ محكوم عليه قبل ذكره كالفاعل الذى لا يشترط فيه التعريف لتقدم الحكم عليه ، فلما شارك الفاعل في هذا المعنى جاء مجيئه والله أعلم .

=== تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ ،الكتاب : ١٢٧/٢ . وفسر ذلك السيرافي فقال : يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل " قائم " المبتدأ ،و" زيد " خبره أو فاعله ،وليس بقبيح أن تجعل قائم خبراً مقدما والنية فيه التأخير . انظر قول السيرافي في الكتاب : ١٢٧/٢ هامش (٢) وانظر المقتضب : ١٢٧/٤ .

(١) حكى ابن الحاج عن شيخه الشَّلَوْبين أنه كان لا يمنع : رجل في الدار ،ولكن يقول الاكثر والأحسن التقديم . انظر شرح الألفية للشاطبي : ٢٩٥/ وتوجيهه لذلك .

(٢) الذى رَدّ ذلك هو ابن الحاجب في شرح المفصل : ١٨٦/١ وما أورده قبل هذا الرد به كثير من عبارة ابن الحاجب .

(٣) شرح الجمل له : ٣٤٣/١ .

وفيه توجيه آخر وهو أن تقديم ما أصله التأخير مشعر بالعناية والاهتمام ، والمخبر عنه أحق بهذه المنزلة عند قصد المطابقة ، لأنه متعلق الأحكام ، فمن ثم جاز في الدار رجل ، بتقديم المجرور ولم يجز بتأخيره ، لأن المعنى على الإخبار عن الدار أنها معمورة برجل ، لأنها حلت محل ما أصله التقديم ، فجرى على حكمه من جهة المعنى وحلت في الثاني محل ما أصله التأخير فبقي عليها الحكم الحاضر ، وإذا كان كذلك جاء منه الإخبار عن النكرة دون مسوغ ، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ، وهو معنى قول الأستاذ أبي الحسين دون لفظه . (١-١)

الحادي عشر : أن تكون معتمدة على حرف نفي ، لأن النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا عمت كانت للكل ، وهو في معنى المعرفة ، كقولك : ما أحد خير من زيد ، أو على حرف استفهام كقولك : أرجلٌ في الدار أم امرأة ؟ ، لأن السائل عالم بإثبات الحكم لأحدهما بعينه ، وإذا كان الحكم معلوماً صار الخبر في معنى الوصف فهي في المعنى نكرة موصوفة .

الثاني عشر : أن تكون مختصة بوجه ما من الاختصاص ، مثل أن تكون موصوفةً لفظاً نحو : رجل من طنجة عاقل ، ورجل من سبتة فارس ، أو تقديراً نحو : السمن منوان بدرهم ، أي منوان منه بدرهم ، على أحد وجهيه ، أو في حكمها نحو : رُجَيْلٌ في الدار ، لأنه (٢) في معنى : رجل حقير في الدار ، أو مضافة نحو : " خمس صلوات كتبهن الله على العباد ،

(١-١) ساقطة من "ح" ونص قول الأستاذ أبي الحسين هو : " وإنما جاز الابتداء هنا بالنكرة ، لأن المقصود الإخبار عن الدار بأنها مسكونة وليست النكرة المقصودة بالإخبار ، وكان الأصل أن تقول : الدار معمورة برجل ، ثم أرادوا الاختصار فقالوا : في الدار رجل ، والزموا الدار التقديم لانها المخبر عنها بالحقيقة " البسيط : ٥٨٧-٥٨٨ .

(٢) في "ح" "كأنه" خطأ .

أو عاملة نحو : سواء علي أقمت أم قعدت ، على طريقة من جعل سواء مبتدأ ،لاختصاصه بالمجرور.

الثالث عشر : أن تكون في جواب مَنْ سأل بالهمزة وأم كقولك : رجلٌ ،جوابًا لمن قال : أرجلٌ في الدارِ أم امرأة ؟ ،لانحصار الجواب بين الاسمين فلا يكون الجواب إلاَّ بأحدهما .

الرابع عشر : أن تكون النكرةُ غيرَ مرادةٍ بعينها ،كقولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، أيُّ واحدٌ من هذا الجنس ،أيِّ واحدٍ كان ، لا على معنى أنَّه يتناولُ الجنسَ كلَّه في حينٍ واحدٍ ، قاله ابن عصفور (١) ، وأخذه الأستاذُ على معنى أنَّه يَتناوَلُ الجنسَ كلَّه دُفْعَةً واحدةً (٢) ، وهذا بيّن ،إلاَّ أنَّه غيرُ مقيسٍ،لكونه بغير أداته . والله أعلم .

الخامس عشر : أن تكون الصفةُ خَلَفاً من الموصوف نحو : قولك : ضاحك في الدار ،أي رجلٌ ضاحك في الدار، حكاه ابنُ عصفورٍ عن الكوفيين ،وحسّنه (٣) ،وهو كما قال ،لأن الصِّفَةَ الخاصَّةَ قد كَثُرَ قيامُها مَقامَ مَوصوفِها .

السادس عشر : أن تكونَ مقرونةً بواوِ الحال كقوله تعالى :
* يغشى طائفة منكم وطائفة قدأهمتهم أنفسهم * (٤) وفيه أيضًا التنويع .

السابع عشر : أن تكونَ معطوفةً كقولك : زيدٌ ورجلٌ في الدّارِ ، لأنه قد يكون للشيءِ معَ غيرِه حكمٌ ،لا يكون له وحده ،أو معطوفاً عليها كقوله تعالى * طاعةٌ وقولٌ معروفٌ * (٥) (٦-أي طاعة وقول معروف-٦) أمثلُ .

---

(١) شرح الجمل : ١/٣٤٢.
(٢) البسيط : ٥٣٩.
(٣) شرح الجمل : ١/٣٤٢.
(٤) آل عمران : ١٥٤.
(٥) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٢١.
(٦) ساقط من "ح".

الثامنَ عَشَرَ : أن تكون النكرة جارية مَجْرَى الأمثال كقولهم : أَمْتُ في الحجر لا فيك (١) ،وأخذه بعضهم على معنى الدعاء (٢) .

التاسعَ عَشَرَ : أن يكون فيها معنى الأمر كقوله تعالى : ﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾ (٣) .

تمام العشرين : أن يتقدم على النكرة شيء من معمول خبرها كقولهم : فيها أسد رابض ،فأسد مبتدأ ،ورابض هو الخبر ، وفيها متعلق برابض ، لقولهم : ان فيها أسدا (٤) رابض ،وإنما صح الابتداء بالنكرة هنا لتقدم معمول خبرها عليها والله أعلم.

ثم قال : (واعلم أن الاسم المبتدأ (٥) يخبر عنه بأحد أربعة أشياءَ) . خبر المبتدأ على أربعة أقسام :

مفردٌ ،وجملةٌ ،وظرفٌ ،ومجرورٌ ،فإنْ كانَ مفرداً ، فلا يخلو أن يكون جامداً أو مشتقاً ،فإن كان جامداً طَابَقَ الأوَّلَ في غيرِ تَشْبِيهٍ ،كقولك : أخوك زيدٌ ،وأخواك الزيدان ،وإخوتك الزيدون.

---

(١) هذا من أمثالهم انظر المستقصى : ١/ ٣٦٠ وهو في الكتاب: ١/ ٣٢٩.

(٢) الذى أخذه على هذا المعنى هو المبرد ،وابن جنى ،والشلوبين. انظر شرح السيرافي : ٢/ ٩١/ ب ،والخصائص : ١/ ٣١٨ ، والتوطئة : ٢٠٤ ،ومما ابتدأ بالنكرة فيه قولهم : عبد صريخه أمة ، وذليل عَانَ بِقَرْمَلَةٍ ،وهذه كلّها أمثال.
قال السيرافي : ورأيت بعض النحويين يذكر أن كل نكرة مبتدأ بها من هذا النحو ففيه معنى عجب أو دعاء . ٢/ ٩٢/ أ.
وانظر البسيط : ٥٤٠ ،وتقييد ابن لب : ٣٠٤ ،قال وقول سيبويه هو الصحيح لأنه نقله عن العرب على غير معنى الدعاء ، ومثله قَالَ السيرافي .

(٣) البقرة : ٢٨٠.

(٤) في "ح" "أسد" مرفوع ،وهو خطأ.

(٥) في الجمل : ٣٦ "المبتدأ به" وما أثبت يوافق بعض نسخ الجمل المثبتة في التحقيق .

وإن كان مشتقًّا فإن رفع ضميرَ الأولِ؛أعني (١) المخبر عنه [به] (٢) لزمتِ المطابقة / أيضا في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ. (٣) ٨١

وإنْ رفعَ اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً لزمَ الإفرادُ في أفصحِ الوجهين كقولك : زيدٌ قائم أبوه ،والزيدانِ قائمٌ أبواهما ،والزيدون قائمٌ آباؤهم ، وزيدٌ هندٌ ضاربُها هو ،والزيدانِ الهندانِ ضاربُهما هما ،والزيدون الهندات ضاربهن هم. (٤)

فإن كانَ هذا الخبرُ ظرفاً أو مجروراً،فإنْ رفعَ ضميرَ الأولِ، لزمَ تقديرُ ما يتعلّق به مطابقاً، وإنْ رفعَ اسماً ظاهراً لزمَ تقديرُه مفرداً في أفصحِ الوجهين، كما فسر في المفرد المشتق المذكور قبل .

واختلفَ الناسُ في الظرفِ والمجرورِ إذا وقعَا خبرَيْنِ ،أوْ صفتين ، أو صلتين ، أو حالين ، هل هما في تأويلِ مفردٍ أو في تأولِ جملةٍ ؟ فظاهرُ كلامِ أبي عليّ في الإيضاحِ أنّهما في تأويلِ جُملةٍ مطلقاً (٥) ، لأنّه عَمَّ ولم يَخصّ ،وقال غيرُه : إنّ تأويلَهما (٦) على حَسَبِ الموضعِ الذي يكونان فيه ،فإن كانا في موضعِ صلةٍ كانا في تأويلِ جُملةٍ ،لاختصاصِ الموضعِ بالجمل ،وإذا كانا في موضعِ خبرِ المبتدأ ،أو في موضعِ الصّفةِ ،أو في موضعِ الحالِ كانا في تأويلِ المفردِ لاختصاصِ الموضعِ بالمفردِ وضعاً ،ولا معنى لتأويلِه بالجملةِ في هذه المواضعِ ، لأنّه يَلزمُ أيضاً تأويلُ تلك الجُملةِ بالمفردِ. (٧)

---

(١) في الأصل "اغنى" بالمعجمة .
(٢) "به" تكملة من "ح".
(٣) مثل "زيد قائم".
(٤) اللغة الأخرى هي أن يثنّى العاملُ ويجمعَ عند تثنيةِ وجمعِ فاعلِه، وهي لغة بني الحارث وغيرهم ،ومن هذه اللغة قوله تعالى : ﴿ واسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ الشورى : ٢٤ .
(٥) انظر الإيضاح : ٤٨ ومابعدها ،وشرح الالفية للشاطبي : ٢٨٤ .
(٦) في "ح" "تأويلها" بالإفراد .
(٧) انظر تفصيل الشاطبي رحمه الله لتلك التأويلات في شرح الألفية له : ٢٨٤/ ومابعدها .

رَأى الأَمْرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلا (١)

فهذا هو الصحيح إنْ شاء الله .

فإنْ كانَ هذا الخبرُ جُملةً اسميَّةً كانت أوْ فِعْليَّةً لم يكن بُدٌّ من اشتمالِها على ضميرٍ يعودُ إلى المُخْبَرِ عنه أَوْ ما يَسُدُّ مَسَدَّه ؛ لِيَحْصُلَ بذلك الرَّبْطُ ، فالضَّميرُ معروفٌ ، والذى يَسُدُّ مَسَدَّه ثَلاثَةُ أشياءَ عندَ أكثرِ أصحابِ سيبويهِ ، وهي : اسمُ الاشارةِ ، واسمُ الجنسِ ، وتكرارُ الأولِ بِلَفْظِه (٢) ، وَزيدَ رابعٌ عن الأَخْفَشِ وهو: تكرارُ الأولِ بمعناه ، وهو جيد ؛ لأنَّه يلزمُ القولُ بذلك في نحو قولك : زيدٌ نعمَ الرجلُ ؛ ألا ترى أنَّ اسمَ الجنسِ هاهنا إنما يَصِحُّ (٣) به الربطُ لانْدِراجِ الأولِ تَحْتَه ، فهو مكرَّرٌ بالمعنى دونَ اللفظِ (٤) والله أعلم . الا في موضعين فانه لا يحتاج فيهما الى ضمير ولا ما يسدُّ مَسَدَّه :

أحدهما : إذا كانَ الخبرُ هو المبتدأَ في المعنى .

والثاني : إذا كانَ الخبرُ هو المبتدأَ في الأصْل .

فالأول كضميرِ الأمرِ والشأنِ نحو قولك : هو زيدٌ قائمٌ ، فإنَّ المعنى : الأمر زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ أمرٌ من الأمورِ الواقعةِ في الوجودِ ، فكأنك قلتَ : الأمرُ الذى يُهتَمُّ بذكرِه: زيدٌ قائمٌ ، أو قامَ زيدٌ ، فالثاني هو الأولُ لاتحادِ المعنى ، وإن غايرَه في اللفظِ .

---

(١) هذا البيت لم أقف على قائله ، وكل من أورده يضربه مثلا في مِثْلِ هذه الحالة وهو في الخصائص : ١/ ٢٠٩ ، ٢/ ٣١ ، ١٧ ، والمحتسب : ١/ ١٨٨ ، وشرح المفصل : ٥/ ١٢٠ ، وشرح الجزولية للابذى : ٨٨٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٥ .

(٣) في "ح" "إنما صح" .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٥ ، وشرح الجزولية للابذى : ٨٨٨ .

والثاني كقولك : سواء علي أقمت أم قعدت ،فسواء هو المبتدأ عند حذاق النحاة وهو ظاهر الفارسي في الإيضاح (١) ،والجملة التي بعده في موضع الخبر ولم يحتج فيها إلى ضمير اعتبارا بأنها هي المبتدأ في الأصل تأويلا كأنه كان : سواء علي قيامك وقعودك ،ولو كان هكذا لكان قيامك وقعودك هو المبتدأ ،لكن العرب ربما عكست فأخبرت بالمعرفة عن النكرة إذا كان مسوغا للابتداء بها كقولهم : ان خيرا منك زيد ، وكان خير منك زيدا ، فحكم النحاة على مثل هذا الذى نحن بسبيله بأندراجه تحت هذا الأسلوب (٢) ،فلما صار قيامُكَ وقعودُكَ خبراً ،على هذا التقدير وقعت الجملة موقعَه .

وهذا المذهب أحسن من قول من قال : إن سواء خبر مقدم والجملة التي بعده هي المبتدأ اعتباراً بالمعنى (٣) ، لأن الجملة تقع موقع الخبر ولا تقع موقع المبتدأ الا على وجه الحكاية ،وليس هذا من ذلك ،فالحاصل أن هذه الجملة الواقعة خبرًا لم يكن فيها ضمير ،اعتباراً بالأصل ،ولم يكن في الأمر ضمير اعتبارًا بالحال والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا) (٤) .

خبر المبتدأ يكون مفردًا ،وجملة فعلية ،وجملة اسمية ،وظرفا ومجرورا ،وقد

---

(١) الإيضاح : ٥٠ .

(٢) قال سيبويه : ٢/١٤٢ : وتقول : إن قريبا منك زيد ،والوجه إذا أردت هذا أن تقول : ان زيدا قريب منك ،أو بعيد منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة ، وانظر ١/٤٨ - ٤٩ .
وانظر تفصيل المسألة في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١/١٣٨- ١٣٩ .

(٣) منهم ابن كَيْسَانَ ،والزمخشرى عند قوله تعالى * سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون * البقرة : ٦ ،وانظر إعرابَ القرآن للنحاس : ١/١٣٤ ،والمفصل : ٢٤ ،وشرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١/١٣٨ .

(٤) الجمل : ٣٧ .

تقدم هذا التقسيم قبل (١) ، ولا يمتنع تقديم شيء من هذه الأخبار على المبتدأ إلّا ما كان من ذلك فعلا (٢) ، ومرفوعه (٣) ضمير الأول ، فإنه لا يتقدم على المبتدأ على أن يكون خبرا مقدما ولكن على أن يتبدل الإعراب إلى اعراب آخر ، وذلك أنك إذا قلت : زيد (٤) قام فقولك : قام ، خبر عن زيد ، وفاعله ضمير يعود على زيد ، وبه وقع الربط ، فإذا قدمت (٥) فقلت : قام زيد ، صار زيد مرفوعا به بعد أن كان مرفوعا بالابتداء ، لأن الفعل عامل لفظي قد جمع اللفظ والمعنى ، والابتداء عامل معنوى منفرد بأحد الوصفين ، ولا يجوز أن يعملَ الأضعفُ بحضرةِ الأقوى مع عدم المانع ، فإنْ قلت : فما الذي يدل على صحة هذا القياس / ولعله ٨٢
خبر مقدم ؟ .

فالجواب : أنه لو كان كذلك لكان مع التقديم على حكمه مع التأخير ، فكنت تُلْزِمُه مع التقديم ما يلزمه مع التأخير ، وأنت تلزمه الإفراد مع التقديم بخلاف التأخير فدل ذلك دلالة ظاهرة على اختلاف الغرضين (٦) .

فإنْ قلت : هذا ظاهر على اللغة الفصيحة (٧) فما الجواب على لغة من يسوى بين التقديم والتأخير في تلبسه بعلامة الاثنين والجماعة (٧) ؟ .

فالقول في ذلك : أن أصحاب هذه اللغة شبهوا الاثنين والجماعة بالمؤنث ، لاتفاقهما في الفرعية ، فألحقوا الفعلَ المقدمَ عليهما علامتيهما

---

(١) انظر ص ٢٠٢
(٢) "فعلا" ساقطة من "ح".
(٣) في "ح" "أو مرفوعة".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) في "ح" "قدمته".
(٦) هذا مما أبطل به المبرد تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر فعلاً يتحمل ضمير المبتدأ . انظر المقتضب : ١٢٨/٤ وهو رد على الكوفيين والأخفش في تجويز ذلك .
(٧) اللغة الأخرى هي لغة "أكلوني البراغيثُ".

فقالوا : قاما الزيدان ،وقاموا الزيدون كما فعلوا بالمؤنث حين قالوا : قامت الهندان ،وقامت الهندات ، كذا ينبغي أن يكون القول في هذه اللغة ؛ لتكون اللغتان جاريتين (١) على أسلوب واحد في كون هذا الفعل المقدم غير منوى به التأخير ،وقد حمله بعضهم على أنه خبر مقدم ، على اعتقاد أسمية العلامتين (٢) ،وحمله آخرون على ابدال الاسم الظاهر منهما (٣) . ولو كان كما قالوا لم يختص ذلك بلغة دون أخرى ؛ لأن تقديمَ الخبرِ والبدلِ كليهما شائعٌ في جميع اللغات .

مسألة : إذا قلت : قائم زيد ، فهل يلزم أن يكون قائمٌ خبرًا مقدماً ، أو يجوز فيه وجهان : أحدهما ما ذكرناه ، والثاني أن يكون رَفْعاً بالابتداء وزيد فاعل به يسد مسد الخبر ،فالأول مذهب سيبويهِ ،والثاني مذهب الأخفش (٤) ، فان اعتمد " قائم " على حرف نفي أو استفهام اتفق المختلفان على جواز الأمرين ،وهذا الاختلاف (٥) والوفاق جاريان في الظرف والمجرور إذا قدما على المبتدأ على ما فسرناه آنفا . والله اعلم .

ثم قال : (واعلم أن الظروف من الزمان) (٦) إلى آخره .

الظروف على قسمين مكانية وزمانية ،فالمكانية تكون أخباراً عن الأحداث والأشخاص لحصول الفائدة بالفريقين .

---

(١) في الأصل " جاريتان " .
(٢) انظر شرح ابن عقيل : ١/٤٦٨ ،
(٣) انظر الكتاب : ٢/٤١ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٦٨ ،وهمع الهوامع : ٢/٢٥٦ - ٢٥٧ .
(٤) انظر مذهب سيبويه والأخفش فيما تقدم ص ٢٦٨ هامش (٣) .
(٥) في "ح " "الخلاف " .
(٦) الجمل : ٣٧

وأما الزمانية فتكون أخباراً عن الأحداث؛ لحصول الفائدة بذلك ، ولا تكون أخباراً عن الأشخاص ؛ لعدم الفائدة في ذلك (١) ، إلا في سبعة مواضع، جاء الزمان فيها خبراً عن الشخص في ظاهر الأمر ، والمعنى على خلاف ذلك في التحصيل (٢) .

أحدها : أن يكون المبتدأ على حذف مضاف كقولهم : الهلالُ الليلةَ ، أي حدوث الهلال الليلة .

والثاني : أن يكون المبتدأ موصوفاً كقولهم : أكلَّ يوم ثوب تلبسه ؟! أي أكل يوم ليس ثوب ، من جهة أن الاعتماد على الصفة .

والثالث : أن يكون الزمان موصوفا كقولهم : نحن في زمان صالح ، للاعتماد على الصفة .

والرابع : أن يكون المقصود ما أضيف إليه ظرف الزمان كقولهم: [زيد] (٣) حين طَمَّ شاربه ، أي زيد طَمَّ شاربه ، ثم ذكر الزمان توكيداً ، ومن يقول بزيادة الاسماء قال : الزمان ها هنا زائد .

والخامس : أن يكون جواباً لسؤال مُخْرَجٍ عن حده كقولهم : نحن في يوم الخميس ، جواباً لمن قال : في أيّ يوم نحن ؟ [و] (٤) كان

---

(١) قال السيوطي قال ابن مكتوم في تذكرته قال أبو الخطيب الفارسي نحوي من أصحاب المبرد في كتاب (النوادر) له : الليلة الهلال ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ومثله قوله : أكلَّ عام نَعَمٌ يحويه " الأشباه والنظائر : ٣/ ١٠٢ وهو محجوج بما أورده النحاة .

(٢) هذه السبعة المواضع ذكر ابن أبي الربيع منها أربعة مواضع ، وأورد الشاطبي ثمانية مواضع يوافق بعضها عبارة ابن الفخار . انظر البسيط : ٦٠١ ومابعدها ، وشرح الألفية للشاطبي : ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٣) تكملة من " ح " .

(٤) " الواو " تكملة من " ح " .

الوجه أن يقول(١) : في أيِّ يومٍ يومنا(٢) ، ولما لم يقل ذلك أجابه على حد سؤاله إذ كان ، لَمَّا كان أصل الجواب أن يكون مطابقا للسؤال .

والسادس : أن يكون في باب النفي العام ، كالحديث المروي(٣) " إذا هلك كسرى فلا كسرَى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصرَ بعده " ، لأنه يتناول الأزمان المستقبلة كلها .

والسابع : أن يكون الغرض به التأريخ كقولهم : كان موسى عليه السلام زمان فرعون وكان إبراهيم عليه السلام زمان نُمْرُود .

هذا التقسيم على طريقة الجمهور ، وأما أبو الحسين بن الطراوة فخالف في ذلك وقال : ينبغي أن يكون ذلك كله مربوطاً بالفائدة ، فيقال : ظروف الزمان والمكان كلاهما يكون خبراً عن الأحداث والأشخاص بشرطِ الفائدةِ ، لأنك تجد في الظرفين معاً ما لا يصح الإخبارُ به عن شخصٍ ولا معنىً ، فلو قلت : زيد في مكان[ـ و ـ](٤) القتال في زمان ، لم يجز ؛ لعدم الفائدة ، وتجد مواضع عدة جاء الزمان فيها خبراً عن الأشخاص ، وهو ما تقدم ذكره ، فينبغي أنْ يربط ذلك بالفائدة .(٥)

والصواب ما ذكرناه عن الجمهور من التقسيم ، يدلك على ذلك أنه ما جاء من ظروف الزمان خبرا عن الأشخاص في ظاهر الأمر ، فإن المعنى على خلاف اللفظ ، وجميع ما جاء من ظروف المكان خبراً عن شخص أو معنى ، فإن معناه على حسَبِ لفظه / من غير احتياج إلى تأويل . ولو كان ٨٣
على ما قاله أبو الحسين بن الطراوة لاستوى الفريقان ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

---

(١) في "ح" " يقال ".
(٢) في الاصل "في يوم يومنا " وفي "ح" "أيّ يوم يومنا " والوجه ما أثبت .
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب - باب علامات النبوة : ٤/٢٤٧ .
(٤) تكملة من "ح".
(٥) انظر مخالفة ابن الطراوة في البسيط ، وشرح الألفية للشاطبي في المواضع السابقة ، وانظر ابن الطراوة النحوي : ٢٣٨ .

مسألة : (١)

وأنت إذا استدبرته سدّ فرجه (٢) بضافٍ فويقَ الأرضِ ليس بأعزل

"أنت" رفع بالابتداء ،و" إذا " ظرف زمان مُضمَّن معنى الشرط والجملة بعده مجرورة المحل به على الأعرف (٣) ،وتسمى شرطا ،والجملة الثانية تسمى جزاء ،و"إذا "منصوبة المحل بفعله (٣) ، على ما اختاره ابن جني ،وهذه الجملة المركبة من الشرط والجزاء مرفوعة المحل على أنها خبر للمبتدأ ،والرابط فاعل الشرط ،فإذا سئلت عن تقديره على ما هو الأصل فيه ،سبكت اسم فاعل من فعل الجزاء ،لأنه نظير خبر المبتدأ ، من جهة المعنى مَظِنَّة الفائدة ،فإذا فعلت ذلك وجب إبراز ضميره (٤) الفاعل من حيث جرى على غير من هو له في المعنى ،وجئت بالقيد الزماني بعده ومعه رابط الخبر بالمبتدأ فقلت : وأنت ساد هو فرجه وقت استدبارك إياه ، هذا هو القول في المسألة ،

ولأبي الحجاج بن يسعون (٥) فيها إعراب غريب ، كاد أن يمحى بماء الدموع ؛لجلالة قدره ، ولكن لا بد للبطل من روحة ،قال : إنَّ خبر المبتدأ من محذوف تقديره : وأنت مرور به ،قال : ولا بدَّ من هذا التقدير ؛لأن الظرف الزماني لا يكون خبراً عن الجثث ، يعني أن الخبر مدلول عليه بالسياق ؛لأنَّ مقتضى الجملة يتضمن المرور به .

---

(١) هذه المسألة كلها لم ترد في "ح".

(٢) البيت لامرئ القيس من معلقته ،انظر ديوانه : ٢٣ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن الحاجب : ١/ ٥٠٢ ،والأشباه والنظائر : ٣/ ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٤) في الأصل "الضميره" وهذا الموضع ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك .

(٥) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي . كان أديبا نحويا لغويا فقيها . أقرأ بالمَرِّية وولي أحكامها ،له المصباح في شرح ما أعتَمَ من شواهد الإيضاح وغيره . توفي في حدود سنة اربعين وخمسمائة . انظر بغية الوعاة : ٢/ ٣٦٣ .

قلت : ليس هذا الذى أوجب له حذف الخبر من نظر العلماء ، وإنما هو خيال لا حقيقة تحته ، وذلك أن معنى قول النحويين : إنَّ ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة : أنّ متعلق الظرف الزماني إذا كان خبرا عن جثة لم يجز حذفه ، على أن يكون ذلك الظرف مغنياً عنه ؛ لأن هذا الظرف ليس فيه دلالة عليه ، فإذا قلت : زيد مسافر يومَ الجمعةِ ، لم يجز حذف هذا الخبر ؛ لأن يومَ الجمعةِ لا يدل على صفةٍ من صفات زيدٍ بالتعيين كان المخبرُ يجهلها .(١)

فإنْ قلت : فأقول زيد يوم الجمعة ، لأن فيه دلالةً على استقرار زيد فيه .

قلت : لا يجوزه أنك (٢) لم ترد أن تخبر بكون زيد : يوم الجمعة ، ولا بثبوته فيه ولا باستقراره ، لأن زيداً من جملة العالَم المندرج تحت الزمان المفرد وهو الدقيقة الفاصلة بين الزمانين فضلا يوم الجمعة ، وإذا كان كذلك كان مجرداً من الفائدة التي انْبَنَى عليها الكلام ؛ لأنه إخبار بمعلوم عند المخاطب ، وإذا كان كذلك كان خارجاً عن أقسام الكلام ، اللهم إلّا أن يكون في الكلام ما يدل على أنه على حذف حدث ، كأنه أراد حدوث(٣) زيد ، أو قدوم زيد ، أو ولادة زيد ، أو سفره يوم الجمعة ، فيجوز ، ويكون من قبيل قولهم : الهلال الليلةَ ، على ما تقدم .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا من أن " إذَا " في البيت منصوبة المحل بجوابها ، لم يكن لها مدخل في القاعدة المعلومة عند النحاة ؛ لأنها على ذلك التقدير ليست من المبتدأ في شيء ، وإنّما هي معتبرة بجوابها .

---

(١) في الأصل " الخبر بجهلها " وما أثبت هو الملائم للسياق ، وقد نبهت قبل أن هذه المسألة كلها ساقطة من " ح ".

(٢) " لأنك " .

(٣) في الأصل " محدوث " ولعل المثبت هو الصواب والموضع كله ساقط من " ح " وقد سبقت الاشارة لذلك.

نعم إنما كان يلزم ما قال لو كان الكلام : وأنت إذا استدبرته ، دون أن يكون لإذا جوابٌ ،بمنزلة قولهم : القتال إذا جاء زيد ، ولكن لما ذكر لهما جواباً وَجَبَ صرفها إلى جوابها ،والجملة المركبة من الشرط والجزاء هو الحديث المعلَّق بالمبتدأ المذكور ،فتأمل ذلك وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن الابتداء : قولك : زيد الأسدُ شدةً)(١).

إذا شَبَّهتَ شيئاً بشيء في وصف ما ،جعلت المشبه أولاً والمشبه به ثانياً ونصبت ما وَقَعَ به التشبيه على التمييز المنقول ،أو على أنه مصدر في موضع الحال وذلك قولك : زيد الأسدُ شدةً ، فزيد مبتدأ ، والأسد خبره ،وشدة نصب على التمييز أو الحال ،على ما فسر .

وقوله : (وكذلك ما أشبهه من التشبيه يَجْرِي هذا المَجْرى)(٢).

يعطي أن هذا الضرب من التشبيه قياس مطَّرِد ،والله أعلم.

(١+٢) الجمل : ٣٨.

باب آشتغال آلفعل عن آلمفعول بضميره

الآشتغال : هو أن يتقدم آسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو جارٍ مَجْرَاهُ قد آشتَغَلَ بضميرِ ذلك الآسم المتقدم أو بسببه ،ولو لم يعمل في ضميره أو في سببه لعمل فيه آلنصب.(١)

[قال](٢) ابن عصفور : أو في موضعه(٣) ، مثال ذلك كله : زيدا ضربته ،وزيدا / أنت ضاربه ،وزيدا ضربت إياه(٤) ، وزيدا أنت ٨٤
ضارب أبيه ، فلو أسقطت آلضمير ،أو السبب من هذه المسائل لعمل الفعل أو الجاري مجراه في الآسم الأول ، فكان يكون منصوباً به ،ولكن لما شغلته(٥) بضميره أو بسببه آمتنع من آلعمل فيه ،فوجب أن يُنْصَبَ [ذلك](٦) آلآسمُ آلمتقدمُ بفعلٍ مضمرٍ لا يظهر أبداً ؛ لأن هذا المفسِّر صار عندهم بدلا من اللفظ به وعوضا منه ،فإن قلت : فكيف القول في نحو : أزيدٌ قام ؟ فانهم قد جوزوا فيه الاشتغال ، ووجه آلإشكال في آلمسألة أن هذا آلفعل وإن آشتغل بضمير الأول ، فإنه لا يصح أن يعمل فيه ؛ لما يلزم عليه من تقديم آلفاعل ،وآلفاعل لا يجوز تقديمه عندنا.(٧)

فآلجواب عند آلأستاذ أنه يصح أن يعمل فيه لكن إذا عمل فيه صار كل واحد منهما في موضعه ،لأن آلفعل لا يصح له أن يعمل في آلفاعل

---

(١) ساقط من "ح" وهذا التعريف عند ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٣٦١ ،والمقرب : ١/ ٨٧ مع فروق يسيرة .
(٢) تكملة من "ح".
(٣) شرح الجمل : ١/ ٣٦١ ،وما نقله عن ابن عصفور هو "أو في موضعه" فقط .
(٤) في "ح" "أبا" بنقطه تحتيه واحدة.
(٥) في "ح" "أشغلته".
(٦) زيادة من "ح".
(٧) هذا مذهب أهل البصرة .

إلا بشرط تقديمه عليه كما أن "أنت" من قولك : أنت ضربت زيدا ، ضمير منفصل فلو ظهر الفعل الرافع له لعاد ضميراً متصلا ، لأنه إنما ينفصل في مثل هذا بشرط حذف الفعل(١).

وأما ابن عصفور فأجاب بأنه إنما دخل في باب الاشتغال - لأنه وإن لم يصح لهذا الفعل أن يعمل في الاسم الذى قبله ، لما يلزم عليه من تقدم الفاعل على فعله - ، لأنه يصح له أن يعمل في موضعه في ظرف أو مجرور مثلا.(٢)

فهذا يدل على جواز الاشتغال في المسألة ، وإنما امتنع أن يعمل الفعل في لفظه من جهة أخرى خارجة عن باب الاشتغال وهذا جيد في معناه ، لولا أنه خارج عن أسلوب الاشتغال ، وليس ذلك في قول الأستاذ .

مسألة : إذا قلت : زيدا ضربته فإنه يتصور في زيد ستة أوجه .

---

(١) قال ابن أبي الربيع : " فإن قلت : "أزيد قام ؟ فيجوز أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء ، ويجوز أن يكون مرفوعا باضمار فعل ، والرفع باضمار فعل أحسن " البسيط : ٦٣٢ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٥ ، وليس ما نقله المؤلف هنا هو نص ابن عصفور ، وإنما هو معنى كلام ابن عصفور مع اختلاف في المثل الذى أورده . قال ابن عصفور : " فإن قيل لأى شيء أجزتم رفع زيد بإضمار فعل في قولك : زيد ليقم أخوه ، يفسره هذا الظاهر ، ولم يجيزوا في زيد قام وامثاله ؟ فالجواب : أنه قد تقدم أن الفعل الذى يفسر إذا كان يعمل في موضع الاسم لا في الاسم بعينه لا يصح له التفسير إلا حيث يكون في الكلام مقوٍّ لجنبة الفعل ، فلما كان الامر والنهي والدعاء قد قوى منه جانب الفعلية جاز في الاسم معها الرفع باضمار فعل ، ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوى " يعني بالخبر هنا ضد الانشاء " . قلت : المثال الذى ذكره ابن الفخار وهو : " أزيد قام " قوى الاستفهام في جنبة الفعل ، لأنه لا يقع بعد الاستفهام الا الفعل ،

===

أحدها : أن يكون منصوباً بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ،كما تقدم، وهو قول سيبويه وعليه حذاق النحاة.(١)

الثاني : أن يكون منصوباً بالفعل العامل في ضميره ،وجاز ذلك لأنهما عبارة عن معنى واحد ، عبر عنه بلفظين ،فتنزلا لذلك منزلة لفظٍ واحدٍ ،كما أن الاسم المبتدأ يعمل رفعين إذا كان له خبران كقولهم: هذا حلو حامض ؛ لتنزلهما منزلة خبر واحد ،ويعزى هذا المذهب إلى الفراء(٢) ،وردّه الشلوبين بنحو : زيدا مررت به ،ومررت لا ينصب بنفسه، وينبغي أن يرد عليه بنحو زيداً ضربت أخاه ،لامتناع ذلك التأويل فيه(٣)، فإن وافق النحويين في مثل هذا(٤) فقد جعله قسما آخر وخرج عن قوله، وما يجرى على أسلوب واحد أولى .

الثالث : أن يكون ذلك الاسم نصباً من حيث هو مفعول في المعنى ،لأنه موقع به الفعل ،فانتصب انتصابَ ما وقع به فعل لفظاً ، وهو قول ابن الطراوة(٥) . ورد بأن المفعول به لا ينصبه المعنى ،

=== وانما اغتفر في الهمزة وقوع الاسم بعدها ،لأنها أم الباب ،ولها نظائر . انظر ما قاله ابن لب في تقييده على الجمل : ٤١٧ عن مثل هذه المسألة التي يعترض بمثلها على الاشتغال ،فهو كلام جيد . والله أعلم.

(١) الكتاب : ١/ ٨١ ،وانظر البسيط : ٦٢٧ - ٦٢٨ . وقال : هكذا قال النحويون كلهم ،وانظر شرح الجمل لابن بزيزة : ١٢٥ . وشرح ابن الضائع : ٩ .

(٢) انظر معاني القرآن : ١/ ٢٤٢ ،وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٢٥ ، وهذا هو مذهب الكوفيين . انظر الإنصاف : ٨٢ .

(٣) هذان الردان اللذان رد بهما على الفراء ذكرهما ابن بزيزة في شرح الجمل دون أن يعزوهما لأحد . شرح الجمل : ١٢٥ .

(٤) في "ح" "في نحو هذا" .

(٥) في "ح" "هذا قول ابن الطاوة" . وهذا المذهب مما ابتدعه ابن الطراوة ،فإنه يسمى هذا العامل "القصد اليه" أو "المقصود اليه" ، وهو عامل معنوى . انظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٤ . ===

وإنما ينصبه الفعل أو ما جرى مَجْرَاه (١) وزعم أنه إنّما قال ذلك ؛ لأن القول بإضمار الفعل باطل ،من جهة أنه لا يحذف شيء من الكلام إلّا بثلاثة شروط (٢) :

أحدها : أن يكون له طالب.

والثاني : أن يكون عليه دليل .

والثالث : أن لا يخل إظهاره بالمعنى .

قلنا : هذه الشروط الثلاثة موجودة في مسألتنا ،وذلك أنّك إذا قلت : زيدا ضربته ،فَنَصْبُ " زيدٍ " يطلب ناصباً ، فهذا شرط ،و" ضربته " المذكور بعده هو الدليل على ذلك المفعول (٣) ، فهذا شرطٌ ثانٍ ، وإظهار ذلك المحذوف لا يخل بالمعنى ، فهذا هو الثالث (٤) .

فقال هو : بل إظهاره مخل بالمعنى ،ألا ترى أنك إذا قلت : زيدا ضربته ، فإن ضربته مقصود للإفادة ،وإذا قلت : ضربت زيدا ضربته صار ضربته توكيدا ؟

=== قال السهيلي " ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر زيدا ضربته وهو مذهب شيخنا ابي الحسين ،وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير لا يجعله مفعولا مقدما ،لأن المعمول لا يتقدم على عامله ، وهو مذهب قوى . نتائج الفكر : ٨١ .
ولعل ابن الطراوة اقتنص مذهبه هذا من إلماع سيبويه إلى ذلك بشيء يسير في كتابه حين قال : " وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد . . . وذلك قولك : زيدا ضربت ،والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء " . الكتاب : ١/ ٨٢ .

(١) انظر تعليل ابن أبي الربيع نصب المشغول عنه بفعل يفسره الظاهر في البسيط : ٦٢٨ - ٦٢٩ .

(٢) هذه الشروط ذكرها ابن ابي الربيع في الملخص : ١٩٨ ،وفي البسيط : ٥٢٨ .

(٣) " المفعول " في "ح" "المحذوف".

(٤) انظر البسيط : ٦٢٨ حيث ذكر أن اثنين من هذه الشروط قد عدم في هذه المسألة .

قلنا : إنما كان يكون (١) كذلك لو جمعنا بينهما في الاستعمال ، وإنما ذلك أمر تقديري، وليس بين التقدير والاستعمال تعارض ، ولا نقول بجواز الجمع بينهما أصلاً ؛ لأنهما متعاقبان .

قال هو (٢) : هذا باطل ، فإن القرآن يرده لمجيء الجمع بينهما في قصة يوسف عليه السلام وهو * يا أبتِ إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين * (٣) فقد جمع بين " رأيتهم آخراً و " رأيت " أولاً .

قلنا : ليس هذا من هذا الباب أصلا ؛ لأن هذه الأسماء منصوبة برأيت ، وأما رأيتهم فإنما هو توكيد جاء بعد مضى ما قبله ، وإنما كلامنا في نحو أن يكون الكلام أولا : زيدا ضربته ، ثم تُظهِرُ الناصب لزيد / بعد ٨٥
استقرار ضربته ، فإذا أظهرته زال هذا المفسِّر زوالاً ضرورياً ، ولا يجمع بينهما ألبتة بخلاف قولك : ضربت زيدا ، بالابتداء ، فإنك إنْ شئت وكّدت هذا الفعل فقلت : ضربته ، بعد ما مضى كلامك على التأسيس (٤) ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

الرابع : أن يكون زيداً نصباً بضربت ، والهاء ضمير المصدر ، كأنه قال : ضربت زيدا ضربا (٥) ، ثم أضمره ، ولا خلاف في هذا ، وليس من هذا الباب .

---

(١) " يكون " ساقطة من " ح "
(٢) لابن الطراوة كتاب سماه " المقدمات " وعد بأنه سيحشد فيه الأدلة من القرآن وكلام العرب على ما سماه " القصد اليه " وهو عامل معنوى كما مر . انظر أبو الحسين بن الطراوة واثره في النحو: ٧٦ ، وانظر ما تقدم ص ٢٨٥ هامش ٥
(٣) يوسف : ٣ .
(٤) انظر رد ابن أبي الربيع على ابي الحسين ابن الطراوة في البسيط: ٦٢٨ - ٦٢٩ وهو رد بحجج أخرى غير التي ذكرها ابن الفخار.
(٥) في " ح " " ضربه ".

الخامس : أن يكون أصل المسألة : ضربت زيدا إياه ،فإيّاه بدل من زيد ثم قدم زيد فصار : زيداً ضربت إيّاه،ثم اتصل الضمير بالفعل فصار زيداً ضربته ،فزيداً على هذا مفعولٌ مقدمٌ والهاء بدلٌ منه ،وهذا مردود بأن الضمير لا يتصل إلّا بعامله بناء على أن البدل على تقدير تكرار العامل ، فان قيل فهل (١) يجوز ذلك على من قال : ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ؟

فالجواب : أنه يحتمل أن يجوز ،لأن المانع من اتصال الضمير بعامله قبل تقديم زيد ،وجود الفصل به بينه وبين عامله ،فلما زال المانع من الاتصال صار متصلا على ما ينبغي ،ويحتمل أن لا يجوز ،لأنه وإنْ زال الفصل فإنّه في نية الإثبات في موضعه ، فإذا كان كذلك ،وجب بقاء حكمه ، كما أن لام الابتداء وإنّ تأخرت إلى الخبر في نحو قولك : ظننت إنّ زيداً لقائم ، فإنها في نية التقديم ،بدليل تعليق الفعل عن الجملة ، فإذا كان حكم هذه اللام باقيا في موضعها الاصلي ، فبقاء حكم الفصل بالاسم المبدل منه في موضعه الاصلي أولى ؛لأن تأخير اللام واجب لازم ،وتقديم زيد في مسألتنا غير واجب ولا لازم ،وهذا الوجه أظهر والله أعلم.

السادس : أن يكون أصل المسألة : ضربته زيدا ،على أن يكون زيدا بدلا من الهاء ،ثم قدم اعتباراً بتصرف العامل الظاهر ،أو المضمر ، على اختلاف المذهبين (٢).

---

(١) في "ح" "فان قيل فقد".

(٢) أي على اختلاف المذهبين في العامل في الاسم المقدم . فالبصريون يرون أنه بفعل متروك إظهارُه يفسره الظاهر ،والكوفيون يرون أنه بالفعل المذكور . انظر الوجه الثاني من هذه الوجوه ،وانظر الإنصاف : ٨٢.

وهذا الوجه السادس ممنوع باتفاق على القولين معاً ،لأن البدل لا يتقدم من جهة أنه من الأقسام التي وضعت تابعة ،وتقديمها يناقض الأصل الذى وضعت عليه ،فمن أجل ذلك وقع الإجماع على امتناع هـذا الوجه السادس ،والله أعلم.

فصل : اعلم أن سيبويه يشبّه (١) هذا الباب بباب نعم وبئس من جهة تأخر (٢) المفسّر فيهما ،وذلك على خلاف الأصول (٣) ، و (٤) لمّا كان كذلك وجب تقييد مسائله (٥) بشروط ،وجملتها تسعة ،ثلاثة في المفسّر (٦) : وهي أن يكون فعلا أو جاريا مجراه ،وأن يكون واصلاً بنفسه ،وأن يتحد عمله ،خلافاً للأخفش (٧) في هذا ، وثلاثة في المفسر وهي : أن يكون أيضا فعلا أوجاريا مجراه ،وأن يكون مما يَصِحّ عمله في الاسم المشغول عنه لو أسقطت الضمير أو السبب ،وأن يكون متصلا به ما لم تَدْعُ ضرورة إلى فصلٍ فَيُغْتَفَرَ ، وثلاثة في الاسم المحمول على الفعل المفسر

---

(١) في "ح" "شبه".
(٢) في "ح" "تأخير".
(٣) الكتاب : ١٧٧/٢ وانظر ص ٨١ هامش (٥) ،والبسيط: ٦١٦ ، والملخص : ١٩٥/١ .
(٤) في "ح" "أولما".
(٥) أي مسائل باب الاشتغال .
(٦) المفسر "اسم مفعول" . وهذه الشروط ذكرها ابن أبي الربيع في البسيط : ٦١٦ - ٦٢٣ ،في الملخص : ١٩٦- ٢٠٠ ،فجعلها في البسيط سبعة وفي الملخص خمسة ،وهي في كل تستغرق التسعة التي هنا . فما ذكره ابن الفخار اكثر تنظيما ،وما ذكر ابن أبي الربيع أوسع .
(٧) انظر مذهب الأخفش في الحواشي التي له على كتاب سيبويه ،وقد أفرد هذه الحواشي الاستاذ عبد السلام هارون في هوامش تحقيقه . انظر ١٠٤/١ ،وانظر البسيط : ٦١٩ . وقال في الهمع: ١٥٩/٥ : " وهو مذهب سيبويه والأخفش والشلوبين في آخر قوله ،قال سيبويه : " أعبدالله كنت مثله ،أى أأشبهت عبدالله ،فانتصب السابق مفعولا والمتأخر خبر كان " انتهى نص السيوطي ،وانظر الكتاب : ١٠٢/١ .

وهي : أن يكون إعرابه كإعراب ضميره أو سببه ،من [١] رفع أو نصب لفظا أو موضعا ، وآتحاد جهة آلنصب كآلمفعولية ،وآلظرفية ،وآلمصدرية خلافاً للأخفش في هذا أيضاً ،وبقوله كان يقول بعض أشياخنا آلسبتيين : وهو آلأستاذ أبو عبدالله بن عبد آلمنعم رحمة آلله عليه .

وآلشرط آلثالث : تعريه [من حرف] [٢] موضوع للجملة آلآسمية كإذا آلفجائية [٣] ،فهذه تسعة شروط تبسطها آلمذاكرة والمباحثة وعليها يدور بابُ آلآشتغال وغوامضُ مسائله ، ولا توفيق إلآ بالله .

فصل : ثم إن هذا الباب يدور على أربع مسائل ،مسألتان مع آلضمير وهما : زيدا ضربته ،وزيدا [٤] مررت به ،ومسألتان مع آلسبب وهما : زيدا ضربت أباه ،و زيدا مررت بأبيه ؛ فآلرفع في جميع هذه آلمسائل أجود من آلنصب ،لأن كلاماً بلا إضمار أحسن من كلام بإضمار ، لأن [الإضمار] [٥] على خلاف آلأصول ، وآلنصب جائز ،إلآ أنه يتفاضل ؛ [٦] فالنصب في قولك : زيدا ضربته أجود منه في بقية المسائل ؛ لأن آلفعل متعدٍّ وواقع بضمير آلأول ،وآلرفع في قولك : زيد مررت بأبيه أجود منه في بقية آلمسائل ؛لأن آلفعل غير متعدٍّ ،وغير واقع بضمير آلأول ،بعكس آلمسألة آلأولى ،وهذا كله بلا خلاف .

---

(١) يمكن قراءتها في الاصل " قد ".
(٢) تكملة من "ح" ، وهذه التكملة هناك "حروف" وما أثبت هو الصواب ليلائم مابعده .
(٣) مثل : نظرت فإذا زيداً يضربه عمرو . آلكتاب : ١/١٠٧ .
(٤) في "ح" غير مقروءة ،ولا يوافق رسمها رسم "زيد" .
(٥) مكانها بياض في الأصل ،والتكملة من "ح" .
(٦) في الأصل "في النصب" ومن هذا يبدو أن الناسخ كان يستملي هذه النسخة على الاقل في هذا الموضع .

وأما المسألتان الباقيتان ، وهما : زيداً ضربت أباه ،وزيدا مررت به ، ففيهما قولان : / ٨٦

أحدهما : أنَّ النصب في قولك : زيدا مررت به ،أجود منه في قولك : زيداً ضربت أباه ، لأن الفعل وإن كان غير متعد ،فإنه واقع بضمير الأول ،وهو قول الأستاذ أبي الحسين .(١)

والقول الثاني : أن النصب في قولك : زيدا ضربت أباه ،أقوى منه في قولك : زيدا مررت به ،لأن الفعل ،وإنْ كان غير واقع بضمير الأول ، فإنه متعدٍ والمتعدي في باب التفسير أقوى من غير المتعدي ،وهو قول ابن عصفور . وقول الأستاذ أولى ، لأنهما قد استويا في أن المقدر في المسألتين في معنى المفسر ،وبقي على ابن عصفور أن قوله من باب المجاز(٢) ،وقول الأستاذ من باب الحقيقة ،فتأمل ذلك .

ثم قال : (والرفعُ أجودُ ،إلاَّ في الاستفهامِ)(٣) إلى آخره .

الاستفهام على قسمين :

أحدهما : أن يكون بالهمزة .

والثاني : أن يكون بغيرها من أدواته ،فإنْ كان بالهمزة ،فإن الاسم يقع قبلها وبعدها ، فإنْ كان قبلها ،فلا يكون إلاَّ رفعا بالابتداء ، كقولك : زيد أضربته ؟ ولا يجوز فيه النصب ،لأنك إنَّما كنت تنصبه باضمار فعل يفسره ما بعد حرف الاستفهام ،وهذا الباب لا يفسر فيه(٤) إلاَّ ما يصح أن يعمل ،والاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فلا يصح أن يفسر عاملاً فيما قبله ،فان كان الاسم بعد الهمزة ،ففيه وجهان :

---

(١) البسيط : ٦٣٠ .
(٢) في الاصل " المحال " خطأ .
(٣) الجمل : ٣٩ .
(٤) ساقطة من " ح " .

أحدهما : أن يكون رفعا بالآبتداء ،والجملة التي بعده خبره.(١)

والثاني : أن يكون محمولا على فعل مضمر يفسره الظاهر ،ويكون إعرابه على حَسَبِ ضميره أو سببه ، فان كان فاعلا كان هو فاعلا باضمار الفعل المتروك اظهاره ،وان كان نائباً عن الفاعل كان هو مفعولا لم يسم فاعله بالفعل آلمضمر ،[وإنْ كان مفعولا به كان هو مفعولا به منصوباً بالفعل المضمر](٢) وهذا الوجه الثاني أجود من الأول ،أعني أن حمله على آلفعل المتروك اظهاره أجود من رفعه بالابتداء ؛لأن الاستفهام أولى بالفعل ،من جهة أنه إنَّما يقع على آلمعاني دون الأشخاص.(٣)

فصل : فإن كان الآستفهام بغير آلهمزة كهل ،ومتى ،وكيف ، وأين فإنّ الآسمَ يقع قبلهما ،ولا يقع بعدها فاصلاً بينها وبين الفعل ، فإنْ كان قبلها ،فلا يكون إلَّا رفعا بالآبتداء على حد ما قلنا في آلهمزة ، ولا يجوز أن يقع الآسم فاصلاً بينها وبين آلفعل ، فلو قلت : هل زيد ضربته ؟ ، أو هل زيدا ضربته ؟ لم يجز ، رفعت أو نصبت ، إلَّا في آلشعر ضرورةً ،فإنْ فعلت ذلك نصبت ؛ليكون آلفعل بعدها تقديرا ، ولو رفعته بعدها لم يَلِهَا فعلٌ لا لفظا ولا تقديرا ،فلهذا كان آلنصبُ آلوجهُ ، لكن في حال آلضرورة دون الاختيار(٤) ،والله أعلم.

فصل : وأما الأمر والنهي ، فإنه إذا آشتغلا بضمير آسم متقدم عليهما ،فنصبه أجود من رفعه بالآبتداء ؛لأن آلأمر والنهي لا يكونان إلّا بآلفعل(٥) ، ولِمَا في الإخبار عن آلمبتدأ بفعل آلأمر والنهي من الإشكال

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٠١، ٩٩.
(٢) تكملة من "ح".
(٣) انظر المسألة في الكتاب: ١/ ١٠٢ وانظر البسيط ٦٣٠ - ٦٣١.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ٩٨- ٩٩.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ١٣٧.

واضطراب الناس في وجه التأويل ،بما هو مبسوط في الأمهات.

ثم (١) سأل سائل عن الجملة المخبر بها عن المبتدأ هل يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب أو لا ؟

فالجواب : لا يشترط في الجملة المخبر بها عن المبتدأ أن تكون محتملة للصدق والكذب خلافا لابن السراج ومن وافقه (٢) ،وما جاء منها ظاهره ذلك محمول عندهم على إضمار القول ،فإذا قلت : زيد اضربه ، او زيد لا تضربه ، فإنه على تقدير : زيد مقول فيه اضربه ،أو لا تضربه ، وهذا الرأى ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن هذا التقدير لا يفى بالمطلوب ،لأن قولك : اضربه طلب ،والقول المضمر ليس بطلب .

والثاني : أن المانع من ذلك إن كان كونُ تلك الجملة غيرَ محتملة للصدق والكذب ،فإن هذا المعنى موجود في الخبر المفرد ،وهو جائز باتفاق (٣) ، فإنْ قالوا : المفرد وإن لم يصح فيه الصدق والكذب من

---

(١) من هنا الى قوله " وأما الجحد فإن حروفه ستة ص ٢٩٥ ساقط من "ح".

(٢) هو مذهب ابن الأنبارى والكوفيين انظر التسهيل : ٤٨ ،والتذييل والتكميل : ٢/٨٩/أ وهمع الهوامع : ٣/١٤ ،ومذهب سيبويه جواز ذلك ولم يشترط احتمالها للصدق والكذب . الكتاب: ١/١٣٩ قال : " وتقول: الَّذَيْنِ يأتيانِكَ فَاضْرِبْهما ،تنصبه كما تنصب زيدا ، وان شئت رفعته على أن يكون مبنيا على مظهر أو مضمر ،وإن شئت كان مبتدأ . وقال أيضا : " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ،وذلك قولك : عبدالله اضربه ،ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء . . . ثم بنيت الفعل عليه " الكتاب : ١/١٣٨.

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٢/٨٩/أ وهمع الهوامع : ٣/١٤.

حيث هو مفرد ،فانه يصح فيه ذلك مع ما هو خبر عنه . قلنا فما تصنع بنحو: من أخوك ؟ ، ومن في الدار ؟ وكيف أنت ؟ وكم مالك ؟ ولا خلاف في جوازه ، الصحيح ما ذكرناه أوّلاً .

ويظهر أنهم إنما امتنعوا من وضع الجملة غير الخبرية موضعَ ما أصله أن يكونَ بالمفرد،لتعذر تأوُّلِها بالمفرد [الذي] (١) يعطي معناها على القاعدة المعلومة في ذلك ، الموضوعة مواضعَ المفردات ،فإنْ جاء ما ظاهره ذلك لَزِمَ التأويل ، فأما ابن السراج ،فقال : هو على تقدير القول ،كأنه قال : مقول فيه : اضربه / ، وقد تقدم أن هذا ٨٧
الرأيَ ضعيفٌ ،لأنَّ هذا التقدير لا يفي بالمطلوب ،لأن قولك : "اضربه" عبارة عن طلب الضرب ، وقولك : " مقول فيه اضربه " اخبار بأنه مقول فيه ذلك ، وهذا التقدير مخل بالمعنى فكان غيرَ مستقيم .

وأما الأستاذ أبو الحسين فقال : الجملة في نحو قولك : زيد اضربه ، وزيد هل ضربته ؟ موضوعة موضعَ مفرد (٢) يفيد الأمر والاستفهام عند المخاطب وإن لم ينطق به على ذلك المعنى ،استغناءً عنه بهذا الذى نطق به ،وله نظائر كثيرة ،منها التعجب ،والنداء ،والتصغير والتكسير على ما هو مبسوط في أبوابه .

---

(١) تكملة ليست في الأصل ،وهذا الموضع ساقط من "ح "كما سبقت الإشارة لذلك .

(٢) البسيط : ٦٣٣ قال : " . . . وانما حسن النصب باضمار فعل ، لأن الابتداء يضعف فيها ، لما ذكرته من أن الخبر أصله أن يكون مفردا ،وإذا كان جملة ،فالجملة موضوعة موضع المفرد ، وأنت إذا قلت : زيد اضربه ،أو عمرا لا تكرمه ، فليست هذه الجملة موضوعة موضع المفرد ،وانما هي شبيهة بما وضع موضع المفرد ،لأنك إذا قلت : زيد ضربته فأنت قد أخبرت عن ضرب زيد موكدا ،وكذلك إذا قلت : زيدا اضربه ، فقد أمرت بضرب زيد موكدًا .

وأما أبو بكر بن عبيدة فقال : أصل الخبر أن يكون بالمفرد ، لأنه الذي أفاد بالتركيب ، وأما الجملة فتفيد وحدها ، وإنما وقعت الجملةُ الخبريةُ موقعَ المفرد ؛ لأن تقديرها به لا يخل بالمطلوب ، ووقع الإخبار بالجملة الاستفهامية والأمرية حملاً على الخبرية[1-1] .

فهذه ثلاثة أقوال في المسألة ، وهذا كله يدل على أن النصب في نحو قولك : زيدٌ اضربه ، أجود الوجهين (١) ، من أجل صعوبة تقدير الخبر بالمفرد ، وأما ما قبل حرف الاستفهام فلا يجوز نصبه تعذراً ، وهذا ظاهر ، وبالله التوفيق .

وأما الجَحْدُ فان حروفه ستة ، وهي : ما ، وإنْ ، ولم ، ولما ، ولن ، ولا . وهي على ثلاثة أقسام ، ما ، وإنْ قسم ، وحكمهما أن الاسم يقع قبلهما وبعدهما ، فإنْ كان قبلهما فليس إلا رفعاً بالابتداء لما قلناه في الاستفهام ، وان كان بعدهما فوجهان :

أحدهما : أن يكون رفعاً بالابتداء ومابعده خبرُهُ .

والثاني : أن يكون محمولاً (٢) على فعل مضمر بحسب ضميره ، أو بسببه كما قلناه في الهمزة .

فقيل : ان الوجهين متساويان ، وقيل إن الحمل على الفعل أجود ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم (٣) ، فمن قال بالتساوي ، تعلق بالاستعمال ، ومن قال بالترجيح : تعلق بحقيقة النفي وتعلقه بالمعاني دون الأشخاص .

(١-١) ساقط من «ع» في الأصل : « لا يخل بالمعطوف ، ووقع بالإخبار بالجملة الإستفهامية والأمرية حمله على الخبرية » ولعل المثبت هو الصواب

(١) انظر الكتاب : ١/ ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) في «ح» «أو سببه» .

(٣) انظر الجمل : ٣٩ وممن حسن ذلك ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٠٤ ، قال وهو ظاهر كلام سيبويه .

وأما : لم ،ولما ،ولن ،فإنَّ الاسم إذا كان قبلها ففيه وجهان:

أحدهما : الرفع بالابتداء ،ومابعده خبره .

والثاني : نصبه بإضمار فعلٍ إنْ كان ضميرُه منصوباً أو سببُهُ لفظاً أو محلاً ،والأولُ أجودُ ؛ لتعريته مما هو بالفعل أولى ،ولا يقع الاسم بعدها فاصلا بينها وبين الفعل إلاّ ضرورةً (١) .

وأما " لا " فإن كانت جوابَ قسمٍ (٢) لم يقع الاسم قبلها معمولاً لمفسر بما بعدها ،لأن لها هنا صدرَ الكلام (٣) ، ويقع بعدها على وجهين:

أحدهما : أن يكون محمولاً على فعل مفسر لما بعده (٤) بحسب ضميره أو سببه .

والثاني : أن يكون رفعا بالابتداء بشرط تكرار النفي (٥) ،خلافا لأبي العباس في هذا الشرط (٦) . وإنْ لم يكن جواب قسم فإن الاسم يقع قبلها وبعدها ،فإذا (٧) كان قبلها كان بمنزلته قبل "لم" و"لن"، وقد تقدم ذلك ،وإذا كان بعدها فإنْ تكرر النفي كان بمنزلته بعد "ما" النافية ، وإن لم يتكرر النفي لم يكن إلاّ محمولا على فعل مفسر بما بعده بحَسَبِ ضميره أو سببه ،ولا يجوز رفعُه بالابتداء ،لأن ذلك مشروط بتكرارِ النفي إلاّ ضرورةً (٨) ،خلافًا لأبي العباس في إطلاق القول بالجواز.

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٩٨ .

(٢) مثل : والله لا زيدا اضربه . لا يجوز النصب لعدم التكرار.

(٣) انظر الملخص : ٢٠١ .

(٤) في كلتا النسختين "لما بعده" أي "بما بعده" وهو متجه .

(٥) انظر : ٢٠١ .

(٦) انظر المقتضب : ٤/ ٣٥٩ ،وتعليق الشيخ عبد الخالق عضيمة "رحمه الله" في الهامش السادس من الصفحة نفسها والهامش الثالث من ص ٣٦٠ والخزانة : ١/ ٢٢٤ ، ٢/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٧) في "ح" "فان".

(٨) قال سيبويه : " واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لا فارس حتى تقول : لا فارس ولا شجاع ، . . . وقد يجوز على ضعفه في الشعر . الكتاب : ٢/ ٣٠٥ .

فصل : وأما حروف العرض والتحضيض فأربعة وهي : هلا ،وألا ، ولولا ،ولوما ،وقد تخفف هلا ،وتشدد ألا ،والفرق بين العرض والتحضيض إنَّما هو من جهة المعنى ،لأنك في العرض تعرض عليه الفعل كأنك تُخَيِّره (١) ،وأنت في التحضيض تحضه على الفعل كأنك تأمره .

وهذه الحروف عند سيبويه وجميع أصحابه خاصة بالأفعال ، لا بد لها منها ظاهرة أو مضمرة ،ثم إن الاسم يقع قبلها وبعدها ، فإن كان قبلها ،فلا يكون إلا رفعاً بالابتداء ،لما ذكرناه في الاستفهام خلافاً لابن الوراق (٢) وصاحب الكراسة ، في تجويز حمله على فعل مفسر بما بعدهما (٣) ، وحجتهما أنه يحدث بالتركيب حكم لم يكن قبل التركيب ،وهذه الحروف كل واحد منها وإن كان مركباً مما أصله الصدرية ، فقد زالَ ذلك بالتركيب ،وهذه دَعْوَىٰ لا يَعْضُدُها قياس ولا سماع ، ولا يطّرد في كل وجهٍ ،مع أنه قد حَصَلَ بالتركيب المعنى الذى تدل عليه في الحال ،ولا يلزم من ذلك زوالُ الصدرية ،والأصل بقاء ما كان على ما كان ،وهو الصواب إنْ شاء الله .

وإنْ كان الاسم بعدها فلا يكون إلا محمولاً على فعل مفسر بالظاهر ، على حَسَبِ الضمير أو السبب ،على ما ذكرناه في همزة الاستفهام (٤) ،خلافاً

---

(١) في "ح" "تخبره" بباء موحدة . خطأ .

(٢) هو محمد بن هبة الله بن أبي الحسن محمد بن عبدالله بن العباس ابو الحسن بن الوراق النحوى ،شيخ العربية ببغداد ، استدعاه القائم بأمر الله لتعليم أولاده ،وكان ضريرا ،وهو سبط أبي سعيد السيرافي ،قرأ على الربعي وغيره وأخذ عنه التبريزى وغيره ولد في سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وتوفي في سنة سبعين وأربعمائة بغية الوعاة : ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦ ،الأعلام : ٧/ ١٣٠ .

(٣) في "ح" "بعدها" وهذا ضد مذهب سيبويه ،انظر شرح الجزولية للشلوبين ٤ ، وشرح الجزولية للابذى : ١/ ٩٣٢ ،والتذييل والتكميل : ٣/ ٩ المحقق ، ومنهج السالك : ١٢٠ .

(٤) انظر ما سبق ص ٢٩٢

للكوفيين في جواز رفعه بالابتداء[١] / وما جاء من ذلك فضرورة، وسيذكر ٨٨
ذلك في موضعه من الكتاب[٢] إن شاء الله.

فصل : وأما أدوات الشرط فعلى قسمين : "إنْ" وحدها قسم، وما عداها قسم آخر، فأما "إنْ" فإن الاسم يقع قبلها وبعدها، فإن كان قبلها فلا يكون إلا رفعا بالابتداء، للوجه الذى ذكرناه في ألف الاستفهام، وإنْ كان بعدها فلا يكون ذلك إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون محمولاً على فعل مفسّر بما[٣] بعده.

والثاني : أن يكون ذلك المفسّر فعلاً ماضي اللفظ أو المعنى[٤] كقولك : إنْ زيد قام أكرمه.

وأما غير "إنْ" من أدوات الشرط، وهو القسم الثاني، فإن الاسم يقع قبلها ولا يقع بعدها فاصلا بينها وبين الفعل إلا في حال الضرورة كقوله[٥] :

* أينما الريحُ تميّلْها تَمِلْ *

---

(١) في "ح" "على الابتداء".
(٢) انظر ما يأتي ص ، والمسألة في شرح الرضي : ٣٨٧/٢ ، والجنى الداني : ٤٧٢ ، ٥٥٣ ، والخزانة : ٤٦٤/١ ، ولم ينسبوا هذا الرأى للكوفيين وجاء من ذلك قول الشاعر :
* فهلا نفسُ ليلى شفيعها *
برفع "نفس" ، وانظر المغني : ١٠٢.
(٤) في الاصل "لما بعدها".
(٥) في الأصل "ماضي الفعل أو المعنى".
(٦) هذا عجز البيت وصدره :
* صَعْدة نابتةٌ في حائرٍ *
وهو لكعب بن جُعَيْل كما قال في الكتاب : ١١٣/٣ ، وفي بعض أصول الكتاب : لحسام بن صداء الكلبي ، انظره في معاني القرآن للفراء : ٢٩٧/١ ، والمقتضب : ٥٧/٢ ، والأصول : ٢٣٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٩٦/٢ وأمالي ابن الشجرى : ٣٣٢/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٧ ، والإنصاف : ٣٦٠ ، والخزانة : ٤٥٧/١.

فإذا كان الاسم قبلها فلا يكون إلاّ رفعا بالابتداء ، للوجه (١) الذي ذكرناه في ألف الاستفهام . والله أعلم .

ثم قال : (وإن كان في صدر كلامك فعل فعطفت عليه فعلا آخر كان النصبُ الوجهُ (٢)) .

هذا الفصل يدور على ثلاث مسائل .

إحداها : أن تكون الجملة الأولى فعلية لا غير ، كقولك : قام زيد وعمرًا كلمته .

والثانية : أن تكون اسمية لا غيرُ ، كقولك : زيد قائم وعمروكلمته .

والثالثة : أن تكون ذات وجهين كقولك : زيد ضربته وعمرو كلمته ، فهذه الجملة الأولى بأسرها اسمية ، لأنّها مبتدأ وخبر ، والجملة التي بعد هذا المبتدأ فعلية ، فإنْ عطفت مابعدها على الجملة الكبرى ، وهي الجملة بأسرها اختير الرفع بالابتداء ، لاعتدال الجملتين ، وإن عطفت ما بعد الواو على الجملة الصغرى وهي الواقعة موقع خبر المبتدأ اختير النصب ؛ لاعتدال الجملتين أيضًا ، ويجوز النصب على الوجه الأول ، والرفع على الثاني ، ولكن عطف الشكل على شكله أولى ، ولم ينكر أحدٌ من الأئمة الموثوق بعلمهم هذا الجواز إلا ابنُ الطراوة (٣) ، فإنه يلتزم التساوي في عطف الجمل كما يلتزم الكل التساوي في إعراب عطف المفردات ،

---

(١) في "ح" "الوجه".
(٢) الجمل : ٤٠ .
(٣) انظر مذهب ابن الطراوة في البسيط : ٦٤٤ ، وتقييد ابن لب : ٤٦٢ ، وانظر المسألة ايضا مفصلة في التذييل والتكميل : ٣/ ٣٦ فما بعدها وانظر شرح ابن عصفور : ١/ ٢٦٧- ٢٦٨ وشرح الجزولية للابذي : ٩٣٥ فمابعدها .

فإنْ جاءت المخالفة في الجمل كانت الثانية عنده محمولة على الحال ، وهذا لا يطّرد ،فليس ما قاله بلازم ،وإنما هو من باب الأولى لا من باب الأوجب.

فصل : إذا قلت : زيد ضربته ،وعمرو كلمته ،فإن عطفت بالواو على الكبرى (١) فلا تفريع ، لبيان المسألة ،وإن عطفت على الصغرى ، فإنْ كان في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الأول صحت المسألة بلا خلاف (٢) ،كقولك : زيد ضربته وعمراً كلمته عنده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ والسماء رفعها ﴾ (٣) على من عطف على قوله تعالى : ﴿ الرحمن علم القرآن ﴾ (٤) فإنْ لم يكن في الجملة المجاورة للصغرى ضمير يعود إلى المبتدأ الأول كالمثال المبدوء به كان في المسألة أربعة مذاهب (٥).

أحدهما : الامتناع إلّا بضمير ،لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان في الإخبار بهما عن المبتدأ الأول ، فيلزم في الثانية ما يلزم في الأولى من الاشتمال على ضمير يربط بين المبتدأ وخبره ،وإليه ذهب القاضي (٦).

---

(١) "على الكبرى" ساقطة من "ح".
(٢) شرط أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الأول من حيث أن الجملة المعطوفة تأخذ حكم المعطوف عليها والمعطوف عليها خبر ، فهي بحكم العطف خبر فلا بد لها من ضمير يربطها بالمبتدأ الأول وهذا قول السيرافي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٦٧ ،وانظر التذييل والتكميل : ٣/٣٧ المحقق.
(٣) الرحمن : ٧.
(٤) أول الرحمن.
(٥) انظر هذه المذاهب في التذييل والتكميل : ٣/٣٧ المحقق.
(٦) انظر مذهب القاضي في شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٦٧ ،وشرح الجزولية للابذى : ٩٣٦.

الثاني : الجواز مطلقا إنْ كانت الواو هي الجامعة التي في نحو : اختصم زيد وعمرو ،وهذان زيد وعمرو ؛لأن فائدة الخبر في الجملتين ،كأنه قال : زيد ضربته معتكليمي لعمرو (١) ، فإنْ كانت الواو هي العاطفة التي يتكرر معها العامل لم يكن بدٌّ من ضميرٍ ،كما قاله القاضي ، وإليه ذهب ابن خروف (٢) فيما قاله ابن عصفور ، وهو مردود لمجيء ذلك مع حتّى ، وليست بجامعة ،وإنما كان يكون ذلك صحيحاً لو كان مخصوصا بالواو ،وقد عُلِمَ أنه عامٌّ في سائر حروفِ العطفِ ،فكان مذهباً غيرَ مستقيمٍ (٣) ،والله أعلم.

الثالث : أن العطف إنما هو على الكبرى على كل حال ،لكن [إن شئت راعيت لفظ الصغرى فأضمرتَ الفعل و(٤)] إنْ شئت راعيت لفظ الكبرى فرفعت بالابتداء ،فهي مراعاةٌ لفظيةٌ ،وحقيقةُ العطفِ إنما هو على الجملة الكبرى ،فلا يحتاج على هذا إلى ضمير (٥) ،إذْ ليست الجملة المعطوفة خبراً عن مبتدأ ، وهذا مذهب الفارسي فيما زعم ابن عصفور (٦) ، وهو مذهب حسن. والله أعلم.

الرابع : جواز العطف على الصغرى من غير حاجة إلى ضمير ،ووجه ذلك أن هذا الخبر جملة لم يظهر فيها عمل المبتدأ فلم توف حق الخبرية من هذه الجهة (٧) ، فجاز أن يعطف عليها بغير ضمير ،والعرب تراعي الألفاظ كثيراً ،فلو ظهر / عمل المبتدأ لم يكن بدٌّ من ضمير،كمثال ٨٩

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٣٦٨ وهذا مذهب هشام انظر التذييل والتكميل : ٣/٣٨ المحقق .
(٢) انظر مذهب ابن خروف في تقييد ابن لب : ٣٧٤ .
(٣) هذا الرد في شرح الجمل لابن عصفور .
(٤) تكملة من "ح".
(٥) في "ح" "فهو يحتاج على هذا إلى ضمير" خطأ .
(٦) شرح الجمل : ١/٣٦٨ وشرح الجزولية للابذى : ٩٣٦ قال أبو حيان : "ونسبه ابن عصفور للفارسي قولا ،والصحيح أنه لابي بكر ابن طلحة" التذييل والتكميل : ٣/٣٦ المحقق .
(٧) في "ح" "من هذه الجملة" خطأ .

سيبويه : هذا ضارب عبدالله وزيدا يمر به [١] ،ونظير ذلك : من زيد ؟ على الحكاية ،وتركها في : أى زيد ،لامتناع الإعراب في "من" وظهوره في "أي" [٢] وشاهد المسألة قوله تعالى : * والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها * [٣] فهذا عطف على يسجدان ،وليس فيها ضمير يعود على المبتدأ ، ولا ينبغي أن يكون محمولاً على الكبرى للزوم النصب ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٩٣ .

(٢) قال ابن لب : " إنه يجوز مع كون العطف على الجملة الصغرى ، وذلك لأن الجملة الواقعة خبرا لما لم يظهر فيها عمل المبتدأ ولم تكن هي الخبر بنفسها ،وإنما هي موضوعة موضعه لم توف حق الخبرية فيما عطف عليها ، فلم يلزم لذلك وجود الضمير في الجملة المعطوفة عليها ،ونظير هذا جواز الحكاية بعد "من" في نحو قولك : مَنْ زيداً لمن قال : رأيت زيدا ،ومن زيد لمن قال : مررت بزيد فلم يؤثر المبتدأ الذى هو "من" في خبره الرفع ، لما لم يظهر تأثير الابتداء فيه ،أعني في "من" ،لأنه مبني ،فلم يوف لذلك حق المبتدأ ،الا ترى أنك لا تحكى بعد "أى" فلا تقول : أيّ زيدا لمن قال : رأيت زيدا ،ولا أى زيد لمن قال مررت بزيد ،انما تقول : اى زيد ، فتؤثر "أى" في خبرها لظهور عمل المبتدأ فيها ،لأنها معربة،ويؤيد هذا أن الخبر المفرد إذا عطفت عليه جملة لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ لظهور عمله في خبره المعطوف عليه ،ولأن المفرد خبر بنفسه ، فما عطف عليه لا بد فيه من وجود أحكام الخبر فيه ،ألا ترى أن سيبويه مثل العطف على الخبر المفرد بقولك : هذا ضارب عبدالله وزيد يمر به ،ففي الجملة المعطوفة التي هي "زيدا يمر به" ضمير يعود على المبتدأ الذى هو "هذا" ،لأن هذه الجملة معطوفة على الخبر المفرد الذى هو ضارب عبدالله ،وهذا القول أيضا محكي عن الفارسي حكاه عنه ابن أبي غالب وابن أبي الربيع ... وهذا القول أجرى على كلام سيبويه" هـ تقييدا بن لب : ٤٧٥ . وانظر الهمع : ٦٤٤ .

(٣) الرحمن : ٨ .

فلزم حمله على أحسن الوجهين ، وهذا إذا لم تجعله محمولاً على * علم القرآن * (١) وقد تقدم ، وهذا المذهب الرابع أجاب به الفارسي في التعاليق ،فيما قيد عن الشلوبين ،وهوحسن . والله أعلم.

فصل (٢) : ثم أنشد بيتي الربيع (٣) بنصب "الذئب" على "أصبح" ،أو على "لا أحمل" ،والأول أجود ، ليكون البيت الأول مستقلاً سالما من عيب التضمين . (٤)

وأوجب أبو الحسين بن الطراوة الثاني (٥) ؛لأن حمله على الكبرى مخل عنده بالمعنى ،قال : لأن مقصوده أنه صار بعد الشباب والنجدة إلى نهاية الضعف عن حمل السلاح ودفاع الذئب ،فإذا حملته على "لا أحمل" كان التقدير : أصبحت أخشى الذئب ،وعلى الأول يأتي المعنى : إنَّ خشيتَهُ الذئب صفة دائمة لم ينتقل إليها بعد أن كانَ على ضِدِّها ، وهذا معنًى فاسدٌ لم يرده الشاعر .

والجواب عن هذه الشبهة (٥) : أن قوله "أخشى" محمول على الحال ، وإذا كان كذلك صار المعنى في الوجهين واحداً ،وبقي عليه عيب التضمين " إلا أنّ هذا التضمين ليس هناك في القبح ،لأنه لو لم يذكر

---

(١) الرحمن : ٢ .

(٢) هذا الفصل جميعه ساقط من نسخة "ح" .

(٣) بيتا الربيعهما :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا
والذئبُ أخشاه إن مررت به وحدى وأخشى الريح والمطرا

انظرهما في الجمل : ٤٠ ،والكتاب : ١/٨٩ - ٩٠ والتبصرة : والحلل : ٣٧ .
والربيع هوابن ضبع الفزارى ،أحد المعمَّرين ،عاصر امرأة القيس ، وأدرك الإسلام ولم يسلم . انظر ترجمته في المعمَّرين والوصايا : ٧ والخزانة : ٣/٣٠٨ يقال عُمِّرَ مئتين واربعين سنة وهو مجال للشك كبير والله أعلم .

(٤) انظر هذه المسألة مبسوطة في البسيط : ٦٥٤-٦٥٩ ،وقد رجح ابن الفخار ما رجحه ابن أبي الربيع وهو مأخذ الشلوبين من قبل ،وانظر تقييد ابن لب : ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٥)

" وآلذئب أخشاه " لكان مستقلا غير محتاج إلى آلثاني ، وليس في آلقبح مثلَ بيت النابغة حيث قال في عجز آلبيت آلأول (١) :

* وهم أصحابُ يومَ عُكاظَ إني *

وفي صدر آلبيت الثاني :

* شهدت لهم مواطن صادقات *

لأن آلأول هنا لا يستقل أصلاً بآلثاني ، فهما إذاً وجهان متقاربان . وآلله أعلم .

والرَّبِيْعُ هذا أحد المعمَّرين ، قيل : إنه نيَّف على آلمئتين . وآلله أعلم .

ويروى " أن يقر " من الوقار ، أي لا يملك بِضَعْفه تسكين بعيره ، وفاعله ضمير آلرأس ، وآلله أعلم .

مسألة : خالف آلنحويون في هذا آلباب في ثلاثة مواضع : أما آبن آلعريف (٢) فأجاز آلاشتغال في نحو : زيد قام ، فقال : يجوز في " زيد " أن يكون فاعلاً بإضمار فعل يفسره آلظاهر (٣) ، وآلصحيح أن

---

(١) البيتان في ديوانه : ١٩٦ تحقيق د . شكرى فيصل ، وهما بتمامهما :

وهم وردوا آلجفار على تميمٍ وهم أصحاب يوم عكاظ اني
شهدت لهم مواطن صادقاتٍ أتيتهمُ بود آلصدر مني

(٢) ابن العريف هو : الحسن بن الوليد بن نصر ابو بكر القرطبي كان نحويا مقدما فقيها في آلمسائل ، خرج إلى مصر ورأس فيها مات سنة سبع وستين وثلاثمائة . بغية الوعاة : ١/ ٥٢٧ .

(٣) انظر مذهب ابن العريف في المساعد : ١/ ٤٢٣ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٥٠ المحقق ، وتقييد ابن لب ، وهمع الهوامع : ٥/ ١٦٠ قال : " وقال أبو حيان وهي نزعة كوفية أى لبنائه على جواز تقديم آلفاعل " . .

هذا إنما يكونُ من بابِ المبتدأ والخبرِ ،لا من بابِ الاشتغال ،لأنَّه لمَّا لم يصحَّ لهذا الفعل أنْ يعملَ فيما قبلَه لو قُدِّرَ مفرغا له - لما يلزم عليه من تقديم الفاعل - لم يجز أن يفسر حتى يكون هنالك ما يقوى الإضمار ،وهو الحرف الطالب بالفعل ،أو طلب المشاكلة .

وأما الفراء فزعم أن نحو "زيدا ضربته" لا إضمار فيه (١) ولكن هذا الفعل هو (٢) الناصب للاسمين معاً ،لأنَّ الضمير هو الأول ،فهما واقعان على مسمًّى واحدٍ ، وأعطى في ذلك قاعدةً فقال : إذا كان للمسمى اسمان ليس أحدهما تابعا للآخر فإن العامل الواحد يعمل فيهما معاً ، دليل ذلك : زيدا ضربته ،وهذا غير مستقيم ،لأنه جعل موقع النزاع دليلا ،وقد تقدم (٣) ذلك .

وأما أبو الحسين بن الطراوة فزعم أن زيدا من قولك : زيدا ضربته ، ليس على إضمار فعل ،و إنما انتصب بوقوع الفعل عليه ،وأنه مفعول من جهة المعنى ،وهذا غيرُ مستقيمٍ ،لأنه لم يثبت في النواصب ولا يقتضيه قياسٌ فيقالَ به ، فالصحيح أنه نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر ،وقد تقدم ذلك (٤) كله .

وهذه مسائل من عويص الاشتغال رأيت بسطها ليقرب فهمها على الطالب فأقول وبالله المستعان : يقدم بين يديْ هذا الفصل أنَّ فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ظاهره مطلقاً كقولك في الأفعال المؤثرة : زيدا ضرب ،والزيدين ضربا والزيدين ضربوا ،وهندا ضربت ،

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) ساقطة من "ح".
(٣) انظر قول الفراء وتخريجه فيما سبق ص ٢٨٥
(٤) انظر قول ابن الطراوة فيما سبق ص ٢٨٥

والهندين ضربتا ،والهندات ضربن (١) ، وفي الأفعال الملغاة زيداً ظَنَّ قائما ،وأخويك ظَنَّا قائمين ،واخوتك ظَنُّوا قائمين ،وهندا ظَنَّت قائمةً ،والهندين ظَنَّتا قائمتين ،والهندات ظَنِنَّ قائمات ،على أن يكون فاعل الفعل ضمير المذكور قبله ، فهذا كله وما أدى إليه غير جائز ، رفضا من العرب. (٢)

واختصت أفعال القلوب - وهي المعبَّر عنها بالأفعال الملغاة - بجواز تعدى فعل المضمر المتصل إلى مثله (٣) ،وفعل الظاهر إلى مضمره المتصل ،وأجرى مجراها شذوذا ما حكاه الفراء / من قولهم : عَدِمتُني ٩٠
وفقدتُني (٤) ،وذلك أن فقدان الرجل نفسه وعدمه لها ليس مما يصح في التحصيل ،لأنك إذا عدمت شيئاً فمعناه أنك تعلمه غير موجود ،ومحال أنْ تعلم أنك غير موجودٍ ،لأنَّه إذَا صح منك العلم فأنت موجودٌ ،فهذان الفعلان مستعاران والمعنى : عدمني غيرى وفقدني غيرى (٥) ،فإذا

---

(١) أى لا يصح أن تنصب هذه الأفعال تلك الأسماء المتقدمة عليها ، لما يلزم من جعل تلك الأسماء فاعلة ومفعولة في آن واحد ،فضمائرها فاعلة ومظهرها مفعول ،ففيه من التناقض ما أوجب المنع ،ولأنه يصبح المفعول به محتاجا إليه وهو في الأصل فضلة ،والفضلة لا يحتاج إليها . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٢ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١/ ٩٤١.

(٢) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٣ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١/ ٩٤١.

(٣) مثاله : ظننتني .

(٤) قال الفراء :... وقد تقوله العرب في ظننت وأخواتها من رأيت ، وعلمت ،وحسبت . فيقولون أظنني قائماً ،ووجدتني صالحا ،لنقصهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم ،وربما اضطُرَّ الشاعر فقال : عدمتني ، وفقدتني ،فهو جائز وإن كان قليلا قال الشاعر وهو جِران العَوُد :
لقد كان بي عن ضرتين عدمتني وعما ألاقي منهما متزحزحُ
معاني القرآن : ٢/ ٢٠٦ . وانظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٦٥ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٢ وشرح الأبذى : ١/ ٩٤١.

(٥) انظر شرح الأبذى : ١/ ٩٤٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٢.

عرفت هذا الأصل فإن الكلام ها هنا في فصلين :

الأول في مسائل الأفعال المؤثرة ، والثاني في مسائل الأفعال غير المؤثرة وما أجرى مجراها .

الفصل الأول : اعلم أن الاسم إذا كان له سببان مرفوع ومنصوب ، حملت على أيهما شئت ، مثاله : أزيد ضرب غلامه أخوه ، رفعاً في زيد ونصبا ، فالرفع على تقدير : أضرب زيد غلامه ، ضرب غلامه أخوه ؟ والنصب على تقدير : أأهان زيداً أخوه ، ضرب غلامه أخوه ؟ ونحو ذلك من التقدير ، وكذلك ان كان له سبب وضمير منفصل [نحو](١) : أزيدا لم يضرب أخاه إلا هو ، فالنصب على تقدير : ألم يضرب زيدا إلا هو ، لم يضرب أخاه إلا هو .

والرفع على تقدير : ألم يضرب زيدٌ(٢) إلا أخاه لم يضرب أخاه إلا هو ، فإن كان الضمير متصلا في هذه المسألة كان الاسم على حسبه ، رفعاً أو نصبا مثاله : نصبا : أزيدا لم يضر به إلا أخوه ، والتقدير : ألم يضرب زيدا إلا أخوه ، لم يضربه إلا أخوه ، ومثاله رفعا : أزيد لم يضرب إلا أخاه ، والتقدير : ألم يضرب زيد إلا أخاه ، لم يضرب إلا أخاه ، ولا يجوز في هذه المسألة الحمل على السبب ، لأنك لو حملت عليه فنصبت لكان التقدير : ألم يضرب زيدا لم يضرب إلا أخاه ، ولو رفعته في قولك : أزيد لم يضربه إلا أخوه ، لكان التقدير : ألم يضربه زيد ؟ لم يضربه إلا هو ، ففي الأولى تعدى فعل المضمر المتصل ، وهو المستتر في يضرب ، إلى ظاهره ، وقد تقدم امتناع ذلك مطلقا ، وفي الثانية تعدى فعل الظاهر إلى مضمره المتصل ، وقد تقدم اختصاص ذلك بالأفعال الملغاة وما جرى مجراها .

---

(١) تكملة من " ح ".

(٢) " زيد " في الأصل " زيدا " منصوب والصواب الرفع ، وهو من " ح ".

فإن كان للاسم ضميران فلا بد أن يكون أحدهما متصلا والآخر منفصلا ،ويجب حينئذ أن يكون الاسم على حسب المتصل ،من حيث كان المنفصل جارياً مجرى السبب في جميع المسائل ،مثال ذلك : أزيداً لم يضربه إلاّ هو ، وأزيد لم يضرب إلاّ إياه ، تقدير النصب : ألم يضرب زيدا الا هو ؟ لم يضربه الا هو ،وتقدير الرفع : الم يضرب زيد إلاّ اياه ، لم يضرب إلاّ اياه ،ولو حملت على المنفصل فقلت في الاولى : أزيد لم يضربه إلاّ هو لكان التقدير : ألم يضربه زيد ، لم يضربه إلاّ هو ،وفي الثانية : أزيداً لم يضرب إلاّ إياه ،لكان التقدير : ألم يضرب زيدا ، لم يضرب إلاّ إياه ،ففي الاولى تعدي فعل الظاهر إلى مضمره المتصل ،وفي الثانية تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ،وقد تقدم اختصاص الاولى بالافعال الملغاة وما جرى مجراها ،وامتناع الثانية مطلقا .(١)

الفصل الثاني : اعلم أنه إذا كان للاسم المشتغل عنه في هذا الفصل سببان ،حملت على أيهما شئت ،مثاله : أزيد ظن أخاه أبوه منطلقا؟ رفعا في زيد ونصبا ،تقدير الرفع : أظن زيد أخاه منطلقا (٢) ظن أخاه أبوه منطلقا (٢) ،وتقدير النصب : أظن زيداً أبوه منطلقا (٢) ظن أخاه أبوه منطلقا .(٢)

وإن كان له سبب وضمير منصوب متصل ،حملت أيضا على أيّهما شئت مثال ذلك : أزيد ظنه أبوه قائماً ؟ رفعا في زيد ونصبا ،وتقدير النصب : أظن زيدا أبوه قائما ، ظنه أبوه قائما ،وتقدير الرفع : أظنه زيد قائماً ، ظنه أبوه قائما .

---

(١) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٣ ومابعدها ، وتقييد ابن لب : ٤٨٢ ومابعدها .

(٢) في "ح" "قائما" في الاربعة المواضع .

فإن كان الضمير المتصل مرفوعا وجب الحمل عليه دون السَّبَب ، مثال ذلك : أزيد ظن أباه قائما ،والتقدير : أظن زيد أباه قائما ، ظن أباه قائما ،ولو حملت على السبب لم يجز ،لأن التقدير حينئذ : أظن زيدا قائماً ظن أباه قائماً ،وهذا فيه تعدي فعل المضمر المتصلِ ، وهو المستتر في "ظن" إلى ظاهره ،وهو زيد ،وقد تقدم امتناعه مطلقا (١) فإن كان الضمير منفصلاً حملت على أيهما شئت مثاله : أزيدا لم يظن أخاه قائما إلَّا هو رفعا في زيد ونصبا فتقدير النصب ألم يظن زيدا قائما إلَّا هو لم يظن أخاه قائماً إلّا هو ،وتقدير الرفع : ألم يظن زيد أخاه قائماً لم يظن أخاه قائما إلَّا هو فإن كان له ضميران متصلان / وجب ٩١
الحمل على المرفوع دون المنصوب مثال ذلك : أزيد ظنه قائما ، والتقدير : أظنه زيد قائما ،ظنه قائما ،ولو حملت على المنصوب لم يجز ،لأن التقدير حينئذ : أظن زيدا قائما ظنه قائما ،وهذا فيه تعدى فعل المضمر المتصل ، وهو المستتر في "ظن" إلى ظاهره ،وهو زيدا ، وقد تقدم امتناعه مطلقا .

وإنْ كانا منفصلين حملت على أيِّهما شئت ،مثال ذلك : أزيدا إيّاه لم يظن قائما إلَّا هو ،رفعا في زيد ونصبا ، فتقدير النصب : ألم يظن زيدا قائما إلّا هو إيَّاه ، لم يظن قائما إلَّا هو ،وتقدير الرفع : ألم يظنه زيد قائما إيَّاه ، لم يظن قائما إلَّا هو ، واتصل الضمير بالفعل لما ظهر ، وإنما كان منفصلا حين كان الفعل محذوفا .

فإنْ كان أحدهما متصلاً منصوباً حملت على أيهما شئت ،مثاله : أزيد لم يظنه قائماً إلَّا هو ،رفعا في زيد ونصبا ،فتقدير النصب : ألم يظن زيداً قائماً (٢) ، إلَّا هو لم يظنه قائماً إلّا هو ،وتقدير الرفع :

---

(١) انظر ص ٢٩٠

(٢) ساقطة من "ح".

ألم يظنه زيدا قائما ، لم يظنه قائما إلا هو ،فإن كان المتصل مرفوعـــا وجب الحمل عليه دون غيره ، مثاله : أزيد لم يظن قائما إلّا هو[١] ، والتقدير : ألم يظن زيد قائما إلا إيّاه ، لم يظن قائما إلّا اياه ، ولـــو حملت على المنصوب لم يحسن[٢] ، لأن التقدير حينئذ : ألم يظن زيدا إلّا قائما ، لم يظن قائما إلّا إيّاه ،وهذا فيه تعدي فعلُ المضمرِ المتصلِ ، وهو المستترُ في الظنِ إلى ظاهرِه ،وهو زيداً ،وقد تقدَّم امتناعه مطلقا[٣].

والنُّكتـةُ التي يعرف بها تقدير المحذوف : أن تضع الاسم المحمول على الفعل المضمر موضع الاسم المحمول هو عليه ، إن أمكن ،وإن لم يمكن حذفت المحمول عليه وتركت المحمول في موضعه ، ونويت به التأخير ،فإنْ جازت المسألة بعد ذلك ، فهي جائزة قبله ،وإلا فهي ممتنعة على حسَبِ ما اقتضاه[٤] الاصل المذكور أولاً .

وجميع ما تقدم من المسائل إنّما هو[٥] بالاعتبار الحمل على الفعل ، وأما الرفع بالابتداء فلا كلام فيه ،ولا مانع له أصلاً فاعرف ذلك وتدبره ، وبالله التوفيقُ .

---

(١) في "ح" "إلا إيّاه".
(٢) في "ح" "لم يجز".
(٣) انظر ص ٣٠٥-٣٠٦
(٤) في "ح" "على حسَبِ اقتضاء".
(٥) في الاصل "هي".

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

سماها حروفا وهي كلّها أفعالٌ (١) ، لأحد أمرين (٢) : إما لأنها أشبهت الحروف في تجردها من الدلالة على مصدر ، وإمّا لأن حرفاً يطلق بإزاء كلمة ، فكأنه قال : باب الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

ويحتمل أن يكون سماها حروفا ، لأنها سيقت لتدل على معنى في الخبر ، وهو مضيه أو استقباله ، فأشبهت الحروف لذلك . والله أعلم .

وهذه الترجمة نص على أنها أثرت في الاسمين معا ، الرفعَ في الأول والنصبَ في الثاني ، أما تأثيرها في الثاني ، فلأنه مطلوب بها ، والطالب يؤثر في المطلوب ، وأما تأثيرها في الأول ، فلأنه وإنْ لم يكن مطلوبا فهو مطلوب مطلوبا على اللزوم ، فهو مطلوب بها بتوسط الثاني ، ولولا هذا التنزيل ما أثّرت في الجملة ، لأن الجمل لا تؤثّر العوامل في الفاظها على القاعدةِ المعلومةِ في ذلك ، إلّا على التنزيل المذكور والله أعلم ، هذا مذهب البصريين (٣) .

وأما الكوفيون فسلموا تأثيرها في الثاني لظهوره ، ولم يسلموا ذلك في الأول ، بل هو عندهم باقٍ على رفعه الأول قبل دخولها (٤) ، وردّه البصريون بأمرين :

---

(١) سمى هذا الباب ابن عصفور : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فكأنه بذلك يعترض على تسمية أبي القاسم . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٦ .

(٢) انظر البسيط : ٦٦١ ومابعدها فابن الفخار يقتدى به في ذلك ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١١/أ .

(٣) انظر الكتاب : ١٣١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٩/١ وهمع الهوامع : ٦٣/٢ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، وهمع الهوامع : ٦٣/٢ .

أحدهما : أنه يتصل بها إذا كان ضميرًا ، والضمير لا يتصل إلاَّ بعامله.(١)

والآخر : ما يلزم على قولهم من وجود فعلٍ يعملُ نصبًا ولا يعملُ رفعًا ،وهو لا نظير له ،ولا يقتضيه قياس ،وإنما الموجودُ بالعكسِ ،فالصحيح ما قاله البصريون والله أعلم.

فصل : في حصر أفعال هذا الباب ،وهي عشرون فعلا : كان ، وأمسى ،وأصبح ،وأضحى ،وظل ،وبات ،وصار ،وغدا ،وراح ،وآضَ ، وعاد ،وآل ،وجاء ،وقعد ،وليس ،ومازال ، وما انفك ،وما فتئ ،وما برِحَ ،وما دام.(٢)

أما "جاء" ، و"قعد" فلا يكونان من هذا الباب إلا إذا كانا بمعنى صار ،وذلك في قولهم : ما جاءت حاجتك(٣) ،ومعناه ما صارت حاجتك ،يُرْوَى هذا الحرفُ برَفعِ الحاجة ونصبها(٤) ،فمن رفعها جعلها اسمَ "جاءت" ،وجعل "ما" خبرًا مقدمًا ،كأنه قال : أيُّ شيءٍ صارت حاجتُك ، ومن نصبها جعلها خبر"جاءت" ،وأضمر فيها اسمها ،وجعل "ما" رفعا بالابتداء ،والجملة خبر المبتدأ ،كأنه قال : أى شيء صارت حاجتك ، / ٩٢ وأنث ضميرها ،لأنها الحاجة في المعنى.(٥)

---

(١) ذكر هذا الأمر ابن عصفور في شرح الجمل : ١/٤١٩. والسيوطي في همع الهوامع : ٢/٦٣.

(٢) انظر أفعالا أخرى ملحقة بهذه الأفعال في همع الهوامع : ٢/٦٢.

(٣) قيل اول من قاله الخوارج لابن عباس أرسله علي إليهم . انظر همع الهوامع : ٢/٧٠ وانظر القول في الكتاب : ١/٥٠ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٧٦.

(٤) قال سيبويه : " وزعم يونس أنه سمع روبة يقول ما جاءت حاجتك فيرفع . الكتاب : ١/٥١.

(٥) انظر البسيط : ٦٦٨ وهمع الهوامع : ٢/٦٣.

وأما " قَعَدَ " ففي قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة (١) ؛أي حتى صارت كأنها حربة ،خلافا للزمخشري في هذا الحرف ،فانه عنده متعدد (٢) ، والحرفان عند سيبويه جاريان مجرى المثل (٣) والله أعلم.

ثم قال : (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها) (٤) إلى آخره.

هذه (٥) الحروف بالنظر إلى هذا الحكم تنقسم إلى خمسة أقسام : ما دام قسم ،وجاء وقعد قسم ،وما زال وما انفك وما فتئ وما برح قسم ،وليس قسم ،وسائرها قسم ،فهذه خمسة أقسام.

فأما " ما دام " فإنّ خبرها يتوسط بينها وبين اسمها بلا خلاف، إلاّ ما قاله صاحب " الدرة الالفية " (٦) من الامتناع (٧) ،ولا يعرف له

---

(١) هذا القول حكاه سيبويه عن العرب . انظر البسيط : ٦٦٩.

(٢) أي أن " قعد " عند الزمخشري تأتي بمعنى صار في غير ما ذكر ومنه عنده قوله تعالى : * فتقعد ملوما محسورا * أي فتصير وملوماً خبر " تقعد " . وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٨٣ ،وشرح الرضي : ٢/ ٢٩٢.

(٣) انظر الكتاب : ١/ ٥١ على أنني لم اعثر على القول الثاني في الكتاب . وقد ذكره ابن ابي الربيع عن سيبويه كما تقدم ذلك ، وفي التهذيب : ١/ ٢٠١ ،واللسان : " قعد " ٤/ ٣٦٥ أن ذلك من حكاية ابن الأعرابي .

(٤) الجمل : ٤٢.

(٥) ساقطة من "ح".

(٦) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوى المغربي يكنى أبا الحسن ويشهر بابن معطي " وعبد المعطي " المتقدم في نسبه "هو معطي " الذى شهر به ،ولد سنة ٥٦٤ ،وتوفي سنة ٦٢٨. انظر ترجمته في مقدمة الفصول الخمسون» ،وبغية الوعاة : ٢/ ٣٤٤.

(٧) والدره الالفية هي ألفية ابن معطي قال فيها :
ولا يجوز أن تقدم الخبرْ على اسم ما دام وجاز في الأخرْ

فيه سلف (١) ،وأرى أنه وهم والله أعلم. (٢)

وأما تقديمه على ما دام فممنوع بإجماع ،لأن حرف "ما" موصول بجملة ما بعده ،والصلة أو شيء منها لا يتقدم على الموصول ،وكذلك يمتنع توسيط الخبر بين "ما" و"دام" ،لأنهما قد صارا كالشيء الواحد. (٣)

وأما "ليس" فإن خبرها يتوسط بينها وبين اسمها بلا خلاف، (٤) وأما تقديمه عليها فمنعه المبرد (٥) ،وابن كيسان (٦) ،والسهيلي ، وابن مالك (٧) ،تعلقا منهم باللفظ ،لأنه فعل غير متصرف اللفظ ،وجوّز ذلك سائر النحاة تعلقا منهم بالمعنى (٨) ،لأنه وإن كان غير متصرف من جهة اللفظ ،فإنه متصرف من جهة المعنى [من] (٩) حيث تنفى به

---

(١) ذكر ابن القواس في شرح البيت السابق : أن منع تقديم خبر مادام على اسمها مما انفرد به ابن معطي ،وذكر أنه قيل عن ابن الخشاب عن قوم ،وذكر الرضي : ٢/٢٩٧ أنه غلط من ابن معطي لم يذكره أحد ،أي لم يقل بقوله أحد.

(٢) نقل هذه الفقرة عن ابن الفخار- رحمه الله - الإمام الشاطبي في شرحه للألفية : ٣٤٤.

(٣) ذكر الشاطبي أن هذا المنع مذهب شيخه ابن الفخار. شرح الألفية : ٣٤٥ ،وقد نقل هذه الفقرة بنصها عن ابن الفخار تلميذه الراعي في عنوان الإفادة : ١٥٨.

(٤) الخلاف وارد ،ذكر ذلك ابن عقيل في شرح الالفية : ٢/٢٧٣.

(٥) انظر الإنصاف : ١٦٠ ،وشرح ألفية ابن معطي : ٨٦١ ، والملخص : ٢١٧.

(٦) انظر مذهب ابن كيسان في "ابن كيسان النحوى" للدكتور محمد البنا : ١٨١ ،وشرح الأبذى : ٩٦٧.

(٧) انظر التسهيل : ٥٤ ،والمساعد : ٢/٢٦٢ ،وهذا مذهب الكوفيين واكثر المتأخرين ،والنقل عن سيبويه مضطرب في هذه المسألة فنقلوا عنه الإجازة وعدمها ،وقال ابن الأنبارى في الإنصاف : ١٦٠ "والصحيح أنه ليس له في ذلك نص" ، وقد رجح ابن الأنبارى مذهب الكوفيين على غير عادته.

(٨) ذكر أبو علي في الإيضاح : ١٠١ ،أن ذلك مذهب المتقدمين قال وهو القياس عندى فتقول : "منطلقا ليس زيد" قال ابن أبي الربيع في الكافي ١/٢٣٣ "وهو شرح للايضاح" يريد بقوله : "المتقدمين سيبويه وابا عمرو" وهذا المذهب للكوفيين الفراء وغيره. وانظر : الانصاف : ١٦٠ ،والتبيين : ٣١٥ ، وشرح ابن يعيش : ٧/١١٤.

(٩) تكملة من "ح".

الأزمنة الثلاثة ،ويدل على صحة قول الجماعة قوله عز وجل : ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ (١) ووجه الدليل من هذه الآية أن "يوم" ظرف متعلق بمصروفاً ، فهو معمول خبرها ،وقد تقدم عليها ،والقاعدة أن المعمول لا يتقدم إلاَّ حيث يصح تقديم العامل .(٢)

فإن قيل : ليس في هذا كبيرُ دليلٍ ،لاتفاقهم على تقدم معمول خبر "إنَّ" على اسمها اذا كان ظرفاً أو مجروراً ،لاتساع العرب فيها ،(٣) نعم لو كان هذا المعمول غيرَ ظرف لاستقام الاستدلال .

فالجواب : أنه لا فرق بين الظرف وغيره ، في أن تقديمه يُؤْذِنُ بجواز تقديم العامل ،ولو كان الاتساع في الظرف سبباً في تقدمه حيث لا يتقدم غيره ،لجاز أن تُقَدِّمَه على "إنّ" نفسها ، وعلى حرف الاستفهام ، وغير ذلك مما يتعدد ،فكنت تقول : في الدار إن زيدا قائم ،ويوم الجمعة هل قام زيد ،وفي الإجماعِ على امتناعِ هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الظرفَ كغيرِهِ .

وأما تقدمه في باب "إنّ" على اسمها فموقوف على محله ،لخروجه عن القياس ،فوجب حمله في الآية الكريمة على مقتضى القياس ،لأنه لا يشبه باب "إنّ" ،والذى يشبه باب "إنّ" تقدمه على اسمها ،كقولك : ليس في الدار زيد قائما ،ولا خلاف في جواز هذا ،فدل ارتفاعُ الخلاف هاهنا على الفرق ،فتأمل ذلك ،وبالله التوفيق .(٤)

---

(١) هود : ٨ .

(٢) هذا هو أحد الأدلة على جواز تقديم خبرها عليها ،وقد ذكره في الإنصاف : ١٦٢ والتبيين : ٣١٦ وفي الملخص : ٢١٧ ، وذهب ابن أبي الربيع في البسيط : ٦٧٦ إلى جواز تقديم خبر ليس عليها وبسط القول في ذلك .

(٣) مثل ان في الدار زيدا جالس ،وإن غدا أخاك راحل .

(٤) بمثل هذا الجواب أجاب ابن ابي الربيع ،إلاّ أن جواب ابن الفخار اكثر بسطا : انظر البسيط : ٥٤٦ .

وأما "ما زال" و"ما انفك" و"ما فتىء" و"ما برح"، فإنها إن كانت منفية بما له صدر الكلام، وذلك ما، وإن، ولا، إذا كانت جواب قسم، فإن خبرها لا يتقدم عليها اعتباراً باللفظ، وزعم ابن كيسان أنه يتقدم عليها اعتباراً بالمعنى.(١) والله أعلم.

فإن كانت منفية بما ليس له صدر الكلام جاز تقديمه بإجماع، ويمتنع عند الكل توسيطه بين الفعل وحرف النفي، لأنهما لما تلازما صارا كالشيء الواحد.(٢)

عبارة(٣) أخرى أبسط مما قبلها: جوز ابن كيسان من البصريين تقديم خبر ما ينفي بـ"ما" من زال وأخواتها، عليها، ومنعه الجمهور، وحجته أن معنى هذه الأفعال مع التجريد النفي، فلما دخل عليها حرف نفي ذلك النفي، فصار إيجابا، فقولك: ما زال زيد قائما، بمنزلة: ثبت زيد قائما في المعنى، فكما أن المنصوب في قولك: ثبت زيد قائما، لا يمتنع تقديمه، فكذلك المنصوب في قولك: ما زال زيد قائماً، لا يمتنع تقديمه اعتباراً بالمعنى الجامع.(٤)

وحجة الجمهور أنه لا يلزم من زوال معنى النفي زوال حكمه من المصدرية، كما لم يلزم من زوال معنى الاستفهام في نحو: قد علمت

---

(١) انظر مذهب ابن كيسان في الانصاف: ٩٠، والتبيين: ٣٠٢ وهو مذهب الكوفيين وانظر المسألة أيضاً في شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١١٣-١١٤، وشرح الرضي: ٢/٢٩٢، وابن كيسان النحوي للدكتور البنا ١٨١ - ١٨٣. وابن كيسان للأستاذ محمد الدعجاني: ٢٥٣، وقد رجح عند الأستاذ يسن رأي ابن كيسان.

(٢) نقل هذه العبارة بنصها الشاطبي عن شيخه انظر شرح الألفية: ٣٤٨ ونقلها عنه أيضاً الراعي في عنوان الإفادة: ١٥٩.

(٣) من هنا إلى قوله "وأما توسيطه بينها وبين أسمائها فجائز" ساقط من "ح" وسيأتي ص ٣١٨

(٤) انظر شرح الابذي على الجزولية: ٩٦٨، وتقييد ابن لب: ٥١٢.

أزيد قائم أم عمرو ؟ زوال حكمه من الصدرية إجماعا ،(١) وأيضا فكيف يتصور إهمالُ حكم النفي وباعتباره صار المعنى على الإثبات(٢) ،والصحيح ما عليه الجمهور.

فإن قال ابن كَيْسَان اعتبار ما يعم مقدم على اعتبار ما يخص ،لأن اعتبار ما يعم يطرد ولا ينكسر ،واعتبار ما يخص ينكسر ولا يطرد ، فأنتم اعتبرتم اللفظ في امتناع تقديم الخبر ،والمعنى في امتناع دخول إلَّا فيه ، وأنا أعتبر المعنى على كل حال ،فيجوز تقديم الخبر / ويمتنع ٩٣ دخول إلَّا .

أجيب : بأنَّا إنما قلنا : يتعدد الحكم لتعدد موجبه ،وذلك أن المانع من تقديم الخبر إنما هو بقاء معنى النفي بما ،ولولا بقاؤه ما صار النفي الذى كان قبله إيجابا ، فوجب اعتباره ضرورة ،(٢) وأما " إلا " فانما تدخل لإثبات ما كان منفيا قبل دخولها(٣) ،ودخول " ما " هو الذى صيره ثابتا ، فامتناع دخول " الا " انما هو لمعنى خاص بالخبر ،وامتناع تقديم الخبر إنما هو لمعنى خاص بما ، فلما(٤) تعدد الموجب تعدد

---

(١) قال الابذى في شرح الجزولية : ٩٦٨ " وقال المانع لا حجة في هذا ،لأن العرب إنما تراعي اللفظ " وقال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل : ٨٧/٢ " وشبهة ابن كيسان فيما أوله " ما " النافية أنها لما دخلت على النفي صار معناه اثباتاً فتوهم أن حكم النفي يزول لزوال معنى النفي ،وليس بمستقيم ، فإنه لو قيل : ما أبى زيد أكلا لكان معناه إثباتاً للأكل ،ولو قيل : أكلا ما أبى زيد لم يجز ،لأن حكم النفي ثابت ، وانما اتفق أنه دخل على فعل معناه النفي ،فصار المعنى بالآخرة إثباتا ،ولولا أن معنى النفي حاصل لم يرجع الإثبات الذى دخل عليه نفياً ،فكيف يزول معنى النفي ،واعتباره حصل المعنى مثبتا ،فالوجه ما عليه العامة .

(٢) انظر الهامش السابق الذى نصه عن ابن الحاجب ،وانظر أيضا : ٨٣/٢ من الإيضاح في شرح المفصل .

(٣) مثل ما قام إلَّا زيد .

(٤) في الأصل " فيما " والتصويب يقتضيه المعنى وهي ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة .

الحكم ،فأما قوله :(١)

حَرَاجِيجُ ما تنفك إلا مُنَاخَـــةً على ٱلخَسْفِ أو ترمي بها بلداً قفرا

فقيل : إنَّ "تنفك" فعل تام كأنه قال : ما تتخلص من ٱلسير ،أو تنفصل منه ،إلاَّ في حال إناختها(٢) ،وقيل : إنّ "إلاّ" زائدة ، قاله ابـــن جنى(٣) ،أو يكون اعتبر اللفظ ،وهو شبيه بٱلغلط(٤) ،كما قال سيبويه في قولهم : انهم أجمعون ذاهبون .(٥)

وأما توسيطه بينها وبين أسمائها فجائز بلا خلاف .

وأما "جاء" و"قعد" في ٱلمثالين ٱلمذكورين فإنهما جاريان مَجرى ٱلمثل ،وٱلأمثال تؤدّى على حالها ،فلا يغير شيء من ذلـــك عن ٱلمسموع .(٦)

وأما سائرها ، وهو ٱلقسم ٱلخامس ، فيجوز تقديم أخبارها عليهـــا وعلى أسمائها بلاخلاف ما لم يمنع من ذلك مانع . وٱلله أعلم .

---

(١) البيت لذي ٱلرُّمَّة وهو في ديوانه: ٢٤٠ ،وانظره في الكتاب: ٣/٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٨١ ،والمحتسب : ١/٣٢٩ ،وأمالي ابن ٱلشجرى : ٢/١٢٤ ،والإنصاف : ١٥٦ ،وشرح ٱلمفصل لٱبن يعيش : ٧/١٠٦ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ١/٣٩٨ ،والبسيط: ٧٣٥ ، وشرح ٱلكافية ٱلشافية ٤١٢ ،وٱلمغني : ١٠٢ وتقييد ابن لب: ٥٠٠ . والحراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة ،والخَسْف حبسها على غير طعام .

(٢) قاله ٱلفراء في معاني القرآن : ٣/٢٨١ .

(٣) ٱلمحتسب : ١/٣٢٩ .

(٤) قاله الأصمعي والجرمي : انظر شرح ٱلمفصل لٱبن يعيش : ٧/١٠٧ ، وقال في التبصرة : ١٩٠ "... أدخل الإلحكم اللفظ ولم يراع المعنى".

(٥) الكتاب: ٢/١٥٥ والوجه في ذلك : انهم أجمعون ذاهبين على معنى هم ذاهبون وانظر ٱلبسيط : ٨١٠ وقال ابن لب: "... فإنما "اجمعون" توكيد لهم على ٱلتعامل عن "ان" وتوهمه مبتدأ ،وكأنهم قالوا: هم أجمعون ذاهبون. انظر تقييد ابن لب : ٤٧٦ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٢٤٨ هامش(٧).

ثم قال : (وٱعلم أنَّ كلَّ شيء كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه ٱلحروف)[١].

يريد إلَّا ٱلجملة غير ٱلخبرية ،وهي ٱلأمر ،وٱلنهي ،والٱستفهام ، والعرض ،والتحضيض ،وٱلتمني ،والترجي ،والدعاء ، فان هذه الجمل تكون أخبارا للمبتدأ ،ولا تكون أخبارا لهذه الحروف ،فهذا منه عموم في موضع ٱلخصوص[٢] ،ونظيره قوله تعالى ﴿ تدمر كلَّ شيء بأمر ربها ﴾[٣].

ثم إنّ خبر هذه الحروف على أربعة أقسام : مفرد ،وجملة ،وظرف ومجرور ،وقد تقدم تفسير ذلك في خبر ٱلمبتدأ فٱنظر إليه هنالك[٤].

ثم قال : (ولا تؤثر هذه ٱلحروف في ٱلجمل)[٥].

يريد بالجمل ها هنا الواقعة أخباراً لها ،ومعناه : لا تؤثر في ألفاظها ،ولكنها تؤثر في مواضعها ؛ولهذا إذا عطفت عليها مفرداً كان منصوبا كقولك : كان زيد أبوه قائم وذاهبا .

ثم قال : (وإذا وقع بعد هذه ٱلحروف حرف خفض)[٦]. إلى آخر ٱلفصل .

مثال ذلك : كان في ٱلدار زيد ، فزيد ٱسم كان ،وخبرها في ٱلمجرور ،ولعله نبه بذلك على إبطال مذهب أبي الحسن ٱلقائل بجواز رفع زيد[٧] بٱلمجرور ، غير معتَمِد ، فإنَّ ذلك لا يصح في هذه

---

(١) ٱلجمل : ٤٢ .
(٢) هذا المأخذ أخذه عليه ٱبن الضائع في باب ان انظر شرح الجمل له ص ١٥ /أ وانظر ما يأتي ص ٢٧٢
(٣) الأحقاف ٢٥ وتمام ٱلآية ﴿ فأصبحوا لا يُرَىٰ إلَّا مساكنهم ﴾
(٤) انظر ص ٢٠٢
(٥) الجمل : ٤٢ .
(٦) الجمل : ٤٢ .
(٧) في ٱلأصل " ذلك ".

المسألة (١) ،إذ معلوم أن المرفوع بكان ما كان مبتدأ قبل دخولها ، ولو كان فاعلا بالمجرور لم تدخل عليه كان ، لأنها لا تدخل إلّا على ما كان رفعاً بالابتداء ،ويمكن أن يكون أبو القاسم وضع هذه المسألة توطئة لما ينبني عليها من الوجوه التي تذكر بعد إنْ شاء الله .

ثم قال : (فإنْ جئتَ بعد المرفوعِ بخبرٍ نصبته)(٢) .

معناه : فإنْ جئت بعد المرفوع بما يصلح أن يكون خبرا .

ولك (٣) في هذه المسألة ثلاثةُ أوجهٍ (٤) :

أحدها : أن يكون قوله (٥) : جالساً خبرَ كان ،والمجرور من صلته ؛ أي متعلق به .

والثاني : أن يكون خبرها في المجرور ،وقوله : جالسا نصباً على الحال من الضمير الذى في المجرور ،ويجوز أن يكون حالاً من اسم كان .

والثالث : أن يكون جالساً والمجرورَ خبرين لكان على مذهب ابن جِنّي (٦) ، ومنع ذلك الأستاذ أبو الحسين ؛لأن "كان" مشبهة

---

(١) انظر تقييد ابن لب : ٤٨٠ - ٤٨١ .
(٢) الجمل : ٤٣ .
(٣) في الأصل : "وذلك" خطأ .
(٤) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٦٨٨ - ٦٨٩ .
(٥) هذا القول هو : "كان في الدار زيد جالسا" الجمل : ٤٣ .
(٦) قال ذلك ابن جني عند آية : ٦٥ من سورة البقرة وهي ﴿ فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ قال "ينبغي أن يكون خبرا آخر لكونوا ، والأول "قردة" فهو كقولك "حلو حامض" وإن جعلته وصفا لقردة صُغِّرَ معناه ،ألا ترى أن القرد لذله وصغاره خاسيء أبداً ، فيكون إذا صفة غير مفيدة . واذا جعلت "خاسئين" خبراً ثانيا حسن وأفاد حتى كأنه قال : كونوا قردة كونوا خاسئين ،ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ،وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ،إنما اختصاص العامل بالموصوف ،ثم الصفة بعد تابعة له . الخصائص : ٢/ ١٥٨ - ١٥٩ .

بنحو : ضرب ، و [هو] (١) لا ينصب مفعولين إلا بالتشريك (٢) ، فالمشبه أولى (٢) ألّا ينصب خبرين إلّا بالتشريك (٣) ، ولا يكون المشبه أقوى من المشبه به أبدًا ، وتعلق ابن جنّي بأنّ "كان" دخلت على مبتدأ له خبران في معنى خبر واحد فوجب أن تعمل فيما دخلت عليه ، وهو قول جيد ، وإلّا فيلزم ألّا تدخل على نحو قولهم : هذا حلو حامض ، ولا يمنعُ ذلك أحدٌ ، فإذا جوّزنا دخولها عليه فإمّا أن تعمل فيهما معًا فيتعين مذهب ابن جني ، وإمّا ان تعمل في أحدهما دون الآخر وهو باطل قطعا ، فتأمل ذلك . (٤)

ثم قال : وتقول : (كان زيدٌ أبوه منطلق) .

"أبوه منطلق" جملة من مبتدأ وخبر في موضع نصب ، لأنها خبر كان ، فإنْ قدمت خبر المبتدأ عليه ، فإن نويت به التأخير بقي مع التقديم على حكمه مع التأخير ، لأنه خبر مقدم ، وإنْ جعلته خبر كان وما بعده فاعل به لزم الافراد ، لأنه رفع الظاهر ، واسم الفاعل إذا رفع الظاهر جرى مجرى الفعل المقدم ، والفعل إذا تقدم الأسماء الظاهرة وُحِّدَ إذا كان مسندًا إليها ، فكذلك ما جَرَى مَجْرَاه ، هذا أفصح اللغتين ، وها هنا نبه أبو القاسم على اللغة الثانية التي تسمى (٥) / لغةَ : أكلوني البراغيث ، وقد ٩٤

---

(١) تكملة من "ح" .
(٢) أي بالعطف نحو : "كان زيد منطلقا وضاحكا" .
(٣) في الأصل "فالمشبه لا يقوى ألّا ينصب" . وفي "ح" "والمشبه به أولى ألا ينصب" ولعل ما أثبت هو الصواب ، وانظر قول أبي الحسين في البسيط : ٦٨٩ - ٦٩٠ .
(٤) وهذا الذى ذكره خلاف قول ابن درستويه ، لأنه يمنع تعدد خبر كان . انظر إصلاح الخلل : ١٩٠ ، والتسهيل : ٥٢ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٣٤ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٢٠/ ب .
(٥) انظر هذا القول في الكتاب : ٣/ ٢٠٩ ، وهو لأبي عمرو الهذلي ذكره ابو عبيده في مجاز القرآن : ٢/ ٣٤ . وقد قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٦٩٢ ، وهذا بلا شك لم يقله النحويون إلا بالسماع ، وليس بمثال وضعوه .

تقدم تحقيق ٱلقول في ذلك ،وبٱلله التوفيق .

ثم قال : (فإنْ(١) جئت بعد ٱسم كانَ بٱسمٍ هو بعض ٱلأول ، كان(٢) لك فيه وجهان) .

هذه ٱلمسألة على أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون ٱلٱسم الواقع بعد ٱسم كان هو ٱلأول في ٱلمعنى كقولك : كان زيد أخوك منطلقاً ،فهذا لا يكون إلاَّ بدل شيء من شيء ،فيجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه خبر كان .

وٱلوجه الثاني : أن يكون بعض ٱلأول كقولك : كان زيد وجهه حسناً ،فهذا لك فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون بدلا من ٱلأول فينصب مابعده على خبر كان .

وٱلثاني : أن يكون رفعاً بالٱبتداء فيرفع ما بعده على أنه خبر عنه ،وتكون ٱلجملة بأسرها في موضع نصب ؛ لأنها(٣) خبر كان .

والوجه الثالث : أن يكون صفة من صفات ٱلأول أو جوهراً يصحبه صحبة عَرَضِيَّةً ، كقولك : كان زيد خلقه حسنا ،وكان زيد ماله كثيرا ، فهذا فيه ما في ٱلوجه ٱلذى قبله من ٱلبدل وٱلقطع .

والوجه ٱلرابع : أن يكون الثاني خارجا عن هذه ٱلأقسام كقولك : كان زيد عمرو ذاهباً ، فهذا لا يتصور فيه أن يكون على وجه من ٱلوجوه ٱلمذكورة إلاَّ على وجه ٱلغلط ، فإنْ كان كذلك لم يكن ٱلآخر إلاَّ منصوباً على خبر كان ؛لأن ما قبله بدلُ غَلَطٍ مما قبله ، أو تقصد تشبيها ،فتنصب ٱلٱسم الثاني على خبر كان ،وٱلثالث على ٱلحال وٱلعامل فيها معنى ٱلتشبيه ، وٱلله أعلم .

---

(١) في الجمل : " وإن " وفي بعض أصول التحقيق : " وإذا " انظر الجمل : ٤٣ .

(٢) في الأصل " لكان " خطأ .

(٣) في الأصل " لأنه خبر كان " .

ثم قال : (وإذا تقدّم اسمُ كان عليها رفع بالابتداء)[١].

تجوز أبو القاسم في العبارة ،لأن اسم كان لا يتقدم عليها كالفاعل ، وانما كان ينبغي أن يقول : وإذا تقدم على "كان" ما يصلح أن يكون اسما لها مع التأخير ،فتقول : كان زيد قائما ،فإذا قلت : زيد كان قائما ،فزيد رفع بالابتداء ،وما بعده خبره ،ولا يصح أن يكون "زيد" رفعا بكان،لأنها قد رفعت ضميره،بدليل ظهوره في التثنية والجمع ،فتقول[٢] من ذلك : الزيدان كانا قائمين ،والزيدون كانوا قائمين ،ولو لم يكن فيها ضمير زيد في حالة الإفراد لم يظهر في التثنية والجمع ،وهذا بين[٣] إن شاء الله.

ثم قال : (واعلم أنه لا يلي كان وأخواتِها ما انتصب بغيرها)[٤].

هذا الفصل فيه ست مسائل : ثلاث منها جائزة بإجماع ،ومسألة ممنوعة بإجماع ،ومسألتان مختلفٌ في جوازهما.

فأما الثلاث الجائزةُ بإجماعٍ فهي أنْ يَليَها اسمها كقولك : كان زيد قائما ،أو خبرها إذا كان غير فعل كقولك : كان قائما زيد ،أو معمول خبرها إذا كان ظرفا أو مجرورا كقوله : كان في الدار زيد قائمًا وكان عندك زيد قائمًا.

وأما الممنوعة بإجماع فأن يليها معمول خبرها وبعده اسمها ، وليس المعمول ظرفا ولا مجرورًا ،كقولك : كان طعامك زيد آكلا[٥].

---

(١) الجمل : ٤٤.
(٢) في الأصل "تقول" بدون الفاء.
(٣) هذا التسامح الذي ذكره ذكره من قبل ابن السّيد في إصلاح الخلل : ١٥٠ ،وابن أبي الربيع في البسيط : ٦٩٩.
(٤) الجمل : ٤٥.
(٥) هذا الإجماع الذي أطلقه هو إجماع البصريين ،أما أهل الكوفة فقد أجازوا ذلك. انظر الكتاب : ١/ ٧٠-٧١ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩٣ . وشرح الألفية للشاطبي : ٣٥٩ ومابعدها والخزانة : ٤/ ٥٨.

وٱختلف في ٱلمانع ،فعلله (١) سيبويه بأنك أوليت "كان" ما ليس بٱسم لها ولا خبر (٢) ،وعللها (٣) أبو علي بأنك أوقعت ٱلطعام بين أجنبيين ،أي ليس معمولاً لواحد منهما. (٤)

وأما ٱلمسألتان ٱلمختلف فيهما ،فأحدهما أن يكون بعد هذا ٱلمعمول خبرها كقولك : كان طعامك أكلا زيد ،فهذه ممنوعة على تعليل سيبويه ،جائزة على تعليل أبي علي ،وٱلله أعلم بصواب ذلك.

وٱلمسألة الأخرى : (٥) هي أن يليها خبرها وهو فعل كقولك : كان يقوم زيد ،فجوز ٱبن جني أن يرتفع زيد بكان ،وفي ٱلفعل الذى قبله ضميره ،والجملة خبر كان مقدماً على ٱسمها ،ومنع ذلك غيره ،فحجة المانع أنه لا يرتفع بكان إلّا ما يكون مبتدأ عند اسقاطها ،لأنها من نواسخ ٱلابتداء ،وأنت لو اسقطتها من هذه ٱلمسألة لم يكن زيد إلّا فاعلاً بالفعل الذى قبله ، وحجة ابن جني تسليم هذه ٱلقاعدة ، إلّا أنك إذا أسقطت "كان" ، عاد ٱلفعل بعد زيد (٦) ،لأن الخبر إنما قدم بشرط وجود كان ، فاذا زال ٱلشرط زال ٱلمشروط ،فٱلحاصل من مجموع ٱلقولين أن المسألة من باب الإعمال. (٧)

ثم قال : (وإذ ٱجتمع في باب كان معرفة ونكرة ،فٱلٱسم ٱلمعرفة وٱلنكرة ٱلخبر) (٨).

---

(١) في الأصل "فعللها".
(٢) انظر الكتاب : ١/ ٧٠ ،وٱلهامش ٱلثاني من ٱلصفحة نفسها ، وهو من كلام السيرافي شرحا لهذه ٱلمسألة ،وهذا مذهب ٱلزجاجي رحمه الله. انظر ٱلجمل : ٤٥.
(٣) هكذا في كلتا النسختين ،وسبق "وعلله".
(٤) ٱلإيضاح : ١٠٦-١٠٧ وانظر شرح ٱلألفية للشاطبي : ٣٦٠.
(٥) في "ح" "وهي" باثبات حرف ٱلعطف.
(٦) يعني أن ٱلفعل "يقوم" يقع بعد "زيد" ،فتقول : زيد يقوم.
(٧) انظر المسألة في شرح الجمل لٱبن عصفور : ١/ ٣٩٢ وهو يذهب إلى ٱلإعمال أيضا.
(٨) الجمل : ٤٥.

مسائل هذا الفصل خمس[١] . إحداها : أن يكون الاسمان معا معرفتين كقولك : كان زيد القائم ،فهذا القسم أنت فيه مخيّر ،والأجود أن يكون أعرفهما اسمها ،وإن تساويا ارتفع التفاضل كقولك : كان زيد أخاك .

المسألة الثانية : أن يكونا معاً نكرتين ، فهذا الفصل[٢] لاحق بالأول ،بشرط الفائدة ،مثاله : ما كان فيها أحد خيراً منك .

المسألة الثالثة : / أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة محضة ، ٩٥
فهذا أجود الكلام لمجيئه على الأصل كقولك : كان زيد قائما .

المسألة الرابعة : أن يكون الأول نكرة محضة والثاني معرفة ، فهذا القسم خاص بالشعر ، لأنه عكس باب الإخبار كقولك : كان قائم زيدا ،وهو موجه بأمرين :

أحدهما : أنها مشبهة بنحو ضرب ،ومرفوع هذا النوع لا يلزم التعريف ،فليس ذلك في باب كان ببعيد .

والثاني : أنه لما كان الثاني هو الأول لم يخف على السامع أن المنصوب في هذه المسألة هو صاحب الصفة .[٣]

المسألة الخامسة : أن يكون الأول نكرةً مختصةً ،كقولك : كان

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩٩ ومابعدها ،والبسيط : ٧١١ ومابعدها ، وشرح ابن بزيزة : ١٣٥ ومابعدها .

(٢) في "ح" "الضرب" ،وبعدها في الأصل بياض بقدر كلمة .

(٣) قال في البسيط : ٧١٣ "والعرب ترفع المفعول وتنصب الفاعل في ضرورة الشعر إذا فهم المعنى ،ففعلوا ذلك باسم كان وخبرها فقالوا : كان قائم زيدا ،لأن المخاطب يعلم بالضرورة أن زيداً هو المخبر عنه وهذا الذى يستحق أن يرفع "قائم" به ،و "بقائم" وقعت الفائدة ،وهو الذى يستحق أن ينصب فجرى ذلك مجرى خرق الثوب المسمار ،فكما جاز هذا في ضرورة الشعر . . . جاز أن ترفع النكرة وتنصب المعرفة في الضرورة ،ويكون هذا من باب القلب.

خير منك زيدا ،فهذا الضرب يجوز قليلاً (١) ،وأكثر ما يكون في الشعر والذى جوزكونه في الكلام شبهه بالمعرفة بما فيه من الاختصاص ،والله أعلم.

وأما قوله: (٢)

(* ولا يك موقف منك الوداعا *)

في البيت الذى بعد بيت حسان (٣) ، فإنه من الضرب الخامس ،وكان ينبغي لأبي القاسم أن ينبه على ذلك ،فإنّ ظاهر كلامه التسوية بينه وبين بيت حسان في الاختصاص بالشعر ،وليس كذلك.

ثم قال : (وأما قولك : ما كان مثلك أحدٌ) (٤) إلى آخر الفصل.

بيان هذه المسألة أن النفي والإثبات إنما يتوجهان على الخبر ، فإذا قلت : ما كان زيد قائما ، فإنما نفيت القيام ،وإذا قلت : ما كان زيد إلاّ قائما ، فقد أثبت ما نفيت في الأولى ، وزيد على حاله في المسألتين ، فعلى هذا إذا قلت : ما كان مثل زيد أحد ،فقد نفيت أن يماثله أحد من جنسه ، في وصف جرى ذكره ،أودلت عليه قرينة نحو أن تقول : ما كان

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٤٢ ،والبسيط : ٥٨٩ .

(٢) الجمل : ٤٦ وهذا عجز البيت وصدره :
* قفي قبل التفرق يا ضباعا *
وهو مطلع قصيدة القطامي "عمير بن شُيَيْم ،أو شتيم" التي يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي . انظر ديوانه : ٣٠ ،والكتاب: ١/ ٣٣١ ،والمقتضب : ٤/ ٩٣ ،والأصول : ١/ ٨٣ ،وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/ ٤٤٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٦٥ ، ٨/ ٥٥ .

(٣) بيت حسان هو : كأن سبيئةً من بيت رأس * يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ
فإنه أخبر بـ "مزاجها" وهو معرفة بإضافته إلى الضمير . وعسل هو اسم يكون . هذا ما يريده . والضمير هنا اعتبر إضافته معرفة وان كان بين النحاة منازعة في ضمير النكرة منهم من جعله معرفة وذلك منقول عن سيبويه ومنهم من جعله نكرة لأنه يعود على نكره ولذلك دخلت عليه رب في قولهم : ربّه رجل . وبذلك يلتمس العذر لأبي القاسم ،على أن النكرة هنا مختصة فهي في درجة قريبة من المعرفة .

(٤) الجمل : ٤٧ .

مثل زيد أحد في العلم ، أو في الكرم ،أو في الشجاعة ،وما أشبه ذلك ، ولا يكون ذلك على الإطلاق ،لأنه محالٌ ألاَّ يشاركه أحدٌ من أبناءِ جنسِه في وصف ما ،ولو قلت : ما كان مثل زيد أحدا ، برفع المثل لكان محالا ،لأنك جعلت له مماثلا ونفيت عنه (١) الأحديه ،فالكلام يدفع آخره أوله ،فكان محالاً في التحصيل ،إلا أنه قد يجوز على ضرب من المجاز وذلك يراد به (٢) التعظيم لشأنه ،أو الوضع منه كقولك : ما زيد إلاَّ مَلَكٌ ،وما هو الا شيطان ، وهذا على أن يكون أحدٌ واقعاً موقعَ إنسان ، حتى يكون (٣) قال : ما كان مثل زيد انساناً ،فقد أثبت له مثلا ،ونفى عنه الانسانية ،فبقي أن يكون ملحقاً بجنس الملائكة ترفيعا لشأنه (٤) ،أو ملحقا بجنس الشياطين وضعا من شأنه ،ويتعين أحد الوجهين بما يقترن به من الدلائل .

وأما على مذهب من قال : إن أحدا ها هنا واقع موقع عاقل فلا يكون إلاَّ ذمًّا صريحاً ،لأنه كأنَّه قال : ما كان مثل زيد عاقلا ، فقد أثبت له مثلا ،ونفى عن ذلك المثل أن يكون من جنس العقلاء ،ومعلوم أن أصناف العقلاء ثلاثة : الملائكة ،وبنو آدم ،وبنو الجانّ ،فإذا نفي عنه أن يكون من أحد هذه الأصناف لم يبق إلاَّ أن يكون من جنس البهائم ،أو الجماد ، فلذلك كان ذمًّا صريحاً والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أن ما أنفك ،وما فتئ ،وما برح ،وما زال ، لا تدخل على أخبارها " إلاّ " وتدخل على سائر الحروف (٥)) .

---

(١) في الأصل : "عنده" خطأ .
(٢) "وذلك يراد به" غير واضحة في "ح" .
(٣) في "ح" "كأنه" .
(٤) في "ح" "بشأنه" .
(٥) الجمل : ٤٨ .

هذه الأفعال الأربعة أخوات ، لا تستعمل إلا تاليةً لحرف (١) النفي لفظاً أو تقديراً ، وهي وإنْ كانت منفية في اللفظ ، فإن معناهـــا الإثبات ؛ لدخول النفي عليها ؛لأنَّ النفيَ إذا نفي صار الكلام إيجابا ، ومن ثم لم يجز دخول " إلَّا " على أخبارها ؛لأنَّك إذا قلت : ما زال زيد قائمافكأنك قلت : ثبت زيد قائما ،فكما لا يجوز دخول "إلّا " ها هنا ،فكذلك [لا يجوز] (٢) ما هو في معناه وبهذا اغترّ ابن كيسان فجوز تقديم أخبارها عليها منفية بما له صدر الكلام اعتباراً بالمعنى الذى شرحناه (٣) ، والصواب اعتبار اللفظ في معنى التقديم ،واعتبار المعنى في منع دخول " إلَّا " والله اعلم.

وأما قول أبي القاسم - (لأنك توجب بقولك : ما انفك المخبر ، وتنفيه بـ " إلَّا ") - ففيه إشكال من جهة أن حرف " إلّا " ليس مـــن أدوات النفي وإنما هو إيجاب بعد النفي ،ووجه ذلك والله أعلم أنه إنما قال ذلك ،لأنه رآها في باب الاستثناء توجب مابعدها إذا تقدمها النفي كقولك : ما قام القوم إلا زيد ،وتخرجه من حكم ما قبلها إذا كان ايجابـا ، كقولك : قام القوم إلّا زيدا ،فلذلك تجوز في العبارة بما قال والله أعلم.

ثم قال : (واعلم أن لكان أربعةَ مواضع) (٤) إلى آخر / الفصل. ٩٦

كان ينبغي أن يقول : اعلم أن كان على ثلاثة أقسام : (٥)

---

(١) في "ح" "بحرف".
(٢) زيادة من "ح".
(٣) انظر ص ٣١٦ ومابعدها ،وهوامش تحقيقها.
(٤) الجمل : ٤٨.
(٥) هذا الاعتراض اعترض به ابن باب شاذ في شرح الجمل : ٤١ ، وابن السّيد في إصلاح الخلل وهذا التقسيم الذى قسمه الزجاجي رحمه الله - كان قسمه أيضاً الزمخشرى في المفصل : ٢٦٤ ،انظر الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٧٧-٧٨.

أحدها : أن تكون ناقصة .

والثاني : أن تكون تامة .

والثالث : أن تكون زائدة .

وإنما قال إن لها أربعة مواضع ؛ لأنَّ الناقصة يكون اسمها مرة ضمير الأمر والشأن ، ومرة غيره من الأسماء ، فلما رآها تتنوع هذا التنوع جعلها منقسمة ذلك الانقسام .

وزاد بعضهم (١) قسمًا خامسا وهو : أن تكون بمعنى صار كقوله : (٢)

بَتَيْهَاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنها ... قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِراخًا بيوضُها

والمعنى بلا شك : قد صارت بيوضها فراخا .

وزاد آخرون سادسا وسابعا ، وهما : أن تكون بمعنى : كَفَلَ ، كقولك : كانَ القاضي بنتَ فلان ، وبمعنى غَزَلَ كقولك : كان زيدٌ صُوفًا كثيرا (٣) ، والمعنى : كَفَلَ القاضي بنتَ فلانٍ ، وغزل زيدٌ صوفًا كثيرا ، فهذه سبعة أقسام .

ثم إنَّ "كانَ" التي يكون اسمها ضميرَ الأمر والشأن ، لا يكون خبرها عند نحاة البصرة إلا جملةً فعليةً ، أو اسميةً كقولك : كان قام زيد ،

---

(١) منهم ابن باب شاذ في شرح الجمل : ١/ ٤١ ، والجزولي . انظر شرح الجزولية للابذى : ٩٥٣ .

(٢) البيت لابن أحمر الباهلي : وهو في ديوانه : ١١٩ وشرح المفصل لابن يعيش ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٢/ ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١٢ ، وشرح الجزولية للابذى : ١/ ٩٥٣ ، والخزانة : ٤/ ٣١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٦٨ ، وانظر تخريجات الديوان للبيت .
وذكر ابن السيّد في إصلاح الخلل : ١٥٤ أنَّ البيت لذى الرُّمَّة ، وليس في ديوانه وإن كان هناك قصيدة من بحر هذا البيت وقافيته .

(٣) ذكر ذلك ابن السيّد في إصلاح الخلل : ١٥٥ وعزاه إلى ما نقله اللغويون من غريب اللغات وانظر اللسان "كون" .

وكان زيد قائم ،فآسم كان مضمر فيها ،وآلجملة التي بعدها في موضع نصب على آلخبر ،وهذا آلضمير آلذى [يكون في] (١) كان ، يجوز أن يكون عبارة عن آلأمر والشأن ،ويجوز أن يكون عبارة عن آلقصة ، فإنْ جعلته عبارة عن القصة آلحقت الفعلَ تاءَ التأنيثِ ،دلالةً على ذلك المقصد ،وان كان (٢) عبارة عن الأمر وآلشأن لم تُلحِق تاءَ التأنيثِ ،لأن الضمير مذكر ،والأحسن أن يكون تأنيث الضمير معآلمؤنث ،وتذكيره معآلمذكر ،للمجانسة كقولك : كان زيد قائم ،وكانت هند قائمة ،ويجوز تأنيثه مع آلمذكر ،وتذكيره مع آلمؤنث ،فتقول : كانت زيد قائم ، وكان هند قائمة (٣) ،وآلأحسن ما بدأنا به ،وآلله أعلم.

---

(١) تكملة من "ح".

(٢) في آلنسختين "كانت".

(٣) قال ابن عصفور : " وزعم أهل الكوفة أن آلمخبر عنه إذا كان مذكرا فالضمير ضمير أمر وإن كان مؤنثا فآلضمير ضمير قصه ،فتقول : كان زيد قائم ،وكانت هند قائمة للمشاكلة ،ولا يقال عندهم : كانت زيد قائمة ،ولا كان هند قائمة ،وهذا الذى منعوه جائز في آلقياس، وقد ورد به آلسماع أيضا".